حصاد الأعوام

من بعد سقوط صدام

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

⋆

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

⋆⋆⋆

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - شارع گولان - اربيل- كُردستان العراق

محمد الملا عبدالكريم

حصاد الأعوام

من بعد سقوط صدام

مقالات صحفية سياسية وثقافية

الجزء الأول

اسم الكتاب: حصاد الأعوام من بعد سقوط صدام- الجزء الأول "٢٠٠٣ - ٢٠٠٥" - مقالات صحفية سياسية وثقافية

تأليف: محمد الملا عبدالكريم

من منشورات ئاراس، رقم: ٥٢٠

الإخراج الفني والغلاف: آراس آكرم

التصحيح: أميد احمد البناء

الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود

الطبعة الأولى - ٢٠٠٦

رقم الإيداع في المكتبة العامة - اربيل: ٢٠٠٦/٢٣٩

الإهداء

الى كل الذين وقفوا بشموخ الرجال الرجال وإبائهم، متحدين البعث وطغيانه الدموي، ثلاثة عقود ونصفاً أو يزيد، فما وهنوا ولا استكانوا وما ازدادوا إلا إيماناً فظلّوا ذائدين عن حياض مبادئهم الوطنية والتقدمية بأيديهم، فان لم يستطيعوا فبألسنتهم، فان لم يستطيعوا فبقلوبهم، وان كان ذلك اضعف الايمان، الا انهم لم يستسلموا ولم تنتكس لهم راية، حتى خر الوحش الضاري صريعا مجلّلا بعار فاشيته التي قلّما وجد لها تأريخ الانسانية مثيلا.

الى العراقيين المكافحين على ذرى كردستان الشم، وعلى ضفاف الرافدين الخالدين دجلة الخير والفرات العذب، وبين القصب والبردي في أهوار الجنوب.. في الشوارع والأزقة والمنازل والمهاجر البعيدة، وفي أقبية الأمن الرطبة المظلمة ودهاليز المخابرات والاستخبارات المجرمة، تحت سياط الجلادين وعلى أعواد المشانق..

الى كل هؤلاء وأولئك، أقدم نفثات قلمي هذه، عسى أن يجد الحافظون لعهودهم من بعدهم شيئا بين ثناياها مما كانت أبصارهم ترنو اليه في ليل الدكتاتورية البهيم، ليقرأوه بين سطور الصحف ويكحّلوا به عيونهم، فما كانوا ليجدوه إلا قليلا..

محمد الملا عبدالكريم

تقديم

في معظم سنوات العهد الصدامي المنهار، لم يكن أمامك، وانت تمارس الصحافة، خيار الا ان تشتمل كتاباتك السياسية، العراقية، والعربية منها بخاصة، على ايراد لاسمه الكريم فيها وايجاد مناسبة لذلك مهما كانت مفتعلة، وتبرير لجرائمه وحماقاته السياسية وتصويب لها، وفي استدلالاتك فيها استناد الى فكر سيادته النير واشعاعاته المضيئة. أما الخواتيم فكان محتماً أن تفضي الى القول انه ليس في الامكان ابدع مما هو كائن، وأما اعمال العقل والفكر واختلاف الاجتهادات وتعدد الآراء، فليذهب كل ذلك الى الجحيم، وكفى الله المؤمنين الجدال.

قليلة وأقل من القليلة كانت تلك المواضيع التي كنت تجد فيها قاسماً مشتركاً بينك وبين النظام، وتلقى فيها نقطة التقاء معه، فيكون بوسعك أن تكتب سطوراً قد لا تعرضك الى مخاطر من سدنة السلامة الفكرية الذين يسوقونك سوق النعاج الى مراكز التحقيق والاستنطاق الفاشية بتهمة بث الأفكار المعادية لمسيرة الثورة الظافرة والتنكب عن جادة الفكر النير للحزب القائد وما كانوا يطلقون عليه «الثوابت الوطنية»، وما هي، في الحقيقة، الا ثوابت الدكتاتورية وحكم «الفرد المطلق» الواحد الأحد، تحت لافتة «الحزب القائد»، ولا تدوس فيها ضميرك الذي حافظت على نقائه، وما أصعب ذلك، سنوات طوالاً، ودخلت من أجل صيانة طهره السجون وذقت مرارات البطالة والتشرد والاهانة والمطاردة والعذاب.

ولذلك، كنت تكسر قلمك المتمرد وتطلق الصحافة وتهجر ابداء الرأي والمشاركة في الحياة العامة عن طريق الكتابة السياسية، أو تغير مسارك الى أخريات أقل خطراً وأسهل على كتاب العالم الثالث كالقضايا الاجتماعية والثقافية والادبية التي تستعين فيها بالرموز والحكايات الفولكلورية والمأثورات الشعبية، وهذا بالضبط، ما وجدت نفسي فيه على مرحلتين اثنتين:

المرحلة الأولى عند انتكاسة الثورة الكردية بظهور حلقة جديدة من المساومات الدولية المتلاحقة في القرن الماضي على حساب شعبنا الطيب السريرة، الحسن النية، الذي سرعان ما يمنح ثقته اللامتناهية، اي دجال مخاتل يهمس الى مسامعه ببعض الكلمات

العذبة صورةً، والمنافقة مضموناً. والثانية قبيل انصرام عقد الفرية الكبرى التي أطلق عليها مفتروها اسم «الجبهة الوطنية والقومية التقدمية» وباركها لهم ضحاياها الذين صدقوهم، فركنوا الى الذين ظلموا فمستهم نار الفاشية المستعرة وألقت بهم في لظى اتونها الحارق.

ومع ذلك فعديدة هي المرات التي كنت فيها على قاب قوسين أو أدنى من أن أذهب ضحية باردة، ولم أكن أخرج من تلك المهالك بسلام الا بفعل عوامل لم أتوصل الى استكناه الكثير منها، بدقة، حتى اليوم. دعيت في السنة قبل الأخيرة من عمر النظام لالقاء محاضرة في دار الثقافة والنشر الكردية ببغداد، لمناسبة يوم الصحافة الكردية[١]. ولأني كنت على قدر غير قليل من الدراية بأساليب سدنة النظام في الحقل الثقافي وخبرت ممارساتهم في التعامل مع الرأي الآخر، فقد ضمنت محاضرتي المكتوبة شتاتاً من مفردات أفكاري التي كنت أنوي طرحها في تلك المناسبة في ثنايا المحاضرة اضافة الى ذكر مجموعها في عدة صفحات مجتمعة في جانب منها، ولم آت في المحاضرة على ذكر اسم «السيد الرئيس» و«ثورة السابع عشر من تموز» مكتفياً بالاشادة ببيان الحادي عشر من آذار الذي يعتبر المتكأ الأساس لكل التطورات الايجابية التي حصلت في واقع الصحافة الكردية في العراق قبيل وبعد اعلان البيان. وقدمت نسخة من المحاضرة الى قسم االشؤون الثقافية في الدار. وعندما أعيدت اليّ مع ملاحظات المسؤول الأول عنها، وجدت انه حذف جميع الصفحات التي تضمنت أفكاري اضافة الى بتر بعض الجمل في مواضع أخرى، ومقرونة بطلب اضافة اسم صدام حسين والاشادة بـ« ثورة » السابع عشر من تموز. وافقت على اجرائه الأول بحذف عدة صفحات بعد أخذ ورد لأنني كنت قد اتخذت الاجراءات الاحتياطية اللازمة بتكرار بعض مواد الصفحات المحذوفة بصيغ أخرى وفي أماكن أخرى من المحاضرة وتحاشيت التطرق الى الفقرة الثانية وهي طلبه ذكر أسم الرئيس و« ثورة » السابع عشر من تموز بـ« نعم » أو « لا » وأعدت النص المعدل الى مسؤول الدار عن طريق مديرة الشؤون الثقافية، مكررا كتابة بعض الفقرات التي كان قد حذفها.

---

(١) نشرت المحاضرة، مؤخرا بعنوان (محاضرة في ظل الدكتاتورية عن الصحافة الكردية) وذلك في العدد ٢٦ من مجلة (نەوشەفەق) الصادرة في كركوك، في ايار ٢٠٠٥.

وفي اليوم المقرر لإلقاء المحاضرة جئت فوجدت المدعوين آتين والقاعة مملوءة بالضيوف وجلست في غرفة مسؤولة الشؤون الثقافية منتظراً الجواب الذي ستأتي به من لدن المسؤول الأول، فاذا بها تأتي وتبلغني باصراره على ذكر اسم الرئيس والثورة، فأجبتها بالرفض، وباستعدادي للعودة من حيث اتيت وترك المجال لمحاضر آخر ينوب منابي ويقوم بالمهمة المطلوبة. وبعد ذهاب واياب متكرر للاخت مسؤولة الشوون الثقافية بيني وبين السيد المسؤول الدار وافقت مكرهاً على الاشارة الى «ثورة السابع عشر من تموز» عند الحديث عن التطور الذي حصل في وضع الصحافة الكردية منذ البدء بالتمهيد لاصدار بيان الحادي عشر من آذار وبعد اصداره، مصراً على عدم ذكر اسم الرئيس، وبعد ذلك وجد السيد المسؤول عن الدار نفسه مضطراً للموافقة على هذه المساومة المبنية على المناصفة في موقفه هو وموقفي أنا.

دخلت القاعة أخيراً والقيت محاضرتي واستمع الحضور اليها بانتباه وكأن على ررؤوسهم الطير وقابلوها بعد ما انتهيت منها بالتصفيق الحاد... وهنا ابتدأت مقدمات مشكلة بالنسبة لي كانت لا تنتهي الا بالحاق قدر غير قليل من الأذى بي لولا أن بادر أخي وصديقي العالم الجليل والوطني الكردي العراقي الكبير الاستاذ الدكتور كمال مظهر أحمد الى تعليق كان له أكبر الأثر في درء ما كان يدبر لي، وأعقبه الأخ والصديق اللواء الركن محمد نجم الدين النقشبندي بتعقيب ثان عزز تأثير كلمة الدكتور كمال وموقفه.

فقد نهض أحد مسوولي شعبة حزب البعث في السليمانية المنهزمين منها الى بغداد بعد انتفاضة ١٩٩١ الظافرة ليطري المحاضرة ببعض الكلمات ويختم اطراءاته بالتساؤل عن السر في سكوتي عن الاشادة بـ«دور السيد الرئيس القائد حفظه الله ورعاه» في تطوير وتعزيز الصحافة الكردية رغم أهمية هذا الدور البالغة، على حد قوله. وأعقبه الأمين العام للثقافة والشباب لمنطقة الحكم الذاتي، المهزوم هو الآخر الى بغداد، بكلمة ثانية كرر فيها ما قاله المسؤول البعثي الذي تحدث قبله.

عند ذلك نهض الدكتور كمال مظهر والقى كلمة مقتضبة عميقة الدلالة اشاد فيها بي وبمحاضرتي، واصفا اياي بـ«شيخ الصحفيين الكرد» ومعلقاً على أهمية المحاضرة بالقول: لو كان السيد الرئيس حاضراً الآن في هذه القاعة واستمع الى هذه المحاضرة، لصفق لها بحرارة. وعند ذلك ضجت القاعة بتصفيق عاصف، كان له في رأيى، اثره

الكبير في اسكات كل أولئك الذين كانوا يريدون ان يدلوا بدلوهم ويرموا سجادة في المسجد كما يقول المثل الكردي، ذلك لأن كل كادر بعثي وكل متملق للبعث من الموجودين في القاعة كان يجد نفسه مدفوعاً لينتقدني على السكوت عن الاشادة بدور السيد الرئيس خوفاً من أن يشي به أحد رفاقه وينبيء من فوقه بتقصيره وسكوته، أو من أجل نيل حظوة لدى المسؤولين البعثيين في هذه الفرصة المتاحة، ولكن كلمة الدكتور كمال مظهر أوقفت كل أولئك عند حدهم لانهم لو تحدثوا لتحدثوا بمثل ما تحدث به المسؤولان البعثيان ولكان حديثهم بمثابة الرد على كلمة الدكتور كمال مظهر وكان يعطي مدلولاً محدداً هو أن صداماً رجل غير موضوعي وانه لا يهمه الا الاشادة بشخصه صدقاً أو كذباً، وهذا مما لايجوز لأحد أن يعنيه رغم صحته.

أما ردي أنا على االمسؤول البعثي الأول فقد كان: انني أتحدث عن الصحافة الكردية في فترة معينة، يعرف الجميع من كان يحكم العراق خلالها، ولست اتحدث عن أي أحد حتى أجدني بحاجة الى الحديث عن دور السيد الرئيس. وقد أشدت ببيان الحادي عشر من آذار والجميع يعرفون من هي الجهة التي أصدرت هذا البيان. أما المسؤول البعثي الثاني الأمين العام للثقافة والشباب في منطقة الحكم الذاتي، فلم ارد عليه بكلمة واحدة.

نقلت بعض تفاصيل هذه الحادثة هنا للدلالة على مدى المخاطر التي كانت تحيط بذوي الآراء الحرة لو ارادوا التعبير عن شيء من آرائهم تلك وممارسة حقهم في بيان وجهات نظرهم. ومع ذلك فان حوادث تغييب المثقفين والكتاب الاحرار واعدام الصحفيين، رغم سيرهم، على العموم، على الخط المرسوم لهم، لم تكن قليلة. ولذلك فأنا عندما أرى هذا الكمّ الكبير من الصحف والمجلات التي تصدر في العراق اليوم، وقليل منها يصدر بثمان صفحات، وهذا العدد الضخم من الكتاب السياسيين والمحللين والباحثين والمترجمين الصحفيين تملأ أسماؤهم أعمدة الصحف العراقية، اتأسف كثيراً لأن هذه الطاقات الثقافية الهائلة كانت معطلة أو مهاجرة في عهد النظام الزائل، وكانت صحيفة واحدة من صحف ذلك الزمان التعيس تكفي للاطلاع من خلالها على معظم ما كان ينشر في الصحف الأخرى.

***

بعد عودة (التآخي) الى الصدور وجدتني مدفوعاً بقوة، واحتراماً لتاريخي الصحفي

بصحبة صحفيين مناضلين شرفاء ابتداء من عبدالله گوران، ومروراً بالشهيد نافع يونس وانتهاء بالشهيد دارا توفيق، ومواصلة لكتاباتي في (التآخي) و(الفكر الجديد) و(بيرى نوى) و(هاوكارى) وغيرها، ولاسيما في تلك الفترة من عمر النظام اذ كانت النزعة الاستبدادية تستفحل في سلوكه، وقد تعطلت (التآخي) بمسارها الديمقراطي الليبرالي الوطني الذي كان موضع استحسان أوسع قطاعات الرأي العام العراقي، وخلا الجو من اي صحيفة تعبر حقاً عن توجهات الرأي العام وتطلعاته، أقول وجدتني مدفوعاً بقوة ما استطعت واسعفني الفكر والقلم، للعودة الى الكتابة الصحفية بين الحين والحين، ولذلك أخذت أكتب لـ(التآخي) تارة ولـ(الاتحاد) أخرى مرة كل عدة أيام، ولكني وجدتني مضطراً للاقتصار على الأولى منهما بعد ذلك بفترة قصيرة لسبب أشرت اليه في مقدمة احدى مقالاتي في قسم (مقالات لم يكتب لها أن ترى النور) ضمن هذا الكتاب، ثم عدت للكتابة لها بعد فترة طويلة عندما زالت الأسباب التي جعلتني انقطع عنها واستجابة لرغبة كريمة من الجريدة، ومازلت أكتب لها ولـ(التآخي) أيضاً وسأظل ما استطعت الى ذلك سبيلاً، ولم أكتب لغيرهما الا في حالات قلائل لانشغالي في مجال الكتابة الادبية بلغتي الكردية، وآمل أن تظهر نتاجاتها في فترة قريبة.

***

منذ زمن وأنا بصدد جمع مقالاتي السياسية والأدبية والثقافية وترجماتي النثرية والشعرية في اللغتين العربية والكردية في كتاب بعدة أجزاء، وسأقوم بذلك في فرصة سانحة ان شاء الله. وعندما توافر امامي هذا الكم من المقالات ذات الطابع السياسي في الأغلب والتي نشرتها على صفحات (التآخي) و(الاتحاد) وغيرهما منذ سقوط النظام، طرحت فكرة جمعها بين دفتي كتاب على (دار آراس) العزيزة على قلب كل مثقف كردي، في شخص مديرها الصديق العزيز الاستاذ بدران احمد حبيب الذي لبى طلبي مشكوراً. وكان المقرر أن أكتفي بنشر مقالاتي للعام الأول فقط، ولكني أضفت اليها فيما بعد ما كتبته خلال العام الثاني ايضاً لرغبتي الشديدة في عدم تأجيلها الى ما بعد أكثر من سنتين. وان متعني الله بشيء من نعمة الصحة والعافية، ونشرت مقالات أخرى خلال العام الثالث أيضاً وما بعده، فسأقوم بجمعها ونشرها بعونه وتوفيقه.

وقبل ان اختتم هذه المقدمة، اود ان اذكر ان مواضيع الكتاب رتبت حسب تواريخ نشرها من قبل، او كتابتها، في الغالب، ان لم تكن قد نشرت، مع مراعاة فصول الكتاب في تبويبها، وهي:

١- مقالات سياسية.

٢- على حافة السياسة... غير بعيد عنها.

٣- ردود وتعقيبات.

٤- حياة الشعب.

٥- مقابلات.

٦- مواضيع ثقافية.

٧- وأخيراً، مقالات لم يكتب لها ان ترى النور

وفي الختام أشكر من صميم قلبي جريدتى (التآخي) و(الاتحاد) الغراوين واي جريدة أخرى نشرت لي كلمة، كما أشكر الأخ الكريم الاستاذ بدران احمد حبيب ودار آراس والعاملين فيها كافة على جميع المستويات، ويسرني كثيراً ان اخص بالذكر الاختين الكريمتين تريسكه أحمد ونسار عبدالله اللتين تعبتا كثيرا مع مخطوطات مقالاتي، والاخوين الكريمين سنگر عبدالقادر وآراس اكرم الذين بذلا كل ابداعهما في تصميم الكتاب واخراجه بهذه الحلة القشيبة، كما اشكر الصديق الوفي العزيز الباحث والمحقق البارع في الدراسات المتعلقة بتاريخ الصحافة الكردية الاستاذ عبدالله زنگنه لاسهاماته القيمة في مساعدتي على اداء مهمتي في المرحلة الاولى، وكذلك زوجتي ورفيقة حياتي السيدة شيرين فرج سعيد لما بذلته من جهد معي في تصحيح البروفات الأولى للمقالات، رغم اشغالها الكثيرة في ادارة المنزل والعناية بالاولاد وخدمة الضيوف الكرام وما أكثرهم، والحمد لله، وكذلك كل من أسهم بقسط مهما كان متواضعاً في اخراج هذه المقالات الى النور في حلتها الجديدة، وأتمنى للجميع كل نجاح وتوفيق في البناء الثقافي في العراق الديمقراطي التعددي الفدرالي الجديد وفي كردستاننا المتحررة الحبيبة.

محمد الملا عبدالكريم

مقالات سياسية

أيتها القوى الوطنية المخلصة!

كوني في مستوى مهامك الحقيقية،

وبادري لانقاذ الوطن من محنته التي ألمت به

مقدمة

يكاد ينقضي شهران على سقوط النظام ومايزال الوطن بدون حكومة، ويكاد يكون جميع الاجراءات التي قامت بها حتى اليوم السلطة التي اقر مجلس الامن بكامل اصوات اعضائه انها سلطة محتلة أي أن عليها جميع الالتزامات التي تضعها القوانين الدولية على عاتق أي سلطة محتلة من اجل رعاية مصالح شعب البلد المحتل وتوفير مقومات ادارة داخلية تدير شؤونه، اقول يكاد يكون جميع الاجراءات التي اتخذتها السلطات المحتلة لهذا الوطن اجراءات تعكس واقع كون السلطات المحتلة هي السلطات الحاكمة فعلا دون تحقيق مظاهر الحكم، او ردود فعل ناقصة ومبتورة على الاوضاع السائدة داخل المجتمع العراقي نتيجة للاحتلال.

انني، بطبيعة الحال، اتحدث عما انا مطلع عليه في بغداد وعما اسمعه من محطات الاذاعة العالمية الموثوقة وما تقع عليه عيناي في تحركاتي الشخصية وفي الصحف البغدادية التي تقع بين يدي.

في بلد غني الى حد التخمة بالقوة كما بالفعل ان جرى استخدام ما لديه من مال مجمد لدى الجهات الاجنبية وان استفيد مما لثرواته النفطية وسواها من قوة في السوق العالمية، يكاد يكون كل شيء من مظاهر المجتمع المعافى في حكم المعدوم. فالفوضى ضاربة اطنابها، والرصاص يلعلع ليل نهار في الشوارع كما في الازقة، والاعتداء على اختصاصات الدولة غدا امرا مألوفا في كل مرفق، وعصابات القتل والسلب والنهب السائبة تعبث بحيوات المواطنين وممتلكاتهم وكراماتهم بدون حسيب ولا رقيب، والحياة الجامعية والدراسية في حكم المعطلة، والخراب عم الكثير من مرافق الحياة والى غير ذلك مما تتفطر من هوله قلوب الواعين من ابناء هذا الشعب.

كان من الممكن للسلطات المحتلة ان تستدعي العديد من الشركات ذات الخبرة في مختلف مجالات البناء ومن مختلف بلدان العالم التي تدور صراعات كبرياتها فيما بينها والتي نلمسها لمس اليد في ما يقع بينها من خلافات وفيما بعد من مساومات – وكان آخرها واهمها الاجماع الذي توصل اليه اخيرا وصدر بموجبه قرار مجلس الامن الاخير برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ غزو الكويت– على انصبتها المستقبلية من الكعكة العراقية التي سيجري تقسيمها فيما بعد، كما هو مفروض، اقول كان من الممكن ان يجري الاتفاق مع تلك الشركات، كل حسب اختصاصها، وتستدعى للعراق للقيام باعادة بناء ما خربه النظام البائد بسلوكه الطويل الامد المعادي لمصالح الشعب والوطن او ما خربته الحرب الامريكية على النظام المنهار. ولو بدأ العمل بذلك منذ البداية لتحقق حتى الآن الكثير من اعمال الاعمار ولأنعش الآمال في قلوب الملايين من العراقيين ولأحيا السوق الاقتصادية المدمرة التي لم يجر تزويدها الا بأقل القليل من مافوق الكماليات التافهة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ولتوفرت فرص العمل لمئات الالوف من الايدي العراقية العاملة العاطلة الآن عن العمل التي لا تجد ما تسد به رمقها ورمق افراد عوائلها المكلفة هي بتوفير المأكل والملبس والمأوى لهم.

تدعو سلطات الاحتلال الموظفين والعمال، بين حين وآخر، الى العودة الى دوائرهم واعمالهم. أي دوائر واي اعمال هي تلك التي تتحدث عنها سلطات الاحتلال والغالبية العظمى من دوائر الدولة نالها من التخريب والتدمير بعد السلب والنهب ما لايدع مجالاً لاي استفادة منها بوضعها الراهن؟ فقسم كبير من الوزارات لم يبق منها الا هيكل مشوه يتحتم تهديمه من اساسه واعادة بنائه من جديد، وقسم آخر منها قلعت ابوابها وشبابيكها ونوافذها ولم تبق فيها كراس ومناضد ودواليب وانتزعت من جدرانها وسقوفها المراوح والاجهزة الكهربائية والمصاعد وخربت شبكات وانابيب المياه فيها. اضف الى ذلك كله ان وصول الموظف او العامل الى دائرته او مقر عمله يكلفه كل الراتب الذي يتقاضاه لدفع اجور واسطة نقله فيما اذا كان يتقاضى راتبا بالفعل. وسيارات الدولة المسروقة يعمل عليها السراق او من ينوب عنهم كسيارات اجرة في شوارع بغداد، وهذا بحد ذاته افضل من ان يجري تفكيكها لاخفاء معالم السرقة

وآثارها او تهريبها الى خارج الحدود لبيعها باثمان تقل عدة مرات من اسعارها الحقيقية. ومؤسسة مهمة مثل مؤسسة نقل الركاب سرقت ونهبت وحطمت المئات من حافلاتها ولم يبق منها لديها الا القليل، وهي لاتستطيع معظم الوقت ان تعمل في الشوارع المزدحمة نظرا لفوضى المرور التي لا نجد من يضع لها حدا، وكثيرا ما توقفها عصابات السلب والنهب في عرض الشارع فيدخلها افرادها ومسدساتهم في قبضات ايديهم يأمرون من فيها ان يفرغوا جيوبهم ويضعوا لهم ما فيها من نقود، وما من احد يستطيع رد اولئك على اعقابهم.

فماذا كان يضير السلطات المحتلة لو وضعت في كل حافلة من هذه الحافلات شرطياً امريكياً ومعه شرطي عراقي وهما مزودان بصلاحية اطلاق النار على كل من يهم بدخولها شاهرا سلاحه او يشهر سلاحه فيها لنهب نقود الجالسين فيها؟ اخشى ان تتذرع السلطات ردا على هذا المقترح بمزاعم عن حقوق الانسان التي تنتهك بالفعل عدة مرات كل يوم في مختلف انحاء بغداد والعديد من مدن العراق وعلى مرأى ومسمع من القوات الامريكية كما تحدث عن ذلك راديو بي. بي. سي اكثر من مرة وبالتفصيل.

والطرق الخارجية التي تربط بين انحاء العراق، تصول فيها وتجول كذلك عصابات الاجرام والسلب والنهب فتنزل المسافرين من سياراتهم الخاصة والعامة ليقفوا على قارعة الطرق بانتظار سيارة نقل تأتي فيجدون فيها المكان لتحمل بعضهم الى حيث يشاءون، بينما العصابة السالبة تنسحب بامان بالسيارة المسلوبة دون ان نجد للجنود الامريكان والشرطة العراقية اثرا ولا حركة على طول الطريق لترهب اولئك اللصوص الذين اطلق نظام صدام حسين المقبور قبل اشهر كل من كان منهم في السجون، وكأني به يمهد لعراق اليوم الذي كان واثقا من سير الاحداث انه آت لا محالة وانه سيقدم الوطن جبانا مذعورا للامريكان بعدما اعمل فيه لاكثر من ثلاثة عقود من السنين سيف الارهاب والقمع ليزرع الوطن كله من شماله الى جنوبه ومن مشرقه الى مغربه قبورا فردية ومقابر جماعية يتوالى اكتشاف المزيد منها اليوم وغدا وبعد غد والى ما شاء الله لطخة عار ابدية في وجهه وفي وجه كل من وقف الى جانبه يوما ما او مايزال يقف الى جانبه.

فياترى ماذا كان يضير السلطات المحتلة لو وضعت خطة متقنة لتطويق الشوارع

الرئيسية في بغداد في احدى ساعات الازدحام بين حين وآخر ومحاصرة السيارات الموجودة فيها ولم تفسح المجال لمرور أي منها الا بعد اراءة الوثائق القانونية التي تبرهن على ان السيارة ملك قانوني لمن بحوزته، وبذلك كان يغدو من الممكن استعادة المئات من السيارات المسروقة؟ وماذا كان يضيرها لو شنت حملات مفاجئة على اسواق الحرامية المنتشرة في طول بغداد وعرضها للقبض على اثاث الدوائر المسروقة المعروضة للبيع من كراس ودواليب ومناضد وكومبيوترات وثلاجات ومكيفات، والكل يعلم ان امثال هذه البضائع لا تباع عادة في اسواق الحرامية واسواق الرصيف الا اذا كانت مسروقة؟

صحيح ان عملاً كهذا لايضمن لنا عودة معظم المنهوبات، الا انه كفيل باستعادة قسم منها... والاهم من ذلك انه كفيل ببث الذعر والرعب في نفوس اولئك المجرمين الذين استعذبوا التطاول على الحق العام والخاص بافظع صور التطاول والاعتداء ويزهقون خلالها ارواح العديد من المواطنين ويحرمون عشرات الالوف من التمكن من القيام باعمالهم اليومية في دوائرهم ومؤسساتهم خدمة للصالح العام ولانفسهم ايضا.

***

ما ذكرته في الحلقة السابقة من هذا المقال لايتعدى كونه اطرافا من المشكلة الكبرى التي يعاني منها المجتمع العراقي اليوم، هذه المعاناة التي ان لم تخلص النوايا الوطنية لايجاد حل حقيقي وواقعي لها، فان من الممكن ان تتحول غداً الى مشكلة عويصة قد يستعصي حلها على قوات التحالف التي نراها في الظرف الراهن ضمانة اساسية لايمكن الاستغناء عنها لضمان استقرار العراق واقامة المجتمع الديموقراطي الحر الذي ينتفي فيه أي ارضية للعودة الى عالم الدكتاتورية الفاشية في الغد القريب او البعيد. كما انها تكون وبالا كبيرا على الشعب العراقي، ولا ينال منها مأربا الا الذين يدبرون المكر السيء لشعبنا ووطننا، وذلك من اجل ان لا يحيق هذا المكر السيء الا بأهله.

انه لمن الجلي لكل ذي بصر وبصيرة سياسية ولكل مطلع على تاريخ العراق خلال القرن الماضي وحتى اليوم ان لا (گارنر) ولا (بريمر) ولا احد سواهما من القادمين من وراء المحيط (ولا اقول هذا انتقاصا من قدرهما) ان يجدوا العلاج الصحيح لمشاكل العراق المرتبطة بالمجتمع العراقي وخلفيته التاريخية وتكويناته القومية والاجتماعية

والدينية، لانهم حصيلة مجتمعات غريبة عنا ونتاج تربية اخرى مختلفة جذرياً عما لدينا.

ان الحل الصحيح لمشاكل العراق اليوم لايتوفر في الماء والكهرباء وايجاد علاج لمشاكل الصرف الصحي والبيئة، حتى ولا ايجاد العمل للعاطلين وتوفير سائر الخدمات. ولا يظنن احد اني اريد ان انتقص من اهمية هذه الخدمات وتأثيرها البالغ في حياة الناس، ولكنني اريد ان اؤكد على صوابية المأثور الشعبي القائل (لايحك جلدك مثل ظفرك)، ذلك لان ظفرك ادرى بمواقع الحك في جلدك من أي ظفر آخر قد يدل عليه ارشادك اليه.

ان في عراقنا اليوم قوى سياسية عديدة خاضت النضال المرير ضد العهد البائد والعديد منها خاضت هذا النضال ضد العهود البائدة كافة، ولها تاريخ سياسي وطني حافل ومشهود وان اختلفت درجات نضالها والتضحيات التي قدمتها على مذبح الحرية والمحن التي عانتها. وهذه القوى كلها تمثل شرائح واسعة اثنية او اجتماعية او دينية او مذهبية او غيرها في المجتمع العراقي. فالمطلوب قبل كل شيء من هذه القوى جميعها وليس فقط ما تضمّها القيادة السباعية ان تكون وفيّة لتاريخها المجيد ولمبادئها التي وجهت خطابها السياسي الى جماهيرها على اساسها وان تكون في مستوى مسؤولياتها الوطنية التي القاها على عاتقها وضعها القيادي في نضال الشعب العراقي، وان لاتأخذها العزة بالاثم فتغتر بما حصل بفضل قوات التحالف كواسطة مباشرة للتغيير، وان تضع الحزبية الضيقة التي كانت شاخصة وراء كل انتكاسة اصابت نضال الشعب العراقي في كل وثباته وانتفاضاته وثوراته، ان تضعها جانبا، بل ان تلقيها وراء ظهرها ولا تلتفت اليها ابدا. ان الوطن يقف وجها لوجه امام خطر حقيقي قد يجعل الكثيرين يأسفون على ما جرى، وبذلك يمهدون الارضية لورثة ذلك العهد المقيت الذي ولى، وللبقية الباقية من قياداته وعصاباته ومرتزقته ليستثمروا الاستياء الذي يتضخم يوما بعد آخر بين الجماهير الشعبية من جراء تعثر الخدمات وفقدان العمل والرواتب وشيوع الفوضى وانتشار القتل والسلب والنهب ولاسيما اجور العمال الاهليين التابعين للقطاع الخاص وهم يمثلون اوسع شريحة عمالية ومايزال معظم المرافق التي يعملون فيها متوقفة عن العمل بفعل تشابك الامور وارتباط بعضها ببعض، وبكلمة واحدة من جراء فقدان

كل انواع الامان ليستثمروها لأجلهم، تحت شعارات مضللة من قبيل ما كان يردده الدكتاتور قاطع الاعناق والأرزاق من قوله «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق»، وكلنا نعلم ان تضليل قطاعات واسعة من الرأي العام ليس ابدا بالامر الصعب، فالفكر الرجعي وهبوط مستوى الوعي السياسي المتفشيان بين معظم الاوساط الشعبية في مختلف مرافق الحياة من جراء استمرار الحكم الدكتاتوري الرجعي الدجال المضلل لحقبة طويلة من عمرنا السياسي، انما هو الارض الخصبة التي يزرع فيها ذوو النوايا السيئة، وليسوا بقلة، بذور افكارهم المهلكة المدمرة.

ان على جميع القوى الوطنية، بمختلف تياراتها واتجاهاتها السياسية والايديولوجية والفلسفية، ان تكثف نشاطاتها لبناء وحدتها الجبهوية تحت أي عنوان كان من اجل التوصل الى اقامة هيكلية للحكومة الوطنية الائتلافية وللدخول في محادثات جادة مع سلطات التحالف، محادثات لاتقبل التسويف والمماطلة، للحصول على قبولها باقامة تلك الحكومة المنشودة والاعتراف بها كسلطة فعلية مؤقتة لعراق اليوم ريثما يتم اعداد الدستور الدائم والاستفتاء عليه وتقرير شكل حكم المستقبل واقامة الحكومة العراقية المقبلة ذات السيادة الكاملة والمتمتعة بكل ما لشعب العراق الديموقراطي الحر من حقوق وصلاحيات. إننا بأمس الحاجة للتوصل الى اقامة هذه الحكومة المؤقتة لتبدأ ممارسة مهامها الوطنية مع توفير مستلزمات تمكينها من ذلك، مستندة الى القوى السياسية الحقيقية الفاعلة التي تقف وراءها والى عموم الشعب العراقي او اكثريته الساحقة والى دعم سلطات التحالف والامم المتحدة وعموم المجتمع الدولي.

مثل هذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع ان تبني في مقدمة اعمالها قوة شرطة عراقية فعالة ونزيهة وذلك بتجميع كل العناصر الخيرة في شرطة النظام السابق، وليست بقليلة، وبالاستعانة بضباط الشرطة ومراتبها النظيفة التي احالها النظام السابق على التقاعد او ابعدها عن مجال العمل لأنه كان يريد ذلك المجال حكرا على اولئك الذين كانوا يرقصون على انغامه ويسيرون على هواه، فبمثل هذه القوة يمكن ان يفرض النظام ويقطع دابر الفوضى ويضرب بيد من حديد على ايدي القتلة والسراق واللصوص الذين يعيثون فى الارض فسادا، وليس بقوات اجنبية لا ناقة لها في القضية ولا جمل ولا تملك شروى نقير من المعرفة بعالم الاجرام في العراق وابطاله ومحركي

خيوطه المرتبطين بفلول النظام المقبور. واني لواثق من ان الوفاً مؤلفة من شباب العراق الطيب الخير ستكون على اتم الاستعداد للانضمام الى قوة شرطة وطنية كهذه وستكون عونا لها على اداء مهامها لتخليص البلاد من عوامل الفوضى والاجرام.

ان مثل هذه الحكومة يجب ان توضع تحت تصرفها الميزانية اللازمة من اموال العراق الموجودة في البنوك الاجنبية حتى الآن، لتباشر فورا العمل على مختلف الجبهات لاعمار العراق واعادة بنائه استنادا الى القوى الوطنية التي شكلتها وبكل ما يقتضيه الاسراع في انقاذ وطننا من الكارثة المحدقة به فعلا.

وفي الختام فاني ادعو الجماهير الشعبية، الحزبية منها والمستقلة، لممارسة دورها الحقيقي بمزيد من الضغط على مختلف القوى السياسية الوطنية وعلى ممثلي التحالف ايضاً، عبر مختلف اشكال التعبير عن الرأي لبيان مطالبها والاصرار على تحقيقها اليوم قبل الغد، وتلك مهمتها الوطنية التي لاتقبل التسويف والتأجيل.

الاتحاد – العددان ٥٥٧ و٥٥٨، ٤ و٢٠٠٣/٦/٧

ملاحظة: وقعت ارتباكات في هذا المقال عند الطبع لأول مرة في الجريدة، وبما انه لم تكن لديّ نسخة اصلية من المقال عند تقديم هذا الكتاب للطبع، لم استطع معالجة تلك الارتباكات بصورة كاملة، غير انني حاولت ذلك قدر الامكان، فمعذرةً للقراء الكرام.

مقترحات لمعالجة اضطراب الحالة الامنية

اضطراب الحالة الامنية، ومن معالمها اختطاف الناس في وضح النهار لإبتزاز الاموال منهم، وانزال الناس من سياراتهم واخذها وقتل اصحابها في العديد من الاحوال، والسطو على الممتلكات العامة ونهبها امام اعين الناس وفي غياب من يحول دون تنفيذ هذه الاعمال الاجرامية، واكثر من ذلك التصدي المسلح لقوات التحالف داخل بغداد وفي بعض المدن العراقية الاخرى وعلى الطرق الخارجية بمختلف الاسلحة الخفيفة والمتوسطة وبالمتفجرات واخيرا وكما توارد في الاخبار بالاسلحة الثقيلة ايضا، والهجوم على انابيب النفط والغاز وتفجيرها واشعال النار فيها، وتدمير محطات الكهرباء وسرقة ادواتها، والهجوم على معمل الكبريت في حقول المشراق وحرقه، الامر الذي ادى الى انتشار دخان كيمياوي كثيف غطى مئات الكيلومترات خارج حدود منطقة المعمل مما اضطر الالوف من المواطنين على مسافة عشرات الكيلومترات حول المنطقة الى النزوح عن مناطقهم او الى مراجعة المستشفيات واخذ العلاج اللازم، كل هذه الامور وغيرها كثير مازالت منذ الايام الاولى للانتهاء الظافر لحرب التحرير بسقوط الدكتاتورية وفرار الدكتاتور وحاشيته المجرمة وحتى اليوم هاجس الالوف المؤلفة من ابناء الشعب الذين تفسد عليهم هذه الاعمال التي ماهي الا الرفسات الاخيرة لوحش الدكتاتورية المحتضر، فرحتهم باستعادة حريتهم وزوال كابوس الحكم الفاشي الذي اناخ عليهم ثلاثة عقود ونصفا من الزمن الضائع.

وقد زاد من قساوة هذه الاعمال وهذا الانفلات الامني الخطير انه رافق سقوط الدكتاتورية ذوبان كامل لقوات الشرطة التي كان بالامكان ان تلعب دورها في الحفاظ على امن الناس وممتلكاتهم وممتلكات الدولة وضمان سير الامور في مجراها الطبيعي لو توفر في قيادتها اناس يحملون قدرا من الاخلاص للشعب والوطن ولو لم يكن على رأس تلك القيادة في مختلف مفاصلها رجال انتقتهم السلطة الدكتاتورية المنهارة من بين الذين باعوا انفسهم للدكتاتورية مرتزقة اذلاء لم يعودوا متمسكين بالحد الادنى من الارتباط بمصالح الوطن والشعب، بل اسهمت قوات الشرطة نفسها بالكثير من قياداتها

وقواعدها في اعمال نهب المؤسسات العامة وفي مقدمتها دوائر ومديريات الشرطة نفسها ولاسيما الاسلحة والذخائر المتوفرة فيها. وهكذا فان هذه القوات بادرت منذ الساعات الاولى للانهيار الى ترك مقراتها ومهامها الموكولة اليها، ذلك لان قياداتها السلطوية كانت تدرك اكثر من غيرها مدى ارتباطها بالنظام المقبور، ولأنه لم تكن هناك خطة لا من قوات التحالف ولا من الاحزاب الوطنية العاملة على الصعيد السياسي الوطني لاستمالة هذه القوات وافهامها انها لاتعتبر بالضرورة جزء من النظام المقبور وان بامكانها تحويل ولائها الاضطراري السابق الناجم عن الاغراءات من جهة وعن استعمال العنف والبطش من جهة ثانية الى ولاء صادق مخلص للشعب وقضيته، فتحولت تماما عما هو مفروض فيها. وعندما بادرت سلطات التحالف فيما بعد الى دعوتها للعودة الى عملها وممارسة وظائفها، كانت الاستجابة جزئية جدا ومازالت، وان كان العديد من مراكز الشرطة في مختلف المدن ومناطق العاصمة فتحت ابوابها مؤخرا وعادت الى العمل.

في الايام الاولى لتحرير العراق بادر الكثيرون من الشباب الوطني لإعلان استعدادهم للتطوع في سلك الشرطة بغية الاسهام في حفظ الامن، الا ان ايادي خفية عابثة كانت فيما يبدو تريد للامور ان تسير من سيئة الى اسوأ، حالت دون قبول اولئك الشباب الوطني المتليء حرصا على مصالح العباد والبلاد، وهكذا حرم مرفق حيوي مهم من مرافق حماية الامن العام من التزود بدماء الشباب الوطني وظلت الامور تزداد تدهورا.

من المعلوم ان قوات التحالف مهما زاد عددها في العراق ومهما اضيفت اليها قوات من بلاد اخرى مثل قوات حلف الاطلسي التي يتردد الحديث في هذه الايام عن دعوتها للاسهام في ما يسمونه اعمار العراق، لن تستطيع ابدا الوفاء بمهمة مراقبة وصيانة جميع مرافق البنية العراقية التحتية لكثرة هذه المرافق وتشعبها وصعوبة الوفاء بمستلزمات صيانتها من قبل القوات الاجنبية.

لذلك، فان مصالح الشعب العراقي ومصلحة قوات الحلفاء في الوقت نفسه، تقتضي وضع حد حقيقي للانفلات الامني الراهن وعبث العابثين من فلول النظام البعثي المنهار بتشكيل قوات امن قادرة على اداء مهامها في جميع المرافق التي تعاني من خلل في الوضع الامني.

وفي رأيي ان هذه المهمة تقتضي العمل على عدة جبهات. فقبل كل شيء هنالك عشرات الالوف من افراد الپيشمرگة الكرد السابقين الذين مايزالون يتمتعون بقوة جسدية وقتالية ممتازة والحاليين الذين مايزالون في الخدمة الفعلية ويمكنهم ان يلعبوا دورا مشهودا في اعادة الامن والاستقرار الى مجالات خدمية كثيرة ومهمة. ان سلطات التحالف مدعوة للدخول في حوار اخوي مع قيادات الاحزاب الكردستانية التي عرضت فيما مضى استعدادها للاسهام في مشروع وطني كهذا، لتخصيص عدد كبير من هذه القوات ممن لايحتاج الوضع الامني في كردستان نفسها لابقائهم هناك، لتكريسهم تحت اشراف ضباط ومدربين من قوات التحالف بالاضافة الى قياداتهم الخاصة لإيكال امر حماية انابيب النفط والغاز ومنشآتها وحقول الكبريت وآبار النفط الى هؤلاء وتسهيل قيامهم بدوريات دائمة من حيث تجهيزهم بالآليات الضرورية والاسلحة الكافية وتظللهم قوات جوية من قوات التحالف ابتداء من حقول النفط وحتى الحدود التركية، وكذلك لحماية اي منشآت نفطية من بغداد الى اقصى الشمال. وبذلك يتم ضمان افشال اي محاولة قد تقع في المستقبل لنسف هذه الانابيب اذ تكون تحت مراقبة مستمرة من عيون يقظة الى ان يستتب الامن وينقطع دابر العصابات التخريبية.

وليست امكانية الاستفادة من طاقات الشباب الكردي محصورة في افراد الپيشمرگة، فاكثرية الشعب الكردي مدربة على السلاح، وكان الكثيرون من الرجال والشباب الكرد في صفوف الپيشمرگة سابقا كما ان الكثيرين منهم ممن كانوا ضمن وحدات ماسمي بالدفاع الوطني التي جندتها سلطات النظام لمحاربة شعبهم والپيشمرگة وتخلوا عنه اثناء الانتفاضة عام ١٩٩١ وعادوا الى اعمالهم السابقة، يمكن دعوتهم الى التطوع كقوات حماية للمنشآت النفطية على اختلاف تفرعاتها ويمكن تكوين قوة فعالة منهم، وربما كان هؤلاء راغبين باخلاص في ان تتاح لهم الفرصة لاثبات ولائهم لشعبهم ووطنهم عن طريق حمل السلاح لصيانة الامن.

اما بالنسبة لحماية الامن في داخل المدن، فاني ادعو باديء ذي بدء الاحزاب الوطنية التي لها اعضاء وتنظيمات وجماهير مؤيدة لتتفق فيما بينها مادامت سلطات التحالف المحتل لم تستطع حتى الآن او لاتريد حتى الآن القيام بواجبها الذي يضعها على عاتقها القانون الدولي في توفير الحماية للمرافق العامة، لتشكل فيما بينها نواة قوات

حرس وطني للحفاظ على مؤسسات الدولة وممتلكاتها وعلى الامن العام. فهذه الاحزاب كلها تناضل في جوهر الامر من اجل الوصول الى السلطة وتسلم مقاليد امور البلد متفردة او مجتمعة، وهذه المرافق والمؤسسات التي تنهب وتدمر وتخرب كل يوم منذ ثلاثة اشهر في كثير من انحاء العراق جزء من البنية التحتية للنظام الذي نطمح جميعا في تشييده، ولتدعُ هذه الاحزاب جماهير الشباب الوطني الغيور للانخراط في سلك هذا الحرس الوطني للقيام بدوره. آنئذ سنرى ان عمليات السلب والنهب والتدمير تتوقف، وان خدمات الماء والكهرباء والمرور والمستشفيات وغيرها تعود الى اوضاعها الطبيعية، وان العملية الاقتصادية تستعيد دورتها المعافاة، وان اعمال القتل والاختطاف والاغتصاب تنتهي، وان الناس ينامون ملء عيونهم مرتاحي البال، وان ذلك يقنع بالتالي السادة الامريكان الذين لايعملون حتى الآن بانفسهم شيئا في هذا المجال ولايدعون غيرهم ايضا يعملون، ان الشعب العراقي شعب واعٍ في حقيقة الامر رغم السلبية المسيطرة عليه في الظروف الراهنة نتيجة لمضاعفات العهد البائد، وهو يستطيع ان يأخذ اموره بيديه ويديرها على خير وجه.

ان بروز قوة شعبية منظمة مستندة الى تحالف القوى الوطنية المناضلة سيثبت للبقية الباقية من أجراء عصابات النظام المندثر ان لم يعد لهم امل في ارباك الوضع والسير وراء سراب العودة الى حكم البلاد مرة أخرى وان عهدهم ولى الى الأبد، وان الشعب العراقي كله يرفضهم ويرفض اسيادهم رفضا قاطعا وان تأريخهم الاسود الحافل بالاجرام بات مفضوحا بما فيه الكفاية لعموم الشعب العراقي، وان من الافضل لمن يحمل في نفسه ذرة من الاخلاص للوطن ان يثوب الى رشده ويتخلى عن احلام العصافير ويستغفر الشعب وشهداءه ويسهم بدوره وقسطه في الخدمة العامة، وآنذاك سيرى وسيرون جميعا ان الشعب غفّارٌ لمن تاب، متسامح مع كل من يريد ان يتخلى عن نهجه الاجرامي القديم ويسلك طريق الصواب.

التآخي - العدد ٤٠٣٩، ٢٠٠٣/٧/٢٨

نظرة عجلى على واقع عراقنا الراهن
ودعوة لاستنكار جرائم فلول النظام المباد
ولاسناد جماهيري لمجلس الحكم الانتقالي

ها تنقضي اربعة اشهر ونصف على احتلال العراق من قبل قوات التحالف التي حررته وشعبه المضام من النظام الصدامي الدكتاتوري. واذا استثنينا مكسب اسقاط النظام، وهو، بحق، عمل جبار لصالح الشعب العراقي في ما اذا استطاع التحكم في مستقبله والسير نحو اهدافه الوطنية والديموقراطية والاجتماعية التقدمية التي طالما ناضل في سبيلها تحت قيادة مختلف القوى السياسية وقدم التضحيات الغالية على مذبحها، واذا لم تقتصر عاقبة الامر على تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية التي تصدت من اجلها قوات التحالف للنظام الصدامي وازاحته عن الحكم وصفت قواته العسكرية والامنية الارهابية قانونياً بعد ان تصفت هي من ذاتها وانهارت وتبعثرت شذر مذر بفعل الضربة الماحقة التي انزلتها بها قوات التحالف وبعد ان هرب رأس النظام وازلامه وقياداته العسكرية والامنية خائفة مذعورة، وحلت من الوجهة القانونية حزبه الفاشي وان كانت قد ابقت على قواعده التنظيمية القوية التي طالما اذاقت شعبنا الذل والهوان، دون مساس حقيقي بها الا في حدود فصل بعض شرائحها العليا من الحياة الوظيفية ربما لسوء تقديراتها السياسية وعدم ادراكها الصحيح لواقع الحياة السياسية العراقية، هذه القواعد التي استفاقت من الذهول الذي اصيبت به بعد انهيار النظام، وهي تتولى اليوم مهمة العمود الفقري للمواجهة التي تلقاها قوات التحالف في بعض انحاء العراق في العاصمة وغيرها ولسائر اعمال الهدم والتخريب والاغتيالات للناس المخلصين الشرفاء الذين يريدون ان يخدموا الشعب في ايام محنته ويخففوا من معاناته المريرة...

اقول ها تنقضي اربعة اشهر ونصف على هذه العملية الجبارة، والوطن مايزال يئن تحت وطأة الاوضاع الاقتصادية والامنية والخدمية السيئة المعروفة للجميع دون ان تلوح في الافق القريب بادرة تبشر بقرب انجلاء الغمة وعودة الامور الى مجاريها الطبيعية وتنفس الناس الصعداء، بل انه تزداد احواله سوءً على سوء على وجه العموم رغم

العديد من الاجراءات الايجابية التي اتخذتها سلطات التحالف حتى الآن ولكنها لاتتناسب بأي حال مع الفترة الزمنية الطويلة نسبيا منذ عملية الاحتلال/ التحرير. صحيح ان سلطات التحالف اصدرت العديد من القرارات التي تعتبر في صالح اقامة الديموقراطية، وان العديد من الوجوه الكالحة لازلام النظام البائد قد القي القبض عليهم، وان مجلسا انتقاليا للحكم قد اقيم، وان مستشارين امريكيين عينوا لمختلف الوزارات للاشراف عليها واعادة تنظيمها، وان شيئاً من قوات الشرطة اعيد تكوينه هنا وهناك، الا ان البلاد ماتزال دونما حكومة ممثلة لمختلف القوى السياسية المخلصة تتولى بخبرتها وكفاءتها ووطنيتها وموقفها الصحيح من النظام الدكتاتوري السابق ومن قضية الديموقراطية، ادارة امور البلاد، وماتزال الخدمات الامنية على اردأ حال، وماتزال الممتلكات العامة والخاصة تنهب في وضح النهار، والحياة الشخصية لكل مواطن يريد به الاشرار شراً في معرض الخطر الداهم، وماتزال البطالة تنيخ باعبائها على رقاب الملايين من ابناء الشعب، وماتزال خدمات الماء والكهرباء ومجاري المياه الثقيلة في حالة يرثى لها، وماتزال المؤسسات الطبية لم تسترد عافيتها الا بأقل القليل. ان الانفلات الامني في مختلف مفاصله والموقف السلبي منه والمشجع له في التحليل الاخير يشتد بوتائر متصاعدة، والا فماذا يمكن ان يعني ان يستطيع ازلام النظام البائد وعصاباته السائبة التي لم ترتو بعد من دماء ابناء الشعب ومن سحق حرياتهم وتدمير حياتهم ونهب ممتلكاتهم، ان يتمكنوا من اضرام النار في حقول المشراق دون ان يكون لمؤسسة خطيرة كهذه حماية تقيها من شرور الاشرار؟ وماذا يعني ان يستطيع مجرمون تفجير فندق القناة المقر الرسمي لمنظمات الأمم المتحدة ورجالها ويقتلوا ويجرحوا العشرات تلو العشرات من قاطنيه وعلى رأسهم ممثل المنظمة الدولية في العراق سيرجيو فييرا دي ميللو، هذه الشخصية الانسانية النبيلة وصديقة شعبنا والمناضلة في سبيل حقوق الانسان، دون ان يقف في طريقهم أحد ودون ان يجدوا حاجزا يعترض مرورهم ويوقف سيارتهم المفخخة. لقد كان النظام المباد يقيم على مداخل معظم الدوائر الحكومية ان لم يكن كلها حتى التي لايتوقع ان تتعرض الى اي عمل تخريبي، حواجز يستحيل ان يتجاوزها اي واسطة نقل كالتي ولجت من احد مداخل فندق القناة. ولكن سلطات التحالف المسؤولة قرار الأمم المتحدة ومجلس امنها عن امن العراق وأمن ممثلي

الامم المتحدة الموجودين في العراق، لم تضع، كما يبدو من الحادثة البشعة لا اقول دبابة او مدرعة على ابواب الفندق، بل لم تضع حتى كتلة او كتلتين من السمنت المصبوب من تلك التي كان يصنعها النظام البائد خصيصا لوضعها امام بوابات الدوائر والتي مازال معظمها في اماكنها السابقة مع العلم، انها (اي قوات التحالف) تدرك مدى حقد بقايا النظام البائد على الأمم المتحدة ومجلس الامن والولايات المتحدة وهي التي تعتبر الامم المتحدة ومجلس الامن آلتين لا غير لتنفيذ اغراض الولايات المتحدة الامريكية في العالم... فتأمل!

كيف يستطيع ازلام النظام الذين اعادوا تنظيم انفسهم ويعملون بكل نشاط ان يتحركوا في المناطق التي تمر منها انابيب النفط ويفجروها اكثر من مرة في الاسبوع دون ان يرف لهم جفن، وكيف يستطيع هؤلاء ومن ورائهم عصابات السراق والنهابين ان يسحبوا على مدى اربع وعشرين ساعة النفط العراقي في منطقة البصرة من خلال تثقيب الانابيب ويهربوه بمختلف وسائل النقل ويوصلوه الى عرض البحر ليحملوه الى دول الشاطيء وسائر البلاد لتزويد عملاء النظام البائد بالمال اللازم لتنفيذ اعمالهم الاجرامية وفضلات منه لعصابات المافيا التي تنفذ عمليات النهب والتخريب لحسابها على مرأى ومسع من السادة البريطانيين حكام منطقة البصرة الفعليين وهم اعرق خبراء العالم في عالم الاستعمار، وفضلا عن ذلك يشعلوا النار في الناقلات التي تحمل شيئاً من الوقود لبيعه للعراقيين المساكين الذين انهكتهم ساعات البحث والانتظار المملين وهم يلهثون وراء لترات من النفط او البنزين او قنينة غاز دون جدوى؟!

هل يرى السادة الامريكان انهم اذا وفروا الامكانية لكل من يستطيع اصدار صحيفة ان يصدرها، فتلك هي، دون سائر مقومات الحرية، الحرية التي كان شعبنا يناضل ضد النظام الصدامي للحصول عليها؟ فلئن كان صحيحاً انه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان! فانه لصحيح كذلك انه ليس بالصحيفة وحدها ايضاً يحيا الانسان!

ان الوطن في خطر حقيقي ايها الاخوة، وانه مقبل على اخطار اشد اذا ظلت الامور تسير على الوتيرة التي يسير عليها اليوم. ان المراقب الدقيق لما يجري في العراق كل يوم وبانتظام يدرك ان هناك جبهة منظمة من اعداء الحرية والديموقراطية، من اعداء الشعب العراقي، جبهة قوامها في الاساس شرائح واسعة من تنظيمات حزب البعث ومن

سائر مرتزقة صدام من فدائييه وحرسه الخاص ومن فلول القاعدة وانصار الاسلام المزيفين ومن بعض التنظيمات الارهابية الاخرى المتسترة بالدين، جبهة يباركها ويساندها كل من يرى في قيام النظام الديموقراطي في العراق والفدرالية في كردستان خطراً على واقعه الراهن. والسؤال الذي يجب ان نطرحه اليوم على السادة في التحالف هو، لماذا لم يرد الامريكان ان ينعقد مؤتمر وطني عراقي عام شامل يشارك فيه ممثلو جميع الآراء والاتجاهات والاطياف الوطنية في العراق ليتقرر على أساسه تأليف حكومة تمثل عموم الشعب او اكثريته العظمى؟ واذ حال الامريكان دون هذا الحق الديموقراطي وانقضى وقت طويل في دراسة (ما العمل) واستقر الرأي اخيراً على حل وسط بتأليف مجلس حكم انتقالي يقوم بتشكيل وزارة عراقية تدير الامور، فلماذا تأخر تشكيل هذه الوزارة ولماذا التسويف فيه كل هذا الوقت الطويل؟ لماذا لايوجد حتى الآن منبر اعلامي حقيقي يتحدث باسم مجلس الحكم يواصل البث من خلال الراديو والتلفزيون الفضائي ساعات الليل والنهار ويطلع من خلاله الشعب العراقي على قرارات واعمال ومنجزات سلطات التحالف ومجلس الحكم الانتقالي ومشاريعهما؟ ماذا تجدينا محطة بائسة كتلفزيون شبكة الاعلام العراقي التي تبث برامج هزيلة وكمحطة اذاعتها التي لاتعرف اكثرية العراقيين عنها شيئا، في الوقت الذي تيسرت بفضل اجهزة التقاط الفضائيات التي عمت مدن العراق وقراها، الفرصة الذهبية للفضائحيات العربية الموتورة المعادية لشعبنا ان تبث اكاذيبها صباح مساء على مرأى ومسمع من العراقيين والعالم وتسمي اعمال السلب والنهب والتخريب والتقتيل واراقة دماء الابرياء مقاومة وتصبح بمثابة الناطق الرسمي باسم النظام المنهار ورئيسه المطرود من السلطة؟ ان مايسمونه مقاومة عراقية انما هي مقاومة بقايا النظام المخلوع المحتضر بوجه الشعب وارادته الحرة ومطامحه الوطنية والديمقراطية ولقوات التحالف التي يعتبرها شعبنا العراقي ضرورة لبلادنا في الظروف الراهنة اذ ماتزال اجزاء من العراق مسرحا لتخريبات فلول العهد المباد، واذ مازلنا نفتقد حكومة وطنية قوية ترد عنا الاذى وكيد الكائدين، وقوات شرطة ودفاع وطني ومرور وامن حقيقية تقف بوجه الاشرار والقتلة والمخربين.

***

من المسؤول عما ألمَّ بالشعب العراقي؟

يعرف الرأي العام العراقي قبل غيره واحسن من غيره، انه وقبل اي أحد سواه هو النظام الصدامي الفاشي الذي اذاق الشعب العراقي كرداً وعرباً الأمرَّين طيلة ثلاثة عقود ونصف عقد من السنين، كما اذاقهما الشعب الايراني المسلم الجار طيلة ثماني سنوات ونصف من قادسيته الخائبة، والشعب الكويتي، وهو جزء مما يسميه الامة العربية الواحدة، خلال أم مهالكه المشؤومة... هذا النظام الدموي الذي ظل ينتقل بالشعب من حرب الى حرب، ومن مأساة الى مأساة، ومن كارثة الى كارثة... ظل ينتقل به من النفي والتهجير الى المقابر الجماعية المبثوثة من ادنى البلاد الى اقصاها، والقصف الكيمياوي من شرق كردستان العراق الى غربها، والى بتر الآذان وقطع الالسن وجز اعناق النساء تباكياً كاذباً على العفة والطهارة، تلكما العفة والطهارة اللتين كان اقطاب النظام انفسهم من كبيرهم الى حقيرهم، ومن دجالي الحملة الايمانية الزائفة من بينهم الى منتحلي العلمانية المزورة منهم، ينتهكونهما صباح مساء، في قصورهم كما في دوائرهم، وفي مقراتهم الحزبية كما في سجونهم ومعتقلاتهم... ذلك ما فضحتهم فيه البوماتهم التي اخرجها ابناء الشعب الشرفاء من اوكارهم وجحورهم وبيوتهم ومخادعهم. وكانت السجون والمعتقلات لازمة يومية لهذه السنين الخمسة والثلاثين في كل بقعة من ارض الوطن المستباح، والعذاب وجبة دائمة صباح مساء لجميع نزلاء هاتيكم السجون وتلكم المعتقلات.

وكان آخر المطاف الحرب الاخيرة التي كانت ام القواصم للنظام الخائب الذي خاضها لا لشيء الا للحفاظ على سلطته الجائرة كما كان يمني نفسه عبثا، فكانت عاقبة امره خسرا... كانت انهياره هو وخراب العراق وانتشار الفوضى والجريمة في ربوعه وكل ما نراه اليوم ويعانيه شعبنا المغلوب على امره.

والمسؤول ثانيا هو سلطات الاحتلال المسؤولة بموجب القانون الدولي عن توفير كل متطلبات الحياة الحرة الآمنة للشعب العراقي، والتي لم تتخذ الاجراءات اللازمة عند الاستيلاء على بغداد وسائر المدن لحماية الأمن العام والحفاظ على ممتلكات الدولة ودوائرها وتغاضت عن ذلك فيما بعد ايضا وماتزال الا على ادنى المستويات. وعلى

سبيل المثال اقول: لماذا قصف الامريكان منشآت حيوية كمنشآت الكهرباء ولم يحافظوا عليها حتى لايسوقوا الشعب العراقي ومؤسساته ومرافقه التي تعتمد على الطاقة الكهربائية الى هذا المصير المفجع الذي نعانيه اليوم ومنذ الايام الاخيرة للحرب، والله وحده يعلم الى متى ايضا؟ لماذا دمروا محطة التلفزيون الحكومي ولم يبقوا عليه سالما حتى يستطيعوا ان يعلنوا من خلالها في التاسع من نيسان نظام منع التجول ويحولوا دون قيام الاشرار من عصابات الامن والمخابرات وفدائيي صدام وحرسه الخاص والسراق والحرامية الذين اطلق سراحهم الطاغية من سجونهم قبل سقوطه المشين لأنه كان يتوقع المصير المخزي الذي سيؤول اليه امره، فأراد من ذلك الحين ان يهيئ وسائل تخريب البلد على رؤوس اهله؟ ولئن كان الامريكان بحاجة الى تدمير محطة تلفزيون بغداد اسكاتا لابواق النظام، وهذا بحد ذاته امر مشكوك فيه اصلا لأن الشعب العراقي كان ومايزال يعرف النظام وابواقه وازلامه وصحافته وصحّافه الذي اطلق الامريكان سراحه وكرمه عملاؤهم في احدى الفضائحيات العربية بمئتي ألف دولار بعد ان رتبت لقاءاً فارغا معه، اقول اذا كان الامريكان بحاجة حقا لتدمير تلفزيون بغداد، فهل كانوا عاجزين حقا عن احضار محطة تلفزيون معهم يوجه برامجهم الى شعب العراق منذ صباح التاسع من نيسان ويقررون من خلاله مايجب ان يفعل وما يحظر عليه ان يفعل؟

لقد خدم في اجهزة الشرطة والامن العراقية في عهد البعث الذي دام ثلاثة عقود ونصفا آلاف الخبراء والمتمكنين في الشؤون الامنية، وقد اختلف الكثير الكثير من هؤلاء في مراحل شتى مع النظام وانشقوا عنه وبامكانهم او بامكان الكثيرين منهم اليوم تقديم افضل الخدمات لاقامة جهاز شرطة وامن مخلص في خدمة الشعب، والا لما انشقوا عن النظام ولما نالوا غضبه. فلماذا لايبادر مجلس الحكم الانتقالي والمسؤول عن الشؤون الأمنية فيه وهو نفسه عسكري متمكن من التحكم في مثل هذه الامور، لماذا لايقومان بالاستفادة من خدمات هؤلاء في سبيل تحقيق استقرار امني في البلد؟ ان كانت الحجة انهم خدموا العهد المباد في واحدة من اخطر مؤسساته، فالجواب ان السياسة المتبعه حتى الآن ازاء هؤلاء ونظائرهم ليست اخذهم بجرائرهم السابقة الا الخطرين منهم، فاذا كان هؤلاء على استعداد للتوبة والرجوع عن الخطأ وسلوك طريق الخدمة الصحيحة، فما المانع من الاستفادة منهم؟ ثم ان عيون الشعب مفتوحة للمستقبل بالنسبة للذين لاتصلح نواياهم.

يبدو لي من مجمل الاوضاع التي مرت على العراق بعد ان تولت سلطات التحالف ادارته ان الامريكان يفتقرون الى معرفة الطريق القويم للتعامل مع مجتمع كالمجتمع العراقي، وان الذين يتخذون منهم مستشارين لهم ليدلّونهم على افضل الطرق لمعالجة المشاكل العراقية ليسوا افضل حالاً منهم، ولذلك نراهم يضحون يومياً بافراد من جنودهم ومن معهم، هؤلاء الذين يعز علينا حقا ان يقتلوا على الارض العراقية ويعادوا الى اهليهم وذويهم جثثا هامدة، وقد قدموا حياتهم، وحياة كل انسان غالية علينا، لتحريرنا مما كنا نعاني. لقد ذكرت في مقالة سابقة لي على صفحات هذه الجريدة ان بالامكان استخدام افراد الپيشمرگة الذين تمرسوا في النضال المسلح لسنوات طوال، وكذلك العائدين الى الصف الوطني في انتفاضة ١٩٩١ المجيدة، من افراد ماسميت في العهد المباد سرايا وافواج الدفاع الوطني، في حماية انابيب النفط والغاز وسائر المنشآت الواقعة في العراء بين بغداد واقصى حدود الشمال، ومازلت على قناعة بصحة هذا الرأى الذي كان الحزبان الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ايضاً قدما مثله الى سلطات التحالف، الا انهما لم يجدا عندها، بمزيد الاسف، اذنا صاغية. واليوم نقرأ في الصحف ان في النية استقدام شركات متخصصة في الشؤون الامنية مما وراء المحيط لأن مغنية الحي لا تطرب كما يقول المثل العربي، وهذه الشركات تستعين ايضاً برجال العشائر وتدربهم على القيام بهذه المهمة. من الواضح ان العشائر التي يفترض ان تستعين بها تلك الشركات لايمكن ان تكون في غالبيتها من سكنة المناطق التي تمر بها الانابيب ذلك لأن هذه المناطق في معظمها من مناطق التوترات القائمة فعلاً والا لكان الامر من قبيل ما يقال من ان (حاميها حراميها). انا لا اقصد بالطبع اتهام تلكم العشائر بانها معادية، غير ان الواقع الراهن لايسمح ايضاً بعدم التزام الدقة والحذر في امر حساس كحماية انابيب النفط. اذاً فمن الاجدر في مثل هذه الظروف بالقيام بهذه المهمة الوطنية البالغة الخطورة من رجال الپيشمرگة السابقين والحاليين المتمرسين في النضال الدؤوب ضد العهد المباد الذي توجه اصابع الاتهام الى ازلامه في القيام باعمال التخريب وليس الى غيرهم؟ وما المانع من ان يجرب السادة الامريكان صلاحية هذا المقترح حتى اذا نجح في التطبيق ساروا عليه، والا صاروا الى غيره؟ ولو كانت لنا حكومة وطنية لطرحت المقترح عليها، وآمل ان اجد مثل هذه الحكومة المنشودة قريبا وتفكر في ما اقترحت.

ما سبق كان على صعيد قوات التحالف. اما على صعيد القوى السياسية الوطنية والاسلامية سواء كانت ممثلة في مجلس الحكم الانتقالي ام لا، فاني ادعوها جميعاً دعوة عاجلة الى عقد اجتماع تشاوري فيما بينها تسوده الروح الرفاقية للشعور بالمسؤولية الوطنية ازاء ما يجري وما يهدد الوطن في حاضره ومستقبله وذلك لتدارس الاوضاع بوعي صادق ودقيق بمهام المرحلة وواجبات الجميع من اجل التوصل الى قرارات آنية وللتباحث فيما بعد مع مجلس الحكم ومع سلطات التحالف ولبيان حقيقة الموقف سواء فيما بينها او فيما بينها وبين مجلس الحكم او بين سلطات التحالف ليكون الشعب على بيِّنة من امره. كما اقترح عليها جميعاً دعوة مشتركة الى مسيرة جماهيرية كبرى تشارك فيها جماهير الشعب من كل الاتجاهات والاهداف والاطياف الوطنية لطرح مطالب الجماهير ولاعلان الالتفاف حول مجلس الحكم الانتقالي وللاحتجاج الشديد على اعمال التصدي لقوات التحالف وعلى اعمال القتل والتخريب والتدمير وإلقاء القنابل ولاعلام الرأي العام العربي والعالمي أن هذه الاعمال التي يقوم بها البعض في وطننا بين الحين والحين لا تمت الى شعبنا المناضل الصابر الصامد باي صلة، بل انها الرفسات الاخيرة لبقايا نظام صدام وفلول البعث العفلقي الفاشي، وكذلك للاحتجاج على الموقف المعادي لشعبنا الذي تقفه بعض الانظمة العربية التي ترتجف هلعا على المستقبل القاتم الذي ينتظرها، واوساط مغرضة في دول الجوار وكثير من الفضائيات العربية التي من الاجدر ان يطلق عليها وصف الفضائحيات العربية وهي التي تتباكى على الرشاوي الضائعة التي كانت تتلقاها من اموال الشعب العراقي التي كان يسرقها النظام المنهار.

التآخي – العددان ٤٠٦١ و٤٠٦٢، ٢٨ و٢٠٠٣/٨/٣١

من اجل تصفية بؤر المشاكل المحتملة التي يفتعلها عملاء النظام المقبور في المناطق الكردية التي كانت تحت سيطرة النظام

كانت سياسة العهد الملكي بالنسبة لكردستان العراق مبنيّة على تجاهل الحقوق القومية للشعب الكردي ما امكنه ذلك، وعلى تقليص المساحة الجغرافية لهذا الجزء من ارض كردستان التي جعلتها ظروف ما بعد الحرب العالمية الاولى ضمن الرقعة الجغرافية للدولة العراقية التي خلقتها تلك الظروف ايضا، فالحقوق القومية الكردية التي اعترفت بها الدولة العراقية وبريطانيا العظمى المنتدبة على العراق والتي قبلت عصبة الامم عضوية العراق فيها على اساس اقرار الطرفين العراقي والبريطاني بتلك الحقوق، باتت شيئا فشيئا في حكم المنسي الا في حدود اقل القليل. ورغم امكانية احداث لواء (محافظة) في القطاع الشمالي من شرقي العراق يضم المناطق التابعة لكفري وخانقين وجلولاء والسعدية ومندلي وزرباطية وبدرة، الحقت كفري في المرحلة الاولى بلواء كركوك ابعادا لها عن المناطق الكردية الشرقية الباقية، ذلك لان كرودة كركوك لم تكن في تلك الايام موضع نقاش، والحقت خانقين وجلولاء والسعدية ومندلي وقزانية بلواء ديالى وبدأت عملية تعريبها رويدا رويدا، والحقت زرباطية وبدره بلواء الكوت (واسط الآن). والحق قضاء مخمور بمحافظة نينوى. ورغم امكانية احداث لواء من الاقضية الكردية الواقعة شرقي نهر دجلة وغربي لواء اربيل فقد الحقت بلواء الموصل (نينوى الآن)، اضافة الى جلب الالوف من العرب وتعيينهم عمالا في حقول النفط بخانقين وسكة حديد بعقوبة – خانقين – جلولاء وافساح المجال على الرحب والسعة للعديد من العشائر العربية لتأتي الى هذه المناطق وتستوطنها وتسكن فيها، واقامة مشروع الحويجة غربي كركوك واحياء اراضيها وجلب العشائر العربية اليها لتسكنها مع حرمان الفلاحين والرعاة الكرد الساكنين في تلك الديار من ان يكون لهم نصيبهم المشروع من تلك الاراضي المستصلحة والتي وفرت لها ظروف الارواء سقيا.

هذا شيء مما جرى في العهد الملكي ولم تنتبه اليه القوى السياسية الكردية بالقدر المطلوب حتى بات حقيقة واقعة.

وبعد تولي البعثيين السلطة اثر انقلاب شباط الدامي بات التهجير والتعريب في جميع المناطق الكردية الواقعة على الحافة جزء اساسيا من السياسة الرسمية. فرغم قصر المدة الزمنية التي ظل خلالها حكمهم الاسود يفرض نفسه على رقاب العراقيين في دورته الاولى، فإنهم دمروا جميع القرى الكردية القريبة من حقول النفط وانابيبه في لواء كركوك واجلوا عنها سكانها الكرد وجعلوها مرتعا للعشائر العربية التي كوّنوا منها ما اطلقوا عليه اسم (فرسان الوليد) الذين زجوهم في الحرب ضد الثورة الكردية الى جانب قوات الجيش ومن سموهم (فرسان صلاح الدين) من المرتزقة الكرد.

ومنذ انقلاب تموز ١٩٦٨ بدأ العمل الحثيث مجددا وبكل الاشكال والصور للتضييق على الكرد، حضريين وقرويين، في محافظات ديالى وكركوك واربيل والموصل، فاخليت ودمرت المئات والمئات من القرى الكردية في هذه المحافظات واجلي عنها اهلوها الذين نفوا الى محافظة الانبار او المحافظات الجنوبية او المجمعات القسرية او محافظتي السليمانية واربيل. وفي المدن جرى التركيز على محافظتي كركوك وديالى وبخاصة الاولى منهما حيث اجليت منها عشرات الالوف من العوائل الكردية من فلاحين وعمال وموظفين وكسبة اسكنت في مكانها العوائل العربية اضافة الى جلب الوف اخرى من العوائل العربية التي اقطعت لها الاراضي الزراعية وحفرت لها الآبار الارتوازية ومنها من شيدت لها الدور والعمارات السكنية وافتتحت لها سجلات دون فيها زوراً مايدل على انها كانت ابان احصاء ١٩٥٧ تسكن محافظة كركوك.

كان النظام البائد حريصا اشد الحرص على ابعاد الكرد من كل شبر ارض تشم فيها ومنها رائحة النفط وفي مقدمتها محافظة كركوك وقضاء خانقين، فكان من جملة الاجراءات التي اتخذته لتجريد محافظة كركوك من طابعها الكردي انه عمد الى تفتيت الاقضية التي تتكون منها. فالحق قضاءا كلار وجمجمال بمحافظة السليمانية، والحق قضاء كفري بمحافظة ديالى، والحق قضاء طوز بمحافظة صلاح الدين، وفي محافظة اربيل الحق قضاء مخمور بمحافظة نينوى. وفي حينه كانت الحركة الكردية تطالب بتشكيل محافظة جديدة من الاقضية الكردية التابعة للواء الموصل، فلبى النظام هذا الطلب ضمن اتفاقيه آذار ١٩٧٠ ولكن بصورة مبتورة، فشكل محافظة دهوك دون ان تشتمل على جميع الاقضية الكردية التابعة لمحافظة الموصل، فابقى اقضية عقرة وعين

سفنى وتلكيف وسنجار تابعة للموصل.

وخلال الحرب التي شنتها قوات التحالف على العراق وأدت الى سقوط النظام، اسهمت قوات الپيشمرگة الكرد التابعة للحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في تحرير محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى والموصل وقضاء مخمور مما ادى بالتالي الى تحرر الاقضية الكردية من تلك المحافظات، الخاضعة للنظام حتى ذلك الحين.

وهكذا حدثت اشكالية ادارية في هذه المناطق المحررة، فأقضية خانقين والسعدية ومندلي التي حررتها قوات الپيشمرگة باتت تحت سيطرة ادارة السليمانية بالفعل، الا ان محافظية ديالى تثير بين حين وآخر مشكلة جوهرها ان تكون ادارة هذه الاقضية تابعة لها وبالتالي ان لايؤخذ بنظر الاعتبار واقع ان هذه اقضية كردية في الاساس وان العرب فيها اقلية، ومعنى ذلك ان تظل الامور تجري فيها كما كانت تجري في السابق فيماعدا ان الحكم الآن بيد التحالف وليس بيد نظام البعث الذي اخذ الكثير من رجاله هناك يلبسون، مراعاة للظروف الناشئة، لبوس العهد الجديد دون ان يتغير من حقيقتهم شيء. وقضاء طوز حررته كذلك قوات الپيشمرگة وكانت تابعة فيما مضى لمحافظة كركوك، الا ان محافظية صلاح الدين تضع العصى في طريق ادارتها وتتدخل في شئشؤونها وترغبها في ان تظل تابعة لمحافظة صلاح الدين من خلال مسؤول كردي (كما افادت معلومات نشرتها الصحف البغدادية)، وهي ومحافظية ديالى تسعيان سعيا حثيثا في سبيل اعادة العرب المستوطنين الى مواقعهم التي جاء بهم العهد البائد اليها واسكنتهم في مواقع المواطنين الاصليين الكرد الذين طردوا من ديارهم. وتربية كركوك التي تستغل واقع ان العهد البائد نقل الغالبية الساحقة من المعلمين الكرد من محافظة كركوك ولم يعادوا حتى الآن الى اماكنهم، تمانع في استخدام اللغة الكردية في المحافظة لغة للتعليم وهكذا بالنسبة للاقضية الكردية المحررة من محافظة نينوى اذ مازالت تعتبر تابعة لها من الناحية الرسمية.

ان استمرار هذا الوضع الاداري المزدوج يسبب مشاكل ادارية متعددة الالوان ويخلق عقبات في طريق استقرار الاحوال في تلك المحافظات، كما يسيء الى العلاقات الاخوية الطيبة بين المواطنين من مختلف الاعراق في تلك المناطق مما قد يجعلها بؤر

توتر محتملة يستغلها عملاء النظام الذين مازالت لهم قواعد تنظيمية في بعض انحائها وبخاصة في المناطق القريبة من كركوك.

ولذلك فانني اقترح على مجلس الحكم الانتقالي الموقر ان يبادر الى دراسة هذا الموضوع حتى قبل توفر الامكانات الدستورية لصياغة قانون جديد واقعي للمحافظات وقبل تحديد مناطق كردستان الفدرالية ضمن الجمهورية العراقية الديمقراطية الاتحادية، وذلك لكي يتوصل الى اصدار قرار، وان كان وقتيا، يتضمن مايلي:

١- اعادة جميع الاقضية المحولة الى نواح في محافظات السليمانية واربيل ودهوك ونينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين، الى اقضية كسابق عهدها.

٢- اعادة جميع المناطق (اقضية ونواحي واراضي) التابعة سابقا لمحافظتي كركوك (التأميم) واربيل اليهما.

٣- تشكيل محافظة جديدة تتكون مؤقتا من اقضية كفري وخانقين وقزرابات (السعدية) ومندلي.

٤- الحاق اقضية عقرة وعين سفني وتلكيف وسنجار بمحافظة دهوك.

٥- اعادة الحاق قضاء مخمور بمحافظة اربيل.

ان كردستان العراق مقبلة على ادارة فدرالية معترف بها في دستور العراق القادم، وان العلاقات الكردية العربية والاتحاد العربي - الكردي الاختياري يجب ان تبنى على الاعتراف الصريح والكامل بعائدية كل منطقة (اقضية ونواحي ومدنا وقرى) ذات اغلبية سكانية كردية الى كردستان العراق الفدرالية. فمن الاجدر الاقرار الرسمي بهذه الصيغة التي طرحناها بالنسبة للمناطق الكردية التي جعلها النظام البائد خارج منطقة الحكم الذاتي والتي كان يحكمها قبل سقوطه، وذلك تفاديا للمشاكل المحتملة وتسهيلا لادارة الامور بصورة توفر للعراق والعراقيين عربا وكردا ومن قوميات اخرى فرص الحياة الهادئة الهانئة.

التآخي - العدد ٤٠٧٨، ٢٠٠٣/٩/٢٢

على هدى مقال المناضل مسعود البارزاني حول الفدرالية
وفي ضوء دعوات المناضل جلال الطالباني للاتعاظ بعبر التاريخ

الفدرالية التي يريدها شعبنا الكردي

لا بأس في ان نعيد القول ان شعبنا الكردي هو اليوم الشعب الوحيد المتميِّز بكونه شعباً متكامل الشروط والاركان مايزال محروماً من حقه الطبيعي الذي اقره ميثاق الامم المتحدة لشعوب العالم كافة، الا وهو حق تقرير المصير وتشكيل دولته القومية على ارض وطنه المجزء بين اطراف دولية عديدة او على جزء منها، وهذا في الوقت الذي تتمتع فيه شعوب عديدة هنا وهناك بدولها المستقلة ورايتها الوطنية وعضويتها في الامم المتحدة، وهي لاتتعدى بعدد سكانها وبمساحة اراضيها احد الكيانين الكرديين الاثنين الموجودين حالياً في كردستان العراق التي تعتبر الجزء الثالث من بين عدة اجزاء قسمتها عليها الاتفاقيات القديمة والحديثة بين الدول المحتلة لكردستان وبين الدول التي ربحت الحرب العالمية الاولى واعادت النظر في حدود التجزئة الاولى التي كانت تمزق كردستان من قبل، ولغرض تمشية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

ولا بأس كذلك في ان نعيد الى الاذهان ان الكرد كانوا قد توصلوا في محاولتين اثنتين في كردستان العراق وكردستان ايران الى ان يقيموا لهم كيانهم الخاص على جزئين صغيرين من هذين الجزئين من كردستانهم الكبرى. المحاولة الاولى في العشرينيات من القرن الماضي حيث اقاموا حكومة في السليمانية بزعامة الشيخ محمود الحفيد برعاية بريطانية، والمحاولة الثانية في الاربعينيات من القرن نفسه حيث اقاموا جمهورية ديموقراطية بقيادة القاضي محمد في منطقة مهاباد وماحولها برعاية سوفيتية ضمنية، ولكن المحاولتين اجهضتا نتيجة لتوصل الطرفين الراعيين لهما الى سبل أخرى للحصول على مصالحهما الاقتصادية والسياسية التي كانا يسعيان لاتخاذ القضية الكردية طريقاً للوصول اليها، ولا أراني بحاجة الى قول المزيد بهذا الشأن فهو شأن التاريخ ونحن لا نتحدث في كلمتنا هذه عن التاريخ وانما عن السياسة في الظروف الراهنة.

لقد كان من نتائج تصفية المحاولة الكردستانية العراقية ان اقرت بريطانيا والعراق

اللتان توصلتا الى اتفاق بينهما بشأن الوضع في كردستان العراق، تثبيت جملة حقوق قومية للكرد في العراق برعاية عصبة الامم، غير ان هذه الحقوق التي اقرتاها سرعان ما القيت في زوايا النسيان ولم يتمتع الكرد العراقيون الا بجزء جد ضئيل منها وفي جزء صغير فقط من كردستان العراق، وذلك ما ادى ضمن جملة اسباب الى نشوء احزاب كردية عصرية في العراق اهمها الحزب الديموقراطي الكردي وقبله الى نشوب ثورات بارزان الثلاث التي قمعت كلها بالحديد والنار من قبل العراق وبمباركة ودعم تسليحي من بريطانيا.

ولكن المشكلة الكردية ظلت مشكلة المشاكل في العراق الى ان حدثت ثورة الرابع عشر من تموز الوطنية التي اقرت في دستورها المؤقت شراكة العرب والكرد في الكيان العراقي واقرت فيما بعد وبالتدريج جملة من الحقوق القومية والديموقراطية لشعبنا الكردي، غير ان النهج الدكتاتوري الفردي لقيادة الثورة من جهة وبقاء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بؤرة مليئة بعناصر السوء المتخلفة من الماضي الرجعي والمعادية لكل توجه ديموقراطي تحرري من جهة أخرى، وعدم ادراك القوى الديموقراطية العراقية والكردية الاخطار المحدقة بالجمهورية ادراكاً صحيحاً والعوامل التي كانت تنخر في كيانها، مما حال دون ان تتوصل تلك القوى الى وضع سياسة مشتركة فيما بينها لحل المشاكل العراقية وفي مقدمتها المشكلة الكردية، كل هذه الاسباب كانت وراء تمكن اعداء الديموقراطية في العراق من النفخ في نار المشاكل واثارة النعرات العنصرية والمزيد من التضييق يوماً بعد يوم على الحريات الديموقراطية للشعب بأسره ومن اهمها الحقوق القومية لشعبنا الكردي، مما فتح الباب على مصراعيه من جهة لتراكم العوامل التي ادت اخيراً الى نشوب ثورة ايلول التي كانت، مع كل التعقيدات المحيطة بظروف قيامها، ثورة الانتصاف للحق الكردي المهضوم بفظاظة، ولانقضاض زمر الردة على الجمهورية وقائدها وقتلهما من جهة أخرى. وقد كانت الاحداث التي مرت بالشعب الكردي في العراق بعد نشوب تلك الثورة احداثاً مأساوية حقاً، رغم انها -اي الثورة الكردية- تعد بحد ذاتها مرحلة في قمة الشموخ والاضاءة في الحياة النضالية لشعبنا. ولأول مرة توصلت هذه الثورة العملاقة الى تحديد دقيق مبني على الفهم العميق للواقعين العراقي والكردي والحاجات الحقيقية للجهتين وذلك بصوغ

استراتيجيتها الصحيحة في رفع شعار «الديموقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان العراق».

اضطرت سلطة البعث الفاشية الثانية التي استولت على الحكم في انقلاب ١٩٦٨، تحت وطأة الضربات الكردية القوية وبسبب من ازمتها الخانقة التي كانت تتخبط فيها جراء سياستها الدكتاتورية على مختلف الاصعدة الوطنية والقومية الى احناء رأسها للعاصفة والتقدم بمطلب التفاوض الى الثورة الكردية التي لم ترفض يوما ما وطوال سنوات كفاحها الاحتكام اليه، فقبلته هذه المرة ايضاً رغم التجارب المريرة التي مرت بها من قبل البعث ومع غيره من السلطات التي تربعت اثره على الحكم في العراق. وقد توصلت المفاوضات هذه المرة الى اقرار البعث بنصف الشعار الاستراتيجي الكردي وهو الحكم الذاتي لكردستان العراق دون ان يقر بالنصف الاول وهو الديموقراطية للعراق التي هي الضمانة الاساسية في الواقع لتحقيق النصف الثاني، وكانت الثورة الكردية مضطرة بحكم واقعها للقبول بهذا الاتفاق النصفي رغم ادراكها ان البعث انما يرمي من تجزئة تنفيذ الشعار الى ايجاد الفرص لنفسه للانقضاض على النصف الثاني منه متى ما وجد الفرصة سانحة له للقيام بذلك، وكان ذلك ما جرى على ارض الواقع.

بعد ما جرى لثورة ايلول من انتكاسة في العام ١٩٧٥، وبعدما نشبت الثورة ثانية هنا وهناك من ارض كردستان المخضبة بالدم، وبعد التطورات التي آلت اليها تصفية مرحلة ايلول من الثورة الكردية وتدمير آلاف القرى والقصبات واتلاف الزرع والضرع وتجفيف العيون والينابيع وسد مخارجها بالحجارة والسمنت وسوق الناس بعشرات الالوف الى المجمعات القسرية واخلاء مساحات شاسعة من كردستان من سكانها، ومن ثم حرب صدام الظالمة على الجارة ايران وعواقبها من قصف ارجاء عديدة من كردستان وفي مقدمتها حلبجة الشهيدة بالسلاح الكيمياوي ومن حرب الانفالات السيئة الصيت التي ذهب ضحيتها اكثر من ١٨٠ الف كردي، هذه الجرائم البشعة التي صمت ازاءها صمت القبور المعسكران الشرقي والغربي رغم كل ما كان يتشدق به كلاهما من ادعاءات زائفة في الايمان بالاممية من جانب وبقيم الحرية والديموقراطية من الجانب الآخر، بل وحتى العالمان الاسلامي والعربي اللذان كان عليهما، على اقل تقدير، ان يرفعا بشأنها صوت الاستنكار المدوي ويبديا التضامن ولو باضعف الايمان ازاء الشعب

الكردي الذي ظل يخدم الاسلام بالنسبة للعالم الاسلامي ويتمسك بقيمه وتعاليمه اكثر بكثير من اي شعب مسلم آخر دونما مبالغة، وينادي بالصداقة وبالاخوة العربية – الكردية والكفاح العربي– الكردي – المشترك منذ ان ظهرت الحركات السياسية الوطنية في العراق...

اقول، بعد كل هذا، وازاء الواقع المرير الذي وجد شعبنا الكردي نفسه فيه من جهة، وتجلى الموقف تجاهه بأجلى مظاهره في حياة الشعوب المسلمة والعربية، اذا استثنينا ايران وتركيا اللتين ربما كان من الطبيعي ان تقفا موقفاً لامباليا بالنظر لانهما تشتركان، مع العراق، في الاستحواذ على الجزئين الاكبرين من كردستان، اخذ الشعب الكردي يعيد النظر في حساباته السابقة ويفكر فيما اذا كان من الصحيح والملائم له ان يظل راكضاً وراء سراب الحكم الذاتي كشكل للعلاقة مع بغداد، هذا الحكم الذاتي الذي رفع شعاره من قبل وقيل انه تحقق له ايضاً من قبل... كان من المنطقي والطبيعي ايضاً، والحالة هذه، ان يعلن هذا الشعب على رؤوس الاشهاد رفضه لكل تصوراته السابقة ويعلن للملأ انه لم يعد يرضى في هذا العالم الذي يندر ان يهتم فيه احد الا بنفسه دون غيره مهما بلغت قسوة الظروف التي يحياها هذا الغير، بأقل من الاستقلال الكامل بديلاً عن واقعه الظالم المرير حتى وان لم يبد في الافق ما يدل على انه يستطيع ان يحقق هذا الشعار في عالم لايهم من بيدهم الامر فيه الا مقياس انتهازي واحد هو مقياس المصالح الذاتية مهما كانت هذه المصالح مبنية على الجور والتعسف والسير على اشلاء الآخرين. لكنه –اي الشعب الكردي– كان ما يزال، لفرط طيبته ورسوخ نوازع الخير في نفسه، يحتفظ بقناعاته في ان امتناع العالمين الاسلامي والعربي عن الانتصاف له في محنته والوقوف بجانبه حتى بأضعف الايمان، ليس مرده الى عداء يضمرانه له، وانما هو سوء سريرة معظم اوساط الحكم والفكر والرأي فيهما واجحافهم بحق المباديء الاسلامية والوطنية من جهة، وعدم وجود رأي عام فاعل فيهما من جهة أخرى يعدل كفة الميزان المختل.

في هذه الظروف كانت هناك في كردستان جبهة كردستانية تضم كل الاحزاب الوطنية والاسلامية الفاعلة على الساحة السياسية، وكانت حرب تحرير الكويت التي اندحر فيها نظام صدام الدكتاتوري وانتفض خلالها شعب العراق في الجنوب وقسم كبير من الوسط

ومن ثم في كردستان كذلك واندحر النظام في هذه المعركة ايضاً في البداية، ثم افسحت له القوات الامريكية المجال لسحب بقايا جيشه المهزوم من الكويت ولتشغيل حرسه الجمهوري الخاص الذي ابقاه للحفاظ على رؤوس النظام، فكانت النتيجة سحق انتفاضتى الجنوب وكردستان والهجرة المليونية الى ايران وتركيا، وبعدها تدخل مجلس الامن وايجاد الملاذ الآمن للكرد والحماية الامريكية والبريطانية وكذلك الفرنسية الى حين لهذا الملاذ من اي تدخل من قبل النظام الصدامي ومن ثم انسحاب قوات النظام واداراته المدنية من مناطق الحكم الذاتي وقيام الادارة الكردية والانتخابات البرلمانية والقرار التاريخي الذي اتخذه برلمان كردستان باعتماد الفدرالية اساساً في الظرف الراهن لحل المسألة الكردية والعلاقة مع الحكومة المركزية.

خلال أكثر من عشر سنوات اعقبت هذا القرار التاريخي كان معظم فصائل المعارضة العراقية العربية التي كانت تعقد مع فصائل الحركة الكردية اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات في كردستان وفي خارج الوطن، تعلن تأييدها لفكرة الفدرالية وتبدي ايمانها وتمسكها بها دون ان يكون هناك التزام بتفاصيل هذه الفدرالية بل انها كانت تتحاشى الخوض في تفاصيلها لئلا يترتب عليه اي التزام بالتفاصيل التي يتصورها الكرد للفدرالية التي يريدونها، بل ويمكن القول انها كانت تهمل البحث في هذا الامر ربما بانتظار ان يسقط النظام بعامل ما وتستولي هي على مقاليد الامور دون ان تكون قد الزمت نفسها باكثر من مبدء مطاطي يمكن تفسيره باشكال شتى لأن الصيغة العامة المطلقة حمالة اوجه عديدة. غير ان الامر بالنسبة للقوى السياسية الكردستانية وللرأي العام الكردستاني ولممثله البرلمان الكردستاني كان على عكس ذلك، فقد كانت الفدرالية كما فهمتها هذه الجهات كلها تعني ان تتكون في العراق جمهورية كردستانية فدرالية تشمل جميع المناطق الكردية الداخلة في الحكم الذاتي السابق والخارجة عنه وبضمنها جميع المناطق التي تسكنها أغلبية كردية يليها التركمان والكلدوآشور ويليهم العرب ان وجدوا وقد فهم الكرد وقواهم السياسية وبرلمان كردستان ايضاً والادارة الكردية الموحدة اولا والثنائية فيما بعد وارادوا من مفهوم الفدرالية ان كل الكرد الذين رحلوا من ديارهم ابان الحكم البعثي يجب ان يعادوا الى مواطن ابائهم واجدادهم اذا ارادوا وكذلك التركمان والكلدوآشور، كما يجب ان يعاد كل العرب الذين جيئ بهم منذ

عهد البعث الاول في العام ١٩٦٣ والى آخر يوم من حكمه الثاني ومنحوا شهادات سكنى مزيفة وملكوا الاراضي والعقارات يجب ان يعادوا الى مواطنهم الاصلية ومن ثم يجري احصاء سكاني بصيغة معترف بها دولياً لتحديد نسبة السكان في جميع المناطق التي تقطنها اثنيات متعددة لتحديد نسبة كل منها واتخاذ ذلك الاحصاء اساساً لادخالها او عدم ادخالها ضمن الاطار الجغرافي لكردستان الفدرالية، ولم يخطر ببال احد ما يسمى الآن فدرالية المحافظات التي تعني مجرد نوع هزيل من اللامركزية في ادارة المحافظات والطمس على مسألة القومية والمساحة الجغرافية كمسألتين اساسيتين بالنسبة للشعب الكردي في كردستان العراق.

ان علينا ان لاننسى او نتناسى ان كردستان العراق ومنذ انسحاب الادارات الحكومية من بعض مناطقها في العام ١٩٩١ تقوم فيها ادارة ذاتية او ادارتان ذاتيتان وانها كانت حتى تحرير العراق من السلطة البعثية الغاشمة كياناً شبه مستقل وحتى ان الحكم البعثي نفسه كان يتعامل معها بما يؤدي الى هذا المآل من حيث الحصار الاقتصادي الذي فرضه عليها وعدم حرية السفر منها واليها الا بشق الانفس وبشروط بالغة القسوة واشد بكثير من بعض الوجوه مما بين الدول المختلفة، بل ان شبه الاستقلال هذا كان يتضمن الشؤون الاقتصادية والسياسية (من حيث جريان العديد من المفاوضات في العديد من الامور بين الادارة او الادارتين والسلطة المركزية) وكانت للادارة او الادارتين انواع شتى من العلاقات الخارجية ولاسيما مع الدول الاوروبية. بعد التحرير اخذت جوانب من شبه الاستقلال هذا يذوب في خضم عودة الاوضاع شيئاً فشيئاً الى سابق عهدها مع المركز ومن الجانبين، وقد رضي الكرد بهذا ولم يمانعوا فيه لأنهم يريدون ان تكون اقامة الفدرالية ضمن ظروف طبيعية وعلاقات جيدة مع المركز الديموقراطي المنشود الذي سيقام في العراق بعد انتقال السلطة الى ايدي العراقيين انفسهم. ولو لم يكن الكرد راغبين حقاً في اتحاد حقيقي مع اخوتهم العرب وفي اطار فدرالي واضح المعالم، لمانعوا في كل ما جرى بالنسبة لهم بعد التحرير ولفاتحوا سلطات التحالف من البداية بذلك، ومن هذا يبدو ان كل ما يشيعه بعض المغرضين او الجهلة سياسياً من ان الفدرالية نوع من الانفصال أو تؤدي اليه باطل تماماً. وها نحن نرى ان النظام الفدرالي موجود في العديد من بلدان العالم المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الامريكية والمانيا

الاتحادية وسويسرا والهند وفي العالم العربي في اتحاد الامارات العربية ولم يؤد حتى الآن الى اي انفصال لاحدى ولايات اي من هذه الفدراليات او غيرها وحتى الى التفكير المؤدي اليه.

في هذه الايام ومنذ عدة شهور اذ تنبري اوساط متسترة بشعار الاسلام او العروبة او محاربة الاحتلال الاجنبي الى ارسال ازلامها الى العراق للتعاون مع فلول النظام الصدامي البائد للتخريب المتعمد والقاء المتفجرات وتسيير السيارات المفخخة المحملة باطنان من المواد شديدة الانفجار لقتل الناس الابرياء ومنهم الاطفال والنساء العزل بالحملة ولتدمير المباني العامة والمؤسسات الخدمية والمرافق الانسانية كالهلال الاحمر وغيره من المستشفيات ومقر الامم المتحدة ومقرات البعثات الدبلوماسية، واذ تذاع الاحاديث غير المسؤولة من كل من هب ودب عبر بعض الفضائيات العربية المتجردة من كل حس وطني او قومي او اسلامي او انساني، عن الحرص الزائف على وحدة التراب العراقي التي لم تتعرض اصلاً الى اي اذى، واذ يتطوع ستمائة محام اردني للدفاع عن صدام حسين المتهم بأبشع الآثام بحق الوطن والشعب وكل القيم الدينية والاخلاقية والانسانية للعالم المتمدن والعالم المتدين، واذ تحذو حذوهم نقابة المحامين التونسية بكامل قوامها ويعقبهم اتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب لانتداب عدد من المحامين العرب وتوكيل محامين عالميين للغرض نفسه، وهناك ايضاً المزيد في الطريق في سباق الدفاع المحموم عن الباطل، وبطبيعة الحال نحن لسنا ضد الدفاع عن اي متهم ايا كان ويهمنا ان يشهد محاكمة صدام حسين اكبر عدد من «حماة العدالة» العرب والعالميين ليسمعوا بآذانهم تفاصيل لم يسمعوها من قبل عن الجرائم التي اقترفها هذا الزعيم العربي القح بحق شعب العراق والشعوب العربية والشعب الايراني المسلم والجار والعالم المتمدن كله وليروا بأم اعينهم عدالة القضاء العراقي في عهده الجديد في حين كان القتل في العراق في ايام صدام بدون محاكمة اصلاً وفي اقبية التعذيب او في محاكم خاصة داخل مراكز المخابرات والامن لايتوفر فيها اي من مقاييس العدالة ولايعرف عنها احد شيئاً واذا حدث أن وكلت «المحكمة» فيها محامياً عن المتهم المسكين لم يكن اقل سوء تجاهه من السلطة نفسها ومن مدعييها العامين ومن قضاتها الذين لم يكن العدل والقانون والحياد الموضوعي يجد الى قراراتهم طريقاً، وهم انفسهم

الذين طردت منهم من الوظيفة وزارة العدل العراقية العشرات في عهدها الجديد لنزاهتهم البالغة حد الافراط! وهذا كله في حين لم ينبس احد من اولئك الغياري على العدل والقانون ببنت شفة عن الانفالات والقصف الكيمياوي والقبور الجماعية المكتشفة، فتأمل!

اقول، في هذه الايام واذ العراق الجديد لم يستقر بعد بفضل «المقاومين» المأجورين ولم يتمكن اي من الفئات من ان تحقق لها شيئاً كثيراً مما تريد ومازال الجميع بحاجة الى كسب ود القوى الكردية ذات الموقع القوي في واقع العراق الراهن، نرى هنا وهناك فئات واتجاهات معينة واوساطاً صحفية غير شاعرة بالمسؤولية الوطنية الحقيقية تتحدث بصراحة او اقل منها باحاديث على الضد تماماً من متطلبات بناء وحدة عراقية حقيقية مبنية على الاحترام المتبادل لحقوق كل طرف والالقاء وراء الظهر نهائياً كل ما يمت الى سياسات النظام البائد بحق الشعب الكردي، احاديث تتنكر للكرد وللفدرالية التي يبتغونها ولكردستانية العديد من المناطق الكردستانية التي لم يشأ النظام المقبور ان يعترف بكردستانيتها وبذلت كل ما كان بوسعها لتعريب تلك المناطق واخلائها من السكان الكرد والاتيان بالعرب اليها من كل حدب وصوب مثل كركوك وخانقين وجلولاء ومخمور وسنجار وما والاها، وتتحدث عن الفدرالية دون النظر الى مدلولاتها السياسية والقومية وتطرح مسألة الاستفتاء واخذ ما تسميه رأي الشعب العراقي فيما اذا كان يوافق على «منح» الفدرالية للكرد او لا، دون النظر الى انها، اي الفدرالية، شأن من شؤون الشعب الكردي نفسه ولاتحتاج الى رأي احد فيها، بل ولايصح ان تقرر او ترفض برأي احد فيها عدا الشعب الكردي نفسه، الذي هو وحده صاحب الرأي القانوني والشرعي في قبولها او رفضها. ولسنا ندري ما اذا كان اولئك الاخوة على علم بأن مثل هذه الافكار والطروحات تؤدي الى زعزعة ثقة الكرد بأن العرب يقرون بحقوقهم ويريدون ان يطووا والى الابد صفحة مؤلمة ويفتحوا اخرى جديدة مبنيّة على الاخاء والمساواة والوحدة العراقية بمعانيها العلمية الصحيحة؟

لسنا ندري ما اذا كان هؤلاء الاخوة على علم بان الرأي العام الكردي اليوم مشغول بالاستعداد لاجراء استفتاء في عموم ارجاء كردستان العراق عما اذا كانوا يرضون بالفدرالية ام انهم يريدون ان ينعموا بحقهم كأمة تستحق ان تكون لها دولتها القومية المستقلة ام يفضلون العودة الى «الحكم الذاتي» القديم ام لايريدون شيئاً؟ ان لجاناً

للاشراف على الاستفتاء قد اختيرت في مختلف المدن والقصبات الكردية للاشراف على الاستفتاء وستعلن النتائج فيما بعد على عموم الرأي العام الكردي والعراقي معاً. فهل هؤلاء الاخوة يريدون ان يدفعوا الشعب الكردي ليستغل الفرصة الراهنة لقطع الروابط التي تربطه بالعراق، ام انهم يريدون بعث وتعزيز الايمان في نفسه بالوحدة العراقية والاخوة العربية الكردية؟

انني، كمؤمن حقاً بالاخوة العربية - الكردية وبالكفاح المشترك والتاريخ المشترك والآلام والآمال المشتركة بين العرب والكرد، أدعو هؤلاء الاخوة الى ان يعيدوا النظر في اخطائهم التاريخية ويتعظوا بعبر الماضي، فلن يكون احد من الذين يتنكرون للشعب الكردي كأمة لها كل مقومات الأمة ولكردستان كوطن له كل مقومات الوطن لشعبها، أقوى من صدام حسين وجيشه وكيمياوياته وانفاله وقبوره الجماعية السيئة الصيت، ولن تكون ايامه انسب من ايام صدام حسين لارتكاب تلك الموبقات، ولن تكون كردستان مرة أخرى ساحة لتلك التجارب الاثيمة التي مارسها النظام البعثي المجرم وعلى رأسه عدو الانسانية صدام.

اننا نعلنها على رؤوس الاشهاد: نريد من ممثلي كل التيارات العراقية الوطنية والقومية والاسلامية والدينية الأخرى ان يعلنوا بكل صراحة ووضوح وبلا اي لف او دوران اعترافهم بان الشعب الكردي شعب كامل الحقوق كسائر شعوب الارض وان له حق تقرير مصيره بنفسه بما فيه حق الانفصال وتأسيس دولته القومية، وان الشعب الكردي يقر ازاء هذا الاقرار الصريح الصحيح، بأنه يجد في الاتحاد الاختياري واقامة الفدرالية السياسية في حدود كردستان الجغرافية التي يحددها الاحصاء العام الدقيق وباشراف مراقبين دوليين، التعبير الصحيح في الظرف الراهن عن حقه في تقرير المصير. وفيما عدا ذلك فان الشعب الكردي سيحملهم المسؤولية عن كل ما يترتب على موقفهم وهو حر في ان يتخذ لنفسه الموقف الذي يراه منسجماً مع مصالحه وتطلعاته الآنية والمستقبلية التي قدم من اجلها حتى الآن عشرات الالوف من الضحايا ونال من الاذى ما لم ينله الكثير من الشعوب. فعسى ان يكون هناك من يتعظ بعبر التاريخ ولايدعه يعيد نفسه بكل ما كان فيه من محن وكوارث.

التآخي - الاعداد ٤١٤٦ و٤١٤٧ و٤١٤٨، ٤ و٥ و٢٠٠٤/١/٦

لتستيقظ ضمائركم، أيها الاخوة، وكفى التلاعب بالالفاظ!

ليس بخاف على القاصي والداني ما جرى للشعب الكردي في العراق خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ولاسيما منذ ان عاد البعث الانقلابي المتآمر المخضبة اياديه بدماء الابرياء، الى دست الحكم في عملية اجرامية نسجت خيوطها من وراء المحيطات ودبر تنفيذها في بغداد بليل... فرغم التعتيم الاعلامي على مجريات الاحداث في كردستان، الذي مارسته كل الاوساط الدولية الحاكمة انطلاقاً من مصالحها الاستغلالية ومن تنكرها لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والقوانين الدولية، وشارك فيه، اي في ذلك التعتيم الاعلامي، معظم اوساط الرأي والفكر في العالم المرتبطة باكثر من وشيجة بالاوساط الحاكمة هنا وهناك، اقول رغم ذلك فقد اطلع العالم من ادناه الى اقصاه على الكثير من خفايا جرائم الانفالات الرهيبة ووحشيات القصف الكيمياوي وسوق عشرات الالوف من الرجال والنساء والاطفال من ارياف كردستان وقراها وقصباتها الى فيافي الوسط والجنوب ودفنهم احياء وامواتاً بعد قتلهم بمختلف الاشكال الاشد وحشية في التاريخ البشري، في حفر من الرمال الصحراوية، ومن زج الالوف بعد الالوف في السجون والمعتقلات الرهيبة وغرف الاعدام المنتشرة في طول العراق وعرضه، وارتفعت اصوات ذوي الضمائر الحية محتجة على ما جرى وما كان يجري، مما جعل العديد من النفوس الميتة في المحافل الدولية تستيقظ، وان في وقت متأخر، وتستفيق من هول الاحداث وتتخذ بعض المواقف والاجراءات للتخفيف من قسوة الكارثة ووضع حد لها، مما يبشر بأنه ما زال هناك امل بأن الظلم مرتعه وخيم...

ازاء كل ما جرى للشعب الكردي في العراق لم يرتفع له صوت يطالب بحقه في الانفصال عن هذا العراق الظالم حكامه والعاجز شعبه عن وضع حد لتلك المظالم، ولم يتنكر لايمانه العميق بالكفاح المشترك وبأن الكرد والعرب اخوة وان عدوهما الحقيقي المشترك واحد وهو النظام الطاغوتي الصدامي ومن يمد له العون السياسي والعسكري بما فيه اسلحة الابادة الشاملة. لم يرفع شعار تشكيل الدولة القومية المستقلة كما جرى في الصحراء الغربية (البوليساريو) وفي تيمور وأكثر من جزيرة من الجزر الاندونيسية وفي سيريلانكا ونمور تاميلها وفي جبال الشيشان الجرداء المحاطة من كل أطرافها تقريباً بروسيا الاتحادية وفي شمال اسپانيا المحكومة بالديمقراطية الليبرالية، وفي غير هذه البلدان من بلاد الله المنتشرة في اطراف الارض واكنافها، وليته فعل، كما اقترح له الرئيس معمر القذافي في مناسبة أخرى، فلو فعل لنال الفدرالية التي ينادي اليوم من جرائها الكثيرون من العرب بالويل والثبور، كما يقول المثل الكردي السائر: امسك بالحبل شديداً يأتك راخيا، وامسك به راخيا لا يأتك شيء، او كما يقول المثل العربي الدارج بوضوح أكثر: راويه الموت يرضى بالسخونة! اقول لم يطالب الشعب الكردي آنئذ وردا على كل ما ارتكب بحقه من آثام تقشعر من هولها الابدان وتشمئز من فظاظتها النفوس، لم يطالب بحقه في الانفصال والدولة القومية وقطع آخر شعرة تربطه بعراق الطواغيت صدام حسين وحسين كامل وعلي حسن المجيد ومحمد حمزه الزبيدي ومن لف لفهم من القتلة ومصاصي دماء الكرد والعرب وكل العراقيين، وقد كان ذلك حقاً أوليا له اقره العالم المتمدن وغير المتمدن عبر ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، بل اكتفى، انطلاقاً من وفائه للاسلام الذي كان قد نادى بأعلى صوته: «يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا»... هذا الاسلام الذي آمن به شعبنا من سويداء قلبه وبذل من اجله الكثير في مشارق الارض ومغاربها وقدم تحت رايته اعز ابنائه شهداء في سوح القتال في بلاد الشام ومصر وفي مواجهة التتار وفي حروب العثمانيين في اوروپا الشرقية والوسطى... ولم يثنه عنه كل ما عانى من انظمة مارقة كاذبة متجلببة بجلباب الاسلام والحملات الايمانية المزورة وبرسالة محمد عليه السلام، تلك الانظمة التي تدعي انها المخاطبة في القرآن الكريم بقوله تعالى: «كنتم خير أمة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» ولكنها هي تتجنب المعروف وتمارس المنكر. لم يفعل شعبنا ما كان يدعوه اليه منطق المعاملة بالمثل، وفاءً للتاريخ المشترك لأكثر من اربعة عشر قرناً تحت حكم دول ظالمة ومحتلة وفي كفاح مشترك من اجل اهداف مشتركة، بل اعلنها صيحة مدوية من خلال جبهته الكردستانية النضالية أنه يريد وحدة عراقية متينة مبنية على الاتحاد الاختياري في نظام ديموقراطي تعددي فدرالي تصان في ظله شخصيته القومية الكردية وتحدد فيها الارض الكردستانية وتكون فيها للسلطة المركزية ادارة الشؤون الخارجية والدفاع والثروات

الطبيعية والاقتصاد ويكون للشعب الكردي حق التصرف الحر، من خلال حكومته الاتحادية الخاصة، في شؤونه الداخلية كلها وحصته العادلة من موارد الدولة الموحدة مع الاشتراك في جميع اجهزة السلطة المركزية والاقتصاد العراقي المشترك وفي كل ما يعود للعراق الواحد الموحد...

عندما كان القمع الصدامي الوحشي الدموي أصلت سيفه على الشعب العراقي كله وعلى قواه العاملة على الساحة السياسية كلها، وكان شعبنا الكردي يتحمل من اوزار ذلك النظام وموبقاته القسط الاكبر، كانت المعارضة العراقية بمختلف اجنحتها المعروفة، الا بعض مما ظهر منها بعد التحرير وبعد ما لم يبق في الميدان من يعيق عمل كل من يريد أن يظهر، انبرت جماعات مختلفة هنا وهناك تدعي لنفسها الحرص على ما تسميه وحدة الشعب العراقي وتزعم الايمان بالديموقراطية والمرونة والتروي والتمسك بأخوة العرب والكرد والتركمان ولكنها تأبى على شعبنا الكردي حقه في الفدرالية السياسية الجغرافية والقومية، تلك الفدرالية التي لم تكن في اي من البلدان التي تطبقها الا امضى سلاح للحفاظ على وحدة الوطن مع عدم التنكر لحقوق اي من القوميات المكونة له.

***

لقد مضى زمن بعيد منذ ان اتفقت بريطانيا المحتلة والدولة العراقية الحديثة التكوين التي لم يكن قد مضى على اقامتها إلا سنوات قلائل على الاقرار بحقوق للشعب الكردي في العراق، لا نغالي اذا قلنا انها كانت تكوّن الاساس لحالة هي اشبه بالفدرالية وابلغت بذلك عصبة الامم، ولكن عدم ايمان اي من الدولتين بما اقرتاه للكرد من جهة، وضعف الوعي السياسي لدى الكرد وانعدام القيادة الجديرة بتولي مهامها من جهة أخرى، اديا حينئذ الى ان لاترى تلك الحقوق النور ويحرم الشعب الكردي من ممارسة حقوقه القومية. كما ان أكثر من اربعين عاماً مضى منذ ان اقر أول دستور عراقي مؤقت صدر في اعقاب ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة ان العراق شركة بين العرب والكرد. وكل انسان عاقل منصف يعرف ان الشركة إنّما تنبني على رضا الطرفين المشاركين وان ايا منهما لا يملك حق التصرف في اكثر من نصيبه، فكيف يطالب هؤلاء الاخوة الرافضون للفدرالية في الحقيقة بان يكون اقرارها منوطا بموافقة

أكثر العراقيين عليه؟ ان الفدرالية انما هي للكرد اساساً وان كانت خيراتها تعم العراق كله، وان حق اختيارها منوط بالكرد وحدهم، فاذا لم يرغب الاخوة العرب وهم أكثرية شعب العراق في الاعتراف للكرد بهذا الحق الطبيعي فلا يبقى لهم حق الا في ان يستقلوا بحكم القسم العربي من العراق وحده دون بسط سيطرة دولتهم المركزية على كردستان العراقية ايضاً التي اختار لها شعبها الكردي حكماً اتحادياً اختيارياً مع اخوتهم العرب ان شاءوا.

الا ان هذا شأن عراقي عربي - كردي يستطيع العرب والكرد وسائر القوميات العراقية ان يحلوه بأنفسهم وكما يتفقون عليه. فما بال العديد من الدول العربية القريبة والبعيدة وبعض دول الجوار التي عانى ويعاني الكرد من قمعها وبطشها ما ليس بالقليل، ترفع عقائرها صباح مساء بادعاء الحرص على ما تسميه «وحدة العراق ارضاً وشعباً» و«الحفاظ على كيان العراق الموحد» ورفض واستنكار المساس به، ولكن على طريقة «كلمة حق اريد بها باطل»؟ فأي ضرر اصاب وحدة ارض العراق وشعبه، واي ضيم نزل بساحة الكيان العراقي؟

اذا كان هؤلاء يقصدون من وراء ذلك ان سلطات الاحتلال تخطط لتقسيم العراق، فليس في الواقع السياسي العراقي، كما لايلوح في الافق البعيد، ما يدل على ذلك، بل ان هذه السلطات تكرر بين الفينة والفينة حرصها على وحدة العراق وان لا خطر على هذه الوحدة من جانبها مطلقاً. واذا كانوا يغمزون الى مطالبة شعبنا الكردي بالفدرالية ويحاولون ان يصوروا هذه الفدرالية على انها انفصال وتقسيم للعراق، فنقول:

ان الطلائع السياسية الكردية ذات المنزلة المرموقة على الساحة الكردستانية تنادي جميعاً وعلى الملأ وبأعلى صوتها انها لا تضمر لوحدة العراق ارضاً وشعباً اي نوايا سيئة، وقد صدر هذا التصريح من تلكم الطلائع مراراً وتكراراً وترددت عبر كثير من اجهزة الاعلام المحلية والعربية والعالمية ومازال تصدر وتتردد، وهؤلاء المتباكون على هذه الوحدة يعلمون جيداً ان الوحدة العراقية بخير وان ما من قوة سياسية كردية تريد ان تجعل من العراق دولتين منفصلتين، وان الاتحاد الاختياري الذي يبتغيه الكرد لأنفسهم في القطاع العراقي من وطنهم لايتضمن اي مفهوم انفصالي رغم ان الانفصال جانب من حق تقرير المصير الذي هو حق طبيعي لايحق الاختلاف عليه للشعب الكردي ولكل

شعب ملحق بكيان آخر لشعب آخر، بل انه على العكس، يجعل الوحدة العراقية قائمة على دعائم متينة من ايمان العنصر الكردي الذي يخشون انفصاله ونزوعه الى تقسيم العراق، بتلك الوحدة كأمر نابع من نفسه وليس مفروض عليه قسراً كما هو في كل الانظمة الرجعية الدكتاتورية التي لا تقيم لارادة الشعوب المغلوبة على امرها وزنا.

حقاً انه لمن المشين لأي دولة متحضرة متمدنة، ونحن قد اجتزنا القرن العشرين ودخلنا الذي يليه، ان تتدخل في شؤون الدول المجاورة التي يجمعها واياها أكثر من رابطة، بمثل هذه الفظاظة الممجوجة، وان تكرر بمناسبة ودونما مناسبة في لقاءاتها فيما بينها وصف طموح الشعب الكردي في العراق الى نيل حقوقه القومية بالشكل الذي يرتئيه لنفسه في اطار العراق الواحد، بانه محاولة لتقسيم العراق وتمزيق وحدته وما الى ذلك من افتراءات ما انزل الله بها من سلطان.

كفى ايها السادة! كفى دجلا وتضليلا وتلاعبا بالالفاظ. لقد مضت عقود من السنين ونحن نحرق بنار الكيمياوي ونمطر قنابل حارقة ليل نهار وتدمر دورنا ومنازلنا على رؤوسنا وتنهب امتعتنا وافرشتنا ومواشينا ودوابنا ونشرد في الجبال والكهوف وفي العراء، ويسجن شبابنا ويعذبون في اقبية التعذيب الصدامية ومسالخه البشرية ونساق بعشرات الالوف الى البراري الجنوبية لنلقى في الحفر العميقة وتهيل الشفلات علينا التراب والرمال امواتاً او احياء، ولم ينبس اي منكم ببنت شفة ازاء كل ذلك الا فيما ندر وبأقل قدر وانطلاقاً من المصالح الذاتية. فلماذا اصبحتم ازاء مأساتنا في تلكم السنين كالحجارة أو اشد قسوة، دون ان تبدوا قليلاً من حرصكم على نزيف الدم، ولماذا لم تتذكروا، ايها الحريصون جداً على العروبة والاسلام، ولو للحظات معدودات، قوله تعالى في كتابه المجيد «من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً بغير نفس او فسادٍ في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعاً...». قليلاً من الحياء، وذرة من المصداقية ايها المتباكون على صدام ونظامه الذين لم تنالوا من شرورهما وآثامهما القليل.

الاتحاد – العدد ٦٦٩، ٢٠٠٤/١/٢٠

لنظل، كما كنا، اخوة في السراء والضراء

الخلفية التاريخية للمطالبة الكردية بالفدرالية

شغلت قضية مطالبة شعبنا الكردي بحقه في التمتع بالفدرالية في اطار العراق الجديد الذي نريده جميعاً، ماعدا اولئك الذين لم يتعظوا بعبر التاريخ ومازالت قلوبهم بؤرة للافكار الدكتاتورية العنصرية، ان يكون حرا ديموقراطياً برلمانياً تعددياً، شغلت حيزاً كبيرا من اهتمام العراقيين على اختلاف آرائهم وافكارهم، سواء على صفحات الصحف او على واجهات الشاشة الصغيرة او على مستوى الشارع السياسي، يستوي في ذلك الشعب الكردي نفسه الذي طالب بهذا الحق وأصر عليه، او الشعب العربي او القوميات العراقية الأخرى.

اود ان أقول باديء ذي بدء ان هذه الفدرالية كانت ومازالت غير مفهومة بالقدر اللازم بين اوساط الشارع العربي بل وحتى لدى الكثيرين بين الشرائح المتعلمة، ومايزال الكثيرون لايدركون ماذا تعني هذه الكلمة بالضبط وما هو مدلولها السياسي، وماذا يريد الشعب الكردي من وراء ترديده المستمر هذا المصطلح، مما يجعلني ارى من الضروري نشر العديد من المقالات المختصرة والمسهبة في شرح ابعاد الفدرالية والكنفدرالية والحكم الذاتي والانفصال بصورة تكوّن لدى قاريء الصحف العراقية وضوحاً في الفكرة والرؤية فيضع كلا من هذه المصطلحات، بينه وبين نفسه، في مداره الصحيح.

لقد كان شعبنا الكردي يطالب منذ نشوب ثورة ايلول ١٩٦١ بالديموقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وقد تم الاقرار له بالشق الثاني من هذا الحق في اتفاقية آذار ١٩٧٠ بفضل نضالاته هو اولاً وبفضل مساندة القوى الخيرة في الشعب العراقي ومن ثم في العالم الخارجي ايضاً. كان الشعب الكردي ضحى في سبيل تحقيق هذا المطلب المتواضع، في اطار حق الشعوب في تقرير مصائرها بانفسها، بالألوف من ابنائه سواء في جبهات القتال او سراديب العذاب او في السجون، او حرقاً بالنار وخنقاً بالدخان في الكهوف والمغارات، وقد حدث ذلك أكثر من مرة وفي أكثر من موضع، وتحدثت عنه وسائل الاعلام العالمية، او بقنابل النابالم المحرمة دولياً، وبما عدا ذلك من وسائل

الابادة بالجملة. كان شعبنا يريد من وراء هذا المطلب شكلاً حقيقياً من ممارسة الادارة الذاتية التي تحافظ له على الحد الأدنى من هويته القومية وتحقق له قدراً من مطالبه الوطنية التي طالما رماها الحكام طوال سني عمر الدولة العراقية وراء ظهورهم. ولكنها عندما اقرت ودخلت حيز التطبيق جاءت مبتورة ومشوهة من البداية فلم تشمل الكثير من المناطق الكردستانية واستثنيت منها محافظة كركوك والاقضية الكردية التابعة لمحافظتي نينوى وديالى، وحق التعليم بلغة الأم الذي أقر التمتع به في هذه المحافظات الثلاث لم ينفذ جزئياً الا بشق الانفس وبعد صراع مرير استخدم فيه رجال البعث من تعليميين واداريين مختلف اساليب الالتفاف ولم يلبث ان الغي نهائياً عندما صفا الجو للبعثيين بعد اتفاقية الجزائر المعادية لأماني شعبنا. اما الحكم الذاتي نفسه والذي بدأ تطبيقه في المحافظات الثلاث اعتباراً من بداية الذكرى الرابعة لاعلان الاتفاقية وعشية استئناف القتال وتحويل كردستان من جديد الى ساحة عمليات حربية، فقد اعتمد في تطبيقه من حيث الاساس على زمر من الحزبيين البعثيين ورجال امن النظام ومخابراته وسائر مرتزقته، والقلة القليلة من الوطنيين الشرفاء الذين وجدوا في المجلسين التشريعي والتنفيذي لم يكونوا يملكون شروى نقير من النفوذ الفعلي في تقرير الامور، وقد استغنى عنهم النظام في دورات المجلسين التالية أو انسحبوا بانفسهم بعد ان تبين لهم خطأ حسن ظنهم بالنظام وادركوا مجدداً ما كانوا قد تناسوه من قبل عن حقيقة معدن البعث الرديء.

من هنا أخذت القوى المناضلة في صفوف شعبنا الكردي التي اتخذت من جبال كردستان ملاذا وقاعدة نضال لها، تدرك ان تجربة الحكم الذاتي الذي طبقه النظام لم تعد لها قاعدة شعبية بين الكرد وباتت المطالبة بوضع استراتيجية جديدة للنضال ضد النظام تأخذ ابعاداً واسعة في كردستان، فكانت الفدرالية التي تحدد جغرافية ذلك الجزء من كردستان الموضوع في اطار الدولة العراقية منذ تأسيسها ويقطنه الكرد أو أغلبية كردية، ويكون لها مدلول قومي وسياسي محدد، التعبير المطلوب عن حق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه في الظروف الراهنة، متجسداً في اتحاد اختياري بين العرب والكرد.

كان هذا برهاناً ساطعاً على عمق ايمان شعبنا الكردي بالاخوة العربية الكردية والوحدة

العراقية الحقيقية المبنية على الاتحاد الطوعي لا التوحيد القسري، ذلك لأن هذا الشعب الذي عانى الكثير من الحكم العراقي في مختلف العهود السلمية والحربية لم تدفعه كل تلك الاعمال الاجرامية التي ارتكبت بحقه الى التخلي عن قضية الاخوة والوحدة ولم يجرمه شنآن قوم من حكام العراق على الاّ يعدلِ، فعَدَل لأن العدْلَ أقرب الى التقوى، ولم يُساوِ بين الحكام والشعب واعتبر نفسه في صف الشعب العربي في العراق، كما اعتبر الشعب العربي في صفه هو، واعتبر الشعبين معاً في خندق واحدٍ معادٍ لخندق الحكام، وكان ذلك هو الحق والعدل، وهذا ما لايصح ان يتناساه يوماً ما اي عربي عراقي يدعى الوطنية والحرص على الوحدة العراقية.

وخلال السنوات التي أعقبت حرب تحرير الكويت وحتى سقوط النظام مثقلاً بأوزاره، في حرب تحرير العراق، وفي جميع اجتماعات فصائل المعارضة العراقية التي عقدت في كردستان او في اوروبا، كانت الفدرالية، كما شرحناها سابقاً، هي المطلب الكردي الأساس، بعد مطلب اسقاط الدكتاتورية الصدامية، الذي طرحته الوفود الممثلة للقوى السياسية الكردية والكردستانية، اضافة الى الحزب الشيوعي العراقي الذي كان قد عاد واتخذ من نهاية السبعينيات كردستان منطلقاً اساسياً لنضاله ضد النظام الصدامي، ولم يسجل اي معارضة من جانب اي فصيل عراقي من تلك الفصائل التي اشتركت في تلكم الاجتماعات، وهذا بالاضافة الى الاتفاقيات الثنائية الخاصة التي عقدت بين بعض القوى الوطنية الكردية وبعض فصائل المعارضة العراقية الأخرى.

***

وانطلاقاً من مصالح الشعب الكردي الحيوية ولتكون العلاقة الأخوية التاريخية بين الشعبين الكردي والعربي في العراق مبنيّة على دعائم راسخة ولا تشوبها شوائب الدمج والالحاق القسريين، أصدر البرلمان الكردستاني المنتخب بحرية تامة بشهادة المراقبين الدوليين الذين حضروا عملية الانتخاب في مختلف مواقعها، اصدر في جلسته الثامنة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٩٢ بيان اعلان الحكم الفدرالي في كردستان العراق اساساً للعلاقات المستقبلية مع الحكومة العراقية المركزية.

ومنذ ذلك الحدث الكبير البالغ الاهمية في حياة شعبنا الكردي، ظلَّ الأمر على هذا النحو: القوى السياسية الكردية ووسائل الاعلام الكردستانية تتحدث على الدوام عن

الفدرالية والحل الفدرالي للمسألة الكردية، والجانب العربي العراقي، ممثلاً باوساط المعارضة العراقية، يعلن عن تأييده له في كل اجتماع لفصائل هذه المعارضة بشكل او بآخر الى ان وقعت حرب تحرير العراق وسقط النظام وقامت سلطات التحالف بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي وبدأ الحديث عن اعداد الدستور والتوجه الجدي نحو اعادة السيادة الى العراقيين وتشكلت الوزارة وشرع باعداد قانون ادارة الدولة، فقدم الممثلون الكرد تصورهم عن هذا القانون وضمّنوه في مادته الاولى ان «العراق دولة اتحادية (فدرالية) ذات نظام جمهوري ديموقراطي برلماني تعددي»، واحتدمت المناقشات بهذا الشأن. هنا بدأت الاصوات المعارضة للفدرالية ترتفع من كل حدب وصوب وأخذت التشويهات المتعمدة لمفهوم هذه الفدرالية تتوالى من كل جانب ابتداء من الفضائيات الناعقة من الخارج المعادية لجميع الاماني الديموقراطية للشعب العراقي عموماً ولشعبنا الكردي بخاصة، ومروراً بوسائل الاعلام المقروءة الخارجية والداخلية ايضاً الى حد ما، حتى بلغ حد تحشيد الناس من جانب بعض القوى التي كان الشعب الكردي يأمل منها الوقوف الى جانبه لما كان ومايزال بينه وبينها من علاقات قديمة وتفاهمات وتحالفات، تحشيدهم للتظاهر علنا منددين بالفدرالية، وكان ذلك مفاجأة غير متوقعة لنا من جهات كانت وايانا المتضرر الرئيس من اوزار العهد البائد، الا انه تبيّن فيما بعد، لنا على الاقل، ان تلك المظاهرات لم تكن تحظى بدعم المرجعيات الدينية العليا للاخوة الشيعة، وان كان ذلك ما يتراءى للمشاهد لأول وهلة.

وكما يجري في جميع المناقشات التي تدور بين جهات متعددة مختلفة الآراء والمشارب، فقد كان الحديث في مجلس الحكم الانتقالي عن العديد من مواد القانون وفقراته يطول ويطول، وكان الامر يصل احياناً الى حد ان يخيل للمرء ان الوصول الى الاتفاق على الكثير من مواضع الخلاف امر صعب، ولكن المشاورات الجادة والتنازلات المتبادلة احياناً، بما لها من تأثير على اقتراب الاطراف بعضها من بعض، ادت أخيراً الى الاتفاق على مسودة القانون التي تضمنت الابقاء على الوضع الراهن في المحافظات الكردية الثلاث والاقرار بالفدرالية الجغرافية للشعب الكردي ووضع الآلية المطلوبة لحل المشكلة فيما بعد بالنسبة لمحافظة كركوك والمناطق الكردية من محافظتى ديالى ونينوى بعد اعادة المهجرين والمستوردين الى اماكنهم الاصلية واجراء الاحصاء

السكاني في العراق كله او في تلك المناطق التي جرى التهجير منها والاستيراد اليها، وأخذ الجميع يضعون اياديهم على صدورهم بانتظار حلول ساعة التوقيع على مشروع القانون، بسبب من الضجيج المعادي الكبير الذي اثارته الابواق التي لاتضمر خيراً لشعبنا الكردي بخاصة وللشعب العراقي على وجه العموم.

ولكن هنا وقعت المفاجأة، فقد اعلن اعضاء يمثلون الاحزاب الاسلامية الشيعية وآخرون من الاعضاء الشيعيين الآخرين المذهبيين، وبعبارة أخرى جميع الاعضاء المنتمين فعليا أو شكلياً الى الطائفة الشيعية، باستثناء ممثل الحزب الشيوعي العراقي الذي هو أيضاً شيعي من حيث الانتماء المذهبي، أعلنوا اعتراضهم على فقرات من مشروع القانون اهمها فقرة تمنح ثلثي سكان اي ثلاث محافظات حق الاعتراض على اي مادة او فقرة من الدستور الدائم. هذه الفقرة التي اعترض عليها هؤلاء من شأنها توفير ضمانات للأقليات العددية، من الكرد أو من غيرهم، لإمكانية الاعتراض المعطل للدستور لكي لاتفرض عليها ارادة الاكثرية العددية، وان كانت وسائل الاعلام دأبت على اعتبار هذا الاعتراض موجها اساساً ضد الكرد، ولكن ذلك غير دقيق، فهو يمكن ان يوجه ضد الكرد، كما يمكن ان يوجه ضد اي أقلية عددية أخرى.

غير ان هذا الموقف من جانب اولئك المعترضين لم يمر بهدوء، فقد أعلن كثيرون من سائر الاعضاء امتعاضهم منه واخص منهم بالذكر اعضاء الكتلة الكردية لاسيما وان هذه الجلسة سبقتها ايام عطلة عقب انفجارات كربلاء والكاظمية كان يمكن للمعترضين خلالها التشاور فيما بينهم بكل هدوء وبلورة الموقف الذي يريدون اتخاذه ومن ثم المثول في المجلس واعلان ماتوصلوا اليه دون ترك الآخرين ينتظرون مقدمهم ساعات طوالاً.

ومرت العاصفة في آخر الايام بسلام والحمدلله، ففي يوم الاثنين الثامن من آذار، وفي خضم الاحتفال بيوم المرأة العالمي وفي عشية ذكرى الانتصار الكبير الذي احرزه الشعب الكردي عام ١٩٧٠ بتوقيع اتفاقية آذار التاريخية جرى التوقيع بالاجماع على نص قانون ادارة الدولة العراقية الذي اقر فيه حق التمتع بالفدرالية لشعبنا الكردي ضمن الدولة العراقية الاتحادية المقبلة، كما تضمن الكثير من حقوق المرأة العراقية.

***

في الجلسة نفسها التي تم التوقيع فيها على مشروع قانون ادارة الدولة العراقية

الذي تحول بعد التوقيع عليه الى قانون واجب التنفيذ منذ اللحظة الاولى لانتقال السيادة الى العراقيين في ٢٠٠٤/٧/١، كما هو مقرر، تلا عضو مجلس الحكم ممثل حزب الدعوة الاسلامية الدكتور ابراهيم الجعفري على الصحفيين بيانا تضمن عدداً من التحفظات على القانون الموقع عليه، وكان بالامكان اعتبار تلك التحفظات بمثابة قنبلة موقوتة مخبأة على طريق القانون لولا ان تدارك البيان نفسه ذلك بفقرة فيه جاءت برداً وسلاماً واعادت الكثير من الاطمئنان الى النفوس بصدد مسار تنفيذ القانون في قادمات الايام، كما بصدد مستقبل علاقات الكرد مع الشيعة التي توفر في الاسابيع المنصرمة قدر غير قليل من اسباب توتيرها. كما اوضح الدكتور الجعفري بعد ذلك وفي اجاباته على أسئلة الصحفيين، الى جانب اعضاء آخرين من اصحاب الاعتراض، ان هذه التحفظات لا تعني حالة رفض للقانون وانما هي تثبيت موقف لابد من تثبيته، كما اشار آخرون منهم الى الالتزام بالقانون والعمل لانجاحه «لاستعادة السيادة وبناء العراق الديموقراطي الفدرالي التعددي الدستوري».

وضمن ما تضمنه بيان الاعضاء المعترضين الذي تلاه الدكتور الجعفري وردت هذه الفقرة المطمئنة التي اشرت اليها آنفا وهي ما يلي بالنص:

«اما القضايا التي طرحت في الساعات الأخيرة والتي لم تعط الوقت الكافي لمناقشتها، فيمكن اختيار مثال واحد ويتعلق بالبند (ج) من المادة الواحدة والستين التي تنص على ان مسودة الدستور الدائم انما يكون الاستفتاء عليها ناجحاً اذا حصلت على موافقة الشعب ولم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر».

«ونقولها بصراحة ووضوح ان تحفظنا على هذا النص لم ينطلق لقطع الطريق امام الاخوة الكرد في تحقيق الفدرالية او حقهم في تقرير مصيرهم او تقرير شؤون اقليم كردستان أو غير ذلك من امور كما تصور البعض. فنحن نؤكد ان للشعب الكردي كامل هذه الحقوق. فقد كافحنا سوية لتثبيت هذا الحق، وضحينا في الدفاع عنه في وقت كان الدفاع عن حقوق الشعب الكردي يكلف الانسان حياته، وهو ما قام به آية الله العظمى السيد محسن الحكيم قدس سره والشهيد السيد محمد باقر الصدر طاب ثراه وشهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم طاب ذكره وبقية المراجع العظام وقوى شعبنا المضحية المكافحة. فدماؤنا قد اختلطت بدماء اخوتنا الكرد، كما اختلطت بدماء

اخوتنا السنة العرب او التركمان او الآشوريين او المسيحيين او غيرهم من اقوام يسكنون هذا البلد».

ان هذه الفقرة البالغة الاهمية بالنسبة لمستقبل العلاقة بين شعبنا الكردي وبين الاخوة الشيعة الذين يعتبر السادة المعترضون بمثابة الناطقين باسمهم والمدافعين عنهم، يمكن القول عنها انها تمكنت من رأب الصدع الذي حدث واخذ يتسع بيننا وبينهم شيئاً فشيئاً منذ ان ظهرت المعارضة الكلامية والاعلامية لمطلب الفدرالية الجماهيري كردياً، واعادت الامور الى نصابها. ولكن القضية تحتاج الى أكثر من ذلك بكثير سواء من الاخوة الشيعة او منا نحن الكرد، بل ومن سائر العراقيين. فمنذ ان ظهرت المعارضة المنوه عنها، أخذنا نسمع بالمقابل بين اوساط الشعب الكردي، ولاسيما تلك التي لاتسنح لها فرصة الاطلاع على أكثر من بعض جوانب قشور الامور، نسمع ما يعني انه تبين خطأ الرأي الذي شاع بيننا وهو أن الاضطهاد المشترك الذي عانيناه نحن والشيعة يجعل من اسناد جانب منا للآخر ليس امراً ضرورياً حسب، بل انما هو واقع فعلي راسخ الجذور. لأن الامر في واقع الامر ليس كذلك. اليسوا هم الشيعة، وليس غيرهم، الذين يتظاهرون في الجنوب وفي كركوك وفي بغداد ضد الفدرالية للكرد؟ هذا ما يتداوله الكثيرون بيننا نحن الكرد. ومع انني لا ادعو الى الثقة المطلقة باي صداقة تنشأ بيننا وبين اي طرف آخر، الا انني اجد من واجبي ان اؤكد على انه لا داعي للقلق في ظروفنا الراهنة على الصداقة التي تجمع بيننا وبين الاخوة الشيعة لمجرد تظاهرة او تظاهرات يقوم بها نفر منهم مهما كثر عددهم، مادامت تلك المظاهرات لا تسير تحت راية تبنيها من قبل اي من المرجعيات المعتمدة دينياً وسياسياً بين المراجع العظام، او لمجرد تفسيرات سطحية تسمع هنا وهناك في الشارع الشعبي الذي مازال يفتقر الى تبصر في حقائق الامور واطلاع على ما يجري فيما وراء الحجب المسدلة. الا ان هذا ايضاً لايعني انه يمكن الاكتفاء بهذا الامر لوحده، وعلى المرجعيات السياسية الدينية للاخوة الشيعة ان تنتبه لخطورة اي خطوة تؤدي الى توتر العلاقة بين الشعب الكردي والاخوة الشيعة. وانطلاقاً من المركزيه والانضباط الشديدين الذين يتصف بهما اخوتنا اولئك بالنسبة لمرجعياتهم، فاني ادعوها -اي تلك المرجعيات- للقيام بدورها التوجيهي الضروري في الوقوف الحازم بوجه اي اساءة في مواقف الجماهير الشيعية تجاه اخوتهم الكرد، وفي

العض بالنواجذ على تقاليد الوحدة الكفاحية المجيدة التي جمعتنا واياهم والمصير المشترك الذي كان لنا ايام الطغيان الصدامي الهمجي. ليس هذا حسب، بل وادعو الى العمل لتوسيع نطاق هذه الوحدة الكفاحية لتشمل جميع العراقيين شيعة وسنة، تركماناً و عرباً وكرداً وكلدو آشوريين، وكل المذاهب والطوائف والاديان المتعايشة منذ مئات السنين على أرض العراق وفي احضان وادي الرافدين.

فلئن كان الكرد يتوجسون خيفة من اساءة فهم مدلول الاكثرية والاقلية يوماً ما من جانب اي أكثرية شعبية، ويمكن ان ينظر الى هذه الاكثرية على انها الطائفة الشيعية، ولئن كان الاخوة الاعضاء الشيعيون في مجلس الحكم قد اعلنوا انهم لايستهدفون من وراء اعتراضهم الكرد، فمن الممكن في اي جو متوتر، وما أكثر اسباب التوتر في اجواء العراق اليوم، ان يتصور أهل السنة انهم هم المقصودون وانهم الذين سيغدون المستهدفين لنبال الاكثرية، أو يتصور ذلك الاخوة المسيحيون او اي طائفة دينية. ولذلك فاني أعيد المشكلة التي اثارت الاعضاء المعترضين في مجلس الحكم، في الاساس، الى محاولة التستر على المشاكل والتهرب من مجابهتها وانعدام الجرأة الكافية على مواجهتها والتعامل معها بصراحة ووضوح. ففي حالة أكثرية مثل العرب في العراق مقابل أقلية كالكرد فيه، كان يجب التصريح من قبل الجميع، وليس من قبل الكرد انفسهم فقط، بان مستقبل العلاقة بين هاتين القوميتين في العراق ينبني على أساس الاتحاد الاختياري. وليس على اساس الاكثرية والاقلية، ففي العراق جزءان متميزان من شعبين متميزين هما العرب والكرد، الاولون جزء من الأمة العربية وارضهم جزء من العالم العربي الكبير، والآخرون جزء من الامة الكردية وارضهم التي يسكنونها جزء من كردستان المقسمة بين دول عدة، وهذان الجزءان من هذين الشعبين يبنيان اليوم دولة اتحادية يتمتعان فيها بحقوق متساوية وعليهما واجبات متساوية ايضاً، مهما كان احدهما كبيراً والآخر صغيراً.

اما بالنسبة للاقليات القومية التي توجد في اي جزء من الجزئين او ما اصطلح عليها مؤخراً بالقوميات الصغيرة، وهي اجزاء من شعوب أخرى بالاصل وتعيش اليوم ومنذ زمن بعيد او قريب على ارض كردستان العراق او العراق نفسه، فان لها كامل حقوق المواطنة التي يتمتع بها الكرد او العرب وسواهم ولها حقوقها الثقافية والادارية في اي

بقعة من بقاعها شريطة توفر الامكانات الفعلية لتمتعها بتلك الحقوق ولايجوز حرمانها منها تحت اي ذريعة مفتعلة، كما لايصح ادعاء تمكينها من ذلك عند عدم توفر الامكانية ولكن يجب السعي الصادق لخلق ظروف تتوفر فيها تلك الامكانية.

ولنأت بمثال واضح، فمدينة مثل كركوك توجد فيها تغطية سكانية تركمانية كبيرة يجب فتح المدارس فيها على مختلف المستويات للاخوة التركمان، وكذلك مختلف المؤسسات الثقافية مع حصتهم وفق نسبتهم العددية من الوظائف والخدمات. وفي اي مدينة فيها أكثرية سكانية تركمانية يجب ان تكون الحصة الكبيرة من رجال الادارة فيها للتركمان مع عدم حرمان ابناء اي قومية أخرى من حق المساواة النسبية مع غيرهم في تولي الوظائف العامة وما الى ذلك.

وعند حصول الاستقطاب الديني او المذهبي في اي منطقة او مدينة لأسباب تاريخية كالاضطهاد النازل سابقاً بالايزديين مثلاً، يجب النظر الى الحالة الدينية او المذهبية كما ينظر الى الحالة القومية اذا كانت العقلية الشعبية تطالب بذلك، والا فان كون المرء مسلماً او مسيحياً او يهودياً او صابئياً او ايزدياً او من اي فرع من تفرعات هذه الاديان، فهي في الظروف الطبيعية حالة تتعلق بالمواطن نفسه وليس بأحد غيره، ولا يجب ان يلعب اتصافه هذا اي دور في ايكال امر الخدمات العامة الى اي شخص على اساسه ، فالكفاءة يجب ان تكون هي الاساس والحكم اولا وأخيراً.

فلو أخذت الامور على هذا القياس الذي ذكرت، لما وردت الاعتراضات المنسوبة الى آية الله السيد علي السيستاني الذي قيل انه هو الذي اوحى بمعارضة الفقرات المشار اليها في بيان الاعضاء الاثني عشر في مجلس الحكم والتي لا اراها تفتقر الى قوة المنطق اذا نظرنا الى الامور بمنظار اسوأ الاحتمالات وبشكل تعجيزي، ولا اضطر اعضاء الكتلة الكردية في المجلس للدفاع عن عدم المساس بصيغة الدستور المُقَرَّة سابقاً بالقوة التي وقفوا بها.

وعلى كل حال فان قانون ادارة الدولة العراقية صدر بالاجماع وعاد مجلس الحكم موحدا رغم بعض التحفظات لبعض اعضائه، وتلك من سمات الديموقراطية الحقيقية. واعتباراً من هذا التاريخ يجد الشعب الكردي نفسه امام مهام مهمة جديدة قديمة، فالى جانب النضال لتحقيق مواد القانون، يجب ان يتركز نضاله على اعادة المرحلين من

كردستان والمستوردين اليها الى مواطن آبائهم واجدادهم، وعلى السعي لضم المناطق الكردية الباقية خارج اطار فدرالية الامر الواقع الى هذه الفدرالية ولاجراء الاحصاء السكاني العام بغية تقرير مصير محافظة كركوك بعد اعادة ما انتزع منها اليها، ولتوطيد عرى الاخوة بين جميع سكان كردستان العراق وعموم العراقيين من أجل غد زاهٍ مزدهر للجميع، ولنظل جميعاً، كما كنا على الدوام، اخوة في السراء والضراء.

الاتحاد - الاعداد ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣، ١٧ و ٢٠ و ٢٠٠٤/٣/٢١

ماذا تجني سوريا من وراء المذبحة الكردية؟

احداث القامشلي والحسكة وغيرهما من مدن الشمال الشرقي السوري في الأيام الأخيرة أسقطت أوراق التوت التي طالما حاول البعض من الأوساط المتنفذة في سوريا منذ زمن بعيد وبخاصة منذ سقوط النظام الدكتاتوري في العراق ان يغطي بها سوءاته، وكان لابد لتلك الأوراق من ان تسقط وان طال الزمن، وان تتوفر الاسباب التي تكشف عن حقائق الأمور التي كانت ومازالت مثار أخذ ورد مما كان يجري التستر عليه لأسباب قاهرة تتعلق في الأساس بالمقارنة بين الأهم والمهم لدى العديد من اطراف التعامل مع المواقف المختلفة، مما كان يفرض على الجهات السياسية الوطنية الكردية والعراقية كذلك أن تسكت عن الكثير من الأمور التي جرت وتجري في سوريا وتسدل الستار عليها وتتحرز من فضحها لأن أموراً أكثر أهمية من الزاوية المتعلقة بالوضع العراقي والكردي كانت تتطلب مثل هذا الموقف، ولذلك طالما راحت حقائق مهمة عديدة ضحية لمثل هذه المواقف.

سوريا منذ انقلاب مارس ١٩٦٣ الذي جاء بدفع وتأثير قويين من الانقلاب البعثي الفاشي في العراق في شباط من العام نفسه، كان في الواقع النسخة السورية لإنقلاب العراق، وهذه النسخوية تعني أول ما تعني ان الوضع الاجتماعي داخل المجتمع السوري وتوازنات القوى فيها لايمكنها أن تتقبل فاشية من طراز ما طبقها الانقلابيون العراقيون، ولذلك فان اللجوء الى الذبح والقتل والابادة والتدمير لم يكن مما يمكن ممارسته في سوريا الا عندما تصبح امكانية استمرارية الوضع القائم أمراً خارج حدود الامكان بالطرق التقليدية، وهذا ما جرى ازاء محاولة القوميين الناصريين الذين حاولوا بعد أشهر من انقلاب مارس ١٩٦٣ الانقضاض على الحكم بانقلاب جديد وأدت عواقب الأمور الى اعدامات بالجملة بينهم، والأمثلة على ذلك كثيرة في مختلف المراحل والادوار ولسنا بصدد الحديث عنها، ولكن قانون الطوارىء الذي يحكم بموجبه البلد منذ الايام الأولى لانقلاب مارس ولحد اليوم وتترتب عليه باستمرار ضروب شتى من الانتهاك الفظ للحقوق الانسانية، مثال بشع على صحة ما ذكرناه.

غير أن التعامل مع قضية الشعب الكردي في سوريا ظل حتى زمن طويل خارج نطاق الشمول بهذه الخصوصية السورية، فقد كان هذا الشعب الذي قدم لسوريا العديد من الابطال الوطنيين واسهم رجاله بكفاءة عالية في النضال ضد الاستعمار الفرنسي حتى نالت البلاد استقلالها وحريتها بعد الحرب العالمية الثانية، كما قدم لها بعد ذلك العديد من رجال السياسة والادارة والجيش الاكفاء، كان يستحق ان يجري التعامل معه كسائر ابناء الشعب السوري، فهو من سكان سوريا الاصلاء ودياره تعتبر امتداداً طبيعياً لكردستان الشمالية والشرقية، وما من مبرر لما عدا ذلك من ضروب التعامل.

ولكن، بدلاً من أن تتسع دائرة حريات الشعب الكردي في سوريا لتشمل مديات اشمل واوفر بكثير مما كان يناله في عهد الانتداب الفرنسي، أخذ الخناق يضيق عليه منذ الايام الاولى للاستقلال، فأخذ نشر الكتيبات والكراريس الكردية القليلة الذي كان مسموحاً به من قبل يدخل تحت طائلة المحرمات التي يعاقب عليها، وتلك كانت الحرية القومية المحدودة الوحيدة التي كان يتمتع بها الشعب الكردي، فالتعليم باللغة القومية لم يكن له وجود أصلاً، والصحافة الكردية القليلة التي كانت تصدر منعت وحظر نشرها. ومنذ ان دخلت البلاد في دائرة حكم الحزب الواحد أخذ الاضطهاد القومي ومحاربة الوجود القومي الكردي يأخذان ابعاداً جديدة بعيدة، ففتحت السجون السورية ابوابها على مصاريعها للمناضلين الكرد وزج بالعديد منهم وراء قضبانها، ووجد الكثير منهم أنفسهم مضطرين لمغادرة البلاد والانتماء الى عالم المنافي، واقبح من كل ما جرى سياسة الحزام العربي التي طبقت على المناطق الكردية وتهجير الكرد من قراهم الى أماكن نائية بحجة وجود النفط فيها وتعريب الاسماء الكردية للجبال والقرى والضياع، ولكن من باب الانصاف يجب ان نقول ان كثيراً من الأسماء الكردية التي أبدلت انما ترجمت الى العربية، وهذا أفضل بكثير مما جرى في كركوك وأطرافها في العراق. اذ ابدلت (رەحیم آوا) مثلاً بـ(غرناطة) و(قره هەنجیر) بـ(الربيع) و(قەرەتەپە) بـ(قرطبة)، كما جرت، غير ما ذكرنا، أمور كثيرة صدر بشأنها العديد من الكتب والكراريس التي تفضح تلك الممارسات الشوفينية ويمكن الرجوع اليها لمعرفة المزيد لمن يريد.

لكن موقف الحكومة السورية من قضية شعبنا الكردي في العراق بعد معاهدة الجزائر

المعادية لأماني شعبنا والتي ادت الى تصفية المرحلة الاولى من الثورة الكردية، وكذلك موقفها من عموم قضية الشعب العراقي المبتلى بطاعون البعث العفلقي الصدامي كان من المواقف الحميدة التي لايمكن لشعبنا ان ينساها ابداً. فمنذ أواخر السبعينيات تحولت سوريا الى قاعدة راسخة للمعارضة العراقية وبضمنها والى جانبها المقاومة الكردية المسلحة. فعلى أرضها عقد الاجتماع التأسيسي للاتحاد الوطني الكردستاني، وكانت دمشق بمثابة احد المقرات الدائمة للاتحاد وللحزب الديموقراطي الكردستاني وسائر الاحزاب الكردستانية المقاومة وكذلك للحزب الشيوعي العراقي وسائر الاحزاب العراقية المعارضة، كما كانت محطة الغادين والرائحين من منتمي جميع هذه الاحزاب من والى اوروپا والعالم.

ولم يختلف الامر كثيراً عما جرى للاحزاب والمنظمات العراقية والكردستانية، بالنسبة للتنظيمات الكردية السورية ايضاً، ورغم أن الحياة الحزبية الحقيقية من اعتراف رسمي بالاحزاب وفتح مقرات لها واصدار صحافة رسمية باسمها والتعامل معها كحقايق ثابتة في الحياة السياسية السورية ظل أمر معدوماً على الدوام، الا انه كان يجري التغاضي عن وجود هذه الاحزاب ونماذج متعددة من ممارساتها التنظيمية والسياسية ولاسيما منذ الايام الاخيرة لعهد الرئيس الراحل حافظ الأسد اذ أدخلت تغييرات ملموسة على عموم الحالة السياسية، ثم حدث نوع من التوسيع في هذا القدر من حرية الحياة الحزبية في بداية عهد الرئيس الحالي، فكان قادة الاحزاب الكردية السورية يسافرون الى خارج الوطن ويعودون بحرية، وتوزع النشرات الحزبية الكردية خارج سوريا وداخلها.

ومع أن نصيب سوريا من المشاكل بسبب الحكم الصدامي وسياساته المعادية لمصالح الشعوب العربية وشعوب المنطقة لم يكن قليلاً، الا ان الطرفين وجدا وبخاصة بعد انتهاء حرب الكويت واستمرار صدام في السلطة واشتداد الضغوط الداخلية وبخاصة الاقتصادية منها، وكذلك الضغوط الخارجية ولاسيما الامريكية والاسرائيلية على سوريا، وجدا ان مصلحتهما تقتضي تناسي خلافات ومشاكل الماضي والالتحام فيما بينهما تدريجياً، وتوسيع النشاط الاقتصادي بينهما بصورة خاصة. وبعد انهيار نظام صدام غدت سوريا بمثابة الملاذ الآمن لكثير من ازلام ذلك النظام ومن ثم بمثابة القاعدة

لتفريخ رجال التخريب والاعمال العدوانية ضد العراق الجديد. ورغم تحذيرات الامريكان وتهديداتهم وتصريحات العديد من المسؤولين العراقيين الجدد، فان كل ذلك لم يجد نفعاً، وما زالت سوريا تعج بالمئات من أولئك المخربين وحدودها مفتوحة لدخول الكثير منهم ومن سائر المخربين الدوليين الى العراق عن طريق سوريا باستمرار.

***

كان من نتائج حرب تحرير العراق وسقوط النظام الفاشي السابق أن ظهرت المسألة الكردية التي كان يتجاهلها صدام وزمرته، على الصعيدين الرسمي والشعبي من جديد، كقضية ساخنة، وظهر جليا الدور الكبير الذي لعبه الشعب الكردي والاحزاب الكردستانية في حرب تحرير العراق وتحديد مساره المستقبلي. ومع كل درجة حرارة مرتفعة للقضية الكردية في العراق، تشتد المناداة بالويل والثبور وعظائم الأمور من جميع الاوساط والمحافل المعادية لشعبنا الكردي من سياسية واعلامية في كل مكان ولاسيما في بعض دول الجوار. لقد كان العراق طيلة السنة التي مضت تقريباً على سقوط النظام، هدفاً للأكاذيب الرخيصة والتهريجات والدعايات المضللة التي تنطلق آناء الليل وأطراف النهار من العديد من الفضائيات المنصوبة في هذه الدول ومن العديد من وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة فيها، وحتى بعد أن ثبت كذب معظم ما تنشره وسائل الاعلام هذه، فان اصحابها لم يتخلوا عن نهجهم ومازالوا يواصلون المزيد، ولسوريا –وبمزيد الاسف– حصة منها لا تحسد عليها، وقد أسهم فيها –مع الاسف ثانية– عدد من المسؤولين رغم تكذيباتهم المتكررة لكل ما ينسب اليهم.

وكجزء استمراري لكل ما يجري ضد العراق وبخاصة ضد كرده وضد مطامحهم ومنجزاتهم، ولاسيما في البلد الجار سوريا التي قدمت في حينها ولسنوات طوال الكثير والكثير لنا، كما أسلفنا، جرى في الأيام الأخيرة سباق رياضي في مدينة القامشلي المعروفة بتغطية سكانية كردية كبيرة، بين فريقين رياضيين أحدهما من المدينة المضيفة والأخرى من دير الزور حضر [أو أحضر] لمشاهدته من مناطق الفريق الضيف أعداد غفيرة من المشجعين (على الرياضة أم على القتل والجرح والسلب والنهب؟)، ويبدو انه كان ضمن أولئك المشجعين زمر من الصداميين من عراقيين وسوريين. وخلال مراحل اللعبة تحول أولئك المشجعون، وهم عرب بطبيعة الحال، الى متظاهرين يشتمون

الكرد وكردستان وقادة الشعب الكردي ويهتفون للدكتاتور الساقط صدام حسين وينادون عالياً (نحن جنودك يا صدام) وهؤلاء من الصداميين الهاربين أو من السوريين المنتفعين من فتات موائده المسروقة من افواه فقراء الشعب العراقي، من الذين يرتزقون على اطراف الحدود العراقية السورية، وقيل ان قوات الأمن السورية تركت هؤلاء يدخلون مدرجات الملعب دون تفتيش ربما تغطية على ما كانوا يحملون من سكاكين ومدي ومسدسات في حين جرى تفتيش دقيق للمتفرجين الكرد، ولم يكن كل ذلك بمنأى بطبيعة الحال عن المسؤولين في محافظة الحسكة وعلى الأكثر في غيرها أيضاً لأن التنسيق يقتضي ذلك. وبدلاً من أن تقوم الشرطة وقوات الأمن السورية بدورها المطلوب منها في تهدئة الوضع واعادة الأمور الى نصابها، فانهم أخذوا يطلقون النار على المتفرجين الكرد حتى قتل منهم خلق كثير تناقلت وسائل الاعلام عن عددهم أنباء شتى ابتدأت باربعة عشر قتيلاً وانتهت بمئتين، كما جرح خلق اكثر، ولم تنته الاحداث المؤسفة المدبرة بما جرى في القامشلي، فقد تعدتها الى مدن كردية أخرى منها (ديرك) و(عامودا) و(حسكة) و(درباسيه) و(رأس العين) و(قبور البيض) وغيرها، وحتى في دمشق وحلب، كما تناقلت الانباء، وتطورت الأمور الى اعلان نظام منع التجول في بعض من هذه المدن وجرى تعتيم اعلامي على ما جرى في بعض مراحل الأحداث وتشويهات فظة لها في مراحل أخرى منها، على أنها (اعمال شغب رياضية تجري نظائرها في مختلف انحاء العالم)، كما أفاد دبلوماسيون سوريون في الخارج انها من صنع اياد خارجية!

انني لست بصدد بيان تفاصيل ما جرى، كما لا أدعي الدقة المضبوطة لما نقلته عن وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية المختلفة، ولست كذلك بصدد الدفاع عن موقف الكرد في سوريا على طريقة (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) تلك الحكمة المأثورة التي اتتنا اصلاً نقلاً عن اخوتنا العرب، كما لست بصدد الحكم على الأطراف السورية من حاكمة وشعبية عربية اذ لست بحاجة الى ذلك، لأن مجمل القول الذي لايستطيع ان ينكره الا مكابر هو ان الاطراف العربية السورية في هذا الصراع غير المتكافيء هي الأقوى والأقدر على فعل ما تشاء لأنها حكومية أو مستظلة بها، وانها هي التي تستطيع أن تأتي بما لايستطيع أن يأتي به الكرد العزل، بالنسبة للسلطات السورية

على الأقل، وان الزمر الصدامية التي افتعلت الأمر، أو افتعل الأمر من خلالها، زمر في جانب الطرف الخاسر عالمياً وعربياً وأخلاقياً وسلوكياً، لأن من تقف هذه الزمر الى جانبه وهو صدام ونظامه المقبور لايحظى اليوم بأي عطف الا من جانب مرتزقته والمنتفعين منه، وكيف يكون هو الرابح وهو مبتدع الانفالات والقصف الكيمياوي والمقابر الجماعية وابو الحروب الخاسرة المدمرة واساليب التعذيب الوحشية والاعدامات بالجملة ومن اعتدى على ايران لثمان سنوات عجاف وغزا الجارة الكويت ودمر ما فيها ونهب ممتلكاتها ولوث بيئتها واسر ابناءها وأبادهم فلم يعثر لهم على أثر الا في جماجم وعظام بضع نفرات منهم وجدت هنا وهناك بين رمال الفيافي، اذاً فالكرد السوريون ليسوا البادئين بما جرى، وليسوا بحاجة أصلاً لفعل ما جرى.

لكل ما سبق، أقول: دعونا نفكر بعد كل ما حدث. ماذا يراد لكرد سوريا، وما الذي تجنيه سوريا مما تفعله معهم أو فعلوه معهم، وهل كل ذلك في صالح سوريا أو في صالح الكرد أو في صالح الوضع السوري الراهن، وهل يفيد ما جرى القضية الفلسطينية وحركة التحرر العربي في شيء وهما العروة الوثقى التي يدعى التمسك بها والحرص عليها كل عامل في الحقل القومي العربي، ولاسيما في سوريا، صادقاً كان أو كاذباً؟

الكرد موجودون في سوريا ويقدر عددهم بما لا يقل عن مليون ونصف مليون، ولايمكن تصفيتهم والقضاء عليهم وتطهير (الارض العربية) منهم حتى اذا استعملت بحقهم الأساليب الصدامية، وحاشا للمسؤولين السوريين أن يسيروا على هذا النهج القمعي الهمجي، وهم محرومون من حقوقهم القومية بل والوطنية الا بالقنطار، فهناك ثلاثمائة ألف منهم مازالوا محرومين من الجنسية السورية اي من حق المواطنة، وهو ابسط حق من حقوق الانسان اينما كان لكثرة وأهمية ما يترتب على الحرمان من هذا الحق الأولي من عواقب، كما أنه ليس منحة يمن بها أحد عليهم اذا اقرّ لهم به ومنحوه، والكرد في سوريا لم يلجأوا يوماً ما الى استخدام العنف بحق أحد ولم يطالبوا بأكثر من حقوقهم كمواطنين لهم ما لغيرهم وعليهم ما على غيرهم، وهم كما صرح ويصرح قادتهم على الدوام، مستعدون للحوار الأخوي البناء المبني على الاعتراف المتبادل بحقوق كل جانب.

فماذا يفيد السلطات السورية وهي تعرف ما قد ينتج من الحالة الهستيرية التي

أصابت الصداميين بعد هزائمهم المتلاحقة في العراق والنصر المؤزر الذي أحرزه الشعب الكردي فيه باقرار الفدرالية لكردستان العراق في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، ماذا يفيدها اجراء مباراة رياضية غير مأمونة العواقب في مدينة يغلب عليها الطابع الكردي، بين فريقين أحدهما يغلب عليه طابع مدينته بالطبع والآخر معروف على نطاق الملاعب السورية كلها بالشغب والفوضوية، مع السماح للالوف من أنصار هذا النادي وبينهم المئات من الصداميين والمتعاطفين معهم وهم على ما هم عليه من كره للوضع العراقي الراهن والمستفيدين منه وهم عموم الشعب العراقي والشعب الكردي منه بخاصة، بالسفر الى تلك المدينة ليفعلوا ما فعلوا مما أشرنا الى بعضها من قبل، وصدام الذي قام هؤلاء الاوباش بجرائمهم المنكرة تحت رايته المنتكسة، هو الذي اذاق سوريا المرارة منذ أواخر السبعينيات والى ان بدأ الجليد يذوب شيئاً فشيئاً بينها وبين النظام العراقي؟ ماذا ينفع سوريا ازلامُ صدام وهم زائلون لا محالة، والشعب السوري، بعربه وكرده، باق على ارض بلاده؟ لو كان ما حدث حدَثاً صغيراً في مدينة صغيرة لهان الأمر، ولكن ها هي وسائل الاعلام تتحدث عن انتشار التوتر في أكثر من مدينة وعن ارتفاع عدد القتلى الى حوالي المئتين، وهذا ان لم يصح كله، صح نصفه أو ربعه على الأقل وهو ليس بالقليل. واذا لم يدل على ان أساس المشكلة نابع من المستفزين الصداميين، عراقيين وسوريين، فانه يدل على ان القدح المعلى فيها كان لهم، وان قتل المواطنين الكرد كلهم أو معظمهم كان منهم وممن كان يساندهم من قوات الأمن والشرطة بطبيعة الحال.

أليس لدى سوريا ما فيه الكفاية من مشاكل الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان منذ ستة وثلاثين عاماً ومن ضغوط أمريكية وتهديد بالعقوبات وما الى ذلك؟ هل يسرها ان تغدو بين عشية وضحاها مضغة في افواه أعدائها والمتربصين بها من الدوائر ووسائل الاعلام العالمية بما لها من سليط اللسان ولكثير منها من ضمائر ميتة وافواه وأقلام مأجورة، لتتهمها بأنها تسير على خطى صدام، وهي التي كسبت في الاعوام الأخيرة والى حد كبير احترام وتأييد القوى السياسية الكردية وغير الكردية، الوطنية، في سوريا من خلال قدر من التغييرات الايجابية التي ادخلتها على سلوكها السياسي في التعامل مع الاطراف الوطنية، وبضمنها الكردية، في بلادها؟ أليس أجدر بسوريا أن

تتعظ من عبر العراق وأن تعمد الى حل مشكلتها الكردية مع مواطنيها الكرد بالحكمة والموعظة الحسنة وأن تجادل القيادات الكردية بالتي هي أحسن بدلاً من أن تعمد الى افساح المجال لأيتام صدام حسين بتصفية حسابات سيدهم مع الشعب الكردي على حساب المصالح السورية، وأن تتوصل في حوار أخوي معهم الى حلول لمشاكلهم الوطنية والانسانية بدلاً من زيادة الطين بلة، وكذلك مع كل الفئات الوطنية المعارضة التي تبحث عن حلول للمشاكل السورية المتنوعة لتتفرغ للبناء الداخلي ومواجهة المشاكل الكثيرة التي يعاني منها المجتمع السوري؟

ان شعبنا الكردي بخاصة، وعموم الشعب العراقي يتذكران افضال سوريا عليهما بايواء المعارضة العراقية العربية والكردية وتوفير الفرص لهما في ممارسة نشاطهما النضالي ضد نظام صدام على اراضيها. وانني كعراقي كردي تقدمي حريص على الأخوة العربية الكردية وعلى الروابط النضالية العربية الكردية مع سوريا، أدعو السلطات السورية لمراجعة سلوك مسووليها الذين كانت لهم يد في الاعمال المنكرة التي وقعت في الايام الماضية ضد الشعب الكردي في سوريا والى محاسبتهم بحزم وللاعتذار للشعب الكردي ومواساة ضحاياه والتعويض عن خسائره البشرية والمادية وايكال الامور في المنطقة الكردية من سوريا الى موظفين انقياء من العقلية الشوفينية العنصرية والى تطمين الجماهير الكردية الى حقوقها المشروعة بالاسراع في اطلاق منح الجنسية السورية لأبنائها المحرومين منها وافساح المجال لها لممارسة حقوقها الثقافية القومية وبدء حوار أخوي جاد مع كل الفصائل السياسية الكردية بهدف وضع اسس جديدة للعلاقات الاخوية بين الكرد السوريين والنظام السوري، أسس تنبني على الاعتراف بالمواطنة الكاملة والحقوق القومية، وهذا وحده الذي ينصب في مجرى المصالح الوطنية السورية.

اننا، ومن كل قلوبنا، نريد كل ما هو خير لسوريا وأهلها، فما بنته الايام بيننا وبين سوريا يجب أن يظل راسخاً ولايتعرض لسوء يراد له. فعسى أن يفكر الاخوة المسؤولون في سوريا على نحو يحقق لنا ولهم هذه الامنية الحلوة، واننا منتظرون.

الاتحاد – العددان ٧٠١ و ٧٠٢، ٣ و ٢٠٠٤/٤/٤

ملاحظات عن ندوة الحوار العربي – الكردي

من أجل تعزيز المطالبة بالفدرالية الشاملة

عقد في الأيام ١٨ – ٢٠ من آذار هذا العام في اربيل عاصمة اقليم كردستان، ندوة للحوار العربي – الكردي اشترك فيها نخبة من المثقفين والساسة والوجوه النضالية والاجتماعية العربية والكردية قدمت من مختلف انحاء العراق وكردستان العراقية. وقد أفتتحت الندوة بكلمة قيمة للسيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني واعقبه السيد جلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني بكلمة قيمة أخرى، كما قدم العديد من ممثلي الفعاليات السياسية والاجتماعية كلماتهم. وتوزع المشتركون في الندوة فيما بعد على عدة حلقات تدارسوا فيها محاور الندوة عن: الوحدة الوطنية، والديموقراطية والحقوق القومية، والحركة القومية وبرامج الاحزاب الكردستانية، والفدرالية وجوهرها، والتدخل الخارجي ومتطلبات مواجهته، وتوصل المنتدون الى نتائج ايجابية مهمة تضمنها بيانهم الختامي الذي تلي في جلسة الندوة الأخيرة وأقرّ دونما معارضة من جانب اي من المشتركين، واختتم الندوة السيد مسعود البارزاني بكلمة قيمة أخرى أشاد فيها بما انجزته.

اننا لا نهدف في هذه الكلمة الى تقديم تقرير عن الندوة ولا الى الاشادة بما توصلت اليه وهو كبير، فقد بات ذلك كله معروفاً من خلال مختلف وسائل الاعلام للمتتبعين. ولكننا نحاول ان نركز وبايجاز على بعض النقاط التي نرى من الضروري الانتباه لها والفات النظر اليها مما قد يساعد على أن تكون ندواتنا المقبلة أكثر فائدة لخير الاهداف التي توختها ندوة أربيل موضوعة البحث.

فأولاً، لوحظ في الندوة عدم تمثيل جميع أو معظم الاطياف السياسية المتنوعة الموجودة داخل المجتمع العراقي اليوم بصورة فعلية. فرغم ظهور آراء متعارضة واختلافات بينة تشير الى تعددية واضحة في وجهات النظر التي كانت تطرح بين مشتركي محاور الندوة بل وحتى عند مناقشة البيان الختامي المطروح في الهيئة العامة للندوة للمصادقة عليه، كان الملاحظ في نهاية المطاف ان الوحدة أو على الأقل التقارب الشديد بين وجهات النظر الموجودة داخل الندوة هي التي كانت تسود الموقف في حين أن

ذلك ليس هو المطلوب من التمثيل في الدعوة وان كان مطلوباً على وجه العموم في ما تتوصل اليه الندوة في الختام وان بشكل تقريبي.

كان المطلوب، حسب فهمي الخاص لمتطلبات التبادل الصحيح للآراء، ان يكون هناك ممثلون أكفاء للتيارات المعارضة لاقامة الفدرالية وحل المسألة القومية على أساسها وللمطالبين بشكل او بآخر بنظام اسلامي جذري ولآخرين مطالبين بنظام ديموقراطي علماني ولغيرهم من المعتدلين الوسطيين الذين يحاولون ان يتنازل ممثلو التيارين المتصارعين الاسلامي والديموقراطي العلماني عن بعض رغباتهم في سبيل الوصول الى حل وسط تتفق عليه الغالبية، كما كان من المفروض ان يجري التعبير بشكل صريح في مجال الوحدة الوطنية عن الذين يراد لهم أن يتحدوا وما هو الموقف الضروري اتباعه مما يطلق عليه البعض عنوان «المقاومة» وكيفية التوصل الى تحديد هويات هؤلاء ومن من بينهم يمكن مد اليد اليه للمصالحة ومن لا يمكن؟

لم يكن ليضير الندوة ونتائجها ان تظل هناك آراء معارضة لمجمل المطاليب التي يطالب بها التيار الديموقراطي سواء بين الوسط العربي أو الكردي، فذلك أدعى لتفهم خارطة القوى السياسية العراقية الفاعلة، على حقيقتها، من أن يجري التستر تحت اي غطاء على المعارضة الموجودة لتلك المطاليب والذي لا يساعد بأي حال على البحث عن التكتيك الصحيح الذي يجب ان تتبعه القوى الديموقراطية والاستراتيجية التي تضعها نصب اعينها.

وثانياً، من رأيي انه كان ضرورياً ان يطرح موضوع ترتيب البيت الكردي ووحدة صف الحركتين الكردستانيتين الاساسيتين وتجربة الجبهة الكردستانية التي عاشت في فترة حساسة من التاريخ الكردي قبل الانتفاضة المجيدة وبعدها وامكانية اعادة تكوينها وفق شروط جديدة في ظروف جديدة، لتكون مدار بحث بيننا وبين حضور الندوة من الاخوة العرب ايضاً، كما هي موضوع نقاش وبحث مستمرين بيننا نحن الكرد، لتفهم تصورهم لها وتقويمهم اياها والآمال التي عقدوها ومازالوا يعقدونها عليها والدور الايجابي الذي يمكن لها ان تلعبه على ساحة عموم القوى الوطنية العراقية والديموقراطية منها بالذات وذلك ما لم يجر، مما ادى، في نظري، الى ضياع فرصة مهمة من ايدينا.

وثالثاً، هناك نقطة أخرى أيضاً لم تُعَرْ اي اهتمام، تلكم هي كيفية طرح مطالبنا

الأساسية، نحن الكرد، في الظروف الراهنة. فمن المعلوم ان القوى السياسية الرئيسية في كردستان تطرح الفدرالية السياسية الجغرافية والقومية التي تشمل المناطق ذات الأغلبية الكردية كافة في كردستان العراق شعاراً أساسياً للمرحلة الراهنة من حياة الشعب الكردي في هذا الجزء من العراق، واننا اذ نطالب بحق تقرير المصير كحق أساسي لشعبنا وفق ميثاق هيئة الأمم المتحدة وكل المبادىء القانونية والانسانية في العالم، انما نفسر تقرير المصير هذا وفي ظروفنا هذه بحق الفدرالية الشاملة السياسية الجغرافية والقومية. ومن المعلوم ان هذه الفدرالية تجابه اليوم بانواع شتى من المعارضة العلنية والمبطنة ومحاولة الالتفاف عليها وتمييعها وتحويلها الى فدرالية محافظات مزيفة في صورة اللامركزية البعثية الأولى التي قبرها شعبنا بنضاله وبقوة پيشمرگته الابطال في حينه. كما من المعلوم من جهة أخرى ايضاً ان هناك تضليلات كثيرة على الساحة السياسية تحاول تصوير الفدرالية على انها انفصال وتجزئة لأرض العراق، وتمزيق لكيان الامة العربية، ومحاولة لاقامة اسرائيل ثانية على أرض الوطن العربي، وما الى ذلك من ضروب الدجل والشعوذة السياسية والأخلاقية، وتشارك في أعمال التضليل هذه قطاعات واسعة من الاوساط السياسية الحاكمة وغير الحاكمة في الدول العربية ودول الجوار حتى ان ما تعرض له شعبنا في غربي العراق وشرقه قبل وفي ايام عيد نوروز الكردي الخالد، ليس ببعيد عن مجمل هذه التيارات المعادية لشعبنا وحقوقه الحقة.

في مثل هذا الجو الذي كان يجب الانتباه اليه بشعور عال بالمسؤولية القومية والوطنية الكردية، خاض نفر، وان كان قليلاً، من المشاركين في الندوة جدلاً لفظياً غير مبرر سداه ولحمته إلحاق الأذى بالمشروع الاساسي الكردي في تثبيت فكرة الفدرالية في اذهان من ليسوا على المام كاف بالموضوع وتفهم جيد له. كان دور أولئك في الحديث عن الانفصال وكون الكيان العراقي كياناً مصطنعاً أقيم بارادة استعمارية ليس الا وألحقت كردستان الجنوبية به رغم انف الشعب الكردي نفسه ومن أجل مصالح الشركات البترولية اولاً والطبقات الحاكمة في البلاد التي قسمت كردستان بينها بالتالي – دوراً أثار قدراً من القلق بدون داعٍ ولا مبرر سياسي من زاوية مصالحنا القومية الكردية في نفوس أولئك الاخوة المرعوبين الذين بوسعهم ان يقوموا بدور ايجابي في تقريب فكرة

الفدرالية من أذهان مواطنيهم وسحب البساط من تحت ارجل مناوئيها بينهم، وبالتالي كان يجب على منظمي الندوة كردياً ان ينتبهوا جيداً الى ضرورة الانتقاء الجيد للوجوه السياسية الكردية التي تستوعب بعمق التكتيك الذي تتخذه الحركة الكردية والاستراتيجية التي تناضل في المرحلة الراهنة لتحقيقها، وذلك من أجل عدم الهاء المشاركين في الندوة بجدل لا طائل تحته ولا هدف صحيحاً من ورائه، كما تذهب اليه القوى الطليعية الكردية...

ورابعاً، في رأيي انه كان يجب ايضاً بحث موضوع المناطق الكردستانية التي تحررت خلال عملية تحرير العراق والتي ماتزال غير مشمولة بالقرار الصادر ببقاء المناطق الكردية المحررة قبل ذلك التاريخ تحت ادارة الادارتين الكرديتين اللتين كانتا تحكمانها معاً حينذاك، ولفتُ انظار الاخوة العرب المشتركين في الندوة والمؤيدين لاقامة الفدرالية في كردستان العراق لاستحصال تأييدهم لمطالبتنا بالحاق تلك المناطق بالمناطق الكردستانية المدارة كردياً، أيضاً. ان الحصول على مثل هذا التأييد وان كان لا يغير شيئاً من الواقع الاداري في تلك المناطق بالفعل، الا انه مهم من زاوية تعزيز مواقع المؤيدين للفدرالية الشاملة، كما انه مهم من زاوية تأثير أولئك على الوسط الشعبي في مناطقهم ولاسيما في الظروف الراهنة التي هي ظروف صراع سياسي مصيري لاستعادة الحقوق القومية للشعب الكردي المهضومة منذ امد بعيد.

هذه الملاحظات أسوقها لعلها تكون مفيدة عند وضع تكتيك وإستراتيجية الجانب الكردي في المراحل المقبلة من معركة الصراع من أجل تقرير المصير الذي حددناه بالنسبة لظرفنا الراهن في اطار تحقيق الفدرالية الشاملة السياسية والجغرافية والقومية لوطننا الكردستاني وشعبنا الكردي في نطاق دولة العراق الاتحادية.

الاتحاد - العدد ٧٠٦، ٢٠٠٤/٤/١٢

كتابات لاتدل على الوعي والاحساس بالمسؤولية
تمنّيت لو لم تحررها اقلام فلسطينية

صدمني حقاً، وأنا استمع الى المذياع فجر الثالث عشر من نيسان الجاري، ما رددته بعض الاذاعات العربية المهتمة بنقل اقوال الصحف الناطقة بالعربية من مقالات كتبها ساسة وكتاب فلسطينيون في جرائد صادرة في فلسطين نفسها، أو في أخرى غيرها من الابواق المأجورة الناطقة باسم العهد الصدامي الملطخ بعار الانفال والمقابر الجماعية وابادة الالوف بالجملة واستخدام الاسلحة الكيمياوية في تصفية الشعب الكردي وبتر الآذان والألسن وذبح النساء من الوريد الى الوريد وعذابات السجون والمعتقلات وكم الافواه وكسر الاقلام وغير تلك من الجرائم الوحشية القذرة التي سادت العراق طوال خمسة وثلاثين عاماً وبلغت ذروتها في الخمس عشرة سنة الأخيرة من عمر النظام المجلل بالعار والشنار، تلك المقالات الرخيصة الدالة بابشع الصور على العمالة لذلك النظام من جهة، وعلى الغباء السياسي الواصل الى الحضيض من جهة أخرى، وعلى التنكر الفظ لكل ما قام ويقوم به الشعب العراقي وكل قواه السياسية الوطنية من أجل الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في استعادة حريته وكرامته واستقلاله على أرض وطنه المغتصب من جهة ثالثة، واسوأ من كل ذلك على عدم الاكتراث الحقيقي بمصالح الشعب الفلسطيني نفسه والضلال والتيه والركض وراء السراب في البحث عن حلفاء وأصدقاء لهذا الشعب المنكوب في محنته التي تجاوز مداها نصف قرن.

ومما زاد من نسبة الالم الذي سببه لي سماع تلك المقتطفات الصحفية نسبة واحدة منها الى كاتب يدعى السيد عبدالله الحوراني يتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية التي يحسبها المراقبون الناطق الاكثر عقلانية ومنطقية باسم الشعب الفلسطيني، والى صحيفة تسمي نفسها (الحياة الجديدة) وتنطق باسم السلطة الفلسطينية، ويا لبؤس بعض ما تنشره هذه الصحيفة المتخذة لنفسها هذا الاسم الذي لاينطبق مع مسماه باي صورة، فأي حياة جديدة هي تلك التي تبارك وتزكي ما يقوم به مختلف فصائل الارهابيين على أرض العراق وتجاه شعبه!

رددت تلك الاذاعات مقتطفات موجزة من مقالات لأربعة كتاب فلسطينيين مما نشروها في اربع صحف فلسطينية وعربية متضمنة تحليلات تدل على درجة عالية من البؤس السياسي والأخلاقي وعلى حد بالغ من عدم الشعور بالمسؤولية سواء كانت وطنية أو قومية أو اسلامية أو انسانية.

لايتيسر لي مع الأسف أن احصل على تلك الاعداد من هذه الصحف، وهي (الحياة الجديدة)، كما ذكرت، و(الايام) الفلسطينيتان، و(القدس العربي) وأخرى لم اتمكن من ضبط اسمها وهما تصدران في لندن، والتي نشرت فيها المقالات التي اشارت اليها اذاعة (صوت العراق الحر)، حتى أقتبس منها بعض الفقرات التي أوردتها في اشادتها المتحمسة بما جرى ويجري في هذه الايام من أعمال ارهابية وأخرى مخلة بالقانون والنظام في انحاء متفرقة من العراق من تصدٍّ لقوات التحالف وقوات الجيش العراقي الجديد والشرطة والدفاع المدني ومن اعتداءات متكررة على رعايا أجانب جاءوا ليعملوا في العراق ويساعدوا على اعماره وتحسين حياة شعبه، تلك الاعمال التي بلغت حد احراق جثث الضحايا في الشوارع والانهيال عليها بالمعاول والمساحي والاعواد وتعليقها فيما بعد على احد الجسور والاحتشاد تحتها والقفز والرقص حولها بهستيرية بالغة حد التقزز، مما أصاب سمعة العراق وشعبه لدى شعوب العالم التي رأت هذا المشهد عبر الفضائيات، في الصميم، ومنها اختطاف الرجال والنساء الاجانب وابتزازهم وتهديدهم، وهم معصوبو العيون، امام العالم كله وعبر الفضائيات أيضاً بالقتل، وتفجير السيارات المفخخة بتفجير سواقها أنفسهم وقتل وجرح عشرات الناس بالجملة ممن حولهم وتدمير المباني أو الحاق الدمار بها، تلك التجربة الوحشية التي يجريها اخوة لهم في فلسطين وكأنهم يحررونها بذلك من الاغتصاب الصهيوني، ولكنهم لايضرون بها في التحليل الأخير الا شعبهم نفسه ويقفون، موضوعياً، الى جانب الصلف الاسرائيلي في وضع العقبات امام اي محاولة لسيادة السلام العادل في الارض المقدسة.

يتفاخر أولئك الكتاب الفلسطينيون بما جرى ويجري في الفلوجة وبغداد وكربلاء والنجف والناصرية والعمارة والبصرة من اشاعة الرعب والخوف والهلع في نفوس المواطنين وتعطيل الدوائر والمدارس والجامعات بالاكراه والتهديد واغلاق الاسواق وقطع امكانية الحصول على لقمة العيش بالنسبة لمئات الالوف من الكادحين والكسبة

وأصحاب الدكاكين والحرفيين العراقيين في ظروف بات الحصول فيها على عمل يتعيش من ورائه المرء بمثابة انتزاع لقمة الخبز من حلق الأسد، ويجعلون من أي مواطن يسعى لمزاولة عمله امام احتمال عدم عودته الى منزله الا جثة هامدة او اشلاء ممزقة، ويعتبرون كل ذلك دليلا على وحدة المصير مع الشعب الفلسطيني وانتقاماً له من الصهاينة ومن الولايات المتحدة التي تقف في الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي الى جانب شارون وزمرته، واقبح من كل ذلك ما يتفاخرون به من كيلهم المديح لصدام حسين ونظامه المجرم ووصفهم اياه بالوطني الغيور المعادي للاستعمار دون أن تهتز منهم شعرة من هول كل ما ارتكبه هذا الطاغية في حياته الرئاسية الدكتاتورية من جرائم وموبقات، وكأنهم لم يشاهدوا بأم اعينهم على الشاشات البيضاء للفضائيات العربية والعالمية المقابر الجماعية ومشاهد الانفالات ولم يسمعوا بحلبجة وقصفها بالأسلحة الكيمياوية وقتل وجرح وتشويه عشرات الالوف من سكانها وسكان المناطق الكردية الأخرى التي عوقبت بالعقاب نفسه شباباً وشيوخاً وأطفالاً من الذكور والاناث. حقاً انهم لايستحقون ان يرد عليهم المرء الا بما ورد في الحديث القدسي الشريف: اذا لم تستح فاصنع ما شئت وقل ما شئت.

هؤلاء الاغبياء أو المتغابون يتجاهلون عن عمد، ولعلهم بعض من قبضوا كوبونات النفط سيئة الصيت من سيدهم صدام، يتجاهلون انه كان له أكثر من وشيجة مع عدوة شعبهم نفسها، وأعني بها اسرائيل، وانه طرح على الامريكان أكثر من مرة ان يتصالح مع اسرائيل ويعترف بها ويعيد ضخ النفط الى مصافي حيفا وان يوطن مئات الالوف من اللاجئين الفلسطينيين من اطراف العالم واكنافه في كردستان وينفي أهلها من ديارهم لتوفير الارض لأولئك انقاذاً لاسرائيل من مشكلة اللاجئين اذا تم الصلح بينها وبين الفلسطينيين وأقيمت دولة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

ايها السادة! انها لطخة عار على جبينكم ان تنبروا للدفاع عن الطاغية صدام حسين وعن الجرائم المنكرة بحق الشعب العراقي التي يقوم بها اليوم فلول حزبه المجرم ومرتزقته المأجورون وشذاذ الآفاق من عصابة القاعدة الذين يأتون من مختلف الديار العربية والاسلامية وحتى الاوروبية ليزرعوا الألغام ويلقوا القنابل ولينتحروا في العراق ويقتلوا معهم ويجرحوا العشرات والمئات من المواطنين العراقيين الابرياء، متخذين زورا وبهتاناً من الاسلام رداء يتسترون تحته.

انها لإهانة لكل القيم الانسانية ان تنبروا لتزكية اعمال القتلة الذين يعيثون في العراق فسادا ويعرقلون سيادة الامن والاستقرار فيه ويضعون العصي في طريق استعادة شعبه استقلاله وسيادته على أرض وطنه ويدعمون بذلك بقاء العراق محتلاً ويوفرون الجو ليغدو أكثر فأكثر مرعى ومسرحاً لكل اصحاب الحسابات الخاصة ليأتوا ويتخذوا منه قاعدة لتصفية حساباتهم تلك مع كل من يشاءون.

انكم تتباكون على أهل الفلوجة وتزعمون انهم نهضوا للدفاع عن العراق وطرد المحتل من ثراه دون أن تسألوا أنفسكم من هم الذين يسببون بأعمالهم الارهابية كل هذا الأذى والمحن التي تنزل على رؤوس نساء الفلوجة وأطفالها وشيوخها وعجزتها وشبابها الابرياء. الا تسألون أنفسكم لماذا اتخذ صدام حسين قبل اعتقاله والطلقاء من كوادر حزبه وامنه ومخابراته واستخباراته وحرسه الخاص من الفلوجة وكل المناطق التي يطلق عليها عنوان (المثلث السني) قاعدة للتصدي لقوات التحالف وللقوافل عابرة الطريق وللمسافرين عبر المنطقة، غير عابئين بمصائر المواطنين الابرياء الذين لا ناقة لهم في القضية ولا جمل وبما قد يصيبهم من قوات التحالف كما نرى. لماذا يعطي هؤلاء المحتلين الامريكان الذريعة للقيام بما يقومون به اليوم ازاء أولئك الناس الذين وقعوا بين سندان الارهابيين ومطرقة الامريكان؟ لماذا لم يقصف الامريكان حتى اليوم تكريت وسامراء والموصل مثلاً؟ هؤلاء المرتزقة الذين اتخذوا من الفلوجة قاعدة لهم لايجمعهم ومصالح الناس الشرفاء البسطاء في تلك المدينة وما حولها اي جامع. انهم فلول حزب البعث وعصابات الأمن والمخابرات والاستخبارات وسواها من الأجهزة الصدامية القمعية، الذين انقطعت عنهم المخصصات والمكرمات الطائلة التي كان يغدقها عليهم صدام، وهم يقاتلون اليوم لاعادة الأمور الى سابق عهدها ونهب ثروات الشعب العراقي من جديد، وليسوا ابداً رجال مقاومة ولا يحق لهم أن يدعوا شرف المقاومة الوطنية وليسوا اهلاً لها، فالشعب العراقي وقواه الوطنية والقومية والاسلامية وقادته الغيارى هم وحدهم الحريصون حقاً على العراق وسيادته واستقلاله وتخليصه من الاحتلال، الذين يدركون ان السبيل الى استعادة السيادة والحرية والاستقلال للعراق لا يمر عبر اعمال الارهاب وجرائم القتل والاختطاف والقاء القنابل وزرع الالغام وتفجير السيارات المفخخة، وانما هو تقدير ميزان القوى بدقة والنضال السياسي المتزن بالاعتماد على

جماهير الشعب ووحدة قواه الخيرة وعلى كل القوى الشريفة في العالم بما فيه وفي مقدمته العالمان العربي والاسلامي، من أجل تحقيق تسليم السلطة للعراقيين في موعده المقرر، وما عدا ذلك فهو امر غير مشروع وغير مبرر ولا يؤدي في الظروف الراهنة وضمن الامكانات المتوفرة حالياً الا الى المزيد من الأذى والشقاء لشعبنا العراقي الذي تجرعهما في عهد صدام وبعد التحرير ايضاً حتى الثمالة، والى تأخير استعادة الحرية والسيادة له.

التآخي - العدد ٤٢٢٠، ٢٠٠٤/٥/٣

... وإلاّ فانما عليكم اثم الاريسيين

في كتب السيرة النبوية عند الحديث عن رسائل النبي (ص) الى ملوك عصره، وهو يدعوهم الى الاسلام، انه ورد في البعض من تلك الرسائل قوله الى الملك المخاطب: اسلم، تسلم، والا فانما عليك اثم الاريسيين، وقد فسرت كتب اللغة العربية (الاريسيين) بأنهم الذين يحرثون الارض، اي الفلاحون او العبيد الزراعيون، والمقصود بهم عامة الناس، لأن الطبقة الغالبة في المجتمعات الاقطاعية والعبودية كانت من الفلاحين او العبيد المستخدمين في الحراثة والزراعة، وهم الذين يشكلون غالبية رعايا أولئك الملوك.

يريد النبي من قوله هذا في رسائله ان مسؤولية العامة من الشعب وما يقدمون عليه من اعمال نافعة او ضارة انما تقع على عاتق حكامهم والمسؤولين عنهم، فهم الذين يضعون لهم منهاج اعمالهم ويحددون لهم مسار حياتهم، وقديماً قيل: الناس على دين ملوكهم.

ما اريد انا ان اقوله في هذه الكلمة ان مسؤولية الجماهير التي تتخذ من النهج الاسلامي مرشداً لها، شيعية كانت او سنية، انما تقع على المرجعيات الدينية من الطائفتين، فهؤلاء الذين يتصدون اليوم لقيادة قطاعات واسعة من الشعب، وهي الجماهير المؤمنة او المستظلة بالايمان، وجعلوا من انفسهم قادة حزبيين في الواقع لتلك الجماهير، رغم انكارهم الحزبية واستنكارهم اياها، وجعلوا من تلك الجماهير لا مجرد جماهير اعضاء في الحزب حسب، وانما جماهير من الجنود المنضبطين باوامرهم وتوجيهاتهم التي دونها اوامر وتوجيهات الانضباط العسكري في الجيوش المحترفة.

فهل هذه المرجعيات الدينية - السياسية التي باتت منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، وبفعل عوامل مختلفة ليست هذه السطور مجال البحث عنها وعن كيفية تكونها، والمتابع الذي عاش مع قدر من تلك العوامل يستطيع بسهولة اكتناه الكثير منها... هل هذه المرجعيات تقوم بما عليها ان كانت ملتزمة حقاً بتعاليم الدين الاسلامي، وهل انها ازاء المحنة التي يتعرض لها الكثير من المناطق المعروفة

بأنها تحت تأثير التيار الاسلامي، من شيعية وسنية، قامت بواجبها الذي يلقيه على عاتقها الدين الاسلامي؟

ما عهد صدام عنا ببعيد، وهو بشخصه وبشخوص قادته الحزبيين والعسكريين والاداريين والارهابيين والقمعيين، ما زالوا احياء، طلقاء كانوا او معتقلين، والاعمال الاجرامية التي ارتكبها نظامه بحق الشعب العراقي عرباً وكرداً وأقليات قومية ودينية وطوائف مذهبية، مازالت على ألسنة ابناء الشعب وفي ذاكراتهم، ومازالت جرائم عهده تتكتشف باستمرار، المجموعة تلو المجموعة، ومازلنا، نحن الشعب المستباح، نعاني من آثارها، وما الاحتلال المتحالف وما خلفه من كوارث ومحن لشعبنا الاجزء مما اصابنا من جراء وجود صدام في الحكم طوال عهد البعث المشؤوم.

لمقارعة ذلك العهد رأينا قادة دينيين بارزين من الطائفة الشيعية نهضوا، ورأينا احزاباً سياسية اسلامية من بين الطائفة الشيعية نهضت وتصدت للطغيان وقدمت شهداء ابراراً، فقد كان مناضلو حزب الدعوة الاسلامية وبالاخص منذ اوائل العهد الصدامي المباشر يملأون السجون والمعتقلات ومراكز الامن والمخابرات واقبية التعذيب وكانت سياط الجلادين تلهب ظهورهم الى جانب سواهم من الكرد وبخاصة المنتمين الى مختلف الاحزاب الكردية التي سبقت الجميع لمنازلة العهد البعثي قبل ان يتحول الى عهد صدامي بالتمام والكمال، والى جانب مناضلي الحزب الشيوعي العراقي الذين وجدوا طريقهم من جديد الى السجون والمعتقلات وساحات الرمي بالرصاص وغرف الاعدام حتى قبل ان ينفرط عقد الجبهة الوطنية والقومية اللاتقدمية المشؤومة التي فرضتها على الحزب مصالح خارجية لاتمت الى خير الشعب العراقي بصلة. ومنذ أوائل الثمانينيات كان منتمو الاحزاب الدينية الشيعية والعديد من قادة المذهب الشيعي وكوادره في الصفوف الاولى ممن وهبوا ارواحهم فداء لقيمهم ومثلهم العليا وللنضال ضد الدكتاتورية البعثية الفاشية.

اما منتمو التيار السني، فبالرغم من انهم قدموا الشهيد الأول من بين رجال الدين الاسلامي ضحية على مذبح النضال ضد البعث منذ الايام الاولى لانقلابه المرسوم من الخارج، وبالرغم من وجود حزب اسلامي مناضل كان اقطابه وكوادره واعضاؤه يعتقلون بين الحين والحين ويضطهدون على الدوام، الا ان روح النضال لم تترسخ في صفوفهم ك

ظاهرة بارزة على السطح السياسي. ومع ان بعض مناطقهم تعرضت الى معاقبات جماعية وشاملة لاتتعلق بالانتماء المذهبي، كما حدث في الرمادي وبين الجبوريين وفي الموصل احياناً، الا انهم لم يكونوا في مستوى المعارضة الشيعية باي حال، وكان المجرم المنافق الهارب عزت الدوري المتظاهر بالاسلام كذباً ورياءً سنداً لكثير من رجال الدين السنة وينصب من بينهم اجراء ومرتزقة ائمةً وخطباء، وكان لصدام نفسه مستشارون «اسلاميون» ظهرت اسماؤهم فيما بعد في قوائم عملاء المخابرات، وكان للدوري دور كبير في فتح بعض الجامعات والكليات المتخذة من الاسلام عنواناً لها وغرضها تخريج عملاء يبثون الدعاية للنظام في الخارج من بين طلبتها الاجانب القادمين من العديد من الديار الاسلامية وتخريج مرتزقة للقيام بمهام الامامة والخطابة في مساجد العراق وفق المنظور البعثي المرسوم والمدروس بعناية وهم يشكلون اليوم نسبة غير قليلة من رجال الدين السنة في المنطقة العربية من العراق. ومازال الكثيرون يتذكرون كيف ان العديد من بطاقات القبول في تلكم المؤسسات «العلمية الدينية» كان يحملها طلبة زودهم بها مكتب عزت الدوري الموكول إليه تولي هذه الامور، وكثير منهم يحملون اليوم شهادات ماجستير ودكتوراه...

لم يشهد تاريخ العراق الحديث موقفاً واضحاً لعلماء الدين الاسلامي من السنة العرب من كل الجرائم التي ارتكبت في كردستان ابتداء من القصف الكيمياوي لحلبجة الذي اودى بحياة مالايقل عن خمسة آلاف مواطن وجرح الوف غيرهم، وكذلك للعديد من مناطق كردستان الاخرى، او من حملات الانفال السيئة الصيت التي استغل فيها الاسلام ابشع واحقر استغلال اذ جعلت من المسلمين الكرد كفاراً تؤخذ رئوسهم واموالهم غنائم حرب وسبايا كما هو وارد في آيات القرآن الكريم في سورة الانفال، مما نجم عنه قتل أكثر من ١٨٠ الف رجل وامرأة وطفل كردي دفنوا امواتاً او احياء تحت رمال الوسط والجنوب، أو من تدمير أكثر من خمسة آلاف قرية وقصبة وتجفيف ينابيعها بسدها بالاسمنت وقطع بساتينها، أو من سائر الجرائم التي ارتكبها النظام ضد الشعب الكردي، كما لم يشهد موقفاً واضحاً لهم من الحرب العراقية – الايرانية القذرة التي راح ضحيتها مئات الالوف من القتلى والجرحى من الطرفين، بل انها حظيت، بتحريك من النظام، بأكثر من فتوى غير شرعية لتأييدها وتبريرها حتى ان بعض تلك الفتاوى

السلطانية ورد فيها وصف الشعب الايراني بفرسه وكرده وآذربيجانييه وتركمانه وعربه وبلوجه بالفرس ووصف الفرس بالمجوس! وكان ذلك التوصيف امراً شائعاً في اعلام النظام الرسمي والاهلي، دون الالتفات على الاطلاق الى ان تكفير اهل القبلة غير جائز ودون ان يشق صدر احد حتى يعلم ما اذا كان الشخص مسلماً او مجوسياً كما طلب رسول الله ذلك في حادثة وردت في كتب الحديث. كما لم يشهد تاريخ العراق ايضاً موقفاً واضحاً لهم ازاء احتلال الكويت وما جرى خلاله من انتهاكات بشعة متنوعة، وكذلك من الجرائم التي ارتكبت في الجنوب وفي الفرات الاوسط وبخاصة في كربلاء والنجف والكوفة اثناء سحق انتفاضة آذار ١٩٩١ المجيدة وما تخلله وأعقبه من اعمال وحشية تشهد ببعضها اليوم المقابر الجماعية التي تلاحق اكتشافها خلال عام من بعد سقوط النظام وما يزال هنالك المزيد، او مما جرى في كردستان حيث اضطر أكثر من مليون انسان كردي من اطفال وشباب وكهول وشيوخ وعجزة أكتسحت قوات النظام ومرتزقته مدنهم وقراهم بقيادة المجرم المتظاهر بالاسلام عزت ابراهيم الدوري الى الهروب عبر الجبال والثلوج والامطار والاوحال الى ايران وتركيا، مما هز الضمير العالمي واضطر مجلس الامن الدولي الى اقامة الملاذ الآمن للكرد شمالي خط العرض ٣٦.

مجمل القول ان تاريخ العراق خلال العقود الاربعة الأخيرة حتى سقوط البعث لم يشهد موقفاً اسلامياً حقيقياً لرجال الدين السنة العرب من كل الجرائم التي نفذها النظام بحق الشعب العراقي كله، وهيئة علماء المسلمين التي قامت بعد سقوط النظام بفترة وأخذت تلعب دوراً مشهوراً ومشبوهاً في كثير من المواقف، لم يكن لها وجود في عهد النظام ذلك لأن النظام لم يكن بحاجة اليها في صورة منظمة، بالاضافة الى انه كان يخشى اصلاً اي شكل تنظيمي حتى ولو كان يقف الى جانبه، ودعاة الهيئة الحاليون لم يكونوا يعملون شيئاً من اجل الشعب وفي غير توجهات النظام اصلاً.

يطول الحديث بنا اذا شئنا استعراض صمت القبور الذي اتخذه علماء الدين من السنة العرب ازاء جرائم النظام الصدامي، ونحن لسنا بصدد محاسبتهم على ذلك، فقسوة النظام لم تكن لترحم احداً حتى وان كان اقرب من حبل الوريد الى صدام، ولايكلف الله نفساً الا وسعها، وبامكان المسلم ان يغير المنكر بقلبه ان لم يستطيع تغييره بيده ولسانه، ولكن يحق لنا ان نتساءل عن موقفهم اليوم اذ يستطيع المرء، ايا كان، ان

يتحدث بما يشاء بكل حرية، عندما يسكتون عن تقديم النصح الواقعي، حسب المفاهيم الاسلامية الحقة، لسكان المناطق المتوترة بل يزيدون النار حطبا بتعاملهم مع ازلام صدام واجرائه وعملاء الارهابي العالمي بن لادين كمجاهدين في سبيل الاسلام والخلاص من الاحتلال الامريكي حسب مزاعمهم، ويتناسون ان واجبهم الحقيقي، كعلماء مسلمين، هو الامتثال لقوله صلى الله عليه وسلم: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً او ليصمت، وان العراق الذي تحرر من صدام حسين ونظامه الاجرامي، هو اليوم على طريق التحرر والديمقراطية، وان واجبهم ازاء ذلك هو مساعدة كل قوى الخير في العراق على قطع دابر الارهاب والقتل والسلب والنهب والخطف والتخريب والفوضى وعلى اقامة النظام وسيادة القانون وتحقيق الديمقراطية والسلام وتوديع الماضي المقيت الى غير رجعة.

***

لقد تعاون جميع التيارات الاسلامية التي كانت موجودة على الساحة السياسية العراقية قبل سقوط النظام مع الوضع الجديد من منطلق خدمة العراق والاخلاص لشعبه والعمل من خلال الواقع الناشيء وبأمل امكانية النضال السياسي المنتج من أجل اعادة السيادة والاستقلال الى العراق وشعبه، وهكذا فقد تمثل في مجلس الحكم الانتقالي كل من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة الاسلامية بشقيه والحزب الاسلامي العراقي والرابطة الاسلامية الكردستانية، الى جانب معظم التيارات الوطنية والقومية الكردية التي دعيت للاشتراك في مجلس الحكم الانتقالي وكان ذلك بشيراً بأن جميع التيارات الدينية والوطنية والقومية ستتعاون فيما بينها لاعادة اعمار العراق واستعادة استقلاله وسيادته في اقرب فرصة ممكنة، ولكن المسلك الذي سلكته قوات الاحتلال عندما تمكنت من اسقاط النظام، في التعامل مع الجيش العراقي السابق وارخاء العنان لعصابات السلب والنهب والتخريب وعدم وقوفها موقفاً حازماً من مؤسسات النظام القمعية وعوامل أخرى، لم تدع الرياح تجري بما تشتهي السفن، فسرعان ما ظهرت اعمال التخريب والاخلال بالامن والارهاب والتصدي لقوات التحالف في بعض المناطق السنية التي ابتدع لها عنوان (المثلث السني) الرامي الى اثارة نزاعات طائفية وحرب أهلية بين السنة والشيعة، هذا المثلث الذي اتى منه معظم اعمدة وكوادر النظام

العسكرية والمخابراتية والامنية والحراسية والفدائية التي اذاقت الشعب العراقي الامرين طيلة عهد الحكم المقبور. فبعد سقوط النظام، وبعد ان استفاق رجال مؤسساته المحطمة من ذهولهم وغيبوبتهم لهول ما حدث وبعد ان وجدوا ان السادة الامريكان لم يتخذوا ازاءهم اي اجراء عكسي وحتى احترازي عدا اصدار قائمتين او ثلاث لنفر من كبار المسؤولين بغية إعتقالهم، أخذوا يتجمعون في مناطق هذا المثلث التي اتوا منها والتي يعرفون شعابها خير معرفة واخذ رفاقهم من مسؤولي النظام في الوسط والجنوب يلتحقون بهم، بل وانضم اليهم أيضاً نفر من الجحوش والمرتزقة والارهابيين الكرد من انصار الاسلام وكان تحت تصرفهم المبالغ الطائلة التي خبأها لهم سيدهم صدام لمثل هذه الايام، والاسلحة الثقيلة والخفيفة التي القاها الجيش المحلول على الارض في كل مكان والتي لم يعرها الجيش المتحالف المحتل اي اهتمام، اضافة الى ما كان النظام قد اخفاه بنفسه من قبل في اماكن متعددة من العراق استعداداً للطواريء المحتملة، وهم يتعرفون جيداً على تلك الاماكن، كما أخذت تردهم اعداد من الارهابيين من عملاء بن لادين ومن سمّوا انفسهم انصار الاسلام ومن اسماء وعناوين أخرى من مختلف البلدان العربية ومن غيرها، واعادوا تنظيم انفسهم وأخذوا يشكلون سرايا وافواجاً اضافة الى العصابات والافراد والى الذين هم على استعداد ليفخخوا انفسهم او يفخخوا السيارات ويفجروها او يلقوا قنابل ومتفجرات ويشكلون مجاميع للتصدي لقوات التحالف وللشرطة العراقية وقوات الدفاع المدني... هؤلاء جميعاً يشكلون خطراً كبيراً على العراق سواء بامكانية اثارة حرب اهلية او بمحاولة القيام بردة سياسية فاشية اذا استطاعوا التوسع في اعمالهم الاجرامية بحيث يؤثر على الاستراتيجية الامريكية فتسلم السلطة الى عراقيين ضعفاء لا جيش حقيقي ولا شرطة قوية ولا اي قوة مسلحة أخرى تسندهم، وكلنا نعرف جيداً ان الانفلات الامني وفوضى الادارة الضاربة اطنابها وعدم وجود حكومة حقيقية وقانون متبع ونظام سائد لأكثر من سنة، كيف اثر كل هذه على اعصاب المواطن العراقي بحيث بات كثير من الشعب يطمح الى مجرد وجود حكومة تضبط الامور وتفرض سيادة القانون، اي قانون، وان كان بعثياً فاشياً مع كل ما يعرفه الشعب من جرائمية البعث، وحتى بات يتمنى لو لم يسقط النظام، تماماً مثلما حدث بعد ثورة الرابع عشر من تموز حينما أخذت النزعة الدكتاتورية في السلطة تستفحل وأخذت

الملاحقات تضيق الخناق على الوطنيين وعم الاستياء جماهير الشعب، فكانت تتحسر على ايام نوري السعيد مما سهل لانقلابيي البعث القيام بردتهم الفاشية والانتصار فيها...

في مثل هذه الاوضاع يفرض علينا الواقع الراهن بكل ما يتضمنه من احتمالات ان نتساءل وان نسأل: ما هو موقف رجال الدين السنة والشيعة الفعلي. كجهة تستحوذ على قطاع واسع من الجماهير المؤمنة المسيسة وما هو الموقف الاسلامي الصحيح الذي اتخذه هؤلاء من أجل ضمان استقرار العراق وامن أهله ولتمهيد السبيل لتنفيذ سلطات التحالف وعدها بتسليم السلطة الى العراقيين؟

كلنا نعرف اليوم قليلاً أو كثيراً عن الدمار الذي لحق بالفلوجة واهلها مما لايرضى به ولايقبله اي ذي ضمير حي، ولكن الكثيرين مايزالون يجهلون لماذا جرى في الفلوجة ما جرى، وما هي الاسباب القائمة وراء ذلك؟

ماذا كان موقف الجهات الاسلامية مما جرى وما ادى الى ان يجري ما جرى، وبخاصة الجهات الاسلامية السنية التي رفعت صوتها اكثر من غيرها بشأن ما جرى واعتبرت نفسها ولية الأمر في ما جرى؟

لماذا اتخذ ازلام وعملاء صدام حسين من الفلوجة قاعدة لاعمالهم الاجرامية التي تشيد بها الفضائحيات العربية المأجورة منذ ان أطلقت الرصاصة الاولى في الفلوجة، وما هي مصلحة الجماهير الشعبية في الفلوجة وما والاها في ان يتخذها عملاء صدام حسين قاعدة لأعمالهم ضد قوات التحالف والشرطة العراقية ووكراً للنشاط التخريبي ضد الشعب العراقي كله؟

من ذا يتوقع ان تؤدي أعمال «مقاومة» في مدينة عراقية صغيرة كالفلوجة الى ان يثور العراق كله ضد الامريكان، متناسياً ما كان يعانيه في عهد صدام، ومن ذا الذي يتوقع ان تؤدي هذه الثورة «المتوقعة» الى طرد الامريكان واكراههم على الانسحاب من العراق؟ انا لا أعتقد ان هناك شخصاً متزناً سليم التحليل يتوقع ذلك من اعمال عشوائية يقوم بها نفر لايربطهم رابط بمصالح الشعب العراقي.

لماذا لم تنبر هيئة علماء المسلمين، وهي تعلم جيداً ان الرسول (ص) قال: الدين النصيحة. قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ورسوله ولعامة المسلمين، لماذا لم تنبر

تحقيقاً لادعاءاتها الاسلامية وتطبيقاً للحديث النبوي السالف الذكر لتنصح المخدوعين والمضَللين والمغرر بهم من اهل الفلوجة بان يطردوا من بينهم دعاة السوء الذين لايريدون بهم الا شرا، وان لم يستطيعوا ذلك ان يخبروا السلطات عنهم ويساعدوها على ابعادها عنهم، فصدام حسين لم ينفعهم كما لم ينفع سائر انحاء العراق وهو في الحكم، فكيف به وهو رهين المعتقلات؟ الم تكن هذه الهيئة تدرك ان ما يجري في الفلوجة منذ اشهر عديدة امر ينذر بالشر المستطير بالنسبة لمواطنيها الذين لا ناقة لهم في الامر ولا جمل، وانه ليس الا تحقيقاً لاهداف صدام وزمرته ولأهداف الارهابيين الذين يحاربهم كل العالم المتحضر؟

وعندما ترتفع اصوات الهيئة محتجه بكل شدة على ما قام ويقوم به الامريكان في الفلوجة وتقدم له تفسيرا مبتوراً وتحليلاً غير دقيق، افلا تدرك انه نتيجة طبيعية لأعمال الارهابيين وعملاء صدام التي تنطلق من المدينة واطرافها؟ ماذا تظن الهيئة ان امريكا فاعلة مع شعب الفلوجة عندما يعتلي عملاء صدام منائر المدينة وسطوح مساجدها التي تعد بالمئات ليطلقوا منها صواريخهم ورشاشاتهم على القوات الامريكية وعلى الطائرات الامريكية ويسقطون عدداً منها وعندما يحرقون السيارات بمن فيها ويخرجون منها جثث الضحايا ويمثلون بها ويعلقونها على الجسور مهللين مكبرين حولها كذباً ورياءً او جهلاً حقيقياً بالاسلام؟ هل تظن ان «الديمقراطية الامريكية» من السعة بحيث تستوعب كل هذه الاعمال المرفوضة، وان القائد الامريكي يوجه اليهم خطابه قائلاً: اذهبوا... فأنتم الطلقاء، اخوة كرام، وابناء اخوة كرام؟ لماذا بخلت عليهم بالقول على الأقل ان النبي لم يفت بالجهاد ولم يدعُ اليه وهو في مكة المكرمة، ولم يفتِ به ولم يدع اليه وهو في المدينة المنورة الا عندما وجد ان المشركين لايكفون عن ايذاء المسلمين حتى بعد الهجرة وعندما تجمعت له القوة وتوافرت له اسباب القتال وبعدما نال الابرياء من اهل الفلوجة ما نالوا من جراء سيئات اعمال الدخلاء عليهم، فهل تستطيع هيئة علماء المسلمين ان تعيد الساق لشخص جريح بترت ساقه المهشمة في عملية جراحية اجريت له في عرض الشارع بدون تخدير على يد طبيب انساني في الفلوجة، كما افادتنا وكالات الانباء؟ هذا بعض ما في الوسط الاسلامي السني.

اما في الوسط الاسلامي الشيعي الذي ظل حتى الآونة الأخيرة رزينا متزناً عقلانياً

ملتزماً بآراء حكمائه المرجعيين، فنحن نرى ونسمع بمزيد الاسف في هذه الايام كيف ان السيد الشاب مقتدى الصدر يريد ان يفرض نفسه على الوسط دون جميع المرجعيات الموجودة ووسط رفضها لمسلكه المغامر، غير مكترث لا بها ولا بالاحزاب الاسلامية الشيعية والشخصيات الدينية الشيعية ناهيك عن الاحزاب الاسلامية السنية وعن القوى الوطنية والقومية الكردية منها والعربية. انا لا أظن ان للسيد الصدر، وهو بين كل هذه المرجعيات الكريمة والاحزاب الاسلامية الشيعية ذات التاريخ النضالي، رصيداً يعتد به ليعول عليه الا استغلال الذكرى الطيبة لأهليه الشهداء الاكرمين، وذلك ما لايكفي للاتكاء عليه حتى اذا رمينا جانباً مبدأ الديمقراطية التي هي الاستناد الى صوت الشعب، كل الشعب أو أغلبه.

لماذا يريد السيد الصدر ان يجر قوات التحالف الى الصدام المسلح مع جماعته في النجف والكوفة وكربلاء مما قد يؤدي الى تكرار مأساة ١٩٩١؟ الم تكف هذه المدن المقدسة ما عانت؟ الم يحن الوقت لتنعم لفترة من الزمن بالهدوء والاستقرار في ظل الديمقراطية المتوفرة لتسهم بنصيبها المرموق في استعادة السيادة للعراق سلما وفي اعادة بناء نفسها وسائر مدن العراق؟ لقد اطلع الشعب العراقي على نداء علماء الحوزة الدينية الذي يناشد السيد الصدر ان يتحاشى كل ما يؤدي الى سفك الدماء البريئة في مدن العتبات المقدسة، فالى من سيصغي السيد الصدر ان لم يصغ الى نداء المرجعيات تلك؟

تدعي سلطات التحالف ان موعد تسليم السلطة الى العراقيين سيحل في ٣٠ حزيران المقبل، اليس ٣٠ حزيران بقريب؟ فلماذا لايصبر السيد الصدر حتى نرى عند حلول الموعد ما اذا كان التحالف جاداً في ما يقول او لا، صادقاً او لا؟ لماذا الاصرار على ما قد يؤدي الى فلوجة ثانية على مقربة من جامع الامام علي كرم الله وجهه وضريحه وضريح نجله الحسين الشهيد عليه السلام؟ لقد تحملنا جرائم عهد صدام وجرائره خمسة وثلاثين عاماً، فلنصبر على سلطة الاحتلال ايضاً، وهي التي حررتنا من بطش صدام حسين، اقل من شهرين ونصف الشهر، فان رأينا آنذاك انها تحنث بعهدها، فمن السهل ان يكون لكل حادث حديث.

دعوا الامور تسير بصورة سلمية ولا تصبوا الزيت على النار، دعوا سلطات التحالف

تجد بالتعاون مع مجلس الحكم الانتقالي آلية لتسليم السلطة الى العراقيين، وآنئذ ستوفر السلطة العراقية الآليات الضرورية لادارة البلاد وتشريع قانون للانتخاب واجراء الانتخاب. ان الانتظار لبضعة اشهر ليس حراماً وليس مروقاً عن الدين وليس هدماً للاسلام ولا للعراق ولا لوطنيتنا وحبنا للاستقلال، الا انه قد يشكل حجر عثرة في طريق مطامع ذاتية ضيقة يجري تسييرها تحت مظلة مقاومة الاحتلال ولا تمت الى مصالح الشعب الحقيقية بصلة حقيقية!

وفي الختام اناشد آية الله السيد علي السيستاني ان لايدع الناس ينتظرون قوله الفصل أكثر مما انتظروا، فاذا كان حريصاً على ان تظل العتبات المقدسة واهله في امان دون اراقة قطرة دم فليقلها صراحة ولايكتفي بالقول ان النجف والكوفة وكربلاء خطوط حمر، بل يدعو جماهير المسلمين الشيعة الى الانفضاض من حول السيد الصدر مادام مصراً على امتطاء مركبه الصعب واتخاذ نهجه المغامر الخاسر وليأمره بالخروج الى ما وراء الارض المقدسة وليقاتل هناك من يشاء حتى يقضي الله امراً كان مفعولاً...

هذا ما وددت ان اقوله للمرجعيات الدينية السنية والشيعية المحترمة، وارجو ان لايعاتبوني لاني اتجرأ واقدم لهم نصيحة وهم أعلم بأمور الدين مني ومن كثيرين غيري، ولكن الدين، كما قال النبي (ص)، النصيحة لله ولرسوله ولعامة المسلمين، وهم ايضاً من عامة المسلمين. ايها السادة! كونوا امناء على مصالح المسلمين الحقيقية، واخلصوا لهم في القول والعمل، وحذار ان تجعلوا من الدين سلماً لصعود البعض على كراسي الحكم كما فعل الذين من قبلكم في ايران وافغانستان وحاول ويحاول غيرهم في العديد من الديار الاسلامية، فلن تجنوا من وراء ذلك - وان نجحتم - الا المزيد من الشقاء للشعب والتخلف للوطن. لم يعد الحكم الديني قابلاً للقبول وصالحاً للتطبيق وان استطاع ان يفرض نفسه برهة من الزمن. هناك حديث مأثور عن النبي (ص) يقول: الخلافة بعدي ثلاثون سنة وما عداها ملك عضوض. ان صحت نسبة هذا الحديث الى النبي، وانا اشك في ذلك، فانه يعني ان خلافة النبي، اي الحكم الديني، انتهى امرها باستشهاد علي ابن ابي طالب وتنازل الحسن عن الخلافة، وهناك ايضاً حديث نبوي يتنبأ بهذا التنازل معتبراً ذلك عملاً مجيداً، لوضعه حداً للقتال بين المسلمين واراقة الدماء بين الهاشميين والامويين، وانا أشك في صحة نسبة هذا الحديث ايضاً. وحسب الحديث

الاول فان الملك العضوض، اي الذي يعض الانسان ويؤذيه بكثرة بشدة كالكلب العضوض يبدأ مباشرة بانتقال الحكم الى بني امية، والكل يعلم ماذا جرى من مظالم وانتهاكات تجاه آل بيت الرسول وتجاه مدينة النبي وتجاه اولاد واحفاد انصاره الذين آزروه ونصروه ضد مشركي مكة في عهد النبي، وتجاه كل المسلمين وتجاه شعب العراق واهل المدينة وبخاصة في عهد الامويين الذين حكموا بعقلية العصبية الاموية ضد بني هاشم.

هذه نصيحة خالصة اقدمها اليكم، ان أخذتم بها سلمتم وسلم الناس، والا فانما عليكم اثم الاريسيين، يوم لاينفع مال وبنون، الا من اتى الله بقلب سليم.

الاتحاد - العددان ٧٢٦ و٧٢٧، ١٢ و٢٠٠٤/٥/١٥

شعبنا لن يدعهم يقرون عينا

غطت الكثير من جدران وابواب المساجد في بغداد شعارات كتبتها او الصقتها بها البقية الباقية الخائبة من ازلام صدام حسين ومن لحقوهم من منتميي العصابات الارهابية القادمة من بعض البلدان المجاورة. هذه الشعارات تستبشر بما جرى في الفلوجة وفي النجف، حيث غدت الاولى محتشدا لعصابات البعثيين من مختلف الصنوف والاشكال، مستغلةً كون كثير من افرادها من ابناء تلك المنطقة في الاصل، فلجأوا اليها هم ومن على شاكلتهم من بعثيي الشمال والوسط والجنوب واعداء الاسلام والكرد، ليحتموا بالناس الابرياء الذين ليست لهم في «مقاومة» العفالقة و«جهاد» الارهابيين ناقة ولا جمل، وليتخذوا من بيوت الله التي اذن ان ترفع ويذكر فيها اسمه معسكرات لهم ومخازن لأسلحتهم ومتفجراتهم، ومن مناراتها التي يدعى منها المؤمنون لاداء الصلوات مواقع يطلق منها قناصتهم النار وليجعلوا من النساء والاطفال والعجزة دروعا بشرية بوجه اي رد يأتي ليرد عليهم من القوات الامريكية، دونما احساس بالمسؤولية الوطنية والاسلامية والانسانية، او تفكير فيما اذا كان من الجائز جعل اولئك المواطنين المغلوبين على امرهم ضحايا لنزواتهم وشهواتهم في العودة تارة اخرى الى القبض على زمام الامور في العراق وجعله من جديد بقرة حلوبا لهم ضمن الحشد الملتف حول اوهام عودة كبيرهم الذي علمهم السحر..

هؤلاء الصداميون والارهابيون يشيدون بالمذابح التي جرت في الفلوجة ويراد لها ان تجري في النجف ايضا وقد ظهرت بواكيرها، ويعتبرون ما جرى في هاتين البلدتين قرة عين لهم بعد ان ابيضت عيونهم من الحزن من جراء سقوط سيدهم الطاغية، ولكن شعبنا العراقي بفلوجته ومثلثه السني ووسطه وجنوبه الشيعي وشماله الكردي والتركماني والمسيحي واليزيدي وسائر طوائفه ومذاهبه، هذا الشعب الذي تجرع الاذى على ايدي الطغاة حتى الثمالة وخبر حكم المحتمين برياء ونفاقا بالراية الايمانية المزعومة، لن يدع اخلافهم الصغار يسيرون على طريق ضلالتهم ويستأثرون بحكم العراق مرة ثانية ولن يدعهم تقر عيونهم بما جرى في الفلوجة حيث اعلنت زمرة مارقة

من عملاء صدام حسين تمردها التي استهدفت من ورائه وتحت يافطة «الجهاد» الكاذب و«المقاومة» المزعومة الوقوف بوجه المساعي الخيرة الرامية الى انهاء الاحتلال بأسرع ما يمكن واستعادة السيادة للعراق وشعبه الابي واقامة النظام الديمقراطي التعددي الفدرالي.

لم تمض، ايها الدجالون، بعد، مدة تجعلنا ننسى ما عانينا علي ايدي صدام وجلاوزته المجرمين حتى تدفعنا مرارة اوجه من الحياة التي نحياها اليوم، كنتيجة طبيعية للطريقة الاجرامية التي حكم بها سيدكم الجبان الذي القي القبض عليه كجرذ مذعور في جحر مظلم، الى ان نبارك لكم جهودكم الشريرة ومساعيكم الذميمة ونبايعكم ونضع ايدينا في ايديكم.

ليس شعبنا هو الذي جلب الاحتلال الى بلادنا، وانما الاعمال السيئة لسيدكم المقبور هي التي عمت شرورها العراق وكل بلاد الجيران وتعدتها الى اقاصي الارض، فقدم على مذبح حربه الاجرامية ضد الجارة ايران طيلة ثماني سنوات الملايين من الضحايا قتلى وجرحى ومشوهين وارامل ويتامى بين الشعبين العراقي والايراني وجعل من عشرات الالوف من الجنود العراقيين ضحايا لحربه القذرة في الكويت التي قتل المئات من ابنائها ونهبها حتى آخر دكان فيها، وحروب كردستان التي دمر الوف القرى والبلدات فيها خلال عشرات السنين وانفل عشرات الالوف من مواطنيها ودفنهم احياء او امواتا في رمال الغرب والجنوب وقصف حلبجة والعديد غيرها من مناطق كردستان بالسلاح الكيمياوي وقتل خلال ذلك الالوف من المواطنين الابرياء.

فلو قبل هذا المجرم الذي لَمّ يكن لطمعه وجشعه حد ان يتنازل عن الحكم ويولي وجهه شطر بلد آخر بعد ما دمر العراق وقتل شعبه ونهب خيراته لاكثر من ثلاثة عقود من السنين، لما اتى الاحتلال ولما جرى على وطننا ما جرى ومايزال يجري وسيظل يجري الى ان يستطيع شعبنا ترتيب اموره ولمّ قواه وبناء دولته الديمقراطية التي لن يكون فيها مكان للارهاب وللارهابيين من صداميين وبن لادينيين واسلاميين مزيفين.

ان شعبنا عقد عزمه على بناء عراق جديد، عراق ديمقراطي تعددي فدرالي ولن يدعكم تقرون عينا بنجاح قنابلكم ومدافعكم وسياراتكم المفخخة في تدمير سيارات وتخريب مبان وقتل وجرح عشرات من المواطنين الابرياء. ان عيونكم التي تريدون لها

ان تقر بمقتل العراقيين وتدمير منازلهم وتخريب وطنهم في الفلوجة وسواها، لن تكون عاقبة امرها الا عمى الابصار كما كانت عاقبة افكاركم السوداء عمى القلوب...

الاتحاد - العدد ٧٣١، ٢٠٠٤/٥/١٩

على هامش الكيل بمكيالين
في قضية تعذيب المعتقلين في السجون الامريكية في العراق بالمقارنة مع عذابات الشعب العراقي كله في العهد الصدامي

ضرب امريء في سجنه جريمة لا تغتفر

وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر

باديء ذي بدء، وقبل كل كلمة اقولها في هذه السطور، وقطعاً لدابر كل اتهام قد يوجهه اليَّ مغرض بعدم الاكثرات بمعاناة مواطنيّ العراقيين في المعتقلات الامريكية في العراق، وأسوأ من ذلك بالانحياز الى جانب الاحتلال الامريكي لوطني العراق، أكرر هنا تثبيت فقرات طالما ذكرتها متفرقة في مقالات لي نشرتها سابقاً ولاحقاً، وهي:

اولاً – انني مؤمن كل الايمان بالمبدأ القانوني المعترف به في الشرائع الدولية وهو أن «المتهم بريء حتى تثبت ادانته».

ثانياً: إن اطلاق سراح مجرم افضل في التحليل الأخير بالنسبة للمجتمع وتطوره وسيادة السلوك الحضاري فيه من ادانة بريء.

ثالثاً – لايجوز بأي حال اللجوء الى تعذيب المتهم جسدياً أو نفسياً سواء بصورة مباشرة من خلاله شخصياً أو غير مباشرة من خلال ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية وغير انسانية تجاه أهله وأولاده وذويه.

رابعاً – ان الوصول الى الحقيقة الواقعة، وهو الذي تكمن وراءه مصلحة الوطن والشعب والفرد والمجتمع، مشكلة المحققين والجهات التي تقف وراءهم ويجب الحرص عليه من خلال الطرائق العملية والعثور على الثغرات وبؤر التناقض في أقوال المتهم ومقابلة الحقائق المتوفرة بعضها ببعض، ولايجوز فيما عدا ذلك اللجوء الى اي ممارسة غير قانونية مهما كان استخلاص النتائج المطلوبة عبر هذه الطريقة صعباً وشاقاً.

خامساً – انني، ورغم عجزي عن القيام بأي عمل ايجابي يعتد به ضد النظام السابق المنهار، كنت من أشد مناوئيه، وكنت لا أكف عن التنديد به في اي مناسبة بشرط واحد فقط هو ان لا أكون متأكداً من ان من يقف قبالتي في ذلك الموقف قد يشي بي

ويوردني موارد الأذية على ايدي جلاوزة النظام. وأكتفي في هذا المقام بهذا القدر...

سادساً – انني لم اكن الى جانب اسقاط النظام بالاستناد الى التدخل العسكري الامريكي أو البريطاني أو اي تدخل عسكري اجنبي، وكان شعاري لحين سقوطه ان: لا للحرب، لا للدكتاتورية! ذلك لأنني كنت واثقاً من النتائج السلبية التي نراها الآن والتي تمخضت عنها الحرب ونجمت عن اسقاط النظام بقوات عسكرية اجنبية، ومع ذلك فلم أكن ايضاً ضمن الواقفين موقف المتفرج بعد اسقاط النظام أو المنددين بالاحتلال عبر الكلام الفارغ والتلاعب بالعواطف الوطنية لدى الجماهير الشعبية والمزايدة في سوق المتاجرة بالشعارات الرنانة التي ابطالها في معظم الاحوال من الراكضين وراء المنفعة الذاتية، اللاهثين وراء الوصول الى الكراسي على اشلاء المواطنين البسطاء، من رجال سياسة ودين مزيفين (بفتح الياء الاول) في ذواتهم ومزيفين (بكسر الياء الاول) للحقيقة، بل كنت الى جانب الذين يدعون الى ويعملون للاستفادة القصوى مما جرى بغية التوصل الى اقامة نظام ديموقراطي تعددي فدرالي واستعادة السيادة والاستقلال الوطنيين باسرع ما في الامكان على اساس أخذ واقع الاحتلال المتحالف للعراق بنظر الاعتبار.

سابعاً – منذ الاحتلال وحتى هذه اللحظة لم أكن ولست الى جانب المطالبة بانسحاب القوات الامريكية من العراق مادامت السيادة الوطنية غير مستردة ومادام امن العراق لم يستتب بعد ولم تستقر أوضاعه ولم يتخلص الشعب من اعمال التخريب والتدمير والقتل وتفجير السيارات المفخخة وزرع القنابل وغيرها التي تقوم بها اطراف مختلفة من ايتام النظام المقبور وارهابيين قادمين مما وراء الحدود وفئات سياسية أو متلبسة باللبوس الديني وتسعى لاستغلال الوضع القائم لصالحها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

بعد ذكر هذه الحقائق أود التأكيد بدوري على حقيقة ملموسة ومعروفة هي ان تعذيب المتهمين للحصول منهم على اعترافات قد تكشف الحقيقة وقد تأتي باثباتات غير واقعية لغير صالح المتهم ومن أجل الخلاص من التعذيب لا غير، أمر شائع ومتداول رغم لامشروعيته منذ ان وجدت التحقيقات ووجدت المحاكم والمحاكمات في التاريخ الانساني والى يومنا هذا، ولا أعتقد ان التاريخ سجل في صفحاته ولو لمرة واحدة فقط

ان نظاماً في العالم، ايا كان، يمتلك القوة لممارسة التعذيب بحق المتهمين والاسرى المعتقلين لديه ولم يمارسه بحقهم وترك امر استخلاص النتائج التي يريدها لكفاءة المحققين وذكائهم وعقلانيتهم في عملهم، ولا يشذ عن ذلك في رأيي حتى الدول المعاصرة البالغة في الحضارة والمدنية درجات راقية كالدول السكندينافية، وكل ما هنالك انها اهون من غيرها بكثير في هذا المضمار، وارجو مخلصاً ممن يدعي العكس ويستطيع ايراد اسم نظام واحد لا يمارس التعذيب بشكل من الأشكال مع المتهمين، ان يطلعني عليه مع ذكر الوثيقة التي يعتمد عليها. واذا حدث ان يمارس نظام من الانظمة الراهنة الموسومة بالحضارية، التعذيب على اي درجة كان مع مواطنيه، فانه يمارسه مع مواطني بلد آخر يقعون في قبضته لاسيما اذا كان من مواطني العالم الثالث، كما كانت تسمى الدول المتخلفة، بصورة أقسى وأشد. فالدول الاستعمارية التي كانت لها مستعمرات في آسيا وأفريقيا أو غيرهما كانت تختلف الى حد كبير في تعاملها مع مواطنيها عن تعاملها مع المواطنين السود والسمر والصفر في المستعمرات ومع المتهمين من ابناء الطبقات المالكة في بلادها عن غيرهم من ابناء الطبقات المسحوقة.

ولذلك فانني، وحتى قبل أن تشيع قضية تعذيب المعتقلين في السجون الامريكية في العراق وقبل ان تنشر عنها كلمة واحدة، بفضل اعلاميي وجنود دول التحالف انفسهم، وهذا هو بالضبط مدار الفرق بين بلاد اولئك وبلدان أخرى تمارس التعذيب بأشنع شكل كالدول العربية والاسلامية مثلاً بحق مواطنيها ايضاً وليس بحق مواطني أو مقاومي البلاد المعادية فقط، كنت واثقاً في نفسي، استناداً الى قناعاتي الذاتية حول الطبيعة البشرية وطبائع الأنظمة، من ان التعذيب يمارس بحق العراقيين المعتقلين سواء منهم المتهمون بالتخريب أو القاء القنابل والمتفجرات أو التصدي للقوات المتحالفة أو الهجوم على المرافق العامة من دوائر ومراكز شرطة وسواها أو المتهمين بالقتل والسرقة والخطف والسلب والنهب وغيرها. ما يؤلمني حقاً في هذا المجال هو النفاق الرخيص الذي تمارسه بعض الدول المتمدنة اذ تلغي عقوبة الاعدام مع ما لها من اثر ايجابي اذا نفذت بعد تحقيق نزيه ومحاكمة عادلة للمتهمين بحوادث القاء القنابل والمتفجرات وتفخيخ السيارات والتصدى لقوات الشرطة والدفاع المدني وقوات التحالف التي لا تستحق ابداً في نظري ان تعامل بنكران الجميل الذي تعامل به من قبل من يطلقون على انفسهم

القاب (المقاومين) و(المجاهدين) التي لا تستند الى اي عمل مشروع، وهي التي وضع افرادها، كجنود، ارواحهم على اكفهم وجاءوا وحرروا العراق وشعبه من نظام عات طاغ هو نظام صدام حسين الذي لم تتوفر لشعب العراق حتى آخر يوم من حياته - اي حياة النظام - امكانية اسقاطه بنفسه وتخليص وطننا العراق من شروره التي تجاوزت كل حد مفهوم في عالم المظالم البشرية.

ومع كل الحقائق التي اسلفت، انني ادين اولئك الذين ارتكبوا تلك الاعمال الفظيعة التي تحدثت عنها وسائل الاعلام العالمية المختلفة وبخاصة الممارسات الجنسية منها. اني اذ ارفض واستنكر تلك الاعمال الوحشية واحتج عليها بشدة، ومع ما اراه في اعترافات الامريكان واعتذاراتهم من ايجابية وشجاعة ضد الذات، اطالبهم، بدلاً من الاعترافات والاعتذارات التي لا ارى فيها ضمانة لعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات، باتخاذ مزيد من الاجراءات العملية للتوقي من حدوث الاعمال التي يقوم بها الارهابيون وايتام صدام واعداء الحياة الجديدة للشعب العراقي من كل شكل ولون، تلك الأعمال التي تؤدي الى ردود فعل وشن حملات اعتقال قد يعتقل خلالها مجرمون فعليون، ولكن ابرياء كثيرين ايضاً يذهبون ضحية لها. فقبل كل شيء أدعو الى فرض رقابة مشددة فاعلة على كل المنافذ الحدودية بجميع الوسائل المتوفرة منعاً لكل تسلل ممكن من جانب الارهابيين من خارج الحدود، وأدعو الى جرد دقيق لكل العناصر التي يمكن قيامها باعمال تخريبية أو ارهابية من ايتام العهد المقبور والمنتفعين منه والمصطادين في الماء العكر في ظروف العراق الراهنة المعقدة، وفرض مراقبة صارمة، مع مراعاة دقيقة لحقوق الانسان، على كل الذين ليسوا رهن الاعتقال من المسؤولين الحزبيين السابقين من درجة عضو شعبة وفرقة واعضاء القيادات القطرية والقومية ومسؤولي واعضاء مكاتبهما وقيادات المنظمات الجماهيرية وجميع المسؤولين الامنيين والمخابراتيين والاستخباراتيين واعضاء وكوادر فدائيي صدام ومراتب حراساته الخاصة وسائر المسؤولين العسكريين الكبار وكل من انتفعوا منه بالاستحواذ على اموال الدولة و... من اول يوم للانقلاب وحتى اليوم على ان يستثنى من ذلك من تحولوا الى طور المعارضة لنظام صدام حسين وخرجوا من مدى سيطرته.

ولست ادعو الى اعتبار هؤلاء مجرمين لهذا السبب، ولكن يجب ان يكونوا موضع

شبهات من هذا المنطلق، ويجب التحري الدقيق عن ماضيهم وخلفياتهم في ايام ارتباطهم بالسلطة البائدة وكذلك عن نشاطاتهم بعد سقوط النظام، ولابد ان بامكان قوات التحالف أو الشرطة العراقية وجهاز المخابرات الجديد ان تتوصل الى معرفة هويات هؤلاء ومعرفة اماكن وجودهم وما اذا كانوا باقين في منازلهم أو هربوا الى خارج الحدود أو اختفوا عن الانظار ربما للقيام باعمال مخلة بالأمن. ان وضع هؤلاء ومن في حكمهم تحت المراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة يضمن لشعبنا الى حد كبير وضع حد لتنظيم اعمال الارهاب التي تجري على نطاق يومي وفي الكثير من انحاء الوطن. ولايظنن أحد أن دعوتي هذه تتعارض مع احكام مبادىء حقوق الانسان واعتبار المتهم أو المشبوه بريئاً حتى تثبت ادانته، فهؤلاء بطبيعة الحال وبحكم خلفياتهم الصق الناس بالاعمال الارهابية والقائمين الفعليين بها، فحماية امن البلد وامن المواطنين على رأس جميع أولويات كل سلطة تتولى امر ادارة الوطن، وعلينا ان نتذكر في كل لحظة التفجيرات المفخخة وغير المفخخة التي ذهبت وتذهب ضحيتها العشرات من المواطنين الابرياء وتدمر العشرات من المنازل والسيارات ويصبح مئات الاولاد يتامى وعشرات النساء ارامل، لنقطع الطريق على المزيد من هذه الاعمال التي يرتكبها مجرمون عديمو الخلق ما لهم اي رادع من ضمير يردعهم ويوقفهم عند حدهم.

أمر آخر يجب ان يجلب الانتباه هو انه صحيح ان الفظاعات التي ارتكبها صدام حسين ونظام حكمه لم يكشف عنها الستار بالكامل في ايامه وحتى اليوم وسيظل ايضاً قسم كبير منها مستوراً الى أمد بعيد وربما الى الابد، إلا انه لا يمكن القول بحال من الاحوال ان العالم كان على جهل بمجمل تلك الممارسات الفظيعة، فأخبار الانفالات والقصف الكيمياوي لحلبجة وسواها وتخريب القرى وجمع الناس في المجمعات القسرية والاعدامات بالجملة التي كانت تجري في المواقف والمعتقلات والسجون وبتر الآذان والألسن وجدع الانوف كانت ممارسات شاعت وزكمت الانوف في عهد الطاغية نفسه وتناقلت اخبارها اذاعات العالم وفضائياته. وبعد سقوط النظام وانكشاف المزيد والمزيد من القبور الجماعية واسرار دوائر الامن والمخابرات والاستخبارات، هتك الستار عنها أكثر فأكثر، ومع ذلك فان دول العالم والدول العربية والاسلامية منها بخاصة والفضائيات الفضائحية وسائر وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة التي تمارس العهر

السياسي، كل أولئك سكتوا ومازالوا في غالبيتهم الساحقة عن كل تلك الممارسات التي كان قد ارتكبها النظام العراقي التسلطي وعن التعذيب البشع الذي كان يمارسه في سجونه ومعتقلاته. وحتى الدول التي كانت تبيع له السلاح الكيمياوي وسائر أسلحة الابادة الشاملة لم تعترف حتى الآن بما ارتكبت رغم ان من الواضح تماماً للجميع ان صداما لم يكن يستطيع تحضير تلك المواد الكيمياوية وصنع اسلحتها في داخل العراق بالاعتماد على وسائله الذاتية ان لم تبعها له دول أخرى ولم يحضرها خبراء من دول متقدمة. كل هذه الجرائم البشعة مايزال يجري السكوت عنها في حين ان ضرب موقوف بالفلقة أو غيرها أو تغطية رأسه بكيس اسود يحجب عنه رؤية ما حوله أو وضعه في زنزانة انفرادية او شدّ يديه من الخلف ونزع ثيابه عنه وغير ذلك من الجرائم التي تتهم بارتكابها القوات الامريكية المحتلة في العراق، قد غدت مالئة الدنيا وشاغلتها في الايام الأخيرة. مرة أخرى أقول انا لا أقارن بين اعمال صدام والصداميين واعمال الامريكان من باب تهوين الجرائم والممارسات الامريكية، ولكن تلك الممارسات كانت كلها بمثابة «الزلاطة» في معتقلات البعث وكانت تمارس بصورة يومية في سجون ذلك الزمان بل وحتى في سجون الذين سبقوا عهد البعث وحتى العهد الملكي من أواخر الاربعينيات على الأقل. لقد كان من أساليب النظام الصدامي في تعذيب معتقليه اكراه المعتقل على شرب البنزين ثم اطلاق النار عليه ليلتهب البنزين في بطنه وتشتعل في اجزاء جسمه النار ويحترق والمسؤولون الامنيون البعثيون يقفون حوله جماعات متفرجين على مشهده، كما كان صدام حسين وحاشيته يحضرون بانفسهم أحياناً حفلات اعدام المتهمين بالقائهم عراة امام عدد من الكلاب الضخمة الضارية فتلتهمهم في دقائق معدودات، وتحكى مشفوعة بالصور قصص عدد من هذه الجرائم ويتداولها الناس وهي مما تقشعر من هولها الابدان.

كما كان من الممارسات الجنسية التي يرتكبها هؤلاء المجرمون الوحوش اجلاس الموقوف واضعين تحته ازاء دبره قنينة زجاج مكسورة من فوهتها ليدخل رأسها دبره ويمزقه شر تمزيق. ومن ممارساتهم التي عرفوا بها ابان حكمهم في العام ١٩٦٣ نزع الثياب كلها من جسم الموقوف ووضع منضدة امامه وهو واقف وتبليل قضيبه وامرار الصابون عليه حتى ينتصب ثم ضرب القضيب بعودة رقيقة من غصن شجرة الرمان

المعروف بقوته وعدم انكساره حتى يقذف القضيب من فتحته دما ويرتخي انتصابه من شدة الالم وكثرة الجروح فيه. اما شد الأيدي من الخلف لساعات طويلة وتعليق الموقوف وهو بتلك الحالة المزرية من عضديه الملويين حتى تنخلع كتفاه فكان من العقوبات الشائعة آنئذ التي قلما كان هناك موقوف سياسي لم يمر بها، وقد صادفت بنفسي في الموقف العام بباب المعظم (مكان وزارة الصحة حالياً) في صيف العام ١٩٦٤ موقوفين جلبوهم للعلاج من سجن نقرة السلمان وكانوا يؤخذون يومياً الى احد مراكز العلاج الطبيعي لتدليكهم، وأعرف من بينهم صديقاً مايزال رغم مرور أكثر من اربعين سنة يعاني من آلام الكتفين ابتداء من حلول موسم البرد حتى انتهائه. ومن انتهاكاتهم الفظة في ذلك العام المشؤوم وضع المعتقل بعد موته تحت التعذيب في تابوت، ولأنه كان قد يحدث ان يكون التابوت قصيراً لايفي بطول قامة الميت ولا يسع جسمه كانوا يقطعون ساقيه ويضعونهما الى جانب جثمانه، وبعد ان يغطوا التابوت بقطعة خشب ويدقوا عليها المسامير يعلقون بها قطعة حجر كبيرة ويأخذون التابوت في قارب جاهز دائماً امام بناية محكمة الشعب التي كانت من أكثر مراكز التعذيب رعبا بقيادة الثالوث الرهيب ناظم گزاز وعمار علوش وخالد طبره، الى وسط نهر دجلة حيث يلقونه هناك في اعماق النهر بقوة قطعة الحجر المعلقة به... حكى لي شاهد عيان ان هذا النوع من الانتهاك الفظ جرى مع جثمان المناضل من الحزب الديموقراطي الكردستاني عبدالرحمن عبدالكريم (أو بالعكس) مأمور نفوس كركوك في حينه.

جرت وكانت تجري هذه الالوان من التعذيب الوحشي منذ ذلك العهد وانواع أخف منها منذ زمن ابعد واستمرت حتى سقوط النظام مثقلاً بأوزاره في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ والعالم كله، المطالب منه بحقوق الانسان والساكت عنها سكوت الموتى، صامت صمت القبور، لان ما كان يجمع بينه، شرقيه وغربيه وغير منحازه، وبين الانظمة العراقية المتعاقبة من مصالح اقتصادية كان اهم بكثير من ادعاءات الاممية والتضامن الاممي مع الشعوب في جانب، ومن التشدق بقيم الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان في الجانب الآخر. واليوم نرى العالم كله ينهض من اطراف الدنيا كافة وكأنه يوم النشور، والكل ينادي بالويل والثبور احتجاجاً على انتهاك حقوق المعتقلين في سجون العراق. وحتى الحكومات التي ترتبط باوثق الروابط والوشائج بالولايات المتحدة الامريكية تنهض كلها دفعة واحدة وتمارس هذا النفاق السياسي الرخيص.

فما الذي يبتغيه كل أولئك وماذا يفعلون؟

لا أحد منهم تقريباً، وقد يكون على الاطلاق، يسير وراء التعاطف مع الانسان العراقي وحقوقه والدفاع عن العدل والوقوف بوجه المظالم التي ارتكبها عسكريون امريكان، كل يبتغي مما جرى وفيه الخير لنفسه وحده ولا شيء غيره. البعض يريد ان يركب موجة «الوطنية» الناهضة التي تزعم انها تقف وجهاً لوجه امام الاحتلال الامريكي ويمتطي ظهر ما يسمى «المقاومة» من لدن البعض و«الجهاد» من لدن آخرين غيرهم بأمل الحصول على شيء، ولا فرق بين ان يأتي من ايتام صدام حسين اذا أوتوا حظا من الأسلاب، أو من الامريكان اذا قرروا اسكات المعارضين المزيفين بتدهين حلوقهم بشيء من الرشاوى التي تسكتهم وتلزمهم جحورهم. وبعضهم يريد ان يكتسب رأس مال له في سوق بضاعته فيها كاسدة وماضيه لا يحوي شيئاً مشرفاً ذا بال. وهناك في خارج العراق ايضاً من يريد ان يكسب اصواتاً انتخابية لمعركة برلمانية مقبلة في بلاده تحت لافتة محاربة الاستعمار الامريكي الزاحف بقوة على العالم العربي وعلى العراق على وجه الخصوص، ورهط آخر له مشاكل مع الولايات المتحدة الامريكية ويحس ان رأسه قد اينع وحان قطافه، فيريد ان يسبق الامريكان قبل ان يسبقوه هم ويضربوه الضربة القاضية، ولاتنسوا دور عصابات القاعدة وابن لادين وابي مصعب الزرقاوي وانصار الارهاب المنتحلين اسم الاسلام زورا. وأخيراً هناك المعركة الانتخابية الامريكية نفسها التي يلجأ فيها كلا الطرفين الى اي وسيلة يمكن الاستفادة منها لإنزال الهزيمة بغريمه وكسب المعركة والوصول الى اروقة الوايتهول.

الشيء الحقيقي الوحيد وسط هذه الضجة، صادقتها ومفتعلتها، هو أن المواطن العراقي، معتقلاً كان أو طليقاً باحثا عن أمنه ولقمة خبزه المغمس بالطين والدم، لا أحد يهتم به في واقع الأمر عدا قواه السياسية الوطنية المخلصة التي لم تتلطخ اياديها بممالأة الفاشية الصدامية في العهد المقبور ولم تلجأ الى أساليب الارهاب والعنف والتخريب وترويع امن المواطنين بعد التحرير، وان كان الجميع يترنمون باسمه اليوم وينشدون له الاغاني الكاذبة والاناشيد الجوفاء، كان هو الضحية في ايام صدام، وهو الضحية في ايام الامريكان، وسيظل كذلك هو الضحية في ما يلي ايامنا هذه من ليال وأيام والى زمن بعيد، حتى تدرك غالبيته الحقيقة وتتخلى عن السلبية وتستطيع ان

تميز الصادق من بين من يتحدثون باسمه عن الكاذب، والعدو عن الصديق، يستوي في ذلك المجرمون من بينهم والمخدوعون والطائشون والجهلة والضحايا والابرياء والمناضلون. اما الذين يكيلون بمكيالين بل وأكثر، فسيظلون كما هم وسيلعبون ادوارهم كل حسب ما تقتضيه مصلحته، وان كان كثيرون منهم يبادلون ادوارهم بين حين وحين، وسنظل نحن ايضاً في مواقعنا نقول الحقيقة كما تتراءى لنا، وما نقوله، وان كان اليوم صيحة تائهة في واد، فما زال الأمل يعيش بين جوانحنا بأنه ان ذهب اليوم مع الريح فقد يذهب غداً بالأوتاد!

الاتحاد – العدد ٧٣٧، ٢٠٠٤/٥/٢٩

وهذه ازمة اخرى.. اجتزناها، والحمدلله، بسلام

تعرض العراق، وهو يتهيأ لاستقبال الثلاثين من حزيران الجاري موعدا لانتهاء فترة الاحتلال وعودة السيادة والاستقلال الوطنيين، تعرض الى ازمة حادة جديدة جعلت المخلصين لوطنهم وشعبهم، على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، يضعون ايديهم على قلوبهم، خشية ان تؤدي هذه الازمة الى نتائج كارثية تهدد بهدم كل ماكان مجلس الحكم المنحل قد توصل اليه في حينه بجهود اعضائه ومنتسبيه الخيرين بتشريع قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي بعد مناقشات ومداولات حادة، هذا القانون الذي يتضمن فقرات مهمة مما ناضل شعب العراق من اجل الوصول اليها وتحقيقها من اقامة الديموقراطية وضمانات لحقوق الانسان العراقي التي تعرضت لانتهاكات فظيعة في كل العهود الماضية وبخاصة في العهد الصدامي المقبور، ولحقوق المرأة العراقية التي طالما عانت وماتزال تعاني من الاجحاف المشين بحقها من مختلف الوجوه، ومن حق مشروع لشعبنا الكردي في اقامة الفدرالية في الجزء الكردستاني من الوطن العراقي، وان لم يحسم عددا من القضايا المتعلقة بهذه الفدرالية المنشودة.

لاحت هذه الازمة في الافق السياسي العراقي بعد ان توصل مجلس الامن الدولي عقب مداولات مضنية ومساومات بين اعضائها الى صيغة القرار الذي اصدره مؤخرا بشأن مستقبل العراق، هذا القرار الذي كان يبغي من خلال الصراع عليه كل عضو من الاعضاء الدائميين وبعض الاعضاء غير الدائميين في المجلس تثبيت قدر مما يطمح اليه من وضع خاص في العراق الآتي. ففي هذه الاثناء رفع المرجع الشيعي الاعلى آية الله السيد علي السيستاني رسالة الى مجلس الامن فهم الشعب الكردي من ورائها انه – أي السيستاني – يرمي الى سلبه حقه الذي حصل على الاعتراف به وهو الفدرالية، بتحذيره مجلس الامن من ان يتضمن قراره اي اشارة الى قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي، واكدها فيما بعد بترحيبه بقرار المجلس الذي لم يتضمن اي اشارة الى القانون المذكور، ربط الشعب الكردي بثاقب بصيرته كجهة ملدوغة ومخدوعة تأريخيا حتى من اقرب حلفائه وفي العديد من المناسبات التي كان ينتظر من ورائها تقرير

مصيره بالشكل الذي يحقق طموحاته التي طالما حرم منها من لدن القوى الاساسية العاملة على الساحة العالمية، ربط بين طلب السيد السيستاني من مجلس الامن هذا، وهو يتحدث باسم المرجعية التي ظهرت على الصعيد العراقي كممثلة للطائفة الشيعية في العراق وتعبر عن نفسها في مختلف المناسبات على انها تمثل اكثرية الشعب العراقي، وبين المحاولات التي بذلها الاعضاء الشيعة في مجلس الحكم، اسلاميوهم وعلمانيوهم، اثناء المناقشات التي دارت في المجلس بشأن قانون ادارة الدولة حيث تسببوا في آخر يوم من المناقشات كان من المقرر ان يوقع فيه القانون، في تأجيل التوقيع عليه يوما او يومين، وهو ما اعتبره الشعب الكردي وممثلوه في مجلس الحكم خطوة متعمدة لوضع العصي في عجلة التوقيع على القانون الذي ينظر اليه هذا الشعب كضمانة اساسية لحقوقه في هذه المرحلة. واذ وجد هؤلاء انفسهم امام ضرورة التوقيع على القانون المذكور لأسباب شتى، اعقبوه ببيان تحفظ وقعوه جميعا. استثني من كل هذه المناورات ممثل الحزب الشيوعي العراقي الذي يعد من ناحية الانتماء المذهبي على الملاك الشيعي وان لم يكن هو في واقع الامر بناظر الى الناحية الطائفية لا من قريب ولا من بعيد الا بقدر مايتعلق بضمان الحقوق الحقة للجميع، ولكنهم، والحق يقال، ضمنوا تحفظهم هذا، عبارات مطمئنة للشعب الكردي واعقبوه بتصريحات بهذا المعنى كذلك.

هذا الموقف القديم لممثلي الشيعة في مجلس الحكم مربوطا ببرقية السيد السيستاني الى مجلس الامن، وضعا معا الزعيمين الكرديين البارزاني والطالباني امام ضرورة اتخاذ خطوة جادة وسريعة لوقف انهيار كل الآمال التي عقدها شعبنا على عراق ما بعد التحرير، فارسلا برقيتهما التأريخية المشتركة الى الرئيس بوش والتي تضمنت التهديد بالانسحاب من التشكيلة العراقية الجديدة اذا لم تعترف الامم المتحدة بالدستور المؤقت (يقصدان قانون ادارة الدولة)، واعقبت هذه البرقية تصريحات للسيد البارزاني والسيد رئيس حكومة كردستان - ادارة اربيل، تضمنت التنبيه الى ان وحدة العراق في خطر اذا لم تتم الاستجابة لمطالب الكرد، اضافة الى تصريحات مشابهة للسيدين الطالباني ورئيس حكومة كردستان - ادارة السليمانية، كل هذه التطورات المتقابلة والمتلاحقة التي ادت الى غليان في المجتمع الكردستاني وجعلت التفكير يتوجه من جديد الى

اعادة السعي لتحقيق الاستفتاء المصيري على نطاق كردستان العراق والشعب الكردي في عموم ارجائه، جعلت اصحاب القرار الفعليين في مجلس الامن يفكرون مليا في ان يأتي قرارهم متوازنا بقدر ما هو ممكن ويلبي الفقرات الاكثر اهمية في رغبات الطرفين الاساسيين في الازمة الشيعي والكردي وبصورة لاتؤدي الى التفريط بأي جهة، فجاء القرار على نحو لايتضمن اشارة الى قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي من جهة ولايهمل قضية الفدرالية ايضا وهي القضية ذات الاهمية القصوى بالنسبة لشعب كردستان وعموم الشعب الكردي في العراق بل وفي دول الجوار والمهجر ايضا من الجهة الأخرى. غير ان هذه المحاولة التي بذلها مجلس الامن للتهدئة لم تؤد في باديء الامر الى اي هدوء في الموقف في كردستان، وان حال دون تردّيه الى مزيد من القلق والاضطراب في النفوس، مما دفع القيادتين الكرديتين الى التشاور فيما بينهما على مستوى حزبي عال والى التشاور كذلك مع سائر الاحزاب الكردستانية والى طرح القضية امام برلمان كردستان باعتباره المرجعية العليا لشعب كردستان لابداء رأيه واصدار قراره بشأن الوضع الراهن والتطورات المستجدة في المسألة الكردية، وقد تحقق ما تقرر وجاء قرار البرلمان الكردستاني بتبني موقف ايجابي حيال قرار مجلس الامن الدولي لنصه على حق الفدرالية للشعب الكردي، رغم وجود حالة خيبة امل واسعة في اوساط الشعب الكردي لخلو قرار المجلس من ذكر قانون ادارة الدولة، وكذلك حيال تصريحات الرئيس بوش في جولته الاوروبية الاخيرة عن تمسكه بالقانون المذكور، وحيال تصريحات السيدين رئيس الجمهورية العراقية ورئيس الوزراء العراقي المؤكدة على التزام العراق بقانون ادارة الدولة وعدم وجود اي فكرة لدى الحكومة لالغائه. وكانت الخاتمة التي اضفت مزيدا من الطمأنينه على القيادتين الكرديتين في الاتصالات الهاتفية التي جرت بين وزير الخارجية البريطانية والسيد الطالباني اولا والسيد البارزاني ثانيا، والتي اكد فيها الوزير البريطاني على دعم حكومته لفقرات قانون ادارة الدولة ولحقوق الكرد وعملية اعمار العراق، وانها تنظر ببالغ الاهمية الى قلق الشعب الكردي بعد صدور قرار مجلس الامن الدولي.

لقد كان من العواقب الايجابية لهذه التطورات، على مايبدو لي، ان نظر الجانب الشيعي مليا في الامر وانتبه الى ان اثاره القلق في الوسط الكردستاني لايعود بخير لا

على العراق الواحد الموحد ولاعلى قضية الشيعة انفسهم كطائفة عانت كثيرا من مظالم العهد السابق، في نيل حقوقهم الوطنية في عراق ديموقراطي تعددي فدرالي لامجال فيه لاضطهاد اي فئة او جماعة دينية او مذهبية او قومية مهما قلت او كثرت نسبتها العددية، كما ان اي موقف غير سليم تتخذه الشيعة حيال الشعب الكردي يلحق الكثير من الاذى بالتضامن الاخوي الكفاحي الذي ترسخ بين الكرد والشيعة في سني النضال المرير ضد الطغيان الصدامي البعثي، فكان ما اعلن خلال الايام القلائل التي مضت من ان السيد السيستاني قرر ارسال ممثلين عنه الى كردستان للاتصال بالقيادات الكردية والادارات الكردستانية وتداول الامور معها، هذا القرار الذي سيؤدي في حال تحقيقه في اقرب فرصة متيسره الى رأب الصدع الذي حصل بين الطرفين الكردي والشيعي من جراء مضاعفات تشريع قانون ادارة الدولة العراقية وفي الفترة التي سبقت صدور قرار مجلس الامن الاخير وبعده كما اشرنا اليه بالتفصيل.

ان شعبنا الكردي الامين لتاريخه الكفاحي والوفي لاصدقائه في ايام المحن، لم ولا ولن يضمر لعراق الماضي والحاضر والمستقبل ولشعبه المناضل الموهوب بكل قومياته واديانه ومذاهبه وطوائفه الا ما هو خير وايجابي، وهو في الوقت الذي يحرص فيه اشد الحرص على جميع حقوقه الطبيعية وفي طليعتها بالنسبة للظرف الراهن حقه في اقامة فدرالية سياسية جغرافية قومية تضم جميع المناطق الكردستانية، اي جميع المناطق ذات الاكثرية السكانية الكردية، ضمن العراق الواحد المتحد شكلا ومضمونا، يحرص على المستوى نفسه وامانة منه لقيمه الاخلاقية وتقاليده السياسية على حقوق القوميات والاديان والمذاهب والطوائف والاحزاب والفئات العراقية كافة ويدافع عنها بقوة كما يدافع عن حقوقه هو، وان دعوة المناضل البارزاني للتآخي الوطني منذ ما قبل التحرير وحتى اليوم ومرورا بخاصة بمؤتمر المصالحة الذي عقد في اربيل في اواخر آذار الماضي تنصب في هذا المجرى الوطني الصحيح. لذلك فاننا ندعو الجميع الى التمسك بالحقوق المشروعة لكل الاطراف والى تعزيز الاخوة والتضامن فيما بيننا جميعا لنستطيع انجاز مرحلة تصفية الاحتلال والانتقال الى عودة السيادة والاستقلال الوطنيين الحقيقيين وللوقوف صفا واحدا وبكل قوة بوجه الارهاب الاسود الذي مازال يخيم على بلادنا وشعبنا ويودي كل يوم بحياة العشرات من ابناء وطننا دونما ذنب اقترفوه، هذا الارهاب

الذي اخذت مخاطره تستفحل يوما بعد آخر مع اقتراب عودة السيادة والاستقلال لعراقنا العزيز، فعلينا بذل كل شيء واتخاذ كل اجراء ممكن لنستطيع القضاء على هذا الارهاب وتدمير اوكاره واقتلاع جذوره ليستطيع شعبنا التفرغ لإعادة بناء وطنه بكل ثقة واطمئنان في ظروف الامن والسلام.

فالى الامام يدا بيد عربا وكردا وقوميات أخرى

الى الامام مسلمين ومسيحيين وصابئة وايزديين

الى الامام سنة وشيعة ومن سائر الطوائف من اجل الوصول الى انهاء الاحتلال وعودة السيادة والاستقلال، وفي سبيل بناء العراق الديموقراطي التعددي الفدرالي الحر المزدهر.

التآخي – العدد ٤٢٥٦، ٢٠٠٤/٦/٢٢

وحدتنا هي الشرط الاساس لتحقيق ارادتنا الوطنية

قضى الشعب الكردي في كردستان العراق، ومن ورائه ملايين الكرد في جميع الديار التي تتقاسم كردستان فيما بينها، فضلاً عن القوى الديموقراطية العراقية وجماهير الديموقراطيين من العرب وسائر القوميات العراقية، النصف الاول من حزيران الجاري في قلق دائم جراء ما كان ينتظر مشروع الفدرالية الكردية التي اقرها مجلس الحكم الانتقالي السابق وصاغه قبل شهور في قانون ملزم الى ما بعد اجراء الانتخابات المقرر اجراؤها في اوائل السنة المقبلة وما بعد صياغة الدستور الدائم والاستفتاء عليه، ذلك ان مجلس الامن الدولي كان على وشك الانعقاد لبحث مستقبل العراق واصدار قرار يمثل رأي الشرعية الدولية الملزم بشأنه، وكان المأمول كرديا ان يتضمن القرار الذي تصدره هذه الشرعية بهذا الشأن فقرات تخص الشعب الكردي في العراق وحقوقه القومية، الا ان محاولات الاوساط السياسية الدينية بين اخواننا الشيعة الذين طالما جمعتنا معا ساحات الكفاح المرير ضد النظام الصدامي الطاغوتي، محاولاتهم فيما وراء الكواليس، للالتفاف على القانون المذكور، والذي كان ممثلو الشيعة انفسهم في مجلس الحكم قد وافقوا عليه ووقعوه، ولو على مضض، وحاولوا في حينه ما وسعتهم طاقتهم عرقلة اصداره بالشكل الذي صدر به وعبروا بعد ان وقعوا عليه عن تحفظهم تجاهه، وإن اعلنوا من جهة اخرى ان تحفظهم هذا ليس متعلقا بفدرالية الكرد، تلك المحاولات التي كان ابرز تجلياتها الاخيرة برقية المرجع الشيعي الاعلى آية الله السيد علي السيستاني الى مجلس الامن اثناء انعقاده، والتي حذر فيها المجلس من الاشارة باي صورة في القرار الذي سيصدره، الى قانون ادارة الدولة، والمظاهرات التي دعا اليها للمطالبة بعدم الاشارة الى القانون المذكور في قرار مجلس الامن، كل هذه وقفت حجر عثرة بوجه اعضاء مجلس الامن ولم تترك لهم فرصة لتثبيت الرغبة العادلة المشروعة للشعب الكردي، ان كانوا يريدون تثبيتها، مما دفع القيادتين الكرديتين بالمقابل للابراق الى الرئيس بوش مهددتين بالانسحاب من التشكيلة الحكومية العراقية فيما اذا صدر قرار مجلس الامن دون ان يتضمن النص على حق الشعب الكردي بشأن

الفدرالية. ولكن مجلس الامن الذي رأى بسبب التعقيدات الموجودة في المصالح المتعارضة التي تتجسد في اعضائه الدائميين والبعض من اعضائه غير الدائميين، وبسبب الضغوط التي يمارسها العديد من دول المنطقة التي تقف كلها تقريبا على الضد من اقرار حقوق شعبنا المستباحة ليس اليوم فقط بل ومنذ ان ظهرت بلدان الشرقين الادنى والاوسط والشمال الافريقي في خارطتها الراهنة وارتبطت دولها بالمصالح الكبرى الممثلة في مجلس الامن – مجلس الامن هذا رأى تطابقا في مواقف هذه الدول مع تلك التي عبرت عنها برقية السيد السيستاني اليه، فانصاع لها ولم يضمن قراره اي اشارة الى قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي الذي يعتبره شعبنا الكردي الركيزة التي يستند اليها قانونيا في اصراره على حقه في الفدرالية، الا انه لم يترك مصالح شعبنا ايضا بالمرَّة وادخل صفة الفدرالية ضمن الاوصاف التي وصف بها الدولة العراقية التي يريد قيامها بعد الثلاثين من حزيران وانتقال السلطة الى العراقيين، كسلطة شرعية كاملة السيادة على ارض العراق، وان لم يضف توضيحا لنوع الفدرالية، فقيادة التحالف المتمثلة بالولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين تدركان تماما ماعاناه الشعب الكردي في مختلف دياره، وبخاصة في العراق في عهد النظام البعثي الصدامي، وما تزالان تتذكران الدور المجيد الذي لعبه شعبنا الكردي وپيشمرگته الابطال في التمهيد لاطاحة النظام واطاحته بالفعل فيما بعد، الى جانب قوات التحالف، لابد ان تضعا نصب اعينهما التجربة الديموقراطية القائمة الآن في كردستان والتي يصح القول انه لايوجد لها نظير في جميع ارجاء الشمال الافريقي وبلدان الشرقين الادنى والاوسط حتى تخوم الهند، ويلاحظ من خلال الواقع المعاش يوميا كيف ان جنديا واحدا من قوات التحالف او اجنبيا واحدا من المنظمات الدولية التي كانت تعمل في كردستان لم يتعرض في كردستان المحررة منذ اوائل العقد الاخير من القرن الماضي لأي أذى الا فيما ندر وعلى ايدي عملاء نظام بغداد الذين كانوا يتسللون احيانا الى كردستان، وكانت القوات الحليفة من اي دولة كانت ولاسيما من الولايات المتحدة الامريكية، موضع استقبال واحترام ورعاية جماهير شعبنا اينما حلت حتى اقصى نقطة حدودية بين العراق وايران وتركيا.

لقد اخذت القيادتان الكرديتان وجميع الاحزاب الكردستانية ومن بعدهما پرلمان

كردستان هذه النقطة التي تضمنها قرار مجلس الامن على شحتها وضيق مداها ، بنظر الاعتبار واعتبرتها منطلقا لعلاقات كردستان المستقبلية مع السلطات العراقية الراهنة والتي ستأتي بعد اكمال عمليات انتقال السلطة، كما نظرت نظرة ايجابية الى تصريحات السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء حول الالتزام بقانون ادارة الدولة والسعي لتحقيق رغبة الشعب الكردي في الفدرالية، وقد أقر البرلمان الكردستاني، بوصفه اعلى مرجعية للشعب الكردي، بقاء السيدين نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء الكرديين والوزراء الكرد في مناصبهم والتعاون مع الحكومة العراقية الجديدة بروح بناءة وايجابية عالية والتمسك بهذا الخط الى الأخير ما لم يبد النكوص على الاعقاب من جانب الطرف المقابل، بالطبع، وهذا ما لا يريده شعبنا وقياداته المناضلة بأي وجه.

لقد كان انتفاض الشعب الكردي في كردستان من اجل الاصرار على حقه في اعتراف الشرعية الدولية بالفدرالية الكردية، ذلك الانتفاض الذي عم ارجاء كردستان العراق من مدنها الى قراها والى سائر المناطق العراقية التي يعيش فيها اكراد ، انتفاضا مجيدا ترك اثره ليس فقط لدى وسائل الاعلام العراقية والعربية والعالمية، بل واهم من ذلك لدى الجماهير العراقية التي لابد ان ترى نفسها الآن معرضة الى ضغوط لئيمة محمومة لتشويه مواقف الكرد لديها وللإساءة الى علاقات الصداقة التأريخية والكفاح الوطني المشترك بينها وبين الشعب الكردي، وأرى ان ما نشر في الايام الاخيرة من ان السيد السيستاني سيرسل مندوبين عنه الى كردستان لتبادل الآراء مع القيادات الكردية والادارات الكردستانية، انما هو صدى ادراك سليم لموقف الجماهير الكردستانية وانعكاساتها في الوسط العربي. فليس عبثا ان يعلن القادة الكرد ان مس قانون ادارة الدولة بسوء سيعرض الوحدة العراقية الى خطر، ولابد ان كل سياسي ناضج يدرك تمام الادراك مفهوم هذا التحذير الجاد الحاد الذي ينبعث من اعماق قلوب الوسط الكردستاني المخضبة ارضه بدماء مئات الالوف من الشهداء الاماجد في كل العهود التي مر بها العراق، وعلى لسان القائدين البارزاني والطالباني.

اجل، ان الوقفة الابية للجماهير الكردستانية واصرار القيادتين الكردستانيتين على الانسجام التام مع رغبات الشعب الكردي ضمنا لنا هذه المرة ايضا اسقاط المؤآمرة التي

حيكت لنا من اكثر من جهة عالمية واقليمية ومحلية، لكن ما لايجوز ان يغيب عن اذهاننا هو ان امامنا مسارا صعبا وشاقا وطويلا، وان علينا بغية انجاز المرحلة المقبلة باقامة كيان فدرالي كردستاني عراقي يشمل لا كردستاننا المحررة حسب وانما جميع المناطق الكردستانية الاخرى ذات الكثافة الكردية الاكثر من سائر الاثنيات العراقية الموجودة فيها والتي ماتزال ضمن اطار الادارة العراقية المركزية، ان نعمل بكل طاقاتنا ونبذل كل مافي جهدنا خلال الشهور الباقية حتى نهاية السنة الحالية لازالة العراقيل التي تقف بوجه توحيد الادارتين الكردستانيتين على مختلف المستويات والاصعدة. هذا هو الشرط الاساسي الذي لايمكن الاستغناء عنه بأي حال من اجل تمتع كردستان العراق بنظام فدرالي حقيقي.

ان التاريخ الكردستاني سوف لن يرحم أياً مما كانوا يقفون بوجه هذه القضية المصيرية ويحول دون حلها وفق المصالح القومية الاساسية لشعبنا الكردي. ان بقاء الادارتين منفصلتين باي وجه من الوجوه يعني ان كل حججنا للمطالبة بالفدرالية الجغرافية السياسية القومية تسقط في مقابل اولئك الذين يوافقون على فكرة الفدرالية مضطرين، ويعملون من اجل افراغها من محتواها الجوهري بتحويلها الى فدرالية محافظات هزيلة وهي صورة طبق الاصل للامركزية التي طرحها انقلابيو شباط الفاشيون على شعبنا في العام ١٩٦٣ ورفضها الشعب بكل قوة، والقبول بالنتيجة بمثل هذه الفدرالية يعني نسياننا اثيماً لدماء جميع شهدائنا الابرار منذ ذلك الحين والى يومنا هذا. فمن ذا الذي يتحمل على عاتقة مثل هذا الوزر العظيم؟!

ان شعبنا يلح وباصرار على تحقيق الفدرالية هذا الهدف المركزي القومي الاسمى، قبل ان تنقضي فترة الحكومة المؤقتة بمدة كافية لنكون على اتم الاستعداد لاستقبال التطورات المقبلة التي تشهدها البلاد في هذه الشهور الستة وفي العام ٢٠٠٥ بعد الانتخابات وتشريع الدستور الدائم والاستفتاء عليه ليكون بوسعنا اتخاذ اي اجراء نراه في صالحنا ومناسبا لنا بوجه تلك التطورات التي في الطريق.

ويجب العمل كذلك بجد على اعادة تكوين الجبهة الكردستانية بصورة اكثر مبدئية وديموقراطية واعترافا بحقوق كل طرف من اطرافها مما كان قبل وبعد الانتفاضة المجيدة وحتى اسقاطها بعد الانتخابات حيث ساد الزعم القائل ان لم تعد هناك حاجة اليها

وانها حققت اهدافها؛ يجب العمل من اجل ان تأتي الجبهة الكردستانية الجديدة راسخة وقوية وتعم كافة الاطراف الكردستانية التي لاتشذ عن الاهداف الكردستانية قولا وعملا.

كما ان علينا ان لاننجر وراء مهاترات بعض القوى السياسية العراقية ومواقفها المتشنجة المعادية لأماني جماهيرنا. علينا ان ندرك ان اعداءنا يبذلون المستحيل من اجل زعزعة وحدة الشعب العراقي وبث بذور الفتن بين القوميات والاديان والمذاهب والطوائف العراقية تحت اي شعار كان، وان نسمو فوق كل هذه الظواهر وان نعمل بصبر واناة للتحاور مع كل قوة عراقية مهما كانت توجهاتها ومنطلقاتها، فلدينا الحجة الاقوى والمنطق الاكثر متانة وعقلانية ولانخشى مقارعة اي حجة بحججنا التي ان ظلت مستندة الى مصالح الشعب والوطن، فانها لن تقهر.

ويجب التركيز على العلاقات مع القوى التي كانت تقف الى جانبنا ونقف الى جانبها في ايام الكفاح ضد النظام الصدامي، وعلى القوى الديموقراطية العراقية بشكل خاص فهي الحليف الستراتيجي لشعبنا وقواه المناضلة، ولانفرط باي قوة يمكن كسبها الى جانب اقامة العراق الديموقراطي الفدرالي التعددي، ولا حتى باي فرد نلمس لديه الاستعداد للقبول بالحوار والاستماع الى الرأي المقابل.

واعود فاختم هذه السطور بالتاكيد على اهمية وحدة الادارتين الكردستانيتين فهي الضمانة الاساسية لتمتعنا بفدرالية حقيقية.

الاتحاد – العدد ٧٦٢، ٢٠٠٤/٦/٢٨

لنسد الطريق على انفالات جديدة
ولنوفر لابناء شعبنا ما يلزمهم لحماية انفسهم

تتوافر الدلائل منذ فترة ليست بالقصيرة على ان العصابات الارهابية من ايتام صدام حسين والزمر المنتحلة اسماء اسلامية زورا، تحولت من مجرد كونها مفجري سيارات مفخخة، وزارعي عبوات ناسفة، ومختطفي اجانب جاءوا لخدمة العراق، وقتلة مواطنين يخدمون ابناء شعبنا، ومخربي مرافق ذات اثر بالغ في حياة المواطنين، ومتصدين لقوات التحالف ورجال الشرطة والدفاع المدني العراقيين – وهذا ما كانوا يعرفون به منذ البداية ومازالوا، وكانت كردستان في مأمن من شرهم الى حد كبير – تحولت اخيرا الى قوات مسلحة منظمة تتصدى ومعها زمر من العرب الذين كان قد استوردهم صدام حسين قبل عقود من السنين الى العديد من المناطق الكردستانية في محافظات ديالى وكركوك واربيل واسكنهم في مواقع المواطنين الكرد الذين طردهم من مواطن آبائهم واجدادهم واعطاهم دور اولئك المطرودين والمهجرين والمرحلين واراضيهم الزراعية، تتصدى للمواطنين الكرد الذين عادوا الى مساقط رؤوس آبائهم واجدادهم بعد التحرير واسقاط النظام، او كانوا باقين رغم مضايقات النظام لهم في مواقعهم، فيقتلونهم هنا وهناك او يطردونهم من دورهم ويرمون اثاثهم البيتي وافرشتهم وامتعتهم الى عرض الطرق والسوح العامة، او يسلبون مواشي الرعاة الكرد او يختطفون المسافرين الكرد القادمين الى بغداد ويقتلونهم بصور بشعة ويمثلون بجثثهم بأشكال تقشعر لها الأبدان وتشمئز منها النفوس، والى غير ذلك من نماذج لاعمال من هذا القبيل يمارسونها على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال الامريكي التي يجب عليها وفق المواثيق الدولية ان تحافظ على امن مواطني البلد المحتل ومصالحهم وممتلكاتهم وغير ذلك مما يقتضيه وضعها بصفتها صاحبة السلطة الرسمية حتى اللحظة الاخيرة من بقاء سلطات التحالف ولم يكن هناك صاحب سلطة عداها في العراق المحتل.

يحدث ما ذكرنا بين يوم وآخر وكأننا امام تمرينات جديدة لحملات أنفال قادمة على خطى صدام حسين وعلي حسن المجيد ومحمد حمزة الزبيدي ومن لف لفهم من كبار

الضباط الذين اجرموا ماشاءوا وشاء لهم سيدهم بحق شعبنا، بعد ان كنا نمنّي انفسنا بان ايام الخير قد حلت وان حلفاءنا في النضال المرير ضد الطغيان الصدامي الذين اقروا لنا بحقنا الطبيعي في فدرالية نتمتع فيها بحقوقنا في اطار العراق الموحد، سيكونون الى جانبنا في اقامة هذه الفدرالية وفي بناء عراق ديموقراطي تعددي اتحادي وفي اعادة مهجرينا ومرحلينا الذين ابعدهم نظام صدام عن مواطن آبائهم واجدادهم وانتزع منهم مساكنهم واراضيهم وممتلكاتهم ومنحها غرباء استقدمهم من مناطق بعيدة، وها هو فألنا الذي طالما منينا انفسنا به يخيب ويذوب شيئا فشيئا، والسادة الامريكان المحتلون لم يقفوا فقط موقف المتفرج بل شجعوا المعتدين علينا عمليا.

وها قد مضت سنة وثلاثة اشهر على سقوط النظام دون ان يتخذوا اي اجراء فعلي لاعادة الحق الى نصابه بالنسبة لعشرات الألوف من المهجرين والمرحلين الذين مضت على الكثيرين منهم حوالي ثلاثة عقود من السنين مشردين عن ديارهم وممتلكاتهم ومايزال المستوردون الغاصبون مستولين على اراضي الفلاحين الكرد ودورهم في ريف كركوك وديالى واربيل اللهم الا اذا كان الفلاحون الكرد قد استطاعوا بأنفسهم انتزاع ما اغتصبته منهم سلطات صدام، من الغاصبين الغرباء القادمين، وماتزال الفدرالية كلمة غامضة مطاطية في قانون مؤقت يدير الكارهون له المكائد والحيل لالغائه وخنقه في مهده قبل ان يكمل رضاعه ولبانه وينمو ويحبو ويمشي على الأرض، بل ومازالت اقضية محافظة كركوك المنتزعة منها والموزعة على محافظات السليمانية وديالى وصلاح الدين باقية على حالها كخطوة على طريق تعريب كركوك النهائي دون ان تعاد الى المحافظة الأم، وهذا هو ايضا شان قضاء مخمور الاربيلية الملحقة بنينوى البعيدة. من ذا رأى حتى في احلك ايام صدام حسين مواطنا كرديا يختطفه مواطنون آخرون عرب وهو في طريقه الى بغداد ويقتل ويمثل بجسده ويسحل في شوارع مدينة عربية ثم تحرق جثته على مشهد من جموع المواطنين. هذا ما جرى ليس لمواطن واحد حسبُ بل لأربعة مواطنين من الكرد في سامراء السنية بمساجدها، الشيعية بمزاراتها المقدسة، دون ان يرف للمجرمين الفاعلين والمتفرجين على فعلتهم الشنيعة هذه جفن!

ومن ذا رأى في ايام صدام السود مواطنين كرداً يختطفون ثم تعرض صورهم على شاشات الفضائيات العربية التي يبدو أن لها مراسلين عند المنظمات الارهابية ويعلن

منها انهم سيذبحون بعد كذا يوما ان لم تقطع سلطات كردستان علاقتها بالامريكان... هذا ما يجري اليوم، اما في ايام صدام فقد كان اقصى ما يمكن ان يحدث في هذا الباب ان يخطف الأمن شخصا وتغيب آثاره ولا يجدي البحث عن مكانه شروى نقير، فاما ان يطلق سراحه بعد كذا شهرا ان اسعفه الحظ، وهذا كان نادر الحدوث، او يضيع نهائيا ليظهر بعد التحرير عظاما في ثياب رثة في حفرة بمقبرة جماعية وفي جيبه هوية يستدل بها على شخصيته او لايظهر ابداً، او يكون الامن قد اخبر اهله بعد سنوات من اعتقاله بانه نفذ بحقه حكم الاعدام دون ان تسلم جثته لذويه او يسمح لهم باقامة الفاتحة على روحه!

ان ما يجري بحق المواطنين الكرد في بعض المناطق المتعددة الاثنية امر لا يبشر بأي خير بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية – الكردية، ولا يعود بأي امل بغدٍ زاهر على الوحدة العراقية التي مازلنا نؤمن بها ونحرص عليها بصدق واخلاص، الا ان صبرنا يكاد ينفد.

لذا، فاننا نناشد عقلاء القوم ونخص بالتنويه اولئك الذين يستطيعون التوسط بين القائمين باعمال الاختطاف وبين ذوي المختطفين ومتعلقاتهم بأن يتدخلوا لانقاذ حياة اولئك الرهائن الكرد الذين يحتفظ بهم الخاطفون ويهددون بقتلهم، للحيولة دون ان يقدموا على جريمتهم البشعة وللتوصل الى اطلاق سراحهم فورا، وكذلك لوقف القائمين باعمال السلب والنهب وقطع الطريق على عابري السبيل على الطرق الواقعة بين بغداد وكركوك، وفي المناطق المتعددة القوميات، ولوضع حد لأعمال الاغتيالات السياسية وطرد المواطنين الكرد من الفلوجة والحويجة وما حول الاخيرة، ولوقف اعمال السلب والنهب في جلولاء واطرافها حفاظا على العلاقات الطيبة التي ظلت متينة حتى الآونة الاخيرة بين العرب والكرد والحيلولة دون ترديها الى اسوأ مما آلت اليه مؤخرا، فما تفسده حفنة من الجهلة قد يصعب على مئة عاقل فيما بعد ان يجدوا له اصلاحا.

ومن الجانب الآخر، فان القوى السياسية الكردية التي قادت نضال الشعب الكردي بنجاح طيلة اربعين عاما ضد مختلف الانظمة العراقية الدكتاتورية والفاشية والرجعية وبخاصة ضد نظام حكم صدام الدموي المجرم، مدعوة للتفكير في الامر مليا واخذ المسألة بما تستحقه من جد وعدم السماح ببقاء المواطنين الكرد العزل لوحدهم في الميدان

ازاء مختلف صنوف الاعمال الاجرامية التي ترتكب بحقهم وتشترك فيها جهات عدة ابتداء ببقايا البعث وازلام صدام وعصابات السلب والنهب العربية السائبة المستفيدة من وضع اللاحكومة الفعلي ومرورا بالمتطرفين الوحوش الدمويين المرتدين قناع الاسلام الحنيف دجلا وزيفا، وانتهاء بقوات التحالف الواقفة موقف اللامبالاة بل التشجيع الفعلي من معظم الجهات التي سبق التنويه عنها.

ان مصداقية القيادات الكردية تتوقف في جانب كبير منها، واعني به الجانب الجماهيري، على موقفها الحازم الفعلي من هذه الارتكابات الشنيعة التي مر عليها معظم الاحزاب الوطنية حتى اليوم مر الكرام.

ان عدم وجود قوات شرطة وامن متمكنة حازمة وجيش وطني فاعل تقودها عناصر وطنية صادقة مخلصة، يدفع اولئك الاجراميين المستهترين، وهم يرون ان ما من احد يرد عليهم ويحاول وقفهم عند حدهم، يدفعهم لأن يتمادوا في استهتارهم ويرتكبوا المزيد من الجرائم المنكرة بحق ابناء شعبنا الكردي، وهذا ما لايمكن السكوت عليه بأي حال. فلنبادر الى توفير وسائل الدفاع عن النفس والحماية الذاتية لابناء شعبنا المرابطين على خطوط التماس مع الصفوف الاولى من مرتزقة النظام الصدامي المنهار قبل ان يستفحل الامر ويتسع الخرق على الراقع. واننا لمنتظرون.

الاتحاد - العدد ٧٦٦، ٢٠٠٤/٧/٤

اجراءات يجب تحقيقها قبل دخول مرحلة الانتخابات والدستور الدائم

من اجل ان تجري دسترة الحقوق القومية الكردية بهدوء

يستعد العراق لاستقبال العام القادم باجراء انتخابات عامة للجمعية الوطنية او البرلمان - ايا كان الاسم الذي سيطلق على هذه المؤسسة - ولإستفتاء الشعب على مشروع الدستور الدائم الذي يجب ان يتضمن اسس النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق والحقوق القومية لمكونات الشعب العراقي، بعد ان مضى عليه اكثر من خمسة واربعين عاما وهو يعيش تحت اوضاع استثنائية ودونما دستور دائم بل ودونما دستور مؤقت، بين كل تلك الدساتير المؤقتة التي جاءت وولت، دستور مؤقت يجري العمل بموجبه حقا، فقد كان جميع الدساتير المؤقتة التي اصدرتها ثورة الرابع عشر من تموز والانقلابات العسكرية والانظمة الفاشية والرجعية والدكتاتورية التي اعقبتها حتى سقوط النظام الصدامي البعثي في ٩ نيسان ٢٠٠٣، على اختلاف فيما بينها من حيث كمية المواد الديموقراطية التي تضمنتها او لم تتضمنها، الا انها كانت مشتركة في عدم تطبيقها في حياة الشعب العامة وكونها مجرد اوراق مسطورة موضوعة على الرف ويعلوها الغبار، وفضلا عن ذلك كانت معرضة، وبخاصة في العقود الثلاثة والنصف الاخيرة، الى التعديل كلما رأى النظام مادة معينة من دستوره لا تنسجم مع هواه والمشاريع التي يريد تحقيقها، ولذلك كان يجب تعديل الدستور المؤقت، بين حين وآخر، حسب اهواء رأس النظام.

وشعبنا الكردي الذي ناضل على مر السنين من اجل حقوقه القومية وقدم في سبيلها عشرات الألوف من الضحايا الجماعية والفردية، وتعرض من اجلها لحرب الابادة الشاملة في حلبجة وغيرها والى تدمير مدنه وقراه وتهجير سكانها الى العمق الكردستاني او الى الوسط العراقي او اقاصي الجنوب الصحراوي واستولى النظام على اراضيهم ومساكنهم واسكن فيها العرب الذين استوردهم من مختلف انحاء العراق العربي بعد ان اغراهم بالمال والسلاح وانواع المساعدات، هذا الشعب ليس لم يحصل فقط على تلك الحقوق التي ناضل من اجلها وانما فقد كذلك الكثير مما كان له خلال ما تعرض له في سنوات النضال كما اسلفنا ذكر نماذج مما تعرض له.

لقد استقبل شعبنا بحرارة سقوط النظام وكان قد أسهم بنصيبه الفاعل في تحقيق ذلك الانتصار المجيد مما لم يره الحلفاء من اي قومية اخرى من شعب العراق، ولكنهم، وبالتحديد العنصرين الاساسيين في التحالف الولايات المتحدة وبريطانيا ، لم يكونا ، بحال من الاحوال، عند حسن ظن الكرد الحسني الظن ولم يقابلا احسانه بالاحسان، فها هي فترة الاحتلال والادارة الامريكية البريطانية الاساسية للعراق قد ولتا ولم يبق مجال لأي تدخل مباشر لهذين الطرفين الاساسيين في تحرير العراق واسقاط النظام لنعقد عليه الآمال في تحقيق ما كنا ومازلنا نصبو اليه، كما عقدناها عليهما عبثا من قبل، ومازالت مطالبنا الاساسية لا فقط في تحقيق ماناضلنا من اجله، بل وحتى لإعادة الامور الى ماكانت عليه قبل ان يصل البعث الفاشي الى السلطة في عام ١٩٦٣ لم تتحقق بعد تماماً، فساءت اوضاعنا منذ ذلك التأريخ اكثر من ذي قبل بكثير وظلت تسوء اكثر فاكثر سنة بعد اخرى، وها نحن وكثير من مطالبنا الراهنة يتركز في اعادة الامور الى ما كانت عليه قبل أن يضطر شعبنا الى حمل السلاح في ايلول ١٩٦١.

اذاً، فاننا سنقف وجها لوجه امام الحكومة العراقية الدائمة المقبلة في العام القادم والجمعية الوطنية العراقية التي لاشك في انها حتى اذا اتت اثر انتخابات حرة نزيهة، فان اكثريتها ستكون من الطرف الذي نقف واياه وجها لوجه. وهكذا فاذا لم تأت الامور بحيث تكون الاوضاع التي نعاني ونشكو منها قد صححت ولم تأت جمعية وطنية وحكومة دائمة تجدان نفسيهما امام قضية قومية كردية وجدت الطريق الصحيح لحلها، فاننا سنكون والواقع العراقي القائم آنئذ في صراع مرير، لاسيما اذا كانت الاتجاهات المتطرفة والشوفينية القومية المتستره في بعض اوجهها بغطاء الاسلام السياسي هي التي تكون مسيطرة على الوضع العراقي العام، واذا كان العراق قد تمكن من اعادة بناء قواته المسلحة التي لا تفتقر الا الى لملمتها وتنظيم صفوفها، وليست بقليلة تلك الدول التي لاتجد امامها مانعا يحول دون تجهيزها بمختلف انواع السلاح مما جهزت به صداما ونظامه من قبل، كما ليست بقليلة الثروة العراقية التي تمكن تلك الحكومة من تحقيق مآربها، فان خطرا رهيبا سيكون قائما بوجه العرب والكرد على حد سواء، ذلك لأن عدم حل هذه القضايا من الجانب العراقي حتى ذلك الحين لايعني الا عدم وجود الرغبة في حلها وعدم الاكتراث بما تؤول إليه الأمور من إعادة التأريخ نفسه

ان صح التعبير، اما من الجانب الكردي فلا يتوقعنّ احد أن يمر مر الكرام على تضحيات العشرات من السنين ويسكت عن عدم تحقيق الاهداف المثلى التي ناضل من اجل تحقيقها عقودا طويلة من الزمن.

من هنا، فان الشعب الكردي وقواه السياسية وجميع اصدقائه وانصاره في الشعب العربي العراقي وبين القوميات العراقية الاخرى مدعوة لتعبئة نفسها للنضال السلمي الديموقراطي من اجل ارساء الحقوق القومية للشعب الكردي ووضعها في صيغة دستورية مبنية على الفدرالية التي اقرها مبدئيا قانون اداره الدولة العراقية بعد اغناء مضمونها بما لايدع مجالا للتفسيرات المغرضة لتكون جاهزة لوضعها امام الجمعية الوطنية التي سيجري انتخابها في العام القادم لاقرارها والنص عليها في الدستور الدائم الذي سيجري الاستفتاء عليه، بغية عدم اضاعة مزيد من الوقت في مناقشتها في اروقة السياسيين الذين يريدون وضع العصي بين عجلات تطور العراق واستقراره في صورة وطن ديموقراطي تعددي فدرالي تنعم شعوبه بالاخاء والمساواة الفعلية.

***

فمن اجل ان نستقبل الانتخابات والجمعية الوطنية التي تنبثق منها بهدوء ونخوض معركة الاستفتاء على دستور دائم يضمن الديموقراطية والتعددية والفدرالية بمعناها الواقعي الصحيح، الى جانب بقية المباديء الاساسية التي تتضمنها الدساتير المتطورة في العالم، ونظرا لما يتمتع به حل القضية الكردية في العراق حلا شاملا من اهمية بالغة في بناء عراق المستقبل الموحد، فاننا نرى ضرورة المبادرة قبل فوات الاوان الذي ليس طويل الامد الى اجراء حوار اخوي بناء بين حكومة الجمهورية العراقية والاحزاب السياسية العراقية ذات الوجود الفعلي في حياة الشعب العراقي وفي مقدمتها الاحزاب الكردستانية من اجل التوصل الى اقرار المواد الآتية بصورة متفق عليها بين الجميع:

١- الفدرالية:

اقر قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي الفدرالية بوصفها احدى الصفات الاساسية للجمهورية العراقية كما عرفها القانون المذكور، الى جانب كونها ديموقراطية اي تستند الى مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب، وتعددية اي انها تؤمن بمبدأ تعدد الاحزاب، وهذا يتضمن فيما يتضمن حرية الحياة الحزبية لعموم العراقيين وتداول السلطة من خلال

صناديق الاقتراع. فالفدرالية تعني ويجب ان تعني عندنا ايضا في مدلولها الدستوري الرسمي ان الشعب الكردي في العراق يحق له ان يقيم كيانا متميزا داخل الجمهورية العراقية يضم المناطق الكردية الصرفة والمناطق ذات الاكثرية السكانية الكردية من العراق، اي تلك التي يشكل الكرد اكبر مجموعة اثنية من بين سكانها، بمعنى ان هذه المناطق جميعا تشكل فيما بينها وحدة ادارية متميزة داخل الكيان العراقي تدار من قبل حكومة فدرالية كردستانية منبثقة من برلمان كردستان المنتخب انتخابا ديموقراطيا حرا نزيها. وهذه الحكومة تتمتع بحق التصرف في جميع نواحي الحياة الكردستانية باستثناء ما يجري الاتفاق بينها وبين الحكومة المركزية على انها من صلاحيات الاخيرة. واضافة الى هذه الحكومة سيكون شعب كردستان العراق ممثلا في الجمعية الوطنية العراقية المركزية وفي الحكومة العراقية المركزية وكذلك الشعب الكردي في خارج منطقة كردستان الفدرالية يكون ممثلاً فيهما وفق اسس يتفق عليها الطرفان المعنيان وينظم ذلك بقانون.

٢- اعادة المرحلين والمهجرين والمستوردين الى مناطقهم الاصلية:

قبل اجراء التعداد السكاني العام يجب التوصل الى حل دائم لقضية المرحلين والمهجرين والمطرودين الى ايران والمستوردين من المناطق العربية المختلفة الى كردستان، وذلك باعادة جميع اولئك الى اماكنهم السابقة واعادة اراضيهم ودورهم وسائر ممتلكاتهم اليهم. وفي تحقيق هذا الامر لايجوز الاستناد الى بطاقات الاحوال المدنية التي نظمت لهم بعد اسكانهم في مواقعهم الجديدة بالنسبة للذين نظمت لهم هذه البطاقات من بينهم، ذلك لأن الغالبية الساحقة من بطاقات الاحوال المدنية التي كانت بيد المهجرين والمرحلين والمطرودين سحبت منهم، كما ابدلت البطاقات الاصلية للمستوردين الصادرة في مواطنهم الاصلية باخرى جديدة (مزورة رسميا) في المناطق التي استوردوا اليها على اساس انهم من السكان الاصليين في هذه المناطق. ولابد ان في ارشيف الجهات المختصة وثائق يستدل بها على الموطن الاصلي لكل مواطن مهجر ومرحل ومطرود ومستورد. بل يجب الرجوع الى السجلات الاساسية الموجودة في مديرية النفوس العامة ومقارنة كل بطاقة حالية بما هو مدون في تلك السجلات، وكذلك الرجوع الى دفاتر النفوس العائدة الى الفترات السابقة لما قبل احصاء ١٩٥٧. وحتى اذا لم يكن من

الممكن انهاء مشروع اعادة كل مواطن الى موطنه الاصلي قبل اجراء التعداد السكاني، يجب اعتبار كل مواطن مهجر او مرحل او مطرود او مستورد تابعا للمنطقة التي هجر او رحل او ابعد او استورد منها لضمان تثبيت حقيقة الواقع القومي في جميع المناطق المختلف عليها. وهذا الموضوع يتمتع باهمية بالغة سواء بالنسبة لتحديد المناطق المشمولة بالفدرالية او بالنسبة للانتخابات العامة وحتى بالنسبة للاستفتاء على الدستور الدائم.

٣- اعادة إلحاق المناطق المنتزعة من المحافظات الكردية بتلك المحافظات:

خلال حملات التعريب الهستيرية التي كان يقوم بها النظام الصدامي البعثي في كردستان استخدم كل الوسائل التي رآها مفيدة في مجال تقليص المنطقة الكردية من العراق وابعاد الكرد عن المناطق المنتجة للنفط. وفي هذا المضمار أخلى ودمر جميع القرى القريبة من آبار النفط واستولى على اراضي فلاحيها الذين شردهم الى مناطق بعيدة دون ان يوفر لهم ما يمكن ان يعتاشوا منه.

هذه كانت مقدمة الحملة وقد جرت في عام ١٩٦٣. وفيما بعد وعندما اتخذت الحملة نهجا منظما فقد الحق قضاءي چمچمال وكلار التابعين لمحافظة كركوك بمحافظة السليمانية، والحق قضاء طوز التابع لمحافظة كركوك ايضا بمحافظة صلاح الدين المستحدثة، والحق قضاء كفري التابع لها كذلك بمحافظة ديالى. واذا علمنا انه جلب عشرات الالوف من العوائل العربية الى كركوك وطرد منها الى السليمانية واربيل عشرات الالوف من العوائل الكردية والتركمانية ادركنا ما فعل هذا النظام العنصري من اجل تعريب مدينة كركوك ومحافظتها. كما الحق قضاء مخمور التابع لمحافظة اربيل بمحافظة نينوى وشرد سكان قراها لتحل محلهم المستوردين العرب.

هذا الواقع الذي احدثه النظام، اضافة الى اجراءات تعريبية عديدة اخرى، أثر تأثيرا بالغا في تقرير الوضع القومي في المحافظة وفي المدينة بالذات لرفع نسبة السكان العرب وتقليص الوجود الكردي والتركماني في مدينة كانت نسبة العرب فيها قبل استيلاء البعث على السلطة قليلاً نسبياً. ولذلك فان الشعب الكردي طالب ويطالب باصرار باعادة كل قضاء او ناحية منتزعة من اي محافظة من المحافظات الشمالية الى

محافظتها الاصلية، وقد بذل جهدا كبيرا في هذا المضمار بعد التحرير الا ان سلطات الاحتلال الامريكية اصمت آذانها تجاهه ربما بتأثير من بعض الفئات القومية الاخرى او للحفاظ على نوع من التوازن القومي في المدينة قد يفيدها في المستقبل في هذه المنطقة النفطية الحساسة الواقعة على خط التماس بين كردستان والعراق العربي. وهكذا غادرت سلطات الاحتلال المدنية الامريكية كركوك دون ان تخطو خطوة واحدة على طريق تصحيح الواقع الديموغرافي في المدينة، الذي شوهه النظام الصدامي.

٤- اجراء التعداد السكاني في المناطق المختلف على هويتها القومية:

من المقرر ان يجري تعداد سكاني في هذا العام في جميع انحاء العراق بغية التمهيد لاجراء الانتخابات النيابية العامة، كما لعملية الاستفتاء الذي يجري بشأن الدستور العراقي الدائم. وبما ان الفدرالية الكردية ايضا في الطريق ويجب ان تشمل جميع اجزاء كردستان التي هي عبارة، كما ذكرنا، عن جميع المناطق العراقية التي يسكنها الشعب الكردي او اكثرية سكانها، بالنسبة لكل مجموعة سكانية قومية، كردية، فاننا بحاجة الى التعداد السكاني لتقرير الواقع القومي في المناطق المختلف على نسبة سكانها الكرد والتركمان والعرب والكلدوآشوريين في العديد من مناطق محافظات كركوك ونينوى وديالى وواسط. ولئن كان بامكان التعداد السكاني المزمع اجراؤه ان يفي بغرضنا في هذا الأمر ايضا، الا انه ولشدة حساسية الموضوع في هذه المناطق، ولضرورة ضمان اجراء التعداد بكل امانة ودقة ونزاهة ربما اكثر بكثير مما نحتاجه في مناطق العراق الاخرى، ولأن على نتائج التعداد يتوقف ما اذا كان اي من المناطق المختلف عليها حاليا سيلحق بمناطق الحكم الفدرالي ويفك ارتباطها بالسلطة المركزية او لا، فإننا نطالب بالحاح باجراء التعداد في هذه المناطق تحت اشراف جهات مؤتمنة من قبل جميع الاطراف ومشهود لها بالكفاءة الفنية والنزاهة الادارية.

٥- تثبيت اسم الجمهورية العراقية والتأكيد عليه:

تثبيتا لصفة الجمهورية العراقية، الفدرالية، يجب جعل الاسم الرسمي لدولة العراق (الجمهورية العراقية الاتحادية)، كما هو شأن العديد من الجمهوريات الفدرالية في العالم ولايجوز ايراد اسم الجمهورية العراقية بدون ذكر صفتها الاتحادية معه.

٦- اقرار علم جديد للعراق:

يجب التوصل الى اقرار علم عراقي جديد سواء كان العلم الذي اقره مجلس الحكم المنحل ولم يوقع عليه ممثل سلطة التحالف السفير بول بريمر وابقاه معلقا، او علم ثورة الرابع عشر من تموز، او علما آخر جديدا يقر، بدلا منه، في المجلس الوطني الذي من المفترض ان يقام عما قريب. واني ارى ان من الافضل ان تطرح نماذج جديدة لعلم العراق المستقبلي ويجري الاتفاق على واحد منها يتضمن اشارة واضحة الى التكوين القومي والجغرافي والتأريخي والنضالي للعراق. اما بالنسبة لعلم العهد السابق الذي مازال مرفوعا على الدوائر ويرفع في المناسبات المختلفة او يفرش على نعوش الشهداء، وهذا في نظري اهانة بالغة لهم، فان الشعب الكردي قرر منذ حين انه يرفضه وانه لا ينظر اليه الا بوصفه علم حزب البعث وحكمه الدموي وافكاره الفاشية ويتعارض مع طموحات الشعب العراقي بعربه وكرده واقلياته.

الاتحاد - العدد ٧٧٤، ٢٠٠٤/٧/١٣

فذكّر إن نفعت الذّكرى

رسالة مفتوحة الى كل من كان له قلب، بين اخوتنا الشيعة،

او ألقى السمع وهو شهيد

في ظروف النظام البائد اذ كانت المعارضة السياسية وحدت العديد من القوى العراقية في ساحة النضال ضد ذلك النظام، كنا نحن الكرد كأكبر فئة قومية معارضة والشيعة كأكبر فئة مذهبية معارضة ايضا ، نسير جنبا الى جنب بين الاشواك والحجارة على اكثر من طريق، متضامنين متحابين، وكانت كردستان المخضبة بالدم، دم الشهداء ودم القتلة، الى جانب كونها ملتقى جميع اصناف المعارضة واطيافها ، احدى طرقهم التي يستخدمونها للنجاة بجلودهم من بطش الفئة الحاكمة الباغية الضالة والوصول من خلالها الى ملاذ آمن في اوروپا او في بعض دول الجوار وبخاصة في سوريا وايران، لمعاودة النضال بشكل آخر يلائم الساحة الجديدة، في تلك الظروف لم يكن يتراءى الا للمراقبين البعيدي النظر ان من الممكن ان تتعرض رفقة النضال هذه، بين الفريقين، الى ما يضعفها او يصيبها بسوء، فكنا ، نحن الطرفين، نبحث معا ، كمجموعتين متفقتين في الرأي في معظم المواضيع، مسائل السياسة العراقية الراهنة والمستقبلية وشؤون النضال ونظام الحكم المقبل مع اطراف المعارضة الأخرى، ولم تكن هناك علاقة سياسية بين فئتين من المعارضة في مستوى تلك التي كانت بين الكرد والشيعة، الا تلك التي كانت تربط القوى الوطنية الكردية والقوى اليسارية العراقية بعضها ببعض، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي... كان الاخوة الشيعة يؤيدوننا بأرفع اصواتهم ويوقعون لنا بأصابعهم العشر على مطلب الفدرالية كأهم مطلب قومي كردي مطروح منذ ذلك الحين، وكانت ايران الاسلامية، كحليفة ثابتة للقوى الشيعية العراقية، تقف الى جانب الكرد ايضا وكحليف موثوق... وفيما بعد عندما انتفضت جماهير الوسط والجنوب الشيعية، وفيما بعد كردستان الثائرة ايضا ، وقمعت انتفاضة الشيعة واغرقت في برك من الدم والقيت حشود كبيرة من المشاركين فيها جثثا هامدة في المقابر الجماعية المتناثرة هنا وهناك في اطراف المدن والقرى الجنوبية والوسطية وفي الصحارى النائية وتحت رمالها المحرقة، بينما انتصرت انتفاضة كردستان في مرحلة تالية واضطر

النظام للانسحاب، مجللا بالخزي والعار، من المحافظات الكردية الشمالية ومناطق من محافظات اخرى، وقامت الادارة الكردية الذاتية، كانت ايران في مقدمة الدول التي فتحت مسالكها للشيعة وللكرد يأتون منها ويذهبون، وفيما كان النظام يفرض حصاره الرهيب على كل شيء في المنطقة الكردية الى جانب الحصار الدولي الشامل على كردستان ايضا ، كانت ايران اهم المنافذ التي تأتينا منها المواد الغذائية التي كنا نجد انفسنا بحاجة الى شرائها من الخارج، وكان من اسباب تلك السياسة الايرانية واهمها الحلف السياسي المتين الذي كان قائما بين الكرد والشيعة عموما واحزابها السياسية الدينية المناضلة على الاخص.

استمرت هذه الحالة الايجابية بعد سقوط النظام ايضا ولكن الى فترة ليست طويلة كثيرا ، ثم اخذت الأوضاع تتغير ، وربما خيل لاخوتنا الشيعة انهم لم يعودوا بحاجة الينا والى الحلف الذي كان لهم معنا ، وبدأوا يتنكرون، شيئا فشيئا ، لأهدافنا وأمانينا ، ويفسرون تأييدهم الذي كان للفدرالية التي اردناها تفسيرات قد تخرجها من مفهومها الحقيقي الذي ابتغيناه. ومع ان مرجعياتهم الدينية والسياسية الاساسية كانت وماتزال تؤكد على استمرارية الحلف على المستوى الرسمي، الا ان جهات اخرى برزت على الساحة السياسية وبخاصة الشبابية منها ، وهنا مكمن الخطر، تتحدث بلغة اخرى، واخذت صحف شيعية مذهبية - سياسية تصدر ومعظمها ينطق، بشكل او بآخر، بلسان هذه الجهات، بينما بعضها الآخر ينطق بلسان المرجعيات السياسية. وكلها تتحدث عن الكرد بلهجة غير ودية، ففي البداية كانت تتحدث بالغمز واللمز ولكنها سرعان ما تحول حديثها الى صراحة كانت تتضح اكثر فاكثر يوما بعد آخر، فما عاد مجال للحديث بلغة المجاز والكناية...

وفيما كان مجلس الحكم الانتقالي يجمعنا واياهم الى جانب قوى اسلامية ووطنية وديموقراطية واخرى غير معروفة الهوية بدقة.. كان يظهر في المناقشات التي تدور في اروقة المجلس ان الامر لم يعد كما كان على مايرام، وكانت القشة التي اريد لها ان تقصم ظهر البعير وكشفت عن كل شيء للملأ على حقيقته، قضية المصادقة على قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي الذي تعرض الى ما تعرض اليه قبل ان تزال عن طريقه العثرات ويصادق عليه الجميع طوعا او كرها ، وهو ما يعرفه الكل، ولسنا بحاجة الى

تقليب صفحاتها – اي صفحات القضية – من جديد، وكان اخوتنا الشيعة على وشك ان ينسفوا بيت القصيد فيه بالنسبة الينا نسفا، الا انهم عادوا، والحمدلله، واعادوا النظر في موقفهم وصادقوا عليه رغم اشفاع مصادقتهم بتحفظات معينة، وضمنوا التحفظات ايضا تطمينا للكرد، تلافيا لتطورات المستقبل.

ولكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد، فأخذت بعض فئاتهم التي يمكن وصفها بأنها تريد، من جانب، ان تظهر نفسها متمردة على خط الشيعة العام في كثير من الامور، في حين انها تعلن من جانب آخر تمسكها بمرجعيات عموم الشيعة، تتعامل مع القضايا الكردية بوضوح اكثر في اعلان خطها المناويء للكرد ومنها اقامة المظاهرات التي يتقدمها ذوو العمائم السود من رجال الدين وشخصيات المجتمع الشعبي الشيعية في بغداد وفي العديد من مدن الوسط والجنوب وحتى في كركوك التي نعتبرها نحن، وهي كذلك في الواقع ايضا، مدينة كردستانية وكانت شيعتها معرضين للاضطهاد المزدوج لشيعيّتهم ولتركمانيتهم في آن واحد، مظاهرات تندد علنا بالفدرالية ودعاتها الكرد، وكأنها تنطق بلسان بقايا نظام صدام حسين لا باسم حلفائنا الشيعة. وتطلق فيها شعارات لانحب ان نسطرها هنا كي لايقرأها من لم يسمعها باذنيه...

وقد يكون من الممكن القول ان هذه الأمور ليست مما تسبب مشاكل كثيرة لأنها لايمكن ان تتكرر على الدوام دون ان تصيب الناس بالملل والقرف منها، الا ان هناك نشاطا آخر يصعب السكوت ازاءه، الا وهو النشاط الاعلامي، فالصحافة الشيعية ذات الطابع المذهبي الصرف قلما يصدر عدد منها دون ان يحمل مقالات مليئة بالدس والافتراء ازاء الكرد، وابشع انواع هذا الدس والافتراء هو الذي تلتقي عنده هذه الصحافة مع الصحافة العربية المعادية للكرد خصوصا وللعراق الجديد عموما من قبيل مزاعم ارتباط القيادات الكردية بالاوساط الاستعمارية وائتمارها باوامرها ومن قبيل اتخاذ كردستان مرتعا لنشاط المخابرات والجاسوسية الاسرائيلية وما الى ذلك من اراجيف واباطيل، وهي عين ما كانت تبثه ابواق النظام الصدامي المنهار ليل نهار، وفي حين ان هذه الوسائل الاعلامية تعرف احسن من غيرها انه ليست كردستان بل العراق العربي قبل اي بقعة اخرى من العراق وطأته اقدام الدخلاء، وان العراق العربي قبل كردستان العراق مشرعة الابواب امام كل الاجانب الذين يفدون عليه من كل حدب

وصوب ومنهم بطبيعة الحال اسرائيليون لابد ان لبعضهم اهدافا غير تذكار الموطن القديم لآبائهم واجدادهم وغير مجرد السياحة العامة والسياحة الدينية الى اماكن كمقام النبي عزير والنبي دانيال عليهما السلام او غيرهما، الا ان تركيز الصحافة العربية الكارهة للكرد اكثر من كرهها لاسرائيل، على كردستان، وان يسير على خطاها في هذا المقام الاعلام المذهبي الشيعي حليف الامس، دونما ادنى قدر من الالتزام بالموضوعية الصحفية، امر لا يصح المرور عليه مر الكرام، ولا ينطبق عليه مفهوم الآية الكريمة «واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما».

واغرب ما سمعت في باب الحملة الاعلامية الشيعية ضد الكرد انني كنت قبل ايام في احدى سيارات النقل الخاص التي تنتقل بين احياء بغداد، وما ان غادرنا المرأب حتى وضع سائقها كاسيتا في المسجل المنصوب فيها واخذ المسجل يبث ترانيم بدايتها الاشادة بالسيد مقتدى الصدر ومآثره... والى هنا يمكن اعتبار الامر طبيعيا لاغبار عليه، ولكن ما ان سرنا مسافة قصيرة حتى انتهى ذلك المقطع من الكاسيت وبدأ يتلوه طور جديد لحمته وسداه السباب والشتائم السياسية المنكرة ضد السادة مسعود البارزاني وجلال الطالباني والدكتور محمود علي عثمان وهوشيار زيباري حسب التسلسل. ومع انى لم اكن اميّز كلمات الشعر الشعبي الذي كان يترنم به المطرب كما يميزها الذين يتحدثون باللهجة الشعبية الريفية، الا انه كان ضمن ما قال (جلال يريد حزب البعث ينعاد) وانه نسي حلبجة والكيمياوي وما الى ذلك، ولم اسر مع السيارة حتى نهاية الشوط لأعرف المزيد مما كانت تتضمنه الترنيمة الشعبية تلك ومن ذا غير اولئك يصيبه رذاذ الشتائم تلك، ونزلت عند النقطة التي كنت اقصدها.

***

انني، كحريص حقا على وحدة الشعب العراقي كله، وبخاصة وحدة الكرد والشيعة منه، وبعد كل ما ذكرت، اوجه الخطاب الى اخوتنا الشيعة عامة والى عقلاء القوم بصورة خاصة، واقول لهم ان الانخراط في جوقات المعادين للكرد في الداخل وفي الخارج لن ينفع احدا وبخاصة الشيعة الذين ياتون في الدرجة الثانية بعد الكرد في التعرض للاضطهاد من قبل النظام البائد، وان اي انقلاب في الوضع العراقي بحيث لايقوم فيه نظام ديموقراطي تعددي فدرالي سيكون في غير صالح الشيعة اكثر بكثير

مما يكون في غير صالح الكرد. ان الحلف الذي اقيمت دعائمه في سنوات القهر والقمع الصداميين بين المضطهدين العراقيين كلهم، واخص بالذكر منهم الكرد والشيعة، يجب ان يظل بمأمن ممن لايحسنون التصرف ولا يقدرون مسألة العمل السياسي حق التقدير بحيث لا يميزون بين حرية الرأي وحرية السب والشتم. فعسى ان ينتبه من بيدهم الحل والعقد بين اخوتنا الشيعة، لما يفعله بعض صغار العقول ممن يشكلون حشودهم، فيضعوا حدا لهذه السخافات التي ينشرها بعض وسائل الاعلام الشيعية من صحف وغيرها ضد الكرد، او ليعلنوها صريحة على مسامع كل من ليس في آذانهم وقر ان هذا هو ما يريدون، وآنئذ سيكون لكل حادث حديث...

الاتحاد - ٧٨٧، ٢٠٠٤/٧/٢٩

ملاحظات بشأن مكافحة الارهاب

عندما كان الاحتلال في صورته الرسمية المعترف بها دوليا قائما على الارض العراقية، وكان السفير بريمر الحاكم الفعلي للعراق، والقوات الامريكية ومن ورائها قوات دول التحالف هي المسؤولة عن حماية الامن فيه، وكان تفجير السيارات المفخخة باطنان من المتفجرات في مختلف الاماكن التي يحتشد فيها الناس وبالتالي قتل وجرح العشرات من المواطنين وجنود التحالف، ووضع العبوات الناسفة في العديد من الاماكن، واطلاق مدافع الهاون على الدور والدوائر والفنادق والمؤسسات ومختلف المواقع المدنية والعسكرية ممارسة يومية قائمة على قدمين وساقين، كان مجلس الحكم الانتقالي واصوات اخرى كثيرة تطالب وتلح في المطالبة حتى يكاد صوتها يبح، بتسليم الملف الامني للعراقيين ليتولوا حماية بلدهم ومواطنيهم وحكومتهم ومسؤوليتهم بأنفسهم. ثم تألفت الحكومة المؤقتة وانتهى الاحتلال الرسمي وسلمت السلطة للعراقيين وبضمنها الاسهام الفعلي مع قوات التحالف في تولي مسؤولية الامن وتعززت قوات الشرطة وتألف الحرس الوطني وأحس الناس بالفعل ان وضع الامن قد تحسن نوعا ما بالنسبة لما كان عليه من قبل، وكان رديئا الى حد جد كبير، الا انه ومع ذلك فمايزال الوضع خطيرا والسيارات المفخخة تفجر هنا وهناك مخلفة وراءها العشرات تلو العشرات من الضحايا، والعديد من الاماكن الرسمية والمحلات الشعبية تتعرض للتفجيرات، والاغتيالات ومحاولاتها ماتزال تقلق بال كل من يحس في نفسه ان له عداء مع الارهابيين وايتام صدام وان عصابات السلب والنهب والخطف له بالمرصاد وان لم تكن...

لقد مضى حوالي شهر على الوضع الجديد ولاشك في ان الشهر ليس مدة كافية للتمكن من تثبيت الامن ومطاردة الارهابيين وسد الطريق على رجال التفخيخ وزارعي القنابل ومطلقي الهاونات وغيرهم من صنوف القتلة والمجرمين، الا ان هناك خطوات على الطريق مايزال الكثير منها لم تخط بعد، فمثلا قيل في بداية تسلم السيادة ان عقوبة الاعدام يعاد فرضها على مستحقيها، الا ان التقليد الاعمى لـ«الانسانيين» الزائفين مازال هو السمة السائدة لسياسة السلطة ورجالها، وقد يكون ذلك تبعا

للمفهوم الامريكي الذي لايلائم باي حال مجتمعا كمجتمعنا ماتزال عصابات الاجرام السائبة تلعب فيه اقذر الادوار... ففيما عدا حادثة واحدة حكمت فيها احدى محاكم كربلاء الجنائية بالاعدام على بعض المجرمين المستحقين لذلك الحكم الذي لم ير طريقه بعد الى التنفيذ، بل كان موضع استنكار العديد من المتاجرين بالشعارات «الانسانية» الرنانة الطنانة، لم نسمع صدى لهذه الحادثة في محكمة اخرى.

ان الحياة الانسانية عزيزة، دونما ريب، علينا جميعا، ولكن حياة كل فرد اعز لدى صاحبها وعلى ذويه منها لدى اي شخص آخر. فاذا كان الارهابي يسمح لنفسه بان يهاجم مراكز الشرطة ومراكز الالتحاق بالجيش او الحرس الوطني او الدوائر او المحلات والساحات العامة ويقتل ويجرح من يقع في مرمى مواده المتفجرة او يخطف من يتمكن من خطفه وينهب ما يستطيع نهبه، وتقوم القوات الحكومية بالرد عليه وعلى اصحابه وشركائه في الجريمة باعمال مداهمة ومطاردة وتمشيط وتعتقل العديد من الناس وتطلق سراح من تقول عنهم ثبت انهم ابرياء وتحتجز من يثبت لديها انهم شاركوا في الاجرام، واكثر من ذلك انهم يعترفون بالتهم الموجهة اليهم بانفسهم ويدلون باعترافات على العصابات الصدامية والاسلامية المزورة وغيرها مما ينتمون اليها وينفذون تعليماتها، كما يرد في التقارير الرسمية التي يذيعها الراديو والتلفزيون وتنشرها الصحافة، فلماذا لاتبادر الجهات التحقيقية لتقديمهم الى القضاء ومحاكمتهم ليحكم عليهم بمقتضى الجرائم التي تثبت دينونتهم بها، ولماذا لم نقرأ في الصحف ولم نشاهد على الشاشة ولم نسمع من الاذاعة اعترافات هؤلاء وتفاصيل اجرامهم، ولماذا لم يحكم على احد منهم بالاعدام او السجن المؤبد او الموقت ولم نطلع على خبر واحد بهذا المفهوم؟ هل ان دماء المواطنين رخيصة الى هذا الحد، ومن ذا الذي يسمح لنفسه بان ينوب عن ذوي الدم المسفوك والحق المهدور بأن يعرقل عملية تقديم اولئك السفاحين ومنتهكي الحقوق الى القضاء العادل ويحول بالتالي دون ان يلقى المجرم قصاصه الشرعي او عقابه القانوني، وباي وجه حق، مهما بلغ من علو المنزلة؟

***

ماتزال الاجراءات الامنية الوقائية في مختلف المناطق المشبوهة والتي تتعرض للاعمال الارهابية دون الحد الادنى لما هو ضروري، وعلى سبيل المثال يجب وضع

السيارات الداخلة الى والخارجة من المناطق المشبوهة وبخاصة ما تدخل منها المناطق المتعرضة للعدوان بكثرة مثل بغداد تحت مراقبة قوية بقدر ما هو ممكن ويجب فحص كل سيارة او واسطة نقل من هذه الانواع على ايدي رجال شرطة تلقوا تدريبا كافيا واكتسبوا خبرة جيدة في هذا المضمار وغير متساهلين في عملهم في الوقت نفسه. لاحظ انه خلال ايام الاصطدامات الاولى عندما كانت الفلوجة محاصرة بشدة لم تقع حوادث تفجير سيارات مفخخة في بغداد، وما ان توقف القتال ورفع الحصار وعادت الامور الى مجاريها حتى استؤنفت التفجيرات شبه اليومية في بغداد، اذاً اليس ثمة علاقة بين الأمرين؟ انا لا اشك في وجودها، ولكن الامريكان، كما يبدو، لم يعيروا هذه العلاقة اي اهتمام ولم يأخذوها مأخذ الجد. لقد برهنت مداهمات مناطق معينة من بغداد مثلا على ان كثيرا من اوكار المخربين والارهابيين موجودة في هذه المناطق من العاصمة نفسها وانهم يهيئون فيها بعض سياراتهم المفخخة ويأخذون منها اسلحتهم التي يرمون بها بعض انواع قنابلهم، ولا يصح لاحد ان ينسى ان الكثير من دور المنطقة التي اطلق عليها اسم (صدامية الكرخ) قد وزع الطاغية الكثير منها على ازلامه ومرتزقته. لقد تعرضت دوائر تسجيل المتطوعين للعمل في الشرطة وفي الحرس الوطني حتى الآن لأكثر من حملة مفخخة راحت ضحيتها العشرات والعشرات، أفلا يجب الاتعاظ من هذه الحقيقة ووضع الحواجز حول تلك الاماكن ومن مسافات على قدر كاف من البعد بحيث لاتستطيع السيارات المفخخة المهاجمة ان تتخطاها وتصل الى الحشود المحتشدة حولها وتفجر نفسها فيها؟ واذا كانت طبيعة هذه الاماكن بحيث لايمكن منع اقتراب السيارات المفخخة منها، افلا يجب الغاؤها واتخاذ مواقع ملائمة جديدة حسب الخبرة المتوفرة المتراكمة عند ملاكات الشرطة والحرس الوطني في مجال التفاخيخ؟. اننا في حالة قتال حقيقية مع عدو شرس لا يرحم فلا تصح الاستهانة بطاقاته وامكانياته كما لا يصح التعلل بالمفاهيم اللبرالية في عدم التعرض لحقوق المواطن مادامت المسألة مسألة صيانة امن العراق وشعبه.

انني، كمواطن يسهم في الادلاء بوجهة نظره في هذه المسألة الشاغلة بال كل العراقيين الشرفاء الذين يهمهم ان تنتصر تجربة العهد الديموقراطي الجديد وان يقبر الى الابد في وطننا كل مظاهر الدكتاتورية والفاشية الصدامية والارهاب الكافر بكل القيم الانسانية، والمتستر بالاسلام، والاسلام براء من كل ما يلحق الاذى بالانسانية، لا املك

اي خبرة اختصاصية في هذا المضمار الذي اتحدث عنه في هذه السطور، الا انني استطيع القول ان العمل وفق المفاهيم اللبرالية في مجال السماح بتنقل الاشخاص، ومنهم بطبيعة الحال اناس يضمرون الشر لمواطنينا ووطننا، لايتفق باي حال لا مع طبيعة الشعب العراقي ولا مع مستلزمات حياته الراهنة وبخاصة في مضمار الامن، وكذلك، بطبيعة الحال، مع مستلزمات بناء مستقبله المنشود.

يجب اعتبار المناطق التي تكرر انطلاق الاعمال الارهابية منها وحدوثها فيها مثل المناطق الموبوءة بالامراض السارية الخطرة بالنسبة لسياسة وزارة الصحة. ان جريمة كتلك التي وقعت في بعقوبة في الايام الاخيرة يجب ان تدفع الاجهزة الامنية المختصة الى اعتبار هذه المدينة احدى المناطق التي تحتشد فيها العناصر الارهابية اكثر من غيرها، ولذا يجب وضع حراسه مشددة عليها وعلى ما يدور فيها وحولها وتمشيطها مع اطرافها وعزل المدينة عن بساتينها الا بالنسبة لاصحابها الشخصيين الذين يبدون وثائق تدل على علاقتهم الملكية بها ومشروعية ترددهم كافراد عليها مع خضوعهم لتفتيشات دائمية، ومن ثم تمشيط المدينة وتفتيشها دارا فدارا، وكذلك تفتيش كل بستان من بساتينها حتى وان استدعي هذا العمل اعلان نظام منع التجول لاربع وعشرين ساعة او اكثر ريثما ينجز العمل بدقة وتحشيد قوة كبيرة خاصة لهذا الغرض. وهكذا الشأن بالنسبة لبعض مناطق كركوك واطرافها، كما يجب دراسة التجربة غير الموفقة السابقة لانهاء اعمال العنف في الفلوجة واستخلاص الدروس اللازمة منها والتعامل معها ومع اوكار الارهابيين في الرمادي وفي سامراء وريف المحمودية والصويرة ونظائرها في المستقبل على هذا الاساس. وما من اهمية لما قد يقال من ان تنقلات الاشخاص تتعرقل وتتأخر، فسلامة الاشخاص، اولئك كانوا او غيرهم، اهم من تأخر سفر هذا ووصول ذاك، رغم اننا لانريد ان يتأخر احد او تتعرقل مصالحه المشروعة.

***

صرنا نسمع منذ ايام اخبارا مقلقة حقا لكل من تعز عليه قضية الامن في العراق، تلك هي اخبار اعلان عفو عام، وقد سمعنا قبل ايام السفير الامريكي نيگروپونتي يتحدث عن ان العفو لايشمل قتلة الامريكان، وسمعنا بعد ذلك انه لايشمل قتلة غيرهم اي عراقيين كانوا او عربا او اجانب.

لابد ان هذا العفو الذي يتحدثون عنه يطبق على من هم قيد الاعتقال الامريكي او العراقي قبل ان يتعداهم الى غيرهم من المتهمين، فهم، اي اولئك «الغير»، مطلقو السراح، وهم الذين يقال عنهم انهم يقومون باعمال الارهاب، قتلة كانوا في الواقع او ابرياء، الا اننا وبعيدا عن هذه التفصيلات نتساءل: ما وجه المصلحة في اعلان هذا العفو في هذه الظروف بالذات، في حين ان الارهابيين القتلة من كل لون وطيف مايزالون يمارسون جرائمهم الوحشية بحق هذا الشعب وابنائه صباح مساء؟ لاشك في ان دعاة هذا العفو الذين لايهمهم عدد القتلى واشخاصهم من بين ابناء الشعب، يزعمون انهم يريدون سحب البساط من تحت اقدام الجماعات الارهابية وتضييق نطاق دائرتهم ودفع عدد منهم الى التخلي عن سلوك طريق الجريمة والعودة الى الحياة الطبيعية، الا ان الحياة العراقية اليومية، اضافة الى تجارب التاريخ في كل مكان، تبرهن بما لايدع مجالا للشك والتردد على ان طريق الحزم وليس غيره هو وحده الكفيل بمكافحة الارهاب بنجاح، الى جانب تحسين وضع قوات الامن وتوفير فرص العمل لعشرات ومئات الالوف من الشباب وسائر العاطلين من ابناء الشعب البسطاء الشرفاء ومنهم الذين يصطف منهم يوميا العشرات والمئات امام دوائر التسجيل للخدمة في صفوف قوات الشرطة والحرس الوطني، فيذهب منهم الكثير ضحايا السيارات المفخخة، ومع ذلك فماتزال الحاجة الى لقمة العيش تدفعهم لان يعيدوا الكرة بأمل التسجيل فتذهب منهم عشرات جديدة ضحايا تفجيرات جديدة. لاشك في ان هذا هو السبيل لمكافحة الارهاب والارهابيين وليس التنزلف اليهم والى من وراءهم وتقديم المزيد من التنازلات بين ايديهم.

اعلنوا بكل صراحة عودة عقوبة الاعدام، واذيعوا في اعلانات واضحة وبحروف بارزة الجرائم التي تطبق فيها هذه العقوبة الانسانية حقا والضرورية لحد الغاية بحق مستحقيها من مباشرين فعليين ومساعدين لهم ومخططين لجرائمهم وكل ما يمت الى ازهاق روح عراقية او اجنبية بريئة بصلة، وطبقوها بصرامة وحزم ودون اي عرقلة او تعويق، وأروها لجماهير الشعب ولكل الارهابيين ومن معهم ايضا، على شاشات القنوات الفضائية والمحلية مع سرد اعترافاتهم والشهادات التي أدلي بها بحقهم وبيان الجرائم التي ارتكبوها ولا تأخذكم لومة لائم في الله وفي حق الشعب وفي الانتقام لدماء الابرياء الذين لم يذوقوا طعم شبابهم والذين لم يحصلوا على لقمة خبز لاولادهم وللاطفال الذين لم يشبعوا من لبن

امهاتهم، ولكل المظلومين من ابناء هذا الشعب.

لقد اخذ البسطاء من ابناء الشعب، من جراء انواع الجرائم وتفشيها وانعدام وجود من ينتقم لهم ويأخذ لهم حقهم من القتلة والارهابيين وعصابات السلب والنهب والخطف، يترحمون على عهد الطاغية صدام، فهل يسركم ان يترحم الناس على ذلك العهد المقيت؟

***

القى الامريكان القبض منذ سقوط النظام القبض على الوف الناس من ابرياء ومجرمين وزجوا بهم في مختلف السجون والمعتقلات العسكرية والمدنية، وكانوا يطلقون سراح الوجبة تلو الوجبة منهم دون ان نسمع ان تحقيقا جرى مع احد منهم وما اذا تبين انهم ابرياء او مجرمون. وما ان بدأت اثارة ضجة تعذيب المعتقلين في السجون التي استغلتها الاوساط المعادية للعراق الجديد وللامريكان على حد سواء اسوأ استغلال وتوحدت الاجواق من ارهابية وعميلة وايتام العهد الصدامي المنهار و«الاسلاميين» الكذابين والدجالين من ادعياء العراقية في الداخل والعروبة والاسلام في العالمين العربي والاسلامي وحقوق الانسان في اوروپا وامريكا، الى جانب الاعلام الغربي الباحث عن الضجة، مع اننا نشكر الجهة الاخيرة على القدر المحصور في كشف بعض الحقايق في هذه القضية دونما رتوش وحواشٍ، توحدت كل هذه الجهات المختلفة الاغراض والمرامي في هذا الشأن، مما ارعب الامريكان ايما ارعاب، فأخذوا، ومن اجل تصريف الضجة المثارة وافراغ بالوناتها من الهواء، يطلقون سراح المعتقلين بالالوف واقاموا محاكمات مسرحية لعدد قليل من المسؤولين عما جرى والذين اتخذوا منهم اكباش فداء، دون ان يكون قد ثبت ما اذا كان هؤلاء الذين اطلق سراحهم ابرياء حقا او مجرمين فعلا، بل ان صحفيا امريكيا مغامرا استطاع الوصول الى اوكار الارهابيين في الرمادي والفلوجة واجرى مقابلات مع بعضهم وتمكن من الحصول على احاديث منهم نشرت في الصحف الامريكية اولا وترجمتها بعض الصحف العربية والعراقية فيما بعد، تبيّن منها ان بعضا من منظري الارهابيين واعداء العراق الجديد الذين استطاعوا اقحام انفسهم في صفوف افواج المعتقلين والبقاء في السجون شهورا عدة، اتخذوا من تلكم السجون مدارس لتلقين السجناء البسطاء الذين ليس لهم في الامر الذي اعتقلوا عليه ناقة ولا

جمل، تلقينهم مباديء الارهاب وخلق كوادر ارهابية وانتحارية وموجهين سياسيين عديدين من بينهم. وهكذا فما ان خرج هؤلاء الى الشارع بعد اطلاق سراحهم حتى بادر الارهابيون القدماء من بينهم للعودة الى اعمالهم السابقة ومعهم اعداد غفيرة ممن تلقوا تدريباتهم السياسية والفكرية والعملية الارهابية وتثقفوا في السجون بثقافة الارهاب ليطبقوا ما تعلموه في ردهات السجون في الشوارع والساحات العامة ومحتشدات الناس.

لم يسأل احد من دعاة الحق والعدل والانسانية اولئك وغيرهم: على اي اساس اعتقلتم هذه الالوف من بني البشر العراقيين، وعلى اي اساس اطلقتم هذا الجمع الغفير من بينهم، وان كنتم اعتقلتموهم على شكوك وظنون، فهل اطلقتم سراحهم بعد التأكد من انهم ابرياء، واذا كان الامر كذلك وجب ان يكون من تبقى منهم ممن تتوفر الادلة على دينونتهم، والا فلم لم يطلق سراحهم ايضا، او لا، فلم لم تقدموهم الى المحاكم، ولماذا لم يفرج عن احد منهم ولم يحكم على غيره؟ لقد كان السادة الامريكان يتصرفون في ابناء الشعب العراقي، من ابرياء ومجرمين، تصرف الراعي في قطيعه، وكان من نتائج هذه السياسة الهوجاء ان جعلوا من مئات الابرياء ينضمون الى صفوف المعادين للعراق الجديد ومن مئات الارهابيين يتمادون في جرائمهم لإطمئنانهم الى انهم اذا القي القبض عليهم فسيفرج عنهم فيما بعد دون ان يحاسبهم احد على ذنب اقترفوه..

اذاً، وفي ضوء هذه التجارب المريرة، ليكن الحزم والشدة في الملاحقة والمطاردة لكل من يشتبه بهم، والتحقيق النزيه مع كل من يلقى القبض عليه واطلاق السراح دون تأجيل غير مبرر لكل من تثبت براءته، واحالة كل من تتبين دينونته والحكم عليه باشد العقوبات القانونية المحتملة الا فيما اذا قدم خلال التحقيق خدمات تؤدي الى التمكن من المزيد من تضييق الخناق على اوكار الاجرام ومعاداة الشعب والقاء القبض على المزيد من المشتركين فيها، ليكن هذا هو السياسة المتبعة الى جانب توفير اقصى درجة ممكنة من الحياة الكريمة لافراد القطاعات الامنية المشتركة في مطارده الارهاب والارهابيين والاجرام والمجرمين والظروف التقاعدية للشهداء والمعوقين منهم، ولا يفكرن اي مسؤول بأي عفو عام او خاص للمجرمين المسهمين في الاخلال بالامن العام بكل صوره واشكاله، ولتشهد السجون العراقية ارتال الارهابيين وغيرهم من المجرمين الذين

حرموا الشعب العراقي من الحياة الآمنة المطمئنة، يستقرون في ردهاتها حتى ينعم الناس بالهدوء والطمأنينة وتتيسر الظروف التربوية الصحيحة لاولئك المحتجزين ليعيدوا النظر في انفسهم ويقرروا التخلي عن نهج الانحراف وسلوك سبل المواطنة الصالحة، وآنئذ لن تكون المصلحة العامة متوقفة على زج احد في اعماق السجون.

***

وختاما لنا كلمة عن القناتين الارهابيتين «الجزيرة» اولا و«العربية» ثانيا، هاتين القناتين المرتبطتين منذ العهد البائد بالنظام الصدامي، واللتين لهما، كما تدل الوقائع المتتالية في العراق، تمثيل دبلوماسي على مستوى السفارة بالنسبة لـ«الجزيرة» وبدرجة وزير مفوض بالنسبة لـ«العربية» مع المركز الاعلى للارهاب في العراق، ولهما مراسلون علنيون وسريون مجهزون بكامل وسائل الاتصال مع جميع اوكار الارهابيين في العراق ينقلون عنها، اولا بأول، اي معلومة ارهابية يريد القائمون بالارهاب نشرها على شاشات فضائيتي القناتين ليطلع عليها العالم في مشارق الارض ومغاربها في دقائق معدودات بعد وقوع الحدث الارهابي.

لست اكتفي بالمطالبة باغلاق جميع مراكز ومكاتب هاتين القناتين، السرية منها والعلنية، بصورة نهائية حسب، وانما اطالب كذلك بالقبض على مسؤوليهما ومحرريهما ومندوبيهما المتجولين وكل من لعمله صلة بالمعلومة الاخبارية في القناتين ووضعهم على مشرحة التحقيق العلمي والعقلي وليس البوليسي، على ايدي محققين مهنيين واعلاميين اكفاء واستخلاص كل المعلومات المتوفرة لديهم عن الارهابيين واوكارهم وانشطتهم وعلاقاتهم وشبكات تمويلهم وتنقلاتهم والذين يتصلون بهم وكل ما له علاقة بنشاطهم التخريبي في العراق.

ان تحقيق هذا المطلب العادل والضروري واجب امني خطير للحفاظ على العراق الجديد ومكاسبه ولا ينبغي تأخيره ولو ليوم واحد، واننا لمنتظرون.

الاتحاد – العدد ٧٩٤، ٢٠٠٤/٨/٧

أيها الناس! كفانا سلبية وعدم اكتراث، فالوطن في خطر

المعهد الملكي البريطاني للدراسات الاستراتيجية اصدر تقريرا عن الوضع في العراق قدمت الـ B. B. C ملخصا عنه يمكن ان نوجزه في ان العراق قد يتمزق او ينزلق في حرب اهلية فيما اذا لم تستطع حكومة اياد علاوي او من يأتي بعده السيطرة على الموقف، ويتوقف نجاح حكومة علاوي على تمكنه من انشاء قوة امن فعالة وانشاء مجلس امن قوي ودعم امريكي. والسيناريو الاكثر احتمالا لمستقبل العراق، فيما اذا فشلت حكومة علاوي او من يخلفه، هو تفتت العراق الى ثلاثة اقسام: شيعي وسني وكردي، والا فنشوب حرب اهلية، وانعكاسات الوضع في العراق تطال الجيران، ولذلك فان العراق ملاحظ بعناية ودقة في كل من طهران وانقرة والرياض والكويت.

لم يكن دافعي الى كتابة هذه الكلمة هو هذا الخبر الذي سمعته صباح اليوم من الـــ (بي. بي. سي) في الواقع، ولكنه شدد من عزمي عليها بعدما كنت مترددا عدة ايام ولاسيما بعد ان قتل الرهائن النيپاليون العمال الفقراء الاثناعشر الذين جاءوا الى العراق بحثا عن لقمة خبز مغمسة في الدم دون ان تهتز لمقتلهم شعرة من احد الا في وطنهم المنكوب اكثر من نكبة ابنائه، في حين ان عواصم العالم الكبرى والعالم الاسلامي وجميع الاحزاب والمنظمات الاسلامية مشغولة بكاملها بأمر الصحفيين الفرنسيين المختطفين، وهما، كإنسانين، لايزيدان في شيء، عن العمال النيپاليين المختطفين الذين قتلهم خاطفوهم الجناة.

ان الوطن في خطر، ما لم يفكر كل من موضعه في الاسهام الجاد لوضع حد لهذه المأساة التي اوقع بلادنا فيها المجرم صدام حسين، ومن بعده الامريكان الذين اتوا، مشكورين، واسقطوا النظام، الا انهم اسقطوا معه معظم ما في هذا الوطن من بنى تحتية وفوقية وجيش وشرطة ومؤسسات خدمية وبعدما اتاحوا السبيل للاوباش والسراق واللصوص والغوغاء لينهبوا ويسرقوا ويدمروا كل ما تطاله ايديهم وهم ساكتون متفرجون على ما يعمل هؤلاء، في حين انه كان بامكانهم ان يحولوا دون كل ما جرى، وكان عليهم ان يحولوا. فاذا كان الناس في تكساس الامريكية ينقضّون على المخازن

والاسواق التجارية ينهبون محتوياتها ساعة تنطفيء الكهرباء لخلل طاريء، فكيف بالناس في بلد شرقي متخلف سرعان ما ينسى اهله كل ما تعلموه من قبل من معالم الحضارة والمدنية ويرمونه عرض الحائط اذا حدث اي اختلال في موازين الامور. فالجيش والشرطة والأمن والوزارات والمؤسسات كلها لم تكن بحاجة الى الا ازاحة رؤوسها الكبيرة وتعيين آخرين مكانهم من اصحاب المهارات والكفاءات من الوطنيين الشرفاء الاطهار، وبينهم كثيرون كانوا في المعارضة والبقية من الذين اضطرهم العهد الصدامي الوحشي الى اطباق افواههم والسكوت عما يجري والا فالموت في انتظارهم وكان منهم قاب قوسين او ادنى.

اعداء الشعب والوطن كثيرون، والانتهازيون والنفعيون والوصوليون والباحثون عن السحت الحرام غير المبالين بدماء الناس وكراماتهم اكثر، والمتاجرون بالدين الحنيف الذين مثلهم كمثل الذين حمِّلوا التوراة ثم لم يحملوها ليسوا ايضا قلة، سواء بين السنة او بين الشيعة، ونحن نراهم امام اعيننا وابصارنا رأى العين، والميليشيات المتكونة من فلول البعث والحرس الجمهوري والامن الخاص والمخابرات والامن العام وفدائيي صدام ومن المرتزقة القادمين من البلاد المجاورة والبعيدة، وعصابات الذين ينتحلون اسماء اسلامية بعيدين عن فحواها بعد الارض عن السماء، والسراق واللصوص والقتلة الذين اطلق سراحهم كبيرهم صدام قبل سقوطه المخزي وكان واثقا مما سيحل بالعراق بعد اصراره وعناده على التشبث عبثا بكراسي القصر الجمهوري وقصوره العديدة الفارهة في جميع ارجاء البلاد، والشباب (المكبسلون) الذين يزودهم موجهوهم من اصحاب العمائم المزورة، الى جانب احزمة الطلقات التي يتقلدونها من اليسار الى اليمين ومن اليمين الى اليسار، باشرطة الحبوب المخدرة، فيذكروننا بما قرأناه في كتب التاريخ من اخبار الحسن ابن الصباح من الحشاشين الذين لعبوا في فترة من الزمن ادوارا قذرة في الارهاب في تاريخ ايران والشام... كل هؤلاء موجودون وقد اتخذوا منذ الايام الاولى لسقوط النظام من بعض المدن المعروفة بطابعها السني الصرف كالفلوجة والرمادي وسامراء ومن ثم من العتبات المقدسة قواعد انطلاق وتخريب لهم في جميع انحاء العراق، كما جرى في النجف ومقبرة وادي السلام والصحن الحيدري واخيرا في مدينة الثورة ببغداد، والمنتشرة فروعهم في اكثر من مدينة من مدن الجنوب الطيبة كالناصرية

والعمارة والبصرة وغيرها... كل هؤلاء موجودون مشغولون ليل نهار في التصدي للمواطنين المستهدفين للقتل بسبب طيبتهم واخلاصهم للوطن وحرصهم على المنشآت والمؤسسات التي صرف الوطن عليها مليارات الدولارات.

ان قوات الشرطة والحرس الوطني التي تحاول الحكومة الموقتة جاهدة تدريبها وتجهيزها بالسلاح الجيد مازالت وستظل الى حين اضعف من ان تتمكن بمفردها من التصدي الفعال لكل هذه الميليشيات والعصابات التي هناك الكثير من الجهات الممولة والمجهزة لها في دول الجوار ومن المصارف المودعة فيها اموال العراقيين المسروقة التي نهبها صدام حسين وزمرته واركان حزبه وحربه، وليس من المعقول ان نعتمد في كل عملية تصدٍ لأولئك على القوات متعددة الجنسيات. وان لم ينهض الشعب بواجبه في هذا المضمار ومن كل الوجوه فسيكون هو الخاسر الاكبر اذ ستظل هذه الميليشيات والعصابات سيدة الساحة ميدانيا الى امد طويل.

ان سكان مدن كالفلوجة وسامراء والرمادي يتعرضون كل يوم تقريبا الى القصف الامريكي الذي يدعي الامريكان انهم يقومون به استنادا الى اخباريات تأتيهم بان الدار الفلانية مثلا يتخذها رجال ابي مصعب الزرقاوي مقرا لهم، وقد تكون هذه الاخباريات صادقة او كاذبة، فالمهم ان القصف ينبني عليها واحيانا ينبني على تعرض الامريكان لهجمات من مسلحين بمختلف انواع الاسلحة، وقد يكون القتلى والجرحى هم انفسهم المقصودون بالقصف او سواهم وكل ذلك محتمل، ومادامت الامور تجري على هذا المنوال الذي لايصح ان تستمر عليه، فان تكرار هذه العمليات ممكن في كل يوم. ولذلك فان السؤال الطبيعي الموجه الى سكان هذه المدن ذات الطبيعة العشيرية، المحاطة من كل اطرافها بالعشائر العراقية القوية المسلحة احسن تسليح، هو: اذا كان هؤلاء الذين يتصدون للامريكان موجودين بينكم او اذا كانوا منكم بالذات ووجود الغرباء ووجود ابي مصعب ونظائره مجرد فرية مفتعلة، فانكم انتم الذين تستطيعون ايجاد علاج للموضوع، فاذا كانوا منكم فلماذا تدعونهم يقومون بهذه الاعمال ولفائدة من واي غرض سياسي تستطيعون تحقيقه من ورائها، وهل بالامكان ان تظلوا متمردين على القانون وتفرضوا نظامكم الخاص والطريقة التي تعجبكم في ادارة الامور وتسيير الحياة على سائر السكان، وقد سمعنا وقرأنا عن ذلك الكثير؟ وان كانوا غرباء نزلوا

بساحتكم واتخذوا منكم دروعا لارتكاباتهم غير المشروعة، فلماذا تؤونهم ولِمَ لا تلقون القبض عليهم ولا تسلمونهم الى السلطات المسؤولة، او لماذا لاتطردونهم من بينكم على الاقل، وهل من المعقول السكوت عن قوم يذبحون مدير الحرس الوطني من الوريد الى الوريد ويلقون القبض على المحافظ ويكرهونه على التحدث امام الفضائيات ضد الحكومة التي يمثلها، او يذهبون الى الجامعة ويدوسون حرمتها ويلقون القبض على رئيسها ويجرُّونه معهم ويشدون وثاقة ويضعونه في صندوق سيارة ويذهبون به الى مكان مجهول، والله وحده يعلم ماذا يتعرض له الآن من اهانة وتحقير، وقد يذبحونه ذبح الشياه غدا، كما ذبحوا كثيرين غيره من قبل؟ من ذا يقبل السكوت واطباق الافواه ازاء هذه التصرفات الوحشية التي قاموا بها مع كثيرين غيره ايضا؟

اذا كانت الحجة هي المقاومة ومحاولة اكراه المحتل الامريكي على الرحيل، فان انهاء الاحتلال مهمة وطنية امام كل مواطن عراقي وامام جميع الاحزاب والمنظمات والقوى الوطنية العراقية، وكل من يفهم ذرة في السياسة يعرف ان احدا لايستطيع بمفرده ولا بمساعدة نظائره في سامراء او الموصل او بعقوبة او اماكن اخرى ولا بمساعدة مقتدى الصدر ومن لف لفه في النجف او مدينة الثورة ولا باعمال عصابات من القتلة وقطاع الطرق على الطرق الواقعة بين هذه المدينة وتلك وجماعات من زارعي القنابل تحت انابيب النفط او مخبئي العبوات على قارعات الطرق ان يستعيد استقلال العراق. ليس استعادة استقلال العراق وسيادته عملا من شأن اناس مشتتين في هذه المدينة او تلك يلجأون الى كل عمل غير شريف تحت ستار مزاعم شريفة. ان عملا كهذا يحتاج الى تعبئة جماهيرية تحت قيادة قوى شريفة معروفة تحترم كرامة الانسان وشرف النضال، ولا ترتكب الاعمال الخسيسة، وتقدر موازين القوى، وتحاول حشد كل القوى النظيفة والشريفة محليا وعربيا واسلاميا وعالميا حولها، ولا تلجأ في ظروف الاستقطاب العالمي لصالح الولايات المتحدة الامريكية الى اعمال ارهابية متفرقة هنا وهناك، ولا تتعاون مع اللصوص والخاطفين الساعين وراء ابتزاز الشركات ذات المصالح التجارية لاكراهها على دفع الوف الدولارات مقابل اطلاق سراح رهائنها، ولا تعمد الى اغتيال اساتذة الجامعات واكراه المئات منهم على ترك الوطن واللجوء الى الخارج بغية افراغ الوطن من ادمغته المفكرة، واقبح من كل تلك المنكرات الباسها لبوسا اسلاميا مزورا

وانتحال عناوين (انصار السنة المحمدية) و(التوحيد والجهاد) وما الى ذلك.

ان تحرير العراق، في ظروف عالمنا الراهن، انما يمكن عن طريق النضال السلمي، فلا الارهاب بمجدٍ شيئا، ولا الحرب النظامية او حروب العصابات سبيلا اليه بوجه قوة عالمية عظمى كالولايات المتحدة، ولست ادعي هذا جبنا او من باب انهيار المعنويات، ولكنه انعكاس لظروف العالم ذي القطب الواحد او مع بعض الاقطاب الذين لايسمنون ولا يغنون من جوع. تحرير العراق يأتي عن طريق الأمن والاستقرار واجراء الانتخابات الحرة النزيهة وتشريع الدستور الدائم وحكومة وطنية راسخة تعتمد النظام الديموقراطي التعددي الفدرالي، حكومة تعيد الحياة الى مرافق البلاد الخدمية وتنعش الاقتصاد وتوفر العمل للعاطلين وتكسب ثقة الشعب ورضاه وتتقدم للتفاوض مع المحتل من اجل الجلاء عن ارض الوطن واقامة علاقات تاخذ بنظر الاعتبار المصالح الحقيقية للطرفين وتستفيد في خطواتها من تاييد الشرعية الدولية وكسب الاصوات الفاعلة في المجتمع الدولي وتستند في الداخل الى اسناد كل او معظم القوى الوطنية المناضلة. اما الأمل في زمر متشابكة اليوم ومتنافرة غدا، احداها تركض وراء سراب اعادة صدام وزمرته الى الحكم، واخرى تحاول تطبيق منهج سلفي جامد أكل عليه الدهر وشرب، وثالثة تشرئبّ الى نموذج غارق في المشاكل وراء الحدود ويريد جرنا اليه لنغرق معا، ورابعة كل همها اللصوصية وقطع الطريق والاستحواذ على ما للآخرين... الامل في زمر كهذه ليس وراءه الا الخراب والبوار...

ثم باي حق واستنادا الى اي موضوعية يحاول هذا النفر الضال تشويه سمعة مدن بكاملها وقطاع كبير من الوطن والشعب باجمعه، ويريد ان يوهم العراقيين والعالم بان سنة العراق وما يسمى بالمثلث السني بما فيها من مدن ذات تأريخ عريق وشعب ذي تاريخ مجيد في النضال ورفد الحركة الوطنية بافواج المناضلين من مختلف الالوان والاطياف، هي التي تقوم بهذه الاعمال المنكرة التي لاتجلب للقائمين بها الا العار والشنار. جماهير الرمادي والموصل وسامراء والفلوجة وناسها الشرفاء ومثقفوها وكادحوها البسطاء الطيبون كلهم ابرياء من هذه الاعمال براءة الذئب من دم ابن يعقوب، والقائمون بها حفَنٌ تجمعت بليلٍ من هنا وهناك، مغتنمة فرصة الفوضى التي بثها في العراق واقع الاحتلال الامريكي الذي جاء تحت ستار تحريرنا من الدكتاتورية

الصدامية فأوقعنا في شراك الزمر الاجرامية المفتقرة الى الحد الادنى من الشعور بالمسؤولية الانسانية.

ان طريق النضال لتحرير العراق من الاحتلال هو طريق الامن والسلام والاستقرار والتفرغ للبناء والعمل الجاد. فماذا افاد السيد مقتدى الصدر جماهير العراق، وبخاصة جماهير الشيعة، وبالاخص جماهير النجف ومدينة الثورة من وراء تمرداته التي قتل فيها العشرات من الشباب الناهض الذي لم يذق بعد طعم الحياة في النجف والكوفة ومدينة الثورة والعديد من مدن الجنوب وحتى من شيعة كركوك الذين لديهم مايكفيهم من المشاكل والهموم، وجرح فيها المئات ودمرت العشرات من المنازل وخرب فيها العديد من المباني الحكومية والاهلية؟ الا يرى السيد مقتدى نفسه مسؤولاً شرعا وقانونا عن كل هذه الدماء المسفوكة والاموال المهدورة؟ ماذا ينفعه تخريب انابيب النفط التي تنقل ثروة العراق الى اسواق العالم لتأتينا بدلا منها بالغذاء والدواء والمال اللازم لإعادة تعمير الوطن وما خربته اليد الصدامية والطائرات الامريكية وصواريخ وهاونات العصاة والمتمردين؟ وهل يشرف احدا ان يرسل انصاره المسلحين للهجوم على سجون العمارة والحلة والكوت لدك ابوابها واطلاق سراح من فيها من القتلة والاشقياء ورجال العصابات الذين استطاعت قوات الشرطة والحرس الوطني مؤخرا القاء القبض عليهم ريثما يقدمون الى المحاكمة لينالوا جزاء ما اقترفته ايديهم؟ هل يتصور سيادته ان يكون بوسعه على نطاق الشعب العراقي كله (السيد القائد حفظه الله) بعد ان ولت ايّام (الرئيس القائد حفظه الله) غير مأسوف عليها وعليه. هل يعتقد انه يتمكن ببنادقه وآربى جياته وهاوناته المستوردة من ان يسقط دولة ويقيم دولة؟ وهل يعقل انه يستطيع اكراه الشعب العراقي على القبول به قائدا وزعيما للعراق بكل قومياته واحزابه ومذاهبه واطيافه؟ اذا كان هو واثقا من تأييد الجماهير الشيعية له، واعتقد انه لكذلك الى درجة كبيرة في الوقت الراهن على الاقل، فلماذا لايحاول ان يأتي الى سدة الحكم من خلال صناديق الاقتراع التي لاتبقي حجة امام العالم كله للامريكان اذا هو اتى للحكم وطالب بانهاء الاحتلال ولم يجلُ المحتل، ولماذا يلجأ الى ركوب مركب البنادق الصعب؟ واذا كان يرى ان المحتل لايجلو من خلال مطالبة حكومة شرعية منتخبة، فكيف يعقل انه يستطيع ذلك ببضع مئات من الكلاشينكوفات والمدافع القديمة المستولى عليها من

الجنود العراقيين الواقعين في الاسر في قادسية صدام الخائبة هي وقائدها المهزوم؟

ولأوجه أخيراً، كلمة الى هيئة علماء المسلمين التي كانت حتى الآونة الاخيرة الوسيط بين المعنيين بالذين يختطفون في العراق وزمر الخاطفين المنتحلين زورا اسماء اسلامية، وكانت منذ تأسيسها حاملة راية المعارضة لكل شيء يقوم به مجلس الحكم ومن ثم مجلس الوزراء المؤقت، اعتبارا من العلم العراقي الجديد وانتهاء بانتخاب المجلس الوطني الموقت، ثم اخذت تميل الى الانزواء والتستر، ولست اعلم الى م ترمي من وراء تكتيكها الجديد هذا، اتوجه اليها بالسؤال عما اذا كانت حقا تتحدث انطلاقا من مفاهيم الدين الاسلامي وليس كمنظمة سياسية لم تكشف للملأ عن مراميها واهدافها وانما عليه ان يحل الامر باستنباطاته هو، عما اذا كانت ترى ان الجهاد الذي يأمر به الاسلام هو ما يجري في الرمادي والفلوجة وسامراء والموصل والنجف ومدينة الثورة ببغداد؟ هل خاض النبي(ص) معركة مسلحة مع المشركين وهو في مكة؟ هل دخل في قتال معهم وهو في المدينة قبل ان يتأكد من ان بوسعه مقاتلتهم واحراز النصر عليهم من منطلق توفر القوة اللازمة لديه؟ لماذا اراكم انتم واعضاءكم في الرمادي والفلوجة وسامراء وبعقوبة وغيرها ساكتين عن بذل نصيحة اسلامية خالصة لوجه الله للقائمين بما يسمونه «المقاومة» بان يكفوا عن تعريض النساء والاطفال والعجزة المسلمين لخطر الانتقام الامريكي؟ وان يسيروا على هدى النبي (ص) اذا كانوا يريدونها حقا جهادا اسلاميا؟ اني اناشدكم باعتباركم تسمون انفسكم هيئة علماء المسلمين ان توصوا باتباع الاسلوب الاسلامي الصحيح للوصول الى تحرير الوطن والتعاون مع كل الجماعات الوطنية للوصول الى هذا الهدف النبيل بطرق صحيحة، واذا كنتم تعتبرون هذه الاحزاب والجماعات مارقة عن الاسلام على طريقة جماعة التكفير والهجرة، فانكم تعرفون احسن مني ان النبي (ص) ظل يتعاون مع اليهود والمنافقين في المدينة حتى لم يبق امامه متسع، مع ان في القرآن الكريم آية تقول «لتجدنّ اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشركوا».

اني لأشكر لآية الله السيد علي السيستاني مبادرته الحميدة لإنزال السيد مقتدى الصدر من على ظهر مطيته الجموح واقناعه بوقف نزيف الدم وبالقاء السلاح، وان لم يلب جميع اتباعه طلبه، ولا ادري أعن تمرد كان ذلك او عن تدبير سابق؟ ولكنه كان

بوسعه ان يحول دون كل ما جرى لو بادر منذ اوائل الازمة وقبل ان يسافر للعلاج، شفاه الله، فلماذا اخر مسعاه النبيل الذي جاء متأخرا وربما وجد نفسه مضطرا اليه في آخر الامر بعد مقتل المئات وجرح اكثر من الف وتضييق الخناق على المقتدويين وانقاذا لماء وجه السيد الصدر الذي اراه اساء كثيرا الى التراث المجيد لشهداء اسرته الطاهرين.

وختاما، ايها الاخوة المواطنون، ان السلبية واللامبالاة ازاء كل ما يحيق بالوطن لايجدي احدا نفعا، وسنعض جميعا على اصابع الندم، ولات حينذاك ساعة مندم. فليقم كل منا باداء بعض ما عليه من دين للوطن، ولنقف جميعا بحزم بوجه الارهاب ولننفض من حول دعاة السوء والمتاجرين بالدين والوطن والقيم زورا وافتراء، ولنحاول وضع حد لكل هذه المآسي التي طالت معاناة شعبنا منها.

الاتحاد - العدد ٨٢٥، ٢٠٠٤/٩/١٢

«باسم مستعار وتحت عنوان آخر»

وبعد حذف مقاطع عديدة منه

من اجل حياة ديموقراطية برلمانية

كفيلة بتحقيق بعض مطامح شعبنا

مع انتهاء السنة الجارية يكون بانتظار شعبنا الكردي مهام جسام عليه ان يكون قد تهيأ لها الآن بل ومنذ حين.

من هذه المهام الجسيمة مهمة الاستعداد لخوض الانتخابات النيابية التي من المقرر اجراؤها في الشهر الاول من العام المقبل، ومن المقرر ان يشرع الدستور الدائم ايضا في الفترة نفسها، كما سيكون من المقرر انتخاب رئيس للجمهورية العراقية ايضا فيما بعد بفترة قصيرة.

فاذا كان اجراء الانتخابات العامة أمرا مقررا ويلح الجميع على ضرورة اجرائها في موعدها دونما تسويف، واذا كان من المفهوم الآمال العظام التي نعقدها على هذه الانتخابات للخروج بنتائج جيدة سواء بالنسبة الينا ككرد، او بالنسبة للقوى الديموقراطية الاخرى في اشغال مقاعد البرلمان، فعلينا ان نتوصل مبكرين الى خوض هذه الانتخابات ضمن قائمة ديموقراطية عراقية موحدة تضمنا نحن الاحزاب الكردستانية والاحزاب والقوى الوطنية والديموقراطية الاخرى التي تتفق وايانا ونتفق واياها على برنامج مشترك يتضمن اهدافنا الاساسية في الامن والاستقرار والسيادة الوطنية والعمل والرخاء في ظل الديموقراطية والتعددية والفدرالية الشاملة لجميع المناطق ذات الكثافة الكردية الغالبة وكذلك على اهداف تلك القوى التي لسنا واياها على خلاف بشأنها.

وعلينا، قبل طرح هذه القائمة، ان نتوصل عند تشريع قانون الانتخاب الى الموافقة على التمثيل النسبي، لمن يشاء ذلك، لنضمن اصوات جميع الذين يؤيدون ايا من اطراف هذه القائمة الموحدة في اي جزء من العراق، كما نضمن للاطراف الاخرى التي تشارك في الانتخابات، سواء بقائمة موحدة او بعدة قوائم مستقلة فيما بينها، امكانية حصولها على اصوات من يؤيدونها في اي جزء من اجزاء العراق.

بالنسبة الينا، كشعب كردي او كجزء اساسي من القوى الديموقراطية العراقية، يضمن لنا التمثيل النسبي عدم ضياع اي صوت عراقي ناخب في اي جزء من اجزاء العراق. فمن الواضح ان هناك مئات الالوف من المواطنين الكرد المنتشرين في مختلف انحاء العراق، وان تحشيد هذه المئات الالوف من المواطنين للقائمة الديموقراطية الموحدة التي نشكل نحن الكرد عمودها الفقري عمل جبار لصالح العراق الديموقراطي التعددي الفدرالي. اما دخول المعركة الانتخابية بقوائم كردية وقوائم ديموقراطية مستقلة، بالرغم مما قد يكون بينها من اتفاقات وتوحيد مواقف، لايمكن ان تبلغ النتائج المنتظرة منه ما ينتظر من القائمة الديموقراطية الموحدة باي حال.

اعتقد ان اهمية الانتخابات المقبلة بالنسبة لنا، سواء ككرد او كديموقراطيين عراقيين، تفوق بدرجات ما لها بالنسبة لاي قائمة او مجموعة سياسية تنافسنا في المعركة الانتخابية. فنحن، ككرد، عانينا عقودا طويلة من الظلم والاضطهاد ما لم يعانها غيرنا، مما يزيد من اهمية التوصل الى نظام ديموقراطي راسخ بالنسبة الينا. وكديموقراطيين، كردا وعربا وقوميات اخرى، لنا قيّم وطنية وانسانية اصيلة يهمنا ان نحافظ على مصداقيتنا ازاءها خلال المعركة الانتخابية وبعدها داخل اروقة البرلمان، ونريد ان نبرزها للرأي العام كنموذج يحتذى لبناء الحياة الجديدة في خضم التيارات المتصارعة التي لايعير عدد منها انسانية الانسان وحقه في الحياة المسالمة الهانئة، أهمية كبيرة. من اجل ذلك كله، علينا السعى لتحشيد اكبر عدد من افراد الشعب العراقي من جميع القوميات حول برنامجنا الوطني والانساني الديموقراطي التعددي الفدرالي، وما من سبيل امامنا للوصول الى هذه الغاية الا وحدة الصف وعدم افساح المجال للتمزق، ولذلك فعلينا ان نبذل ما بوسعنا من جهود لجمع الاحزاب الكردستانية وجميع العناصر الوطنية والشخصيات الكردستانية المستقلة في قائمة واحدة، وعلينا، كشرط اساسي، ان نختار ممثلينا في هذه القائمة من اناس ذوي ثقافة عالية وكفاءة سياسية والتزام اخلاقي رصين وتاريخ نقي مجيد وطهر لايشوبه اي شائبة شخصية او سياسية لدى الرأي العام، وعلينا ان نراعي في اختيار هؤلاء الممثلين ان الرأي العام بثاقب بصيرته لاتخفى عليه خافية، ولذلك فان كل واحد من ممثلينا يجب ان يحظى باحترام الرأي العام وبخاصة الرأي العام غير المنتمي الى اي حزب، ذلك لأن هؤلاء هم

الذين يشكلون العمود الفقري للرأي العام العراقي، وعلى كل حزب ان يتجنب تقديم اكبر قدر من اعضائه ومناضليه على اساس صفتهم الحزبية، فثقة الرأي العام والكفاءة الذاتية يجب ان تسبقا على الدوام صفة الانتماء الحزبي لاسيما واننا نعرف ان انتفاضة ١٩٩١ المجيدة اولا وقبل كل شيء ثم اثنى عشر عاما من السلطة جمعت حول الاحزاب الكردستانية، وبخاصة حول الحزبين الاساسيين الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، قشرة غليظة من المنتمين الذين لم يمروا بالتجارب النضالية ولم يبرهن كثير منهم على طهرهم الذاتي وصمودهم امام المغريات ويخشى ان يكون بينهم من هو على استعداد للتزلف الى اي ظرف قد يطرأ دون ان يصمدوا في مواقعهم دفاعا عن المباديء التي يدعون الانتماء اليها.

واعتقد ان من الضروري ان تكون جميع الاطراف المشاركة في القائمة الموحدة متفقة على جميع الاشخاص المرشحين في القائمة، فأي ملاحظات سلبية على اي مرشح من لدن اي طرف ستترك اثرها في المستقبل على العمل المشترك لنواب القائمة الموحدة داخل البرلمان المنتخب مما يؤثر على عملية السعي لانجاح برامجها التي خاضت القائمة الانتخابات على اساسها. وعلينا ان نتذكر ان الرأي العام عندما يصوت لصالح القائمة الموحدة، فهو من جهة أخرى يضحي بقدر من مصالحه الخاصة لصالح المصلحة العامة، فعلينا ان نقدر ذلك عالي التقدير. فاذا لم يكن جميع مرشحي القائمة الموحدة ممن ينالون ثقة الشعب ستكون عاقبة ذلك شديدة السوء على اي قائمة موحدة في اي انتخابات في الدورات المقبلة.

من جهة اخرى فان خوض الانتخابات بقوائم كردستانية متنافسة فيما بينها يفوت علينا كثيرا من الفرص ويؤدي الى ضياع الالوف من الاصوات هباء، فهناك كثير من الاشخاص او الجهات وحتى الاحزاب لاتستطيع اذا دخلت الحلبة الانتخابية بمفردها، ان تضمن الحصول على مقعد نيابي واحد مما يؤدي الى احتراق الاصوات التي أدلي بها لهؤلاء دون ان تؤدي الى زيادة رصيدها شيئا. اضف الى ذلك ان وجود قوائم كردستانية متنافسة في ما بينها قد ينكأ الجروح التي اندملت وينعش الخلافات والتمزقات في الصفوف التي غابت مظاهرها الى حد كبير في حياتنا السياسية والعملية خلال الاعوام القليلة الماضية. ومجمل القول ان من تعز عليه قضية شعبه

وطموحاته الكبرى التي لاحت امامها فرص كبيرة للتحقق، عليه ان يدع جانبا المصالح الذاتية وينزل الى ساحة التنافس الديموقراطي مع القوى الاخرى بصف موحد متين وارادة لاتلين.

ومن مهامنا الآنية للحصول على نتائج باهرة للقائمة الديموقراطية الموحدة المنشودة، او القائمة الكردستانية الموحدة فيما اذا لم نتوصل، لا سامح الله، الى القائمة الديموقراطية العراقية الموحدة، بذل المزيد من الجهد الجبار لانهاء قضية المرحلين والمستوردين وتقرير المصير النهائي للمناطق الكردية المنتزعة من كركوك وبعض المحافظات الاخرى او الملحقة بها عمدا، واعادتها الى المحافظات الأم او تكوين محافظات مستقلة منها، كما هو الشأن في قضاء طوزخورماتو او خانقين او اقضية محافظة نينوى الكردية وناحية المركز والنواحي الكردية في قضاء بدره، لتثبيت الفدرالية الكردستانية ضمن الجمهورية العراقية الاتحادية في اطارها الصحيح واجراء استفتاء محلي في هذه المناطق، ان اقتضى الامر، لتقرير ما اذا كانت اكثرية سكان اي منها ترغب في الالتحاق بالفدرالية الكردستانية او لا؟

واني لأسمح لنفسي في هذه المناسبة بأن اطرح امكانية الحاق المناطق ذات الغالبية العربية في النواحي الغربية من محافظة كركوك بمحافظة صلاح الدين وكذلك النواحي ذات الأغلبية العربية في الاقضية الكردية التابعة لمحافظة نينوى والتي ستضم فيما بعد الى فدرالية كردستان، الحاقها باقضية عربية مجاورة تابعة لمحافظة نينوي، فيما اذا رغبت اكثرية سكان هذه النواحي في ذلك، تفاديا للمشاكل الاثنية التي قد تثور في هذه المناطق في المستقبل وتثبيتا للمبدأ الديموقراطي في حق الجماهير الشعبية في التابعية الادارية الى فدرالية كردستان او الجمهورية العراقية الام وتسهيلا لتمشية الامور الحياتية لهذه الجماهير العربية التي لاشك في انها تكون اكثر سعادة فيما اذا كانت تتعامل مع اجهزة ادارية او خدمية من بني قومها كما تقضي بذلك طبائع الامور.

الاتحاد – العدد ٨٣٤، ٢٢/٩/٢٠٠٤

على الذين قاوموا النظام الدكتاتوري بصفوف موحدة،

ان يخوضوا معارك البناء الجديد بصورة موحدة ايضا

شهدت المقاومة الوطنية العراقية للنظام الدكتاتوري الصدامي وبخاصة منذ ان تعدّت شرور هذا النظام ان تكون محصورة في البطش والتنكيل بفئة دون اخرى، بل اخذته العزة بالاثم فوجد في نفسه الشريرة القدرة والطاقة لان يمد مخالبه الى جميع القوى السياسية دون ان ياخذ بنظر الاعتبار ما كان بينه وبينها من اتفاقيات او تحالفات او وحدة جذور او فكر كاتفاقية الحادي عشر من آذار مع قيادة الحركة القومية الكردية ممثلة بالحزب الديموقراطي الكردستاني وتحالف الجبهة الوطنية والقومية التقدمية مع الحزب الشيوعي العراقي ووحدة الجذور مثل ما كان له مع العناصر المنشقة من حزب البعث نفسه ووحدة الفكر كما كانت له مع الفئات القومية العربية المختلفة، فاخذ يتصدى لكل حزب وفئة من هذه وغيرها ساعة ان يرى الفرصة سانحة له لذلك، ويبطش بها الواحدة تلو الاخرى ويسومها سوء العذاب مما ادى من الناحية العملية الى ان تتكون شيئا فشيئا جبهة معارضة عريضة وان لم تكن بين معظمها اتفاقيات مدونة لذلك، الا انها كانت جميعا تقف على الضد من ممارسات النظام وتناضل ضده بكل ما اوتيت من قوة، وتقدم في سبيل الخلاص منها العشرات والمئات من القرابين، ووسع من قاعدة هذه الجبهة العريضة اصلا الحرب القذرة التي شنها النظام على الجارة ايران بعد ثورتها الاسلامية والجرائم البشعة التي اقترفها ضدها خلال ثمان سنوات عجاف اتت فيها على الاخضر واليابس وأدت الى مقتل وجرح وتشويه وتعويق ملايين عديدة من رجال ونساء البلدين الجارين المسلمين لا لمصلحة احد في الحقيقة الا الذين يتربصون بهما الدوائر من الوف الكيلومترات فيما وراء الحدود، هذا بالاضافة الى ترك الملايين من ابناء وبنات العراق وايران يتامى بدون راع ولا معيل والى ترمل مئات الالوف من النساء وبقاء مئات الوف اخريات من الفتيات عوانس حرمن الى الابد من امكانية الزواج وبناء حياتهن العائلية المنشودة، هذا الى جانب حربه المستمرة منذ اول يوم لاستيلائه على الحكم، بل وقبله بسنوات، على الشعب الكردي والتي مرت بمراحل مد

وجزر عديدة وكان ضمن حلقاتها تدمير اكثر من خمسة آلاف قرية وضيعة وبليدة وقلع وقطع الالوف من المزارع والبساتين والقضاء على مئات الالوف من رؤوس الثروة الحيوانية وتحشيد الناس بالاكراه في معسكرات قسرية، وآخر مطافها قصف حلبجة ومواقع اخرى كثيرة بالسلاح الكيمياوي وقتل وجرح عشرات الوف الناس فيها، وأنفلة مناطق شاسعة من كردستان ذهب ضحيتها اكثر من ١٨٠ الف انسان دفنوا في مقابر جماعية في مختلف انحاء العراق اضافة الى ثمانية آلاف بارزاني ومئات من شباب الكرد الفيليين. ولم يكن آخر ما في جعبة النظام الشرير حربه ضد الشقيقة الكويت واحتلاله ارض البلد الجار ونهبه ثرواته وممتلكاته واضرامه النار في منشآته النفطية، وكانت الحلقة الرئيسية الكبرى لجرائمه، قبل رفضه الاستسلام في حرب تحرير العراق، تصفيته الاجرامية انتفاضة آذار المجيدة ودفعه اكثر من مليون مواطن كردي في تصدية لانتفاضة كردستان للهجرة مشيا على الاقدام بين الوديان وفي سفوح الجبال وتحت رحمة الامطار والثلوج والاوحال والبرد الى ايران وتركيا في اواخر شتاء ١٩٩١ واوائل ربيعها.

كل هذه السياسة الاجرامية التي لم تنج منها قومية او طائفة او دين او مذهب او حزب او منظمة في العراق والتي شردت الملايين من المواطنين الى ديار الغربة فشكلوا عامل ضغط دوليا شديد الاثر وخلقوا في بلاد المهاجر قاعدة عريضة للرأي العام الدولي ضد النظام وطغيانه الوحشي بعثت الحياة في الضمير العالمي الذي كان راكدا ازاء كل ما كان يجري في العراق تحت تأثير المصالح الاقتصادية المتعددة الاشكال التي كان يوفرها النظام المجرم لدول العالم على اختلاف انواعها وآيديولوجياتها وادعاءاتها الانسانية العريضة فاسقطت ورقة التوت عن عوراتها القبيحة وعرّتها امام الملأ ولم تبق مجالا لأحد للتستر تحت اي قناع واضطر الجميع الى ان ينطقوا بكلمات خير لصالح الشعب العراقي المضطهد، اللهم الا زمرا من الذين خانوا ضمائرهم تماما وباعوها لقاء ثمن بخس من اوراق حقيرة لكوبونات النفط التي كان يوزعها الطاغية ذات اليمين وذات الشمال مما انفضحت اخيرا امام القاصي والداني وتحدث عنها الجميع ولكن لم تنضح لها جباه المرتزقة عرقا ويا للعار!

وفي الداخل كانت هذه الاوضاع تدفع مختلف القوى والاحزاب والمذاهب والقوميات والاقليات والطوائف والتيارات على اختلاف امزجتها ومشاربها الى ان تتقارب فيما

بينها بحكم الضرورة القاهرة اكثر فاكثر وتزداد ادراكا لواقع ان نظاما عاتيا متمكنا من كل وسائل البطش ومسيطرا على جميع مرافق الدولة ومنابع الثروة فيها وقابضا على زمام جميع مصادر القوة فيها لا يمكن اسقاطه لا عن طريق الانقلابات العسكرية ولا عن طريق اي حزب او قومية او قوة سياسية بمفردها مهما كانت قوية، وانما الامر بحاجة الى قوة اكبر، الا ان مما يؤسف له هو ان هذه القوى التي توصلت الى هذه الحقيقة، لم تستطع رغم ما عانته على يد النظام، ان تتوصل الى ادراك حقيقة ان عمق المأساة العراقية ليس مما يستطيع ان يسبر اغواره الا ابناء الوطن انفسهم وكل قواهم الحية وليس مما يمكن معالجته عن طريق اي قوة اجنبية لان القوة الاجنبية حتى اذا اتحدت مصالحها مع مصالح شعبنا في اطاحة النظام، الا ان لها مصالح ابعد بكثير من مصالح الشعب ولاسيما في بلد كالعراق يزخر باطن ارضه وظاهرها بثروات طائلة لا تقدر بثمن ويتمتع موقعه الجغرافي باهمية دولية كبيرة بالنسبة لجميع القوى ذات المصالح العالمية. ورغم العديد من المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها اطراف المعارضة هنا وهناك، ورغم العديد من الاتفاقيات التي ابرمت والبيانات المشتركة التي صدرت ونداءات وحدة الصف التي وجهت، وما الى ذلك، فان مهمة التحرير لم تتحقق الا مشوهة ولم تتحقق بمشاركة القوات الوطنية الا في تحرير محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى التي اسهم الپيشمرگة الكرد الابطال في تحريرها بادوار مجيدة، في حين ان المحافظات الكردية الصرفة كانت محررة اصلا ومنذ اكثر من عشر سنوات. اما البقية، ولاسيما مرافقها الاساسية كالبصرة وبغداد وما بينهما فلم يتم تحريرها الا على ايدي القوات المتحالفة التي لم تشرك معها لا في التخطيط ولا في التنفيذ بل ولا في ابداء المشورة اي جهة من جهات المعارضة. وهذا ما نتج عنه الوضع الراهن الذي نعانيه بعد ان استفرد الحلفاء بكل شيء، فحلوا الجيش والشرطة والامن وسائر الاجهزة العسكرية والقمعية دون ان يكون هناك بديل عنها ودون ان توضع اليد على اسلحتها ومخازنها العسكرية ومعسكراتها وما فيها من مرافق كان من الضروري الحفاظ عليها وحراستها لانها اولا وقبل كل شيء ملك الشعب العراقي وانفق عليها من امواله ولعدم تمكين فلول العهد البائد والجماعات المختلفة ذوات النوايا الشريرة ازاء الشعب والوطن وبخاصة منظمات الارهاب الدولي التي كانت لها خلايا واوكار داخل العراق واخذت تتوجه اليه افواجا من افغانستان منذ ان اخذت ملامح انتهاء النظام الصدامي تلوح في

الافق، لعدم تمكينها من الاستحواذ عليها واستخدامها في المستقبل المنظور ضد العراق الجديد. لقد حل الحلفاء العديد من الوزارات دونما موجب لذلك ووضعوا مئات الالوف من منتسبيها ومنتسبي المؤسسات العسكرية والقمعية بين مخالب البطالة ولقمة سائغة للتنظيمات المعادية التي اخذت تتشكل بعيد سقوط النظام او كانت نواتاتها موجودة بالفعل من قبل. وهكذا ومن جراء هذه السياسة الرعناء التي مازلت حائرا بيني وبين نفسي فيما اذا كان اتباعها نتيجة الغباء والجهل او نتيجة التعمد المقصود لجر العراق الى الهاوية التي هو فيها اليوم، والله وحده يعلم متى يخرج منها، اجل من جراء هذه السياسة الرعناء دمرت البنية التحتية للبلد ونهبت مؤسسات الدولة على اختلاف صنوفها وانواعها وانطلقت عناصر الشر من قتلة ولصوص ومجرمين وعصابات سلب ونهب وخطف واغتيال وايتام العهد الصدامي في حملاتهم التي طالت كل مرافق الوطن ولم تسلم منها حتى منشآت البترول ومرافق الطاقة النووية والمستشفيات والجامعات والمكتبات والمتاحف بل وكل ما يمكن الحصول من وراء نهبها على قدر من المال الحرام.

***

تلك المقدمة الاستعراضية التي اتيت عليها، كان لابد منها لأتوصل من خلال التذكير بها، وذكرّ فان الذكرى تنفع المؤمنين، ومن خلال ملاحظة ما نعيشه اليوم، لإيصال رأيي المتواضع الى جميع القوى الوطنية، بمفهومها الواسع الشامل، واقصد بها القوى الوطنية العامة وكل القوى القومية المخلصة لبناء عراق ديموقراطي يتسع صدره للجميع عربا وكردا وتركمانا وكلدوآشوريين – او كلدانا وآشوريين – واديانا ومذاهب وطوائف متنوعة وكل القوى الاسلامية التي لا تهدف الى فرض نمطها الذي تؤمن به على الآخرين، وانما الى طرحه امام الجمهور ومحاولة اقناعه به وبصالحيته اذا شاء ان يقتنع، من اجل ذلك اذكر هذه القوى جميعها، بانه رغم كل ما عاني ويعاني العراق فان ما هو حاصل الآن من عناصر ايجابية في حياتنا السياسية كبير وليس مما يستهان به، وهو وان اتى، شكلا، على يد سلطات الاحتلال وبتوقيع ممثليه، الا انه حصيلة شرعية ومشروعة لنضال الشعب العراقي بكل قواه الخيرة، وبالتالي فهو نتيجة لادراك تلك السلطات قدرا لابأس به من حقيقة الشعب العراقي ومن حقيقة الوضع العراقي، وان جاء متأخرا نوعا ما، وان الرأي العام العراقي والقوى الوطنية العراقية (بمفهومها العام ايضا) قوية ولا يستهان بها ولا يمكن تهميشها باي حال من الاحوال وعدم اخذها بنظر

الاعتبار، وان ليس بوسع الاحتلال، ولذلك فهو لايريد، ان ينيب نفسه منابها، ولذلك كان قد شكل مجلس الحكم الذي وان لم يتسع للقوى الوطنية كافة، الا انه ضمن القطاعات الاساسية او كثيرا من القطاعات الاساسية منها، واقام مجلس وزراء كان في تكوينه قريبا الى تكوين مجلس الحكم، ثم بر بوعده باعادة السيادة الرسمية الى العراق وسحب ممثله السيد بريمر وجهازه وتم التوصل الى اقامة مجلس وزراء موقت يتمتع بسلطات مجلس الحكم واكثر منه بكثير ومجلس وطني موقت يعتبران انجازين كبيرين رغم عدم شمولهما جميع القوى الوطنية، بل يمكن القول ان القصور في عدم الشمول هذا يعود الى تزمت الاوساط غير الممثلة اكثر مما يعود الى عدم رغبة سلطات الاحتلال في دخولها مجلس الوزراء والمجلس الوطني.

وتبعا لما جرى، فان ما هو مقرر حتى الآن ان تجري الانتخابات النيابية في عموم انحاء العراق بحرية ونزاهة في اوائل العام المقبل، كما من المقرر ان يشرع الدستور الدائم وان يجري انتخاب رئيس الجمهورية، فهل نحن على استعداد للقيام بما يلزم لاقامة عراق حر ذي سيادة ديموقراطي تعددي فدرالي ام لا؟ لاشك في انه بدون عراق بهذه المواصفات سوف لن نتمكن من سد الطريق بوجه اي محاولة لابقاء جيوش الاحتلال بعد انتفاء الحاجة اليها لأطول مدة ممكنة، وسوف لن نتمكن من قطع دابر اعداء العراق الكثيرين الذين يلعبون اليوم بمقدراته من ارسال السيارات المفخخة الى هنا وهناك من بقاع العاصمة والعديد من المدن الاخرى وتفجيرها وقتل وجرح العشرات من المواطنين بسببها وتدمير المؤسسات والدوائر وتفجير انابيب البترول وقطع الطريق على الشاحنات الحاملة للبضائع الى العراق من البلدان المجاورة، وسوف لن نستطيع القضاء على العصابات الارهابية الخارجية والداخلية المنتشرة في العديد من انحاء العراق، وسوف لن نتمكن من اقامة جيش وطني قوي وشرطة قوية نزيهة مخلصة لواجباتها في خدمة الشعب وحرس وطني كفوء لصيانة امن الوطن والمواطنين، كما لن نتمكن من اقامة المشاريع الزراعية والصناعية والعمرانية وتوفير العمل لمئات الالوف من العاطلين وتوفير الوظائف لعشرات الالوف من خريجي الجامعات والمعاهد المختلفة، ولن نتمكن من احياء اراضينا الشاسعة المهملة التي لا تزرع اليوم فيها حبة حنطة او غيرها، وسوف لن نتمكن من القيام باي عمل حقيقي مثمر طويل الامد لخدمة شعبنا، وسوف لن يزداد شعبنا الا بؤسا وشقاء وجهلا ومرضا وتخلفا ونهبا لعصابات المرتزقة

من اعداء الله والانسانية وشذاذ الآفاق المضللين اللاهثين وراء الاوهام التي يمنيهم بها مجرمون عالميون من امثال ابن لادن والظواهري وابي مصعب الزرقاوي ومن لف لفهم.

فلنتعظ بكل العقود الماضية التي كنا خلالها نرزح تحت قيود الانظمة الاستعمارية والرجعية والدكتاتورية والفاشية والانفالات والمقابر الجماعية... لنتعظ بكل ما قدمنا من تضحيات وضحايا وبكل ما لقينا من مآسٍ وعذابات... لنتذكر ايام الشقاء المقيم الذي حول نهاراتنا الى ليالٍ مظلمة... ايام الحكم الصدامي المنهار... ايام قطع الآذان وبتر الالسنة وجز الرقاب من الوريد الى الوريد وسجون تحت الارض التي لا خبر لأحد حولها... لنتذكر يوم كان صدام حسين يقول عن الثمانية آلاف شهيد بارزاني: الى جهنم وبئس المصير... يوم كان علي الكيمياوي يدافع عن جرائم الانفال بكل صلافة وهو يرد على تساؤلات ممثلي شعبنا الكردي بحقهم: ان القتلى مئة وعشرون الفا وليسوا مئة واثنين وثمانين الفا... يوم كان حسين كامل يقف امام مثوى سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام، متحديا اياه بكل وقاحته: اليوم نرى ما اذا كنت انا الحسين او انت الحسين! ويامر رماة مدفعيته بقصف الضريح بالقنابل... لنتذكر كل هذه المآسي ولنفكر ماذا يحمل لنا الغد فيما اذا تفرقت صفوفنا شذر مذر والتهينا بالصراع فيما بيننا، كما التهينا به في الشهور الماضية، بدلا من ان نخوض معركة البناء الوطني الجديد للعراق الديموقراطي الحر التعددي الفدرالي بقلب واحد ويد واحدة... فلنضع خلافاتنا كلها جانبا، ولنترك انانياتنا وتهالكنا وراء سراب المنافع الذاتية الضيقة ولنتفق جميعا مسلمين ومسيحيين ويزيديين وصابئة، عربا وكردا وتركمانا وكلدوآشوريين، اسلاميين وعلمانيين... لنتوحد بقلوب مفتوحة على بعضنا على ما هو قاسم مشترك بيننا جميعا، ولنترك تناقضاتنا وراء ظهورنا، ولندع ما يصعب حله منها لايام قادمة عندما تعلمنا الحياة الرغيدة الهانئة التي تنتظرنا اذا عرفنا كيف نستقبلها بوحدتنا، كيف نستطيع ان نتصدى لحل مشاكلنا الباقية.

ليتفق كل من كان في خندق معاداة النظام الصدامي الطاغوتي على خوض الانتخابات البرلمانية القادمة بقائمة مشتركة تشمل جميع انحاء العراق من زاخو حتى الفاو ومن خانقين حتى الرمادي، قائمة تحتضن جميع انحاء العراق، وان لم يمكننا ذلك واصر البعض على ان يظلوا بمنأى عن الجماعة وترك شياههم تلتقطها الذئاب المترصدة، فلتتفق غالبيتنا الشاعرة اكثر بمسؤولياتها الوطنية على ذلك. ان تفرق اطراف الجبهة

الواسعة التي خاضت معارك النضال ضد الدكتاتورية الصدامية البعثية المجرمة بكل ضراوتها، تفرقها على قوائم شتى وخوضها الانتخابات بقوائم متفرقة، متناسية مرارات الماضي، يفتح الطريق رحبا امام اعداء العراق وما اكثرهم وما اشدهم دهاء وحيلا، وما اشبع نفوسهم حقدا على شعبنا وعلى العراق الديموقراطي المتآزر، لتنفث سمومها بين مختلف اوساط الشعب، ولتزيد الاختلافات الموجودة بينه، عمقا وشدة وخطرا، ويجعل التوصل الى اقامة عراق متآخٍ متكاتف موحد مؤتلف ومتآلف امرا تحيط به الصعاب والعراقيل والعثرات من كل جانب... فمن ذا منا يريد ذلك؟ لا أحد ان شاء الله، فاللهم اشهد!

اننا اذ نطلق شعار القائمة الانتخابية العراقية الموحدة، ولجميع القوى الوطنية المناضلة ضد الدكتاتورية الصدامية البعثية ومن اجل العراق الديموقراطي الموحد الجديد، لا نطلقه من مصلحة ذاتية ضيقة، فالله يشهد اننا ابعد ما يكون عن مثل هذا التوجه الذاتي الاناني. اننا، ككرد، وحسب الظروف الراهنة والامكانيات المتوفرة لكل فئة سياسية وكل طيف آيديولوجي، ابعد العراقيين، ولله الحمد، عن التعرض للمشاكل العديدة التي يعاني منها بقية الشعب العراقي، ولكننا، وكتعبير عن صدقنا مع انفسنا ومع عموم اخوتنا من ابناء الشعب العراقي، وعن مصداقيتنا في ما ندعي ونقول، نرى في انفسنا احدى المجموعات الاصدق قولا والاشد حرصا على استقلال العراق واستعادة كامل سيادته وحريته وعلى نيل شعبه حقوقه كاملة غير منقوصة وعلى تمتعه بنظام ديموقراطي تقدمي تعددي فدرالي حقيقي. ولذلك فاننا نرى ان الطريق الواقعي للوصول الى هذا الهدف المنشود هو وحدة الصف الوطني التي يمثلها خوض الانتخابات النيابية القادمة بقائمة موحدة لكل القوى الوطنية ذات التاريخ النضالي ضد الطغيان الدكتاتوري او لمعظمها على الاقل، بعد ان طال تزوير الانتخابات والاتيان بالمجالس المعينة وعديمة الصلاحية التي لم تكن تمثل في الواقع الا مشيئة الحكام الطغاة الذين استولوا على الحكم في مؤآمرات دبرت بليل بين اوساط متآمرة مناوئة للشعب وحقوقه وحرياته ومدعومة من قبل الاوساط الاستعمارية في ما وراء الحدود الواقعة على بعد عشرات ومئات الالوف من الكيلومترات عن بلادنا.

نشر القسم الثاني من هذا المقال
في (الاتحاد) – العدد ٨٤٠، ٢٠٠٤/٩/٢٩

نحو مؤتمر سياسي وطني لمعالجة مشكلة الارهاب في العراق

يكاد متتبعو الوضع السياسي العراقي تجتمع كلمتهم على ان مشكلة الارهاب التي بدأت بعد سقوط النظام بفترة وجيزة في الظهور وفي التطور من سيئ الى اسوأ، تعتبر اليوم اخطر مشكلة يواجهها الشعب العراقي بكل اتجاهاته، وهي تزداد حدة وضراوه يوما بعد آخر كما وكيفا وتتعزز مواقع موجهيه ومنفذيه ومن يوآزرهم من خلال الاستغلال السيئ لواقع الديمقراطية السياسية وكذلك الفوضى الادارية القائمة اليوم في العراق. وهي تعرقل كل خطوة تريد الحكومة العراقية المؤقتة ان تخطوها نحو تحسين الاوضاع العامة من اعادة السيادة للقانون والنظام وتنظيم دوائر الدولة وتخفيف حدة البطالة الضاربة اطنابها في كل ارجاء البلاد وبين جميع شرائح المجتمع وتوفير الحد الضروري من الخدمات العامة كالماء والكهرباء والنظافة العامة وتشغيل مجاري المياه القذرة والى غير ذلك من ضروب المشاكل الباسطة اذرعها على عموم فئات المجتمع والمتفشية في جميع انحاء الوطن المستباح. واسوأ من كل ما ذكرت الاستمرار اليومي بلا حسيب ولا رقيب لتفجير السيارات المفخخة في اماكن عدة وقتل وجرح العشرات من المواطنين ولاسيما عند مداخل مراكز الشرطة والحرس الوطني وبينهم وبين صفوف المتطوعين للانضمام اليهم، وهم الامل المرتجى لسيادة الامن والاستقرار في البلاد، مما يدلنا بكل وضوح على السر في تركيز الارهابيين على توجيه ضرباتهم نحو هؤلاء، واشعال النار في انابيب البترول وحرق الشاحنات القادمة من بلاد العالم حاملة لشعبنا الغذاء والدواء وسائر الحاجيات الضرورية وخطف سواقها لابتزاز الشركات التي ينتسبون اليها من اجل الحصول على المال وقتل وذبح الكثيرين منهم وكذلك خطف وقتل المواطنين والاجانب العاملين في العراق، ووضع العبوات الناسفة على الطرق واطلاق الهاونات على الدوائر والمؤسسات والمدارس والكليات وعلى دور العبادة وما الى ذلك من جرائم مختلفة منكرة.

انه لمن نافلة القول ان نتحدث عن ان الدولة لم يعد لها اي هيبة حقيقية بين اي شريحة من شرائح المجتمع، وان التحدي والاصرار على مخالفة القوانين ورمي التوجيهات الحكومية عرض الحائط باتت ظاهرة متفشية في كل مكان، فبعد اكثر من

عام ونصف على سقوط النظام ماتزال المباني الحكومية مستباحة لكل من هب ودب يعملون فيها ما يشاءون، وبعد سلب ونهب ما كان فيها من المال العام اخذ المتطاولون يهدمونها وينتزعون ابوابها وشبابيكها وقضبانها الحديد المستعمل في بنائها وينقضون جدرانها ويأخذون اللبن المستخدم في تشييدها، ومطبعة الحكومة بطوابقها العديدة التي كانت تضم العشرات من احسن مكائن الطباعة بمختلف صنوفها وكانت تنتصب شامخة قرب ساحة باب المعظم في مركز المدينة شاهد صدق على ذلك. يوم امس كنت متوجها من ساحة السراي القديمة التي كان يقع فيها مجلس الوزراء قبل ثورة تموز ووزارة الداخلية ومتصرفية لواء بغداد وامانة العاصمة ومديرية الشرطة العامة حيث كان موقفها السياسي بمثابة الفندق الدائم لنا نحن المناضلين السياسيين، وكلما مررت من هناك تذكرت ايامنا المرة الحلوة التي كنا نقضيها بين حين وحين خلف قضبانها الحديدية، فوصلت بناية القشلة القديمة التي لم تنج هي الاخرى من ايدي المتطاولين. وقبل ان اصل شارع المتنبي وجدت ان احدى البنايات الكبرى التي كانت تقع الى جانب امانة العاصمة القديمة، ولا اتذكر الآن بأي دائرة كانت مشغولة من قبل، فوجدتها قد دمرت وباتت مثل هيكل عظمي كما تتراءى وزارة المواصلات على القناة للناظرين، كان العمال منهمكين في انتزاع طابوقاتها وبعثرتها. ولانني وجدت قبل ان اصل ذلك المكان ان دائرة البريد القديمة قبالة الاعدادية المركزية قد عمرت ورممت وظهرت بمظهر جميل وان بعض دوائر البريد الاخرى هنا وهناك مما دمرت قد انتقلت اليها واتخذتها مقرات لها، تصورت ان في النية تهديم هذه البناية التي كانت في السابق بحالة جيدة ولم تكن تفتقر الا الى بعض اعمال الترميم لتتخذ مقرا لعدد من دوائر الدولة. وعندما سألت بعض الاصدقاء هناك عن المؤسسة المنوي اقامتها مقام تلك البناية التي يدمرونها، قالوا لي ليس ما يجري الا جزء متمما لاعمال السلب والنهب التي بدأت مع سقوط النظام ولم تنته بعد، وسوف لن يمر شهر او شهران ان لم تتدخل جهة ما لوقف ذلك التخريب، الا وترى مكان هذه البناية المهدمة ايضا ساحة تتراكم على جنباتها الازبال وتستقر سيارات اصحاب المحلات في المنطقة على المساحات التي قد تبقى منها فارغة.

وهكذا بلغ الوضع الامني حدا من الفظاعة لا يوصف، فمن ذا الذي هداه تفكيره الوطني المخلص الى ان يطالب باجراء تحقيق في كيفية تسرب عدد من الارهابيين المفخخين الى مجمعات المنطقة الخضراء، ولابد انهم كانوا يحملون على صدروهم او

معلقة في رقابهم الآثمة، باجات السماح بدخول المنطقة تلك حيث مقرات الحكومة، والكل يعلم ان الداخل اليها لابد من ان يخضع لاكثر من تفتيش سؤال، فيفجروا سياراتهم المفخخة هناك ويقتلوا من كتب عليه ان يقتل بتلك الطريقة ويجرحوا من كتب عليه ان يجرح، ويلقوا الرعب في نفوس الموظفات والموظفين ورجال الشرطة وافراد قوات التحالف القائمين بالحماية في تلك المنطقة وسائر العاملين فيها ؟

وهل جرى تحقيق مؤدٍ الى نتيجة للتوصل الى الجهة المعادية الموجودة ضمن اجهزة الشرطة والادارة في محافظة ديالى، التي اخبرت الارهابيين قبل اسابيع بان عشرة من افراد الشرطة العاملين في بعض الاقضية الكردستانية من المحافظة سيغادرون بعقوبة عائدين الى مواقع عملهم في الساعة الفلانية وعبر الطريق الفلاني بعد ان اكملوا دورتهم التدريبية في بعقوبة ليعترضوا سبيلهم ويقتلوهم جميعا ؟ ثم من الذي دلهم كذلك على ان خمسين متطوعا في الحرس الوطني اكملوا دورتهم التدريبية كذلك في بعقوبة هم الآن في طريقهم الى اهليهم على الطريق الفلاني ليعترضوا سبيلهم في ملابس الشرطة ويأمروهم وهم عزل من كل سلاح بان ينبطحوا على الارض ويرموهم بالرصاص ويفنوهم عن بكرة ابيهم؟ ثم من الذي ومن اي مخزن وفر لهم تلك الملابس الرسمية التي كانوا يرتدونها، وقد تحدث عن ذلك قبلي وزير الدفاع السيد حازم الشعلان ولم يكن لي اي علم بموضوع حديثه ذاك قبل ان اكتب هذه السطور، واطلعت على فقرات منه بعد كتابة هذه الكلمة من خلال برنامج (اقوال الصحف) من راديو بغداد صباح اليوم (الاربعاء ٢٧/ ١٠).

ان هاتين الحادثتين الاجراميتين البالغتى الفظاعة تدلان بما لايدع مجالا للشك على ان الاجهزة الامنية في مركز محافظة ديالى ملغومة وان فيها العدد الكافي من عملاء الارهابيين ايا كانت اصنافهم واطيافهم، والشاهد الصادق على هذا انه قبل ايام قلائل ذكرت احدى الصحف ان مسؤولا في احد الاجهزة الامنية في محافظة ديالى سلم نفسه الى الجهات المختصة واعترف بالجرائم التي ارتكبها بالتعاون مع بعض اجنحة الارهابيين. فماذا كان مصير هذا الشخص، وما هي اعترافاته ولماذا لم ينشر بعضها على الاقل على الملأ ولماذا لم نسمع اخبار الكشف عمن تعاون واياهم والقاء القبض عليهم وسير التحقيق معهم؟

وامس ايضا ذكرت الصحف ان الامريكان ينقلون منذ حين بعضا ممن يلقى القبض

عليهم من الارهابيين الى خارج العراق بحجة التحقيق معهم. صحيح ان الامريكان بوصفهم قدموا منذ سقوط النظام وحتى الآن اكثر من الف ضحية على الساحة العراقية من جراء اعمال الارهابيين، بحاجة الى التحقيق مع هؤلاء الذين يلقى القبض عليهم في العراق وبخاصة اولئك الذين جاءوا منهم من خارج العراق ولاسيما من افغانستان وباكستان لمعرفة الروابط التي تربط ارهابيي العراق مع ارهابيي القاعدة وطالبان، وان نتائج تحقيقات كهذه تساعد دون ريب على الضرب بشدة على اوكار الارهابيين في العراق وفي المنطقة عموما، ولكن لماذا يجب ان يجري التحقيق معهم خارج العراق، وأليس بوسع محققين من اجهزة الامن الامريكية المختلفة ان يأتوا الى العراق ويشتركوا مع المحققين العراقيين في التحقيق معهم، وأليس العراق متضررا اكثر بكثير من الولايات المتحدة الامريكية من ارهابيات الارهابيين، واليس التحقيق بشأن جرائم وقعت على التراب العراقي، من واجب رجال الشرطة العراقية قبل اي احد غيرهم، وهل الامريكان اقدر على انتزاع المعلومات من هؤلاء الارهابيين من العراقيين؟ كل هذه تساؤلات تثير الريبة في امر نقل هؤلاء الارهابيين المقبوض عليهم الى خارج منطقة حدوث الجريمة.

من ذا يستطيع الجزم بان الغرض الحقيقي من نقل بعض الارهابيين المقبوض عليهم هو مجرد التحقيق معهم، وهل اصطحب الامريكان معهم، عندما اخذوا اولئك الارهابيين المقبوض عليهم الى خارج العراق، محققين عراقيين تطمئن الحكومة العراقية الى سلامة موقفهم السياسي؟ وما الجواب عن تساؤل قد يثيره البعض من ان من الممكن ان يكون للامريكان انفسهم يد في بعض الاعمال الارهابية التي وقعت او تقع في العراق، وعندما يلقى القبض على بعض هؤلاء الارهابيين ويغدو من الممكن ان يكشف التحقيق الذي تجريه السلطات الامنية العراقية معهم حقيقة الامور بصورة صارخة، يبادر الامريكان الى ابعاد اولئك الارهابيين من العراق الى قطر اوگوانتانامو او غيرهما من اجل التغطية على الاسرار التي عندهم مما قد يكشفونها للمحققين العراقيين لو انهم كانوا يحققون معهم وينفضح الدور الامريكي في ما جرى (بعدما كنت قد كتبت الفقرة السابقة سمعت من اقوال الصحف العراقية صباح الاربعاء ٢٧/ ١٠ تصريحا للسيد رئيس الوزراء يتحدث فيه عن تقصير قوات التحالف ازاء المذبحة الخمسينية الاخيرة ولم يتسن لي الاطلاع على تفاصيل تصريحه).

فهل هناك انفلات امني وسيادة فوضى وانعدام قانون في بلد ما نظير ما يحدث في العراق كل يوم منذ سقوط الطاغية صدام؟

ان حالة كهذه التي يعيشها عراقنا اليوم يجب ان يندى لها جبين كل من يدعي انه يتولى مسؤولية رئيسية في هذا الوطن المهان المستذل المنكوب.

اي احزاب ومنظمات وطنية فاعلة حقا هي هذه التي عندنا نحن وهي تمر مر الكرام على كل ما يجري على تراب ارض السواد، وكيف تفكر هذه الاحزاب والمنظمات في ايجاد علاج لانقاذ الوطن مما هو فيه؟

انني ادعو كل الغيارى على العراق ارضا وشعبا الى رفع اصواتهم ورفض هذه الحالة المزرية وادعو اصحاب الرأى من بينهم من سياسيين وعسكريين وخبراء امن ورجال شرطة متمرسين سابقين وحاليين مخلصين لواجبهم الوطني ان يدعوا خلافاتهم جانبا، فقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبى، ادعوهم الى المبادرة لعقد اجتماعات فيما بينهم بقصد تبادل الرأى للتمهيد لعقد مؤتمر سياسي وطني لدراسة ظاهرة الارهاب المستفحلة وتأليف هيئة للانقاذ الوطني تكون مشرعة الابواب بوجه كل عنصر وطني كفوء نظيف للدخول فيها، وتعمل بجد وجهد للوقوف بوجه ظاهرة الارهاب الخطرة الخطيرة وتشكيل مقاومة شعبية فعالة ضدها وضد الارهابيين وايحاد الآليات الممكن العمل بموجبها في هذا السبيل.

واني لواثق من ان لجماهير شعبنا من حزبية ومستقلة الايمان التام بضرورة التصدي الحازم للارهاب والارهابيين مهما تعددت اصولهم ومناشئهم وان لديها الامكانية الكافية للوقوف بوجه هذه الفاشية التي ذر قرنها في العراق منذ سقوط النظام وكبديل عنه للوقوف بوجه تطلعات شعبنا. ان شعبنا يستطيع وضع حد لهذه المأساة الكبيرة، وليست هذه هي المرة الاولى التي يتعرض وطننا لمثل هذا الخطر الداهم، واننا سندحر الارهاب والارهابيين في هذه المرة ايضا كما دحرنا نظائر له مرارا وتكرارا من قبل.

الاتحاد – العدد ٨٦٧، ٢٠٠٤/١١/١

المواقف السلبية لا تغني من خدمة الوطن شيئا

طلعت علينا وسائل الاعلام العالمية قبل ايام بخبرين متضادين كلاهما مصدره وطننا العراقي وبالتحديد مرجعيتاه الدينيتان الشيعية والسنية. اما اولهما فخلاصته ان الاشتراك في الانتخابات واجب ديني، واما الثاني فخلاصته عكس ذلك، وهو ان الاشتراك فيها حرام وان مقاطعتها واجبة. ولئن كانت المرجعية الثانية عللت فتواها، كما ذكرت الانباء، بان الانتخابات المقبلة تجري في ظل الاحتلال والاسهام فيها يعني القبول بالاحتلال واجراءاته، وهو غير جائز للمسلم، وبالتالي قبول ما يقوم به ايا كان غير جائز ايضاً، فاني لم اطلع على تعليلات المرجعية الاولى، ولكنني استطيع القول، استنادا الى آرائها التي عبرت عنها حتى الآن بهذا الخصوص ومطالبتها منذ البداية باجراء الانتخابات، هي انها اي الانتخابات تأتي بحكومة منبثقة من الشعب وبالتالي تكون ادارة البلاد من قبل اناس خولهم الشعب ذلك، وهذا هو المطلوب. ولئن كانت فتوى وجوب الاشتراك في الانتخابات تتفق مع هواى الشخصي لأن الانتخابات هي المدخل الى قيام الديمقراطية اذا كانت حرة ونزيهة، ولأني مؤمن بالديمقراطية والديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب وللشعب، وحكم الشعب لا يأتي الا من خلال انتخاب الحكام من قبله هو نفسه، رغم انني لست من اولئك الذين يوكلون امور الدنيا ومصالح الشعب الى فتاوى يصدرها رجال الدين استنادا الى نصوص دينية او الى اجتهادات شخصية بوصفهم مطلعين على ما يقرره الدين، لكني ارحب بأي فتوى دينية تنصب في مجرى المصالح الشعبية، وفي رأيي ان فتوى اولئك الذين دعوا الى مقاطعة الانتخابات وحرموا الاشتراك فيها لم تأت منسجمة مع مواقف اصحابها من جميع الشؤون في ظل الاحتلال والحكومة العراقية القائمة المتفرعة عن مجلس الحكم الذي نصبه الاحتلال في حينه، ايا كان تعبيره او عدم تعبيره عن الواقع السياسي والاجتماعي في البلد المحتل، فهم – اي اصحاب فتوى التحريم والمقاطعة – يعيشون في ظل هذا الاحتلال ويتعاملون معه في الواقع وان ادعوا عكس ذلك، ويوافقون من الناحية العملية على كثير من اجراءاته ويستفيدون من كثير غيرها ايضا، ذلك لأن الناس وكذلك المنظمات والهيئات كائنات اجتماعية لا تعيش في فراغ وانما تتنفس هواء المحيط الذي تحيا فيه.

الكل يعرف، اذا لم يركب مركب العناد، ان مجلس الحكم المنحل كان يتألف من ممثلي كتل واحزاب وجماعات كانت تعبر عن ما لا يقل عن ثلاثة ارباع مكونات المجتمع العراقي على اقل تقدير، وانه لو كان البلد حرا تحكمه حكومة من ابنائه منتخبة انتخابا حرا لكان معظم من كانوا في مجلس الحكم، لا اقول باشخاصهم، ولكن بالتيارات التي كانوا يعبرون عن آرائها وتوجهاتها، ممثلين فيه. والكل يعرف كذلك انه وان كان بريمر هو الحاكم الفعلي للعراق، الا انه ما كان بوسعه ان يقرر لوحده ودون موافقة مجلس الحكم او اكثريته على الاقل، امرا لا يعتبره هذا الاخير صالحا وموافقا لمصلحة الشعب.

اذاً، فكيف هو وجه التعليل لرفض الانتخابات وتحريم الاشتراك فيها بانها تجري في ظل وجود الاحتلال؟ قد يستطيع الاحتلال بما له من سيطرة فعلية على مقدرات البلد ان يلعب دورا ضارا عند تشكيل الحكومة التي ستنبثق عن الانتخابات، وقد يمكن ان يحاول ان تأتي الحكومة القادمة بحيث تأخذ بنظر الاعتبار مصالح الاحتلال التي جاء من اجلها الى العراق وشن في سبيلها الحرب على نظام صدام واسقطه ووافق ذلك ما كان يريده معظم الشعب العراقي ولم يكن يستطيع القيام به بنفسه في تلك الظروف، ولكن استطاعته الاتيان بمجلس مطواع ينفذ له كل ما يريد، امر مرهون بما اذا كنا نحن العراقيين لا نعرف واجباتنا ولا نقدر مسؤولياتنا ولا نخوض المعركة في جبهة وطنية متراصة موحدة ذات اهداف واضحة يتوفر فيها القدر المشترك لارادة مكونات المجتمع العراقي، وانا لا اشك في ان الفتوى بتحريم المشاركة في الانتخابات ووجوب مقاطعتها انما تنصب في التحليل الاخير في مجرى عرقلة تحقيق الارادة الشعبية في الاتيان بمجلس يمثل الشعب حتى الحد الاقصى الممكن لتمثيله اياه.

فاذا كان المفتون بمقاطعة الانتخابات يستهدفون عدم اعطاء الشرعية لحكومة تحقق رغبات الاحتلال، فالأجدر بهم ان يعملوا مع سائر الفئات الوطنية المخلصة للشعب والوطن من متدينة وعلمانية من اجل بلورة المنهاج المطلوب للتعبير عن ارادة الشعب والوصول الى تحقيق اتفاق جميع او معظم الفئات السياسية المخلصة عليها. وآنذاك سيكون بوسع الناخبين من ابناء الشعب ان يعرفوا على وجه الصواب ماهي الشروط التي يجب توفرها في من يصوتون لصالحه وبالتالي من هم الذين تتوفر فيهم هذه الشروط حتى يصوتوا له.

اي اي موقف سلبي قد تتخذه اي جهة لن تساعد في هذه الظروف التي يعيش فيها وطننا حيث الارهاب الاسود يهدد كل مواطن مهما كان موقعه في المجتمع، وحيث نحن بحاجة الى ترك الخلافات جانبا والتفرغ لبناء الوطن انطلاقا من انقاذه من محنته، اقول ان اي موقف سلبي في هذه الظروف، لن يكون في حصيلته الاخيرة الا في خدمة اطالة امد الاحتلال ويزيد من معاناة الشعب وتعويق استعادة السيادة والاستقلال الحقيقيين.

فمن ذا يريد ذلك، ومن ذا يقبل لنفسه ان يكون له فيه سهم؟!

اذاً، فـ«قل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

الاتحاد – العدد ٨٧٤، ٩/١١/٢٠٠٤

القيادات السياسية الكردية مطالبة بالعمل الجاد
لرفع الحيف النازل بابناء القومية الكردية
في تولي الوظائف الكبرى

كان العهد الدكتاتوري المقبور معروفا باصراره الدائم على حصر تولي الوظائف الكبرى وجملة الوظائف في مرافق معينة من مرافق الدولة في ابناء العشيرة الحاكمة وازلام الحكام الكبار منها ومن خارجها ومن بعدهم في اعضاء الحزب الحاكم، ولم يكن يسمح فيما عدا ذلك لاحد بتولي مرفق مهم من مرافق الدولة الا ممن ارتبطوا تاريخيا وعبر التنظيم الحزبي اساسا بالفئة الحاكمة والمقربين منها.

صحيح انه كان هناك عدد غير قليل نسبيا من اعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية وقادة الجيش الكبار والوزراء من الطائفة الشيعية، ولكن هؤلاء، او معظمهم، كانوا في الاساس ممن ارتبطوا بالبعث منذ ما قبل انقلاب شباط ١٩٦٣ الاسود، وحتى ان غالبية هؤلاء كانوا يسبقون حزبيا وتنظيميا الفقرات الاساسية في الفئة الحاكمة، فرئيس الجمهورية الثاني والثالث لم يكونا يأتيان في المرتبة الحزبية في مستوى اشخاص من قبيل سعدون حمادي او نعيم حداد او حتى طارق عزيز المنتمي الى القومية الكلدانية والديانة المسيحية. اما اقرباؤهما الذين تولوا وظائف من اعلى الدرجات في السلم الحكومي بعد مضي سنوات قليلة من انقلاب ١٧ تموز، فلم يكونوا قبل ذلك الا بمثابة اللاشيء في المقام الحزبي او كانوا منتسبين الى الدولة في اسفل الدرجات الوظيفية... وهلم جرا.

اما بالنسبة للكرد، فالقضية كانت اسوأ بكثير، فنادرا ما تجد كرديا ارتبط بالبعث قبل ثورة الرابع عشر من تموز وتدرج في ارتقاء بعض المراتب الحزبية، وكل الكوادر البعثية الكردية تقريبا آتون من صفوف الحركة القومية الكردية وقليل منهم من صفوف الحركة الشيوعية ممن خانوا الحركة او الحزب وكثير منهم ممن ناضل سنوات عديدة في صفوف البيشمرگة ولكنهم خانوها او تركوا النضال وباعوا انفسهم للبعث الحاكم ابتداء من سنة ١٩٦٣ عندما تولى البعثيون السلطة لاول مرة ومرورا بالسنين التالية ولاسيما

سني ١٩٧٠ - ١٩٧٤ عندما كانت عملية شراء الضمائر وانزلاق ذوي النفوس الضعيفة تجري على قدم وساق.

لم يشهد عهد البعث اطلاقا اسناد وظيفة مهمة الى كردي حسب الكفاءة الذاتية او على اساس التدرج الوظيفي الا اذا كان هذا الكردي مرتبطا بالسلطة الحاكمة او الحزب الحاكم بوشيجة من الوشائج، والا في الفترة التي اعقبت اتفاقية آذار التي فرضت على السلطة البعثية اسناد عدد من المسؤوليات الكبرى اسماً من الوزارات ووكالاتها ومن المتصرفيات (المحافظيات) والمديريات العامة وما في حكمها الى اكراد، ولم يسبق لهذا العهد ان قبل طلابا في الكليات العسكرية او كليات الشرطة إلا من اولاد ومتعلقات الجحوش والا في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ التي اشرنا اليها عندما كانت الحركة القومية الكردية ترتبط باتفاقية آذار مع السلطة البعثية. وفيما عدا ذلك نادرا ما كان هناك موظف كردي بدرجة اعلى من درجة مدير ناحية او مدير مدرسة او رئيس دائرة الا في الاطر التي اسفلنا ذكرها.

ومنذ سقوط النظام وحلول العهد الجديد الذي يفترض فيه ان يكون المواطنون جميعا مهما اختلفت اديانهم ومذاهبهم وقومياتهم متساوين في الحقوق والواجبات وان يجري التعامل مع الجميع على اساس الكفاءة الذاتية وتوفر الخبرة الفنية والعملية والنزاهة المسلكية، والى يومنا هذا، مازالت قضية اسناد وظائف كبرى الى شخصيات كردية مؤهلة لتولي تلك الوظائف تجري على نطاق جد محدود. وحتى هذه الدرجة المحدودة لا تتحقق الا اذا كان الحزبان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يتبنيانها ويلاحقانها بقوة ويكرسان لها جانبا غير قليل من الوقت والجهد، بل ان هذه المتابعة والملاحقة ايضا لا تجريان في الغالب الا بالنسبة لمنتسبي الحزبين والاحزاب المتحالفة معهما. اما بالنسبة للاّ حزبيين وهم الذين يؤلفون الشريحة الاكبر من الكادر المؤهل ولاسيما بالنسبة للوظائف غير السياسية، فما لنا الا ان نقول كان الله في عونهم.

حقا لقد بذل الحزبان جهودا غير قليلة بالنسبة لتعيين بعض السفراء والوزراء المفوضين وموظفي الخدمة الخارجية ووكلاء الوزارات، ولكن هذه الجهود لم تسفر عن النتائج المطلوبة كما ينبغي، رغم ان وزارة الخارجية تتولاها شخصية كردية ورغم ان

هناك نائبا كرديا لرئيس الجمهورية وآخر لرئيس الوزراء وبعض الوزراء ووكلاء الوزارات وبعض الدرجات الكبرى الاخرى وان بدرجة محدودة.

المطلوب الآن، وقبل ان تنقضي الفترة القليلة الباقية لاجراء الانتخابات اذ يفترض ان تستقر الامور بعدها ولا يمكن حينئذ اجراء تغييرات اساسية في هيكل الدولة، هو ان يبادر الحزبان الكرديان الاساسيان الممثلان في الدولة على مستوى مشهود باجراء كشف عام للوظائف الكبرى في الدولة وآخر لتلك التي يتولاها موظفون كرد او كردستانيون كبار وثالثا للكفاءات الكردية والكردستانية المتوفرة في مختلف المجالات وبخاصة تلك التي حرمت منها من ان تنال حقها في تولي الوظائف الكبرى على اساس الكفاءة والخبرة والنزاهة، ومن ثم مطالبة الحكومة بتصحيح ما يعثر عليه من اخطاء وتجاهل بخصوص تعيين الموظفين من ابناء كردستان من مختلف القوميات في تلك الوظائف.

ويتحدث كثير من الصحف اليومية وعلى الدوام عن بعض الاحزاب التي تستحوذ على حصة الاسد من الوظائف لمنتسبيها وعن وظائف تسند الى اشخاص لا على اساسٍ الا درجة قرابتهم من الوزير ايا كانت نوعية هذه القرابة سياسية او شخصية. ونحن نشك في ان تتوفر الشروط الوظيفية المطلوبة في معظم هؤلاء او في كثير منهم وفي ظروف الاستحواذ الراهنة، فهذه هي طبيعة استئثار الاحزاب بالوظائف لمنتسبيها والمقربين منها دون جعلها بالتساوي بين المواطنين المخلصين الصالحين وقد شهدنا بأم اعيننا هذه الظاهرة المرفوضة طيلة خمسة وثلاثين عاما من عهد البعث الاستئثاري وماتزال ذكرياتها عالقة باذهاننا.

اننا ننتظر التفاتا مشتركا جادا نحو هذه القضية التي هي احدى المرتكزات الاساسية لبناء المساواة الحقيقية بين ابناء القوميات العراقية، من لدن الحكومة المؤقتة ودائرة الرئاسة والحزبين الكورديين الرئيسيين، التفاتا يعيد الحق لمن هضمت حقوقهم في المضمار الذي تحدثنا عنه، حتى تأتي الحكومة العراقية الدائمة المقبلة اكثر رسوخا واستقرارا واكثر مدعاة لثقة الشعب بها واطمئنان المواطنين من ان حقوقهم في حرز محفوظ وفي ايدٍ امينة.

الاتحاد – العدد ٨٩٠، ٢٠٠٤/١٢/٥

شعبنا الكردي يحرز انتصارا مجيدا
بخوضه انتخابات المجلسين الوطني والتشريعي بقائمة موحدة
"ملاحظات ومقترحات"

واخيرا تحقق الحلم الذي كان يراود أوسع الجماهير الكردية الحريصة على مصالح شعب كردستان والمنجزات التي تحققت له والمستقبل الذي ينشده لنفسه، فقد توصل الحزبان الكردستانيان الرئيسان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بعد اجتماعات ومشاورات بينهما ومع سائر الاحزاب الكردستانية، الى توقيع اتفاق تاريخي للدخول في الانتخابات العراقية العامة في العراق وانتخابات المجلس التشريعي لاقليم كردستان الفدرالية بقائمة موحدة يشاركهما فيها سائر القوى الوطنية الكردستانية. كما اتفقا، وربما كان هذا البند هو الاهم في الاتفاق لولا آنية مسألة الانتخابات العامة، على العمل معا جنبا الى جنب وادامة نضالهما المشترك ولحين تحقيق الطموحات العادلة لشعب كردستان، ذلك لأن امام شعبنا الكردي مهام حيوية يجب تشديد النضال من اجل تحقيقها وفي مقدمتها مسألة صياغة الدستور العراقي الدائم بالشكل الذي يتضمن طموحات شعبنا الكردي ومسألة محافظة كركوك باعادة الاقضية والنواحي المنتزعة منها اليها وباعادة جميع المهجرين الكرد والتركمان وسواهم اليها وارجاع جميع المستوردين العرب منها الى اماكنهم الاصلية وتعويضهم جميعا عن الاضرار التي لحقتهم وتلحقهم، وكذلك سائر المناطق الكردية الواقعة الآن ضمن ادارة المناطق العربية في العراق في محافظتي ديالى ونينوى.

ان الطريقة التي تم التوصل اليها لاجراء العملية الانتخابية العراقية في منطقة كردستان، وكذلك العملية الانتخابية للمجلس التشريعي في كردستان، تضمن لنا مكاسب شتى لعل اهمها وابرزها ان نزول جماهير الشعب الكردستاني باحزابه ومنظماته واطيافه كافة الى المعركة الانتخابية بقائمة واحدة يظهرنا امام الرأيين العامين العراقي والعالمي على حقيقتنا الواقعة باجلى اشكالها ودلالاتها وهي اننا جميعا ازاء قضايانا المصيرية كتلة واحدة تضع المصلحة العامة العليا فوق كل مصلحة حزبية وفئوية

ضيقة من اجل الوصول الى مطالبتنا العادلة بكردستان فدرالية تضم المناطق الكردستانية كافة من عراق ديمقراطي فدرالي موحد. ومنها انها تحول دون ضياع الوف الاصوات من خلال الادلاء بها الى قوائم قد لا تستطيع الاتيان الى البرلمان بعضو واحد. ومنها الزخم الذي يمنحه المطالبة بدستور يضم اهم البنود الاساسية التي يتضمنها قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي.

والآن وبعد انجاز هذه المهمة الاساسية من مهام شعبنا يجب حشد كل الطاقات للتوصل مع الحكومة العراقية الى تحقيق ما تضمنته المادة الثامنة والخمسون من القانون المذكور من قيام الحكومة وعلى وجه السرعة بعد ان موطل فيها منذ اصدار القانون ولحد الآن، فضاعت فرص كثيرة لانجازها بالشكل الذي حدده القانون، وذلك باتخاذ تدابير من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة منها كركوك من خلال ترحيل ونفي الافراد من اماكن سكناهم ومن خلال الهجرة القسرية داخل المنطقة وخارجها وتوطين الافراد الغرباء عن المنطقة وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية، وذلك بتحقيق ما ورد في الخطوات الاربع التي عددتها المادة المذكورة.

والآن وقد تقرر خوض الانتخابات العراقية والكردستانية بقائمة موحدة، يجب المبادرة الى عمل كل ما من شأنه تحقيق هذا القرار بافضل شكل، فيجب الانتهاء، ان لم يتم بعد، من تحديد النسب التي تخصص لممثلي كل حزب كردستاني من مقاعد المجلس الوطني، ويجب اتفاق جميع الاحزاب الكردستانية على جميع المرشحين الذين تضم اسماؤهم الى القائمة الموحدة، ويجب الاتفاق على ان يكون المرشحون جميعا ممن يستطيعون ان يؤدوا دورهم كنواب للشعب على احسن صورة دون النظر الى حزبيتهم ومرتبتهم الحزبية وماضيهم النضالي كپيشمرگة، باعتبار ذلك شرطا للترشيح. اننا نحتاج في المجلس الوطني العراقي الى اناس سياسيين اكفاء والى مطلعين على القانون العراقي بل والقانون الدولي باعتبار ان المسألة الكردية في العراق تحتاج من اجل المساعدة على حل تعقيداتها الى المام جيد بهذا القانون، والى متمكنين من اللغة العربية بصورة جيدة بالاضافة الى اللغة القومية بالنسبة لمرشحي كل قومية كردستانية في القائمة، اشخاص يتحلون بالصبر والهدوء والمرونة والتمكن من المناورة السياسية،

وذوي ماضٍ سياسي وشخصي نظيف كل النظافة من كل شائبة ارتباط بالاجهزة الصدامية التي اذاقت شعبنا والشعب العراقي مر العذاب، اشخاص ثابتين مبدئيين يضمن التزامهم بالبرنامج الانتخابي للاحزاب والشخصيات الكردستانية المشتركة في القائمة الموحدة. وهذه الشروط مطلوبة بالنسبة لمرشحي القائمة الموحدة للمجلس التشريعي الكردستاني ايضا، وان لم تكن بالقوة نفسها المطلوبة لمرشحي المجلس الوطني، فيما عدا اللغة العربية التي يكفي الالمام بها، ولكن توفر الماضي السياسي والذاتي النظيف شرط على كل حال ولا يمكن غض النظر عنه، ويأتي الفرق الجزئي بين شروط مرشحي المجلسين من ان معظم الميادين التي يخوضها المجلس التشريعي الكردستاني في عمله مواضيع كردستانية. اما في ما يتعلق بعلاقته الوطنية مع الدولة العراقية والمجلس الوطني العراقي، فانها مع هاتين الجهتين ككيانين، وليست مع الاحزاب والمنظمات والاطياف السياسية في المجلس الوطني العراقي وفي الحكومة العراقية.

اننا نعيش في عراق لسنا فيه الشعب الوحيد والقوة السياسية المنفردة، ولذلك فان علينا ان نسعى الى تحالفات مع اطياف عراقية عدة وكلما كانت هذه الاطياف التي نتحالف واياها اكثر كانت افضل بالنسبة الينا ولهذه الاطياف وللعراق ككل. وقد كان من المطلوب وطنيا ان تكون هناك قائمة عراقية موحدة تضم كل الذين ناضلوا بالفعل وليس بمجرد الكلام ضد دكتاتورية صدام ويتفقون على ما كانت احزاب المعارضة في ذلك العهد تتفق عليه بشأن المسائل العراقية والكردية، وكان ذلك، لو تحقق، في صالح الجميع، وكان يؤدي الى العزل التام للعناصر المشبوهة التي تحاول ان تتسلل من الشباك بعد ان سدت بوجهها ابواب عراق المستقبل، من خلال التظاهر بتأييد هذه القوة الوطنية أو تلك، ولكنه لم يتم وبالتأكيد لان هناك اطرافا تتصور انها ستفوز بكامل الكعكة البرلمانية العراقية او بحصة الاسد فيها على الاقل فيما لو خاضت الانتخابات بقائمة خاصة بها ومن يسيرون في ركابها. والآن اذ لم يتم هذا الحلم المنشود، فعلينا بذل كل ما بوسعنا ووفق شروط صحيحة وقابلة للقبول من قبل جميع المعنيين بالأمر، للاتفاق مع جميع اطراف الطيف الديمقراطي والتقدمي العراقي احزابا ومنظمات وشخصيات مستقلة ومع الحزب الاسلامي العراقي واحزاب الحركة القومية العربية وكل من يؤمن

بالحد المطلوب من مطاليب الحركة الكردية وسائر الاطياف الكردستانية، واقناع اولئك الذين لايريدون المشاركة في الانتخابات من هؤلاء بخوضها الى جانب القائمة الديمقراطية العراقية والاتفاق معهم على شكل تمثيلهم على المقاعد البرلمانية.

ويجب كذلك شن حملة واسعة بين الجاليات الكردية المقيمة في الخارج لضمان مشاركة افرادها الواسعة وادلائها بصوتها وعدم خسران القائمة الكردستانية تلك الاصوات. وهناك نقطة جديرة بالاهتمام هي ضمان تصويت كل من يحق له التصويت. فمن الآن يبدو أن شتاء قارص البرودة بانتظار كردستان، وهذا مما قد يحول دون مشاركة نسبة واسعة من الشيوخ والنساء وحتى الرجال ولاسيما في القرى الجبلية النائية التي ستغطيها الثلوج. لذا يجب من الآن ضمان وضع الكثير من صناديق الاقتراع في القرى الواقعة في تلك المناطق وتوفير الكادر اللازم للقيام بالعملية الانتخابية عند هذه الصناديق بحيث نقلل الضغط الى اقل حد ممكن على المشاركين كي يستطيعوا التصويت وهم في اماكنهم او في اماكن جد قريبة منها. ومن هنا فاني اقترح تشكيل فرق انتخابية جوالة تضم الكوادر الواجب توفرهم لدى كل صندوق انتخابي، لتدور على القرى الصغيرة النائية للاتصال بالناخبين ليدلوا باصواتهم، او توفير السيارات لنقلهم الى المواقع التي وضعت فيها الصناديق حيثما تكون الطرق جاهزة لسير السيارات عليها، او اي آلية اخرى لضمان الادلاء بالاصوات.

ويجب من الآن اعداد بيان انتخابي واقعي وشامل بمختلف اللغات الكردستانية يشرح الممكن والمطموح من مطاليب الشعوب الكردستانية وما يناضل من اجله النواب الكردستانيون تحت قبة البرلمان العراقي، وعقد الاجتماعات العامة قبل حلول اجل الانتخابات لتثقيف الجماهير الواسعة بمحتوى البيان الانتخابي واهمية العمل البرلماني ودوره في تقرير مصير الشعب الكردي بحصوله على الفدرالية كشكل اولي من اشكال تقرير المصير. ويجب تحشيد جميع وسائل الاعلام الكردستانية من اجل المشاركة النشطة في الحملة الانتخابية من خلال برامجها المتنوعة والقاء محاضرات وبحوث مبسطة وقصيرة تتوجه بالدرجة الاولى الى الجماهير الأمية والجماهير النسوية تذكرها بالانتخابات واهميتها في تحديد شكل حياتنا في المستقبل.

وليكن شعارنا:

* لا تضيعوا صوتا واحدا من الاصوات التي يحق لها المشاركة في التصويت.
* كل صوت لبنة في بناء فدرالية كردستان وجعل العراق بلدا فدراليا.
* العمل البرلماني خطوة جادة على طريق العمل السياسي المسالم وبناء المجتمع الديمقراطي المتحضر.
* لنبرهن باشتراكنا الديمقراطي النشط امام شعوب العالم على اننا شعب يستحق الحياة كسائر الشعوب.

***

واخيرا اتقدم بتهنئتي الحارة لشعبنا الكردي المناضل على توصل قادته اخيرا الى هذا الانجاز الضخم الذي سيكون القاعدة المتينة التي يعاد عليها بناء وحدة اقليم كردستان الفدرالي والحاق المناطق الكردستانية غير المنضمة، اليه، وفي مقدمتها محافظة كركوك والاقضية المنتزعة منها، وتأليف حكومته الفدرالية الواحدة على اساس برلمانه الاقليمي الواحد.

وتحية الى الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وقيادتيهما المتمثلتين بالزعيمين المناضلين مسعود البارزاني وجلال الطالباني والى جميع الاحزاب الوطنية والقومية والاسلامية الكردستانية المناضلة.

الاتحاد - العدد ٨٩٢، ٢٠٠٤/١٢/٧

ما الذي يجعلهم يظلون متمسكين بخطيئات صدام حسين؟

يعرف كل متتبع محايد للوضع العراقي ان عهد صدام حسين كان عهدا انعدم فيه القانون بمعناه الصحيح، ولست اقصد بانعدام القانون في عهده ان اجراءاته كانت تنفذ بمجرد اوامر شفوية على طريقة حكام القرون الوسطى وما قبلها ولم تكن هناك ضرورة لصياغتها في صورة قرارات من مجلس قيادة الثورة او مراسيم جمهورية او قرارات من شخص رئيس الجمهورية او صادرة مما كان يطلق عليه المجلس الوطني ويصادق عليها مجلس قيادة الثورة، لا اقصد ذلك وان كانت هناك اوامر شفوية كثيرة تنفذ اولا ثم تصاغ فيما بعد في شكل (قانوني)، انما القصد هو ان هناك مباديء متفقا عليها دوليا سواء في صيغة ميثاق الامم المتحدة او لائحة حقوق الانسان او مباديء القانون الدولي، ولكن صدام حسين كان يقوم بافعال او يشرع افعالا مخالفة لما ورد في منصوص تلك المباديء المتفق عليها دوليا ويصيغ لها صيغا قانونية محلية تجعلها في نظره ونظر اشياعه وفي عرف نظامه قانونية مشروعة حتى ان العالم الخارجي ايضا كان يقر بمشروعيتها من خلال سكوته عنها وعدم اعتراضه عليها استجابة لمقتضيات المصالح الذاتية. ويمكننا معرفة نظرة الرجل الى القانون بكل وضوح من خلال احد اقواله المأثورة، اذ يقول، وقد كان المسؤول الاول عن سيادة القانون في العراق، واعتذر اذ لا يحضرني نص مقولته، يقول ما فحواه:

ما هو القانون؟ انه سطور نكتبها او نمحوها متى شئنا!

هذه الامور التي اقدم عليها صدام حسين طيلة حكمه مرارا وتكرارا، هي من الكثرة بحيث لا تعد ولا تحصى بسهولة، ولذلك يجب البحث عن مفرداتها في الحياة العراقية من جانب لجان مختصة من رجال القانون الاكفاء، ويجب ان تلغى جميعا من دون استثناء وبآلية قانونية تستوعب جميعها من قبل المجلس الوطني الحالي، ويؤكد على الغائها من قبل البرلمان المرتقب، وقد الغت سلطات التحالف المدنية ومجلس الحكم المنحل العديد منها، ولكن الكثير مما الغي منها مازال باقيا على حاله متمتعا بالمشروعية الفعلية لأن احدا لم يتعقب موضوع تطبيق الغاء مشروعيته القانونية ولأن

ظلال الحكم الصدامي مازالت مخيمة على الكثير الكثير من دوائر الدولة. وهذا الالغاء القانوني جزء من المسوغ الذي يعطي الحرب على صدام ونظامه مشروعيتها، والا، اي اذا كانت اعمال صدام تلك واعماله الاخرى المخالفة لقرارات الشرعية الدولية، مشروعة وصحيحة، فلا يبقى هناك مبرر لمشروعية شن الحرب على نظامه واسقاطه، كما لا يمكن التفريق بين اعماله غير المشروعة والتمييز بينها باجازة بعضها واضفاء طابع الشرعية عليها وهي ما ارتكبه من جرائم وجنايات ضد الشعب العراقي، واعتبار بعضها الآخر غير مشروعة وهي اجراءاته المخالفة لقرارات الشرعية الدولية من قبيل امتلاك اسلحة الابادة الشاملة والسعي لامتلاك السلاح النووي مما لا يتفق مع مصالح دول العالم ولاسيما الدول الكبرى منها، فذلك ترجيح بلا مرجح وانتهاك لعدد من مباديء القانون الدولي وشريعة الامم المتحدة ولائحة حقوق الانسان.

في هذه السطور نتطرق الى جانب مما ارتكبه صدام حسين بحق شعبنا الكردي مما لا ينسجم مع اي من المباديء والاسس التي اشرنا اليها آنفا ولا يتفق مع عضوية العراق في المنظمات الدولية وتوقيعه على مبادئها.

فقد قام صدام حسين بتهجير عشرات الالوف من سكان محافظات كركوك وديالى ونينوى الكرد الى محافظتي السليمانية واربيل ومحافظتي صلاح الدين والانبار، كما نقل عشرات الالوف من سكان محافظات الجنوب والوسط العرب الى محافظتي كركوك وديالى ومنحهم الاراضي الزراعية التي كان يمتلكها الفلاحون الكرد المهجرون واسكنهم في دور هؤلاء ومنازلهم التي اجبروا على تركها. وقد تضمن قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية حق المهجرين الكرد والتركمان وسواهم في اعادتهم الى اماكنهم الاصلية واعادة الاراضي والمنازل التي انتزعت منهم اليهم.

كما قام ايضا بسلخ اقضية كفري وطوزخورماتو وچمچمال من محافظة كركوك - التي كان غير اسمها الى التأميم - والحق الاول وكلار بمحافظة ديالى والثاني بمحافظة صلاح الدين والثالث والرابع بمحافظة السليمانية، وكان غرضه من سلخ هذه الاقضية والحاقها بالمحافظات المارة الذكر هو التغيير الديموغرافي للمحافظة المسلوخة منها الاقضية المذكورة بتقليل نسبة الكرد من بين سكان المحافظة وجعلها ذات اغلبية سكانية عربية، ولهذا الغرض، وقبل اجراء هذا التغيير العنصري في محافظة كركوك

والى آخر يوم لبقائه على دست الحكم، كان يقوم على الدوام بتهجير سكان مدينة كركوك بصورة خاصة من الكرد والتركمان وسواهم الى المحافظات الكردية الصرف والوسطى والجنوبية، عدا بغداد وديالى، واستيراد العرب اليها بدلا منهم، وكان يشيد لاولئك المستوردين، العمارات السكنية ويساعدهم بالمال ومواد البناء ويعينهم في مختلف الوظائف المؤهلين لها وبخاصة الوظائف الامنية وفي المؤسسات النفطية. واضافة الى ما سبق فقد انتزع قضاء مخمور من محافظة اربيل والحقه بمحافظة نينوى تغليبا للعرب القاطنين في بعض ارجاء هذا القضاء وابعادا لاكثريته الكردية من محافظتي اربيل وكركوك وتقليصا لمساحة منطقة الحكم الذاتي.

وابتدع النظام للغرض المار ذكره بدعة بشعة اخرى هي (تصحيح القومية)، اذ كان يضيق الخناق على المواطنين الكرد والتركمان والكلدوآشور في محافظة كركوك لما سماه (تصحيح قوميتهم) وتبديلها من الكردية او التركمانية او الكلدوآشورية الى العربية بان يقدموا طلبا الى دوائر الاحوال المدنية لتسجيلهم عربا والغاء قوميتهم الحقيقية كاكراد او تركمان او كلدوآشور، مقابل السماح لهم بالبقاء في مسقط رأسهم كركوك، والا فالنقل الى خارج المحافظة بانتظارهم، وقبل ذلك كان قد اصدر قرارا بمنع تسجيل الاسماء القومية التي كان المواطنون من غير العرب يطلقونها على اولادهم... وهلم جرا...

وقد تضمن قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الغاء هذه الاجراءات التعسفية المنافية لكل الشرائع والقوانين السماوية والارضية، الا ان اي اجراء حكومي لم يتخذ حتى الآن لتنفيذ ذلك الالغاء ولم يتحقق الا عودة قسم من المهجرين الكرد والتركمان الى مواطنهم الاصلية من تلقاء انفسهم وانتزاع البعض منهم مساكنهم من شاغليها ان استطاعوا، وعند عدم تمكنهم من ذلك لكون الشاغلين مسلحين بالاسلحة التي اعطاها اياهم صدام وكون العائدين عزلا من كل سلاح، اقامتهم في خيام نصبت لهم في قراهم او في ساحات عامة، وبعضهم سكنوا معسكرات مهجورة، وقد شاهد العراقيون والعالم على شاشات الفضائيات مثل هذه المناظر اكثر من مرة، ومايزال منظر سكان قرية (بشير) التركمانية الذين عادوا الى قريتهم ونصبت الخيام لهم الى جانب المستوردين العرب الذين اتى بهم صدام والذين يسكنون الدور العائدة شرعا وقانونا الى

الفلاحين التركمان المهجرين من القرية، مايزال هذا المنظر عالقا بابصار المشاهدين.

والآن، وبسبب من الموقف السلبي المتخذ حتى اليوم من تنفيذ المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وبقاء مشكلة الكرد والتركمان المهجرين من محافظة كركوك والعرب المستوردين اليها على حالها دونما حل، فان الانباء تتوارد عن نية الكرد في هذه المحافظة وكردها الموجودين في محافظات اخرى في مقاطعة انتخابات المجلس الوطني، مما يحدث شرخا كبيرا، ان حدث ذلك، في الصرح الانتخابي، مع ان اجراء انتخابات المجلس الوطني في محافظة كركوك في الظروف الراهنة مع بقاء مشكلة المهجرين والمستوردين غير محلولة، لا يؤثر على مجرى تصويت اي من اطراف النزاع بسبب نسبية التصويت وليس على اساس الدوائر الانتخابية. ومعلوم انه تقرر عدم اجراء انتخابات مجلس المحافظة لان بقاء المهجرين في خارج محافظة كركوك والمستوردين داخلها يقف حائلا دون تمثيل واقعي وصحيح لسكان المحافظة في مجلسها البلدي مما يلحق ضررا بيّنا بتمثيل القومية الكردية في المجلس.

ان بقاء الوضع في محافظة كركوك وفي الاقضية المنتزعة منها على ما هو عليه، فضلا عن كونه مخالفة صريحة لما نص عليه قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وفضلا عن كونه تثبيتا واضحا لجريمة النظام الصدامي المقبور بحق المحافظة وشعبها، انما هو تزكية مكشوفة لجرائم صدام حسين واقرار لإعتداء صارخ على حق الكرد والتركمان والكلدوآشوريين المهجرين ومكافأة سخية لمن ساعدوا المجرم، بقبولهم الاستيطان في اراضي الآخرين ومنازلهم، على جريمته، اضف الى كل ما سبق انه يهدد بتفجير ازمة داخلية قد تنجر الى اثارة حرب اهلية بين الكرد المهجرين من اراضيهم وبيوتهم من جهة، والعرب المستوردين من جهة اخرى، حرب اهلية قد لا تتوقف، ان نشبت لا سامح الله، عند حد اطرافها الاولين، وانما تتعداهم لمن يجاورهم ايضا من الكرد والعرب، كما تشرك فيها التركمان بمختلف فصائلهم التي تؤيد هذا الطرف او ذاك، ويفسح المجال لتحول القضية الى مشكلة اقليمية تحاول جهات خارجية التورط فيها، ولا اعتقد ان اي مسؤول مخلص يرغب في ان تسير المشكلة في هذا الاتجاه الخطر.

فالى متى تسكت الحكومة المؤقتة الراهنة عن استمرار هذا الاعتداء الصدامي جاثما

على صدور الكرد والتركمان والكلدوآشوريين في محافظة كركوك، والى متى تظل ساكتة عنه وتقف موضوعيا الى جانب الارتكابات غير القانونية لنظام صدام، ومتى تريد ان تفكر بازالة الجريمة وتصحيح الخطأ، ان سمّينا الاجرام خطأ من باب التجوز، وهل تريد ان يجد الناس انفسهم وقد اضطروا الى محاولة استعادة حقوقهم المغتصبة بانفسهم دون ان يفعل لهم القانون ذلك مما قد يؤدي الى مضاعفات خطيرة...

اننا ندرك بطبيعة الحال، وقد ادى الاهمال الى تأخر حل مشكلة المهجرين والمستوردين الى الحد الذي ادى الى صرف النظر عن فكرة اجراء الاحصاء السكاني، وباتت انتخابات المجلس الوطني قاب قوسين او ادنى، مما يجعل من الصعب حل المشكلة في هذه الفسحة الضيقة من الوقت، ولكننا لا نستطيع ان ندرك ان اعادة الاقضية المنتزعة من محافظة كركوك اليها، امر يستدعي الكثير من العمل، وهي قضية لا يوجد اي حجة لبقائها معلقة، وليس لها اي جانب انساني ينبغي اخذه بنظر الاعتبار كقضية اعادة العرب المستوردين الى مواطنهم الاصلية اذ يجب توفير المسكن والارض الزراعية لهم في المنطقة التي يجب نقلهم اليها مع دفع تعويضات عما قد يلحقهم من اضرار.

فيا ايها الاخوة المسؤولون!

لا تجعلوا شعبنا الكردي ييأس من اعادة حقوقه السليبة اليه، ولا تدعوا الآمال التي عقدها على العهد الجديد تذهب ادراج الرياح، ولا تعملوا ما يجعله عديم الثقة في ان حقوقه الوطنية الحقة في ايدٍ امينة.

واذا كنتم مؤمنين حقا بالفدرالية للكرد وبأنها تعزيز لوحدة العراق، فلا تعملوا ما يجعلنا نعتقد انكم تنظرون اليها نظرة اخرى، ولا تحاولوا تقليص مساحة المنطقة الفدرالية بابقاء اجراءات صدام حسين العنصرية التي كان يرمي من ورائها الى تقليص منطقة حكمه الذاتي المزعوم ما امكنه ذلك. ولا تتسببوا في تعزيز الوهم القائل بان الفدرالية خطوة نحو الانفصال.

الاتحاد – العدد ٩٠٤، ٢٠٠٤/١٢/٢١

لِمَ لم تصلح حكومة السيد ارميتاج في كركوك امس ما يتحدث اليوم في أنقرة عن وجوب اصلاحه؟

وتعقيب على شيء مما قاله مفاوضوه الاتراك

جاء في عدد الرابع من الشهر الجاري من جريدة (الشرق الاوسط) ان مساعد وزير الخارجية الامريكي السيد ريچارد ارميتاج اقر خلال محادثات اجراها مع وزير الخارجية التركي عبدالله گول بـ«ان وضع الاقلية التركمانية في مدينة كركوك تعرض للتغيير بالقوة» وانه اضاف، مشيرا الى اعمال التهجير التي تعرضت لها المدينة، «انها امور يجب ان تصحح في القانون الاداري المؤقت... لاصلاح الاخطاء التي ارتكبت في حق كل الذين تم تهجيرهم».

واضح ان السيد ارميتاج كان يتحدث عما جرى في عهد صدام حسين، وهذا ما لا يجادل فيه اثنان، ولكن ما يثير الدهشة والاستغراب هو ان ما جرى للتركمان وبدأ قبل حوالي ربع قرن، جرى ما هو أشد وأفظع منه بالنسبة للكرد وقبل ان يبدأ بالنسبة للتركمان، بسنوات طوال، فقد كان تكتيك البعث طوال عهد حكمهم الاول وبعد بدء فترة حكمهم الثاني، مبنيا على محاباة التركمان بكل صورة ممكنة مما ماتزال آثاره بادية للعيان في كركوك، بغية اظهارهم وكأنهم انصاره ولإثارة نار الضغينة بينهم وبين اخوتهم وجيرانهم الكرد. وقد استمر ما جرى بالنسبة للكرد وللتركمان وكذلك بالنسبة للكلدوآشوريين، وان كان بدرجات متفاوتة بالنسبة للفئات الثلاث، حتى الايام الاخيرة من عمر النظام، وما جرى كانت له اربعة وجوه: تهجير عشرات الالوف من الكرد من عموم المحافظة وبخاصة من مركز المحافظة كركوك اما الى الوسط والجنوب مع السماح لهم باخذ عفشهم معهم، او الى العمق الكردستاني في اربيل او السليمانية مجردين من كل ما يمتلكون مع الاستيلاء على دورهم واراضيهم في الريف في كلا الوجهين، وتهجير عدد اقل بطبيعة الحال من التركمان الى العمق الكردستاني مع الاستيلاء على دورهم في المدينة ودورهم واراضيهم في الريف، وتعود قلة نسبتهم، بالقياس الى عدد المهجرين الكرد، الى قلة عددهم بالقياس الى عدد السكان الكرد عموما، وتهجير عدد

اقل من التركمان ايضا من الكلدوآشور الى العمق الكردستاني، واستيراد اضعاف جميع المهجرين الكرد والتركمان والكلدوآشور من عرب الوسط والجنوب واسكانهم في دور المهجرين الكرد والتركمان والكلدوآشور في المدينة واعطاء اراضيهم في الريف لمن اسكنوا من هؤلاء هناك ، اضافة الى بناء الدور والعمارات السكنية للذين لم يجدوا من دور المهجرين ما يسكنونها وتعيينهم في الوظائف القمعية وتسليحهم وتجهيزهم بما يحتاجون اليه من اموال ومساعدات مختلفة اخرى.

فلماذا لم يراع السيد ارميتاج جانب الحق والعدل والصواب بأن يتحدث عن مأساة الكرد في كركوك مدينة ومحافظة، وفي محافظات ديالى واربيل ونينوى، بقدر ما تحدث عن مأساة التركمان رغم الفارق الكبير بين مقدار مأساة الفريقين، ولماذا نراه يتحدث عما تعرض له الكرد في كركوك وكأنه يأتي دون ما تعرض له التركمان بدرجات؟ هل انه من باب المحاباة لمضيفيه الاتراك في أنقرة؟ واهم من هذا انه اذا كان السيد ارميتاج يتحدث اليوم بهذه، اللغة، فلماذا لم تبادر السلطات الامريكية طوال المدة التي سبقت انتقال السيادة الى العراقيين الى تصحيح الاوضاع في كركوك، هذا التصحيح الذي يطالب هو به الآن وان لم نكن ندرك مفهومه تماما في نظره رغم اشارته الى «القانون الاداري الموقت». كان بامكان سلطات التحالف منذ الايام الاولى لتحرير كركوك والمنطقة وقبل ان يستفيق ازلام صدام من الصدمة التي اصابتهم بسقوط النظام ويستعيدوا انفاسهم ويعيدوا تنظيم صفوفهم، الى تصحيح الوضع السكاني والجغرافي في المحافظة باعادة اقضيتها المنتزعة منها اليها وبدعوة المهجرين منها للعودة الى مساقط رئوسهم ورؤوس آبائهم واجدادهم وباعادة من استوردوا اليها ظلما وعدوانا الى مواطنهم الاصلية؟

اني ارى في السياسة التي اتبعتها سلطات التحالف آنئذ ووقوفها العملي الى جانب المستوردين العرب والمتشددين التركمان الذين يبثون الدعايات المضللة والكاذبة ضد الكرد وسياسة القيادات الكردستانية، وفي سكوت السيد ارميتاج في انقرة عن موضوع العرب المستوردين الى كركوك، هؤلاء الذين لا يعارض المسؤولون الاتراك في بقائهم حيث هم بدليل عدم تطرقهم مطلقا الى امرهم، في وقت ينشرون فيه الادعاءات الباطلة عن توجهات القيادات الكردية بشأن كركوك، ارى فيه ما ينذر بتوجه امريكي

نحو ابقاء الوضع في محافظة كركوك على ما هو عليه، وكل ما في الامر انهم لا يعارضون في عودة الاكراد المهجرين مع عدم القيام باي اجراء لاعادة الدور والاراضي المنتزعة منهم اليهم وعدم تقديم اي مساعدة فعلية لهم، وهذا هو بالضبط ما يرمي اليه المسؤولون الاتراك الذين تتركز غايتهم في عدم الحاق محافظة كركوك بفدرالية كردستان اذا تكونت، ولا يهمهم ان بقاء العرب المستوردين يعني، ضمن ما يعني، الابقاء على غصب اراضي ودور التركمان المهجرين ايضا ، كما يعني الابقاء على غصب اراضي ودور المهجرين الكرد ، وما احاديثهم عن حقوق التركمان الا من قبيل ذر الرماد في العيون، فطالما سكتوا سكوت الموتى عن حقوق التركمان في عهد صدام، وبيت القصيد عندهم هو وضع العصي في عجلة تحقيق الفدرالية الكردستانية الشاملة.

***

وجاء في الموضوع نفسه من (الشرق الاوسط) وفي سياق الموضوع نفسه ايضا ، انه «قال مسئولون اتراك ان المباحثات بين ارميتاج وغول ركزت على نقطة خلاف بين الدبلوماسيتين التركية والاميركية وهي السياسة التي يتبعها اكراد العراق في مدينة كركوك، والتي تهدف، وفقا لأنقرة، الى طرد السكان التركمان منها». كما جاء فيه كذلك انه «قال دبلوماسي تركي رفيع المستوى طالبا عدم ذكر اسمه «شددنا على مخاوفنا بشأن كركوك» مضيفا «اوضحنا ان لدينا مخاوف جدية من الجهود الرامية الى تعديل التركيبة الديموغرافية، واكدنا ان ذلك سيؤدي الى مشاكل خطيرة»

اي سياسة هي هذه التي يتبعها اكراد العراق في كركوك، والتي تهدف حسب المزاعم التي تنطلق من أنقرة الى طرد السكان التركمان منها ، ومن اين يأتي هؤلاء المدّعون الاتراك بهذه الاتهامات التي لا تنهض عليها قرينة ولا اقول دليل او حجة؟ هل نزح منذ سقوط النظام ولحد اليوم اي تركماني من كركوك سواء الى بغداد او تركيا ، ولماذا لا ترون واحدا من هؤلاء النازحين فضائيةً من الفضائيات المعادية للعراق وللكرد ، وما اكثرها والحمدلله؟ ولماذا لا تنظمون مؤتمرا صحفيا لواحد منهم يتحدث فيه عن طرده من كركوك او اي مدينة فيها مجموعة تركمانية؟ ان الامر يمكن ان يكون بالعكس تماما من بعض الوجوه، فهناك تركمان يؤخذون الى تركيا ويعادون محملين بشهادات تخرج بدون دراسة ويعينون معلمين في المدارس التركمانية ليدرّسوا التلاميذ كتبا مؤلفة خصيصا

لبث روح الولاء بين التركمان لتركيا وبالحروف اللاتينية المستخدمة في تركيا بدل الحروف العربية، كما يشاع ان هناك اتراكا يؤتى بهم من تركيا ويسكنون في كركوك، تماما كما جرى في شمال قبرص حيث جيئ بالالوف من الاتراك واسكنوا هناك لزيادة النسبة العددية لاتراك شبه الجزيرة المقسم بالقياس الى اليونانيين.

وبعد تحرير كردستان العراق من النظام الصدامي، وعندما كانت كردستان تعاني الامرّين من حصارين اقتصاديين صدامي ودولي، كان عملاء تركيا في اربيل المحررة يوزعون المواد الغذائية على العوائل الكردية الفقيرة لقاء موافقتها على الزعم انها تركمانية وانتماء اولادها الى المدارس التركمانية التي اقامتها السلطات التركية هناك للتعلم فيها باللغة التركية وكانوا ينشدونهم الاناشيد التي تمجد اتاتورك ويعلمونهم اداء التحية صباحا امام صورته. فألم يكن أولى لأولئك المسؤولين الاتراك الذين لم يكونوا يستطيعون ان يقدموا في تلكم الايام لقمة خبز الى المواطنين التركمان في كركوك الذين كانوا يعانون الصعاب من البطش الصدامي ومن الحصار الدولي الذي جلبه عليهم صدام نفسه، والذين يتحدثون اليوم عما يسمونه المحاولات الكردية للتغيير الديموغرافي في كركوك، ان يكفوا يومذاك عن استغلال حاجة الفقراء الكرد للمواد الغذائية لغرض تتريكهم تحت وطأة الجوع الكافر، ويكفوا اليوم عن بث هذه الدعايات الكاذبة ضد الكرد وقياداتهم امام مسؤولي العالم الكبار؟

كان التغيير الديموغرافي في كركوك وماوالاها يجري على قدم وساق في عهد صدام، بالنسبة للكرد اولا وبالنسبة للتركمان ثانيا، ولم يطرق اسماعنا يوماً من الايام ان تركيا قدمت آنئذ كلمة احتجاج لسلطات البعث التي كانت تقوم بتلك الجريمة النكراء لا بالنسبة للكرد الذين يسكن ما لا يقل عن خمسة عشر مليونا من اخوانهم في القومية في كردستان تركيا التي تعتبر دولة الجمهورية التركية راعية لهم ايضا كما هي لسائر المواطنين في تركيا قانونا، ولا بالنسبة للتركمان الذين تحاول تركيا ان تظهر امام العالم اليوم بمظهر حامي حماهم في كركوك وفي تلعفر وفي غيرهما من المدن والقرى الكردستانية التي توجد فيها مجموعات او عوائل تركمانية. كل ما سمعناه ايامئذ ان السيد بلند اجويد وكان يومها رئيسا لوزراء تركيا، كان في احدى زياراته للعراق وقد قابل صدام حسين وخلال مادار بينهما من حديث طلب من صدام حكما ذاتيا للتركمان

في كركوك على غرار الحكم الذاتي الذي كان للكرد في السليمانية واربيل ودهوك، فاجابه صدام ان لا مانع لدينا من ذلك شريطة ان تمنح تركيا ايضا عرب الاسكندرونة حكما ذاتيا مماثلا. فسكت اجويد وكان ذلك اول مطالبة لتركيا بحقوق تركمان العراق وآخرها في عهد صدام، فالمصالح الاقتصادية وانابيب النفط التي تنقل البترول الخام العراقي من كركوك الى ميناء جيهان التركي كانت كفيلة بان تلقم المطالبين بالحقوق القومية المهضومة لتركمان العراق حجرا لايستطيعون بعده النطق بكلمة واحدة.

ان تركيا اليوم تسابق الزمن للدخول في مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي للانضمام اليه ولو بعد خمسة عشر عاما وهي دولة متعددة القوميات والكرد ثاني قومية كبيرة فيها، وقد قطعت اشواطا لا بأس بها في مقرطة بعض الجوانب من حياتها السياسية والثقافية، وهي، والحق يقال، سبقت الحكومات التركية السابقة اشواطا عديدة في سلوك المسلك الحضاري والديمقراطي، فالاجدر بها ان تسلك اليوم ازاء المسألة الكردية في كردستان العراق ايضا، كما في تركيا نفسها، مسلكا اقرب الى المنطق والى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصائرها بنفسها. اما التعكز على بعض الفئات المتطرفة في كردستان العراق ومحاولة خلق المتاعب للشعب الكردي والقيادات الكردية في كردستان العراق والتنسيق في الجهود الشريرة مع اوساط في بعض دول الجوار لا تريد للعراق بعربه وكرده وتركمانه خيرا، فهذا نهج يسير بتركيا وجهة اخرى جد بعيدة عن بلوغ بوابة بروكسل والالتحام بعالم الاتحاد الاوروبي. وقديما قال الشاعر الايراني العظيم سعدي الشيرازي:

اخشى ان لا تصل الكعبة ايها الاعرابي
فهذا الطريق الذي تسلكه، يصل تركستان

ولنعد الى كركوك وما يريده الكرد هناك وفي كل شبر من كردستان العراق وتريده القيادات الكردستانية بوضوح وبكل اخلاص. انه تصحيح التغيير الديموغرافي الذي احدثه نظام صدام حسين طيلة ربع قرن او يزيد هناك وفي كثير سواها من ارجاء كردستان العراق، وذلك بافساح المجال الحقيقي للكرد والتركمان والكلدوآشور المهجرين من كركوك، مدينة ومحافظة، ومن اي بقعة كردستانية اخرى بالعودة الى مساقط رؤوس آبائهم واجدادهم واعادة دورهم واراضيهم اليهم واعادة الحاق المناطق المنتزعة من

المحافظة والملحقة بمحافظات اخرى، بها، واعادة المستوردين العرب الى حيث جيئ بهم منها مع تقديم كل المساعدات لهم ليصلوا الى هناك ويستقروا ويستعيدوا حياتهم الطبيعية. فهل هذا تغيير ديموغرافي غير مشروع لصالح الكرد وضد التركمان. ام احقاق حق للجميع، وهل يؤدي، اذا تحقق، الى مشاكل خطيرة او غير خطيرة حقا؟ لا اظن قطعا.

اننا نعتبر منطقة كركوك بطولها وعرضها وكل سعتها منطقة كردستانية، وهذا ما تشهد به الوقائع وتشهد به الجغرافيا والتاريخ والواقع السكاني الذي مازال قائما رغم كل ما ارتكبه صدام من جرائم لتغييره على نحو يبعد الكرد والتركمان من اي بقعة يوجد تحت ثراها حقل بترول. وفي الوقت نفسه نعتبر مدينة كركوك، كما نعتبر العديد من المناطق الاخرى من كردستان، ارضا متعددة الاثنيات، فيها الكرد وفيها التركمان وفيها العرب الاصلاء، كما يوجد الكلدوآشوريون ايضا، وقد عاشوا جميعا طيلة قرون في اخاء ووئام وسلام ونريدهم ان يعيشوا كذلك في المستقبل المنظور وغير المنظور ايضا، فساعدونا في تحقيق هذه المهمة النبيلة التي ينبغي ان تكون مهمتنا جميعا، والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه، ورحم الله امرءً قال خيرا او سكت.

التآخي – العدد ٤٠٤٥، ٢٠٠٥/٢/١٤

وجهة نظر خاصة:

ملاحظات حول الحملة التضليلية لتشويه موقف الكرد بشأن التوصل الى اتفاق لتشكيل الحكومة الجديدة

منذ ان سقط النظام الدكتاتوري الصدامي واخذ الكرد يتمكنون من توجيه خطابهم السياسي من قلب بغداد الى الجماهير العربية داخل العراق وخارجه ويشرحون لها حقوقهم المغتصبة ويطالبون باعادتها اليهم وفي مقدمتها اعادة الوضع في محافظة كركوك وسائر المناطق الكردية التي رحّل سكانها واسكن مكانهم العرب المستوردون، الى عهده السابق قبل ان يستولي البعث على زمام السلطة، اقول منذ ذلك التاريخ والابواق المأجورة من فضائيات وصحف ووسائل اعلام اخرى وسياسيين و«محللين استراتيجيين» والى آخر الشلة من مرتزقة العهد الغابر ومنتمي الاوساط الشوفينية تثرثر وتكرر لغو الكلام وتقدم الندوات وتعقد جلسات «الحوار» وتنشر الاكاذيب ضد الكرد ومطاليبهم المشروعة مشوهة اياها بكل فظاظة.

وقد اشتدت وتيرة هذه الحملات المسعورة منذ انتهاء العملية الانتخابية التي فازت فيها قائمة التحالف الكردستاني بالمرتبة الثانية وحازت على ٧٥ مقعدا في الجمعية الوطنية، عن ايمان وقناعة راسختين من الجماهير الكردستانية بقومياتها وحقها في كل ما تطالب به وتناضل من اجله دون ان يلعب في ذلك اي عامل سوى الايمان بعدالة قضيتها، فلم تجد القائمة الفائزة بالاكثرية بحكم النسبة العددية لجماهير الشيعة ومقاطعة قطاعات واسعة من السنة وغيرهم العملية الانتخابية، لم تجد اي مناص من التفاوض مع القائمة الكردستانية في سبيل الوصول الى عقد تحالف معها من اجل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، اذ لم تجد في سائر الكتل الفائزة بمقاعد كثيرة او قليلة، بل وحتى في جميعها معا، ان الامكانية تتوفر لها لتشكيل الحكومة بالتعاون مع تلكم الكتل التي لا تتكون منها مجتمعة نسبة الثلثين اللازمة لتشكيل الحكومة التي تنال ثقة النصاب القانوني من اعضاء الجمعية الوطنية.

فأينما ولّيت وجهك وجدت العديد من الفضائيات العراقية والعربية تجمع حولها من هنا وهناك كل من هب ودب من الحاقدين على الكرد والناكرين لحقوقهم والمشككين في

نواياهم والباخسين نضالاتهم المديدة المريرة، من كل الاصناف والاطياف على اختلاف الوانها واشكالها، الى جانب نفر قليل من الذين قد ينطقون ببعض الحق والحقيقة احيانا، بطبيعة الحال، وكل المنتمين الى الرعيل الاول يلقون باللائمة في عدم التوصل حتى الآن الى تشكيل الحكومة الجديدة على عاتق القائمة الكردستانية، معللين ذلك بان مطالب الكرد تعجيزية، وان الكرد يستغلون الظرف اراهن والحصيلة الانتخابية استغلالا انتهازيا، وانهم يريدون ان يبتزوا كل ما يستطيعون ابتزازه من الطرف الآخر، لقاء الموافقة على الاشتراك واياهم في تأليف الوزارة الجديدة.

انا لست الآن بصدد الدفاع، كوطني كردي، عن القائمة الكردستانية والمطاليب التي تنادي بها، فقد اسمعنا كثيرا من نريد منهم ان يستمعوا الينا اذا كانوا يبغون الاصغاء الى صوت الحقيقة والواقع، ولكننا وجدناهم مع كل الاسف لا يلقون الى ذلك بالا، وكل ما يرمون اليه هو احد امرين، اما تضليل الجماهير الشعبية وتجهيلها بالحقيقة الى الحد الاقصى حتى يضيفوا الى اذهانها مزيداً من الاباطيل التي درج على بثها العهد البائد عن الكرد ومطاليبهم وحقوقهم، او يضطروهم، باستغلال طيبتهم التي كثيرا ما ضرتهم على مرّ التاريخ، واحساسهم اكثر من كثير غيرهم بالمسؤولية اصالة عن انفسهم ونيابة عن غيرهم الذين كثيراً ما لا يحسون بها مع الاسف، ان يضطروهم الى السكوت في هذه المرحلة عن مطاليبهم وحقوقهم وترحيلها الى مرحلة قادمة الله وحده يعلم كيف تكون موازين الامور فيها، والقبول بالفتات التي يضعها امامهم رجال العهد الجديد الذين يحلم الكثير منهم، ولو في صيغ مبطنة، بأن يستطيعوا اقتفاء اثر العهود الماضية في التعامل مع جوهر القضية الكردية، والا فان الكرد لم يطرحوا في هذا الظرف شيئا لم يطرحوه في عهد صدام، ولم يتعدوا حد المطالبة بالفدرالية، كما هي مطبقة في العديد من بلاد العالم، واعادة الوضع الى ما كان عليه قبل عهد البعث في محافظة كركوك والمناطق الكردية الاخرى التي تعرضت الى التغيير الديموغرافي، ولم نطرح مطاليب اخرى لنا لابد ان نطرحها فيما بعد لتكون الفدرالية حقيقة حقاً، لا كما كان الحكم الذاتي الذي تنازل لنا عنه صدام بيده اليمنى ثم عاد فمسخه الى اقصى حدود المسخ بيده اليسرى... لقد كانت مشكلتنا حتى الآونة الاخيرة مع فضائيات ووسائل الاعلام والجهات الشوفينية العربية ومرتزقة النظام الصدامي في الخارج. اما

الآن فقد انضمت اليها بكل اسف، كثرة من الفضائيات ووسائل الاعلام والشخصيات العراقية ايضا، وكلها تلتقي عند هدف واحد وهو تشويه الموقف الكردي وايهام الجماهير العربية البسيطة ان الكرد يستغلون الظرف الراهن ويطالبون بما ليس من حقهم ولم يطالبوا به من قبل.

انني اوجه الخطاب الى اي مواطن عربي منصف واسأله هل يقبل ان تأتي سلطة ما وتطرده من منزله ودكانه او ارضه الزراعية وتسكن بدلا منه شخصا غريبا مستوردا من مئات الاميال؟ لا اعتقد ان احدا يجيب عن هذا السؤال بـ«نعم». هذا هو تماما موقف الكرد من الشأن في محافظة كركوك وفي كثير غيرها من مناطق ديالى ونينوى، ونحن نريد تصحيح هذه الجريمة التي ارتكبها صدام بحق شعبنا، ويريد البعض اليوم الابقاء على ما فعله هو دون اي محاولة لإعادة الحق الى نصابه.

يطرح العديد من المتحاورين على الشاشات، القضية في صورة مغلوطة هي ان العراق وطن الجميع، وان من حق اي عراقي ان يسكن اينما شاء من ارض العراق. نحن ليس لدينا اي اعتراض على هذه الصيغة البريئة، الا ان القضية في محافظة كركوك والمناطق الاخرى التي تعرضت الى التغيير الديموغرافي هي ان عشرات الالوف من الكرد هجرّوا وانتزعت منهم اراضيهم ومنازلهم، وفي كثير من الحالات امتعتهم ايضا واسكن في مكانهم عشرات الالوف من العرب الذين جيئ بهم من الوسط والجنوب. فأين هذا من ان يحاول مواطن او مواطنان او اكثر من العرب السكني في السليمانية او كركوك اواربيل او دهوك؟ هذه مسألة طبيعية، اما الاولى فمسألة تهجير شعب واسكان غرباء محله والاستلاء على ما يملك تماما كما طرد الصهاينة عرب فلسطين من مدنهم وقراهم ودورهم وبساتينهم واستولوا عليها لأنفسهم، وما يزالون يرفضون الاقرار لهم ولاخلافهم بالعودة الى مواطنهم. فمن ذا الذي يسمح له ضميره بالموافقة على جريمة كهذه والمطالبة بالسكوت عنها؟

ان الجماهير العربية في العراق الآن معرضة بكل قوة لحملة منظمة معادية للكرد، مما ينذر بخطر جسيم على مستقبل العلاقة الاخوية التأريخية بين العرب والكرد. وانني ازاء هذه الحالة الخطيرة لا اجد مناصا من ان ننظر الى انفسنا وكأننا في ايام المعركة الانتخابية الأخيرة، فنقوم بالبدء فورا في:

١- نشر مطاليبنا القومية بحروف بارزة فقرة فقرة يوميا في كل صحيفة عربية وكردية تابعة للاحزاب الكردستانية وفي كل صحيفة عربية صديقة تساعدنا على بيان الحقيقة.

٢- نشرها كإعلان مدفوع الأجر في كل صحيفة عربية اخرى في العراق تكون مستعدة لنشرها، وفي اي فضائية عراقية وعربية لديها الاستعداد لنشرها كاعلان مدفوع الأجر.

٣- تكريس جلسات حوار ونقاش في الفضائيات الكردستانية لا يجري فيها التطرق الى مواضيع خارج الصدد، وتكرس فيها المناقشات حول المطاليب الكردية ومشروعيتها ولدحض الاكاذيب المعادية.

٤- تخصيص مجاميع كبيرة من المتداخلين المتمكنين من التحدث بالعربية الفصحى بطلاقة للمهاتفة الى الفضائيات العربية اثناء انشغالها بالنقاش حول المسألة العراقية بقدر تعلقها بالكرد وبيان وجهة النظر الكردية بدقة وموضوعية واتزان.

٥- اعلان الاصرار على التمسك بضرورة التزام اي طرف يريد التحالف معنا بالاتفاق وايانا تحريريا وعلى رؤوس الاشهاد ومن خلال الفضائيات والصحف على كل فقرة من فقرات مطالبنا التي نتوصل الى الاتفاق عليها مع الطرف الحليف، وعدم القبول بايكالها الى مناقشات في الجمعية الوطنية المنتخبة او الجمعية الوطنية المقبلة قد توافق عليها او لا توافق، بحجة تعثر اجتماع الجمعية الوطنية او ما الى ذلك، فلسنا نحن المسؤولين عن هذا التعثر، وانما هم الذين يصرون على عدم الاستجابة لما كانوا قد وافقوا عليه مرارا وتكرارا في مؤتمرات المعارضة، وعلى مضض مع التراجع اثناء وقبل وبعد التوقيع على قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، ويريد الكثيرون منهم اليوم ان يجهضوا كل آمالنا واحلامنا ويعيدونا اربعين سنة الى الوراء، فقد كفانا طيبة وبساطة وكفانا اقتناعا بالوعود الكاذبة والكلمات المعسولة، وقديما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين».

التآخي - العدد ٤٤٢٥، ٢٠٠٥/٣/١٥

كلمة حول الموقف السياسي الراهن

مضى ما يقارب الشهرين منذ أن جرت الانتخابات النيابية التي خاضتها جماهير الشعب ببسالة منقطعة النظير وبتحد واضح و صارخ للإرهاب والإرهابيين ووسائلهم الوحشية للقتل والتدمير وبإيمان راسخ بمستقبل الديموقراطية والتعددية لعراق الغد المتحرر من الدكتاتورية وأوثانها الدين حكموا البلاد ثلاثة عقود ونصفا بالحديد والنار والسجون الرهيبة والكيمياويات والأنفال والمقابر الجماعية، مضت هذه الفترة الطويلة نسبيا ومايزال الشعب ينتظر قيام حكومة وطنية راسخة تأخذ على عاتقها، بالاعتماد على الشعب وقواه المناضلة، وضع حد للإرهاب المستفحل والبدء الحازم باعمار البلاد وإنقاذ المؤسسات والوزارات من الفساد الإداري المستشري الذي تتحدث عنه وسائل الإعلام صباح مساء ووضع بعض الحلول لمشكلة البطالة.. والى آخره.

إلا أن هذه الحكومة المنشودة لم تتألف بعد رغم أن الوعود تترى من كل جانب، وعناصر السوء تحاول على مر الأيام التصيد في الماء العكر، ملقية الكلام على عواهنه، موزعة اتهاماتها التي لا اساس لها من الصحة بان وراء التلكؤ في إنجاز تشكيل الوزارة يقف الكرد الذين صعدوا مطالبهم التعجيزية واستغلالهم واقع ان القائمتين الفائزتين الأخريين (الائتلاف العراقي الموحد والقائمة العراقية) لا تستطيعان، وان اتحدتا رغم ما بينهما من تعارض، ان تشكلا الوزارة لا لوحدهما ولا حتى ان استطاعتا جر القوائم الصغيرة الفائزة بمقاعد لا تتجاوز أصابع اليدين بل اليد الواحدة. ومن الممكن القول انهما، على الرغم مما بينهما من اختلافات جوهرية، متحدتان في شن هذه الحملة الظالمة على قائمة التحالف الكردستاني وبث هذه التهم التي ما انزل الله بها من سلطان، وان كان أقطابهما، ولاسيما الأولى، ينشرون بين حين وآخر تصاريح مطمئنة ويشيدون بتقدم المحادثات ويبشرون بان الوزارة ستؤلف في موعد قريب بل وحتى يشترك معهما وجوه من التحالف الكردستاني في الإدلاء بمثل هذه التصاريح المهدئة..

إن جماهير الشعب الواسعة، وبالأخص بين المواطنين العرب، ليست على بصيرة كافية بمطالب الشعب الكردي وطروحات قائمة التحالف الكردستاني، وهذه القائمة لم تقم بما

هو ضروري لتوعية جماهير الشعب العربي بمطالبها وعدالة تلك المطالب، ووسائل إعلامها وأهمها فضائيتا (كردسات) و(كردستان تيڤي) بالغة القصور في وضع النقاط على الحروف باستمرار والتأكيد عليها ولاسيما ان التعصب الأعمى لا يفسح مجالا واسعا للمشاهدين العرب لمشاهدة هاتين الفضائيتين والتعرف من حلالهما على القدر القليل من التوعية التي تبثانها. وكثيرون من المتحدثين فيهما عاجزون عن التحدث بلغة تصل إلى ذهن المواطن العربي البسيط الذي يتعرض من الفضائيات المعادية للكرد إلى عملية غسل دماغ مدروسة ومحبوكة، ونحن بحاجة ماسة إلى تعبئة المواطنين العرب البسطاء غير المسيسين ضدنا لكسبهم إلى جانبنا ليؤمنوا بعدالة قضيتنا، في حين أن طروحات التحالف الكردستاني ليس فيها أي دلالة على التعجيز والابتزاز والانتهازية السياسية، هذه التهم التي يتهمنا بها الكثيرون من المتحدثين على الفضائيات العراقية بمختلف اتجاهاتها ناهيك عن أخواتها العربية التي رفعت منذ اليوم الأول لسقوط النظام وتحرير العراق منه، الراية القذرة، راية الشوفينية المقيتة ومحاربة الشعب الكردي ومطالبته بحقوقه الحقة ولا تنبس ببنت شفة عن الجرائم التي ارتكبت بحقه.

أي من مطالب القائمة الكردية ليس بجديد في عالم الحوار السياسي مع الأطراف والفئات الأخرى. وليس بينها مطلب خارج عن إطار النظام الديمقراطي وعن الفدرالية كما هما متبعان في الدول الديمقراطية والفدرالية، رغم اننا لسنا ملزمين بإتباع نسق معين من الديمقراطية أو الفدرالية في جزئيات تفاصيلهما، ذلك لأن الشعوب تختار لها بنفسها الأسلوب الملائم الذي ترتأيه لحياتها الخاصة، ونحن كشعب متميز عن جميع الشعوب المجاورة، يريد الاتحاد في الظرف الراهن مع الشعب العربي في العراق، نريد أن نحدد لنا بأنفسنا الشروط التي نقبلها لهذا الاتحاد، ولهذا فإننا ندخل في حوارات مع الطرف المقابل لغرض الوصول إلى شكل يرضي كلا الطرفين، والمساومات اخذ وعطاء مع الأخذ بنظر الاعتبار تحديد ما هو ممكن في الظرف المعين، وعلى كل طرف إذا أراد التوصل إلى نتيجة ملموسة ان يكون واقعيا في تحديد ظروفه هو وظروف الطرف الذي يحاوره لئلا يصلا إلى طريق مسدود لا يعود على أي منهما بخير. وإذا كانت الأطراف السياسية توصلت جميعا إلى اعتماد الشكل الديمقراطي والفدرالي لعراق

الغد، وإذا كان قد تبين ان المطالب الكردية لاتخرج عن إطار الديمقراطية والفدرالية العام عالميا، فان رفض تلك المطالب والتمنع إزاءها والتعلل في أمر قبولها لا يكون إلا إنكارا في الجوهر للعراق الديموقراطي الفدرالي. ولكن لايبدو ان أيا من قائمتي الائتلاف العراقي الموحد والعراقية يريد ان يعترف بهذه الحقيقة، بل تريدان أن تلتفا عليها وتضنا علينا الا باقل مما أقر به لنا صدام في اتفاقية الحادي عشر من آذار، وابرز مثال لهذا هو موضوع البيشمرگة التي حاربت الجيش العراقي عشرة أعوام لحد ذلك التاريخ، فقد وافق صدام على بقائها ولم يطرح حلها أو تصفيتها وكل ما كان هنالك انه حدد لها مهمة حماية الحدود في وقت لم تكن هنالك فدرالية ولم تكن كردستان بحاجة إلى توفير الأمن وكان الجيش العراقي موجودا في جميع المناطق التي لم تكن تحت سيطرة البيشمرگة الفعلية. أما اليوم، وبعد سقوط صدام الذي اشترك الجميع في التحضير لعملية إسقاطه، وبعد الاعتراف بالفدرالية، فاننا بحاجة لقوة فعالة لحماية الأمن الداخلي في كردستان، ولاسيما في هذه الظروف إذ يجابه العراق كله الخطر الإرهابي، وهي قوة البيشمرگة، فلماذا يصر بعض الاخوان على حلها بحجة واهية هي انها (ميليشيا) ولا يتفق وجود الميلشيات مع مبدأ وحدة الدولة العراقية الاتحادية، ويتحدثون عن إرسال قوات الجيش إلى كردستان دون إبداء سبب معقول وحتى غير معقول لذلك، هذا الجيش الذي مازال في أوائل أيام محاولة إعادة تكوينه، والذي لم يتمكن بعد من إلحاق الهزيمة بالإرهابيين المنتشرين في العديد من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المركزية، وهم يقتلون ويجرحون ويخطفون ويعيثون في الأرض فسادا، والعراق العربي نفسه بحاجة الى اي شرطي أو جندي أو حارس وطني. أنا لا أرى شيئا وراء هذا "الطموح" الا عدم الإيمان بفدرالية حقيقية في هذه المرحلة وربما بأي فدرالية مهما كانت هزيلة في المستقبل أيضا، والا عقدة الاستعلاء لعنها الله من عقدة قاتلة.

قبل يومين ظهر على شاشة إحدى الفضائيات العربية مشهد من كركوك يبدو فيه احد المعممين الشباب مدعيا انه ممثل التيار الصدري في المدينة وحوله عشرات من الشباب وكان يهدد ويزبد ويرعد ويقول في الفدرالية ما لم يقله احد الساسة العراقيين المسؤولين من قبل، ومن جملة ما قال، لا فض فوه، إن كركوك هو قلب العراق (ربما ردا على ما قاله الزعماء الكرد منذ سنين من ان كركوك هو قلب كردستان أو قدسها) وانه إذا ضم

إلى الفدرالية الكردستانية فان ذلك يعني ضياع قلب العراق وانه إذا ضاع القلب ضاع الجسد كله! هكذا كان "الاستنتاج" المنطقي من الشكل الأول على ما يقول المناطقة، لممثل التيار الصدري في المدينة، والكل يعلم ان التيار الصدري، رغم عدم اشتراك السيد مقتدى الصدر في الانتخابات، ورغم كل ما قاله بشأنها مرارا وتكرارا، له عشرون مقعدا في الجمعية الوطنية، فكيف يمكن الوثوق بإيمان قائمة بالفدرالية يتحدث احد الناطقين باسمها بمثل ما ذكرنا عن الفدرالية وعن كركوك، والمفترض انه لا يتحدث عن شيء بخلاف ما تتبناه الجهة التي ينتمي إليها!

إننا نطالب القائمة الكردستانية وممثليها في المحادث الدائرة بشأن التشكيلة الوزارية المنتظرة بإصدار بلاغ صحفي يومي عن الموقف السياسي يتضمن ملخصا جوهريا عن سير المحادثات مع كل طرف تجري معه هذه المحادثات والمدى الذي بلغته من التقدم أو النكوص، وعن آرائنا وآراء الذين نتحادث وإياهم، كما نطالبها بتوجيه خطاب تلفزيوني مساء كل يوم باللغتين العربية والكردية لجماهير الشعب لإطلاعها على مسار الأمور وان تظل على هذا النهج حتى النهاية المنشودة، قطعا لدابر المتصيدين في الماء العكر الذين ينشرون الأكاذيب عن الموقف الكردي ويثيرون عليه الجماهير العربية الجاهلة بحقائق الأمور.

وأخيرا، فاني لا أرى بأسا في ترك المحادثات بالمرة وعدم الإسهام في التشكيلة الوزارية إذا ظلت الأطراف الأخرى تستغل شعورنا البالغ بالمسؤولية الوطنية لحرماننا من حقوقنا الحقه وعدم الاعتراف بها اعترافا صريحا يكون حجة لنا في المستقبل، وإذا أدركنا اننا وإياهم في حلقة مفرغة، فليبادر الائتلاف العراقي الموحد وخصمه اللدود القائمة العراقية لتشكيل حكومة يضمان اليها كل من له صوت أو بصمة اصبع في القائمتين وخارجهما، ونشكل نحن المعارضة الوطنية الصادقة الحازمة ونتهيأ من الآن للانتخابات المقبلة مستفيدين من كل الأخطاء المرتكبة في الانتخابات الماضية بغية جذب كل مواطن كردستاني له حق الإدلاء بصوته إلى صندوق الاقتراع، ونعمل من اجل تشكيل جبهة وطنية عراقية فدرالية صادقة. تضم كل القوى الديمقراطية العربية والتركمانية والكلدوآشورية والصابئية والايزدية وغيرها. واني لعلى ثقة من ان باستطاعتنا إذا تمكنا من حشد هذه القوى إلى جانب قوى الشعب الكردي، ان نغير

موازين القوى إلى جانبنا ونكسب الجماهير الكردية وجماهير عربية ممن لم تشترك في الانتخابات وكل العناصر الخيرة من بين الذين قاطعوها عمليا، وسنرى بأم أعيننا كيف أن توجهات الملايين من الناس تأخذ لها وجهة أخرى وسيبطل كثير من السحر الذي سحر ابصار الناس وعقولهم، "ولا يفلح الساحر حيث أتى".

التآخي – العدد ٤٤٣١، ٢٤/٣/٢٠٠٥

على حافة السياسة

غير بعيد عنها..

حتى مقبرة محمد سكران

صباح اليوم كنت استمع الى اذاعة لندن العربية، ففوجئت بخبر عن العثور على جملة قبور للمعدمين في العهد الصدامي البائد بعضها يرجع الى أوائل الثمانينيات، ووضع عليها وفيها اشارات تدل اولا على انها قبور ومن بعد على اسماء اصحابها وانها لمعدمين.

لم يتم العثور على هذه القبور في صحراء عرعر التي يقول عنها الموروث الشعبي الدائر، انها المكان الذي طمرت فيه جثث عشرات الوف الكرد المؤنفلين في اواخر الثمانينيات، كما لم يتم العثور عليها في الصحراء الغربية ولا في البادية الجنوبية حيث يكاد ينعدم احتمال العثور عليها الا من قبل اناس من البدو والرعاة الذين لا يقرأون ولا يكتبون ولا يكلفون انفسهم بالاخبار عما قد يعثرون عليه، بل ولا يمكنهم ان يضعوا مثل هذه المهمة على عواتقهم... ليس في أي واحد من هذه الاماكن عثر على جملة القبور تلك... انما في جنبنا الذي بين ايدينا... في مقبرة محمد سكران المعروفة التي هي مقبرة البغداديين القاطنين في الجانب الشرقي من المدينة والتي يزورها كل يوم عدد كبير من الناس اكثرهم لدفن موتاهم واقلهم لزيارة الموتى بعد دفنهم.

طار عقلي من هول ما سمعت... ابلغ الخوف بالعراقيين من بطش صدام وزمرته حد ان يروا قبور المعدمين الذين لاتعرف لهم قبور ولا يخبر احد باماكن دفنهم بل باعدامهم اصلا، ومع ذلك لايجد احد منهم في نفسه الجرأة على البوح بما رأى، لا اقول لذوي الموتى مباشرة بل لمعارفهم في الاقل حتى يتيسر تناقل الخبر ويصل الى مسامع بعض من لهم علاقة باصحاب القبور تلك... ام ان انحطاط الخلق العام وانعدام الشعور بالمسؤولية الانسانية والتكافل الاجتماعي وموت الضمير الحي في نفوسهم بلغ بهم هذا المبلغ الذي اراه على درجة عالية من اللاأبالية؟ قبور عليها نتوءات من تراب وليست منتشرة بين سائر القبور الاعتيادية حتى يضيع اثرها وانما هي على اطراف من المقبرة الشاسعة... ومع ذلك لم يبلغ احد عن احدها منذ اوائل الثمانينيات وحتى الاونة الاخيرة حيث عثر عليها احدهم فأخبر عنها جمعية السجناء الاحرار، فأخذت القضية على

عاتقها وبعثت ببعض فرقها المتطوعة لتنبش عن هذه القبور فتجد في داخلها علبا معدنية صدئة فيها اسم المغدور وتهمته السياسية التي بلغ بعضها من الفظاعة حد الصلاة في احد الجوامع تكون كافية لدينونة المصلي بأنه من حزب الدعوة الاسلامية، وكأن أي مسلم يصلي لا يكون الا من اعضاء حزب الدعوة الاسلامية وحدهم!

عندما سمعت هذا الخبر من الـ(بي بي سي) لم اتمالك نفسي من الغضب الناجم عن الاستغراب، فضربت بكفيَّ بكل ما فيهما من قوة على رأسي لهول ما سمعت. ففي كل موكب يحمل نعشا نجد العديد من المشيعين يقضون وقتهم حتى انتهاء الحفر والدفن واجراء المراسيم الدينية، في التجول بين اطراف المقبرة او بين القبور نفسها، ليكتشفوا ذلك الذي يختلف عن شكل ما عداها من القبور، لعل الشكوك تؤدي فيما بعد الى اكتشاف شيء ما يؤدي الى التوصل الى اليقين.

وايا ماكان الأمر فأن الدنيا تدوم مع الكفر ولاتدوم مع الظلم، وما من جريمة يداس على معالمها الى ابد الابدين، ولعل في ذلك عبرة، وان كنت اشك اصلا في ان هناك في هذه الدنيا من يَعْتَبِر.

التآخي – العدد ٣٩٨٨، ١٨/٥/٢٠٠٣

ليطاطيء الجميع رؤوسهم خجلا..

لست بصدد تعداد الجرائم والموبقات التي ارتكبها نظام الدكتاتور المنهار، فتلك مهمة لايستطيع القيام بها حتى صدام حسين نفسه وكل قتلته ومعذبيه وسجانيه وحفاري مقابره الجماعية ومطلقي نيرانه على الابرياء، وكل منتهكي اعراض عراقياته اللائي كان يصفهن، نفاقا ودجلا، بالماجدات، وكل متعامليه في اسواق النخاسة الذين اشتروا له الضمائر وحملة الاقلام في ديار العرب والاسلام والعمائم وذوي العمائم واللحى والساسة المتشدقين بمزاعم الاشتراكية والتقدم وحق تقرير المصير، ومدعيى الديموقراطية وحقوق الانسان الذين وفروا له أسلحة الابادة الشاملة من ادنى الارض الى اقصاها، وكل من اوتي حظا في اجهزة صدام حسين وارصدته خلال ثلاثة عقود او يزيد من عمر الزمن... لايستطيع كل اولئك ومعهم من فاتني ان اذكر عناوينهم المعروفة وغير المعروفة، ان يدونوا كلها في سجلات او يضموا عناوينها في ارشيف او يحرروها في مذكرات او يحتفظوا بها في ذكريات... ان مهمة كهذه تحتاج الى ان ينطق كل حي وان يبعث حيا كل ميت ممن نالوا نصيبا منها على ان يكونوا من قوة الذاكرة وبلاغة البيان ما يستطيعون ان يستعينوا به لتدوين بعض ماجرى منه وبأمره وعلى ايدي زبانيته وازلامه ومرتزقته واجرائه ورفاقه الصادقين منهم والكاذبين...

ليس ذلك مهمة الكلمة التي اريد ان اقولها من خلال هذه السطور القليلة المتواضعة... ان ما اريد ان اقوله بعدما انفتحت اجزاء من الارض العراقية لتكشف عن جزء مما في بطونها، ولتنطق ببعض ما اراد (القائد الضرورة) ان يستره عن مرأى الناس ومسمعهم، ولتعرض على القاصي والداني قليلا من كثير من الجماجم والاضلاع والسواعد والسيقان التي كانت يوما ما اجسادا بشرية طرية، وقليلا من كثير من الخرق المتهرئة التي كانت يوماً ما ثياباً تستر اجساد عراقيين حشروا في زنزانات الامن العام والخاص والمخابرات والاستخبارات وابي غريب والاولمبي والرضوانية والمعتقلات الحزبية... اجل، الحزبية، وغيرها مما لم يسمع احد بعد باسمائها وسجون في اعماق الارض يساق اليها الناس عبر الانفاق المظلمة المجهولة مما جرى توزيعها على المساحات الشاسعة من ارض بابل وسومر واكد وآشور وسواها في الشمال وفي الجنوب...

ما اريد ان اقوله هو انه آن الاوان الآن وقد حصحص الحق لكل من كان على بصيرته وبصره غشاوة، ويلف قلبه حجاب...

آن الأوان لأولئك لان يطأطئوا رؤوسهم اعتذارا من اصحاب تلكم الجماجم والعظام التي شاهدها العالم كله...

اعتذارا من ذلك الطفل الرضيع الذي كانت عظامه على عظام صدر امه وقد احتضنته بكل ما في الام من عطف وحنان، عندما القي بهما مع عشرات من رفاق ورفيقات محنتهما القاسية، من على ظهر قلابة ضخمة في باطن الارض المحفورة لهن لتطلق النار عليهن فيه ويهال على اجسادهن التراب، وكأني بها تريد ان تلقى ربها يوم الحساب على تلك الصورة التي تعكس واحدة من ابشع اشكال ظلم الانسان لاخيه الانسان، وما اكثره، وقتل الانسان ما اكفره! اعتذارا من تلكم الايدي المكبلة من وراء الظهور التي برزت من بين اكداس من العظام... اعتذارا من تلكم الشروالات واليشماغات الكردية التي كان يرتديها اولئك الفلاحون الطيبون المؤنفلون، والسبحات التي كانوا يسبحون بها باسم ربهم بكرة وعشيا، وقد بقيت بين اصابعهم عندما اطلقت عليهم النار...

اعتذارا من تلك الثياب القروية التي كانت يوما ما تزهو بالوانها الجميلة على اجساد اولئك العذارى والامهات والعجائز المؤنفلات اللائي ساقوهن من قراهن الوادعة في گرميان وبادينان ومن اطراف كركوك ومروا بهن في قوافل عسكرية على سجون الحويجة ودبس وتكريت والديوانية والسماوة حتى القين في الحفر الصحراوية العميقة واهيل عليهن التراب...

ليطأطيء رأسه خجلا كل من قبض حزم الدولار الامريكي الاخضر من بين اصابع حملة مفاتيح خزائن المال الحرام الذي نهبه صدام حسين من قوت الشعب العراقي الذي مايزال معظمه يئن جوعا... ليدلي بتصريحات كاذبة عن التضامن مع «النضال العظيم» الذي يقوده صدام حسين ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل المعذبين في الأرض...

ليطأطيء رأسه خجلا كل من امتطى سيارة فارهة، او بنى له قصرا فخما، او اتخذ لنفسه مزرعة وحقل حيوانات، او اقام له معامل ومحال تجارية، او فتح له حسابا ووضع له رصيدا في بنك من البنوك الداخلية او الخارجية من مال الشعب العراقي الذي جاد به

عليه صدام حسين وكأنه حليب امه التي ارضعته.

ليطأطيء رأسه خجلا، وليثب الى رشده، وليستعد له شيئا من ضميره الذي داس عليه وباعه بثمن بخس دراهم معدودة في سوق المصالح الحقيرة من ارتضى لنفسه وشاء يوما ما ان يلقي قصيدة شعر بين يدي السيد الرئيس او كتب مقالا في الاشادة بعبقريته الفذة التي قل ما يجود بمثلها الزمن، وكأن ذلك اليوم خالد الى ابد الآبدين، وأن ربك لا يداول الايام بين الناس، ليطأطيء رأسه خجلا كل من طاوعته نفسه الوضيعة ان يكون جزء فاعلا وآلة منفذة في حزب صدام حسين وعنصرا اجراميا من عناصر امنه ومخابراته واستخباراته وازلامه ومرتزقته، وواحدا من لاحسي الأواني على مائدته القذرة...

ليكفِّر كل اولئك عن ذنوبهم التي اقترفوها بحق هذا الشعب... تلك الذنوب التي ستظل تثقل ظهورهم وتنوء بها رقابهم... ليكفروا عنها بأن يستيقظوا من سباتهم قبيل الفجر الصادق، وينفضوا عن مخيلاتهم احلامهم المزعجة التي كانت توقظهم، وليتوبوا الى ربهم وليتضرعوا الى ارواح ضحاياهم وليستذكروا اجساد اولئك الضحايا التي مزقتها سياطهم، وجلودهم المدماة التي ظلت تنزف دما حتى بعد ان يلقى بها في قبورهم، ليقروا بين انفسهم وبين ربهم بوحشية ما فعلوا... وليحمل كل منهم قلما ودفترا بين انامله ليدون ما يتذكره مما ارتكبه بحق المناضلين وبحق الناس البسطاء ايضا من ابناء هذا الشعب من افانين التعذيب التي يندى لها الجبين.

فليتذكروا وليذكروا ما بقي عالقا باذهانهم عن مصائر الذين لم تعرف مصائرهم بعد... عن المقابر الجماعية التي لم تكتشف بعد... عن سجون باطن الثرى التي مات فيها سجناؤها بعد ما انقطع عنهم سجانوهم ولم يعودوا يزودونهم بما يسد رمقهم من حصصهم اليومية من ماء وطعام... عن درب الآلام الذي سلكته قوافل المؤنفلين والمؤنفلات حتى لقوا حظهم العاثر في صحارى الجنوب وبوادي الغرب وفي رمال نقرة السلمان. ذلك هو القدر الادنى الذي قد يكون كفارة عن جزء من ذنوبهم والسيئات التي اجترحوها بحق اخوانهم في الوطن والدين والانسانية اطاعة لمشيئة طاغية، وراحة ضمير لهم في انفسهم، وشفاعة عند بارئهم يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، إلا من اتى الله بقلب سليم.

التآخي – العدد ٣٩٩٦، ٢٠٠٣/٥/٢٨

عن وثائق النضال السياسي لمناضلي شعبنا
وجمعية السجناء الأحرار

كسجين سياسي سابق منذ حوالي خمسين عاماً ولأكثر من مرة، وكموقوف سياسي أيضاً منذ الفترة نفسها ولأكثر من عدة مرات – ان صح التعبير –، أجدني دائماً مشدوداً بقوة الى قضايا السجناء والمبعدين والمهاجرين السياسيين رغم انوفهم والمهجرين اتابع ما يكتب عنهم في الصحف والمجلات واتتبع القصص والروايات التي تنشر حولهم. وأرى نفسي في كل أمر يتعلق بهم، أفرح لأفراحهم وأبكي لأحزانهم ولا أجد لنفسي فكاكاً عن ذلك أبداً.

خلال العام الماضي كنت مستمعاً يومياً الى اخبار السجناء السياسيين في السجون التركية، أولئك الذين كانت الحكومات التركية على اختلاف مذاهبها ومشاربها تعمل كل شيء في سبيل تمزيق وحدتهم السجنية ومن أجل ايقاع الفرقة بينهم تمهيداً للتفريق بينهم واسكان كل فرد منهم في قفص خاص به وكأنه وحش كاسر، وإضرابهم عن الطعام الذي استمر أكثر من ثلاثة أشهر مات خلاله العديد منهم، ولم أترك متابعة موضوعهم إلا مكرهاً عندما لم أعد أجد في الإذاعات والصحف خبراً عنهم وكأن العالم الذي يستطيع على الأقل أن يتحدث عنهم مجمع على السكوت بشأنهم حتى يموتوا في إضرابهم وتنتهي مشكلة السلطات التركية في قضيتهم.

عندما بدأت الحرب التي أطلق عليها القائمون بها اسم حرب تحرير العراق، وأشهد أن العراق كان ومايزال بحاجة الى تحريره من النظام السابق وذيوله وسيئاته وآثامه التي مازلنا نعاني منها وبسببها الكثير، وكنت أعرف مقدماً وبحكم ما عرفت من أحداث مشابهة في العراق نفسه أن دماراً هائلاً سيلحق وطني خلالها وبعدها وان الفوضى تنطلق من عقالها وأن جبهة غير شريفة، جبهة إجرامية، ستقوم بعد الانتهاء منها مباشرة، جبهة قوامها بقايا النظام البائد المنهار الأكثر وحشية وشراسة والسراق واللصوص والقتلة والمجرمون الذين أطلق سراحهم صدام قبل سقوطه بأشهر قلائل وأولئك الذين مازالوا مشبعين بثقافة الأنفال، أنفال النفوس والأموال وكل الذين

يبحثون عن السحت الحرام، وكنت أخشى من هذه الجبهة الشريرة على المال والطعام ومؤسسات الدولة وتراث العراق الحضاري والثقافي ووثائق النظام التي تعيننا على تتبع خيوط إجرامه في ملفات الأمن العام ودوائر المخابرات والإستخبارات والحزب الفاشي والجيش وكل دوائر الدولة لأن الكثرة الكاثرة منها كانت تردها نسخ من الأوامر الإجرامية التي تصدر عن النظام بحكم تشابك العلائق بينها.. كنت أخشى على هذه الوثائق من التلف أكثر مما أخشى على أي شيء غيرها، وكيف لا وأنا أعلم مثلاً أن جريدة مثل (الوقائع العراقية) الرسمية كانت لها طبعات عديدة أهمها بنسخة واحدة والأقل منها أهمية بنسختين أو أكثر حسب تسلسل أهمية سرية محتوى العدد من الجريدة والقرار أو القرارات المنشورة فيه، وهلم جراً..

وحدث ما كنت أخشاه.. والمعارضة المقيمة خارج الوطن والمرتبطة بالولايات المتحدة، لعدم معرفتها بحقائق الوضع في العراق، لم تساعدها على معرفة حقيقية بالعراق كي تستفيد من تلك الحقائق في خطواتها المقبلة عندما تأتي وتحتل بلادنا. والامريكان أنفسهم، هؤلاء المحررون المدمرون، لم يهتموا بشيء فيما عدا ما فيه مصالح مباشرة لهم في العراق. وإلا فماذا كان يضير ترسانة الحرب الامريكية لو وضعت القوات الامريكية الغازية أمام كل قصر من قصور صدام وحاشيته الأقربين والأقل قرباً وأمام كل وزارة وأمام المتحف العراقي والمكتبة الوطنية ودور المخطوطات ومنشآت الطاقة النووية والمستشفيات الكبرى وما شابه دبابة أو مدرعة وأمرت طواقمها بإطلاق طلقات تحذيرية وحتى جادة على كل من يقترب منها ويحاول المساس بها بسوء كما فعلت إزاء وزارة النفط مثلاً؟ هل إن صحة ملايين العراقيين إزاء خطر التلوث النووي لا تستحق أن تقوم القوات الامريكية بوضع نطاق محكم حول منشآت الطاقة النووية لمنع أوباش النظام رافع الشعار الإجرامي منذ الأيام الأولى لانقلاب ١٧ تموزالمشؤوم ١٩٦٨: جئنا لنبقى ولن نترك العراق لمن يريد أن ينتزعه منا إلا أرضاً خراباً خالية من كل كائن حي، من العبث بمؤسسة خطرة كالطاقة النووية ولمنع عصابات السراق الجهلة الذين لم يعمل النظام السابق إلا لزيادتهم جهلاً وتخلفاً وإجرامية، من الإقتراب من مثل هذه المؤسسة، وأين هذا من دعوى امريكا التي أقامت الدنيا ولم تقعدها بعد حول امتلاك النظام أسلحة للإبادة الشاملة، وانها تعمل لانتزاع هذه الأسلحة من بين يديه؟ أليست منشآت

الطاقة النووية مليئة بما لا يقل خطراً بأي حال من الأحوال عن أي كمية من أسلحة الإبادة الشاملة قد يجدها المفتشون وقد خبأها النظام في إحدى زوايا هذه البلاد الشاسعة؟

ولإن كان الشيء بالشيء يذكر، فإني أشد بكل قوة على يدي كل عضو في جمعية السجناء الأحرار وكل متطوع فيها، أولئك الذين استخلصوا الآلاف المؤلفة من الملفات الحافلة بقضايا السجناء والمعتقلين من بين ألسنة الحرائق ومن تحت اقدام زمر النهب والسلب، فاستطاعوا إنقاذ تاريخ جانب من نضال أبناء شعبنا وأخرى من جرائم جلاديهم الذين كانوا يبذلون المستحيل للقضاء على تلكم الملفات وإتلافها ستراً لسجل إجرامهم الوحشي الذي لايتضمن له التاريخ الانساني مثيلاً.

وحبذا لو أسعفني وضعي الصحي لأكون عضواً نشطاً فعالاً في هذه الجمعية المجاهدة لأسهم في جانب من اجلاء الحقائق التي ظلت خافية طوال عهد الطغيان والإجرام، وكشف النقاب عن صفحات من المظالم التي ارتكبت بحق المناضلين وسائر الناس الطيبين من أبناء هذا الوطن. وإني لأدعو الجمعية للإستعانة بخبراء ومطلعين في علم الأرشفة، إن لم تفعل بعد، لتستطيع تصنيف المعلومات المدونة في الوف الملفات المتراكمة في الجمعية في أسرع وقت ممكن وتقديم كل مجموعة تتهيأ منها للمطابع لإطلاع الرأي العام العراقي والعربي والعالمي على جانب من السجل الإجرامي للعهد الفاشي المقبور الذي تهاوى كما يتهاوى البناء المشيد من الكارتون الأجوف. إن مرور الوقت على هذه الأكداس من الملفات دون إنجاز الأعمال فيها يؤدي الى إهمال الموضوع وفقدان الحماس وبالتالي الى ضياع الملفات نفسها إن لم يؤد الى تسرب فلول العهد البائد الى بطونها وسرقتها وإضاعة الفرصة التي حصلت لتأريخنا النضالي بوقوع هذه الملفات في أيدي خيرين من أبناء شعبنا، كما أدعو علماء التاريخ المخلصين لشعبهم والمناضلين السابقين الذين خبروا السجون والمعتقلات وذاقوا مرارة العذاب الى الإسهام الجاد في هذا المشروع الحيوي بكل ما لديهم من طاقة وحماس.

التآخي – العدد ٤٠٠٠، ٢٠٠٣/٦/٣

«اكرموا عزيز قوم ذل»

في نموذج لتطبيقه الواقعي

يوم وقعت الواقعة، وأخذت قوات السيد الرئيس القائد وحرسه الجمهوري وحرسه الخاص وسواها من ضروب القوات والحماة، تغيب عن الأنظار في شوارع بغداد وأزقتها وأمام بنايات القصور الرئاسية والدولة الاساسية وغيرها، وظلت الدبابات والمدافع المضادة للجو والبر والبحر في أماكنها شاخصة الأعين، فاغرة فاها دون أحد يرعاها ويقف خلفها أو على ظهرها، ونسي أفواج الضباط الذين كان يجتمع سيادته بهم طاقما اثر طاقم، ويغدق عليهم كلمات (العافية) وما يليها، ويوزع عليهم المكرمات السخية رزم دنانير من ذوات العشرة آلاف وقطع اراضٍ سكنية وسيارات جديدة، نسي هؤلاء - الا من شذ منهم، وما أندرهم - أيمانهم المغلظة لسيادته بالذوذ عن نظامه وحياضه حتى آخر قطرة دم، فلم يريقوا، في سبيل الحفاظ على عرشه، قطرة واحدة لا من دمائهم، بل حتى من عرق رقابهم وجباههم، ولا أقول هذا - حاش لله - تعييرا لهم، فنعم ما فعلوا، ولئن كانوا قد فعلوا في حياتهم خيرا فهو ذلك الذي فعلوا يومئذ، فسهّلوا أمر نجاة شعب العراق مما كان فيه وما كان يعانيه...

يومذاك، استفاق الناس الذين لم يناموا ليلتهم ولياليهم التي سبقتها من أزيز الطائرات ورعود القصف الجوي، استفاقوا مع اشراقة الصباح ليدركوا لأول وهلة كل شيء... لم تكن هناك محطة راديو محلية او تلفزيون في بلد ضل فيه النور طريقه الى مصابيحهم، لتنبيء الناس بشيء. حتى الاذاعات العالمية لم تكن تنبيء عن تطور أكثر جذرية مما كان أمس وأمس الأول. ولكن هذا التغير الذي طرأ على الوضع في داخل العاصمة، كشف لهم بجلاء عن حقيقة مايجري، رغم ان دبابات التحالف ومدرعاته لم تكن قد ظهرت بعد في كثير من الأرض التي يفترض أن تفترشها.

يومذاك، لم يتوجه الناس، وقلبي يقطر من الأسى ألما وينزف دما، ليؤلفوا سرايا وأفواج حماية لمؤسسات الدولة ومرافق العاصمة ومحلاتها مما قد يظهر من عصابات أعدت من قبل أو تظهر بطبيعة الحال لتغتنم الفرصة السانحة للسلب والنهب والتدمير - وتلك شيمة قديمة في النفوس يتوارثها الناس جيلا بعد جبل - ولم يوجهوا أعنة مسيرهم، زرافات ووحدانا، نحو شوارع المدينة وساحاتها يرفعون رايات الانتصار،

ويعلنون ابتهاجهم بانتهاء عهد جائر وانبلاج فجر جديد، وظهور بشائر الحرية والتحرر والديموقراطية، وانهيار عهد السجون واقبية التعذيب وسياط الجلادين... ذلك ما لم يفعلوه. يومذاك، أخذ الناس، كعادتهم في أي بلد متخلف لايقيم لنفسه ولحضارته وتراثه وزنا كعراقنا الذي انقضى عليه خمسة وثلاثون عاما وبعث صدام حسين يعيد على مسامع أبنائه دروس الغزوات والأنفال ويطبقها على مرآه بأكثر وسائل الايضاح تأثيرا... أخذوا يهاجمون قصور الرئيس والرئاسة ومكاتب الحزب الحاكم ووزارات الدولة ومؤسساتها ودوائرها ومخازنها ومنازل اقطاب الزمرة الحاكمة، فانقطع حبل النظام وبدأت أعمال السلب والنهب والحرق والقلع والتدمير على عشرات ألوف الأقدام والسيقان...

كل واحد من تلكم الأماكن كان يتوجه اليه حشد مؤلف من مئات الناس، وكان التنافس على أشده للوصول الى الأماكن الأكثر ثراء من أجل التبضع المجاني. كان من الطبيعي أن يكون مقر اللجنة الأولمبية، حيث الأستاذ عدي، في مقدمة الأماكن المستهدفة لكره الناس لصاحبه أولا وقبل كل شيء، ولغنى مقره بالاشياء الثمينة والملفتة للانتباه ثانيا. فقد كان الرجل مولعا، كأي شخص جاءته عقدة النقص ارثا، بجمع الانواع الأغلى سعرا والأبهى جمالا والأكثر استغرابا، ابتداء من غرف النوم المتعددة الأغراض ومرورا بالسيارات الفارهة، وانتهاء بالحيوانات الاليفة منها والضارية، فنهبوها عن آخرها، وحتى الدولاب الخاص ببريد الأستاذ، الموشح باسمه الكريم، بحروف ذهبية كبيرة، رأيته بين أيدي مجموعة من الشباب والمراهقين الذين لم يكن يهمهم منه الا اراءته للغادين والرائحين...

أما خيوله العربية الأصيلة كأصالة عروبة راعيها نفسه، فهي الأخرى أخذت مجموعة من النهابين كل واحد بلجام واحد منها، وبعضهم كان يجرها من وراء سيارة منهوبة هي الأخرى من سيارات الاستاذ نفسه، وهي تسير على مهل...

هذه الخيول، كانت جريا، على قاعدة (كلام الملوك ملوك الكلام)، مما يصدق عليها القياس المنطقي، فكانت بوصفها خيول الامير، أميرات الخيول... رأيت واحدا من تلك الخيول الأميرية من قبل، والمطهمة حتى صباح ذلك اليوم، العائشة في البحبوحة والرفاه في ما ولى من الزمان، بيد أحد أولئك الشباب الكادحين الذين يتجولون بين الأزقة يبيعون المخضر... كان صاحبنا هذا يبيع الطماطم. لم يكن الحصان الأميري أيام زمان،

والمسكين المستذل لاحقاً، مما تعود من قبل على مثل هذه الحياة الوضيعة، فكان يأبى، بكل اباء وشمم، أن يستجيب لما يراد منه من سحب عربة مليئة بالطماطم وراءه وعلى ظهره سيده الجديد يلهبه بسوطه، فكان يرفع رأسه بكبرياء غريبة ويلتفت به ذات اليمين وذات الشمال، غير متفهم أن أيام عزه الأميري قد ولت الى غير رجعة، وكان يخطو الخطى بكبرياء أغرب، مما كان يثير حفيظة بائع الطماطم الفقير الذي ابتلاه الله بامتلاك هذا الحصان الجموح، بعد أن كان يظن أن نعمة عظمى قد نزلت عليه من السماء السابعة...

رأيت الأولاد الذين كانوا يعرفون نبذة من تاريخ الحصان القريب، يركضون وراءه وكأن دبابة امريكية تكرمت فدخلت زقاقهم المتواضع، فكان أحدهم يقدم له كسرة من الخبز اليابس أو باقة صغيرة من الجت فيأبى المسكين ان يقرب رأسه منها لأنه لم يتعرف في حياته الأميرية الماضية على الخبز اليابس والجت، واذا كان قد تعرف عليهما وذاقهما في بواكير حياته الأولى، فقد نسيهما منذ أن من الله عليه بادخاله ضمن دائرة رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية باعتباره أحد خيول رئيس اللجنة الأولمبية، واللجنة الأولمبية تابعة لرئاسة الديوان العتيدة... فكان طعامه التفاح والموز ولب الفستق الرفسنجاني الشهير والكعك وسواها مما لذ وطاب من الثمار والمأكولات الشهية التي لاينالها ولايتناولها الا المحظوظون من أمثاله. غير أن بعض أولاد الشياطين كانوا يأتونه بتفاحة أو تفاحتين أحيانا ويقربون أيديهم من فمه فيلتفت نحوهم ولسان حاله يقدم لهم أجزل الشكر، وكأني به يتذكر في تلكم الأثناء أيام عزه التي ولت ولن تعود...

كنت كلما رأيت هذا الحصان المسكين يمر من امام دارنا ساحبا وراءه عربة مليئة بالطماطم، وسرب من الذباب يحوم مطنطنا حول عينيه واذنيه وفمه ومنخريه، محاصرا رأسه، وعلى ظهره سائسه الأكثر منه مسكنة، يلهبه سوطا، تألمت غاية الالم لحاله وتمنيت لو أنه أدرك مايجري واختفى كما اختفى سيده الغابر، ولعله كان يضيف بذلك اسما الى قائمة المطلوبين الخمسة والخمسين، فالحياة بين أناس حقودين ينتقمون حتى من الخيول بعد أن أعوزتهم الحيل للانتقام من أصحابها، قضية صعبة مادام هؤلاء الناس لايقيمون وزنا للجملة العربية المأثورة «أكرموا عزيز قوم ذل».

التآخي – العدد ٤٠٠٩، ٢٠٠٣/٦/١٦

عن احساس المواطن بالمواطنة.. تارة أخرى

لست ادري عم اكتب وماذا اكتب، وبم ابدأ؟ الشجون والهموم وحكايات العذاب والمعاناة من الكثرة بدرجة يصعب على المرء ان يختار بينها واحدة يراها الاجدر بأن تسبق الكتابة عنها الكتابة عن غيرها. وحتى إذا مكثت في دارك ولم تطأ قدماك عتبتها لتخرج الى الشارع والسوق وتختلط بالناس وامسكت بيدك صحيفة من الصحف الجادة التي تصدر اليوم بدون حسيب او رقيب والحمد الله، حضر في ذهنك العديد من المواضيع الجديرة بالتنقيب عنها والتعقيب عليها.

امامي الآن احدى اعداد هذه الجريدة. تقع عيني على صفحة جديدة فيها... انها صفحة «النصف الآخر»... شدّ ما فرحت بعد ما قرأت بعض مواضيع هذه الصفحة لأنني لم اعر هذا العدد احد جيراني الذين يعرفونني صحفيا فيطلبون مني بعض ما عندي من الصحف ليقرأوها ولا يعيدونها اليّ إلا بعد حين. فلو فعلت لربما فاتني الاطلاع على محتويات هذه الصفحة، ولما ولدت هذه السطور.

في هذه الصفحة التي تصدر لأول مرة في «التآخي» في عهدها الجديد، مواضيع عديدة وجدتني مدفوعا، وانا اقرأ اول موضوع منها وهو (والآن... الى الشأن العراقي) للاخت الكاتبة المجيدة صباح الخفاجي (المجيدة من اجادة الكتابة، وليس من اللقب الذي اطلقه النظام على العراقيات دجلا ونفاقا)، لأصل الى قرار فوري بأن اكتب على هامشه سطورا، وها انا فاعل ذلك.

لقد اعجبت بالكلمة من اولها الى اخرها، واعجبت بالكاتبة الفاضلة وأسفت لانها لم تبرز (بمقدار علمي) على صفحات الصحف وفي مجالات النضال الاجتماعي من اجل المرأة العراقية حتى الآن، وآمل – والشيء بالشيء يذكر– ان تجد موقعها الجدير بها في احدى المنظمات النسوية الاكثر جذرية في البلد، الناشئة حديثا او التي عادت الى الظهور في حياتنا العامة. كما اعجبت بالافكار التي طرحتها امها وخالتها خلال حوارهما مع الاخت صباح.

واكثر ما اعجبني في كلمتها الفكرة التي طرحتها في ختام الكلمة عما إذا كان حس

الانتماء للوطن سيستيقظ في نفسية المواطن العراقي بعد كل ما تجرعه من ضيم طوال العقود الثلاثة الماضية (وبعد كل ما تجرعه بعد الاحتلال/ التحرير ومايزال يتجرعه، والله وحده يعلم الى متى يظل يتجرعه؟).

انها فكرة جريئة حقا. جريئة لاننا جميعا، الصادقين منا والكاذبين، وربما الصادقين اكثر، نتغنى بالشعب ونناديه في كل حادثة ومناسبة، نصفه بالشعب العظيم، والمجيد، والمناضل، والبطل، وما الى ذلك مما شئنا من اوصاف والقاب كثيرا ما لاتنطبق عليه. وما من حزب او جمعية او منظمة تجرأت حتى الآن – وبمقدار علمي – فوجهت كلمة انتقاد لهذا الشعب. «استثني من هذا الحكم قلة من كتاب الاجتماع». فالخرافات تعشش في ادمغة الملايين من ابناء هذا الشعب، وما من احد يلومهم على ذلك ويعاتبهم ويدعوهم لاستعمال عقولهم وإعادة النظر في انفسهم وما يعتقدون بصوابيته ولاجراء محاكمة ذهنية حرة لانفسهم في داخلهم. والاكثر منا تشدقا بالموضوعية يبرئ الشعب من كل وصماته ويلقي المسؤولية على شماعة النظام الاجتماعي وذلك صحيح ولكن ليس على الاطلاق، فأليس للفرد والافراد ايضا وللناس انفسهم جملة دور – قل او اكثر – في ذلك، وأليس هناك الالوف وعشرات ومئات الالوف ممن يؤمنون في قرارة نفوسهم بأن الفكرة الفلانية خرافية والعمل العلاني خطأ، ومع ذلك فهم انفسهم يتظاهرون بالاعتقاد بتلك الفكرة لأن الحشر مع الناس عيد، ويجارون سواهم في ممارسة العمل العلاني ويجدون التبريرات التي ما انزل الله بها من سلطان لتلكم الاعتقادات والممارسات.

غداة سقوط النظام اندفع عشرات الألوف من المواطنين، ومنهم الكثير الكثير من الناس الواعين في الظروف الاعتيادية، اندفعوا لأنهم لم يجدوا امامهم من يمنعهم من ذلك، للهجوم على المؤسسات الحكومية من اعلى سلم درجاتها حتى ادناها واتوا على آخر ما فيها من اثاث وسجلات ووثائق وآليات وافرشة وبضائع، وعندما لم يبق فيها شيء اشعلوا فيها النيران التي ظلت عدة ايام تشتعل وتغطي السماء بدخان مبين. وعندما انطفأت النيران لعدم بقاء ما يمكن ان يحترق، عادوا اليها ثانية وثالثة واخذوا يدمرونها ويخربونها ان لم يحصلوا على شيء منها ربما لكي لايتركوا فيها مجالا للتفكير في اعمارها في المستقبل... نهبوا المستشفيات التي هم انفسهم بأمس الحاجة

اليها ولم يتركوا فيها دواء ولا آلة لعملية جراحية ولا سريرا ولا كرسيا او منضدة... وقس على هذا كل مرافق الدولة... قام بهذه الجرائم البشعة الالوف، وسكت عنها عشرات الالوف ومئات الالوف ممن كانوا يستطيعون ان يقوموا بعمل ما لوضع حد للاستمرار في هذه الاعمال إذا افترضنا خطأً انهم لم يكونوا يستطيعون في الايام الاولى. اجل انهم كانوا يستطيعون القيام بعمل ما بل واكثر لمنع كل هذه التخريبات المذهلة. ألم يكن هؤلاء انفسهم الذين قاموا مرارا وتكرارا بالمظاهرات والانتفاضات في تاريخ هذا الوطن المعاصر والحديث؟ ألم يكونوا انفسهم الذين قاموا بالوثبة واسقطوا معاهدة پورت سماوث ووزارة صالح جبر؟ ألم يكونوا انفسهم الذين قاموا بانتفاضة تشرين واسقطوا ثلاث وزارات في يومين فقط؟

ألم يكونوا انفسهم الذين نزلوا الى الشوارع صبيحة الرابع عشر من تموز وطيلة النهار وضمنوا للثورة الانتصار؟ اجل هؤلاء كانوا اولئك بالذات، ولكنهم كانوا في تلكم الاحداث السابقة معبئين بالاحساس الوطني العميق تنفخه في نفوسهم قيادات وطنية مناضلة. اما في التاسع من نيسان وما بعده فقد كانوا اناسا افقدهم نظام صدام حسين كل شعور وطني لكثرة ما تلاعب بمقدارت الوطن ومفاهيم الوطنية حتى بات الناس لايجدون لهم منجى وملاذا إلا في القوى الخارجية، فكان ما كان.

امام أعين العشرات من الناس الموجودين في مرأب باب المعظم الفسيح حضر لفيف من المجرمين ومعهم سيارات شحن كبيرة وكثيرة ونهبوا محتويات مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حتى مطابعها الضخمة على ما نقل لي اناس قالوا انهم كانوا شهود عيان، ثم اشعلوا النار في بناية المطبعة اكمالا لجريمتهم التي كلفوا بها من اناس كانوا اشد منهم ايغالا في الاجرام وساروا دون ان يلتفتوا الى وراء، ولم ينطق احد من الناس الموجودين في المرأب ببنت شفة. وبعد ذلك بأيام سار مجرمون آخرون الى مخازن وزارة التربية في الكندي واشعلوا النار في ملايين النسخ من الكتب المدرسية التي كانت تهيأ لفلذات اكباد الوطن في عامهم الدراسي المقبل، ولحسن الحظ انبرى لهم في هذه المرة جنود امريكان وألقوا القبض على اثنين من المجرمين مرتكبي العملية وفرّ عدد آخر منهم.

ومثل هاتين الحادثتين وغيرهما وقعت حوادث اهم واخطر. أليس نهب حاويات

فارغات من مركز الطاقة النووية والتي لاتساوي الواحدة منها حسب تسعيرة الحاويات النظيفة إلا مئات قليلة فقط من الدنانير، فضلاً عن المخاطر الجمة التي يصاب بها الانسان عند استخدامها؟

أليس هذا النهب جريمة بحق الذات اولا وقبل أي احد، ثم بحق الآخرين؟

او أليس انزال مريض على حافة الموت من على سريره في المستشفى وطرحه على الارض الباردة وجر السرير الى خارج المستشفى واخذه، جريمة تتقزز منها النفس البشرية السوية وتستنكف منها وحوش الغاب؟

هذه وعشرات ومئات غيرها من الجرائم بضمنها اختطاف فتيات في عمر الورود وهن في طريقهن الى مدارسهن او يعدن منها الى منازلهن والاعتداء على عفافهن، على ما يتناقله الناس في كل مكان وتحدثت عنه الصحافة، أليس هذا كله من ابلغ الادلة على مستوى احساس عشرات الالوف ومئات الالوف من مواطنينا بمواطنتهم لسائر ابناء شعبهم؟. اجل انه لكذلك بل واكثر... اجل نحن قوم مشبعون منذ آلاف السنين بثقافة الغزو والنهب والسلب والانفال، ولو لم نكن كذلك لما تجرأ النظام البائد يوم ساق مائة وثمانين ألف انسان او يزيد من المواطنين الكرد كقطيع منهوب الى فيافي الجنوب ليرميهم في حفر عميقة وهم احياء، ويبيح لازلامه حرق قراهم ونهب ممتلكاتهم وفوق كل ذلك يسمي عملياته تلك الانفال الاولى والثانية والثالثة دونما خجل او استحياء من الناس ودونما بقية وازع من ضمير! لنضرب مثلا آخر وما اكثر الامثال!

سواق السيارات الذين يستغلون عدم وجود الحكومة او انعدام شرطة المرور على الشوارع وفي مفترقات الطرق، فيسمحون لانفسهم، دون ان يدركوا ما يلحقون بأنفسهم قبل غيرهم من اضرار، بالسير على المسار المخالف واتخاذ الخط ذي الممر الواحد ذا ممرين او ذي الاتجاه الواحد ذا اتجاهين او اتخاذ الارصفة مسارا للسيارات، او بايقاف سياراتهم على الجزر الوسطية في الشوارع... كل هذه المخالفات الصغيرة شكلا، الكبيرة محتوى، التي تجعل المواطن يتوقف اوقاتا طويلة داخل سيارته وتحت اشعة الشمس اللاهبة، تشكل ادلة بينة وواقعية وبسيطة في الوقت نفسه على ان اولئك السواق يفتقرون الى قدر غير قليل من الاحساس بالمواطنة لبني جلدتهم، فماذا لو اتخذ كل واحد منهم او حتى عدد ملحوظ منهم على الاقل من انفسهم شرطة مرور ونفذوا قوانين

المرور وتعليمات شرطة المرور التي يحفظونها عن ظهر قلب كما يفعل ذلك عدد غير قليل من الشباب في مدينة الثورة كما ذكر لي بعض الاصدقاء؟ ألا يكون ذلك كفيلا بأن يجري السير في شوارعنا على النحو المطلوب؟ بلى ولكنهم يضيعون على انفسهم ساعات طوالا من اوقات العمل ومبالغ طائلة من اجور العمل لقاء هوس اعمى في التقدم على الغير والسير قبله، لا لشيء إلا لأنهم يفتقدون لا الاحساس بالمواطنة تجاه الآخرين حسب، بل وحتى تجاه انفسهم ايضا. كثيرون هم الذين يلقون الذنب في هذه ونظائرها على ازلام النظام المباد، وكثيرون هم ايضا الذين يلقونه على عائق المحتلين الامريكان، ولست انا بصدد نفي الاتهام لا عن هؤلاء ولا عن اولئك ولكني اقول ان دور المواطن نفسه دور مشهود لاينكر، وعليه ان يظل عند حدود مسؤوليته وان من واجبه ان يفكر في مصلحته ومصلحة مواطنيه ومصلحة بلاده وفي ايجاد علاج لمشاكله ان لم تكن له حكومة وسلطة وطنية تقومان عنه بما يلزم في هذا المضمار.

قد يقول احدهم ان اللصوص الذين نهبوا مطبعة وزارة التعليم العالي واحرقوا بنايتها كانوا مسلحين فكيف يتأتى لأناس عزل ان يقاوموهم؟ اجل، انهم كانوا مسلحين ويتحتم ان يكون الامر على هذا النحو، وإلا كيف يستطيعون ان يقوموا بما عملوا؟ ولكن عشرات الناس الذين كانوا في المرأب كان بوسعهم بكل تأكيد ان يقفوا بوجه اللصوص ويثيروا عليهم ضجة ويربكوهم ويضطروهم الى التخلي عما يرومون وان لم يكن في يد احد منهم قطعة سلاح رغم ان ذلك احتمال جد ضعيف، ففي ظروفنا التي نحياها اليوم كثيرون هم الناس الذين يخفون في طيات ثيابهم اسلحة، ومن نماذج ذلك ما فعله طالب «او متطالب» اطلق النار في الحرم الجامعي بالجادرية قبل ايام قلائل على جندي امريكي كان يتحدث مع بعض الطلبة حديثا وديا. فعشرات الناس الذين كانوا في مرأب باب المعظم لو تغلب فيهم شعور بمسؤولية المواطنة على النزعة الانانية الانعزالية (آنه شعليّ) لأستطاعوا الوقوف بوجه اللصوص كما اسلفنا ولأستطاعوا انتزاع السلاح من ايدي بعضهم ولقنوا بذلك كل العصابات الاجرامية درسا لن ينسوه، فضلاً عن انهم لبثوا العزيمة في النفوس الخائرة التي تستسلم لابتزاز اللصوص والجهات الاجرامية التي من ورائهم ان لم تكن اعمالهم اعمالا فردية هدفها السلب والنهب وليس غيرهما. وقد قام بمثل هذا التصدي اكثر من مرة بعض الناس الغيارى في بعض

المحلات دفاعا عن ممتلكاتهم او ممتلكات جيرانهم او ممتلكات القطاع العام وافلحوا في ذلك على خير وجه، كما تحدثت عن ذلك الصحافة الوطنية عدة مرات.

واخيرا، فلنعمل جميعا ومعا من اجل بث مزيد من روح الاحساس بالمواطنة الصادقة في نفوس المواطنين، كل من موقعه، فهذا الاحساس هو دوماً ملاذنا الاخير الذي علينا ان نتمسك به ونعود اليه في الملمات.

التآخي – العدد ٤٠٤٦، ٢٠٠٣/٨/٦

حديث لابد منه عن الغاء عقوبة الاعدام

عقوبة الاعدام كانت احدى العقوبات الاكثر شيوعاً في عراق صدام حسين. كانت عقوبة تحضر على الدوام، كخيار سلطوي مطروح، في اذهان كل من يتعلق الامر بهم، عندما يعتقل واحد من ذويهم بتهمة سياسية مهما بلغت من البساطة كمسبة يكون المعتقل قد اطلقها ضد السيد الرئيس او أحد اولاده الكرام او اعضاء قيادته المحترمة او حزبه العتيد، او عندما يتهم شخص او اهل قرية بان واحداً او أكثر من افراد البيشمرگة الكرد نزل عنده او عند احدهم ذات يوم وتناول لديه خبزة مع قدح شاي او بات عند احدهم ذات ليلة.

ليس هذا قولاً أطلقه جزافاً، فلدى عشرات الالوف من العوائل العراقية وبخاصة الكردية منها حكايات ونماذج من هذا النوع، ولعل قصة الكرد المؤنفلين الذين تجاوز عددهم المئة والثمانين الفاً واحدة من هذه القصص. فماذا كان الجرم الذي اقترفه هؤلاء ليعدموا وبتلك الطريقة الوحشية البشعة التي جرى اعدامهم بها، اكثر من مجرد شبهات لم تصغ في شكل اتهام قانوني لتجري محاكمتهم عليها بأن البيشمرگة ينزلون في بعض قراهم ويتناولون وجبة طعام ويبيتون ليلة او ليلتين من ليالي الشتاء القارصة البرد ؟

بقدر ما يتعلق الأمر بي لم اسمع حتى الآن حجة قوية المظهر يستدل بها للمطالبة بالغاء عقوبة الاعدام سوى انه (اي الاعدام) عمل وحشي وانه لايعيد الحياة الى القتيل وانما يزيد عدد الموتى قتلاً ويدفع الى المزيد من الحقد والضغينة بين أسرتي المقتص والمقتص منه.

ولعل هذه الحجة التي اراها في غاية الضعف هي التي تدفع بعض الكتاب العراقيين ليرفعوا اصواتهم مطالبين بالغاء عقوبة الاعدام، ولعل آخرين يرون انه اذا الغيت هذه العقوبة لم تتمكن اية سلطة مهما بلغت من القسوة والوحشية من توقيعها على اي مواطن، ولكن هذا الوهم سرعان ما يزول اذا علمنا انه اذا ما قامت سلطة دكتاتورية في بلد ما فلن يصعب عليها ان تعطل بجرة قلم كل القوانين الانسانية العادلة القائمة

في ذلك البلد واستبدلت بها مراسيم وحشية مثل تلك التي اصدرتها سلطة انقلاب ٨ شباط الاسود او مثل القوانين والقرارات الفاشية التي كان يصدرها صدام حسين بنفسه او من خلال مجلس قيادة ثورته الذي لم يتعد كونه آلة مطواعة في يديه يصدر من خلاله ما يشاء من قوانين وقرارات. أليس هو القائل في احد احاديثه مستهزئاً بالقانون: ما هو القانون؟ اليس عبارة عن مجرد سطور نكتبها اونلغيها متى شئنا؟

ومهما يكن من امر فان فكرة المطالبة بالغاء عقوبة الاعدام موجودة منذ قديم الزمان وقد أخذت طريقها الى التحقيق في القرن الماضي في العديد من دول العالم المتمدنة. وقد كان في العراق ومنذ العقود الاولى لتأسيس الدولة العراقية افراد واحياناً جمعية تدعو لهذه الفكرة وتروج لها. وبعد سقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري عادت فكرة الدعوة الى الغاء عقوبة الاعدام الى الظهور على صفحات الصحف. انا لست على علم بما اذا كان صحيحاً ما سمعته من بعض الاشخاص من أن الحاكم المدني لسلطات التحالف في العراق السفير بريمر اصدر ضمن ما اصدره من قرارات لتمشية الامور في العراق، قراراً بالغاء عقوبة الاعدام. وايا كان الامر فاني ارى ان الدعوة لالغاء هذه العقوبة في عراقنا نحن وبخاصة في مثل هذه الظروف ليست اكثر من مجرد بطر واستخفاف بحيوات المواطنين واهانة لارواح مئات الالوف الذين ذهبوا ضحية النظام الصدامي الذي لم يكتف بالاعدام بالصور المألوفة في السجون وفي حالات عديدة بعد الحكم عليهم بالسجن وابقائهم في السجون سنين طويلة كما في حملة تنظيف السجون سيئة الصيت، بالتعليق على المشانق او الرمي بالرصاص او بالادوات الحديثة المستوردة من السجون الاوروبية والامريكية، بل تعداها الى الدفن الجماعي احياء في اعماق حفرت بالبلدوزرات واهالة التراب عليهم بالشفلات والى الشنق علنا او الرمي بالرصاص في الساحات العامة امام انظار الالوف من المواطنين كما في بداية حكم البعث وفي سنوات الحرب العراقية الايرانية المشؤومة امام اعين الامهات والزوجات والاخوات والاقارب، او بالتقطيع في المثارم البشرية في اقبية الامن والمخابرات والاستخبارات والترك حتى الموت جوعاً وعطشاً في السجون المبنية تحت اعماق الارض كما يؤكد الالوف من ابناء شعبنا، وحتى بالقاء الشخص المراد اعدامه امام الكلاب الجائعة المتخذة لهذا الغرض لتنهشه خلال دقائق قليلة كما يؤكد الكثيرون انهم شاهدوا

افلاماً لحملات اعدام من هذا القبيل حضرها صدام واركان قيادته بأنفسهم لأشخاص معروفين قيل انهم تآمروا لاسقاط نظام الحكم.

وفي ما عدا الجرائم الرهيبة التي ارتكبها النظام السابق، فان ما جرى ويجري منذ اسقاط النظام وحتى الآن من قيام عصابات من السراق واللصوص والقتلة بالهجوم على الناس الآمنين في وسط الطريق وهم وراء مقاود سياراتهم عائدين الى بيوتهم او ذاهبين لقضاء حاجات معينة وقتلهم دونما ذنب واخذ سياراتهم وما معهم او السطو على البيوت وقتل الناس فيها بالجملة ونهب ما فيها، او اختطاف الفتيات في عرض الشارع واخذهن الى اماكن مجهولة والاعتداء على عفافهن وارسال التهديد الى ذويهن بقتلهن ان لم يدفعوا لفك اسارهن عدة دفاتر من الدولارات... كل هذا يستوجب فرض عقوبة الاعدام حتى بالنسبة للبلدان التي لاتطبق فيها هذه العقوبة ان وقع فيها مثل هذه الجرائم.

وأنكى من ذلك القاء المتفجرات او الهجوم بالسيارات المفخخة على الاماكن الحاشدة مثل ما جرى في مقر ممثلية الامم المتحدة الذي قتل وجرح فيه العشرات والسفارة الاردنية وعلى موكب الامام الشهيد محمد باقر الحكيم الذي استشهد وجرح فيه اكثر من مائة شخص وحوادث أخرى تقع في كثير من الايام في بغداد وغيرها وآخرها في اربيل التي كان معظم ضحاياها من النسوة والاطفال... اليست هذه الجرائم البشعة بحق الانسانية تستحق انزال عقوبة الاعدام على مرتكبيها والمسهمين فيها، وباي وجه يقف رافضو اعدام اولئك المجرمين امام الانسانية؟ اني لأعجب من الذين يجيزون لأنفسهم ان يكتفوا بفرض عقوبة السجن المؤبد على مرتكبي امثال هذه الجرائم وكيف يتصورون انفسهم اذا وقفوا امام ارواح ضحايا اي من هذه الحوادث الاجرامية التي تهز الوطن بين حين وآخر، وماذا يقولون لامهات العشرات من الصبية الذين كانت ابدان المشاهدين تقشعر من مناظرهم على شاشات الفضائيات عندما اخذت اجسادهم تتمزق وتجري دماؤهم بغزارة بفعل عمل اجرامي قام به احد المرتزقة بتفجير سيارة مفخخة وسط حشد لهم في مدينة ما؟

كيف يجيبون على تأوهات الاطفال الذين كانوا يقضون لياليهم الى جانب امهاتهم في الحر الشديد لفصل الصيف القائظ الفائت في ظروف انقطاع الكهرباء وتوقف جريان

الماء بفعل مرتزق مأجور سمح لنفسه بان يفجر مولدات الطاقة الكهربائية التي كانت توفر الهواء المنعش لمئات الالوف من المواطنين او انابيب الماء الذي كانوا يرتوون منه؟

كثيراً ما كانت العمليات الجراحية تجري في المستشفيات واذا بالطاقة الكهربائية تنقطع وما من مولدة تعيدها ويحار الاطباء كيف يعالجون المشكلة لأن لصوصاً كانوا يدمرون مركز توليد الطاقة او يسرقون بعض ادواتها او اجزائها ويأخذونها معهم ليبيعوها في احدى اسواق الحرامية او ليصدروها الى ما وراء الحدود ليبيعوها لقاء دراهم معدودة لمشاركين لهم في الاجرام بحق الشعب العراقي.

لو ان بعض عقوبات الاعدام نفذت بحق من يستحقونها من الذين ارتكبوا كل هذه الجرائم التي ارتكبت في وطننا منذ ان سقط النظام تحت عجلات الدبابات الامريكية، لفكر العديد من القائمين بها وبامثالها ملياً قبل ان يقدموا على ارتكاب آثامهم الفظة التي اقترفوها بحق الابرياء من ابناء هذا الوطن. لكل هذا، فانني ادعو الى التشديد على بقاء عقوبة الاعدام سارية المفعول بحق كل من يرتكب جرائم القتل العمد والسلب والنهب المصحوبين بالقتل او القاء القنابل على الناس او وضع المتفجرات لهم او تفجير السيارات المفخخة او المسهمين الاساسيين في تسهيل امر القيام بتلك الجرائم. انا لست، بطبيعة الحال، بصدد تعداد الجرائم التي تستحق عقوبة الاعدام فتلك مهمة القانونيين المتضلعين، ولكنني اشدد على ان عقوبة الاعدام يجب ان تبقى الى ان يتطور المجتمع حضارياً بحيث تغدو الجريمة فيه امراً شاذاً ونادراً. اما اليوم، فلا يصح الغاؤها الا في الجرائم السياسية دون سواها. وهنا اود ان اشير الى موقف لاحد رجال القانون المتضلعين الذين كانوا يطالبون منذ سنوات طوال بالغاء عقوبة الاعدام ويناضلون في سبيل ذلك، وحكم بها عليه هو بالذات منذ أكثر من ثلث قرن في قضايا سياسية وعاش من جرائها ردحاً طويلاً من عمره في غرفة الاعدام وهو الاستاذ المحامي جرجيس فتح الله، فقد قرأت له مؤخراً كلمة في احدى الصحف يطالب فيها بتوقيع عقوبة الاعدام بحق المجرمين الذين ارتكبوا المذابح وقتلوا الناس بالجملة في العراق. ذلك لأنه، وهو الرجل الانساني الذي ظل يناضل عشرات السنين لالغاء هذه العقوبة، رأي في نظام صدام حسين والانفلات الامني الذي اعقب سقوطه، وقائع جعلته ينقلب على رأيه السابق ويرى في عقوبة الاعدام جزاء وفاقاً لكل ما ارتكب بحق الشعب العراقي بعربه

وكرده وسائر قومياته من جرائم في ظل النظام البعثي المقبور وفي ظل الفوضى الضاربة اطنابها التي سادت بعد ذلك وماتزال.

أجل، وانه لحق ما ورد في هذا الشأن في القرآن الكريم من انه «ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب لعلكم تتقون». صدق الله العظيم.

التآخي - العدد ٤٠٨٨، ٦/١٠/٢٠٠٣

على خطى عهود النفاق والتملق

كان الدأب السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى اطبقت قوات التحالف على مطار بغداد الدولي الذي كان قد توشح باسم صدام، ان لايتحدث مسؤول او يدلي بحديث في امر مّا الى احدى وسائل الاعلام، مقروئها ومسموعها ومرئيها، او عن عمل انجزته دائرته ضمن مسؤوليته ، الا ويكون افتتاحه ببسملة مباركة هي جمل في الاشادة بالسيد الرئيس القائد (حفظه الله ورعاه) وبأن العمل جرى حسب توجيهاته السديدة هو دون سواه، وقديما قيل كل امر ذي بالٍ لم يبدأ فيه بالبسملة فهو أبتر.

كانت النفوس تتقزز من هذا الرياء والدجل الكريه الذي عم كل مرافق الدولة وجميع وسائل الاعلام، بل والاحاديث الخاصة التي كان يتحدث بها معظم ذوي الشأن في المجتمع. وحتى في المناسبات الثقافية والادبية والدينية، ولا حاجة للحديث عن المناسبات السياسية فذلك امر مفروغ منه بطبيعة الحال، نادرا ما كان يلقى بحث او محاضرة او خطبة جمعة لايكون مسك ختامها سطورا منافقة مرائية في الاشادة بسيادته وفكره النير وتوجيهاته الحكيمة.

والذين كانوا يتجرأون على التهرب من السير على هذا النهج الذميم، كانوا يتعرضون الى المساءلة او النقل من مواقعهم او الابعاد عن مسوؤليته م ان كانوا ممن يشغلون مواقع او يتولون مسئولية. اما في نظر المواطنين العاديين البسطاء الشرفاء الذين لم يتلطخوا بادران اللحس على مائدة النظام القذرة، فكانوا يعتبرون نماذج للصمود والتحدي لانهم تنكبوا عن الخط العام الذي كان يجب ان يسير عليه الجميع.

وعندما انهار النظام، لم تنته هذه العادة الذميمة، في اساسها الجوهري، لان الناس قد تعودوا عليها وتخلقوا بها وصارت جزء لايتجزأ من الدأب الذي يجب ان يلتزم به الكل، وربما لأن شبح السطوة الارهابية مايزال يترا ءى للجميع ويخيم على النفوس، ولذلك فان المعنيين الذين لايدرون ماذا يخبيء لهم الغد الآتي والذين يتحاشون عن ان يصفوا العهد الدكتاتوري المباد باكثر من تعبير (النظام السابق) الذي لا يتضمن حدا ادنى من عدم الرضا به من جهة، يحولون وجهة ريائهم، من جهة اخرى، شطر السلطات

الجديدة وكأن لم يتغير من الامر كله الا تبدل الوجوه، اما النهج فيجب ان يظل النهج السابق نفسه.

***

قبل ايام عرض على شاشة تلفزيون شبكة الاعلام العراقي برنامج واحد في مشهدين مختلفين لترميم واعداد مدرستين ابتدائيتين - كما يبدو - استعدادا للعام الدراسي الذي اوشك على الحلول، فرأينا الجدران الخارجية لأبنية المدرستين مبيضة نظيفة تماما، والصفوف عامرة برحلاتها الجديدة الجميلة فضلا عن اناقة المظهر والاضاءة الممتازة، ورأينا العمال، وعلى رأسهم شخص على رأسه قبعة وربما كان مهندسا امريكيا، منكبين على تعديل ساحة المدرسة وتنظيفها. اما في داخل الصفوف، فرغم ان موسم الدراسة لم يحن بعد، رأينا نفرا من التلاميذ لايتجاوز عددهم اصابع اليد الواحدة، وربما احضروا عمدا ولغاية العرض فقط، والى جانبهم امريكي وعراقي لم يكن يبدو للناظرين على الدوام، وقد يكون احد معلمي المدرسة. كان التلاميذ يرددون حروف الهجاء الانكليزية الواحد منهم بعد الآخر، دون ان يكونوا قد اتقنوا حفظها، كما كان الامريكي الجالس ايضا على رحلة يردد معهم حروف الهجاء العربية... ربما كان هذا كله امرا طبيعيا، الا ان ما لم يكن طبيعيا ولن يكون، في نظري على الأقل، فهو ان الشخص العراقي الذي كان موجودا في المشهدين الا انه لايبين جيدا، كان يوجه اسئلة الى التلاميذ العراقيين الواحد بعد الآخر ايضا ويستفسرهم عن اسمهم وصفهم وعمن بنى لهم المدرسة (وهذا هو بيت القصيد) فيجيبه الطفل العراقي المسكين بحاضر بديهته التي صممت له خصيصا لتلك المناسبة: الامريكان! أجل، الامريكان.

شد ما آلمني سماع هذه الكلمة. آلمني لا لأنه ليس للامريكان يد في اعادة المدرسة الى احسن من سابق عهدها. ولكن لأن يدا متعمدة كانت تريد ان تغيّب الحقيقة عن ذهن الطالب الفتي، كما في السنين الخوالي، وتعلمه، وهو في هذا العمر المبكر، ان يظل على نهج اجيال سبقته: منافقا، متملقا، مرائيا، لا تعرف الحقيقة الى عقله ولسانه سبيلا... المدارس تشيد، قليلا او كثيرا، في هذا الوطن المهان، منذ ان تأسست الدولة العراقية، وفي ظل جميع الحكومات السابقة من عميلة ووطنية وبين بين... والجهة التي تنفق عليها في كل عهد هي الدولة العراقية ومن اموال الشعب العراقي وبجهود العمال

والمهندسين العراقيين. واذا كان للامريكان اسهام في الامر في ظروفنا الراهنة، فليس الا لانهم بوصفهم محتلين للعراق، فهم اليوم حكام وطننا. وحتى اذا كانت الاموال التي تشاد بها هذه المدارس تأتي اليوم من الولايات المتحدة لتعمير ما خربته الحرب الامريكية او لانجاز مشاريع جديدة، فانها ليست بأي حال صدقة لوجه الله لايريد المتصدق عنها منا جزاء ولا شكورا، وانما تستوفى غدا او بعد غد من ثروات الشعب العراقي مع فوائدها المتراكمة. فلماذا يجب ان يُعلَّم الصبية العراقيون ان يقولوا عن الامريكان ماكانوا يُعلَّمون امس وقبل الأمس وقبله أن يقولوه عن هبة الله لشعب العراق صدام حسين وبعثه العفلقي كما كان يصفهما ازلامهما المنافقون لعنهم الله؟

ولايظنن احد انني ارمي من وراء كلمتي هذه الى جحود جهود الامريكان في تحرير العراق من ذلك الكابوس المقيت الذي اناخ عليه بكلكله طيلة ثلاثة عقود ونصفا من السنين. كلا، ولكنني، كوطني يتألم لما آل اليه امر وطنه وشعبه الذين كنت – ومازلت – احلم لهما، منذ ان وعيت، بالحرية والسعادة، لا استسيغ بأي حال جعل العراق وشعبه كميّتين مهملتين لحساب صدام حسين بالأمس ولحساب محررينا الامريكان اليوم.

وكل ما اريده لأولئك التلاميذ الصغار الابرياء، ولإبني الصغير ايضا الذي هو في مثل عمرهم، ان يعلموهم القول جوابا عن السؤال بشأن باني المدرسة، جزاه الله خيرا، اياً كان،: انه شعب العراق الصابر الصامد الذي يعمر ما خربته الحرب الامريكية التي جر صدام حسين ويلاتها على بلادنا الحبيبة، ويبني المزيد، بلادنا التي تظل مني ملء العين والقلب الى ان يهال عليّ ترابها الطاهر في جدث مظلم...

التآخي – العدد ٤٠٦٣، ١٣/١٠/٢٠٠٣

لاتكرروا اخطاء من سبقوكم

بعد ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة اعادت امانة العاصمة ومديريات البلديات في الالوية (المحافظات) وكذلك مديريات الصحة والمعارف فيها وكل دائرة معنية بالأمر، النظر في اسماء العديد من الشوارع والساحات العامة والمستشفيات والمدارس على اختلاف درجاتها، من التي كانت ترمز بشكل ما الى العهد الملكي المندثر، فألغت تلك الاسماء واستعاضت بها اسماء ترمز الى الظروف الجمهورية الجديدة والى رموز نضال الشعب العراقي ضد العهد الاستعماري. والجميع يتذكرون مثلا كيف ان جسر مود الذي كان يرمز الى ذلك الغازي الاستعماري الذي دخل بغداد فاتحاً لا محرراً ازيل اسمه – كما قلع تمثاله عند الطرف الغربي من الجسر – وعوض عنه باسم (جسر الاحرار)، وان جسرين آخرين لا اتذكر اسميهما القديمين ابدل اسماهما احدهما الى (جسر الشهداء) اشارة الى الشهداء الخالدين في معركة الجسر المعروفة ابان الوثبة المجيدة ضد معاهدة (بورت سماوث) عام ١٩٤٨، والثاني الى (جسر الجمهورية)، وان شارع غازي في بغداد ابدل اسمه بـ(شارع الكفاح) رمزا لكفاح الشعب في ذلك الشارع سواء في الوثبة او في انتفاضة تشرين ١٩٥٢، وان شارع الملكة عالية الذي كان حينذاك قيد الانشاء ابدل بـ(شارع الجمهورية) ايذاناً بانتهاء الملكية وقيام الجمهورية... وهلم جرا.

وقد شاعت التسميات الجديدة بسرعة واستقبلها الناس بسرور وترحاب وبدأ استعمالها فوراً، ذلك لأن الثورة الوليدة كانت ملتصقة بالجماهير الشعبية الى حد لا يوصف، ومن هنا كانت هذه الجماهير ترحب باجراءاتها كيفما كانت وتطبقها بكل ارتياح. ومع ذلك ظلت بعض العجائز يسمين شارع الكفاح باسمه الاول لأنهن لم يكنّ ممن يمكن التأثير عليهن وتغيير مألوفهن بسهولة.

وبعد انقلاب شباط الاسود اخذ المتآمرون البعثيون يبدلون آلاف العناوين من اسماء شوارع وساحات ومستشفيات ومدارس وغيرها، ولكن تسمياتهم لم يكتب لها النجاح في الاستعمال الا بالنسبة للمسميات التي كانت تفتح حديثاً او افتتحت فيما بعد، فتلك الاسماء الجديدة اخذ الناس يستعملونها على مضض لأنه لم تكن لتلك الاماكن

اسماء سابقة تعارف الناس عليها، والا اسماء المدارس لأن القضية كانت تتعلق بمعاملات رسمية ولم يكن من الممكن الابقاء جماهيرياً على اسمائها السابقة – ان كانت لها اسماء سابقة – فذلك كان يؤدي الى تعطل مصالح الناس. وجميعنا نتذكر كيف ان ساحة الطيران التي أطلق عليها اسم (ساحة السبعاوي) بقت على لسان الناس حتى اليوم ساحة الطيران وان كانت ترمز الى طيران احتلالي كان ينطلق منها، ولم تتحول الى ساحة للسبعاوي الا في حدود الرسميات الحكومية رغم ان المرحوم السبعاوي كان رجلاً يتصور انه بعمله الذي اقترن اسمه به وهو المشاركة في حركة مايس ١٩٤١ يخدم وطنه ويحارب الاستعمار البريطاني، حتى ان الدوائر الرسمية، وبعد مرور وقت طويل على تغيير الاسم وعدم سريانه، كانت تجد نفسها مضطرة عندما كانت تنشر اعلاناً يرد فيه اسم الساحة، لأن تكتب (ساحة السبعاوي – الطيران سابقاً) للدلالة عليها. والجميع يعلمون كذلك كيف ان شارع الجمهورية الذي ابدل العهد المنافق السابق اسمه الى (شارع الخلفاء)، وكذلك شارع الكفاح الذي اعاد اليه العهد نفسه اسمه الاول (شارع غازي) مازالا على لسان الجماهير الشعبية (شارع الجمهورية) و(شارع الكفاح) ولم ولن يغير الاجراء الصدامي التملقي منهما شيئاً.

سقت هذه المقدمة الطويلة نوعاً ما، لأنصح الاخوة الذين اخذوا يعمدون في الآونة الأخيرة الى تغيير اسماء شوارع وساحات ومستشفيات وجسور ومدارس وغير ذلك في بغداد وغيرها، دون اتفاق بين المتعلقين بالمسميات. ومع اني اقرهم على ضرورة تغيير الكثير من الاسماء وبالتحديد تلك التي تتعلق بشكل ما بالعهد الدكتاتوري المقبور مثل اسماء صدام والبعث و١٤ رمضان واسماء المقتولين البعثيين في مختلف المناسبات او الاسماء التي تشير الى الوقائع البعثية مثل حرب صدام المشؤومة ذات السنوات الثمان ضد الشعب الايراني المسلم الجار او غزوه الاجرامي للكويت او حروبه القذرة المستديمة ضد الشعب الكردي او التي تهين الكرامة الوطنية للشعب العراقي او الشعب الكردي او ما شاكل، الا انه يجب الاخذ بنظر الاعتبار اولا وقبل كل شيء ان معظم هذه الاسماء تطلق على مسميات تتعلق بعموم الشعب العراقي، ولذلك يجب ان يؤتى بها من سلطة تمثل المرحلة الجديدة من حياة شعبنا او من هيئة تمثل القوى السياسية الوطنية كلها، وليس في الامر مجال لأهواء هذا وذاك.

ان شارعاً مثل شارع ابي نؤاس اقترن اسمه به منذ بداية فتحه في اوائل تأسيس الدولة العراقية، كيف يحق لأحد ان يبدله بجرة قلم غير مسؤولة من عنده ويعوض عنه باسم (سفينة النجاة)؟ لقد فكرت ملياً في هذا الامر منذ ان وقع بصري على القطعة الجديدة فلم يهتد عقلي الى سبب يحتج به لهذا التبديل اللهم الا ما يقال من ان ابا نؤاس كان شاعراً ماجناً. فاذا كان هذا هو المبرر فيا له من مبرر بائس اذ يقتضي الغاء معظم دواوين الشعر العربي المليئة بحديث الخمر وحذف موضوع شعر الخمريات في الادب العربي ويستوجب حذف كلمة الخمر نفسها من القواميس العربية، بل يستلزم منع اعادة فتح المقاهي والكازينوهات التي على الشارع اقتداء بالعهد المقبور الذي الغاها خوفاً من طلقة محتملة يطلقها احدهم من واحد من تلك المقاهي على اوكار الدكتاتورية والاستبداد في الجانب الغربي من النهر، وذلك لأن بعضهم قد يتناولون فيها الخمر... وهلم جرا...

ومن هذا الباب ايضاً اطلاق اسماء اشخاص دينيين مقدسين على شوارع واحياء وساحات، غير أن أطلاق اسماء اولئك الاشخاص المقدسين على تلكم الاماكن مرفوض من ناحية أهم، وهي ضرورة احترام اولئك الائمة من كل الوجوه وقبل اي اعتبار آخر. فنحن نعلم ان اسماء الشوارع والاحياء والساحات ترد في الصحف مئات المرات يومياً، وان كثيراً من نسخ هذه الصحف ترمي في الشوارع والمزابل وربما تطهر بها البعض في المرافق الصحية وفيها هذه الاسماء العائدة لأشخاص مقدسين. فهل يعجب اولئك الذين يطلقون مثل تلكم الاسماء على تلكم الاماكن ان تقع تلك الاسماء تحت اقدام المارة، ناهيك عن التطهر بالقصاصات الصحفية المدونة فيها تلك الاسماء، في المرافق الصحية. اما الاسماء الأخرى من وطنية وتاريخية وطبيعية وغيرها مما لاترتبط بشيء مقدس. فما من احد يهتم بوقوعها تحت الاقدام في الشوارع. ومن هذا المنطلق لا غيره لم نجد بلداً اسلامياً حتى الآن يطلق اسم صاحب الرسالة مثلاً على احد شوارعه او ساحاته او حي من احياء مدنه وحتى احد مدارسه.

اني ادعو هواة تغيير اسماء الشوارع والساحات والاحياء لأهداف سياسيه ومرامي حزبية ضيقة الى ان يفكروا عميقاً ويتريثوا بعض الوقت فلابد ان المراجع المختصة في حكومتنا الوطنية المؤلفة أخيراً تعير انتباها لهذا الموضوع وتجد له حلاً يرضي اذواق

المواطنين ويحافظ على تراثنا وتأريخنا الوطنيين كمدينة الثورة التي ابدلت مرة بحي الرافدين وأخرى بمدينة صدام وأخيراً بمدينة الصدر، كما يحافظ على كرامة الشخصيات المقدسة ويسهم في الوقت نفسه في تصفية آثار العهد المباد وازالة معالمه القذرة، وآنئذ يكون من السهل اعطاء كل مستحق حقه ومعرفة ما اذا كانت الشخصية الدينية الفلانية المقدسة يشرفها ان يطلق اسمها على مدرسة او كلية او قاعة دراسية او حي او شارع او غير ذلك، او لا، او الاسم العلاني الآخر يحتاج الى تغيير ولاتصلح المحافظة عليه كجزء من التراث التاريخي؟

التآخي - العدد ٤١٠٦، ٣٠/١٠/٢٠٠٣

مرة اخرى.. لا تكرروا اخطاء من سبقوكم

لا اتحدث عن مشاهدة، ولم ار ما اقوله رأى العين، ولكنني اردد اقوالا كثيرا ما سمعتها واسمعها عن الناس الذين التقي بهم هنا وهناك، وحتى اذا لم اكن قد سمعت ما اعيده على مسامعكم او اكتبه لتقرأوه، فان ظروفنا الراهنة التي نحياها ونمر بها، والتراث غير المجيد الذي خلفه لنا النظام المقبور والذي ارضعت لبانه ثلاثة اجيال منا حتى بات جزء من التكوين النفسي لمجتمعنا الذي شاءت الاقدار او شاء سوء تصرفنا نحن ان توكل اموره زمنا كان طويلا لنا وثقيلا علينا كدهر، الى اشباه اناس غير مؤهلين، خلقة وتربية، الا للبطش والتدمير وسحق ارادة الناس. بكل تأكيد... اقول ان ذلك التراث الاثيم سبب اساسي في ان يكون صحيحا ما اذكره او يتوقع حدوثه على اقل تقدير.

كثيرا ما اسمع من هذا وذاك من بين كل هؤلاء، ان بعضا من السادة الوزراء ينظرون في تقسيم الوظائف الكبرى في وزاراتهم على منتسبي الاحزاب السياسية التي ينتمون اليها بانفسهم وعلى اصهارهم ومعارفهم ومحاسيبهم، نظرة المتصرف في ضيعة خاصة به وكأنها ملكهم الشرعي. وزيادة في التأكيد أضيف ان ما اقوله تحدثت عنه الصحافة الحرة اكثر من مرة، وانها وضعت بعض النقاط على بعض الحروف وحددت بعض الاسماء بكل ثقة واطمئنان، ولم نسمع احدا اتهمها بانها كذبت فيما ادعت او اقام عليها دعوى افتراء او بهتان.

هذا، بالضبط، هو احد الادواء القاتلة التي نخرت نظام البعث ولم تتركه حتى بات له دور كبير في الوضع الذي ادى به اخيرا الى الهاوية التي سقط فيها، وبئس المصير...

فمن المعلوم ان البعث، ذلك الحزب المتفرد بكل شيء في النظام العراقي السابق، ابتداء من عضوية مجلس قيادة الثورة - السلطة التشريعية والتنفيذية واحيانا كثيرة القضائية في العراق ايام كان يحكمه لوحده، - وانتهاء بدفن الناس احياء في مقابر جماعية وقتل الالوف باسلحة الابادة الشاملة، لم يعين، بعد ما استتبت له الامور، الا اذا اقتضت الظروف السياسية منه ان يتنازل، مرغما، عن مركز ما لغيره، وحتى في

مثل هذه الحالة ظل هو الآمر الناهي الفعلي على كل حال، لم يعين وزيرا او وكيل وزير او مديرا عاما او رئيس مؤسسة او محافظا او قائممقام او مدير ناحية، او حتى مدير مدرسة ورئيس دائرة متواضعة الا اذا كان بعثيا بالفعل او قبل متطوعا او مرغما ان يبتعث كي يحقق بعض مطامحه، بل تعدى هذا ايضا... فالعديد من الكليات وفي مقدمتها العسكرية بمختلف صنوفها والوانها والشرطة ومعهد الامن القومي – بطبيعة الحال – والتربية والاعلام وغيرها ايضا كثير... لم يكن يقبل فيها طالباً الا البعثيون والمبتعثون ومن ليس في أسرهم الى ثلاث او اربع درجات من يمكن ان تقول عنه اجهزة الامن انه معادٍ او معارض للبعث او حتى من يقف موقفا لامباليا منه!

لنعد الى اصل المطلب، فحديث البعث وعهده ذو شجون.

من الواضح ان الاحزاب السياسية، بما فيها الاحزاب الاسلامية والقومية الكردية ايضا، وأؤكد على هذين النوعين من الاحزاب باعتبار ان المناخ السياسي على وجه العموم لصالح الاولى منهما في العراق العربي ولصالح الثانية في كردستان، هذه الاحزاب مهما كبرت وتشعبت فروعها وتعددت خلاياها وانتشرت تنظيماتها في السر والعلن، ومهما قوي نفوذها في الوسط الجماهيري، فلن تؤلف، في احسن الاحوال، الا نسبة قليلة من عموم ابناء الشعب. ليست عندي احصائيات ونتائج استطلاعات، ان وجدت مثل هذه الاحصائيات والاستطلاعات، حتى احدد النسبة بكذا في المئة، لكن من المعلوم ان السواد الاعظم من الشعب لاحزبي، بل واستطيع القول انه من النوع الذي لايهتم بالسياسة بوجه عام، مالم يفرض عليه واقع الحياة المر ان يكون لنفسه او تتكون له وجهة نظر سياسية. واذا صح هذا، وهو صحيح في رأيي وكما تدل عليه تجارب عديدة في العالم، فان الكثرة الكاثرة من العلماء والمثقفين والموظفين والتكنوقراط واهل الخبرة العملية لاينتمون الى اي حزب من الاحزاب السياسية، واذا حدث العكس فالامر رغم انوفهم. فاذا افترضنا، والفرضية واردة وواقعة، ان الاحزاب السياسية لا تبحث عند اعادة توزيع المناصب في الغالب الا عن اصهارها ومحاسيبها وشركائها في الانتماء السياسي، وهذا هو مدار حديثنا، فان النتيجة الطبيعية هي ان تظل الكثرة الكاثرة من العلماء والمثقفين والتكنوقراط واهل الخبرة العملية مغيبين وبمنأى عن ان يتبوأوا مركزا من المراكز التي ظل يتناوب على تبوئها المنتمون الى البعث طوال العقود

الثلاثة والنصف الماضية ولا يحصلون، في اكثر الاحتمالات، على اكثر مما حصلوا عليه في عهد البعث الاستئثاري التفردي من حيث تطبيق المبدء القائل: الرجل المناسب للمكان المناسب، اي ان طاقات وامكانيات كثيرة موجودة بين ابناء الشعب غير المرتبطين بالاحزاب السياسية ستظل تتراوح في اماكنها دون ان يتاح المجال لمرافق الدولة المتنوعة ان تستثمرها وتستفيد منها لصالح الشعب والوطن اللذين ظلا مغلوبين على امرهما طيلة هذه السنوات الطوال.

***

انطلاقا مما ذكرت، فاني ادعو القوى السياسية التي تتبوأ الوزارات العراقية الى ان تفكر في الامر بجدية وان يعقد ممثلون ذوو خبرة وكفاءة سياسية وادارية عنها اجتماعات فيما بينهم لتدارس الموضوع وان يدعوا الى اجتماعاتهم ممثلين عن سائر القوى السياسية غير الممثلة في مجلس الحكم او مجلس الوزراء ليشاركوهم في بحث القضية وان يجروا بأسرع ما يمكن كشفا دقيقا على جميع مرافق الدولة ويهيئوا احصائيات عن الكفاءات المتوفرة في الوطن من مختلف الاختصاصات بقدر ما تسمح به الظروف الراهنة ويحددوا الوظائف الرئيسية والوسطية التي بحاجة الى تغييرات وتعديلات وتعيينات جديدة فيها، وان يعينوا لاشغال تلك الوظائف اناسا من اصحاب الكفاءات اولئك وينقضوا ما جرى سابقا مما يعاكس هذا المبدء، مع الأخذ بنظر الإعتبار ان لا يبخسوا مختلف القوى السياسية الوطنية العاملة على الساحة العراقية والواقع القومي للكرد والاقليات القومية وجمهرة المختصين اللاحزبيين حقهم ليُعيّنوا في تلكم الوظائف والتي سيصار الى احداثها في المستقبل دون النظر الى انتماء هذا اوذاك الى هذا الحزب اوذاك او عدم انتمائه الى اي جهة، ليؤتى كل ذي حق حقه وفي مقدمتهم الوطن المحتاج الى كفاءات كل ابنائه الخيرين، ولتكون هذه التعيينات لبنة اخرى في صرح بناء الوحدة الوطنية وتضافر قوى الشعب الخيرة وسائر الناس الشرفاء، هؤلاء الذين عانوا جميعا من شرور النظام البائد وآثامه سنوات طويلة.

التآخي – العدد ٤١٣٤، ٢٠٠٣/١٢/١٦

الى متى تبقى هذه الرموز الكريهة شاخصة امام ابصارنا؟

مضت حتى الآن أكثر من سبعة أشهر ونصف على اسقاط النظام الصدامي البعثي وانتهت مرحلة من حكم الاحتلال المباشر وتوقف مؤسسات الدولة العراقية عن العمل، وتأسيس مجلس الحكم، واثر ذلك عين وزراء الحكومة واتخذت الوزارات لنفسها مقار مؤقتة واخذت تمارس اختصاصاتها وجوانب من صلاحياتها، وحلت مرحلة جديدة بتحديد حزيران من العام المقبل موعدا لانهاء الاحتلال وتأليف حكومة عراقية مؤقتة ستشرف على اجراء انتخابات عامة.

ومع كل هذا فمازال العديد من مظاهر العهد البائد شاخصة امام اعين جماهير شعبنا في العاصمة ومراكز المحافظات وحتى في الاقضية والنواحي والقرى والضياع والمزارع والمصانع والمعامل والمدارس والمستشفيات والشوارع والطرق وفي كل مكان عام يتوجه اليه المواطن العراقي، تذكره بذلك العهد المقيت وترهبه بذكرياته وكأنها تقول له: مهلاً! فان ايام اعراسكم آيلة الى زوال وان عهدنا عائد لامحالة، وآنذاك سترون ما نحن فاعلون بكم!

كان من مظاهر ذلك العهد نصب تماثيل ولوحات وصور للطاغية وكتابة وصاياه وأقواله المأثورة في كل مكان لدرجة أنه ما كانت لوحة او صورة له تغيب عن العين حتى تظهر أخرى مكانها لئلا تنقطع سلسلة المشاهدات، وهكذا دواليك...

كنت امني نفسي قبل سقوط النظام وانا امر بلوحة له او صورة لتظهر فور غيابها أخرى بدلاً منها، بان ثورة شعبية او انتفاضة او سمها ما شئتُ ستنشب يوماً ما وسيكون احد بياناتها الى ابناء الشعب بياناً تطلب منهم فيه ان لايمسوا صور الدكتاتور بسوء ريثما تتفرغ الثورة من امر تثبيت نفسها وفرض سيطرتها، وآنئذ ستأمر بتشكيل لجان شعبية في كل محلة من كل مدينة وكل قرية وفي كل معمورة من الوطن تقوم بنزع هذه اللوحات والصور من اماكنها وجمعها في ساحة عامة في المدينة او القرية حيث تجري مراسم احراقها في احتفالات جماهيرية تقام في جميع انحاء العراق في وقت واحد، فلا يعود الشعب يرى صورة له الا نادراً وعلى صفحات جريدة من جرائد عهده المقبور مثلا...

ولكن امنيتي هذه تحققت بصورة مقلوبة تماماً، فان احداً لم يمس تلك الصور واللوحات في الايام الاولى للتحرير، بل وان تماثيله الضخمة، الا القليل منها، بقت في اماكنها ولو أن الوجوه منها شوهت بعد حين. وعملية الجمع والحرق التي كنت امني نفسي بها لم تحدث لحد الآن، وماتزال الصور المشوهة مع اطرها وقواعدها التي سرقت الملايين من اموال الشعب تحت طائلة اقامتها، شاخصة امام الرائح والغادي من ابناء هذا الشعب.

عندما اتى البعثيون الى الحكم للمرة الاولى غيروا اسماء آلاف المدارس وأطلقوا اسماء جديدة عليها وعلى المستشفيات والمستوصفات والشوارع والساحات وكلها ترمز بصورة او بأخرى الى البعث وعهده الدموي ومجرميه وقتلته واشقيائه ومتآمريه الذين اغرقوا العراق في بحر من الدم، وقد ظلت هذه الاسماء الا قلة قليلة منها حتى اليوم لأن الذين اتوا بعدهم حتى انقلابهم الثاني في ١٩٦٨ لم يكونوا يختلفون عنهم في هذا الطراز من الموقف والتفكير. وبعد انقلابهم الثاني زادوا ما فعلوا بعد الانقلاب الاول اضعافاً مضاعفة لانهم استمروا في الحكم حتى بلغوا به ثلاثة عقود ونصفا من السنين بدون حسيب ولا رقيب. وفي هذه المرة فعلوا في كردستان العراق ما لم يتسن لهم فعله لضيق الوقت في المرة الاولى، فغيروا ما شاءوا واستطاعوا من اسماء المدن والقرى والمحلات ايضاً وأتوا في اقاصي كردستان التي لايبلغها المرء الا بشق الانفس باسماء عربية يصعب على العربي القح نفسه ترديدها، ومن جملتها، على ما سمعت، انهم سموا (ديانا) قرب راندوز بـ(الصديق) و(زەینەلە کوسە) في محافظة واسط بـ(زين القوس). وقرية (ترکشکان) الكردية في ريف كركوك بـ(القعقاع) .

واذا صادف ان يجدوا اسماً عربياً قريباً من اسم الموقع الاصلي في الكردية عدوا ذلك فضلاً من الله ورحمة، ومثال ذلك انهم سموا (قرەتپە) (قرطبة)، وسموا (هەفت تەغار) (افتخار)، وسموا (دووبز) (دبس)... وهلم جرا مما يدل ابلغ دلالة على عنصريتهم المقيتة. وماتزال هذه الاسماء التي تذكرنا بالعهد البعثي اللعين معلقة على ابواب المدارس والمستشفيات وعلى الشوارع والساحات العامة ومسجلة في السجلات الرسمية ومكتوبة على بطاقات الاحوال المدنية للمواطنين.

وفي الكتب المدرسية ماتزال المواضيع التي تشيد بالعهد الفاشي والامثلة والاشعار التي ترمز الى المفاهيم العنصرية والاستعلائية العربية تملأ الصفحات، وحتى الحقائق

العلمية استعيض عنها بالاكاذيب الصارخة التي تدرس لملايين الطلبة والتلاميذ مما يسيئ بعضها الى كرامة الطلبة والتلاميذ من غير العرب ويسيئ الى مشاعرهم القومية. تصوروا انه في حين مايزال كثير من علماء المسلمين يعتبرون الارض مسطحة ولا يؤمنون بكرويتها ويستدلون لذلك بالآية الكريمة «افلا ينظرون... والى الارض كيف سطحت»، يزعم كتاب الجغرافيا للثالث المتوسط ان علماء العرب توصلوا منذ زمن قديم الى ان الارض كروية مستدلة على ذلك بالادريسي وخارطته وهما، ان صح ما نسب اليهما، لايعدوان كونهما نموذجاً نادراً بين آلاف النماذج المعاكسة...

ونعود الى اصل الموضوع. مايزال تمثال عدنان خيرالله احد الرموز الاساسية للنظام البائد والذي قتل نتيجة صراعات داخلية بين اركان السلطة او نتيجة تصورات صادقة او كاذبة لصدام بانه يدبر موآمرة لقتله والاستحواذ على السلطة، مايزال هذا التمثال منتصباً في مكانه قرب جسر الشهداء. ولست ادري ما اذا كان مجرد كونه مكروهاً ومغضوباً عليه من صدام حسين يكفي لتزكيته والغض عن جرائمه بوصفه احد متآمري السابع عشر من تموز ووزير دفاع النظام لسنوات طوال منها سنوات قادسية صدام المشؤومة ومن اركان القيادة المجرمة حتى خر صريعاً في حادث تفجير طائرته من الجو واسقاطها؟

ان الوزارات جميعها مدعوة اولا وقبل كل شيء الى تطهير واجهات الدوائر التابعة لها، وامانة العاصمة مدعوة الى تنظيف الشوارع والساحات العامة واعمدة الكهرباء وكل مكان من بغداد من بقايا صور الطاغية الذي مايزال مصراً على مواصلة قتل ابناء الشعب العراقي من خلال السيارات المفخخة والقصف بالمدافع والقاء القنابل ووضع العبوات المتفجرة على الطرق، ولازالة كل اثر لتلك البقايا من الوجود. كما ان كل وزارة ومؤسسة ودائرة في العراق مدعوة لازالة الاسماء الكريهة التي أطلقها العهد البعثي على المدارس والمستشفيات والدوائر والاماكن العامة التابعة لها واعادة اسمائها السابقة اليها او اطلاق اسماء جديدة عليها، ان اقتضت الحاجة، ترمز الى اماكنها ومحلاتها او تعود الى علماء وادباء وكتاب وشعراء ومفكرين ومناضلين صادقين خدموا الشعب باخلاص او الى مناسباتنا الوطنية والتاريخية مما ليس فيها اي شائبة عنصرية او عدوانية او ما يخدش كرامة الافراد والشعوب.

ان اسماء كالقادسية والانفال وذات الصواري وذات السلاسل وام المعارك وغيرها مما ترمز الى الحروب ومعاداة الشعوب، او التي ترمز الى مفاهيم عنصرية وطائفية والاسماء التي تمجد صدام وزمرته وحزبه وما الى ذلك يجب ان لايكون لها مكان في عراق اليوم والغد ويجب ان تزال من كل مكان تحتله.

انه لمن المشين حقاً ان نكون مانزال نرى على ابواب المدارس والمستشفيات والمرافق العامة وعلى الشوارع والساحات العامة اسماء كالقائد والقائد المؤسس والبعث والأب القائد و٧ نيسان و٢٨ نيسان و٨ شباط و١٧ و٣٠ تموز وقادسية صدام والانفال والنداء واليوم العظيم، والاسماء التعريبية التي أحلت محل الاسماء الكردية والتركمانية والآشورية و(سلمان الطاهر) بدلاً من(سلمان پاك)، وصدامية الفاو ونهر القائد وعشرات غيرها من هذا الطراز مما ترمز الى الايام الاشد حلكة وسواداً في تاريخ العراق المعاصر، ولذلك يجب تصفيتها وكنسها ورميها في مزبلة التاريخ مرة واحدة والى الأبد.

ان التحقيق الحقيقي لشعار «من اجل بغداد اجمل وانظف»، انما يكون وقبل ازالة النفايات والقاذورات من شوارع بغداد وساحاتها وازقتها، بتنظيفها من تلكم الاسماء المقززة المكروهة التي يشمئز منها كل عراقي مخلص لشعبه ووطنه.

فمتى نسعد ونهنأ باليوم الذي يصدر فيه قرار شافٍ كافٍ من مجلس الحكم بهذا الشأن، ومتى سنحتفل بتطبيق مثل هذا القرار؟

اننا لمنتظرون.

التآخي – العدد ٤١٤٣، ٢٠٠٣/١٢/٢٩

الى اين يسارُ بكل هذه الكتل الحديد؟

المتنقل على الطريق بين بغداد واربيل والسليمانية والموصل يشاهد يومياً وعلى امتداد الطريق ارتالا من الشاحنات الكبيرة المحملة بكتل الحديد الضخمة من أجزاء وهياكل السيارات والدبابات والمدرعات العسكرية المدمرة تتجه الواحدة منها تلو الأخرى نحو الشمال ليواصل بعضها سيرها الى أقصى الحدود وما وراء الحدود، وليواصله البعض الآخر شرقاً الى ما وراء الحدود أيضاً.

وفي داخل بغداد، وسائر المدن كذلك –على ما ينقل الذين يتنقلون بين تلكم المدن– فسحات كبيرة من المساحات الفارغة بين الدور السكنية يرى المرء فيها على الدوام أكداساً أخرى من الكتل الحديد جمعت هناك والقى بعضها فوق بعض حتى يخيل اليك انها تلال صغيرة وبعضها مازال محتفظاً يصبغه الاصلي الاصفر.

هذه الكتل الحديد، وان كان بعضها قد جمع من انقاض السيارات القديمة المحطمة التي جرى تجزئتها وجرت الاستفادة المطلوبة من مكائنها وقطعها الداخلية من قبل المستحوذين عليها باي وسيلة شرعية أو غير شرعية كانت، الا ان معظمها يعود الى الآليات والمدافع العسكرية التي اهملها وتركها القائمون على أمرها من الضباط والمراتب العسكرية، والحاميات العسكرية ردحاً من الزمن، الى ان انتبه البعض الى امكانية الاستفادة منها بجمعها وتجزئتها وبيعها لقاء ثمن بخس لمن يشترونها في ما وراء الحدود الشمالية والشرقية، بعد ان أخذ السليمة منها في ما بين المرحلتين أولئك الذين يقومون بالاعمال الارهابية تحت ستار «المقاومة» هنا وهناك ويضعون العصي، عبثاً، في طريق تكون الغد الديموقراطي الفدرالي لعراق مابعد التحرير.

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم وعند مشاهدة هذه الكميات الهائلة من الحديد الذي صرف صدام حسين على شراء معظمها المليارات من ثروات الشعب العراقي ارضاء لنزواته التوسعية والدكتاتورية القمعية، هو أنه لماذا أهملت سلطات التحالف امر السيطرة، منذ الايام الاولى لانهيار النظام، على هذه الأسلحة والسيارات والآليات العسكرية التي تركها الجيش العراقي الذي ولى ظهره قيادة وقواعد لرأسه الطاغية

المهزوم وأهملها في اماكنها التي كان يرابط فيها لتستولي عصابات الزمر الصدامية والارهابيين القادمين مما وراء الحدود على ما سلم منها لتستخدمها في التصدى للشعب ولقوات التحالف وليجمع بقيتها السراق والناهبون ويكدسوها هنا وهناك ويسحبوها في ما بعد، كما نرى اليوم، الى بعض دول الجوار التي لا تشبع من الاستحواذ على المنهوبات العراقية مقابل اثمان زهيدة تودع في الحسابات الخاصة لأولئك «النهيبية»؟

الم يكن بوسع سلطات التحالف ومجلس الحكم الانتقالي ان يضعا اليد على هذه المقادير الهائلة من الحديد المتروك ويقيما معامل في بعض المدن العراقية لصهرها والاستفادة منها في صور وصيغ أخرى، بل ألم يكن بامكان بعض اصحاب الاموال العراقيين ان يقوموا بذلك لحسابهم الخاص ما دامت سلطات التحالف ومجلس الحكم لم يفكرا في ذلك؟ انه مجرد تساؤل!

الاتحاد – العدد ٦٩٩، ٢٠٠٤/٣/٣٠

ماذا يشين العلم العراقي الجديد،

لوناه الابيض والازرق الغالبان، أم خطه الاصفر الوحيد؟

في التراث الاسلامي ان عراقياً ذهب لاداء فريضة الحج، وبينما كان متلفعاً في ثياب الاحرام وجد في جلده حكة، فأخذ يبحث عن السبب الكامن وراءها، فوجد في ما كان يكتسي به برغوثاً، فبادر الى المسك به وعصره بين اصبعين من اصابعه وسحقه بينهما. ومن المعلوم ان اراقة الدم حرام على المحرم، فذهب الى الامام مالك بن أنس يستفسره عن حكم الشريعة في قتله البرغوث وما اذا كان من باب اراقة الدم المحرم في الاحرام؟ فأجابه الامام: عجيب امركم انتم، أيها العراقيون! تقتلون الحسين وتسألون عن دم البراغيث!

تذكرت هذه المأثورة التراثية الغنية بالدلالات، وأنا أقرأ في جريدة (الوسط) البغدادية لليوم الثاني من أيار الجاري خبراً مفاده أن هيئة علماء المسلمين، هذه الهيئة التي تمخض عنها سقوط الدكتاتورية الصدامية وانطلاق الحريات التنظيمية والتعبيرية، «رفضت رفضاً قاطعاً (لا تراجع عنه ولا مساومة عليه) العلم العراقي الجديد» واعتبرته مقتبساً «عن علم اسرائيل ويعني سلخ العراق عن العرب». ووصفت الهيئة صيغة العلم، في بيان لها بـ«الخطيئة» وقالت: «فيه اقتباسات واضحة من علم الكيان الصهيوني» كما ذكرت «ان ألوان العلم العراقي (البعثي الملغى) مشتركة بين جميع دول المشرق العربي، وتغييرها يعني سلخ العراق عن محيطه...».

تواردت على ذهني، عندما قرأت هذا الخبر العجيب الغريب، خواطر عديدة منها: ما شأن هيئة علماء المسلمين بالعلم، وهل هي حكومة أو برلمان طرح مشروع العلم امامه للنقاش حوله، أم أنها حزب سياسي يهدف الى الاستيلاء على السلطة ويريد، على طريقة بناء المعلف قبل شراء الحصان، اتخاذ علم خاص به يجعله علم العراق عندما يقع تحت سلطانه، لا سامح الله؟ واذا كان منطلق الهيئة في تدخلها في هذا الموضوع ان الاسلام دين ودولة، ومن حقها ديموقراطياً ان ترى ذلك، كما من حق غيرها ان يروه صلة بين الانسان وربه، ولذلك فمن حقها أن يكون لها رأي في علم دولة العراق، أفليس

الاجدر بها منطقياً ان تبدأ بما هو أهم من العلم، ولا سيما اذا كان العلم علماً مؤقتاً لايستحق اثارة اي ضجيج حوله؟ لماذا لاتبدي رأيها مثلاً في الفتن الدامية التي يثيرها كل يوم ايتام صدام والإرهابيون العرب والمسلمون القادمون من بلدان عربية واسلامية بل وحتى غير اسلامية، ومنهم أولئك الذين جعلوا الفلوجة المنكوب أهلوها ورشة كبرى لانتاج السيارات المفخخة والارهابيين المفخخين، وهل كتب الله علينا في محكم كتابه أن تكون ألوان علمنا مطابقة لألوان أعلام دول عربية معينة دون غيرها؟

ثم ان هذه الألوان التي تعض عليها الهيئة بالنواجذ كلها ألوان علم الثورة العربية التي أعلنها الشريف الحسين بن علي، بدفع من بريطانيا وبالتعاون معها، ضد الدولة العثمانية التي كانت تعتبر نفسها دولة الخلافة، فما هي الروابط التي تربط الاسلام بالوان هذا العلم الذي شرحنا منشأه آنفا؟ اجيبونا اثابكم الله.

والعلم العراقي الملغى كان في الأصل علم الجمهورية العربية المتحدة الذي اقر بعد وحدة مصر وسوريا تحت ظل عبدالناصر، والهيئة بوصفها هيئة للاسلام المسيّس السني أقرب الى الاخوان المسلمين، وما كان بين عبدالناصر والاخوان المسلمين في مصر بعد سلسلة الاعدامات التي نفذها فيهم كرتين في العام ١٩٥٤ وفي العام ١٩٦٥ وملئه السجون منهم، ليس بحاجة الى مزيد من البيان. وهذا العلم الناصري الأصل الذي ابدلت مصر نجمتيه بشعار آخر بعد انفصال سوريا عن جمهورية الوحدة وأبقت الوانه الثلاثة، اتخذه البعثيون العراقيون ثم السوريون علماً لهم بعد استيلائهم على الحكم في بغداد ودمشق في شباط وآذار ١٩٦٣ ولكن البعثيين العراقيين جعلوا نجومه ثلاثة على انها ترمز الى وحدة مصر وسوريا والعراق، ولكنها كانت ترمز في الواقع الى اقانيم البعث الثلاثة في شعاره الكاذب: الوحدة والحرية والاشتراكية التي لم يتحقق اي منها في ظله، والكل يتذكر ما جرى للحركات الاسلامية السنية منها والشيعية في ظل هذا العلم، وما جرى لكل الشعب العراقي وبخاصة الكردي والشيعي منه، كما يتذكر ما جرى في حماه في سوريا من قمع للحركة الشعبية التي كان وراءها الاخوان المسلمون هناك، فضلاً عن السجون والمعتقلات التي امتلأت منهم وممن كانوا معهم وكانت تنادي بعد ذلك أيضاً: هل من مزيد؟

فماذا الذي يربط الحركة الاسلامية العراقية، بسنيتها وشيعيتها، بهذا العلم البعثي

الذي الله وحده يعلم كم من الجرائم اقترفت بحق الناس الابرياء تحت ظله، لترفض العلم الجديد وتفضل عليه سابقه لعدم مطالبتها بالغائه كمعظم الذين اكتووا بنار البعث الحارقة، لمجرد أن الجديد فيه لونان أبيض وأزرق، وفي العلم الاسرائيلي أيضاً لونان ابيض وأزرق، والبياضان والزرقتان متشابهتان وان كان ادعاءً فقط.

نحن لانعرف لوناً حرم الاسلام استخدامه، واللون الأبيض يرمز الى النظافة والطهر عند جميع الشعوب، وهو لون غالب ثياب النبي (ص)، واللون الازرق هو لون ما يتراءى لنا من السماء ورمز البحار والأنهار التي خلقها الله لبني البشر، فلماذا تحرمونهما لمجرد أن في علم اسرائيل أيضاً شيئاً منهما؟ واللون الاصفر الذي قيل انه يرمز الى الكرد، وهو لون راية صلاح الدين الأيوبي القائد الكردي الذي حرر فلسطين من الصليبيين، لماذا ترفضونه والكرد ليسوا أقل اسلاماً من أحد، ان لم يكونوا أشد اعتناقاً له من كثيرين غيرهم، وهذا كله بالاضافة الى ان الله تعالى اطرى هذا اللون في كتابه المجيد بقوله: «انها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين».

وأعود الى موضوع اللون الازرق الذي يبدو لي ان الهيئة تنظر اليه كما كان البعض ينظرون الى اللون الاحمر ايام ما سموه «المد الاحمر» أو «المد الشيوعي» في العام ١٩٥٩ حيث لم يكن المرء يرى في بقاليات الأعظمية طماطة يشتريها ليطبخها ويأكلها لأنها حمراء والحمرة ترمز الى الشيوعية والشيوعية محرمة في عرف القوميين والبعثيين. سبحان مغيّر الأحوال! في يوم يحرمون علينا الطماطة التي خلقها الله لنا لنأكلها، لأنها حمراء، وفي يوم غيره يحرمون علينا اللونين الأبيض والازرق لأن في علم اللقيطة المزعومة اسرائيل، العفو، الكيان الصهيوني، كما كان يقول الاعلام الصدامي، شيئاً منهما، وهو الكيان الذي تتسابق اليوم كل دول العرب، من خليجها الذي هدأت ثورته والى محيطها الذي مايزال هادرا ويظل ابداً، للاعتراف بها، وترفرف رايتها الزرقاء على أعلى مباني عواصم العديد منها، ومع ذلك تقول هيئة علماء المسلمين في بيانها العتيد: ان العلم العراقي الجديد يعني سلخ العراق منها.. اي دول عربية مسلمة هي هذه التي لاتسمح هيئة علماء المسلمين بان تختلف بعض ألوان العلم العراقي عن ألوان أعلامها لأن ذلك يعني في رأيها سلخ العراق عن العرب؟ أهي التي اعترفت باسرائيل، أم تلك التي في طريقها للاعتراف بها؟

اذا كنتم تريدون قول الحقيقة، أيها الاخوة الكرام والعلماء الاعلام في هيئة علماء الاسلام، فاسمحوا لي بالقول: انه ليخيل الى، وان بعض الظن اثم، ان ما يزعجكم ويوتر أعصابكم في العلم الجديد ليس لوناه الابيض والازرق اللذان يوجد مثيل لهما في العلم الاسرائيلي، فالاسرائيليون الاقحاح والعرب العاربة ابناء عمومة، وكلهم من ذرية سيدنا ابي الانبياء ابراهيم الخليل (ع) الذي يزعم بعض المتحمسين منا انه كردي بدليل اسم ابيه الوارد في الكتاب الكريم، ولكنه قد يكون الخط الأصفر الممتد بين الخطين الازرقين الغامقين الذين يرمزان الى النهرين العراقيين الخالدين دجلة والفرات المنحدرين من جبال كردستان الشمالية الشم، والذين يتعايش بينهما وعلى ضفافهما كل القوميات والأديان والمذاهب العراقية المتآخية في صفاء ووئام، الخطين الذين يختلفان في زرقتهما اختلافاً بينا يدركه كل ذي بصر وبصيرة، عن زرقة العلم الاسرائيلي...

فاذا كان ما ذهبت اليه حقاً، ومن يدري فلعله كذلك، فلا داعي لأن تقلقوا من الآن، ولا تمتشقوا لمحاربة العلم الحسام، كما يريد ان يفعل السيد مقتدى الصدر، على ما ذكرت جريدة (الوسط) أيضاً. فسيجري غداً او بعد غد، أو في يوم آخر آتٍ، وكل آت قريب، نقاش واخذ رأي، وقد يجري استفتاء بشأن العلم، وبوسعكم يومذاك ان تقترحوا ما تشاءون حتى وان كان تبديل الخط الأصفر أيضاً بالازرق، ولن يضيرنا ذلك نحن الكرد شيئاً، فقد كان لنا رمز في العهد الملكي وألغي، وكان لنا رمز في العلم الجمهوري الاول وفي الشعار الجمهوري الأول كذلك، وقد الغيا أيضاً، كما كان للعفالقة علم وشعار امتدا لواحد واربعين عاماً، ومع ذلك فقد باتا في ذمة التاريخ أيضاً، وما زلنا نحن الكرد كرداً وصرنا اقوى مما كنا، وفي ذلك سند لكل من كان صادقاً مع ربه ودينه ووطنه ومع نفسه أيضاً... اما من حاربونا دونما وجه حق وآذونا وقتلوا أولادنا ونساءنا بالكيمياوي وأنفلوا عشرات الالوف منا، كباراً وصغاراً، ذكوراً وأناثاً، فالى مزبلة التاريخ، وعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين...

الاتحاد – العدد ٧٢٩، ١٧/٥/٢٠٠٤

لقد اسمعت لو ناديت حيا
ولكن لا حــياة لمن تـــنادي

كفت منهمكا، قبل ايام، في مشاهدة برنامج اخباري صباحي من فضائية الجزيرة. جلب انتباهي، فجأة، سماع خبر وظهور صورة عن مجموعة من الجنود الاسرائيليين السابقين كانوا قد اقاموا لهم معرضا في تل ابيب تبين معروضاته، من صور وافلام، كيف يعامل جنود الاحتلال الاسرائيلي عرب فلسطين في مناطق فلسطينية محتلة، وكيف كانوا يضربونهم بوحشية، ويركلونهم على ادبارهم، ويصفعونهم على خدودهم، ويبصقون في وجوههم، والى آخر ما قد يكون في قواميس الاحتلال في بلدان العالم المختلفة.

كان المعرض، على بساطة ما أرته الصورة الخبرية، مثيرا حقا.. مثيرا من جهة ما كان يعكس من ممارسات اسرائيلية بشعة بعيدة عن جميع القوانين والتعليمات العالمية التي تنظم العلاقات بين قوات الاحتلال ومواطني البلدان المحتلة، المدنيين.. ومثيرا، كذلك، من جهة عكسه مدى ما يتمتع به المواطن الاسرائيلي من حرية في معارضته، بكل صورة سلمية، سلوك دولته حتى في حالة الحرب مع عدو لاتخفي قطاعات معينة منه عزمها على مواصلة الكفاح حتى القضاء على دولة اسرائيل وتحرير فلسطين من النهر الى البحر، رغم طوباوية هذا الشعار.. فكرت في نفسي في ما اذا كان هذا المعرض جاء كوجه آخر لما كشف عنه بفضل الدور المهني النبيل الذي نهض به الاعلاميون الامريكان لفضح بعض الممارسات اللاانسانية لنفر من جنود بلادهم في سجن أبو غريب وسجون عراقية اخرى يشرف عليها العساكر الامريكان ويودعون فيها معتقليهم.

سررت كثيرا، وانا اشاهد جنودا من قوات معادية تبلغ بهم يقظة الضمير حد الرفض العلني الحاد للاعمال المستهجنة التي يقوم بها، وسيظل الى امد قريب أو بعيد، زملاء لهم تجاه مواطنين من بلد محتل، فاقاموا ذلك المعرض المثير الذي كان شاهد صدق يطلع مواطنيهم وجنودهم الحاليين والمستقبليين على سلوك اولادهم جنود الامس وسلوك دولتهم المحتلة مع عرب فلسطين. وانه ليؤلمني حقا ان ذاكرتي لاتسعفني لأنقل لكم بعض الكلمات التي كان الجنود الادلاء يشرحون بها نماذج من تلكم الممارسات التي

كانت تنبيء عنها الافلام والصور المعروضة وأدون بعض الاقوال التي كانوا يدلون بها لشرح فكرتهم وغايتهم للمواطنين الذين يزورون قاعة المعرض وللمراسلين المحليين والاجانب الذين كانوا يستوضحونهم عن جوانب متعلقة بالمعرض ومفردات من الوثائق المعروضة فيه.

والحق ان هذا المعرض لم يكن المبادرة الأولى للدلالة على ان قطاعات واسعة ومجاميع ذات اهمية متزايدة يوما بعد آخر اخذت تحرك بحر المجتمع الاسرائيلي الراكد وتهزّ ضمائر اوساط واسعة من المواطنين لينتبهوا الى قذارة ما يقوم به النظام الاسرائيلي اليميني وبشاعة الممارسات التي يرتكبها جنود اسرائيل بين الوسط العربي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ذلك لأنه حدث أن رأينا مرارا طيارين اسرائيليين رفضوا تنفيذ اوامر بقصف مواقع فلسطينية ودخلوا على ذلك، السجن، كما رأينا جنودا اسرائيليين لاسيما بين قوات الاحتياط يتمردون على اوامر قادتهم ويأبون تنفيذها بحق المجتمع الفلسطيني مفضلين الحبس على حمل السلاح لفرض الباطل الاسرائيلي على شعب فلسطين المكافح.

قارنت في نفسي بين هذه المواقف الدالة بوضوح على حيوية الضمير لدى قطاعات من المجتمع الاسرائيلي وبخاصة بين صفوف قواته الغاشمة، وبين ماجرى ومايزال يجري في العراق وكردستان العراق منذ ان انطلقت الشرارات الاولى للثورة الكردية، عام ١٩٦١.

لقد كنا نحن الكرد وشعب العراق العربي نتبجح باننا اخوة في السراء والضراء، ندين بدين واحد ويجمعنا وطن واحد ولا يعتبر طرف منا الآخر محتلا لبلاده كما العرب في فلسطين يعتبرون اليهود محتلين لبلادهم، ولنا تأريخ مشترك سواء تحت النير العثماني الذي طال امده اكثر من خمسة قرون، او بعد تأسيس ما سمي الحكم الوطني، ومع ذلك فباستثناء قلة قليلة من الجنود العرب، ومعظمهم من الشيوعيين وانصارهم، لم نرطيلة الثورة الكردية التي بدأت في ١١ ايلول ١٩٦١ وحتى سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣ لم نر عسكريا عراقيا رفض تنفيذ اوامر قيادته وابى التوجه الى جبهات القتال في كردستان الا في ما ندر كأن يكون مطلوبا للاعتقال، كما كان يحدث بعد انقلاب ٨ شباط الفاشي عندما كانت الاعتقالات في صفوف الشعب وبين وحدات الجيش تجري على قدم وساق. كان الجندي يذهب مرغما الى الحرب ويقتل في كثير من الاحيان

خلالها دون ان يجرؤ، ولو مرة، على رفض اطاعة الاوامر والوقوف امام المحكمة العسكرية للدفاع عن موقفة الرافض لقتل اخوته الكرد العراقيين المسلمين. وفي حين كنا كثيراما نرى الجندي الكردي يهرب من الجبهة فيختفي في الجبال او في القرى او يلتحق مباشرة بقواعد البيشمرگه، نادراً ما كنا نسمع بجندي عربي يتخذ الموقف نفسه فيحمل سلاحه على كتفه وينحاز الى الجانب الكردي ويقطع صلاته بالجانب الحكومي المعتدي، رغم ان الجنود العرب، ولا اقول الضباط العرب ايضا، كانوا في قرارات نفوسهم ضد الحرب وغير مؤمنين بمشروعية القتال ضد الكرد.

ولتكون احكامنا موضوعية ومبنية على مراعاة جانب الانصاف، علينا ان نقول ان المجتمع العراقي، على عكس المجتمع الاسرائيلي، لم يشهد مناخا ديموقراطيا لا بالنسبة للعراقيين ككل، ولا حتى بالنسبة للعرب منهم الذين كانت الدولة تنظر اليهم نظرة تختلف عن نظرتها الى من عداهم من العراقيين كالكرد والاقليات، وان لم يكن العرب حتى المدنيون منهم، احسن حالا بكثير من الكرد وسواهم. ان المجتمع الاسرائيلي، رغم حالة الموقف الفاشي الذي تتخذه الدولة العبرية بالنسبة لعرب المناطق المحتلة في حرب ١٩٦٧، مجتمع ديموقراطي ليبرالي بالنسبة ليهود اسرائيل والمستوطنات الواقعة في الاراضي العربية المحتلة، بل وحتى بالنسبة للعرب الذين ظلوا داخل النطاق الاسرائيلي بعد حرب ١٩٤٨ وان لم يكن بقدر ما لليهود. واسرائيل مجتمع لاتطبق فيه عقوبة الاعدام الا في حالات جد نادرة، ولا ينتظر العسكري الذي يعصي اوامر القيادة هناك الا عقوبات مخففة على عكس ماكان سائدا في الجيش العراقي حيث كان الاعدام عقوبة جاهزة لاي عسكري يرفض الاوامر الصادرة اليه اثناء حالة القتال. لذلك فان من غير المنطقي ان نطالب العسكري العراقي باتخاذ موقف شبيه الى حد ما بما يتخذه زميله العسكري الاسرائيلي عندما يكون وجها لوجه امام اوامر لايرغب في تنفيذها، لا من حيث التربية الذاتية ولا من حيث الثقافة الاجتماعية ولا من حيث الموقف الفعلي داخل الجيش وداخل المجتمع ايضا. ومن هنا فمن قبيل التكليف بالمستحيل ان نطلب من العسكري في الجيش العراقي السابق لغاية سقوط النظام ان يتخذ موقفا ازاء اوامر قادته شبيها بذلك الذي اتخذه الجنود الاسرائيليون اصحاب المعرض الذي تحدثنا عنه في صدر هذه الكلمة او في حالات اخرى.

هذا بالنسبة للوضع في عهد النظام السابق. ولكن ما الحجة في الظرف الراهن الذي سقط فيه النظام واندثرت مؤسساته العسكرية والقمعية لأن يظل موقف العسكريين ضباطا وجنودا ممن شاركوا في اعمال القمع التي مارسها النظام بحق الشعب العراقي ككل وبحق الشعب الكردي خاصة موقفا سلبيا ولايبادر احد منهم ليتطوع لكشف الحقايق التي يعرفها عما جرى في تلكم السنوات السوداء، وما المبرر لعشرات الالوف من مسؤوليوكوادر ومنتسبي الامن والمخابرات العامة والاستخبارات العسكرية والأمن الخاص وفدائيي صدام ليظلوا ساكتين عن كل ماجرى على ايديهم او اطلعوا عليه من تعذيب لعشرات الالوف من ابناء الشعب ومن اعدامهم بوسائل شتى ابتداء من القتل تحت العذاب او اذابة في المواد الكيمياوية او رميا امام الكلاب او تفجيرا او ثرما او شنقا او رميا بالرصاص او غير ذلك.

لقد كان الشعب يعرف منذ الايام الاولى للنظام وحتى آخر يوم منه الكثير مما كان يجري، وبعد سقوط النظام تكشفت الايام عن المزيد، ولكن ما عرفه الشعب يظل ويظل اقل بكثير بمئات المرات مما كان يجري وتفاصيل ماكان يجري ولاسيما اماكن دفن الضحايا وغير ذلك من الجرائم التي تقشعر من هولها الابدان وتجعل الولدان شيبا.

ان من اغرب المستغربات ان يظل القائمون بتلك الجرائم والمشاركون فيها يتجاهلون كل تلك الجرائم ولايظهر احد من بين كل اولئك ليميط اللثام عن جانب منها ويضع بعض النقاط على بعض الحروف بشأنها حتى بتحديد اسماء المسؤولين الكبار من اركان الزمرة الباغية الحاكمة الذين اصدروا الاوامر والتعليمات باجراء عمليات الانفال وبسوق عشرات الالوف من النساء والرجال والاطفال وحتى الرضع الى صحارى الغرب والجنوب ودفنهم في المقابر الجماعية احياء او بعد قتلهم، او بالقصف الكيمياوي لحلبجة والعديد من الاماكن الاخرى او بتنفيذ المجازر الجماعية التي اقيمت للمتهمين بالمشاركة في انتفاضة آذار المجيدة وغير ذلك من الجرائم التي لاتعد ولا تحصى. ان هذا الصمت المطبق يدل بوضوح على ان اولئك المجرمين مازالوا على مواقفهم في زمن الطاغية وانهم اذا اتيح لهم ان يستولوا على الحكم مرة اخرى سيكون تعاملهم مع هذا الشعب اقسى بكثير مما كان وأشد، والا لانبرى زمرة منهم للاعتراف بجرائمهم المنكرة للشعب. هؤلاء يريدون الطمس نهائيا على آثار تلك الجرائم ويبغون من وراء اعمال «المقاومة»

الاجرامية و«الجهاد» المزيف ان ينسوا الشعب كل ما جرى على ايديهم.. هؤلاء اكثر وحشية بكثير من بعض العسكريين الصهاينة. لقد دمر الصهاينة عدداً كبيرا من البيوت في مدينة (رفح) في الآونة الاخيرة ولكنه لا يبلغ باي حال عدد بيوت اي بليدة من بليدات كردستان التي دمرها جيش صدام، ومع ذلك فان اصوات الاحتجاج ترتفع من جميع انحاء العالم ومن داخل اسرائيل بالذات على تلك الاعمال، ولكننا لم نقرأ مقالا في جريدة عراقية او عربية او عالمية يدعو بقايا نظام صدام للاعتراف بذنوبهم والكشف عنها والاستغفار عنها امام الشعب الكردي. ان الرأى العام العراقي الذي استفاق بعد التحرير على بعض المعلومات عن تلك الجرائم اخذ يتناساها ويجعلها من باب خبر كان، وحتى ان الشخصيات العراقية التي اشتركت في مؤتمر المصالحة الذي عقد في اربيل لم تتطوع نيابة عن القائمين بالجرائم التي ارتكبت في كردستان باعتذار وطلب استغفار من الشعب الكردي ومن ارواح مئات الالوف من الضحايا على ماجرى، واني اذ اكتب هذه السطور لا اطلب من هؤلاء شيئا، ولكني اطلب من شعبي الكردي ان يظل وفيا لذكريات شهدائه والاماني العظام التي ناضلوا من اجلها، اما بالنسبة لاولئك الذين ماتت ضمائرهم فما لي الا ان اردد قول الشاعر:

لقد اسمعت لو ناديت حيا

ولكن لاحيـــاة لمن تنادي

الاتحاد – العدد ٧٥٤، ٢٠٠٤/٦/١٩

ازمة في الضمير العربي

فهل الى مراجعة جادة من سبيل؟

لم يسبق لي قبل سقوط نظام الطاغية صدام حسين ان يرد هذا الموضوع في خاطري، فقد كنت مأخوذا، بصورة عقائدية جامدة، بالفكرة القائلة ان الشعوب كلها سواسية في الاستعداد والقابليات والطبائع الحسنة والسيئة وما الى ذلك، وكل ما تراه من اختلاف بينها مرده الى الظروف المادية التي مر بها هذا الشعب او ذاك زمنا ويستمر على ذلك وقتا طويلا حتى تنشأ له خصائص ومميزات يظن المرء لأول وهلة انها خاصة به او به مع عدد آخر من الشعوب تعيش في مثل ظروفه واوضاعه. واذ اقول هذا القول فلست اقصد انني تخليت عن هذه الفكرة، فهي، صحيحة كانت او خاطئة، مازلت معتقدا بها على العموم وان لم اعد ميالا الى الحدية السابقة وبت مؤمنا بأن القضية خاضعة للبحث العلمي ولكل ما يطرأ في الموضوع من تطورات بحثية، واذا كان هناك ما هو ثابت في نظري الفقير علميا، بهذا الخصوص، فهو ان ما نسميها خصائص ومميزات اي شعب، اذا مر عليها حين من الدهر تجذرت في الشعب المتصف بها وصعب على العوامل النافية لتلك الظروف والاوضاع ان تستطيع تنقية نفس ذلك الشعب منها بسهولة وافتقرت الى فترة من الزمن قد تكون اطول من تلك الفترة التي اكتسب فيها تلك الخصائص والمميزات، ذلك لان العوامل الدافعة الى استمراريتها وديمومتها تلعب دورها الى جانب ما تأصل في نفس ذلك الشعب وتكون اقوى بكثير من الظروف والاوضاع التي تعمل لنفيها وتطهير نفس الشعب منها. اقول هذا ولا ادري ماذا يقول اهل الاختصاص بهذا الشأن، فلم اقرأ كتابا فيه، واعترف بقصوري البالغ، كما لم ادرس موضوعا يبشر بنهج مضاد لما ذكرت، وكل ما استطيع قوله هو ان النهج القائل بغريزية الخصائص والمميزات يندرج، في ما ارى، في باب ايحاءات الفكر الاستعماري الذي يحاول، جاهدا، ان يجد تبريرات لاستعباد الشعوب واستعمار بلدانها بحجة انها غير مؤهلة لحكم نفسها بنفسها، وانما تفتقر، كضرورة لازمة، الى دول متمدنة منتدبة عليها تعلمها الحضارة والمدنية وتربيها كي تستطيع ادارة شؤونها بصورة مستقلة.

اينما كانت الحقيقة في هذا الامر، فان هناك حقيقة في قناعتي الذاتية، لايمكنني التغاضي عنها، وقد تنبهت اليها بعد أن مضت فترة كافية منذ سقوط النظام ليؤدي البعض بعض ما اراه ضمن واجباتهم الوطنية والانسانية التي لم يكونوا يستطيعون اداءها قبل ان ارادوا، ومع ذلك فلم يحركوا ساكنا وتركوا الامر وكأن لم يكن شيئ. ذلك هو اننا كنا نعلم بدرجات متفاوتة وبقدر ارتباطنا بالاحداث وباوساط الشعب، ماكانت تتعرض له قوميات الشعب العراقي وطوائفه على ايدي زبانية النظام. فمن بين القوميات، تعرض كل قومية، عدا العرب، بصفتهم القومية، الى صنوف شتى من الاضطهاد والتنكيل، وكان في مقدمتها شعبنا الكردي. انا لست في هذا المقام بصدد استعادة الحديث عما تعرض له هذا الشعب وان كان يستحق الحديث عنه اكثر بكثير مما قيل في شأنه، فذلك خارج نطاق موضوع المقال، ولكني اكتفي بالقول انه لأول مرة في التاريخ، وعلى قدر علمي، تعرض شعب من حكومته للضرب بالسلاح الكيمياوي في العديد من مناطق كردستان وفي مقدمتها حلبجة الشهيدة التي ازهقت من جراء ذلك القصف اكثر من خمسة آلاف روح بشرية من سكانها اضافة الى ضعفيهم من الجرحى والمشوهين والمعوقين، اضف الى ذلك مأساة الانفال التي استخدم لها النظام، دون استحياء، ذلك المصطلح الاسلامي الذي كان يستعمل في صدر الاسلام ضد الكفار الذين يقاتلون المسلمين، استخدمه، ودين حكومته الرسمي هو الاسلام ويزعم قيادته لحملة ايمانية على نطاق عموم المجتمع، ضد شعب من اكثر الشعوب الاسلامية تمسكا بدينها، وابيد في حملة الانفال هذه اكثر من ١٨٠ الف انسان اضافة الى اكثر من ثمانية آلاف بارزاني من الذكور المتجاوزين سن العاشرة سيقوا سوقا الى فيافي الجنوب حيث دفنوا احياء او امواتا في حفر حفرت خصيصا لالقائهم فيها واهيل التراب على اجسادهم، وهذا اضافة الى تدمير اكثر من اربعة آلاف قرية وبليدة وتسويتها بالتراب، والألوف من جرائم الاعدام والقتل تحت التعذيب التي ارتكبها النظام ضد أبناء هذا الشعب زرافات ووحدانا، وعدا حملات التهجير بعد سلب الممتلكات التي رافقتها الالوف من حوادث الموت جوعا وعطشا ومن جراء السير على الاقدام بين الحجارة والاوحال وتحت الامطار والثلوج، مقرونة بفرز الشباب من بينهم وارسالهم وحدهم الى حيث غيبوا ومحيت آثارهم التي لم تنكشف لحد اليوم، وهذا بعض ما جرى للكرد

الفيليين الذين نفوا، الى جانب سائر المنفيين العراقيين العرب الذين اعتبروا من التبعية الايرانية، وسيقوا افواجا الى ما وراء الحدود العراقية. زد عليها اولئك الذين ابعدوا ورحلوا عن اراضيهم وقراهم في المناطق الكردية من محافظات كركوك واربيل ونينوى وديالى الى الوسط والجنوب او الى العمق الكردستاني بغية تعريب مناطقهم التي اسكن فيها عشرات الوف العوائل العربية التي استوردت من الوسط والجنوب... النماذج كثيرة ولانريد ان نطيل الحديث بشأنها اكثر مما اطلنا.

كل هذه الجرائم والموبقات لم تحرك ساكنا في المجتمع العراقي الراكد بمتدينيه وعلمانييه ولامنتميه اللامبالين. استثني، اللهم، من هذا الحكم سطورا قلائل حررتها هنا وهناك اقلام بعض الكتاب في صحافة بعض الاحزاب والتي لم تصل من يجب ان تصله ليقرأها، ولا شيء عدا ذلك.

اذا تناسينا للرأي العام العراقي، واخص بالذكر من بينه الذين اسهموا في كل ما جرى لكرد العراق في عهد الطاغية، اذا تناسينا له موقفه حينئذ من تلك القضية وهي قضية انسانية ووطنية في غاية الحيوية لكونها قضية تتعلق بحياة مئات الالوف من المواطنين، لأنه لم يكن يتوفر لابناء الشعب الحد الادنى من امكانية ابداء الرأي في ذلك العهد، رغم ان بلدانا فاشية اخرى حدثت فيها جرائم شبيهة من بعض الوجوه ببعض ما جرى في العراق ولكن كانت هناك ضمائر حية ايضا فجرت مظاهرات وقدمت احتجاجات واوجدت طرق للتنديد العلني بها وتحمل القائمون بها العذاب والسجون واحيانا الموت من جراء ما فعلوا... اجل، اذا تناسينا ذلك للرأي العام العراقي في ذلك العهد، فما قولكم في هذا العهد الذي انطلقت فيه كل الحريات من عقالها وباتت الارصفة مفروشة باكداس الصحف التي تصدر في كل مدينة من كل طيف ولون وأذرع الباعة مثقلة بها وتكونت فيها العشرات من الاحزاب والجمعيات والمنظمات؟ وما السر في هذا السكوت المطبق الذي يمارس ازاء تلك الجرائم التي ارتكبت في ذلك العهد، ويقتصر الحديث في فضح ما مضى على امور هي اشبه بالشؤون والاوضاع العائلية لبعض اقطاب ذلك العهد؟

لقد اسهم عشرات الالوف من ضباط الجيش والمخابرات والاستخبارات والامن العام والشرطة وغيرها من الاجهزة القمعية الاخرى في كل ما جرى، واشترك فيها مئات

الالوف من الجنود ورجال الامن والمخابرات وغيرهم وكثير منهم من خريجي الكليات والمعاهد والثانويات ولم يكن بينهم اميون الا في ما ندر، فلماذا لم ينبر من بين هذه الالوف المؤلفة اشخاص يبلغون عدد اصابع اليد الواحدة ليكتبوا لا عما ارتكبوه بأنفسهم أو اسهموا فيه فذلك مما يخشى ان يضعهم تحت طائلة العقاب يوما ما، ولكن عما شاهدوه بعيونهم من تنفيذ بعض من بين الألوف من هذه الجرائم، لا ليقدم القائمون بها الى العدالة، ولكن ليتخذ منها راوية اوقاص مادة لعمل ادبي على الاقل مثلا؟ الم تأخذ أحدهم رأفة بحق عشرات الالوف من النساء والشابات والعجائز والاطفال الرضع واليافعين والمراهقين والكهول والشيوخ الذين سيقوا الى الموت من شمالي العراق الى اقصى جنوبه ليدفعوا دفعا الى باطن الارض، فيكتب اليوم فصولا مما شاهده بعينه ويحفظه عن ظهر قلب؟ هل ما يزال يخشى صدام حسين وزبانيته؟.

لنقل ان ماجرى جرى بحق الكرد وبعضه بحق التركمان، والمطلعون على ما جرى عرب لا شأن لهم بالكرد والتركمان. ولكن الم يجر شيء من ذلك بحق العرب العراقيين انفسهم؟ فماذا عن العرب التبعية الذين دفعوا الى جانب الكرد الفيليين الى ايران، وماذا عن ضحايا انتفاضة آذار المجيدة وكلهم من عرب الجنوب والوسط؟ وماذا عن ضحايا الدجيل وبلد؟ الم يكن هؤلاء كلهم عربا، لماذا لم يدون احد منهم كلمة عن ذكرياته عما جرى لأولئك؟ من الواضح ان اجهزة الجيش القيادية واجهزة الامن والمخابرات والاستخبارات كانت كلها حزبية ولم يكن مسؤولوها مجرد رجال مسلكيين، فقد كانوا بحكم الوظيفة وبحكم المركز الحزبي مطلعين على كل ما كان يجري في اطار دوائرهم وكانوا جميعا، الا في ما ندر، عربا اقحاحا... فلماذا لم نسمع ان احدا منهم استيقظ ضميره وكتب سطورا قلائل عن جزء قليل مما رأى ومما جرى بين يديه؟ بل ان قيادة البعث نفسه التي اعدم صدام اكثر من عشرين عضوا منها بعد انقلابه على احمد حسن البكر وانتزاعه الرئاسة منه بيومين او ثلاثة واشرك في تنفيذ العقوبة بحقهم جميع كوادر الحزب، جرى السكوت التام عما جرى فيها حتى اليوم. فلماذا لم يقم احد من المشاركين في المجزرة او في جلسة المحاكمة المزعومة التي جرت للضحايا ورأى البعض منا لقطات منها على شاشات التلفزيون مؤخرا وكيف كان بعض حضورها يتهافتون على التنديد برفاقهم دون ان يعلموا عن امرهم شيئا وانما لمجرد التملق للرئيس

الطاغية... لماذا لم يقم احدهم بتدوين فصول مما جرى وعما رأى، ومتى يمكن ان يستيقظ ضميره من سباته العميق؟

ارجع الى مقدمة هذه السطور... اني استنتج مما ذكرت ومن احداث كثيرة غيرها ان الضمير العراقي يعاني من ازمة خطيرة، تلك هي ازمة عدم الاحساس بالمسؤولية واللامبالاة تجاه الآخرين. فلا يظنن احد ان عدم الاحساس هذا انما هو تجاه الكرد والتركمان وما اصابهم من اذى دون غيرهم، فموقف هذا الرأي العام تجاه العرب ايضا لم يكن احسن مما كان تجاه الكرد والتركمان كما بيننا، وليس الامر محصورا في العراق وحده. انه هو هو تجاه كل العرب ايضا. من ذا الذي لا يتذكر ماجرى للاّجئين الفلسطينين الذين يعيشون في العراق منذ ان تأسست اسرائيل ووجد مئات الالوف من عرب فلسطين انفسهم مضطرين لترك ديارهم واللجوء الى البلدان العربية الاخرى؟ لقد كانت الحكومات السابقة خصصت لبعضهم شققا سكنية وجد الناس في الفوضى التي سادت البلاد بعد سقوط النظام فرصة سانحة لهم فهاجموهم ونهبوا افرشتهم وامتعتهم وطردوهم من تلك الشقق التي كانوا يسكنونها وسكنوها بانفسهم الى ان وجدت البقية الباقية من السلطة او ما اعيد تكوينها منها، الامكانية لتوفير خيام لهم نصبوها واستظلوا بها، وهذه هي المساعدة التطبيقية التي قدمها العراقيون للاجئين الملتجئين الى بغداد، اما على النطاق الفلسطيني فلم يتعد الامر يوما جعجعة بلا طحين: هوسات موتورة وكلام فارغ وتواطؤ مع العدو الصهيوني المحتل منذ حرب فلسطين الاولى واول هدنة مع الجيش الاسرائيلي، استثني من ذلك عهد المرحوم عبدالكريم قاسم الذي كوّن جيش التحرير الفلسطيني من بعض شباب الفلسطينيين اللاجئين الى العراق ليكون نواة، كما كان يتصور، لتحرير فلسطين في المستقبل، فكان جزاؤه في ٨ شباط المشؤوم على ايدي البعثيين والقوميين العرب، وكثير منهم من الشباب الفلسطيني نفسه المقيم في العراق، جزاء سنمار!

اما على النطاق السياسي القومي فقد كان الخط الواضح هو دفع القيادات الفلسطينية الى المزيد من التمسك بالاوهام وتزوير الحقائق والسياسة اللاواقعية. فقبل اكثر من خمسين عاما كانوا يملأون الشوارع ضجيجا بالمظاهرات المنددة بقرار التقسيم واصفين الشيوعيين الموافقين ضمنيا على التقسيم بانهم اخوان اليهود، دون ان يصفوا

الحكام الخونة العرب بأنهم اخوان الصهانية. وقد كان واضحا لكل ذي بصيرة منذ ذلك الحين انه بعد ان رفض الرسميون العرب وقطاعات غير قليلة من الاوساط الشعبية كل الحلول العملية التي كان يطرحها اصدقاء العرب الحقيقيون لمشكلة فلسطين، كان قرار التقسيم الذي توصلت اليه الامم المتحدة اصوب القرارات، وقد تبين ذلك جليا فيما بعد وبخاصة منذ حرب حزيران ١٩٦٦ التي خسر فيها العرب ليس فلسطين كلها حسب بل وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان ايضا، وماتزال البراهين تترى على ان قرار التقسيم كان الحل الصحيح الممكن الوحيد للقضية الفلسطينية (اذا اخذنا الظروف الدولية والظروف العربية وامكانيات العرب بالمقارنة مع يهود فلسطين والصهيونية العالمية بنظر الاعتبار – فقرة مضافة/م)، ولولا المخطط الامريكي الرامي الى تحقيق اعتراف العرب باسرائيل الذي كان من فصوله حرب تشرين ١٩٧٣ وتمكين الجيش المصري من عبور النيل ومن ثم زيارة السادات للقدس وصلحه مع اسرائيل واعترافه بها مما ادى، كجزء من المخطط ايضا، الى انعزال مصر عن العالم العربي، ثم تدبير اغتيال السادات بأيد «اسلامية» وهو ما ادى الى عودة مصر الى الحظيرة العربية، لولا كل حلقات هذا المخطط لكانت سيناء ماتزال حتى الآن جزءً من وطن اليهود الموعود كما هي هضبة الجولان.

ان الضمير العربي، واقوله بكل اسف، معادٍ لنفسه ولبني قومه ولشركائه في الوطن والدين. فما اكثر الذين وصفوا الايرانيين المسلمين في عهد صدام وحربه الظالمة على ايران بالفرس المجوس وهم قوميات عديدة احداها الفارسية وقلة من هذه القومية من المجوس، وما اكثر الذين وصفونا نحن الكرد وغالبيتنا الساحقة مسلمة، باسرائيل الثانية، واحدى المواد اليومية الثابتة في العديد من الصحف العربية هي الحديث عن محاولة اقامة اسرائيل ثانية في كردستاننا التي يأبون الا ان يسموها شمال العراق لا غير، وها انهم يعيدون الكرة في السودان، فبعد ان اضطرهم الجنوبيون الى الاقرار لهم بما يريدون حتى اخذوا ينتقمون بعصابات جنجاويدهم من اخوانهم المسلمين الافارقة في دارفور التي يشهد العالم منذ حين المآسي التي يعيش فيها مئات الوف اللاجئين من أولئك المضطهدين بين انياب القتل والاغتصاب والامراض الفتاكة والجوع والعطش والعرى في غرب السودان وفي اراضي چاد، فضلا عن رصاص الجيش السوداني وجحوشه من الجنجاويد، وما أشبه الليلة بالبارحة!

فيا ايها الذين تحرفون الكلم عن مواضعه فتعيدون مرجع الضمير في قوله تعالى «كنتم خير أمةٍ اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله» الى انفسكم وتنتزعونه من عامة المسلمين، ومع ذلك تأمرون بالمنكر وتنهون عن المعروف، ليكفكم كل ما جرى، واعيدوا النظر في انفسكم وما تفعلون، فما اسوأ الذين ينامون ليلتهم ولا يفكرون فيما فعلوه في يومهم الغابر، كما ورد مضمون هذا القول في حديث نبوي... انكم بحاجة حقيقية الى مراجعة جادة لأنفسكم ونقد ذاتي حقيقي لمناهجكم في الحياة والاتعاظ من مواضي الايام، ان كنتم تزعمون انفسكم من أولي الالباب، والا فانكم ستظلون تتيهون في ظلمات بعدها ظلمات، وستظلون تعضون على اصابع الندم يوما بعد آخر... وستظلون تتجرعون المزيد والمزيد من الهزائم والانتكاسات والتخلف عن العالم المتمدن، وهذا ما لا يريده لكم احد من اصدقائكم الحقيقيين وهم الذين يجاهرونكم بالحقيقة.

الاتحاد – العدد ٨١١، ٢٠٠٤/٨/٢٦

طابت ذكراك

وإنّا لفراقك، يا ابا شيلان، لمحزونون

فجعت الحركة الوطنية والقومية الكردية، قبل ايام، برحيل المناضل التقدمي خسرو توفيق. وخسرو توفيق هو الاخ الشقيق للمناضل دارا توفيق الذي كان يرأس تحرير جريدة التآخي، والذي اختطفته عصابات البعث الصدامية قبل حوالي ربع قرن ولم يعرف له اثر منذ ذلك الحين.

ولد المناضل خسرو توفيق في السليمانية في العام ١٩٣٠، وبعد ان اكمل دراسته الثانوية التحق بكلية التجارة في بغداد واكملها. انضم خسرو، كأخيه دارا، في السنوات الاولى من شبابه عندما كان مايزال طالبا في الثانوية، الى صفوف الحزب الشيوعي العراقي وناضل ضمنه بدأب وتفان واشترك في انتفاضة تشرين ١٩٥٢.

وفي العام ١٩٥٦ اذ كانت الخطوط العريضة للتوجه الوطني للثورة المصرية قد اتضحت باسهام مصر الفعال في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز وكسر احتكار السلاح بشرائه من جيكوسلوفاكيا ورفض البنك الدولي تمويل بناء السد العالي وتأميم مصر لقناة السويس ومن ثم العدوان الثلاثي عليه وهزيمة ذلك العدوان، عم العالم العربي مد وطني عارم شمل كل بلدانه. والى جانب هذه التطورات كان هناك المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوڤيتي الذي فتح آفاقا جديدة امام الحركة الوطنية في عموم البلدان المستقلة حديثا، كما في البلدان المستعمرة والتابعة، فارتفعت عاليا الدعوة الى وحدة القوى الوطنية في هذه البلدان، ولاحت في كردستان ايضا معالم نهضة قومية للنضال في سبيل الحقوق القومية لشعبنا الكردي انعكست، بشكل او بآخر، على الشيوعيين الكرد في صفوف الحزب الشيوعي العراقي أيضاً. وفي العراق توحدت اجنحة الحركة الشيوعية التي كانت منشقة على نفسها فتلاحمت جميعا في حزب موحد، وكان لهذا التوحد اثره الكبير في اعطاء نشاط هذا الحزب قوة وزخما جديدين، وما لبث ان عقد الحزب كونفرانسه الثاني بعد انقضاء اكثر من عشر سنوات على كونفرنسه الاول، وصدر تقريره البالغ الاهمية المعنون (خطتنا السياسية في سبيل

تحررنا الوطني والقومي) الذي تضمن لأول مرة الدعوة الى الحكم الذاتي للشعب الكردي في العراق.

وفي السنة ١٩٥٦ ايضا حاول اقطاب الحزبين الوطني الديموقراطي والاستقلال المحلولين تاليف حزب واحد باسم (حزب المؤتمر الوطني) الا ان السلطات لم تسمح بذلك، فبقي نشاط الحزبين محصورا في اطاره السري. وفي اوائل السنة ١٩٥٧ تمكنت الاحزاب الوطنية العراقية السرية من تأليف جبهة الاتحاد الوطني التي كان لها دور كبير في قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وانجاحها، ولم يشترك الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد (الپارتي) في هذه الجبهة لان بعض اطرافها من الاحزاب القومية لم توافق على ذلك.

اشرنا من قبل الى انعكاس هذه التطورات المهمة في الشعب الكردي في العراق وفي الشيوعيين الكرد المنضوين تحت راية الحزب الشيوعي العراقي، باشكال مختلفة، فقد كان هناك احساس لدى بعض الشيوعيين الكرد بهامشية القضية الكردية في سياسة الحزب بالقياس الى القضايا القومية العربية التي اقتضت الظروف السائدة آنئذ ان تأخذ حيزا كبيرا في نشاط الاحزاب الشيوعية في العالم العربي ومنها الحزب الشيوعي العراقي بطبيعة الحال، رغم ان هذا الحزب لم يكن متخلفا في الواقع في تبني القضايا القومية الكردية والنضال في سبيلها ولاسيما اذا اخذنا مقاييس وظروف تلكم الايام بنظر الاعتبار.

كان المرحوم خسرو توفيق واحدا من بين هؤلاء الذين اكتفوا بأن يتركوا صفوف الحزب ويتنحوا جانبا دون ان يحاولوا القيام بعمل تنظيمي مناويء للحزب، ومثل هذا الموقف تكرر بالنسبة لخسرو مرة ثانية ولآخرين كانوا معه في المرة الاولى ايضا. وسنشير الى ذلك فيما بعد.

في العام ١٩٥٦ كانت مسألة الوحدة مطروحة بالنسبة لكل المنظمات الوطنية التي كان في صفوفها انشقاقات، كما كانت مطروحه كذلك بالنسبة لجملة الاحزاب الوطنية، فقد كانت التحديات التي تقف بوجهها كبيرة لاتستطيع ان تتحداها والانشقاقات تنخر في داخلها، كما كانت اكبر ايضا من ان يقف حزب وطني بمفرده بوجهها... وقد اشرنا في ما سبق الى توحد المنظمات الشيوعية وعودة ما انشق منها الى صفوف الحزب،

ولكن الحزب الديموقراطي الكردي كان مايزال منشقا الى جناحين باسم واحد ولهما جريدتان تحملان اسما واحدا. احد الجناحين كان يقوده المرحوم ابراهيم احمد والآخر يقوده المرحوم حمزة عبدالله ويضيف الى اسمه عبارة (الجناح التقدمي). وللجناحين زعيم واحد يعيش في المنفى هو المرحوم الملا مصطفى البارزاني وكلاهما يتغنيان باسمه ويفتخران بزعامته بوصفه رمز الأمة الكردية. كان الجناحان يحسان عميق الاحساس بضرورة وضع حد لتمزقهما وكان البارزاني يحثهما على ذلك بقدر ما يتمكن من ايصال صوته اليهما، وكان كاك خسرو ومن معه ينشطون باتجاه دفعهما الى الوحدة بينهما، كما كان الحزب الشيوعي العراقي، هو الآخر، يبذل جهده في هذا المضمار باعتبارهما اقرب مجموعتين سياسيتين وطنيتين اليه. واخيرا اتفقا مع مجموعة كاك خسرو على ان يتخلى كل جناح عن شكله التنظيمي الخاص وتؤلف فيما بينها حزبا واحدا باسم (الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد – پارتى ديموكراتى يەكگرتووى كوردستان) وقد تم ذلك واختير المرحوم ابراهيم احمد سكرتيرا للحزب واختير اسم (خەباتى كوردستان) اسما لجريدة الحزب، وقد حدثني بهذه التفاصيل اكثر من مرة كاك خسرو، وكانت المرة الاولى في العام ١٩٦٥ ونحن موقوفان في الموقف العام بباب المعظم ببغداد، حيث الآن مبنى وزارة الصحة. وقال لي ذات مرة انه كان لديه نسخة من البيان التأسيسي لهذا الحزب في مكتبه في مقر الحزب في شارع المتنبي/عمارة شاشا على ما اتذكر حيث كانت ادارة الجريدة (خەبات) ايضا، ولكن بعد احداث ١٩٥٩ التي ازيح فيها عدد من قياديي الحزب وعلى رأسهم حمزة عبدالله ومن معه، اضطر خسرو الى ترك ما كان لديه من اوراق ووثائق هناك بعد ما ترك مقر الحزب بوصفه احد الذين ازيحوا عن قيادته.

انضم الى هذا الحزب الجديد التأسيس فيما بعد صالح الحيدري وحميد عثمان الذي كان قد اقصي عن قيادة الحزب الشيوعي في ١٩٥٥ وارسل الى كركوك ليقود الفرع الكردي للحزب، وقد ترك كلاهما الحزب الشيوعي وانضما الى الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد في العام ١٩٥٧.

ذكر لي المرحوم خسرو توفيق ايضا ونحن موقوفان في الموقف العام سنة ١٩٦٥، كما قلت، انه جرت بينه وبين نژاد احمد عزيز آغا من جهة، وهو ايضا من الشيوعيين السابقين، وبين الشهيدين سلام عادل وجمال الحيدري لقاءات عديدة واحاديث متكررة بشأن حل الفرع الكردي للحزب الشيوعي في كردستان وانضمام منظماته الى الحزب

الديموقراطي الكردي وذلك قبل توحد جناحيه، على ان نشكل نحن الشيوعيين الكرد الذين ننضم اليه مع العناصر اليسارية الموجودة في قيادة الحزب الديموقراطي الكردي فراكسيونا يقود الحزب باعتبار ان هذا الشكل من التنظيم هو الانسب الى ظروف كردستان حيث الصدارة في قضاياها للمسألة القومية، كما كان يقول ان الموما اليهما كانا يستوعبان هذه الفكرة ويوافقان عليه، لكن معارضة بقية قيادة الحزب الشيوعي حالت دون تحقيقها مما لم يدع امامنا سبيلا الا التوحد مع جناحى الحزب الديموقراطي الكردي كما ذكرنا وتشكيل الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد.

ولكن الفكرة لم تمت عند هذا الحد، ففي النصف الاول من العام ١٩٥٧ ظهر نفر جديد في تنظيمات الفرع الكردي للحزب الشيوعي، وقد قام هؤلاء بمحاولات مستميتة في سبيل اقناع قيادة الحزب بالموافقة على حل الفرع الكردي وانضمام منظماته الى الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد على نسق المحاولة السابقة، وقد وقف الحزب بشدة ضد هذا الاتجاه ورد عليه بكراس بعنوان (رد على افكار قومية بورجوازية تصفوية)، وقد اندثرت الفكرة فيما بعد ولم تنبعث مجددا الا في اوائل التسعينيات من القرن الماضي ولو بصورة أخرى، وفشلت من جديد، وربما كان تأسيس الحزب الشيوعي الكردستاني–العراق بمبادرة من الحزب الشيوعي العراقي نفسه جاء في بعض جوانبه كمحاولة لوضع حد لهذه التيارات في المستقبل.

بعد تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد كان خسرو توفيق الى جانب المرحومين نوري شاوەيس ومحمد كريم فتح الله (ابو سامان) يقودون منظمة بهدينان للحزب، وكان مقرها في الموصل، وفي الربع الاول من العام ١٩٥٩ انتقل خسرو توفيق الى بغداد. وفي اواخر النصف الاول من هذا العام وعند اشتداد الازمة بين الحزب الشيوعي وعبدالكريم قاسم وكانت قيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد تقف عمليا الى جانب الحزب الشيوعي، جرت تحولات في قيادة الحزب قيل انه كان للمرحوم عبدالكريم قاسم يد فيها، فأبعد المرحوم حمزة عبدالله والمحسوبون على تياره من امثال صالح الحيدري وخسرو توفيق ونژاد احمد عزيز وآخرين من قيادة الحزب، وصفت القيادة لجناح المرحوم ابراهيم احمد وجلال الطالباني وعلي عبدالله ونوري شاويس وعمر دبابه وحلمي علي شريف وغيرهم الذي كان قبل توحد الحزب.

عند هذه التطورات لم يلجأ اي من انصار حمزة عبدالله الى القيام باي عمل انشقاقي

ضد قيادة البارزاني ومن في معيته، كما لم يقوموا باي حرب كلامية ضدها وظلوا كعناصر كردية قومية ديموقراطية مستقلة يحتفظون بعلاقات طيبة مع الحزب وقيادته وينظرون باحترام كبير الى البارزاني الذي كانوا يعرفون موقعه الحقيقي في الحركة الكردية خير معرفة. اما بالنسبة للمرحوم خسرو توفيق فقد دخل قيادة اتحاد الشبيبة الديموقراطية العراقي بوصفه شخصية كردية مستقلة. وفي احد اجتماعات قيادة الاتحاد لدراسة ارسال وفد شبابي عراقي في مناسبة معينة اظنها، ان لم تخنني الذاكرة، كان الى الجزائر للحيلولة مع شبيبة آخرين من بلدان مختلفة دون تفجير نووي كانت فرنسا تنوي القيام به في الصحراء الجزائرية، وكان الاجتماع في فندق الامباسادور في بغداد (السفير حاليا)، داهمت سلطات الامن المجتمعين والقت القبض على كلهم او بعضهم وكان احدهم خسرو توفيق الذي ارسل فيما بعد الى سجن الرمادي ولم يطلق سراحه الا في العام ١٩٦٥ او ١٩٦٦ على ما اتذكر.

بعد انقلاب شباط الفاشي نقل خسرو توفيق الى اكثر من واحد من مراكز التعذيب البعثية. وفي معتقل قصر النهاية الرهيب حيث اكثر الجلادين وحشية واشد انواع التعذيب ضراوه تعرض خسرو توفيق الى ما لم يتعرض له الا القليلون. اتذكر ان اذاعة صوت الشعب العراقي، اذاعة الحزب الشيوعي العراقي، التي كانت تتلقى، لا ادري عن طريق من، بعض انباء ما كان يجري في تلكم المسالخ البشرية، كانت تذيع اخبار ما يتعرض له خسرو توفيق من عذاب اليم ومن جملتها صب الماء المغلي على بطنه وان امعاءه كانت تبدو للمشاهد. لقد حدثني المناضل الصامد البطل خسرو عن بعض ماعاناه واني لآسف شديد الاسف لانني لم ادون في حينه تلك النماذج التي حدثني عنها وصمد خلالها صمود الرجال ولم يبح بأي سر يضمره قلبه فكان امينا على اسرار رفاقه وزملائه واصدقائه الطيبين.

اتيح لي ان التقي بخسرو في الموقف العام بعدما نقل من الموصل الى بغداد وكانوا يريدون ان يورطوه في تهم تتعلق باحداث الموصل وسحق المؤآمرة الاثيمة التي حاكها اعداء ثورة الرابع عشر من تموز، وبقينا معا لفترة من الوقت، ثم نقلتُ الى سجن الرمادي ومكثت هناك شهورا وعندما عدت الى الموقف العام لم اجد خسرو حيث كان عند تسفيري الى الرمادي.

وكان لقائي به مجددا وهو مدير عام التخطيط في وزارة شؤون الشمال بعد اتفاقية آذار وانا عامل في مديرية انحصار التبغ صباحا ومحرر في القسم الكردي من التآخي «برايه‌تى» مساء، وكان كل همه السياسي منصباً يومذاك على العمل الجاد لتطبيق اتفاقية آذار.

وعند استئناف القتال في كردستان، عام ١٩٧٤ التحق خسرو، شأن اخيه دارا والعديد من رفاقهما، بالثورة، وظل في كردستان لحين انتكاسة الثورة، حيث عاد الى بغداد واخذ يعمل في مجال الاعمال الحرة، غير انه ظل مناضلا عنيدا في صفوف الحركة الوطنية الكردية في اطار ما كانت الظروف تتيسر له.. ومنذ انتفاضة آذار ١٩٩١ اذ تحرر قسم كبير من كردستان وتولت الحركة الكردية ادارة ذلك القسم، كان كاكه خسرو على صلات وثيقة مع المناضل مسعود البارزاني وكان محط احترام جميع اجنحة الحركة الكردية، وظل كذلك الى ان انتقل الى مثواه الاخير مأسوفا عليه من جميع من عرفوه مناضلا صلبا.

اختير خسرو توفيق، عن جدارة، عضوا في قيادة منظمة السلم والتضامن العراقية عند اعادة تأسيسها، ولكن المرض الذي اصيب به لم يفسح له المجال كثيرا ليلعب دوره المرموق فيها مع الاسف.

كان خسرو توفيق مثقفا دؤوباً على المطالعة والمتابعة وعلى اطلاع واسع حول التطورات السياسية التي تحدث في العالم وفي المنطقة، محللا دقيقا للاحداث وعلى قدر كبير من العمق السياسي، وذا صلات دائمة مع خيرة المثقفين التقدميين العراقيين، يزورهم ويحضر مجالسهم، وقد حافظ على نقائه وطهره السياسي بكل دقة وامانة، ولم تلطخ شرفه الوطني يوما ما صلة بأي من الجهات المعادية للشعب والوطن.

اصيب مؤخرا بمرض في الكبد لم يمهله طويلا، واظن انه كان لوفاة حفيدته الصغيرة التي توفيت قبل حوالي مرضه بحوالي عام، تسببت له في آلام بالغة القسوة، اثر كبير في اصابته بذلك المرض القاتل.

تغمده الله برضوانه والهم اهله واصدقاءه وشعبه الصبر، وطابت ذكراه العطرة، وانا لله وانا اليه راجعون.

المدى – العدد ٢٦١، ٢٠٠٤/١١/٢٩

ردود... وتعقيبات

تشويه سمعة الكرد في الصحافة المحلية

لايخدم الا اعداء الوحدة العراقية

بتوقيع (احمد نعيم)، وبعنوان (شاهد عيان للتخريب المنظم) نشرت جريدة (العراق اليوم) كلمة في عددها السابع الصادر في ٢٠٠٣/٥/٣١ استهلتها بالقول «ان المبالغة بالتصعيد التخريبي غير المتوقع لبعض الحثالات من السراق والمنحرفين، ترك اثرا سلبيا لصورة العراق عالميا».

ثم استرسلت الجريدة في كلمتها فقالت: «ماشاهدته شخصيا من عمليات سرقة ونهب وسلب منظم تنظيما عاليا في محافظة نينوى من قبل افراد الپيشمرگة المسلحة، كان حقا مؤسفا ومؤلما، حيث شاهدت ارتالا تشبه الى حد بعيد ارتال الجيش فهناك اعداد كثيرة من الشاحنات والساحبات تجر الآليات وتحمل المكائن والمعدات الثقيلة اضافة الى الحادلات والشفلات الحكومية لدوائر عدة كما مكتوب على غالبيتها مع سيارات حكومية واهلية ذات موديلات حديثة وعدد من المعدات والآليات والسيارات العسكرية المختلفة». باديء ذي بدء اود ان اقول انا لست بصدد الدفاع عن السراق والناهبين الكرد لانهم كرد. حقا انه ليؤلمني ان يكون هناك كرد يشتركون في هذه الاعمال المخزية اكثر مما يؤلمني ان يشترك فيها اناس من امة اخرى، ذلك لانني واولئك السراق الكرد ننتمي الى امة واحدة، والعار الذي اشعر به في نفسي يلحقني، لايلحقني اذا كان السارق من أمة اخرى. وربما كان اقرب من وضعي هذا الى الانسانية الصحيحة ان اتألم بمقدار واحد لاي جريمة يرتكبها اي انسان من اي امة، لان الانتماء الى الامة الانسانية اشرف واقرب الى الكمال الانساني من الانتماء الى الامة القومية او الوطنية او الدينية او غيرها. والانتماء الانساني هو القاسم المشترك بين ابناء البشر على اختلاف اممهم القومية او انتسابهم الوطني او الديني او غيره. ولكني، كانسان، احمل معي قدرا غير قليل من النواقص التي يعاني منها بنو الانسان. وليس بوسعي التجرد منها والسمو فوقها في الظروف الصعبة التي عشناها والتي لم نتمكن فيها من اعادة تثقيف أنفسنا كما ينبغي.

لست مطلعا، بطبيعة الحال، على ما جرى في الموصل مما يتحدث عنه السيد احمد نعيم. ولكني على اطلاع على شيء مما جرى في بغداد. لذلك فاني لا استطيع ان ابرّيء الپيشمرگة من الاشتراك في اعمال السلب والنهب، فالنفس الانسانية امارة بالسوء، والپيشمرگة ايضا بشر كغيرهم من بني البشر، وكونهم پيشمرگة مناضلين تحملوا سنوات طوالاً حياة التشرد في الوديان والجبال وذاقوا مرارات العيش في ظروف الكفاح المسلح ضد النظام الفاشي المخلوع وضحوا باحلى سنوات عمرهم فيها وجربوا الجوع والعطش والعرى، وكان الموت اقرب اليهم على الدوام من حبل الوريد، كل ذلك لايطهر نفوسهم من كل الاوساخ والادران العالقة بها.

لكل ذلك، فمن الممكن ان يكون بعض الپيشمرگة الكرد في الموصل لم يستطيعوا السيطرة على النوازع الشريرة في نفوسهم، فاشتركوا، ككثير غيرهم من الناس، في اعمال السلب والنهب... ولكن هذا يختلف جذريا عما يعرضه الكاتب في الفقرة السابقة من كلمته التي ثبتنا نصها آنفا.

دخل الپيشمرگة الموصل الى جانب قوات الائتلاف، وفي مقدمتها، وكان لهم الدور البارز في جعل القوات الحكومية الموجودة في المدينة تفكر في الوضع تفكيرا واقعيا وتستسلم الى قوات الائتلاف دونما مقاومة في وجهها. وكان للعلاقات الودية المتينة التي تربط بين السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني والعديد من روءساء العشائر العربية في المنطقة وفي مقدمتها عشيرة شمر المعروفة، هذه العلاقات التي تعود الى سنوات عديدة مضت، دور فعال في اجتناب القتال واستسلام المدينة الى قوات الائتلاف سلميا. وقد كان موقف الپيشمرگة في الحفاظ على اموال الناس وممتلكاتهم في المدينة واسترجاع جانب مما سرق او نهب منهم موقفا مشهودا اثنت عليه قوات الائتلاف واقرّ به العديد من وجوه الموصل وشخصياتها السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية. فلماذا تجاهل الاخ الكاتب هذه الوقائع المشرفة وحصر كل همه في التركيز على اتهام الپيشمرگة بالسرقة والسلب والنهب ان لم يكن لغاية في نفس يعقوب؟

ثم ان من المتفق عليه حتى الآن ان العرب هم القومية الاولى في الموصل، كما في بغداد، ويليهم الكرد، ثم يأتي سواهم. وبطبيعة الحال لايمكن القول ان السراق في

الموصل كانوا من الكرد وحدهم ولم يكن فيهم احد من العرب او من القوميات الاخرى. واذا افترضنا جدلا ايضا ان جانبا كبيرا من السراق او كلهم كانوا من الكرد، وذلك ما لايقبل به عاقل او منصف، فلماذا يجب ان نقول ان كل اولئك الكرد كانوا من الپيشمرگة؟ اليس ذلك لتشويه سمعة الپيشمرگة ومن ورائهم الحركة التحرريه الكردية، ام ماذا؟ في الموصل عشرات الالوف من الكرد الذين لايربطهم بالپيشمرگة رابط مهني، وهم وان كانوا كردا الا انهم نتاج البيئة الموصلية التي عاشوا فيها عشرات السنين، كما ان فيها الوفا من اتباع مستشاري الافواج الخفيفة من الكرد الذين كانوا الى جانب قوات الحكومة وامنها ومخابراتها واستخباراتها وتنظيمات حزبها في محاربة الپيشمرگة والقوى السياسية الكردية، وهؤلاء ممن تركوا كردستان وهربوا الى الموصل بعد انتفاضة آذار ١٩٩١ واضطرار قوات النظام الصدامي للانسحاب من كردستان المحررة. والعربي الذي لايعرفهم، ليس من المستبعد ان يظنهم پيشمرگة، بل ان اولئك انفسهم قد يصفون انفسهم في مثل هذه الاوضاع بانهم پيشمرگة تمريرا لامورهم وتزكية لانفسهم. ومن المؤكد ان المشاركة في القيام باعمال السرقة والسلب والنهب بالنسبة لهؤلاء، في الموصل، اسهل بكثير منها للپيشمرگة لأنهم ادرى بكثير بشعاب الموصل ومحلاتها وازقتها من الپيشمرگة الذين لم يكن احد منهم دخلها منذ اكثر من ربع قرن الا فيما ندر، اضافة الى انهم كانوا متفرغين وبوسعهم الانصراف لمثل هذه الاعمال الشائنة التي هي من صلب مهامهم عندما يداهمون القرى الكردية بحثا عن الپيشمرگة الذين قد يوجدون فيها في حين ان الپيشمرگة كان امامهم مهام عسكرية الى جانب قوات الائتلاف ولم تكن امامهم فرصة للانصراف الى اعمال اخرى سواها.

ان السرقة والسلب والنهب ظاهرة من ظواهر البداوة باقية بيننا، وهي ليست اقرب الى نفوس الكرد مما هي الى بعض جيرانهم، وقد يكون العكس هو الصحيح، وهي جزء متمم لعادة الغزو القبلية. فلا يصح تفريد الكرد بهذه الاعمال الاجرامية وتزكية غيرهم.

ثم تنتقل الجريدة الى فقرة اخرى من كلمة السيد احمد نعيم فتقول: «في منطقة البتاويين، وتحديدا الساحة المقابلة لمجمع الفنادق الكردية، اقيم هناك مزاد علني لبيع السيارات الحكومية والاهلية المسروقة يتم شراؤها من قبل عناصر كردية متخصصة في مجال التخريب والتهريب المنظم الى المنطقة الشمالية ثم الى دول الجوار، ومنذ مطلع التسعينات».

عديدة هي الاشارات الاستفزازية الواردة في هذه الفقرة: (مجمع الفنادق الكردية) الذي لابد ان يكون معظم نزلائه من الكرد وملتقى المهربين والمخربين الكرد حسب مقتضيات السياق. (مزاد علني لبيع السيارات الحكومية والاهلية المسروقة)، والذين يشترون هذه السيارات المسروقة هم (عناصر كردية متخصصة في مجال التخريب والتهريب المنظم الى دول الجوار). وهذه الظاهرة ليست جديدة، بل ان الكرد يمارسونها (منذ مطلع التسعينات) اي وكانت سلطات النظام تغض النظر عنهم.

يترا ءى لي ان هذا الكاتب مليء غيظاً وحقداً على الكرد، وليس مرد ذلك الا التطور الذي آل اليه امر الكرد في العراق كله وفي بغداد بصورة خاصة بعد اسقاط النظام وظهور الظروف الملائمة ليعيش الكرد في العراق كسائر المواطنين، مواطنين لارعايا، ولا مواطنين تحت طائلة الأنفلة اللعينة والابادة والتهجير والتعريب وتبديل القومية والقبور الجماعية المنثورة في معظم انحاء العراق، كما كانوا... فهو يستكثر ان يكون هناك اكراد يستطيعون شراء او استئجار بعض الفنادق في العاصمة ليؤدي عملهم هذا الى تنشيط السياحة والحياة الاقتصادية، ويستحرم ان يشترك الكرد في اعمال شراء السيارات الحكومية المسروقة... التي سرقها غيرهم بالطبع، وهو لايتسا ءل: من ذا الذي سرق تلك السيارات ولماذا يبيعها حتى يكون بعض الذين يشترونها من الكرد.

لماذا لايشير الكاتب بكلمة واحدة الى ان مثل هذه العملية الشائنة بدأت اول مابدأت في ثغر العراق الباسم البصرة، ثم انتشرت الى سائر مدن الجنوب التي تم تحريرها، وانه كان يجري تهريب كل شيء من هناك الى ماوراء النهر، واقصد الى ماوراء شط العرب، حيث يعتبر الاستحواذ على اي شيء من العراق جزء من التعويضات المترتبة عليه جراء ما الحقه بهم من خسائر في سنوات الحرب، وان القضية لم تقتصر على السيارات، ففي الايام الاولى لطرد سلطات النظام من البصرة، تحدث مدير مركز دراسات الخليج عن نهب مكتبة المركز التي كانت تحتوي على ٢١٥ الف مجلد وفيها عدد من أنفس خرائط المنطقة وأقدمها وتهريبها كلها الى ايران، والى نهب اجهزة الكومپيوتر والاستنساخ والطباعة التي كانت موجودة هناك وتهريبها ايضا الى ايران. ان حدود التهريب الى ايران مفتوحة امام جميع مدن الجنوب والوسط التي ليست مدنا كردية ليمارس من شاء هذه العملية اللصوصية، ولايشير الكاتب الى هذه الحقيقة لا ببنت شفة ولا بجرة قلم.

ثم لماذا الحديث فقط عن (عناصر كردية متخصصة في التخريب والتهريب)؟ أليس هناك عرب مخربون مهربون بل ومتخصصون فيها حتى النخاع؟ الم يكن تهريب المواشي واستخراج الآثار من باطن الارض العراقية في محافظة الناصرية وتهريبها الى السعودية والى الاردن موجودا طيلة السنين الخوالي وعلى قدم وساق وفي العهد المندثر وبالتواطؤ مع بعض كبار رجاله المسؤولين في المنطقة وخارجها؟

لايتجاوز عدد الكرد بين سكان بغداد ربعهم على اقصى تقدير. فاذا افترضنا ان السراق والنهابين الذين اشتركوا في نهب وزارات ودوائر ومرافق بغداد الحكومية وسرقة محتوياتها اشترك فيها ممثلو جميع القوميات من سكنة بغداد، لكان علينا ان نقسم النسبة بينهم على قدر السكان. فلماذا لايتحدث الكاتب عن هوية الباعة حتى نعرف نسبة الكرد الافتراضية بينهم. ايا كان الذي تحدث معه عن اعمال السرقة والنهب، يشير اليك بتحديد الانتماء العام للقائمين بتلك الاعمال، بغض النظر عن صحة مايزعمون او عدم صحته. ان فضائيات العالم كلها عرضت مشاهد لما جرى في بغداد من سرقة ونهب وتخريب، بل وكان يتم التعرف من خلالها على بعض الاشخاص من بينهم بالتحديد، ولم نسمع باشتراكٍ كردي ملفت للنظر في هذه الاعمال الاجرامية، في حين تم في احدى الحملات تشخيص لشخصيته بارزة في المجتمع ينهب بعض تحفيات احد القصور الرئاسية ولم يكن كرديا بالتأكيد.

لو لم يبع السراق والنهابون من غير الكرد السيارات والآليات والشفلات وغيرها المنهوبة من المؤسسات الحكومية، لما استطاع الكرد شراءها منهم. ثم لماذا يفترض ان هذا الشراء يتم لغرض التهريب وحده؟ فبينها، بطبيعة الحال، مايتم بيعه لغرض التهريب وبينها كذلك مايتم شراؤه للاستهلاك الشخصي المحلي. وتتوج الجريدة كلماتها البريئة التي تفيض حسن نية، بالقول:

«ان هذه العمليات التخريبية المنظمة والواضحة والمنتشرة بشكل علني في بغداد الجريحة وتحت مظلة الاحزاب الكردية ومسمياتها المختلفة، مؤسفة ومؤلمة. واكثر الما حيث يرد المسؤولون بانهم ليسوا على علم بهذه الاعمال المجرحة والشائنة بحق العراق العزيز».

اجل، هذا هو بيت القصيد في كل ماسبق من الجمل المليئة بكلمات الاستفزاز:

(الأحزاب الكردية ومسمياتها المختلفة) هي المسؤولة عن هذه الاعمال الاجرامية، اعمال السرقة والتخريب والتهريب... والمسؤولون الكرد الذين ينظمون هذه الاعمال يكذبون على الرأى العام بتهربهم منها وادعائهم عدم العلم بهذه الاعمال الشائنة التي هم القوة الكامنة وراءها.

وتختم الجريدة مقالها بالقول:

«سيبقى العراق وسيتذكر كل عراقي عزيز وشريف هذه المآثر التي يندى لها الجبين، وستبقى عين الله متوقدة دوماً لحماية العراق وشعب العراق الصابر والشريف».

تعليقا على هذه الفقرة الاخيرة وعبارات فيها يحمل مضمونها ترحما على سلوكيات العهد المباد ازاء شعبنا الكردي ووضعا اعتباطيا غير مبرر للشعب العراقي وجها لوجه ازاء الكرد، اود ان اذكر ان اعمال السرقة والنهب والسلب والتخريب والتهريب جرت وربما ماتزال بقاياها وذيولها تجري في العديد من مناطق العراق ومن لدن بعض المنتمين الى مختلف القوميات العراقية، وان القوميتين العراقيتين العربية والكردية اللتين يخيل لقاريء كلمة الاخ احمد نعيم انهما قطبان متعارضان، تمثلان في الواقع وبقناعة تامة من قبل الغالبية الساحقة من ابناء الشعبين الكردي والعربي وجميع القوى السياسية الفاعلة المؤثرة في الوسط الكردستاني ومعظم القوى السياسية الفاعلة العربية، الاساس المتين للنسيج العراقي الموحد، واني لآسف لأن صحفيا عراقيا عربيا يعالج ظاهرة عراقية سيئة بصورة مغلوطة يجعلها وكأنها ظاهرة كردية تقوم بها الفصيلة الكردية المسلحة التي كانت دوما درع شعبها وحصنه المنيع ازاء الارتكابات الاجرامية التي قام بها النظام المهزوم طيلة خمسة وثلاثين عاما، ويؤيدها قادة الشعب الكردي الذين تمثلهم الاحزاب الكردية والذين يكذبون امام الرأي العام العراقي اذ ينفون علاقتهم بها على حد مزاعم السيد احمد نعيم. واني لآمل ان يكون في هذه السطور ما يجعل الاخ الكاتب يعيد النظر في تصوراته وتوجهاته المقبلة وينظر الى الامور نظرة عراقية ديموقراطية بعيدة عن شوائب العنصرية والتفكير الشوفيني.

واخيرا اعود الى بداية الموضوع فاقول ان دراسة ظواهر السرقة والنهب والتخريب والتدمير الاجرامية، ايا كان مرتكبوها، كردا او عربا، مسلمين او غيرهم، سنة او شيعة، يجب ان تتم بشكل موضوعي ومنصف بغية العثور على اسبابها الحقيقية

وجذورها وخلفياتها التاريخية وتشخيص العلاج اللازم لها باعادة تثقيف المجتمع الذي يجب ان يبدأ من المدارس التي يجب ان تنقّى مناهجها من كل ما يمت الى ثقافة الغزو والعدوان والانفال والانفلة بصلة، وبتوفير العمل واسباب العيش الكريم المجزي الكافي لتلبية حاجات الانسان وعائلته في مجتمع تتنامى حاجات سكانه باطراد.

اما العزف على وتر اثارة النعرات العنصرية وارتكاب الجريمة والقاء مسؤوليتها ظلما وعدوانا على عائق الغير، فذلك ما لايخدم وحدة العراق الصادقة ولن يكون الا في خدمة اولئك الذين يسعون حثيثا لبث بذور الشقاق بين العرب والكرد من خلال توجيه التهم الرخيصة والكلمات غير اللائقة الى جماهير شعبنا الكردي وقواه الطليعية التي هي باعتراف القوى والاحزاب السياسية المناضلة في الوطن العربي ذخر حقيقي للعراق واهله جميعا، فذلك ما لايجني عواقبه الرديئة الا جماهير الشعب العراقي عربا وكردا وقوميات متآخية اخرى وستكون بمثابة الماء الذي يصب في طاحونة العهد المباد الذي ازيح عن السلطة ولكن بقاياه ماتزال تعمل لبث بذور الفتنة ووضع العراقيل في طريق استقرار البلاد وتوجيهها نحو العمل المثمر البناء لتعويض مافات شعبنا خلال هذه السنين الطوال من عمر الدكتاتورية الحافل بالاجرام.

واخيرا فاني اتوجه الى الصحافة العراقية الحرة التي ازيحت العقبات عن طريقها، من خلال اصحاب الصحف ومحرريها الكرام مناشدا اياهم ان يكونوا على بيّنة من امرهم وان يقرأوا بامعان الكلمات التي تردهم للنشر ليطمئنوا من ان ليس فيها ما يسيء الى وحدتنا الوطنية والى تآخينا القومي ومايضع العراقيل على طريق الوصول بعراقنا العزيز الى مستقبله الديموقراطي التعددي الفدرالي المنشود.

التآخي – العددان ٤٠٣٤ و٤٠٣٥، ٧ و٢٠٠٣/٧/٨

ما هكذا تورد، يا أخي، الابل

نشرت جريدة (الزمان) اللندنية – البغدادية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٦ كلمة للسيد اردال الهرمزي بعنوان (النظر للتاريخ قبل تزوير الحقائق) يعقب فيها على مقال للسيد عبدالوهاب الطالباني نشر في عدد سابق من الجريدة بعنوان (كركوك والوجود التركي في العراق)، وقد تضمن تعقيب السيد الهرمزي اساءة بالغة واهانة غير مقبولة بأي حال بحق الشعب الكردي ونسائه ورجاله الذين شملتهم حملة الأنفال الصدامية السيئة الصيت التي دانها كل ذي ضمير حي عرف من امرها شيئاً.

باديء ذي بدء اقول: انا لم اطلع مع الاسف على مقال السيد عبدالوهاب الطالباني، ولذلك لا اعطي نفسي الحق في دينونتها او الدفاع عنها، ولكن رد السيد الهرمزي الذي جاء فيه بالنص، موجهاً الخطاب الى السيد الطالباني: «وقد اضفت (بيع فتياتهم الى انظمة عربية) التي لم يستطع النظام المقبور تنفيذه بحق التركمان لأنهم غيارى، ومهما تكن العواقب لم ولن يرضوا بهتك اعراضهم» – انما هو اهانة صريحة بحق الشعب الكردي الذي يتهمه الهرمزي بأنه غير غيور، ولذلك فقد استطاع النظام الصدامي ان يعتدي عليه بهتك اعراض نسائه وفتياته وتقديمهن الى انظمة عربية، فالشعب الكردي ايضاً، شأنه شأن الشعب العربي والفارسي والتركي وغيرها، شعب غيور وحريص على اعراض نسائه وبناته، ولكن اذا لم يكن ميزان القوى بين المعتدي والمعتدى عليه متكافئاً في معركة ما، يكون بامكان المعتدي ان يفعل ما يشاء بحق المعتدى عليه، وهذا لن يكون دليلاً على فقدان الغيرة عند المعتدى عليه وانما هو حجة بالغة على وحشية المعتدي وقسوته لا أكثر. الا ترى كيف دوخ الپيشمرگة الكرد قوات الانظمة العراقية المتعاقبة لحوالي اربعة عقود من السنين حتى اضطرتها اكثر من مرة الى المفاوضات والاعتراف بحقوق الشعب الكردي ريثما تستعيد انفاسها. ولكن عندما بدأ النظام الصدامي الفاشستي استعمال اسلحة الابادة الشاملة وشن حروب الانفال التي دمر فيها الوف القرى والقصبات واباد فيها اكثر من ١٨٠ الف مواطن من الرجال

والنساء والاطفال ودفنهم في مقابر جماعية في شمال الوطن ووسطه وجنوبه، تغيّرت الموازين واستطاع النظام ان يفرض سيطرته على الارض اليباب ولكن الى حين.

اني اذ اشكرالله سبحانه وتعالى على ان عدوان النظام الصدامي بحق الشعب التركماني في العراق لم يبلغ حد أنفلته والاعتداء على اعراض نسائه وبناته ولم يتعد اعدام وسجن بعض ابنائه وتهجير البعض منهم وحرمان التركمان عموماً من حقوقهم القومية، اود ان اؤكد ان هذا النظام المجرم لو اراد ان يفعل بالاخوة التركمان ما فعله بالكرد، لما استطاع التركمان ان يقفوا بوجهه لعدم توازن القوة بينهم وبينه من جهة ولوحشية النظام البالغة من جهة أخرى، ولما وقف بوجهه حتى وجود الجمهورية التركية، فقد فعل بهم ما فعل منذ السبعينيات وصمتت الجمهورية التركية، بمختلف اتجاهات حكوماتها، صمت القبور، انطلاقاً من مصالحها الضيقة مع النظام الصدامي وتغليباً لعدائهما المشترك للشعب الكردي على مصالح الاقلية التركمانية الموجودة في العراق، وضحت اكثر من مرة بمصالح هذه الاقلية على مذبح مصالحها الانانية مع نظام صدام حسين.

وختاماً، فانني اذ ارثي للعقلية المتعصبة الجاهلة التي اوصلت السيد اردال الى حد التبجح بأن القوات التركية ستأتي الى العراق، وما يتضمنه هذا القول من ان هذه القوات ستفعل بالكرد ما تفعل اذا جاءت، ومن العمى السياسي واللامبالاة تجاه مستقبل العراق وطن العرب والكرد والتركمان وغيرهم، وكأننا نعيش في عهد الحروب الصليبية والنزاعات القبلية، أستغرب ان يكون فهم جريدة محترمة كجريدة (الزمان) لمبدء الرأي والرأي الآخر يعني اباحة نشر كلمات الاهانة والقذف لكرامات واعراض الشعب الكردي المؤنفل على يد النظام الصدامي والموافقة الضمنية على اتهامه بعدم الغيرة على اعراضه وكرامته وشرفه. وحبذا لو تذكر اصحاب القرار في هذه الجريدة المبدء القائل ان حرية الفرد تنتهي عندما تبلغ حد المساس بحريات الآخرين؟

التآخي – العدد ٤١١٢، ٢٠٠٣/١١/٩

ونشرتها كذلك جريدة الزمان اللندنية – البغدادية في عددها الـ ١٦٦٧ ولكن مع تغيير عنوانها وحذف المقطع الاخير منها واجراء تعديلات طفيفة اخرى فيها.

الى الدكتور محمد بشار الفيضي.. مع التحيات!

طلع السيد الدكتور محمد بشار الفيضي على قراء هذه الجريدة بمقال رد فيه على مقالي المعنون: «ماذا يشين العلم العراقي الجديد: لوناه الابيض والازرق الواضحان، ام خطه الاصفر الوحيد؟»، استهله بالقول: «ولم يلتزم المقال – للأسف الشديد – جانب الانصاف، بل سلك مسلك التجني والاستخفاف وارتكاب الأغاليط ليحط من موقف الهيئة [ويقصد هيئة علماء المسلمين] بما يوحي بأنه لم يعرف حقيقة موقف الهيئة ولم يطلع على سياستها أو أنه يعرف ذلك ولكنه أسير هدف معين يجد نفسه منقاداً لتحقيقه بأية وسيلة».

فمن أجل أولئك الذين لم يقرأوا مقالي موضوع البحث، أذكر انه نشر في العدد ٧٢٩ من هذه الجريدة اذا شاءوا أن يتأكدوا من حقيقة ما كتبت دون الركون الى ما ظلمني بالاتهام به الدكتور الفاضل من سلوك مسلك التجني وارتكاب الاغاليط من موقف الهيئة . لقد أشرت في مقدمة المقال الى انني استندت في بيان ما نسب الى الهيئة الى سطور قلائل نشرتها جريدة (الوسط) ووضعتها بين قويسات، كما هو المطلوب، ولم اتعد في تعليقي، بأي شكل، ما ورد في تلكم السطور التي لم ينف الكاتب صدورها من الهيئة ، وكان الأولى به اما ان يذكر كلمات التجني والاستخفاف التي قال انها وردت في مقالي وما وصفها بالاغاليط التي ارتكبتها، او ان ينشر مع مقاله نص بيان الهيئة الذي لم أطلع عليه الا من خلال ما نشرته (الوسط). اما انني اسير اهداف معينة اجد نفسي منقاداً لتحقيقها، فالحقيقة اننا جميعاً، انا وهو وسوانا، أسرى اهداف معينة نسعى لتحقيقها، ولا ضير في ذلك من حيث المبدأ، ومن الذي ليس كذلك، وفي الكتاب الكريم «كل حزب بما لديهم فرحون». اما المشين فهو ان نكون أسرى اهداف سيئة أو اهداف مقبولة ولكن نسعى لتحقيقها بوسائل غير شريفة، وانا لست اسير اهداف خارجة عن نطاق خدمة الشعب والوطن، وقد قضيت اكثر من خمسين عاماً من عمري في هذا السبيل ولم الجأ خلالها يوماً ما الى وسيلة غير شريفة، والحمدلله، ولا يحق لأحد ان يفتري على غيره بما ليس له به علم، وقد قال تعالى: «ولا تقف ما ليس لك به علم، ان السمع والبصر والفوآد كل اولئك كان عنه مسوولاً».

ويضيف الكاتب قوله: «ولا أظنني عاجزاً عن المعاملة بالمثل كتابة وأسلوباً، لكنني لن أفعل ذلك لأسباب منها ان الكاتب نجل لاستاذي الكبير... ومن اجله سنغض الطرف عما بدر في حقنا من اساءات من قبل نجله».

اعتقد ان الحقيقة ليست كذلك ولسبب بسيط ليس هو انه عاجز عن كتابة ما يشاء متى شاء، بل هو انني لم أكتب كلمة تجن أو استخفاف بحق الهيئة ولم ارتكب اغلوطة بشأن بيانها اللهم الا اذا كان يقصد جملة (لا سامح الله) التي اوردتها بعد عبارة «يريد اتخاذ علم خاص به يجعله علم العراق عندما يقع تحت سلطانه». اذا كان مقصوده هذا، فلا أعتقد ان فيه اساءة حسب المفهوم الديموقراطي الذي يدعو الى حكم الشعب بالشعب وللشعب، فانا، وأقولها صريحة،أؤمن بحكم مدني ديموقراطي يستند الى رأي الشعب الذي يعبر عنه عبر صناديق الاقتراع وليس الى تفسيرات من هذا وذاك كثيراً ما تختلف في مابينها، لما ينسبونه الى نظرية الحق الالهي.

وأما احتجاجه بأنه يستنكف عن الرد عليَّ بمثل ما يدعي انني كتبته، لأن والدي كان استاذه واستاذ نفر من اعضاء الهيئة ، فمع جزيل شكري وعرفاني لجميله لتقديره لوالدي واحترامه بنوتي له، اعود فأقول لم أكتب ما يسيء الى الهيئة حتى يرد هو عليّ لأجلها أو يعفو عني في ذلك من أجل والدي، وانا مؤمن بقوله تعالى: «ولاتبخسوا الناس اشياءهم»، لذلك ولاحترامي مبدأ حرية الرأي احترم حق الهيئة في ان تتبنى لنفسها من الآراء ما تشاء، وأرى ان القرار الأخير فيما يتعلق بالقضايا العامة، يجب ان يكون للشعب أو لأكثريته فيما اذا كان يتبنى تلك الآراء أو يردها.

يقول الدكتور: «وأحب في البدء تأكيد حقيقتين مهمتين تضمنهما بيان الهيئة في هذا الصدد: الاولى ان اعتراض الهيئة على تغيير العلم لا علاقة له البتة بعلم النظام السابق ولذا نبهت عبر بيانها أن هذا العلم ليس علم النظام السابق ولا يمثله. الثانية: ان الهيئة لم تمانع من تغيير العلم مطلقاً بل اعترضت على فعل ذلك، رغم اهميته، في وقت غير مناسب للتغيير عرفاً وعقلاً، وان يتم ذلك بمعزل عن رأي الشعب العراقي وارادته، وقد جاء ذلك واضحاً في السطور الأخيرة من البيان».

اعود فأقول: انني لم أطلع من البيان الا على المقدار الذي نشرته منه (الوسط)، ولذلك فلا أملك دليلاً انفي بموجبه كل ما يقوله الكاتب لأنني ليس لي بكله علم،

ولكن ما يقوله من ان الهيئة نبهت عبر بيانها ان هذا العلم ليس علم النظام ولا يمثله، ليس أكثر من مغالطة مفضوحة، أيا كان مصدره. اذا لم يكن هذا العلم علم النظام ولا يمثله، فعلم من هو اذاً ومن ذا يمثل؟ انه ليس علم العهد الملكي، لأن علم العهد الملكي الغته ثورة الرابع عشر من تموز، وليس علم ثورة الرابع عشر من تنوز، لأن علم ثورة الرابع عشر من تموز الغاه انقلاب ٨ شباط البعثي الفاشي واتى بدله بهذا العلم الذي قيل لتبريره انه يمثل علم الوحدة المصرية السورية مضافة الى نجمتيه نجمة أخرى تدل على ان هذه الوحدة ستعود وان العراق سينضم اليها وستصبح ثلاثية، ولكن الحقيقة انها كانت ترمز الى اقانيم البعث الثلاثة (الوحدة والحرية والاشتراكية) التي لم يتحقق اي منها طيلة اربعين عاماً، ان الذي جاء بهذا العلم للعراق هو نظام البعث وليس غيره، وان الذي خط بقلمه كلمة التكبير (الله اكبر) في الفسحتين الموجودتين بين نجومه الثلاثة هو صدام حسين قائد الحملة الايمانية الكاذبة، فكيف يصح القول انه ليس علم النظام ولا يمثله، وعلى من ينطلي مثل هذا الزعم؟

اذاً، فان حججنا نحن الرافضين للعلم ذي الالوان الثلاثة والنجوم الثلاثة تستند الى منطق في غاية القوة والمتانة، هي -اضافة الى ما ذكرنا من رفعه بعد استيلاء البعثيين القتلة على الحكم واسقاطهم ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة والغائهم علمها وشعارها الجمهوري، ودلالة نجومه على شعارات البعث الثلاث في الوحدة والحرية والاشتراكية - ان اربعين عاماً قد انقضى على اضطهاد الشعب العراقي كله، وبخاصة الكرد والشيعة، في ظل هذا العلم المشؤوم، وجرت الانفالات، وابيد ١٨٢ الف كردي، ونفذ القصف الكيمياوي لحلبجة وغيرها، وسحقت انتفاضة آذار ١٩٩١ الشيعية والكردية، وهذا العلم يرفرف فوق رأس الجيش العراقي. كما انه في ظله ايضاً جرت قادسية صدام المشؤومة التي استمرت ثمانية اعوام، واحتل الكويت، وقتل وجرح مئات الالوف من العراقيين في حربي الخليج الأولى والثانية وحرب كردستان الدائمة وترملت عشرات الالوف من النساء وتيتم عشرات الالوف من الاولاد. فاي رمز طيب يرمز اليه هذا العلم البعثي التعيس، واي شهادة زور يشهد بها في حق هذا العلم نفر ممن يفترض ان تكون خشية الله محصورة فيهم وفي امثالهم من العلماء «انما يخشى الله من عباده العلماء»؟

اذا كان الامر كذلك، فلم الاحتجاج على علم لم يكتسب بعد صفة القانونية، واذا قدر له ان يكتسبها ظل موقتاً على كل حال، ولم اتخاذه قميص عثمان ووصف امراره بـ«الخطيئة»؟ أغاب عن أولئك السادة ان كلمة «خطيئة» من الشدة حد انها أطلقت في القرآن الكريم على اعمال قوم نوح الذين ابوا الايمان بنبوته، فأغرقوا انتقاماً منهم لفعلتهم وقد قال تعالى: «مما خطيئاتهم أغرقوا فادخلوا نارا».

اما بشأن قول الكاتب ان الهيئة انما مانعت في تغيير العلم لانه جرى في وقت غير مناسب للتغيير عرفاً وعقلاً وبمعزل عن رأي الشعب العراقي وارادته، فليس عندي ما أقوله فيما يتعلق بالفقرة الأولى من رأي الهيئة ، ولكن لا أوافق على ان التغيير جرى بمعزل عن رأي الشعب العراقي وارادته، واليكم الدليل. قبل كل شيء رفض الشعب الكردي، وهو جزء مهم وأساسي من الشعب العراقي، رفع هذا العلم على مباني مؤسساته الرسمية منذ زمن طويل يعود الى ما بعد انتفاضة ١٩٩١ وتحرر كردستان من السيطرة الصدامية، ولم يعد مؤخراً الى رفعه الى جانب العلم الكردي في بعض انحاء كردستان الا مجاراة لما هو جار في المناطق غير الكردية من العراق وبانتظار الغائه النهائي، وكان ذلك بعد سقوط النظام وانهيار صاحب العلم. ثم ان العديد من الأوساط السياسية والاعلامية في العراق أخذت تطالب منذ التحرير وزوال الكابوس البعثي بالغاء هذا العلم والاتيان بعلم آخر بدلاً منه او بالعودة الى علم ثورة الرابع عشر من تموز، في حين كانت الأغلبية الساحقة ساكتة وبانتظار ما سيحدث، ولم يكن هناك، أو على الأقل لم اسمع انا رأيا يظهر في الوسط الاعلامي يدعو الى الاحتفاظ بالعلم الجديد، فارتفعت اصوات محتجة هنا وهناك من اولئك الذين يعادون مجلس الحكم اساساً وعمد البعض الى رفع العلم القديم على محلاتهم ودكاكينهم او الصاق صورته بأبوابهم أو بالزجاج الامامي أو الخلفي لسياراتهم، بل كان هناك أئمة رفعوه على سطوح مساجدهم وكأنها دائرة حكومية، وكتب البعض الآخر شعارات تندد بالعلم الجديد وتصفه بأوصاف شتى كما كان يحلو لهم ويوافق مراميهم، وبالنسبة الى وسائل الاعلام كان هناك مؤيدون للعلم الجديد كما كان هناك معارضون له حسب امزجتهم وما يترا ءى لهم.

ثم ماذا جرى في تاريخ العراق منذ عقود طويلة وفق رأي الشعب وارادته؟ حتى

اسقاط النظام الفاشي الذي رحب به الشعب كله الا الناس المرتبطون مصلحياً بالنظام، جرى بمعزل عن رأي الشعب. بل ان استبياناً يشترك فيه عدة آلاف من الناس من أوساط مختلفة وقطاعات مختلفة واماكن مختلفة لم يجر حتى نعرف كم من الناس يريد تغيير العلم وكم منهم يريد بقاءه، وبالنسبة للذين يريدون تغييره، ماذا يريدون بدلاً منه؟ اذاً كيف يحق لأحد ان يدعي ان الناس انتفضوا ضد تغيير العلم، فحتى اذا ما قامت عدة مظاهرات تدافع عن العلم وتطالب بالابقاء عليه فذلك لا يعتبر دليلاً على موقف الشعب الحقيقي لأنهم قلة قليلة. اننا اذا أردنا معرفة رأي الشعب الحقيقي في العلم وجب علينا القيام باستفتاء شعبي عام بين كل العراقيين لمعرفة رأيهم أو على الأقل احتجنا الى برلمان منتخب ديموقراطياً ليصح لنا القول ان قراره بهذا الشأن يعبر عن رأي أكثرية الشعب.

ويختتم الكاتب الفقرتين السابقتين اللتين سكتت عن اولاهما وناقشت الثانية منهما، بالنتيجة التالية التي يزعم انها تترتب عليهما: «وبهاتين الحقيقتين تسقط كثير من المغالطات والاتهامات التي تضمنها مقال الاخ الفاضل، ولذا لن أعرج على مناقشتها».

وأقول: لم يسقط بحقيقتيك غير الحقيقيتين اللتين ناقشت الثانية منهما ودحضتها دحضا لن تقوم لها بعد قائمة ابداً، اي شيء، ولم تكن هناك مغالطة حتى تسقط، وحبذا لو تفضلت بكتابة شرح واف لهذا السقوط الموهوم، ولست ادري اي علاقة منطقية للنتيجة التي ادعيتها بالمقدمتين اللتين ذكرتهما؟ انني لا أحس بوجود اي ترابط منطقي بين الثلاثة ان لم تتهمني بالغباء.

يقول الكاتب: «ما يثير الغرابة في مقال الاخ محمد – وحاله حال كثيرين – انهم يتكلمون عن الديموقراطية ويتغنون بها، ويمارسون، في الوقت ذاته، أفعالاً دكتاتورية واضحة ومنها قضية العلم العراقي، فعلى الرغم من أن العلم رمز وطني في كل الاعراف الدولية لابد ان يكون للشعب العراقي رأي فيه، سمحوا لأنفسهم اقرار علم فرض على الشعب فجأة ومن غير مقدمات، هذا الشعب الذي انتفض، كما انتفض العصفور بلله القطر. ويخطيء من يظن أو يروج بان الشعب العراقي فعل هذا حباً بالنظام السابق، لان الشعب العراقي كله عانى من النظام السابق، ولكن للاسف

اصحاب الحجج الضعيفة كلما احرجوا في قضية وطنية لاذوا بمثل هذه الادعاءات ظنا منهم ان الناس من السذاجة بمكان وانهم سيتقبلون منهم هذا الكلام».

ثم يواصل حديثه فيقول: «إن الشعب العراقي رفض تغيير العلم لانه تم في ظروف احتلال ديست فيه كرامته واعتقل فيه ابناؤه ومورست بحقهم ابشع وسائل التعذيب والاهانة وعلى نحو يشبه ما فعله النظام السابق وأحياناً يزيد عليه، فأي ذي لب يرضى ان يصاغ له علم الأصل فيه انه رمز للسيادة والكرامة، بوقت لم يعد فيه للسيادة والكرامة وجود، واي ذي لب يرضى ان يقوم بهذا مجلس معين من قبل الاحتلال وتخضع قراراته لفيتو امريكي يمثل الذروة في السياسة الدكتاتورية، وهل من المقبول في العرف العالمي أن يتباهى العراقيون بعلم فرض عليهم فرضاً بمباركة من قوى الاحتلال؟ ولا يبرر هذا الصنيع ان العلم لفترة انتقالية لأن الاعتراض وارد على اصل الفعل. واريد من الاخ الكاتب ان يفسر لي اجماع العالم بما فيهم [الصحيح: بمن فيه - م] من ساسة وعلماء في شتى الاختصاصات على نقد هذه الخطوة الخ».

لابد لي من شيء من التطويل لوضع النقاط على الحروف ولمنع تشويه الحقائق من ان ينطلي على الناس الذين قد لا تتوفر لديهم معرفة بدقائق الامور، فأقول:

اي عمل ديكتاتوري هذا الذي تتهمني وغيري بممارسته حتى تحسبها عادة متأصلة في الديموقراطيين لا لشيء الا نكاية بالديموقراطية وبالفكر الديموقراطي. انا لم ادّع قط ان القوانين والقرارات التي تصدر في العراق اليوم تصدر بطريقة ديموقراطية، فآلية الديموقراطية ليست متوفرة الآن لأن العراق بلد محتل ولا يمكن أن تتوفر تلك الآلية بصورة اقرب الى الحقيقية الا في ظروف السيادة والاستقلال الوطني، ولكن قد تتوفر بعض سماتها ومظاهرها حتى تحت ظروف الاحتلال لأسباب معينة لسنا بصدد بيانها. كما نرى الآن في العراق. لقد كانت السيادة والاستقلال المظهريان - اذ لا سيادة حقيقية للوطن بدون الديموقراطية للشعب - متوفرين في ظل نظام صدام حسين، ولكن الفاشية بعينها وليست الديموقراطية كانت تسود المجتمع آنذاك، ولو تجرأت في ايامه بكلمة انتقاد للعلم الذي وضعه البعث دون ان يستشير احداً لكلفك ذلك لسانك الذي تنطق به واصابعك التي تكتب بها في اقرب من لمح البصر بل لكلفك ذلك حياتك الغالية ولوضع اهلوك وذووك الى اربع درجات تحت طائلة الحرمان من كل حقوق المواطنة

التي كانت متوفرة. فهل تدرك الآن الفرق بين الديموقراطية في ظل الاحتلال والسيادة والاستقلال الوطني في ظل صدام حسين الذي حارب، بدون اخذ رأي احد وربما حتى الشرذمة الباغية الملتفة حوله، الشعب الايراني ثمانية اعوام بدعوى استرجاع حقوق العراق في شط العرب التي كان قد تنازل عنها هو نفسه لتوفير امكانية القضاء على ثورة الشعب الكردي الذي لم يكن -اي صدام- يذكر اسمه الا مضافاً الى ضمير المتكلم مع الغير، ثم تنازل عنها هو نفسه مرة أخرى بجرة قلم في رسالة له الى السيد رفسنجاني ركضاً وراء سراب خادع هو الاستحواذ على الكويت ونفطه، ومن ذا يدري فلربما كان يريد الاستحواذ على الخليج كله لو تم له بلع الكويت!

فاذا كان الدكتور الفاضل لا يأخذ الظروف السائدة المحددة بنظر الاعتبار ويطلب على غير استيعاب حقيقي منه لمقومات الديموقراطية ان يجري كل شيء في بلد يرزح تحت جزم المحتلين بالديموقراطية ووفق اساليبها، فعليه ان ينزوي في كهف وينقطع عن العالم الخارجي ريثما يزول الاحتلال وتعود السيادة وتسود الديموقراطية. والله يعلم ما اذا كان يؤمن بالديموقراطية آنئذ ويخضع للقرارات التي تصدر وفقها او يعترض عليها لأسباب عديدة منها انها لم تأت عن الحكم بما انزل الله.

خلافاً لما تدعيه دونما خوف من ان ادعاءك باطل، أيها الأخ، لم يفرض لحد اللحظة اي علم على الشعب العراقي، ومناقشة قضية العلم في مجلس الحكم الانتقالي لم تأت فجأة ومن غير مقدمات، ولم نسمح نحن الديموقراطيين الذين لاندعي لأنفسنا أكثر من حق المواطنة، باقرار علم مفروض فجأة. وبعد كل هذه الادعاءات التي ما انزل الله بها من سلطان، لم ينتفض الشعب ضده كما ينتفض العصفور الذي بلله القطر، واليك ما جرى. لقد دحضت بعض هذه الادعاءات في السطور السابقة، ومع ذلك اعود فاكرر واقول: منذ سقوط النظام وقضية العلم العراقي مطروحة على الصعيد الاعلامي وفي مجلس الحكم أيضاً، والعلم الذي اقره مجلس الحكم لم يقره حتى الآن السيد بريمر الذي هو حاكم العراق الفعلي بموجب قرارات الشرعية الدولية وما زال العلم الصدامي هو العلم الرسمي للعراق، ولم نسمح نحن الديمقراطيين لأنفسنا باقرار هذا العلم لأننا افراد ولسنا سلطة رسمية وفينا من يؤيد العلم الجمهوري الاول ومن يؤيد اقرار علم آخر وبصورة أخرى وقد يكون بيننا من يريد بقاء العلم البعثي. وهذه هي الديموقراطية

الحقيقية التي تتجنى عليها كما يحلو لك ودون استناد الى وقائع ملموسة، ولم ينتفض الشعب ضد العلم المقرر من مجلس الحكم فقط وغير المكتسب صفة القطعية ولو مؤقتاً، وليس هناك في الساحة السياسية بشأن العلم الا بعض الاعتراضات الفردية من هذا وذاك ومعظمهم من المتعلقين بالنظام البائد، وربما كانت هيئة العلماء المسلمين الهيئة الوحيدة التي اصدرت بياناً ضده وكأن مجلس الحكم قرر الغاء احد اصول الدين أو فروعه. لقد اسهبت فيما سبق في بيان ما يجعل نفوسنا نحن المتضررين من نظام صدام وحروبه ودكتاتوريته وفاشيته واستهانته بشعب العراق وبالنفوس البشرية بما فيه الكفاية واتيت بحجج دامغة كافية لاقناع من لم يتخذ من المعاندة شرعة له ومنهاجاً، فما هي أوجه الضعف فيما اوردته في مقالي السابق ولماذا لم تناقش فقراتها واحدة فواحدة كما افعل انا مع فقرات مقالك؟ وانا لست من الذين يخشون الاحراج حتى الوذ بالادعاءات الفارغة واستخف بعقول المواطنين وشعاري هو القول المأثور: «اللهم أرنا الحق حقاً فنتبعه وارنا الباطل باطلاً فنجتنبه»، وربما صح هذا الاتهام بالنسبة لأولئك الذين يزعمون ان علم العراق غير الملغى بعدُ ليس علم النظام ولا يمثله.

ومواصلة للحديث عن فرض العلم الجديد على الشعب فرضا، اقول لقد عرف الشعب العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ثلاثة اعلام رفعت على المباني الحكومية الرسمية هي العلم الملكي والعلم الجمهوري الاول والجمهوري الثاني. في اي من هذه الاعلام الثلاثة استفتي الشعب واخذ رأيه؟ فلماذا الاعتراض فقط على لا ديموقراطية هذا العلم؟ صحيح ان هذا العلم اقر بصورة اولية – وما زال على هذه الصورة – في ظل الاحتلال، ولكن العلم الاول ايضاً اقر وبصورة نهائية في ظل الانتداب البريطاني، والعلم الثالث في ظروف سيادة الفاشية البعثية. وحده العلم الثاني جاء في ظرف كانت السلطة فيه محط آمال الشعب الذي تحرر لتوه من الاستعمار والاقطاع. ويختلف العلم الذي اقره مجلس الحكم عن اول علم عراقي جاء مثله في ظروف الهيمنة الاجنبية على مقدرات العراق اختلافا ايجابياً لصالحه هو انه اقره مجلس يمثل أغلب الجماعات والقوى والاطياف العراقية الوطنية: الاحزاب الاسلامية الشيعية، الحزبان الاسلاميان السنيان الكردستاني والعراقي، الحزبان الكردستانيان الاساسيان، ممثلان آخران من وسط المجتمع الكردستاني، ممثل عن القومية التركمانية وآخر عن القومية الكلدو آشورية.

ممثل عن الحزب الشيوعي العراقي وآخر ينتمي الى الحزب الوطني الديموقراطي، ممثلان عن العشائر العراقية سني وشيعي، وممثلون آخرون محسوبون على الشيعة او على السنة. ان ايامن اعضاء مجلس الحكم له خلفية دينية او سياسية او دينية سياسية لم يعترض على العلم ولم نسمع الا بامتناع عضو واحد عن التصويت. الا يمثل هؤلاء ٨٠٪ من المجتمع العراقي؟ فاي ديموقراطية اكثر من هذا تريد توفرها في ظروف لاتوجد فيها اي آلية لمعرفة رأي الشعب ديموقراطيا بسبب الاحتلال والانفلات الامني وشيوع الارهاب، وأتعتقد ان الذين لم يمثلوا في مجلس الحكم، ونحن نريد تمثيلهم ايضا فيه، هم الذين يوفرون وحدهم الغطاء الديموقراطي للعراق المحتل، ام تعتقد ان الديموقراطية تتجسد في بضعة آلاف من الناس جاهروا باعتراضهم على العلم الجديد حبا لصدام حسين او لأي سبب آخر؟

ان عشرات ومئات القوانين والقرارات صدرت من سلطات الاحتلال منذ سقوط النظام وحتى الآن منها ماهو اهم بكثير من قرار تغيير العلم الذي مازال مجرد حبر على ورق ولم يتحول الى قطعة قماش ترفرف فوق المباني الرسمية. فما هو السر في هذا الاصرار اللجوج على قرار العلم دون غيره. اخشى ان يكون الدافع لذلك الاعتزاز الدم القذر الذي خط به الطاغية المقبور كلمة التكبير المقدسة على رايته المخضبة بدماء مئات الالوف من الابرياء.

وبالمناسبة اود ان اسأل هل ان موقف هيئة علماء المسلمين سلبي على هذا النحو من جميع اجراءات مجلس الحكم ومن ورائه سلطات الاحتلال، واذا كان الامر كذلك، فكيف تتعامل مع الواقع العراقي الذي تحكمه تلك السلطات، ومنها هل انها تحرم على اعضائها تسلم رواتبهم من خزانة الدولة التي تحمل مفاتيحها سلطات ال C. P. A ولاسيما انها زادت اضعافا مضاعفة بالقياس الى الراتب الاسمي الشحيح الذي كان يدفعه لهم نظام صدام حسين؟

قلت، أيها الاخ الفاضل: ان الشعب العراقي رفض تغيير العلم لأنه تم في ظروف احتلال ديست فيها كرامته واعتقل ابناؤه الخ. لقد علل بيان الهيئة لرفض تغيير العلم بأسباب منها اختلاف الوانه عن الوان اعلام الدول العربية، ومنها تشابه الوانه مع الوان العلم الاسرائيلي، وها انت، كمعبر عن افكار الهيئة ، تعلله بسبب آخر متراجعا عما

قلتم من قبل. ان كنت ادركت ضعف التعليل السابق فاني ارحب بذلك لان الرجوع عن الخطأ فضيلة. اما دوس الكرامة فلا اعتقد بصحته، واذا كنت تفسره بان امر الشعب ليس في يده، فاني ارى ان الشعب يتمتع بكرامته الانسانية – بالنسبة للاحتلال – اكثر بكثير بما لا يقاس مما كان يشعر به في عهد صدام. انه يأتي ويذهب بحرية اينما شاء ويكتب مايريد ويقرأ مايريد وظروف معيشته احسن بكثير، وما من قوة غاشمة تتحكم فيه كما كان الامن والشرطة والاستخبارات والمخابرات وغيرها في تلك الايام، فيما اذا لم يبحث بنفسه عن المشاكل كالانخداع بتضليلات مدعيي المقاومة والجهاد الزائفين واراجيف الارهابيين. ان الخطر الحقيقي الذي يهدد شعب العراق اليوم هو الارهاب واعمال الارهابيين وهم من ذيول وايتام صدام والمرتزقة الآتين من وراء الحدود وانصار الاسلام الزائفين ومن لف لفهم من اي طيف ولون.

اما عن الاعتقالات فصحيح ان هناك الوف المعتقلين ولاشك في ان بينهم ابرياء وبينهم مجرمين اقحاحا من معدّي السيارات المفخخة ورماة الهاونات والقنابل والسلابة والنهابة وخاطفي الاولاد والبنات والسراق واللصوص وقطاع الطرق، وكثير من هؤلاء من ايتام الزمر الصدامية والارهابية الاجنبية وممن اطلق صدام سراحهم من سجونهم قبل رحيله. فهل تريد ايها الأخ اخلاء السجون من هؤلاء؟ كان عليك ان تفرق بدقة بين المجرمين والابرياء، وتطالب بانجاز التحقيق بسرعة مع كل معتقل بصورة عادلة ومشروعة واطلاق سراح البريء وتعويضه عن الاضرار التي لحقته بسبب ظروف الاعتقال وتقديم المجرم الى المحاكم ومحاكمته محاكمة عادلة مع اعادة تطبيق عقوبة الاعدام بحق كل من يستحقها كالقتلة ورماة القنابل وقطاع الطرق امتثالا لقوله تعالى: «من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا» وقوله تعالى: «ولكم في القصاص حياة» وتطبيقا لحق الحياة لكل نفس انسانية.

اني لأربأ بك ايها الاخ، وانت عضو في هيئة علماء المسلمين، ان لاتفرق بين معتقل ومعتقل ولا تستثني من بين من هم الآن في السجون اولئك الذين يعيثون في الارض فسادا ويقتلون الناس الابرياء ويخربون منشآت الماء والكهرباء والنفط ويسرقون وسائل المواصلات وينهبون الادوية وادوات العلاج في المستشفيات ويقطعون الطريق ويسلبون عابري السبيل.

تذكر، ايها الاخ، ان اعمال كثير من المعتقلين، تنطوي تحت باب الحرب على الشعب العراقي وحرمانه من امنه واطمئنانه وهؤلاء لايستحقون ابداء اي شفقه بحقهم ناهيك عن الاشادة بهم باطلاقك الحديث عن المعتقلين دونما تمييز بينهم، فهل يستوي الابرياء والمجرمون؟.

يقول الدكتور: «وادعاء الاخ الكاتب ان الهيئة انما رفضت العلم لأن فيه خطا اصفر يمثل اخوتنا الاكراد، مؤسف للغاية وهو ظن آثم كما وصفه هو في مقاله، لانني لم اسمع بهذا الاعتراض من كل الذين اعرفهم».

واقول تعقيبا عليه: لئن كنت اتهمت الهيئة اتهاما ضمنيا بان مرجع رفضها للعلم قد يعود الى كونه يرمز من طرف خفي الى الكرد، فأظن انني لم أقل ذلك اعتباطا لأن المواقف التي تتخذها اي جهة مترابطة فيما بينها. لقد فندت الادعاء بأن رفضها العلم العراقي يعود الى شبهه المزعوم بالعلم الاسرائيلي. ان رفض العلم الجديد بحجة شبهه لوناً بالعلم الاسرائيلي يشبه ان تقول اننا كبشر نشبه الاسرائيليين، ومن اجل ان لانشبههم علينا ان نشوه وجوهنا كي لا تشبه وجوههم. فهل من المعقول قول ذلك؟ اما استنادي في ان رفضكم اياه لأن فيه خطا اصفر قيل، حقا أو باطلا، انه يرمز الى الكرد، فمرده الى انكم لم تقولوا كلمة خير بحق الكرد. فخلال احتدام الجدل بشأن الفدرالية عند مناقشة مشروع قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي لم تؤيدوا مطلبنا الفدرالي ولم تدلوا برأى مفاده ان من حق الشعب الكردي، من وجهة النظر الاسلامية، كما من وجهة نظر القانون الدولي، ان يتمتع بحقه في تقرير مصيره وأحد أوجهه هو تمتعه بحق كيان فدرالي داخل العراق او اي بلد آخر من البلدان التي يعيش فيها، وكان ذلك أجدر بكثير بهيئة جليلة القدر كهيئة علماء المسلمين من مسألة جد ثانوية خاض غمارها مثل قضية تغيير العلم. واذا رجعنا الى الاسلام وجدنا الفدرالية مطبقة فيه بوجه من الوجوه. لقد كان القضاة المسلمون الحنفيون يحكمون في العراق وفي تركيا وفق المذهب الحنفي، والقضاة المسلمون الشافعيون يحكمون في مصر وفي كردستان وفق المذهب الشافعي، والقضاة المسلمون الجعفريون يحكمون في ايران وفق المذهب الجعفري، والقضاة المسلمون المالكيون يحكمون في المغرب وفق المذهب المالكي، والقضاة المسلمون الحنابلة يحكمون في نجد وفق المذهب الحنبلي، والقضاة المسلمون الزيديون يحكمون في

اليمن وفق المذهب الزيدي، وهذه صورة من صور الفدرالية في تطبيق الشريعة الاسلامية. ومنذ ان قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان لم يشهد العالم الاسلامي دولة اسلامية موحدة، فاما كانت الدولة الاسلامية دولتين او اكثر او كانت دول ملوك للطوائف كبيرة كانت او صغيرة، ولأن الفقهاء المسلمين كانوا واقعيين لم يحرم اي واحد منهم حق اي دولة من تلك الدول في ان تحكم نفسها بنفسها وكل ما كان هنالك انه كانت تجري احيانا مطالبة بتلاوة خطبة الجمعة باسم من يدعي لنفسه انه خليفة المسلمين. وبطبيعة الحال كانت تلك الدول الاسلامية كلها دولا قومية من حيث لغتها حسب اللغة السائدة في منطقة حكمها ولم يحرم اي فقيه حق تلك الدولة في ان تحكم نفسها بنفسها ولكن الحكام المسلمين المستبدين كثيرا ماكانوا يعمدون الى الاستيلاء على مناطق نفوذ بعضهم ويضمونها الى ممتلكاتهم، الا ان ذلك ماكان ليجري تحت مزاعم الدولة الاسلامية الا في ايام الترك العثمانيين.

هذا ماكان يجري سابقا، فلماذا ومنذ ان قامت الثورة الكردية في العام ١٩٦١ لم ينبر حزب او جمعية او منظمة اسلامية للاعتراف بحق الشعب الكردي في ما يطالب به حكما ذاتيا كان او فدرالية او حقوقا قومية، استثني من ذلك بعض الاحزاب الاسلامية التي ظهرت في كردستان في العقود الاخيرة. من هنا قد يصح لنا ان نتصور ان هيئة العلماء المسلمين (ايضا) لايروق لها ان يكون للعراق علم فيه اشارة باهتة الى الشعب الكردي في العراق، والله اعلم.

وخلال الاحداث المؤلمة الاخيرة في الفلوجة طرد من تلك المدنية، او اضطر للهجرة منها اكثر من ٣٠٠ عائلة كردية كانوا ضمن الكرد الذين هجّرهم نظام صدام من مناطقهم الى غرب العراق وجنوبه، دون ان يتمكنوا من اخذ شيء من امتعتهم واثاث بيوتهم معهم، وذلك بزعم باطل مفاده ان البيشمرگه الكرد اشتركوا في القتال مع القوات الامريكية ضد المقاتلين الذين اتخذوا من الفلوجة قاعدة لهم. وقد كانت المضايقات بدأت ضد اولئك الكرد بعد انتفاضة الشيعة وانتفاضة كردستان ضد النظام الصدامي في العام ١٩٩١ انتقاما من الكرد وانتصارا للطاغية. والآن مايزال اولئك الكرد المطرودون ينتظرون فرصة تسنح لهم بالعودة لتصفية ممتلكاتهم هناك. اكثر من ٣٠٠ عائلة كردية يجرى التعامل معها في مدينة ذات طابع اسلامي كالفلوجة بهذا الاسلوب

المرفوض، وعلماء الدين هناك وهيئة علماء المسلمين لم نعرف عنهم انهم حركوا ساكنا لدفع هذا الظلم الواقع باخوة لهم مسلمين من الكرد الذين أسكنوا الفلوجة، أليس هذا دليلا على مواقفكم السلبية من اخوانكم المستضعفين الكرد المسلمين في عموم انحاء العراق؟

وحتى اذا افترضنا جدلا ان پيشمرگة اتوا من كردستان وقاتلوا ضد الذين حملوا السلاح في الفلوجة، هل تسمح الشريعة الاسلامية بالانتقام من كرد مسلمين آخرين على الاعمال المنسوبة زعما الى أولئك الپيشمرگه، واين غدا موقع الآية القرآنية الكريمة «ولا تزر وازرة وزر اخرى»؟ انه مجرد سؤال يجدر بكل عالم ديني عربي ان يجيب عنه وفق منطوق الشريعة الاسلامية.

ايها الاخوة! لا اظنكم تجهلون ان الشعب الكردي في مقدمة الشعوب الاسلامية المتمسكة بدينها، ولولا ذلك لما تركت كيمياويات علي حسن المجيد الكيمياوي وانفالات قائده صدام حسين اثرا للاسلام حتى في اعلى قمم جبال كردستان، فلماذا لم يشفع هذا التمسك الكردي بالاسلام للكرد الذين كانوا في الفلوجة ولماذا لم يجعلكم على الاقل تتدخلون لإنصافهم ورفع الظلم عنهم بكلمة خير تقولونه في حقهم وبنصيحة لمن اعتدوا عليهم، والدين، كما قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، النصيحة؟

يقول تعالى في محكم كتابه «يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا. ان اكرمكم عند الله اتقاكم»، ولكن كثيرا من اخواننا المسلمين العرب يتخذون، بكل اسف، من واقع ان الله خلقنا شعبا كرديا، لا عربيا، سببا ليتناكروا وايانا لا ليتعارفوا، متجاهلين ان التقوى ليست من نتائج القومية، ولذلك فان الله قد يجعلنا في كثير من الحالات اكرم لديه من غيرنا، ولله في خلقه شؤون.

يقول الكاتب: «الاعتراض الذي يرد دائما ان بعض المسؤولين الاكراد يريد استغلال الوجود الامريكي ليفرض على الشعب العراقي مايريد وهذا في تقدير الجميع خطأ قاتل لان الاحتلال اصلا لايملك الشرعية لوجوده، وبالتالي اي ثمرة تقتطف في ظله ستكون محرمة، اعني لن تحظى بمباركة الشعب العراقي. بعبارة اخرى ليس من صالح اخواننا الاكراد ان يخسروا الشعب العراقي ويستندوا الى قوى الاحتلال لان هذه القوى عاجلا ام آجلا راحلة وأية قوة تستلهم من غير هذا الشعب ستكون وهما، واخشى مانخشاه ان

لايسند هذا الشعب اخواننا الاكراد في قضية مستقبلية وبسبب سياسته الخاطئة واستغلاله الظرف الطاريء ليملي على الآخرين مايريد باسلوب القوة».

اقول: مع كل ما في الاحتلال من مساويء مانزال نعاني منها وسنظل نعاني الى امد غير قصير ايضا، فان الاحتلال لم يكن كله شرا. ويكفي ان نذكر بالنسبة لكل اولئك الذين كانوا يعانون من نظام صدام حسين الارهابي الدموي انه انقذنا منه، ولو لم يسقط الاحتلال هذا النظام لما كان هناك في الافق القريب ما يبشر بخلاصنا منه، وما من قوة سياسية عراقية معارضة كانت تتوقع ان يتمكن الشعب العراقي في المدى المنظور من تحرير نفسه ووطنه من النظام. انا شخصيا لم اكن من الراغبين في سقوط النظام عن طريق اي احتلال اجنبي، وكان شعاري في الوقت نفسه: لا للدكتاتورية، لا للحرب... المسؤول الأول والأخير عن مجيء قوات الاحتلال الى بلادنا هو النظام نفسه الذي رفض حتى في اللحظة الاخيرة ان يرحل عن العراق ممثلا برئيسه واقطاب نظامه ويكفي الوطن شر الاحتلال واصر على ان يورد البلاد موارد الهلاك فكان ماكان وجرى ماجرى. وهكذا فان الاحتلال دخل كردستان العراق كما دخل سائر انحاء العراق، واذا كان الشعب الكردي لم يحمل السلاح لمقاومة الاحتلال، كما لم يحمله الشعب العربي ورحب بالخلاص من نظام صدام كما رحب به الشعب العربي، فان المسؤولية في ذلك تقع على عاتق النظام الطاغوتي نفسه اولا وقبل اي احد...

واذ جاء الاحتلال، فان من الطبيعي والمشروع ان يستفيد الكرد من كل ما قد يحمله من منافع للعراقيين جميعا كما هو طبيعي ومشروع لاخوتنا العرب، فلا يصح لأي كان ان يعرض اللوحة وكأنما الامريكان جاءوا ليأخذوا من سلة العرب ويضعوه في سلة الكرد. انهم قد اتوا وحاولنا جميعا ان نستفيد من خيره كما نحاول ان نقي انفسنا مما قد يكون معه من شرور لنا...

وهكذا فاننا لسنا في وضع يجعلنا نحاول ان نفرض على الشعب العراقي ما ليس من حقنا اصلا. اننا في كردستان العراق جزء اساسي من العراق وفي الوقت نفسه جزء من امة كردية مقطعة الاوصال مجزأة بين اربع دول على الاقل، وان لنا حسب القوانين والشرائع الدولية حقنا في تقرير مصيرنا بانفسنا بما فيه تشكيل دولة مستقلة منفصلة، وهذا ما يجب ان يكون مفهوما من حيث المبدأ لكل عراقي، ولكن هذا ليس الحقيقة

الوحيدة في الموضوع، فهناك حقيقة اخرى مهمة وهي اننا، ممثلين ببرلمان كردستاننا، قررنا ان نعيش مع اخوتنا العرب وسائر القوميات العراقية في اتحاد اختياري يجعل بعض صلاحيات الحكومة المركزية في ايدينا بالذات ويبقي بعضها الآخر في يد الحكومة المركزية، وهذا ما نقصده من مفهوم كلمة (الفدرالية) التي يريد بعض المغرضين وبعض الجهلة في الوقت نفسه ان يجعلوا منه بعبعا يخيفون به الجاهلين سياسيا ويوهموا به الناس البسطاء ان الشعب الكردي يريد بالعراق شرا مستطيرا.

هذا حقنا المشروع ولا نريد ان نفرضه فرضا على شعب العراق، بل على شعب العراق ان يفهمه جيدا ويقرّ به لنا. وقد كان هذا مطلبنا قبل ان يكون لنا برلمان وقبل ان تقع الحرب ويأتي الامريكان، وكان كل أطياف المعارضة العراقية الموجودة في الداخل والخارج وكل عراقي متتبع للسياسة على علم به وقد جرى البحث عنه واقر مرارا وتكرارا في مؤتمرات ولقاءات المعارضة في الخارج وفي كردستان العراق ايضا.

وقد تم لنا اقرار هذا الحق بصورة مبدئية في قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي الذي صادق عليه مجلس الحكم ووقعه السيد السفير بريمر الذي يمثل الاحتلال المعترف به من الشرعية الدولية، وان كانت هناك تفاصيل فرعية ترك امر البت فيها الى المرحلة القادمة واهمها ما يتعلق بالمناطق الكردستانية التي لاتشملها منطقة كردستان المحررة من عهد صدام حتى الآن ووضع الكرد والتركمان المرحلين من كردستان والعرب المستوردين اليها من ذلك العهد.

اننا نرى ان على كل عراقي حريص على ان تبقى العلاقات التاريخية العربية الكردية المبنية على التاريخ المشترك والدين المشترك والكفاح المشترك، ان يستوعب الحقائق التي اسلفت كي نكفي جميعا عراقنا الموحد الديموقراطي الاتحادي التعددي المزيد من المشاكل التي نحن جميعا في غنى عنها لنتفرغ جميعا لإعادة بناء وطننا الذي دمرته الحروب والدكتاتورية، وفيما عدا ما ذكرت، لا ارى نفسي بحاجة للرد على بعض الكلمات المبطنة من ان المكاسب التي تأتي في ظل الاحتلال ثمرة محرمة ولن تحظى بمباركة شعب العراق، وان الاحتلال راحل ان عاجلا او آجلا اي اننا سنبقى وجها لوجه امام العراق الذي قد يقيض الله له صداما آخر يكمل ما بدأه هو، وان علينا أن لانسلك مسلكا (خاطئا) ولا نستغل ظرفا طارئا حتى لا يضربونا من جديد.

ثم قل لي، ايها الاخ العزيز، وانت رجل دين درست باب الوكالة في الفقه الاسلامي، من الذي وكلك لتتحدث باسم الجميع، الجميع على عمومية هذه الصيغة الفضفاضة، وتتفضل بالقول: «وهذا في تقدير الجميع خطأ قاتل». ارجو ان تعيد النظر في موضوع اطلاق الكلام على عواهنه ليكون كلامك اقرب الى الدقة، والصحيح ان تقول: في تقديري او في تقديرنا اذا كنت مخولا من قبل الهيئة بالكلام.

انني اقوله مرة اخرى وباخلاص: ليس لنا ما نخفيه عن احد. نحن كرد كما العرب عرب، ونحن جزء من الامة الكردية كما العرب جزء من الامة العربية وكردستان العراق جزء من الوطن الكردي الكبير كما العراق العربي جزء من الوطن العربي الكبير، ونحن وان كنا نملك الحق الشرعي والقانوني دوليا في دولة كردية، لانطمح، ولا أقول بطبيعة الحال الى الأبد، في الانفصال، وانما نريد عراقا اتحاديا اي فدراليا نتمتع فيه بكل حقوقنا القومية باستثناء الدولة المنفصلة، واننا ندعو كل الخيرين في الشعب العربي في العراق وخارجه الى ان يستوعبوا طموحنا ويؤيدونا فيه، واننا لنأمل في ان يكون دور هيئة علماء المسلمين في هذا المضمار دورا مشهودا، وتنظر في الموضوع نظرة وطنية واسلامية وانسانية وتبتعد عن ان تؤثر في رسم سياستها الراهنة والمستقبلية آثار الشوفينية البعثية الصدامية التي عانينا منها جميعا معاناة طويلة مريرة.

ويستطرد الاخ الكاتب فيقول: «ما اعرفه الآن انه لا احد ينكر ان لاخوتنا الاكراد وضعا خاصا يجب ان يراعى في اية عملية سياسية لرسم مستقبل العراق سواء فيما يخص تثبيت لون لهم في العلم القادم او فيما هو اهم من ذلك. واتمنى ان يحافظ اخواننا الاكراد على هذا المعنى في قلوب العراقيين، لكن الانكار متوجه الى جملة من الافعال الخاطئة التي يمارسها بعض اخواننا الاكراد في هذه الظروف مستغلين الوضع الراهن كما قلت وهي اخطاء عديدة لامجال لسردها الآن لكن منها تمسكهم بقضية العلم، على الرغم من ان السواد الاعظم من الشعب العراقي يرفضها».

قبل كل شيء اتقدم بالشكر الجزيل للباري عز وجل على ان الكاتب الفاضل اخذ يعرف الآن بعد ان لم يبق احد ينكر، كما يقول ويعترف هو بنفسه، وبعد اكثر من اربعين عاما من القتال الشرس في كردستان، قتال استعملت فيه الاسلحة الكيمياوية وجملة اخرى من اسلحة الابادة الشاملة وأنفل فيه مايزيد على ١٨٠ الف انسان مسلم كردي

واتلفت فيه المزارع والبساتين ودمرت فيه الوف القرى والبلدات وجعلت قاعا صفصفا، اقول اخذ يدرك لا أن لشعبنا حقوقا قومية ولا أنه يحق له التمتع بالحكم الذاتي - وقد اقر له به قبل اكثر من ثلاثين عاما، ولا أن قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي اعترف بالفدرالية الكردية كجزء من مقومات العراق الجديد، ولا ان شعبنا يحق له التمتع بحقه في تقرير المصير حسب ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وجملة من الشرائع والمواثيق الدولية، بل ان لاخوانه الاكراد، وليس للشعب الكردي، وضعا خاصا، اجل وضعا خاصا، يجب ان يراعى في اي عملية سياسية لرسم مستقبل العراق سواء فيما يخص تثبيت لون لهم في العلم القادم، اجل مجرد لون لنا في العلم القادم، واكثر من ذلك: فيما هو اهم من ذلك، اي من لون العلم!

لقد تجاوز الامر، ايها الاخ العزيز، ما هو اهم بكثير من مراعاة وضعنا الخاص في اي عملية سياسية لرسم مستقبل العراق، هذا الوضع الذي تفضلت - بارك الله فيك - فوضعته في إطار لون خاص بنا في علم العراق القادم، وسرت خطوة اخرى ايضا الى الامام، بقولك - لافض فوك -: او ما هو اهم من ذلك، ولست ادري ما اذا كنت تقصد نصف لون اضافيا او رمزاً ما في الشعار الجمهوري، وعلى كل حال فاني لا اعاتبك ايها الاخ لان العرب انفسهم قالوا من قبل: فاقد الشيء لا يعطيه، كما قالوا ايضا: ان الهدايا على مقدار مهديها. ازاء كرمك الحاتمي هذا، ايها الاخ العزيز، أليس علينا ان نلوم انفسنا على اننا لم نرض بطيب الذكر السيد الرئيس صدام حسين الذي اقر لنا بالحكم الذاتي لكردستان العراق، هذا الاقرار الذي قال عنه هو نفسه: ان العرب كلهم يتهموننا باننا فرطنا في العراق ووحدته، وان هذا الموقف العربي (الاخوي ازاءنا لحد الغاية) هو الذي لا يدعني اعترف لكم بالفدرالية ايضا. اليس علينا ان نذكره دائما بالخير، رغم الكيمياوي والانفال، لأنه الذي جعل العرب والاعلام العربي والادبيات العراقية الرسمية تتخلى عن مصطلح (شمالنا الحبيب) وتستعمل كلمة (كردستان) التي كنا نرددها على الدوام ويرد علينا اخوتنا العرب بالشمال والشمال والشمال. اما الآن فقد باتت كلمة كردستان ترد دائما على كل لسان وحتى عندما تسبّنا الصحف العربية الموتورة وتكتب المقالات الطوال عن (صهيونية الاكراد).

والآن لنعد الى المسائل الاكثر جدية، فقد تحدثت ايها الاخ الكريم، عن «جملة من

الافعال الخاطئة التي يمارسها بعض اخواننا الاكراد مستغلين الوضع الراهن وهي اخطاء عديدة لامجال لسردها الآن».

عن هذا اكتفي بالقول: حبذا لو سردت لنا بعضا من افعالنا الخاطئة هذه لنعيد، اذا اقتنعنا بصواب ما تقول، النظر في موقفنا ونتخلى عن افعالنا الخاطئة هذه ونعود الى جادة الصواب...

وتستطرد فتقول: «... لكن منها، اي من افعالنا الخاطئة، تمسكهم بقضية العلم، على الرغم من ان السواد الاعظم من الشعب العراقي يرفضها».

اجل ايها الاخ، اننا متمسكون برفض علم صدام حسين الدامي وسبق أن سردتُ اسباب ذلك ولا حاجة الى تكرار الحديث، ولكن اذا كان تمسكنا برفض العلم الصدامي واحدا من افعالنا الخاطئة، فذلك نذير شؤم لنا ولكم، لانه يعني ان علينا جميعا ان ندخل العشرات من الصراعات الجديدة على قضايا صغيرة وعلينا نحن بالذات ان لا نأمل من وراء الحوار معكم خيرا لاننا ان لم تتوقع منكم التنازل عن قطعة قماش لأنه من التراث الصدامي، فكيف يجوز لنا أن نأمل التخلي عن الممارسات الصدامية؟

اما قولك ان السواد الاعظم من الشعب العراقي يرفض التنازل عن العلم الصدامي فانه كلام غير مسؤول لان اي استفتاء او حتى استبيان واسع النطاق لم يجر بهذا الشأن. ولئن كان العرب مصرين، كما تدعي، على البقاء مستظلين براية صدام المهلهلة هذه، فليباركها الله لهم، والى مزيد من القادسيات الخائبة وامهات المهالك وغيرها، تحت راية صدام او غيره، اما نحن فنظل على رفع الراية الكردستانية الخفاقة ولن نشفعها ابدا براية الاقانيم البعثية الثلاثة.

لم انقل الفقرة التي كتبتها عن ما ادعيته من الشبه بين العلم العراقي الجديد والعلم الاسرائيلي، ذلك لاني لم ارد ان ارد عليه فقد ذكرت ما عندي بشأن ذلك في مقالي السابق ولا حاجة للعودة اليه مجددا. الا ان لك هنا اضافةً الى ما اطلعت عليه من بيان الهيئة ، وهو القسم الذي نشرته جريدة (الوسط) من البيان، فتقول: «ولم يتعجب الاخ من القول بان هذا مقصود، والموساد الاسرائيلي في طول البلاد وعرضها أو جنوبها وشمالها ويعمل جنبا الى جنب مع قوات الاحتلال».

لست استغرب ان يكون عملاء الموساد موجودين في جميع ارجاء الوطن، وحتى لو لم

يكونوا موجودين لكفاهم وجود الامريكان ورجال المخابرات الامريكية، والصراع بين مصالح الشعوب العربية وغيرها من الشعوب ومصالح القوى الكبرى في العالم، امريكية كانت او روسية او فرنسية او المانية او غيرها حقيقة قائمة والكل يبحث عن مصالحه، اما نحن فما لنا الا ان نعيد كل ما اتتنا من مشاكل بسبب الاحتلال الامريكي وما تبعه الى السياسة الدكتاتورية الخرقاء التي كان يسير عليها صدام حسين وزمرته، تلك السياسة التي ساقت العراق الى حروب داخلية وخارجية وكانت تناويء الولايات المتحدة واسرائيل بلغو الكلام ويمهد لهما الجو لاحتلال العراق كما رأينا وكما نرى.

ولكنك توجه اتهاما خطيرا الى جميع الكتل والشخصيات السياسية والدينية السنية والشيعية الممثلة في مجلس الحكم اذ تقول ان هذا الشبه بين العلم العراقي الجديد والعلم الاسرائيلي امر مقصود اي متعمد، اي ان مصمم العلم العراقي جعله على هذا النحو عمدا ليشبه العلم الاسرائيلي، ويعني هذا ان عراق اليوم والمستقبل صنو للدولة العبرية، وهذا يعني بالتالي لابد أن اعضاء مجلس الحكم لم يكونوا غافلين عن هذا الامر فوافقوا عليه لانه وجد هوى في نفوسهم، اي انهم منحازون الى جانب اسرائيل وهذا اتهام، لو تعلمون، عظيم. اما اذا كان خمسة و عشرون من كبار الشخصيات السياسة العراقية المعارضة المتمرسة في النضال قد غفلوا جميعا عما انتبهت انت او هيئة علماء المسلمين اليه، فيا لبؤس الشعب العراقي بقيادته اليوم. ولكني اعتقد ان كل هذا الحديث عن الشبه بين العلمين وسعى الموساد ليأتي العلم العراقي الجديد على هذه الصورة وتحقق مساعيه بهذا الشأن، انما هو حديث خرافة لاغير، وامتداد للتصورات القديمة الخرقاء في تبسيط الصراع العربي - الاسرائيلي على هذا النحو غير المعقول وغير المنطقي الذي لاطائل تحته.

في المقطع ماقبل الاخير من رده على مقالي يقول الدكتور الفيضي: «كما احب ان نسجل هنا حبنا الكبير لاخواننا الاكراد، وتفهمنا لمعاناتهم وطموحاتهم المشروعة، وسنكون لهم عونا بقدر ما نستطيع، لكن المطلوب من اخواننا ايضا ان يشعرونا، في الوقت ذاته، بانهم اخوة حقيقة، وان مصالح الوطن ارضا وشعبا مقدمة على كل المصالح».

لابد لي قبل اي تعليق على هذه الفقرة ان اقدم جزيل شكري للاخ الدكتور على الكلمات الطيبة التي جاءت في هذا المقطع من مقاله، واتمنى ان يكون مثل هذه المشاعر رائد كل عامل في القضايا العامة في الوسط العربي العراقي وغير العراقي ايضا، واحب ان اؤكد له ان الشعب الكردي لايحمل اي طموح غير مشروع لانه لايريد الاستحواذ على اي شيء ليس له وهو لايريد غير استرجاع حقوقه المهضومة منذ ان تأسست الدولة العراقية، وقبله ايضا. واحب ان اقول اذا كان لنا او لأي احد طموح غير مشروع خرج عن كونه طموحا وتحول الى طمع ومطامع وتلك صفة مذمومة. لقد كنا في سرائنا وضرائنا الى جانب اخوتنا العرب داخل العراق وخارجه. لقد حارب مجاهدونا في الشعيبة بقيادة الوطني الخالد الشيخ محمود الحفيد ضد القوات الانكليزية الغازية، وقبل ان تنطلق ثورة العشرين انطلقت الثورة في كردستان ضد المحتلين الانكليز، وفي مشكلة الموصل وعندما جاءت لجنة عصبة الامم لاستفتاء سكان الولاية في ما اذا كانوا يفضلون الانضمام الى العراق او البقاء ضمن الدولة التركية، كانت آراء المواطنين الكرد هي التي رجحت كفة العراق رغم اننا كنا في تلك الايام في ثورة ضد الاحتلال البريطاني الذي كان يسند الدولة العراقية الحديثة بكل قوة. وفي ما سمي بمعركة رشيد عالي ضد الانكليز كان دور الكرد جنودا ومدنيين مشهودا، كما كان موقف الجنود الكرد في معركة فلسطين عام ١٩٤٨ وقبورهم هناك ماتزال شهود صدق للتاريخ. وفي كل المعارك العراقية الوطنية ضد معاهدة بورت سماوث وفي انتفاضة تشرين ١٩٥٢ وفي نضالات الجبهة الوطنية عام ١٩٥٤ وفي النضال ضد حلف بغداد كان الكرد دوما في الطليعة، كما كانت السجون في كل العهود العراقية تضم نخبا من خيرة الشباب الكردي الى جانب اخوتهم العرب وسائر القوميات العراقية. اما لمساندة ثورة الجزائر وللانتصار لمصر ضد العدوان الثلاثي فقد كان الكرد ايضا في الميدان الى جانب سائر المواطنين. وهكذا في ثورة الرابع عشر من تموز وبعد انتصارها، وفي كل النضالات التي جرت بعد ذلك. ان مواقفنا مشهودة وما لأحد الحق في ان يتجاهلها. لقد كنا على الدوام اخوة حقيقيين كما كان الشعب العربي في العراق على وجه العموم الى جانبنا تقوده في هذا الاتجاه الاحزاب التقدمية والديموقراطية كما كانت المرجعيات الدينية ولاسيما الشيعية منها تدافع عن عدالة قضيتنا ما استطاعت الى ذلك سبيلا وتقف ضد محاولات الحكام

استصدار فتاوى ضد نضالات شعبنا. لا ارانا بحاجة الى ان نشعر احدا باننا اخوة حقيقيون لهم. فجميع مواقفنا تدل على هذا، والآخرون هم الذين قد يكونون بحاجة لأن لايتجاهلوا التأريخ ولايطووا صفحاته المشرقة. غير ان المدة التي انقضت منذ تحرير العراق وسقوط نظام الطاغية شهدت مواقف غير محمودة تجاهنا احيانا. من ذا كان منا يتصور ان الشارع العربي العراقي يشهد مظاهرات شعبية ضد الفدرالية الكردية؟ لقد كنا نفهم دوما ان تكون هناك صحافة تشتمنا وتفتري علينا وتقول عنا ما لم يقله مالك في الخمرة، اما مظاهرات تحت لافتات اسلامية ضد الفدرالية للكرد قوامها الشباب والناس الكادحون البسطاء يتقدمهم رجال دين بعمائم سود، فهذا ما لم يرد بخاطرنا يوما ما. لقد كانت المناطق العربية من العراق تستقبل يوميا في سنوات حروب النظام ضد الشعب الكردي عددا كبيرا من توابيت الجنود العرب الذين كانوا يقتلون في حرب كردستان، ومع ذلك فلم يحدث ان تقع حوادث مؤلمة بين العرب والكرد القاطنين بينهم، وكان الاخوة العرب يدركون جيدا ان المسؤول عن قتل ابنائهم هو النظام الحاكم في بغداد وان الكرد انما يدافعون عن انفسهم، ولكن بعد التحرير استطاع المفسدون في الارض ان يثيروا مواطنين عرباً ضد فدرالية الكرد ويجعلوهم يتظاهرون استنكارا لها.

وفي ختام التعليق على هذا المقطع من اقوال الدكتور احب ان اخاطب الجميع واقول لهم: ان علاقاتنا الاخوية اليوم على المحك، وان علينا جميعا ان نعترف بحقوق بعضنا الآخر وبما لكل منا من مصالح حقيقية، ولم يعد بالامكان الطمس على حقوق الكرد القومية تحت غطاء (مصالح الوطن ارضا وشعبا) وما الى ذلك، ولا اقول هذا عن عدم اكتراث بمصالح الوطن ارضا وشعبا، ولكن لحقوقنا القومية اهمية بالنسبة الينا توازي اهمية مصالح الوطن ارضا وشعبا، فبدون حصولنا على حقوقنا القومية كاملة غير منقوصة لن يكون لنا وطن حقيقي حتى نحافظ على مصالحه وتكون له اهمية لدينا، وآمل ان يتفهم اخوتنا ايضا هذه الحقيقة البسيطة، ويتجاوبوا معها بواقعية.

ويختتم الكاتب مقاله بالمقطع الآتي: «واذكر ان احد الزعماء السياسيين للاخوة الاكراد نوه في مؤتمر عقده للمصالحة انه ليس بحاجة الى احد وان مؤتمره هذا طوعي لاينم عن ضعف. ومع احترامي له ليسمح لي بالقول ان هذا الادعاء يفتقر الى الموضوعية لانه سيبقى في كل الاحوال بحاجة الى بقية الشعب العراقي وسيبقى الشعب

العراقي بحاجة الى اخواننا الاكراد لاننا ابناء وطن واحد ومصيرنا مشترك ولايمكن لأحدنا ان يعيش بمعزل عن الآخر، وعامل العزلة يبقى طارئا لايمكن ان يكتب له الدوام وهذه حقيقة يعرفها الساسة عربا كانوا ام أكراداً اكثر من غيرهم وتجاهلها لايغير من الواقع شيئا ».

واختتم انا ايضا ردودي وتعليقاتي على مقال الدكتور الذي رد به عليّ، بالسطور الآتية:

يبدو من سياق الكلام والمناسبة التي جرى الحديث موضوع البحث فيها ان الشخص المقصود الذي لم يذكر الكاتب اسمه هو الاستاذ مسعود البارزاني الذي بادر قبل اكثر من شهرين الى عقد مؤتمر وطني عراقي في اربيل لبحث موضوع المصالحة الوطنية، ولذلك رجعت الى الكلمة التي القاها الموما اليه في افتتاح المؤتمر المذكور والى الرسالة التي وجهها الى الشعب العراقي لمناسبة الذكرى الاولى لسقوط النظام وتحرير العراق وقرأتهما بدقة، فلم اجد في اي منهما شيئا بهذا المعنى الذي يتحدث عنه الكاتب الفاضل، بل على العكس وجدت الكلمتين منصبتين على موضوع المصالحة الوطنية بين جميع الفئات السياسية والجماعات القومية في الشعب العراقي واهمية التلاحم الوطني والوحدة الوطنية بحيث لولا التاكيد فيهما على ضرورة مقاضاة المجرمين من رجال العهد المباد الذين اساءوا ايما اساءة للشعب لخيّل الى القاريء انه – اي البارزاني – يقصد العفو عن جرائم البعث التي لاتغتفر. لقد وجدت الخطابين المذكورين الصادرين من زعيم كردي نال شعبه وعشيرته واسرته اشد انواع التنكيل من نظام صدام حسين اروع مثال على السماح وتناسي الماضي والعفو عن كل ما بدر من الانظمة السابقة من تعد على حقوق الشعب الكردي، فتمنيت لو ان الكاتب اشار الى المصدر الذي استقى منه ما يقول واخشى ان يكون قد نقله عن مصدر اعلامي خارج الجهة التي تتعلق بصاحب الحديث، فتزوير الاحاديث والافتراء على الغير بنسبة ما لم يقولوه اليهم امر شائع في مثل ظروفنا التي نحياها اليوم بمزيد الاسف. والواقع هو انه فضلا عن حاجتنا نحن الكرد الى كل يد نظيفة شريفة تمتد الينا والى جيران لايضمرون لنا الا الخير ولانضمر لهم الا الخير، لايفكر قادة ومسئولو احزابنا الوطنية ايضا الا على هذا النحو الذي ذكرت. وكل من يتتبع احاديث ومقابلات المناضلين مسعود البارزاني وجلال

الطالباني وسائر القيادات الكردية لايسمع منهم الا التأكيد على الوحدة الوطنية والتآخي القومي للشعوب العراقية الى جانب التأكيد على اهمية تمتع شعبنا الكردي وجميع القوميات العراقية بحقوقها القومية والوطنية. ومادام العراق موحدا لايمكن لاي من قومياته ان يعيش بمعزل عن الآخر وخارج نطاق مشترك يجمعها معا، وحتى بالنسبة للقوميات المتجاورة التي تعيش كل منها في ظل دولتها القومية نجد الحاجة الى العلاقة فيما بينها ضرورة لايمكن صرف النظر عنها بأي حال من الاحوال، فكما ان الانسان كائن اجتماعي بالطبع، كذلك القوميات والدول ايضا كائنات اجتماعية لاتعيش المتجاورات والمتقاربات منها على الاخص بمعزل عن بعضها البعض.

الاتحاد – الاعداد ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠.

١٢، ١٣، ١٤/٦/٢٠٠٤

رداً على السيد هارون محمد

وكل الذين يختلقون الاكاذيب، ثم يخيل اليهم انهم صادقون

نشرت (القدس) اللندنية في احد اعدادها الاخيرة مقالا للصحفي السيد هارون محمد لم يصدره بعنوان حسب نسخة منه مكتوبة على الكومبيوتر، وقد اتيح لي ان اقرأها.

انا، شخصيا، لا معرفة لي بالسيد هارون، ولكني سمعت بعض التحليلات السياسية على لسانه من البي بي سي العربية، غير انها لم تكن ذات صلة بالكرد والقضية الكردية. وقد افادني بعض زملائي الصحفيين - والعهدة عليهم - انه كان حينا من الزمن يشد أزر الكرد او يدعي لنفسه شد ازرهم ويعطف على قضاياهم، ولكن مقاله المنشور في (القدس) لم يكن يحمل شيئا من هذا المفهوم، بل كان على العكس من ذلك على طول الخط، ففيه يعزف على اللحن السايف الذي كان اصحاب القضية، اي العرب انفسهم، صرفوا النظر عنه واخذوا يعتبرونه من سقط المتاع.

استهل هارون مقاله بالحديث عن «النشاط الواسع لجهاز الموساد الاسرائيلي في المنطقة الكردية بشمال العراق» الذي «ابرز مظاهره تدريب قوات البيشمرگة التابعة لحزبي بارزاني وطالباني على اعمال التخريب والاغتيال والتجسس مع حملة شوڤينية شرسة يقودها الحزبان الكرديان ضد عرب العراق في محافظات كركوك والموصل وديالى وصلت ذروتها مؤخرا الى تهجير مئة الف عربي منها بطرق قسرية لرسم خريطة سياسية وديمغرافية جديدة في المنطقة تعزز محاولات فصلها عن العراق». ويعزز مزاعمه هذه بالنقل عن صحف امريكية الله وحده يعلم اتجاهاتها واهدافها، وكأن على العراقي ان يستقي معلوماته المؤكدة من مصادر غير عراقية، وكأن الصحف الامريكية - ان صحت نسبة المزاعم هذه اليها - وحي منزل من لدن العزيز الحميد لايأتيه الباطل من بين يديه او من خلفه!

دحضا لهذه المزاعم اود ان اذكر ان اتهام كردستان وفصائل الحركة التحررية الكردية بالتعامل مع اسرائيل، سواء قبل اقامة الادارة الذاتية الكردية او بعدها، ليس بالامر الجديد الذي ينفرد ذهن السيد هارون المتفتق بابداعه، فهو رائج منذ ايام البعث الاول في عام ١٩٦٣، وكثيرة هي الاحبار التي سفحت والقراطيس التي سودت في الكتابة عن هذا

الموضوع، الا ان الاجدر بهؤلاء المنادين بالويل والثبور وعظائم الامور لما يسمونه وجود نشاط موسادي واسع في كردستان كان ان يفكروا اولا في ما ضد من يتوجه هذا النشاط. فاذا كان ضد الشعب الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني المكافح لنيل حريته واستقلاله واقع بكل معنى الكلمة وبفضل المشيئة الامپريالية اولاً والتخاذل العربي ثانياً تحت النير الاسرائيلي، واسرائيل ليست بحاجة باي حال لاقامة فرع لموسادها ضده في كردستان. واذا كان ضد العراق فالعراق هو الآخر واقع كله في قبضة الاحتلال الامريكي وليس هناك الا الاحمق من لايدري ان النشاطين الامريكي والاسرائيلي يصبان، على وجه العموم، في مجرى واحد، فكل ما تريده اسرائيل تنفذه لها الولايات المتحدة على العين والرأس وما من داعٍ لنشاط موسادي خاص لصالح اسرائيل في رقعة ضيقة من الارض هي كردستان العراق غير التابعة اداريا للحكم المركزي، وفي حين بالامكان ان يقيم الموساد فروعه وتفرعاتها في كل محافظة عراقية من اقصى البصرة الى اقصى نينوى وليس في كردستان حصرا. واذا كان هذا النشاط موجها ضد الدول العربية فاسرائيل اقرب الى قريبها وبعيدها في بلادها منها في كردستان، اضف الى ذلك ان العلم الاسرائيلي يرفرف في عواصم كثير من الدول العربية، فضلا عن هيئاتها الدبلوماسية ومكاتبها التجارية وضروب العلاقات الاخرى التي تربطها بها، والمواطن العربي الذي يحاول القيام باي نشاط معاد لاسرائيل في معظم الدول العربية سرعان ما يجد نفسه مكبلا بالاغلال وفي طريقه الى غياهب السجون العربية الوطنية!. فما هو وجه الحاجة لنشاط تجسسي اسرائيلي ضد الدول العربية ينطلق من كردستان وما هو وجه معقوليته؟ اما اذا كان هذا النشاط الموسادي موجها الى ايران وتركيا، وهذا اقرب الاحتمالات اذا لم ندقق في الامر، فالادارتان الكرديتان حريصتان لاسباب ذاتية وموضوعية على ابقاء علاقاتهما طيبة مع هاتين الدولتين ولايعقل الانسان الموضوعي ان تقوما بتوفير المكان الآمن لنشاط تجسسي اسرائيلي ضدهما انطلاقا من كردستان.

اما عن التدريب على اعمال التجسس وعلى الاغتيال، فاني اسأل السيد هارون: اي تخريب وقع في سوريا او تركيا او ايران او العراق او دول الخليج واتهم فيه كرد قد يكون وراءهم او لايكون مدربون اسرائيليون؟ واي تجسس حدث من هذا القبيل؟ وهل بامكان السيد هارون ان يدلنا على حادثة واحدة من هذه الادعاءات التي لاتنهض عليها قرينة

ناهيك عن الدليل في اي من الدول المجاورة؟ اما في العراق فاعمال التخريب والاغتيال كثيرة بحيث قد يصعب حصرها، ولكن ليست (يصح) دليلاً على إدعاءات السيد هارون، فكل تلك التخريبات والاغتيالات موجهة ضد الطرف الذي يقف الكرد الى جانبه، وكل الاتهامات بشأنها موجهة الى من يقف هارون الى جانبهم، فهم ازلام البعث وايتام صدام حسين وعصابات بن لادن وانصار الاسلام وجند الاسلام المزعومين السائبة القادمة من وراء الحدود.

اما ما سماه السيد هارون تدريب قوات الپيشمرگة، فالپيشمرگة موجودون في كردستان ربما من قبل ان تلده امه، وهم يقارعون الحكام العراقيين الطغاة، والاتهام الجاهز لهم بالدعم الاسرائيلي المزعوم موجود واقدم بكثير من حادث سرقة طيار عراقي من اقارب السيد طارق عزيز القيادي البعثي طائرة ميگ عراقية من صنع السوفيت ونقلها الى اسرائيل ومنها الى الولايات المتحدة. ان اسرائيل متغلغلة في كيان البعث، والمثال في العراق هو حادث سرقة الطائرة آنفة الذكر، اما في سوريا فاذكر السيد هارون بحادث ذلك الصهيوني الذي تغلغل في اعماق القيادة البعثية حتى صار وزيرا ولا اتذكر ما اذا كان قد غدا عضوا في القيادة القطرية ايضا، حتى اذا ما انكشف امره قدم الى المحاكمة واعدم ربما لكي لايؤدي بقاؤه الى المزيد من الانفضاحات! هذا كله في حين لم نسمع حتى الآن ان صحيفة عالمية واحدة نشرت صورة تمثل قوات پيشمرگة البارزاني او الطالباني وهم يتلقون التدريب العسكري على ايدي ضباط اسرائيليين. مع العلم باني لا ارى في تدريب اسرائيليين لپيشمرگة كرد امرا يستحق كل هذا الاخذ والرد، فالعالم عالم مصالح وهذا الامر سواء بالنسبة لنا ولغيرنا، فاذا كان صدام حسين تلقى السلاح الكيمياوي من معظم دول العالم المجهزة له وربما كانت الولايات المتحدة الامريكية وهي السند العالمي الاول لاسرائيل من بينها، فما وجه الاستغراب في ان تدرب اسرائيل پيشمرگة لنا واعداؤنا الذين يتربصون بنا الدوائر ليسوا قلة. كما انهم ليسوا بعيدين جدا عن التعامل مع اسرائيل. وآمل ان يكون السيد هارون قد سمع بقصة ذلك العربي الارهابي المعتقل الآن في العراق والذي يحمل الجنسية الاسرائيلية وقد جاء الى العراق بصحبة المدعو محمد ابن السيد برزان التكريتي الذي لابد ان السيد هارون لم ينس اسمه. اقول هذا من باب المحاجة المجردة والا فاني استطيع القول ان الشعب الكردي يقف من اسرائيل موقفا اكثر

حنبلية من العرب انفسهم والتاريخ شاهد على ذلك ان لم تلطخ صفحاته اكاذيب الادعياء.

اما حديث التهجير، ويا له من حديث ذي شجون، فكان الانسب للسيد الجليل هارون محمد ان يتحدث، لو كان لديه مثقال ذرة من الاحترام للكرامة الانسانية وحقوق الانسان، عن تهجير عشرات الالوف من النساء والشيوخ والاطفال الكرد الفيليين من قبل الطاغية الوحش المجرم صدام حسين ورهطه البعثيين الفاشست في الثمانينيات وقبلها من القرن الماضي، وسط الثلوج والاوحال والامطار وعبر الطرق الجبلية وفي عز الشتاء القارص البرد الى ماوراء الحدود الايرانية على زعم انهم من التبعية الايرانية فكان ان هلك مئات منهم في الطريق، وذلك بعد زج الوف من شبابهم ايضا في سجن السلمان وسجون اخرى مجهولة ثم ابادتهم جميعا ودفنهم في قبور جماعية، وكان يشرفه لو انه اجرى مقارنة بسيطة بين هذا العمل العنصري البالغ الشناعة الذي قام به صدام وما كان يفعله من استقدام البعثيين والمتبعثين بحثا عن المكاسب والمغانم، من موريتانيا وجيبوتي واريتريا (العربيات جدا) ومن سوريا والاردن والبلاد الاخرى وتعيينهم في الخارجية وفي السلك الدبلوماسي بالذات وفي الدفاع والوزارات الاخرى، بدلا من الحديث عن التهجير المزعوم الذي يتهمنا بالقيام به... كان ادعى للانسجام مع روح العصر وحق الانسان لو كان يعترف بالمساواة التامة لكل المواطنين العراقيين، ان ينبس ببنت شفة عن عشرات الالوف من الكرد والتركمان الذين هجروا من محافظات كركوك وديالى واربيل والموصل واستيراد عشرات الالوف من العرب واسكانهم في منازل اولئك المهجرين واعطائهم اراضيهم الزراعية بعد تزوير دفاتر نفوس جديدة لهم على حساب احصاء ١٩٥٧ وما قبله للبرهنة زورا على انهم سكان اصلاء في تلك المناطق التي اسكنوا فيها. لقد بات التهجير والتعريب والتغيير الديموغرافي لمناطق كردية شاسعة في المحافظات السالفة الذكر، وبخاصة في المناطق القريبة من حقول النفط، امرا معروفا في كل الاوساط العالمية ابتداء بهيئة الامم المتحدة والمنظمات المختلفة التابعة لها ومرورا بابسط منظمة انسانية عالمية تدافع عن حقوق البشر، وحتى ان الطاغية صدام نفسه اعترف به وجاها في احدى جلسات مفاوضاته التي كان يضطر اليها احيانا مع الاحزاب الكردستانية، وقد قال ذات مرة وبكل صراحة: انني اعرف جيدا ان كركوك مدينة كردية، ولو لم يكن هناك نفط في كركوك لما

كانت لنا حاجة اليها ، ولكن النفط لايسمح لنا بادخالها ضمن منطقة الحكم الذاتي. ان التهجير والتعريب والتغيير الديموغرافي في كركوك وكثير غيرها من مناطق كردستان باتت من الامور التي لم تعد بحاجة للمحاججة بشأنها وقد الفت فيها عشرات الكتب والكراريس وحررت حولها مئات المقالات، ولا يعقل ان لايكون السيد هارون محمد على علم بها ولم يقرأ الكثير منها ولم يقتنع بصحة بعض المعلومات الواردة فيها على الاقل، وان كان بينه وبين نفسه، ولكن التعصب الاعمى، قاتله الله، يعمي القلب، وقد قال تعالى «انها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور». اذاً فعن اي تهجير كردي مزعوم للعرب تتحدث ايها الرجل؟ المثل الكردي الشعبي الدارج يقول: قبل ان يلقي صاحب الدار القبض على السارق، القى السارق القبض على صاحب الدار! هذا ما يجري بيننا نحن الكرد وبينك انت الصحفي البعيد عن ارض المعركة، المتربع على كرسيك في لندن، المتلقي ثمن اتعابك في تزوير الحقائق والدفاع عن الباطل! فبدلا من ان يدفعك ضميرك، اذا كانت فيه بقية من حياة، للدفاع عن عشرات الألوف من الكرد والتركمان الذين اخرجوا من ديار آبائهم واجدادهم، تجرؤ على الدفاع عن باطل اولئك العرب المساكين الذين غرر بهم صدام حسين فاقتلعهم من موطنهم واتى بهم واسكنهم في الارض الحرام ارض الكرد والتركمان المهجرين، لا لشيء الا لغاياته العنصرية الدنيئة في احاطة آبار النفط بسكان من العرب وكأن الكرد والتركمان ليسوا من اهل هذه الديار.

نحن لم نهجر احدا حتى الآن، وان كان من حقنا ان نلجأ الى القوة لاخراج الذين جاء بهم صدام واسكنهم في منازلنا واعطاهم اراضينا ، وكل ما هنالك هو ان الكثيرين من العرب الذين استوردهم هو واسلافه البعثيون منذ اوائل الستينيات وحتى ما قبل الحرب الاخيرة، عندما وجدوا النظام ينهار كعمارة من الكارتون، وعندما شاهدوا ارتال الپيشمرگة تتقدم صفوف قوات الحلفاء لتحرير مخمور وكركوك وخانقين ومندلي وقزرابات وقرهخان وغيرها ، ولوا الادبار مرتعبين مذعورين، لانهم كانوا يتذكرون الجرائم التي ارتكبوها بحق المواطنين الكرد والتركمان عندما جاء بهم صدام وتبوأوا مواقعهم وسكنوا منازلهم واستثمروا اراضيهم، فهربوا الى حيث اتوا منه للنجاة بجلودهم عندما لم يبق احد يحميهم. هذا كل ما جرى في بعض المناطق. وليكن معلوما لقلمك الذي سخرته ايها السيد هارون للدفاع عن الباطل، ان المواطنين الكرد والتركمان والكلدوآشور المهجرين

من اراضيهم وقراهم ودورهم ومدنهم سوف لن يهدأ لهم بال الى ان يعاد كل مهجر كردي وتركماني وكلدوآشوري الى موطنه الاصلي ويرجع كل مستورد عربي الى حيث اتى منه.

اما معزوفة فصل كردستان عن العراق الذي يحلو الحديث عنه لكل عربي شوفيني وبات القاسم المشترك لهم جميعا ، فقد قلنا بشأنها مرارا وتكرارا ، ولا نجد مانعا من ان نعيد مرات ومرات اخرى ما سبق ان قلناه وهو اننا شعب متميز كسائر الشعوب، وان لنا وطنا متميزا كسائر الاوطان، وان كانا قسما بين اطراف متجاورة، وان هذا الشعب هو الشعب الكردي وان هذا الوطن هو كردستان، وان قسمه الذي شاءت ألاعيب الحلفاء في الحرب العالمية الاولى ومصالحهم الاستعمارية ان يكون من نصيب الكيان العراقي الذي اقاموه على جزء من ممتلكات الرجل المريض الذي قضى نحبه بعد الحرب فهو كردستان الجنوبية او كردستان العراق. فاذا كنا نريد الانفصال فاننا لانعتبره جريمة بل حقا مشروعا لنا وسوف لن تنهار الدنيا اذا اردنا ذلك او حدث، ولا يختلف هذا الانفصال غير المطروح بالنسبة الينا في ظروفنا الراهنة عن انفصال اي بلد عربي عن الجسم العثماني او عن المستعمرات البريطانية او الفرنسية او الايطالية السابقة، ولكننا ورعاية لمصالحنا القومية اولا وقبل كل شيء وللحفاظ على علاقاتنا التأريخية والثقافية والدينية والاقتصادية التي تربطنا مع شقيقنا في الكفاح الشعب العربي، شئنا ، وباختيارنا الحر المتمثل في قرار برلمان كردستان الصادر قبل احد عشر عاما من سقوط نظام صدام ان نتحد معهم اتحادا فدراليا اختياريا وان نتمتع بكيان اتحادي ضمن وحدة عراقية صادقة، كيان يشمل جميع المناطق الكردية الصرفة من العراق والمناطق ذات الاكثرية السكانية الكردية. فاذا كان الشعب العربي في العراق راغبا في مثل هذا الاتحاد معنا فاهلا وسهلا وعلى الرأس والعين، والا فاننا لسنا على استعداد باي حال للقبول بوحدة عراقية مبنية على الدمج والقسر. هذه هي حقيقة موقفنا من مزاعم الانفصال التي يكررها الموتورون صباح مساء. فكفاكم نعيقا وزعيقا بشأن الانفصال واسطورته الخرقاء، ايها المرجفون!

***

ويواصل السيد هارون محمد تخرصاته التي تفتقر الى الدقة في المعلومات الجغرافية

والتاريخية والقومية، فيقول: «وفي كركوك المدينة التي يشكل الكرد فيها اقلية تاريخيا واجتماعيا وتخضع منذ سقوط النظام الى هيمنة طالباني وبارزاني اللذين تقاسما النفوذ فيها... الخ».

لسنا هنا بصدد تدوين عشرات الصفحات عن تاريخ كركوك وواقعها التاريخي وقوميات المدينة والمحافظة والعشائر القاطنة فيها، فذلك حديث لا يتحمله مقال صحفي. ولذلك اكتفي ببيان مقتضب عن كون كركوك، كمدينة وكمحافظة، كردستانية تاريخيا وجغرافيا وقوميا. فلحد السنوات الاخيرة وقبل ان تنتزع اقضية چمچمال وكلار وطوز وكفري من المحافظة ويلحق الاول والثاني بمحافظة السليمانية والثالث بمحافظة صلاح الدين والرابع بمحافظة ديالى كان الكرد يشكلون اكبر نسبة سكانية سواء في المحافظة او في المدينة، وهذا ما يدل عليه احصاء ١٩٥٧ الذي يتضمن ما يلي:

القومية الكردية ٤٨,٣٪

القومية العربية ٢٨,٢٪

القومية التركمانية ٢١,٤٪

اما بعد الانتزاعات المذكورة فقد انخفضت النسبة العددية للكرد والتركمان وازدادت نسبة العرب، فغدت حسب احصاء ١٩٧٧ كما يلي:

القومية الكردية ٣٧,٥٣٪

القومية العربية ٤٤,٤١٪

القومية التركمانية ١٦,٣١٪

اما بالنسبة لمدينة كركوك نفسها فبين ايدينا ارقام مستقاة من احصاء ١٩٥٧ للسكان حسب لغة الام تدلنا على ما يلي:

الناطقون بالكردية ٤٠٠٤٧

الناطقون بالتركمانية ٤٥٣٠٦

الناطقون بالعربية ٢٧١٢٧

الكلدان والسريان ١٥٠٩

ويتبين من هذه الاحصائية انه كان في كركوك في عام ١٩٥٧ عوائل عديدة تعتبر نفسها كردية ولكنها تتحدث بالتركمانية، وهذا ليس غريبا، فهناك نظائر عديدة لها في اماكن اخرى. ومع ذلك فهذا ما لم يرق للنظام فشدد من حملاته التهجيرية والتعريبية للكرد والتركمان والكلدوآشور والاستيرادية للعرب من المحافظات الاخرى، ولم نر احصاء آخر نشر للملأ بعد احصاء ١٩٧٧ وقد ظل كل ماجرى طي الكتمان.

وهكذا يتبين انه حتى بعد احصاء ١٩٧٧ وبعد كل ماجرى قبل ذلك، ظل السكان الكرد والتركمان اكثرية سكان المحافظة رغم سلخ اربعة اقضية كردية من جسم المحافظة وتهجير عشرات الالوف من الكرد والتركمان منها واحلال عشرات الالوف من العرب المستوردين محلهم، وبات العرب ياتون في الدرجة الثانية.

محاولات تعريب المحافظة تعود الى ما بعد اكتشاف النفط في اطراف كركوك، فقد وجدت السلطات العراقية وشركات النفط مصالح مشتركة لهما في ذلك انطلاقا من خطورة الحركة القومية الكردية التي لايمكنها تصور منطقة كركوك خارج مدى عملها، من جهة، ومن اهمية النفط كعنصر فاعل في تحديد السياستين البريطانية والعراقية من جهة اخرى. وهكذا اخذت شركات النفط تستخدم اكبر عدد ممكن من العمال العرب والآثوريين واقل منهم من التركمان في حين لا توفر للعمال الكرد، وريف كركوك كردي على وجه العموم باستثناء عدة عشائر عربية من الرعاة في جنوبي المحافظة وغربيها، الا حصة جد ضئيلة، هذا بالاضافة الى ما كانت تفتقر اليه شركات النفط من ايد عاملة لم تكن تتوفر حينذاك في المحافظة بما فيه الكفاية فتستوردها من بغداد وغيرها من المدن العراقية العربية في حين ان مدينة كالسليمانية كانت غنية بالعمال الحرفيين الكرد. وهكذا بدأت عملية ابعاد الكرد قدر المستطاع عن حقول النفط في كركوك.

وبدأت الحكومة العراقية في الثلاثينيات حملة لإحياء مناطق شاسعة كانت مجرد مراعٍ مشتركة للرعاة الكرد والعرب وجلب الماء اليها من الزاب وتوزيعها في شكل وحدات استثمارية على الرعاة العرب من عشيرتي العبيد والجبور مع تعيين مرشدين زراعيين لهم لتعليمهم الزراعة وتعويدهم عليها، في حين لم توزع قطعة واحدة منها على الرعاة او الفلاحين الكرد، وهكذا استوطن الالوف من ابناء العشائر العربية في المنطقة.

اما اخطر الحملات التعريبية فقد بدأ منذ عهد البعث الاول، ففي تلك الشهور القليلة التي حكم فيها البعث في العام ١٩٦٣ ازيلت من الوجود الوف المنازل التي بناها وسكن فيها الفلاحون الكرد الملتجئون منذ سنوات عديدة الى كركوك هربا من ظلم الاقطاع وأزيل جميع القرى الواقعة على مسافات من حقول النفط وانابيبها ومن معسكرات الجيش، وتوقفت شدة الحملة بعد سقوط البعث اثر انقلاب تشرين لتعود على اشد ما يمكن بعد انقلاب تموز وبخاصة بعد تصفية المرحلة الاولى من الثورة الكردية عام ١٩٧٥ واستمرت بكل وحشيتها وهمجيتها حتى سقوط النظام مجللا بالخزي والعار في ٩ نيسان ٢٠٠٣.

هذه هي خلاصة قصة حملات تعريب كركوك محافظة ومدينة، كركوك التي يزعم السيد هارون ان الكرد يشكلون فيها اقلية تاريخيا واجتماعيا. ولم يدّع الكرد ابدا انهم يريدون اعادة التأريخ الى الوراء والقيام بحملة تطهير عرقي للعرب الآتين في مختلف الظروف والاحوال من طبيعية وغير طبيعية، ولكن بما ان عشرات الالوف من العوائل الكردية والتركمانية التي طردها نظام صدام حسين من اراضيها ومساكنها وممتلكاتها تعيش الآن في محافظتي السليمانية واربيل في الخيم او في المجمعات السكنية التي بنيت لتجميع الفلاحين الكرد فيها بعد تدمير قراهم اثر انهيار الثورة الكردية في ١٩٧٥ ثم عاد الفلاحون الى قراهم التي اعادوا تعميرها، فليس من المعقول ان يظل هؤلاء على هذه الحالة البائسة في حين يعيش العرب المستوردون من الوسط والجنوب في قراهم ومنازلهم ويستثمرون اراضيهم الزراعية. ولذلك فان الشعب الكردي يلح وباصرار على تصحيح هذه الجريمة الصدامية باعادة كل عائلة كردية وتركمانية مهجرة الى حيث كانت واعادة كل عائلة عربية مستوردة ايضا الى مسكنها الاصلي. ونحن بانتظار تحقيق هذا المطلب العادل الذي يعود به الحق الى نصابه واجراء الاحصاء السكاني الدقيق تحت اشراف هيئات محايدة نزيهة، وآنئذ يتميز الحق من الباطل ويتضح مدى ظلم النظام الصدامي الدكتاتوري البعثي تجاه سكان كركوك مدينة ومحافظة ويتضح مدى الاسفاف في مزاعم المزورين الذين يقولون عن كركوك ونسبة الكرد بين مواطنيها ماشاء لهم هواهم.

وأتى السيد هارون في مقاله بادعاءات زائفة من عندياته ومن وحي خياله والمصالح

المشبوهة التي توحي بها اليه فيقول: «تتخذ البعثة الاسرائيلية مقرين لها، احدهما في معسكر خالد المهجور في اطراف المدينة، وآخر في حي الشورجة (التي سماها صدام حسين: غرناطة!) حيث وضع مقر سابق لحزب البعث تحت تصرفها. ويتحرك اعضاء البعثة واغلبهم من العسكريين كما يبدو من هيئاتهم ونشاطهم، وهم يرتدون الملابس الكردية بغير انتظام لانها جديدة عليهم ولم يتعودوا عليها بعد، وسط حماية مفارز منتقاة من ميليشيات البيشمرگة يلبس افرادها بدلات الشرطة للتمويه والتغطية. ولدى سكان المدينة ادلة ووقائع ملموسة تؤكد ان حملات تهجير العوائل العربية من كركوك تجري باشراف من الضباط الاسرائيليين وفق مخطط يتطابق في كثير من مفرداته مع ما شهدته مناطق ومدن الضفة الغربية في فلسطين عقب نكسة حزيران ١٩٦٧».

تعقيبا على هذه المزاعم والاباطيل الهارونية اود ان اقول: من اين لك وانت مجرد صحفي مشرد عراقي غريب قابع في لندن ان تحصل على هذه المعلومات (الدقيقة جدا!) ومن الذي افادك بها وما هي وثائقك وبراهينك على صحتها؟ ومن اين عرفت ان هناك اناسا يسكنون معسكر خالد المهجور ومقر البعث السابق في الشورجة وانهم اسرائيليون وانهم عسكريون كما تدل على ذلك هيئاتهم ونشاطهم؟ لابد ان لك مصادر استخباراتية ربما لم تتوفر لصدام حسين في حينه. اذا كان هؤلاء العسكريون الاسرائيليون يتصرفون على هذا النحو الذي ادى الى انكشافهم امام الملأ والناس يعرفون اسرار عملهم وانهم يشرفون على التهجير المزعوم لعرب كركوك، فلماذا لا تبادر (المقاومة العراقية الباسلة) لمهاجمتهم وضربهم بسيارات مفخخة بدلا من ضرب تجمعات الناس الابرياء ومراكز الشرطة العراقية؟ اليس من الاجرام بحق الوطن ترك اولئك المعتدين الصهاينة يسرحون ويمرحون في معسكر خالد المهجور وفي مقر حزب البعث السابق، ام لأن لاسرائيل ضلعاً في صنع هذه المقاومة وتدريبها وتوجيهها نكاية بالعراق الجديد رغم ان القوات الامريكية والبريطانية هي التي اسقطت النظام الصدامي؟ الذي نعرفه ان معسكر خالد تسكنه الآن اعداد من العوائل الكردية المهجرة التي استولى النظام على منازلها التي يسكنها الآن عرب مستوردون، والتي عادت مؤخراً الى كركوك ولم تقم سلطات التحالف المهيمنة على كركوك بتصحيح الوضع تجاههم واعادة منازلهم اليهم. فعن اي اشراف على خطط تهجير العرب من كركوك

تتحدث ايها المدعي، واين هو هذا التهجير. ولماذا لم يظهر بعضها على شاشات العربية والجزيرة التي تبحث عن مثل هذه الفرصة السانحة تحت الارض للتشهير بالكرد ؟ حنانيك ايها الرجل المختلق!

ثم الا تتفضل ايها السيد هارون العزيز ببيان كيف ان يتحرك رجال يرتدون الشال والشبك الكرديين بصورة مقلوبة (تصور هذه الصورة الكاريكاتورية!) لجهلهم بكيفية لبسهما ولايستطيعون ان يلبسوهما بصورة صحيحة رغم انقضاء هذه المدة الطويلة عليهم في كركوك (رباه! ما اغبى العسكري الاسرائيلي وما اقله قدرة على التعلم!) ومع ذلك تحرسهم مفارز منتقاة من البيشمرگة الكرد فلماذا لايعلمهم اولئك البيشمرگة كيف يرتدون هذه الملابس الكردية، وكيف تدل هيئات هؤلاء الاغبياء الذين لايتعلمون ارتداء الملابس الكردية على انهم اسرائيليون اولا وعسكريون ثانيا؟ هل هناك دلالة على ذلك فوق جباههم؟ وهل يعقل حضرتك ان اسرائيل تبعث عسكرييها الجهلة الاغبياء الذين هم (خبراء استراتيجيون) في الوقت نفسه، الى بؤرة للنار كما هي كركوك؟ الم تلاحظ وزارة الدفاع الاسرائيلية عندما كان اولئك العسكريون في اسرائيل انهم على هذه الدرجة من الغباء حتى تبعث بدلا منهم قوما اذكى منهم؟ اليس من العار على اسرائيل ان يعرف عرب كركوك المقيمون على مقربة من معسكر خالد ومقر البعث السابق في الشورجة عن اولئك الاسرائيليين انهم على هذه الدرجة من الغباء المفرط؟ اسرائيل التي اطلقت سراح عدة مئات من الاسرى العرب مقابل عدة كيلوات من العظام النخرة لجنود اسرائيليين قتلوا في لبنان، هل يعقل ان ترسل نخبة من عسكرييها الاغبياء الذين لايستطيعون ان يتعلموا كيفية ارتداء الشال والشبك الكرديين وتكلفهم بمهمة وضع خطط (اجل خطط!) لكيفية تهجير العرب الذين استوردهم صدام الى كركوك من كركوك، ومع ذلك فلا تهجير حتى الآن ولاهم يحزنون، وبات عرب كركوك والبيشمرگة الكرد يضحكون على غباء عسكرييها وخبرائها الذين لايتعلمون صنع قنبلة نووية من آخر طراز وهو كيفية ارتداء الشال والشبك الكرديين!

على عقول من تضحكون ايها السيد هارون ويا جريدة القدس اللندنية بهذه السفاسف؟ الم يكن فيكم رجل رشيد ليقول لكم ابحثوا عن كذبة اخرى معقولة (شويه وتخش بالمخ!)... اني آسف لكم حقا ايها الاخوة الاعزاء جداً لهذا المستوى الضحل الذي

بلغتموه في التفكير، وآسف لحالنا نحن ايضا لأن مصائرنا كانت معلقة بين ايديكم زمنا طويلا!

ثم ان كركوك التي تدعي ان فيها هذه الشبكات الاسرائيلية الخطيرة التي يحرسها بيشمرگة كردستان، ليست – بمزيد الاسف – تحت هيمنة الحزب الديموقراطي الكردستاني او الاتحاد الوطني الكردستاني او اي جهة كردية اخرى حتى يكونوا مسؤولين وملامين على مايجري فيها. انها كانت تحت سلطة التحالف وهي الآن تحت سلطة الحكومة العراقية. وقد رضي الكرد في حينه ببقائها تحت سلطة التحالف لحين حل قضايا المهجرين الكرد والتركمان والمستوردين العرب، ايثارا لعدم الحاق الاذى بروابط التآخي القومي الموجود منذ امد بعيد بين الكرد والتركمان والعرب الاصلاء والكلدوآشور. اما العرب المستوردون فماداموا باقين في كركوك جاثمين على اراضي الكرد والتركمان ودورهم فنحن نعتبرهم كالصهاينة في فلسطين بالنسبة للعرب اذ ليس لهم حق اغتصاب اراضي ودور المواطنين الاصليين وهم الآن مغتصبوها.

وفي ختام تعليقي على هذه الفقرة الحلوة من مقال الاخ هارون اود ان اقول بكل مرارة واسف: اني اشم من تشبيهك ما زعمته وضع خطط لتهجير عرب كركوك من قبل (خبراء استراتيجيين) اسرائيليين (هذه الخطط التي لم يتح لها ان توضع على محك التطبيق او وضعت وثبت فشلها ربما لان اقدام العرب المستوردين راسخة في المدينة رسوخ الجبال الراسيات)، تشبيهها بخطط تهجير عرب فلسطين بعد نكسة حزيران (التي لم تنجح هناك ايضا ولله الحمد)، انك ترمي من ورائها – لا سمح الله – الى تشبيه (كارثة) سقوط صدام بالنسبة للعراقيين والعرب بسقوط فلسطين بالنسبة للفلسطينيين والعرب، اي ان سقوط صدام كان بمثابة سقوط فلسطين في ايدي الصهاينة. اذا صح ما ذهبت اليه، فليس لي الا ان اصرخ بملء فمي: يا للعار!

وبعد أن يكيل السيد هارون اتهاماته غير المستدل عليها للزعيمين الكرديين مسعود البارزاني وجلال الطالباني، على عادة من سبقوه من اعداء الشعب الكردي والمفترين عليه خلال اربعين عاما او يزيد من عمر الثورة الكردية المسلحة، بانهما «ماضيان في مؤامرتهما الانفصالية بخطى متسارعة مدعومة من الموساد الذي يضع ضباطه خطط التهجير وتحديد الاحياء والمناطق التي تشملها حملات طرد العرب» ويورد تفاصيل هذه

الخطط حسب زعمه والاهداف المبتغاة من ورائها ويشبهها، مرة اخرى، بما يجري في فلسطين ومنها بناء الجدار العازل، يستطرد فيقول: «ولا يستبعد ان يتم في مرحلة لاحقة الاستفراد بالسكان التركمان والمسيحيين في المدينة» كمحاولة لئيمة للدس الرخيص ولارهاب اولئك الاخوة الذين كانوا معنا في التعرض الى حملات التطهير العرقي الصدامية وللصهر القومي ومن نماذجه منع تسمية الاولاد بالنسبة للجميع باسماء باللغة القومية،لإرعابهم من اخوتهم الكرد بغية التوصل الى تأليف جبهة من مستوردي صدام وازلامه الموجودين في كركوك ومن العرب المواطنين ومن التركمان والمسيحيين ضد اشقائهم الكرد. ثم يضيف قائلا: «وبعد ذلك يجري تخطيط منطقة عازلة عن العراق والحاقها باحدى مقاطعات طالباني وبارزاني».

ويستدل على صواب ما ذهب اليه (ويا له من دليل بالغ الدلالة!) بتصريح قال انه نشر في جريدة (التآخي) للسيد مسعود البارزاني قال فيه «ان مدينة (الحويجة) كانت كردية ثم عربت» نافيا صحة هذه المقولة بدليل وجود اربعمائة الف نسمة من ابناء القبائل العربية فيها، ويذكر اسماء تلك القبائل.

هذه المخططات والاهداف والغايات التي يتحدث عنها هارون كاذبة جملة وتفصيلا وما من دليل ينهض على صحة احدها على الاطلاق، والبينة على المدعي كما يقول القانونيون، كما هي كاذبة ايضا تهمة المحاولات الانفصالية التي عفا عليها الزمن واكل عليها الدهر وشرب، وكثيرة هي تصريحات الحكام العراقيين السابقين انفسهم وعلى مر السنين التي تفند هذه الاكاذيب التي كانوا يعودون الى تكرارها كلما اشتدت ازمتهم واعوزتهم الحيل لمجابهة نضال الشعب الكردي واضطروا الى التلويح بورقة الوحدة الوطنية والاشادة بالاخوة العربية - الكردية. وها هو السيد هارون محمد الذي يبدو انه حديث عهد بصناعة الافتراءات في هذا الباب يلجأ الى مزبلة الكذابين القدامى لينتقي منها ما يراه ملائما لاغراضه، فيجد تهمة الانفصالية (البايخة) جاهزة امامه فيستظل بها هو الآخر.

قلنا لك، ولمن سبقك ولمن معك اكثر من مرة اننا نعتبر الانفصال حقا طبيعيا لنا كما هو الاتصال والاتحاد ونحن الذين نقرر ما نختاره انسب لنا، وقد اختار برلماننا الديموقراطي المنتخب بكل حرية وبشهادة مراقبين عالميين الاتحاد الاختياري طريقا

لتنظيم علاقاتنا مع الاخوة العرب ومع السلطة المركزية، ولو رأينا الانفصال انسب لنا لقلنا ذلك بكل وضوح وبكل حرية ودون ان نخشى تكفير الاتهام بالانفصالية، فعلام تظل تتوكأ على هذه العكازة المكسورة، وعلام لا تبحث عن سلاح اكثر فعالية ووفق منطق اكثر عقلانية؟ لقد اوضح العديد من ممثلي الشعب الكردي منذ اسقاط النظام الموقف السياسي لشعبهم واكدوا على اهدافه في محافظات كركوك وديالى واربيل والموصل، ولابأس في ان نعيد التأكيد عليها بإيجاز هنا ايضا ومرة اخرى وهي:

(١) اعادة الحاق الاقضية المنتزعة من محافظتي كركوك واربيل بهما.

(١) اعادة المهجرين والمرحلين الكرد والمستوردين العرب الى اماكنهم الاصلية.

(٣) اجراء تعداد سكاني نزيه محايد للتأكد من الواقع القومي في كل من المحافظات المذكورة ثم تقرير مصير كل منطقة على ضوء ذلك والحاق ما كان منها ذات اكثرية سكانية كردية بمنطقة كردستان الفدرالية. هذا ما يريده شعبنا في هذه المحافظات او بعض مناطقها ولن يهدأ له بال حتى يحققه، والفقرتان الاولى والثانية لاتزيدان شيئا عن اعادة الامور الى ما كانت عليه في تلك المحافظات قبل ان يأتي البعث المجرم الى الحكم في قطار امريكي، كما صرح بذلك احد قادته الكبار في ذلك الوقت. فاين هذه من الانفصالية، بل كيف يمكن اعتبار الحاق كركوك بادارة السليمانية او اربيل انفصالا، وهل السليمانية واربيل منفصلتان عن العراق؟ اتقوا الله في ما تقولون ايها الخراصون!

اذاً، فان اثارة الغبار وبث الاراجيف عن وجود موساديين في كركوك ووجود خطط كردية اسرائيلية لتهجير العرب من كركوك والاستفراد فيها بعد طرد العرب منها بالتركمان والمسيحيين وما الى ذلك من ترهات يتقيأها هارون عدة مرات في مقال واحد على صفحات بعض الصحف المعلومة بارتمائها في احضان العهد البعثي السابق ومعاداتها للعراق الجديد وللكرد، ما هي الا مساع غير شريفة لتضليل القراء الذين ليسوا على قدر كاف من العلم بحقائق الامور.

قلنا اننا لا نريد في مناطق التماس العربي الكردي والمناطق المتعددة القوميات اكثر من اعادة الامور الى ماكانت عليه قبل حلول الطاعون العفلقي في العراق، وهذا يعني تصفية جرائم صدام في التهجير والترحيل والاستيراد في تلك المناطق. فهل يصر السيد

هارون على ان جرائم صدام التي ارتكبها بحق الكرد والتركمان والكلدوآشور امور مشروعة ومبررة؟ واذا كان هذا رأيه فلماذا لا يعلنه صريحا كما يفعل اعوان صدام الارهابيون في بغداد والمدن الاخرى عبر مختلف وسائل ابلاغ الرأى على طريقتهم الخاصة ومنها السيارات المفخخة والقنابل الموقوتة والعبوات الناسفة والمسدسات كاتمة الصوت او معلنته، ام انه ايضاً واحد منهم ولكن على طريقته الخاصة في «المقاومة»؟ على المرء ان يكون جريئا في بيان رايه ولا يلجأ الى الاكاذيب والتعمية والتشويه والتضليل.

اما بشأن (الحويجة) فليس تحت يدي الآن نص تصريح السيد البارزاني، ولو كان هارون يبتغي بيان الحقيقة بامانة لاشار الى عدد الجريدة الذي نشر فيه التصريح ويوم صدوره للتأكد من حقيقة ما قاله السيد البارزاني وعلى كل حال فان ما نعرفه بهذا الشأن هو ان المنطقة التي بنيت فيها المدينة منطقة كردستانية صرفة وانه كانت هناك قرى كردية دمرها النظام البعثي. وقد انشئ قضاء الحويجة ضمن مخطط تعريب المنطقة الغنية بآبار النفط، وبنيت المدينة لاسكان عشائر العبيد والجبور وغيرهما من العشائر العربية وتوطينها فيها، وقد صرف النظام منذ عام ١٩٦٣ مبالغ طائلة لانشاء العديد من المشاريع الزراعية وحقول الدواجن الكبرى فيها بالاضافة الى المرافق الخدمية الاخرى. وقد استقر فيها ايضا العديد من العوائل الكردية بحثا عن العمل، وكانت العلاقات ودية بين هذه العوائل والغالبية العربية الا ان النظام البعثي اخذ في طرد هذه العوائل من المدينة منذ بداية عام ١٩٩٥ (انظر: الدكتور نوري طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، الطبعة الثالثة، اربيل، دار آراس، ٢٠٠٤، ص٧٢).

***

ويخصص السيد هارون محمد جانبا من مقاله المشحون بالدس ضد الكرد والشخصيات الوطنية في كركوك، للتطاول على مقام السيد رئيس الجمهورية ويحاول جره الى ميدان الصراع الكردي ضد ايتام صدام حسين وبقايا البعث والمنتفعين من وجود العرب الذين استوردهم صدام الى كركوك وما والاها واسكنهم في منازل الكرد المرحلين واعطاهم ممتلكاتهم واراضيهم، لا كطرف يتساوى عنده جميع اطراف النزاع بوصفهم جميعا مواطنين عراقيين ظالمين كانوا او مظلومين، وانما كمسؤول امني او مخابراتي او

حزبي او اداري او عسكري من بطانة صدام حسين ولصالح الجانب المعتدي ضد الجانب المعتدى عليه منذ عقدين من الزمن واكثر. فيقول في تعليقه على ملاحظات ابداها معاون محافظ كركوك من الجانب الكردي حسيب روژبياني بشأن واقع المرحلين من كركوك والمستوردين العرب الذين اتى بهم صدام حسين ومازالوا متربعين على دور وممتلكات واراضي المرحلين الكرد والتركمان، يقول ما يلي: «ومع الاسف فان الشيخ غازي الياور لم يكن بالمستوى المسؤول كرئيس جمهورية، وهو يسمع الحديث الارعن من شخص طاريء على كركوك وغريب عنها. صحيح انه ابدى ملاحظات انتقد فيها اتهامات روژبياني وقال انها لاتصلح في العراق الجديد، ولكن الملاحظات والتوجيهات لا تنفع مع هؤلاء الذين عبئوا وغسلت ادمغتهم بمعاداة العرب، وكان مطلوبا منه ان يتصرف كرئيس ومسؤول ويطرد هذا الاهوج العنصري من منصبه الذي احتله بالقوة ويأمر باعادته الى قريته المتخلفة التي جاء منها ليكون عبرة لغيره».

اي لغة مهذبة هي هذه التي يتحدث بها هارون محمد، واي كلمات قذرة هذه التي يخطها على الورق الابيض الطاهر كقلوب الملائكة! واي استعلاء عنصري ينطلق منه ليصف القرية الكردية في كركوك بالمتخلفة! وهل ظلت قرية كردية في كركوك متخلفة كانت او متطورة ولم تجعلها بلدوزرات جيوش وازلام صدام حسين قاعا صفصفا اذا كانت بعيدة عن متناول الجيش ليحمي فيها العرب المستوردين اليها، او لم يقدمها الى اولئك الدخلاء ان كانت قريبة من الشارع العام؟ ثم اي احترام عنده لمبدء الديموقراطية والانتخاب الحر اذا كان يصف تولي شخص ما لمنصب في انتخاب قانوني بانه احتلال بالقوة؟

وكان السيد هارون الصحفي المحرر للكلمات الطافحة بالادب والحياء قد قال في مكان سابق من مقاله هذا ولم نعلق عليه في حينه وأجلناه الى هذه المناسبة، قال: «وقد بات واضحا ان الشتائم التي كالها نائب محافظ كركوك الكردي حسيب روژبياني ضد عرب كركوك امام الحاكم الامريكي بول بريمر والشيخ غازي الياور، خلال زيارتهما للمدينة، واصراره على (تنظيف) كركوك من (المستوطنين) العرب، كما جاء في حديثه الوقح...».

تعقيبا على هذه الدرر التي نشرها السيد هارون اقول: ان حسيب روژبياني المنتمي

الى عشيرة (روژبياني) التي هي من اعرق عشائر كركوك الكردية والتي انجبت جماعات من خيرة العلماء الفضلاء في العلوم العربية الاسلامية ومنهم العلامة الكبير الشيخ عبدالرحمن الروژبياني الذي استقر اخيرا في بغداد والف العديد من الكتب العلمية وتخرج على يديه لفيف من افاضل علماء الكرد والعرب وكان زميلا لمولانا خالد النقشبندي في الدراسة، وآخر من انجبتهم عشيرة روژبياني التي يصف هارون قريتها بالمتخلفة هو المؤرخ الكبير الشهيد محمد جميل الروژبياني الذي قتله قبل سنوات بعض مرتزقة صدام، اقول ان حسيب روژبياني هذا ليس طارئا باي حال على كركوك وهو من ابنائها المناضلين في سبيل حقوق شعبهم القومية، وهو حتى ان لم يكن كرديا ولم يكن من ابناء كركوك، فمن واجبه الوطني كأي عراقي شريف ان يدافع عن حقوق جماهير كركوك الكردية والتركمانية والكلدوآشورية التي استباحها صدام وزمره القمعية ومستوردوه الغاصبون. حسيب روژبياني هذا، ان اختلفت وجهة نظره مع وجهة نظر السيد رئيس الجمهورية او اي مسؤول كبير آخر في الدولة في موضوع ما فهو علامة من علامات الديموقراطية التي تسود العراق الجديد رغم انوف كارهي الديموقراطية. ولكن يبدو مع الاسف ان السيد هارون الذي كان عليه ان يقف بكل ما اوتي من قوة الى جانب حرية الرأي وان اختلف هذا الرأي مع رأيه هو، يبدو انه يحن الى عهد الدكتاتورية والبطش، ولذلك فهو يستكثر على السيد رئيس الجمهورية ان يكون من رحابة الصدر بحيث يتقبل النقد ويستمع الى الرأي الآخر، ويتمنى لو انه كان من اولئك الذين ما ان سمعوا رأيا لايروق لهم نادوا زبانيتهم فورا وقالوا لهم: «خذوه، فغلوه، ثم الجحيم صلوه، ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه» انه كان يتجرأ على التحدث في حضرة الرئيس القائد، ويتكلم خلافاً لمنطق العهد البائد، وبوده لو ان السيد الرئيس رد على السيد حسيب وطرده من وظيفته، ضاربا عرض الحائط المبدأ الذي كان ينادي به السيد الرئيس (سابقا) صدام حسين وهو: «قطع الاعناق ولا قطع الارزاق»، واعاده الى قريته «الحقيرة» مودعا بالصفعات والركلات، ليكون عبرة لكل كردي آخر قليل الحياء فلا يرفع صوته مطالبا بحقوق شعبه ويظل خانعا ذليلا الى أبد الآبدين...

ولكني ابشرك ايها السيد الجليل هارون محمد بان ذلك العهد الذي كان يتصرف

مسئولوه على تلكم الطرائق الهمجية التي تدعو اليها، قد ولى الى غير رجعة ولن يكون له مكان مرة اخرى في عراق ما بعد العفالقة وصدامهم وازلامهم وحوشيتهم! والسيد رئيس الجمهورية الذي اتفق على اختياره جميع الاطياف الكردية والوطنية والاسلامية التي كانت منضمة الى مجلس الحكم المنحل، لابد ان يظل عند حسن اختيار اولئك الناس الشرفاء والمناضلين من اجل الديموقراطية والتعددية والفدرالية في وحدة وطنية راسخة، وسوف يظل يبذل قصارى جهده من اجل الحفاظ على التآخي القومي في جميع بقاع الثغور الكردية العربية التي تتعايش فيها القوميات العراقية وفي سبيل احقاق الحق والعدل واعادة الامور الى مجاريها الصحيحة السابقة في جميع المناطق المختلف بشأنها، وسوف لن يجني امثال السيد هارون محمد ومن لف لفه من مساعيهم غير الحميدة الا الخيبة والخسران، كما سوف لن ينجحوا في احداث ثغرة بين الكرد والعرب، ولن تنطلي على احد اكاذيب هؤلاء وتضليلاتهم من زعم ان هناك اوساطا كردية ممن «عبئوا وغسلت ادمغتهم بمعاداة العرب». ان هذه الفرية الكبرى تنطبق على الآمرين بالقصف الكيمياوي ورماة القنابل الكيمياوية ومرحلي العوائل الكردية والتركمانية بعشرات الالوف وعلى مهجري العوائل الفيلية بالالوف وعلى حفاري القبور الجماعية، لا على الكرد الذين «اخرجوا من ديارهم». اننا نحن الكرد، كنا ومازلنا وسنظل اشقاء الشعب العربي الذي جمعتنا واياه الثقافة المشتركة والتأريخ المشترك والدين المشترك والكفاح المشترك ضد مظالم الطغاة وضد الغزاة المغول وضد البطش العثماني واخيرا ضد الاستعمار والرجعية المحلية والانظمة الفاشية التي يتباكى السيد هارون على زوالها ولكن لا يجرؤ على البوح بذلك، انما يدل عليه بنفخه في بوق اثارة العداء القومي وكيل التهم جزافا لشعبنا الكردي وطلائعه المناضلة.

ويعود السيد هارون، بعد كل ما لفق من افتراءات وتهم باطلة، فيأتي بمزاعم من نوع جديد عن «ان مايحدث في شمال العراق من تحركات ميدانية عسكرية وامنية وتهجيرية ووجود اعداد كبيرة من ضباط الموساد والشركات الاسرائيلية، ينبيء بان المستقبل القريب يحمل مخاطر جدية لفصل الشمال العراقي عن البلاد، من ملامحها الظاهرة الابقاء على حكومتي اربيل والسليمانية، وعدم حلهما كما تقتضي الظروف الآن بعد تشكيل هيأتي الرئاسة والحكومة المركزيتين في بغداد ومشاركة مسؤولين

ووزراء من الحزبين الكرديين فيهما. ولكم ان تتصوروا بلدا يقال انه موحد وفيه ثلاث حكومات واحدة مركزية في العاصمة بغداد ومحليتان في المنطقة الشمالية... الخ».

لقد رددت على بعض ما ورد في هذه الفقرة في سياق الرد على ما ورد في فقرات سابقة من المقال، فلاحاجة للتكرار مثنى وثلاث ورباع كما يفعل هارون على طريقة غوبلز الذي يروى عنه انه قال: اكذب، ثم اكذب، ثم اكذب، فلابد ان تجد من يصدقك. ولذلك اكتفي هنا بالقول: لايوجد اطلاقا اي تحرك كردي ميداني عسكري، والپيشمرگة الاكراد موجودون في مواقعهم التي استقروا فيها بعد اسقاط النظام، وكان على هارون، ان كان يزعم نفسه صادقا في ما يدعي، ان يذكر بالتحديد تحركا عسكريا كرديا واحدا في مناطق التماس او في عموم المنطقة. واما عن المخاطر الامنية، فانه، كصحفي، كان عليه مثلا ان يذكر حادثة تفجير سيارة مفخخة واحدة او القاء قنبلة او وضع عبوة ناسفة اتهم فيها اكراد في المنطقة الا اذا كانوا من حلفاء من يدافع عنهم من مرتزقة انصار الاسلام المزيفين او ان يشير الى حادثة اغتيال عربي او تركماني او جندي حليف قام به اكراد، وكان عليه ان يفسر لنا السر في الاعتقالات المتتالية التي تجري للارهابيين والقتلة ومخبئي الاسلحة والقنابل الذين لا يعثر بينهم على كردي واحد ابدا مما يدل بوضوح على ان ما من مخاطر امنية في منطقة كردستان. اما مزاعمه عن «فصل الشمال العراقي»، فأنني ارد عليها بالقول ان كردستان الجنوبية (لتنزل هذه الكلمة برداً وسلاما على قلبه) او كردستان العراق، كما نسميه رسميا، لم ترد الانفصال ولم نرده باختيارنا نحن الكرد اصحاب القضية الحقيقيين بالذات وليس من اجل سواد عيون الالحاقيين العنصريين من امثال هارون محمد. اما دعوته المنكرة الى قيام الحكومة العراقية بحل حكومتي اربيل والسليمانية كما تقتضي الظروف حسب ادعائه واستبعاده تصور وجود حكومتين محليتين الى جانب الحكومة المركزية، فانا لا اعرف بكل اسف التاريخ السياسي لهذا الهارون ولا علم لي بما كان يفعله ايام صدام، ايام الانفالات والقصف الكيمياوي والمقابر الجماعية، حتى اربط بين ماضيه وحاضره العنصري، لذا اكتفي بالقول: انه كان الاجدر به ان يطلق هذه الدعوة المعادية لشعبنا الكردي في ايام حكم مرشديه الروحيين من فاشيي البعث الذين سقطوا وكردستان المحررة عظمة في حلوقهم لم يستطيعوا ان يتقيأوها او يبتلعوها. اما عهدنا هذا فهو

عهد قانون ادارة الدولة العراقية الإنتقالي المؤقت الذي اقر الفدرالية لكردستان، هذه الفدرالية التي باتت قذى في عيون اعداء شعبنا الكردي، وانني ابشره بان المستقبل سيحمل له ان شاء الله بشائر اعادة ضم المناطق الكردية الباقية في العراق التي لم تدخل بعد ضمن اطار جمهورية كردستان الفدرالية الواحدة التي ستشكل جزء اساسيا من العراق الاتحادي الموحد، فليهنأ منذ اللحظة بهذه البشارة التي ستكون ورما خبيثا بالنسبة لكل الذين يضمرون النوايا الالحاقية لكردستاننا واوهام انفالات وكيمياويات ومقابر جماعية جديدة لشعبنا المناضل الصابر.

يبدو ان الحقد الدفين الذي يضمره هذا الصحفي الذي فات اوانه عراقيا ولم يعد ملائما لما بعد الثمانينيات من القرن الماضي، لا يقتصر على تاريخ الكرد اليوم او منذ التحرير واسقاط نظام الطاغية، وانما يعود الى العقود الكثيرة الخوالي، فيهاجم النضال التحرري الكردي منذ العشرينيات من القرن الماضي وحتى اليوم، فهو يقول: «وعندما يستعرض الانسان العراقي (الصحيح: هو وامثاله، وليس الانسان العراقي – م) موقف الحركات والقيادات الكردية منذ نشأتها في عشرينات القرن الماضي وحتى يومنا الحاضر، وكلها ذات طابع تمردي وعصياني ومخلّ بالنظام، لابد ويصدم حد الفجيعة من الخراب الذي الحقته بالعراق والدمار والفوضى وعدم الاستقرار الذي حققته وماتزال في ربوع البلاد التي ابتليت بهذه الزمر والعصابات... في الوقت الذي تستمر تلك القيادات في عملياتها الابتزازية والتخريبية الى درجة بات السكوت عليها مسألة معيبة حقا ولابد من التصدي لها بحزم...»

كثيرة هي في هذا المقطع النقاط التي يجب على المرء ان يلقم كاتبها حجرا يحطم اسنانه وهو الذي يسمح لنفسه ان يمضغ لحم الشعب الكردي كله... فهو يتهم ثورات هذا الشعب منذ ايام الحرب العالمية الاولى بقيادة الوطني الغيور الشيخ محمود الحفيد الذي سار على رأس المقاتلين الكرد لمحاربة قوات الاستعمار البريطاني في الشعيبة، وحتى اوائل الاربعينيات ويتهم ثورات بارزان ضد العهد الملكي الاستعماري الرجعي وثورة ايلول منذ العام ١٩٦١ وحتى سقوط العهد الصدامي، يتهم هذه الثورات الوطنية الكردية المتلاحقة كلها بالتمرد والعصيان، اي ليس للشعب الكردي قضية يناضل من اجلها، ويرى ان الاستعمار البريطاني الذي احتل العراق كان على حق، واحتلاله العراق

منذ اواسط الحرب العالمية الاولى امرا مشروعا يحرم الوقوف بوجهه، وان العهد الملكي كان عهدا وطنيا في خدمة الشعب والبناء والتعمير، كما ان الدكتاتورية التي آل اليها امر حكومة ثورة الرابع عشر من تموز كان يجب الخضوع لها. اما نظام البعث الفاشي الدموي فكان قمة الوطنية لأن قمة المقاومة الكردية كانت ضد هذا النظام سواء في عهده الاول او الثاني، وهذا هو ايضا شأن الانظمة التي اعقبت نظام البعث. كل هذه وحسب المفهوم الهاروني، كانت عهودا وطنية صالحة والنضال ضدها تمردا وعصيانا وتخريبات ومسببات لعدم الاستقرار. وهذه الاتهامات الجائرة لاتنصب ضد شعبنا الكردي فقط وانما تشمل عموم الشعب العراقي الذي حارب كل هذه العهود بكل ما اوتي من قوة وقدم على طريق النضال ضدها الوف الشهداء. واليوم فان السكوت عن الحركة الكردية القائمة التي تحكم جانبا مهما من كردستان العراق وتساهم بنشاط في تقرير مصير العراق كله، مسأله معيبة وفق النظرة الموتورة للسيد هارون محمد، وعلى الحكومة العراقية ان تتخلى عن محاربة الارهاب وتتفرغ لمحاربة هذه الحركة المعيبة وان تزيل عن نفسها عيب وجود هذه الحكومة الى جانبها وتتصدى لها بكل حزم كما يريد السيد هارون ربما بالبحث عن قنابل هايدروجينية وذرية بعد ان ثبت فشل السلاح الكيمياوي وسياسة الانفالات والمقابر الجماعية في مقاومتها كما يشهد بذلك وقوف اصحاب ذلك السلاح واصحاب تلك السياسة المجرمة اذلاء في قفص الاتهام امام كاميرات الفضائيات العالمية، والحمدلله ولا شماتة.

باسم من يتحدث هذا الكاتب المثير للفتن الذي يبدو انه لا يحلو له الا ان يطفو العراق على بحر من دماء ابنائه وكأنه لم يرتو طوال هذه السنين من شرب الدم، وما هي تلك الزمرة الفاشية التي توحي لقلم هارون بان يحرر هذه الآراء الدموية الجهنمية وينشرها على الملأ العراقي الذي يرى كل صباح جداول من دم ابنائه الابرياء الذي تريقه السيارات المفخخة والعبوات الناسفة والهاونات التي تطلق على الاحياء والبيوت الآمنة، ودفاعا عمن تنشر له جريدة (القدس) اللندنية التي كان الاجدر بها ان تحمل اسما اقرب الى مفهوم الصهيونية منه الى(القدس)، فنحن الكرد نعتبر انفسنا والشعب الفلسطيني المكافح في خندق واحد هو خندق النضال من اجل التحرر الوطني ونعتبر اعداء الشعب الكردي والصهاينة ايضا في خندق ثانٍ مقابل لخندقنا... اقول لهما ان

مصير هذه الافكار التي يعبر عنها هارون وتنشرها (القدس) على الملأ لن يكون بأحسن من مصائر الذين حاربوا شعبنا على مر التاريخ، فقد زال كل هؤلاء ومازال شعبنا يواصل مسيرته النضالية وسينتصر باذن الله وبعزيمة ابنائه المكافحين ومساندة اصدقائه الصادقين وفي مقدمتهم كل القوى الخيرة في الشعب العربي...

اما دعوة هارون الى افتعال قوى كردية خارج الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني متجاهلا عن عمد وجود عدة احزاب كردستانية وكلها متضامنة مع الحزبين المذكورين وتقرر معا السياسة الواجب اتباعها في كردستان بغية الوصول الى الاهداف المشتركة التي ناضلت جميعا من اجلها وماتزال، اقول ان هذه الدعوة التي جاءت عبر قوله: «وهذا يستدعي من رئاسة غازي الياور وحكومة اياد علاوي ان تتعاطيا مع القضية الكردية بطريقة موضوعية تتيح مشاركة القوى والجماعات والقبائل والشخصيات الكردية من خارج حزبي طالباني وبارزاني في العمل السياسي والمهام الحكومية وعدم الاقتصار على التعامل مع الحزبين فقط، وهما لا يمثلان غير جزء صغير من الشعب الكردي...»، ليست الا استنساخا ميتا في رحم امه لما توهمه صدام حسين وزمرته في اوائل العام ١٩٧٤ من ان بوسعه ان يتصنع حوله احزابا كردية مأجورة تأتمر بأوامره وتنبري لمحاربة الثورة الكردية، فكانت حصيلته شتاتا من افراد معظمهم مرتزقة يتكالبون على الغنائم تكالب الايتام على الثريد، ولن تنفعكم شيئا في الوقوف بوجه الشعب الكردي وارادته الصلدة في اقامة فدرالية كردستانية ضمن الجمهورية العراقية تضم جميع المناطق الكردية وذات الاغلبية الكردية.

لقد عجز صدام حسين بجيوشه الجرارة وعشرات الالوف من المرتزقة الذين اطلق على جناحهم العربي يوماما اسم فرسان خالد بن الوليد وعلى جناحهم الكردي فرسان صلاح الدين الايوبي ولم يكونوا في الواقع الا فرسان السلب والنهب وعند الحاجة فرسان الهزيمة، عجز عن التصدي للديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وسائر الاحزاب القومية والوطنية الكردستانية الا بعدما لجأ الى الاسلحة الكيمياوية وسياسة الانفالات وحتى ذلك لم ينفعه الا حينا من الزمن. الم تر كيف نهضت الجماهير الكردية بوجهه في انتفاضة ١٩٩١ العارمة ودكت اركانه وطهرت كردستان من رجسه؟ وها انك

تلجأ الى ذر الرماد في العيون بالحديث عن «القوى والجماعات والقبائل والشخصيات الكردية من خارج حزبي طالباني وبارزاني». اود ان اعلمك ايها الرجل الجاهل بواقع المجتمع الكردستاني، الذي يمني نفسه باحلام العصافير، ان المجتمع الكردستاني كله متماسك ومتراص، وكل الاحزاب والشخصيات والقبائل والجماعات الكردستانية متضامنة حول اهداف شعبها، وقد فات ذلك العهد الذي كان بالامكان ان يجمع المال حشدا من المرتزقة تحت اي اسم كان، كما فات ذلك العهد الذي كان بالامكان ان تحشد قوة فعالة في الجانب العربي من العراق ضد كردستان والشعب الكردي. لم يعد هناك صدام حسين ولا علي الكيمياوي ولا حسين كامل ولا محمد حمزة الزبيدي ولا اي من اولئك الجنرالات الدمويين الفاشست، ولم تعد هناك قنابل كيمياوية وجيوش تسوق الناس في انفالات جديدة الى قبور جماعية في اي بقعة من العراق... العهد الجديد هو عهد كل القوى المخلصة للعراق الجديد... انه عهد بناء الديموقراطية والتعددية والفدرالية... ويلتف حول هذا العهد كل الاحزاب العراقية الاصيلة ذات التاريخ النضالي المجيد من وطنية واسلامية وقومية وتقدمية وكذلك الاحزاب الكردستانية وكل الاطياف الشريفة في المجتمع العراقي وليس هناك ضد هذا العهد في الميدان الا ايتام العهد الصدامي ومرتزقته الاجراء والارهابيون القادمون من وراء الحدود، ودعوتك المنكرة التي فات اوانها منذ زمن بعيد دعوة في فراغ وكلمة تائهة تذهب ادراج الرياح ولن تستطيع ان تجد من يستمع اليها ويسمعها، ولن تكون عاقبة امرك الا الخسران المبين...

اما تباكيك الكاذب الاجوف بعد كل تلك المعاداة التي عبرت عنها للشعب الكردي ومطاليبه وحقوقه وكل تلك الاهانات التي كلتها له ولنضاله عبر اكثر من ثمانين عاما، تباكيك على «جهود اكراد العراق ونضالهم للحصول على حقوقهم السياسية والثقافية والاجتماعية بما فيها حقهم في تقرير مصيرهم في مناطقهم التقليدية المعروفة»، فلم يكن الغرض منه الا ان تردفه بجملة اكاذيب نظمتها بالقول «صادرها طالباني وبارزاني اللذان حولا المنطقة الكردية الى ممتلكات سجلت باسماء الحاشية والاقارب والاتباع» وقد جئت على مدعياتك تلك بجملة اخرى من الاكاذيب التي يشهد ببطلانها كل من زار العراق وزار كردستان منذ الانتفاضة المجيدة وحتى الآن، فقد ذكرت «ويشهد على ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبؤس والبطالة في المدن الكردية الكبيرة وكثرة المتسولين

والشحاذين وتوقف الاعمال وندرة الاشغال في المنطقة برمتها. فلم يفتح الحزبان الكرديان منذ استيلائهما على المحافظات الثلاث اربيل ودهوك والسليمانية نهاية عام ١٩٩١ شارعا واحدا او مدرسة او مركزا صحيا او مرفقا اجتماعيا من الاموال العامة والضرائب والرسوم الجمركية وايرادات برامج النفط مقابل الغذاء وتقدر بمليارات الدولارات التي ذهبت الى الارصدة الخاصة في البنوك الاوروبية والامريكية. حتى المنظمات الانسانية والهيئات الدولية التي قامت بمجهودات وتولت على نفقتها بناء الكثير من المدارس والمستشفيات والطرقات وعملت على نزع الالغام واعمار المناطق المتضررة تعرضت هي الاخرى الى ابتزازات وتدخلات من قيادات الحزبين...» الى آخره.

لقد اعدتُ كتابة هذا المقطع الكبير من مقالك بما تضمنه من مفتريات ليقرأه القاريء الكردي اولا والعراقي ثانيا، ويقارنا ما قرءاه بما يريانه كل يوم رأى العين من حركة ثقافية واقتصادية وعمرانية وتطور في التربية والتعليم والخدمات الصحية في المنطقة رغم الحصار المزدوج الذي كان مفروضا على المنطقة الكردية منذ العدوان الصدامي على الكويت، فالحصار الدولي لم يكن يسمح بدخول اي مادة الى كردستان مما كان يمنع دخولها الى العراق العربي، والحصار الصدامي كان يزيد الطين بلة فكانت المحروقات، مثلا، تباع في كردستان باضعاف اسعارها في العراق العربي، وكان هذا البيع يجري بواسطة مرتزقة من عملاء صدام الذين كان يسمح لهم وحدهم بالمتاجرة بها في كردستان. ولم يكن يسمح بدخول اي بضاعة من بغداد الى كردستان الا عن طريق المهربين الذين كانوا يدفعون الرشاوى الى رجال الادارة والجيش والامن الصداميين لقاء السماح بمرور بضاعة ما. ومع ذلك فهناك العديد من الشهادات العالمية على الفرق الشاسع بين مستوى مختلف انواع الخدمات في كردستان وفي المنطقة العربية وفي مستوى الرواتب والاجور بين ما كان في كردستان وفي بغداد قبل سقوط النظام.

لقد اعيد اعمار الوف القرى والبلدات التي دمرها صدام ورفعت عشرات الوف الالغام من الطرق والاراضي الزراعية وفتحت آلاف الكيلومترات من الطرق وبنيت العشرات من المدارس والمراكز الصحية والدوائر الحكومية، وفي حين كان في كردستان في العهد الصدامي جامعة واحدة في اربيل فان هناك اليوم جامعة في كل محافظة وهناك عدد من الكليات والمعاهد في العديد من الاقضية، وطلبة الجامعات يعدون بعشرات الالوف

وطلاب وتلاميذ المدارس بمئاتها، ونالت المرأة الكثير والكثير من حقوقها التي كانت محرومة منها، والحياة الديموقراطية التي تشمل عشرات الاحزاب والمنظمات والجمعيات والنقابات متوفره بكل حرية وعشرات الجرائد والمجلات والنشرات تصدر كل يوم، وهناك حركة ثقافية مزدهرة ودور نشر حكومية واهلية عديدة تصدر عنها عشرات الكتب في مختلف العلوم والفنون بالكردية والعربية والتركمانية والكلدوآشورية، وهناك العديد من الفضائيات والقنوات التلفزيونية ومحطات الراديو المحلية بمختلف اللغات الموجودة في كردستان، وكل هذه المنجزات بفضل الادارتين الكرديتين، فضلا عما انجزته المنظمات الانسانية والخيرية الدولية.

لايمكنني ايراد الجداول والاحصائيات في مقال صحفي والا لأتيت لك بمقارنات واضحة بين الفرق بين ما هو موجود في كردستان وفي العراق العربي. ان كردستان تشهد اليوم ومنذ امد بعيد حركة عمرانية كبيرة وحتى ان مئات من عمال البناء من بغداد وغيرها من المدن تعمل الآن في كردستان نظرا للاجور العالية التي يتقاضونها هناك مقارنة بنسبة البطالة المرتفعة في العراق والتي يقدرها المختصون بـ ٥٠٪. ولئن كنت تبحث عن الفساد الاداري والتلاعب باموال الدولة فانا لا استطيع ان انفيه لعدم علمي بالموضوع وتلك ظاهرة لايخلو منها بلد من البلدان، ولكنه بالنسبة لما هو موجود الآن في العراق وتتحدث عنه الصحافة بمقدار ما عندها من معلومات، ضئيلة بالطبع لايمكن الحديث عنه لانه لاينعكس في واقع الحياة العامة الكردستانية.

واخيرا فان السيد هارون محمد لاينهي مقاله دون ان يكرر مطالبته رئيس الوزراء العراقي بان يسير على هدى صدام ويجر البلاد مرة اخرى الى حرب اهلية ضد الشعب الكردي وان يتصدى لواقع وجود ادارة كردستانية حرة في كل من المحافظات الكردية الثلاث، واعتقد انه يرمي من وراء ذلك الى وضع العصي امام عجلات ارادة توحيد المناطق الكردستانية الاخرى الواقعة تحت يد السلطة المركزية مع المنطقة الفدرالية وربما كان هذا بيت القصيد في جملة مقاله المشحون بالافتراء والدس والكذب والطعن في الشعب الكردي ونضاله المجيد. انه يقول في الفقرة ما قبل الاخيرة من مقاله ما يلي:

«ان حكومة اياد علاوي المؤقتة لن تنجح في اداء مهامها على الصعيد الداخلي وخصوصا في القضايا الملحة المتعلقة بالامن والاستقرار وسيادة القانون الا اذا وضعت

حدا للازدواجية القائمة في البلاد الآن وتنهي حكومة طالباني وبارزاني في السليمانية واربيل وتتعاطى مع الاثنين وفق حجمهما الحقيقي وتوقف الاجراءات الشوفينية التي تتعرض لها مناطق كركوك وديالى والموصل وتخرج ميليشيات البيشمرگة من العاصمة بغداد والمدن العربية، وعليها ان لا ترضخ لضغوط واملاءات الحزبين، وان تتوجه لتمتين علاقاتها مع تركيا تحديدا لانها الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكن الاعتماد عليها في دحر المؤآمرة الانفصالية واجهاض مشروع تقسيم العراق الذي تقوده الاحزاب الكردية، وخلاف ذلك فلا امن ولا سلام ولا استقرار في العراق».

يتبين من هذا المقطع بكل جلاء ان المقال مكتوب لبيان خطط احدى الجهات الشوفينية العربية او غيرها المعادية للكرد وكردستان، وان الهدف الذي وضعته هذه الجهة نصب عينيها هي ما يلي:

(١) السعي لحصر الشعب الكردي في العراق في المناطق الكردية الصرفة وعزله عن ابنائه في محافظات كركوك وديالى والموصل، وهذا ما عبرت عنه جملة «وتقرير مصيرهم في مناطقهم التقليدية المعروفة»، وربما كان استخدام مصطلح (تقرير المصير) لاغفال الكرد بانه يقصد به المفهوم الشائع سياسيا لهذا المصطلح.

(٢) ترك الكرد الموجودين في تلك المحافظات دونما صلة ببقية الكرد في المحافظات الشمالية الثلاث ريثما يندثرون ويذوبون بين العرب الموجودين هناك ممن كانوا فيها او استوردوا اليها او يستوردون او يأتون بانفسهم او يؤتى بهم في قوادم الايام.

(٣) ترك محافظة كركوك في الظرف الراهن للعرب المستوردين وعربها الاصليين والتركمان والكرد الذين فيها دون اعادة الكرد المهجرين منها لعدم الاشارة الى الموضوع بكلمة واحدة في المقال، ريثما يمكن طرد اولئك الكرد ايضا مع التركمان منها كهدف غير آني بالنسبة للتركمان لحاجة المشروع الى مساندة تركيا كما سيأتي الحديث عنه في الفقرة السادسة، وهذا ما يدل عليه المخطط المثالي الموهوم المنسوب الى الكرد في مكان آخر من المقال من محاولة احداث قطع بين عرب كركوك وعرب محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى، والحقيقة هي محاولة احداث القطع بين كرد السليمانية واربيل ودهوك وكرد كركوك وديالى وصلاح الدين ونينوى الراهنة.

(٤) التضييق على المحافظات الكردية الشمالية لئلا تطمئن ابدا الى ان لها كيانا

خاصا وعدم الاعتراف بالفدرالية الكردية لعدم ورود ذكرها ولا مرة واحدة في المقال وعدم السماح بتعدي ما يسميه (حجمها الحقيقي).

(٥) رفض التعامل مع الادارة الكردية ككيان فدرالي او حتى ذي حكم ذاتي، وقد يكون من الممكن القبول بنوع من اللامركزية او فدرالية المحافظات في ظروف تمتع المحافظات الاخرى بها.

(٦) التوجه نحو تركيا دون غيرها كسند وحيد للسياسة المتبعة تجاه الكرد والمنطقة الكردية في العراق التي يريدها كاتب المقال، واقامة جبهة مشتركة مع تركيا معادية للأماني الكردية وضد فدرالية كردستان واطلاق يدها للعمل ضد الشعب الكردي وامانيه في كردستان العراق على غرار الاتفاقية التي كانت بين تركيا ونظام البعث للتدخل المتبادل كيلومترات عدة وكانت حقيقتها التدخل التركي فقط في كردستان العراق.

(٧) الابقاء على مزاعم اتهام الكرد بالانفصالية، والانفصالية يجب اعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون، وذلك للتلويح بها على الدوام كسيف مصلت على رقاب الكرد لارهابهم.

وفي الختام يجب عليّ القول ان الرد على هذا المقال لم يأت انطلاقا من اهميته وخطورته وانما من اجل ايضاح الحقائق لأولئك الذين ليسوا على بصيرة بحقائق الامور، ولتنوير القراء الكرد والعراقيين بالغايات الشريرة التي يعمل من اجلها حثيثا اناس لهم ارتباطات بجهات عدة كلها ذات مصلحة في ان لايسود التآخي القومي الحقيقي علاقات القوميات العراقية فيما بينها وفي عدم ظهور عراق موحد اتحادا اختياريا انطلاقا من الرغبات الحقيقية لشعوبها.

الاتحاد – الاعداد ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٠،

١٨ و٢٠ و٢٠٠٤/٧/٢١

حديث عن تصريحات غير مسؤولة لمصدر قيل انه مسؤول

نشرت جريدة (الصباح) على صفحتها الثانية من عددها الصادر في الثامن من شباط الجاري كلمة بعنوان «مصدرمسؤول: مطالب الاكراد ضغط لكسب المزيد من الامتيازات من الحكومة المركزية» جاء فيها انه «وصفت اوساط سياسية مطالب الاكراد بمنصب رئاسة الجمهورية او رئاسة الحكومة بمحاولة تصعيد الضغوط على العراقيين سواء كانوا سنة او شيعة للحصول على المزيد من الامتيازات والدخول في مرحلة المساومة على المناصب البديلة في حالة الرفض وعدم تقبل الفكرة».

يبدو ان هذا المصدر المسؤول يرمي من وراء تصريحه غير المسؤول هذا الى اعلان ان الكرد يقفون كطرف مخاصم امام باقي الشعب العراقي، شيعة كانوا او سنة او غيرهم، فهو يصف، في الجوهر، مطالبتهم بالتعامل واياهم كجزء اساس من الشعب العراقي، بأنه ممارسة للضغط للحصول على المزيد مما سماها الامتيازات، وانهم لا يريدون في الواقع احد المنصبين الرئاسيين، ربما لانهم يدركون انهم ليسوا جديرين بذلك، ولذلك يتخذون من تلك المطالبة سلّما للوصول الى الحصول على امور اخرى... والواقع ان الكرد لم يحصلوا على اي امتيازات خاصة بهم بالنسبة الى سائر المواطنين، بل وانهم لا يستهدفون ذلك في الاساس لكونه مطلبا غير ديمقراطي، وقد كنا على الدوام في المرتبة الثانية او الثالثة من المواطنة في مختلف ضروب حقوق المواطنة العادية، ولذلك لم نرد قط اكثر من المساواة مع غيرنا كافراد عراقيين او كشعب متميز من شعوب العراق. والمرتبة الاولى التي احرزناها على طول التاريخ العراقي الحديث كانت في الاضطهاد القومي والتمييز العرقي ثم الابادة الجماعية والقصف الكيمياوي والانفلة والتدمير الشامل والترحيل عن ارض الآباء والاجداد والتهجير الى خارج الوطن والاكراه على اختيار المنافي. هذا ما جرى بالفعل حتى يوم سقوط الطاغية، وليس الحصول على اي امتياز غيره. وفي العهد الحاضر حيث تهيمن على العراق سلطة محتلة وتشارك في الحكم الغالبية الساحقة من الفئات المعارضة السابقة، فان عقلية العهد الصدامي مازالت متعششة وبقوة في ادفعة العديد من رجال الحكم والاحزاب والساسة ورجال القانون والاعلام والفكر والثقافة العراقيين من العرب، والا فكيف يمكن تفسير مطالبة

الكرد، بوصفهم احد الشعبين الاساسيين من شعوب العراق، باحد المنصبين الرئاسيين بانها محاولة للضغط على العراقيين، وكأننا اجانب عن العراق لهم هيمنة على مقدراته، ولسنا عراقيين لحما ودما كسائر المواطنين العراقيين، للحصول على المزيد من المكاسب او لأي غرض آخر؟

عندما نطالب بان تكون لنا حصتنا المشروعة، كقومية عراقية متميزة بين سائر القوميات العراقية لها وطن متميز بخصائصه ضمن الوطن العراقي، يرفع الآخرون عقائرهم مشنعين على المحاصصة والمطالبين بها، وهي حق مشروع للجميع في بلد افتقد مبادىء الديمقراطية والمساواة على مر الزمن، واصفين اياها بانها بمثابة لبننة للعراق وتكريس للطائفية والعنصرية. وعندما نطالب بمساواتنا بغيرنا وفتح الابواب امامنا دونما تمييز عن سائر المواطنين، يرفعون في وجوهنا راية «الديمقراطية» وضرورة خضوع الاقلية «الكردية» للاكثرية «العراقية» او بتعبير ادق «العربية»، متناسين، عن عمد، اننا كشعب كردي، انما نقبل بالعراق الفدرالي الديمقراطي الموحد في صورة اتحاد اختياري بين شعبين متميزين متكافئين ولنا جميع الحقوق التي يتمتع بها شركاؤنا في الوطن ومنها اعلى منصب في الدولة ومرورا بجميع المناصب الوسطية وانتهاء بادناها، كما علينا جميع الواجبات التي على غيرنا من المواطنين، وهذا هو جوهر الديمقراطية كما هو جوهر الفدرالية. فما الذي يجعل من المحرم علينا ان يكون رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء او رئيس الجمعية الوطنية او كل هذه المناصب من الكرد فيما اذا لم نسر على مبدأ المحاصصة، وهل الكرد اقل كفاءة من غيرهم، او ان العراقية تعني العروبة والعروبة وحدها؟ لقد تولى اكراد رئاسة الوزارة في العهد الملكي الذي لا يوجد بين القوى السياسية من يذكره بخير، ولو لم يكن النظام الملكي وراثيا لكان من الممكن ان يتولى كرد ايضا منصب الملك مرة او اكثر...

الا فقولوا لنا بكل صراحة هل تعتبروننا عراقيين كاملي حقوق المواطنة، او اجانب؟ فاذا كنا عراقيين فمن حقنا في العرف الديمقراطي ان يكون منا رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء او اي مسؤول كبيرا كان او صغيرا في الدولة، كما هو من حق العرب والتركمان والكلدوآشور كقوميات، أو الصابئة والايزديين والمسيحيين كطوائف دينية. وان لم نكن عراقيين، فما الذي يجعلكم تتمسكون بنا وبكردستاننا ولا تدعوننا وشأننا

نتصرف كما نراه مناسبا لنا، وما من مشكلة تقوم الا وتصفوننا خلالها باننا سائرون نحو الانفصال؟

وجاء في الكلمة ايضا: «ان مصدرا سياسيا رفيع المستوى [من هو هذا المصدر السياسي رفيع المستوى ولمَ لمْ تكشف الجريدة عن شخصيته؟] اكد ان تجربة مجلس الحكم المنحل والحكومة المؤقتة عكست واقع الحال وطبيعة علاقة الاكراد بالحكومة المركزية حيث يسعى الاكراد الى كسب المزيد من المناصب والامتيازات بذريعة الانتماء العراقي ووحدة اراضيه بينما تستمر مسيرتهم بقوة نحو الاستقلال والانفصال عن الحكومة المركزية، سيما وان حكومة كردستان تمتاز بالكثير من مواصفات الحكومة المستقلة وترفض الخضوع لسلطة الحكومة المركزية في بغداد بشكل او بآخر والاستعداد للانفصال القريب في حالة غض امريكا الطرف عن انفصال الاكراد في مشروعهم السياسي الاساسي».

ما هذا الكلام الغارق حتى الرقبة في الحقد والضغينة تجاه الكرد، وهل ان هذا المزيد من المناصب والامتيازات التي يقول المصدر المسؤول اننا نسعى للحصول عليها ليس حقا مشروعا لنا كعراقيين او كشعب متميز داخل الكيان العراقي او كجزء اساسي من الشعب العراقي؟ وباي حجة يجب ان نطالب بحقنا؟ اننا اصحاب حق ولسنا نتذرع باي ذريعة. ان الحجة التي نطالب من خلالها بحقنا هي انتماؤنا العراقي ووحدة الاراضي العراقية التي تشمل اليوم جزء من كردستان الكبرى ايضا. فهل ان هذا الانتماء ووحدة الاراضي هذه هما بالنسبة الينا مجرد ذريعة وليسا حجة دامغة ولا يقتضيان ان نتمتع من ورائهما، ويتمتع كل عراقي من اي قومية كان، بكل ما يتمتع به اخوتنا العرب؟ اذا كانت ذريعة البعض او حتى حجتهم في الاستحواذ على المناصب آتية من امور اخرى غير المواطنة العراقية والانتماء الى التراب العراقي والاخلاص للوطن وللشعب، ايا كانت تلك الامور، فاننا لا نملكها ولله الحمد وسندنا الوحيد هو اننا كرد عراقيون وان الشعب الكردي في العراق جزء اساسي من الشعب العراقي، ولذلك فان من حقنا ان نتساوى في كل شأن عراقي مع اي عراقي آخر، ولذلك فاننا لن نفرط بهذا الحق ولن نساوم عليه، وهذا ما يجب ان يكون مفهوما لدى كل الذين يتداولون شؤون عراق المستقبل ويضعون اللمسات الاخيرة على معالمه.

اما قول المصدر المسؤول في تصريحاته غير المسؤولة والتي ما هي الا تكرار فج لجوهر ما كان يقوله اعداء الشعب الكردي في العهود الدكتاتورية الغابرة من ان الاكراد «تستمر مسيرتهم نحو الاستقلال والانفصال عن الحكومة المركزية...» الى آخره، فكلام عار عن اي قدر من الصحة والصواب في الوقت الراهن. ان برلمان كردستان الذي اختار الفدرالية في العام ١٩٩٢ صيغة حالية لحق تقرير مصير الشعب الكردي، ابان كان الطاغية في ايام جبروته وطغيانه وكان الامريكان تخلوا فعليا، ولو الى حين، عن مشروعهم لاسقاطه، وكان هو قد قمع الانتفاضتين الشيعية والكردية واغرقهما في الدم رغم اضطراره الى ترك اجزاء من كردستان تحت ضغوط شتى ذاتية وكردية وعالمية، اقول ان برلمان كردستان كان قد اعلن الفدرالية شكلا للعلاقة مع الحكومة العراقية المركزية، بكامل حريته، ولوشاء لاختار طريقا آخر... وكذلك عندما دخلت قوات الاحتلال العراق واسقطت النظام، وكان بامكاننا حينذاك ان نعلن انفصالنا لو شئنا ذلك، ولكننا لسنا منافقين يقولون بلسانهم غير ما يضمرونه في قلوبهم. ولو كنا نبغي الانفصال لأعلنّاهُ بملء افواهنا خلال كل هاتين السنتين اللتين مرتا على العراق منذ سقوط النظام وتعرضنا خلالهما الى اتهامات ومهاترات وحروب نفسية وحتى تنكر للفدرالية التي تبنتها كل قوى المعارضة خلال سني التسعينيات سواء في كردستان او في ايران او سوريا او اوروپا...

ولئن كنا نتمتع بالكثير من مواصفات الحكومة المستقلة، كما يقول المصدر المسؤول، فذلك بالذات يعني اننا صادقون في انكارنا السعي للانفصال واعلاننا التمسك بالاتحاد الاختياري، والا فما الذي يجعلنا لا ندعو الى الانفصال او لا نعلنه ان لم يكن هو اننا لا نريده؟ ان الفدرالية لا تعني الخضوع للسلطة المركزية حتى تخضع كردستان لأحد. انها تعني تقسيم الواجبات والحقوق والصلاحيات، فما للسلطة المركزية هي لها وتتصرف فيها حسب القوانين وما للادارة الفدرالية فهي لها تتصرف فيها حسب القوانين ايضاً، وليس هناك خضوع وانقياد وما الى ذلك من تعابير ومصطلحات عائدة الى عهود المركزية الدكتاتورية. ولكن يبدو ان البعض مازالوا يحنّون الى عهود الاخضاع والهيمنة الصدامية، الا ان هذه العهود ولت والحمد لله دونما رجعة.

لقد جرى ايام الانتخابات استفتاء على الاستقلال في المحافظات الكردية الثلاث

الخارجة عن ادارة السلطة المركزية الى جانب الاقتراع للجمعية الوطنية والبرلمان الكردستاني المحلي ومجالس المحافظات، وقد صوت للاستقلال حوالي مليوني مصوت. وهذا يعني الى م يميل الشعب الكردي وما الذي سيقرره اذا اضطره الآخرون الى سلوك سبيل عدا الفدرالية، الا ان القيادة السياسية الكردستانية التي مثلتها في عملية الاقتراع قائمة التحالف الكردستاني الديمقراطي لم تضمن برنامجها الانتخابي اي هدف من هذا القبيل وتركت الديمقراطية تسير بكل حريتها بالنسبة لكل من له رأى او مطلب يريد اظهاره والتعبير عنه. وهذا هو المعول عليه اذا كان هناك من يريد ان يتحدث عنا بصدق وامانة، وكفى.

واخيرا وفي ختام هذه الفقرة من تعليقي هذا اود ان اقول بكل وضوح وبكل اخلاص ايضا في الوقت نفسه، ان تحديد المسار الذي يسلكه الشعب الكردي في هذه الفترة الزمنية المصيرية متروك قبل اي باعث آخر الى من بيدهم الحل والعقد بين اخوتنا العرب من مسئولين وسياسيين ورجال اعلام وفكر ونظائرهم، فهم الذين يقررون ما يدفع الشعب الكردي الى ان يقرر قراره الاخير في اي اتجاه وفي اي امر. والمرد في ذلك الى سلوكهم العملي واستجابتهم الفعلية الصادقة لطموحاته وكلها مشروعة، وايمانهم الحقيقي الواقعي بالاخوة العربية - الكردية وبالوحدة الوطنية، وعليهم يقع العتب في نهاية المطاف اذا حدث ما لا نرغب ولا يرغبون فيه وما نتمنى ويتمنون ان لا يقع، فليقطعوا بينهم وبين انفسهم وفي نشاطهم اليومي امام الرأي العام كل ما يربطهم بالفكر الشوڤيني الرجعي مما تسبب في انواع المحن لشعبنا وللشعب العربي ايضا، ولينهوا كل صلة لهم ببقايا العفالقة ابطال المقابر الجماعية والانفالات الرهيبة والعذابات والاعدامات المستديمة للشعب العراقي كله والكردي منه بوجه خاص، وفي هذا العلاج الحقيقي لادواء هذا الوطن ان كانوا يريدون لنا ولهم الخلاص منها.

وجاء في الكلمة ايضا: «واضاف المصدر ان منصب رئاسة الجمهورية او رئاسة الحكومة يضمن الكثير من السلطات لصاحبه لغرض تمرير توجهاته ضمن غطاء قانون يستطيع الكثيرون استخدامه بصورة تبعدهم عن المخالفات القانونية، بينما يتعرض منصب رئيس الجمعية الوطنية الى الكثير من الضغوطات من داخل الجمعية واعضائها في حالة استغلال المنصب لوجود الكتل السياسية والتكتلات بين الاعضاء».

صحيح تماما ان ايا من هذين المنصبين يضمن الكثير من السلطات لصاحبه، الا اننا نحن الكرد، ونقولها باخلاص وصدق، لا نبحث عن رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء لأي شخصية سياسية منا لتأتي بسلطات لمن يحوز على اي منهما، كسبب، وان جاءت بها بالتبع. اننا نبغي الحصول على اي منهما ليدل ذلك على مساواتنا الفعلية بالقومية العراقية الكبرى الاخرى الشقيقة في احتلال منصب رئاسي، واذا حزنا عليه فسنستفيد منه لخدمة عموم الشعب العراقي عربا وكردا وسواهم. ولكن يبدو ان البعض لا يريدون ان يقروا باستحقاقنا لأحدهما حتى تكون الاستفادة الممكنة منها محصورة في القومية الاكبر ونبقى نحن في الظل، وهذا ما لا يشرف احدا في العرف الديمقراطي. كما يفهم من سياق الفقرة انهم يريدون ان يتكرّموا علينا برئاسة الجمعية الوطنية، هذا المنصب الذي يبقى دوما رهين رغبات الكتل السياسية المتصارعة داخل الجمعية، اضافة الى انه لا ينجم عنه الا انشغال الممثل الكردي بالصراعات الدائرة في اروقة الجمعية مما يجعله مضغة على الدوام في افواه هذا وذاك، في حين اننا اناس نبحث على الدوام عن الوفاق والوئام بين كل الجماعات والكتل. اذاً فلتختر الجمعية الوطنية لرئاستها من تراه صالحا بين اعضائها الكثر ممن لا يرتبط برابطة باي حزب او كتلة سياسية ليبقى مشاعا بين الجميع وليستطيع ان يلعب دوره التوفيقي على خير وجه، وهذا ما اراه الاصوب بصورة شخصية.

وجاء في الكلمة ايضا: «واشار الى ان العراقيين لم يحصدوا الشيء الكثير مما يتمتع به الاكراد في الوقت الحاضر خصوصا القوات الامنية والاستخباراتية لدعم الامن والاستقرار في بقية المناطق العراقية ولم يحاول الاكراد استثمار هذه الميزات في مساعدة الآخرين وانما ركز الاكراد على ضمان امن مناطقهم دون الاعتبار بأمن الوطن اجمع».

لنمر اولاً مر الكرام على نظرة المصدر المسؤول الى الكرد، مرة اخرى، وكأنهم ليسوا عراقيين، في حين كان بوسعه بكل سهولة ان يضيف كلمة «سائر» ويجعلها سابقة لـ«العراقيين» ليكون قد تحدث عنا معترفا بعراقيتنا كغيرنا، ولنتجاوزه الى المطلب الاصلي ونقول:

الواقع ان هذه الميزة التي تمتاز بها كردستان اليوم دون الكثير من انحاء العراق

الاخرى، تعود اولا وقبل كل شيء الى ان سلطات الاحتلال لم تجابه عند دخولها العراق مشكلة اسقاط مؤسسات النظام البائد في كردستان، لأن كردستان كانت متحررة من هذه المؤسسات واستتب الامن فيها منذ زمن وظل مستتبا ولم تتكون الظروف الملائمة لنشوء عصابات ارهابية كالتي نشأت في المناطق العربية، ولكن كانت هناك في بعض جبال كردستان المحاذية لايران عصابات انصار الاسلام الزائفين الذين قدموا اساسا من افغانستان والتحق بهم بعض مشايعيهم الكرد العراقيين والعرب الآتين من بغداد في ظل حماية النظام البائد وكانت تخلق المتاعب للسلطات الكردية وتنشر الارهاب احيانا في المدن الكردية وكلما ضيقت قوات البيشمرگة الخناق عليها ولت هاربة الى الجهات الشرقية من جبال كردستان العراقية واحتمت بها الى ان تهدأ العاصفة فتعود الى ممارسة اعمالها الارهابية تجاه المواطنين الكرد العراقيين. وقد احسنت القوات الامريكية صنعا اذ قصفت مواقعهم ايام الحرب من آلاف الاميال ودمرتها وابادت قوتهم الضاربة مما ادى الى ان تترك بقيتهم الباقية التي نجت من القصف المنطقة وتلتحق بالعصابات الاجرامية التي تكونت فيما بعد في بعض مناطق العراق الاخرى.

اما ما يسميه المصدر المسؤول غير المسؤول في حديثه «عدم محاولة الاكراد استثمار هذه الميزات في مساعدة الآخرين»، فانني اود ان اقول بشأنه: اني شخصيا لست على شيء من العلم بما اذا كانت السلطات العراقية طلبت مثل هذه المحاولة من القيادات الكردية الا ما تردد في الآونة الاخيرة من ان السيد وزير الدفاع طلب ذلك من السيدين البارزاني والطالباني في زيارته مؤخرا الى كردستان، ولست على علم بما اذا كان ذلك صحيحا اولا وما هي النتائج التي اسفر عنها ذلك الطلب ان صح، ولذلك لا اجد لي الحق في التعليق بشيء على هذا الموضوع، الا انني بالذات اقترحت في مقال لي في جريدة (التآخي) في بداية ظهور حملات تخريب الانابيب الناقلة للبترول ان تستعين السلطات العراقية بقوات البيشمرگة وافراد قوات الدفاع الوطني السابقين الذين انحازوا الى شعبهم ابان انتفاضة ١٩٩١، لحماية خطوط الانابيب الناقلة للبترول على ان تظللهم الطائرات الحليفة. وقد مات الاقتراح في حينه لأن المسؤولين مروا به مرور الكرام ولم يعيروه اذنا صاغية.

ثم اود ان اقول ان اي مشاركة كردية في عمليات فرض الامن في المنطقة العربية،

فيما لو حدثت، كانت تثير زعيقا وضجيجا من جميع الاوساط العربية المعادية للعراق الجديد في خارج العراق كما في داخله، وما الحملة الهستيرية التي كانت تشنها الفضائيات العربية كالجزيرة والعربية وغيرهما حول المشاركة الكردية المزعومة في القتال في الفلوجة وغيرها والتي نفاها المسؤولون الكرد بشدة، هذه الحملة المسعورة ليست بعيدة عن ذاكرتنا، وكان المتشددون من سكان الفلوجة وسامراء والارهابيين الذين اتخذوا منهما منطلقين لاعمالهم الارهابية اتخذوا من تلك الدعايات المضللة ذريعة للهجوم على الكرد القاطنين في تلكما المدينتين وما حولهما ممن نفاهم صدام او سكنوهما من قبل فقتلوا العديد منهم ونهبوا اموال غيرهم واضطروا البقية للنزوح منهما وقد ترك الكثيرون منهم بيوتهم وممتلكاتهم هناك لينهبها الارهابيون. فما بالكم لو اشترك البيشمرگة الكرد بالفعل في اعمال فرض الامن في المناطق الموبوءة بداء الارهاب؟ لقد كان من المحتمل ان يغدو ذلك مقدمة لحرب اهلية بين الكرد وبعض العرب، وهذا ما لا نريده نحن ولا نظن ان اخوتنا العرب ايضا يرحبون به.

فبأي منطق يدعو السيد المصدر المسؤول لاشراك الكرد في حماية الامن في المنطقة العربية، ولماذا لا يتوجه بمثل هذا الطلب الى قوات بدر مثلا، ولماذا لا يعاتب السلطات الامريكية ومن وراءها من المعارضة العراقية السابقة في حل الجيش العراقي والشرطة العراقية وسائر القوات الامنية في حينه مما اسفر عن هذا الفراغ الامني الهائل الذي يعاني منه العراق اليوم؟

ان هذا الطلب الغريب وغير المنطقي الذي يتوجه به السيد المصدر المسؤول في هذا الوقت المتأخر، يذكرنا بقول الشاعر العربي:

اذا تكون كريهة أدعى لها
واذ يحاس الحيس يدعى جندب
هذا، لجدكم، الصغار بعينه
لا ام لي، ان كان ذاك، ولا اب

وجاء في الكلمة ايضا: «وفي تجربة الحكومة العراقية بزعامة اياد علاوي تولى الاكراد مناصب رئاسة المجلس الوطني ونائب رئيس الجمهورية ومنصب نائب رئيس الوزراء والعديد من الحقائب وابرزها الخارجية والاشغال والمرأة وحقوق الانسان ورئاسة

اركان الجيش وكثيرا من الحقائب الدبلوماسية خارج العراق، وقد شكل هذا الامر انطباعا سيئا لدى الدول العربية التي تحفظت من التعامل مع الواجهة الكردية للحكومة العراقية بدافع تهميش السنة وتغليب العرب (؟) والاكراد عليهم والاستيلاء على زمام الامور، وهذا ما اكدت عليه الكثير من الاوساط السياسية السنية في الكثير من المناسبات العامة والخاصة، وقد حاولت بعض الدول العربية استغلال هذه النقطة للطعن بكل الخطوات السياسية العراقية في عراق ما بعد الحرب».

من حق الكرد ان يتولوا هذه المناصب واكثر منها سواء بحكم كونهم مواطنين عراقيين او بحكم كونهم من شعب يكوّن احد الجناحين الرئيسين للشعب العراقي. وتوليهم هذه المناصب او غيرها ليس بدعة في تاريخ العراق في كل عهودها. فقد سبق ان كان هناك وزراء كرد في مختلف الوزارات العراقية بل وكان هناك نائب رئيس جمهورية كردي، بغض النظر عن مدى تمتعه بصلاحياته القانونية، وكان هناك عضو كردي في مجلس السيادة الذي اقيم اثر ثورة ١٤ تموز، وكان هناك رؤساء اركان جيش من الكرد، بل وفي يوم ما كان هناك وزير دفاع عراقي كردي، والجيش العراقي تكون اساسا على اكتاف ضباط معظمهم كرد. فاذا كان هذا شأن العهد الملكي الرجعي الاقطاعي الاستعماري وعهد المرحوم عبدالكريم قاسم وعهد الاخوين عارف وعهد البعث العفلقي، فأليس من المعيب لعهد كل مبرراته في الواقع انه جاء لانقاذ العراق من الدكتاتورية ولإقامة الديمقراطية، أليس من المعيب له ان يمن علينا بهذه المناصب التي يتولاها اليوم كرد من اكفأ رجال العراق واكثرهم اتقانا في الاداء واخلاصا للوطن وللشعب؟ حقا انني شخصيا اخجل عندما ارى مسؤولا يذكرنا بهذه المكارم وكأنه تصدق على مستجدٍ.

لا اكتمكم القول انني عندما قرأت هذه الفقرة من تصريحات السيد المسؤول تذكرت فورا صدام حسين وهو يتحدث في مناسبة من مناسبات قادسيته المشؤومة ويعاتب اناسا من ابناء العوجة وتكريت لم يتبرعوا بالكثير مما لديهم لمجهوده الحربي، فكان يذكرهم بايامهم الغابرة عندما كانوا حفاة لا يملكون زوج نعال، فافاض عليهم بعدما تولى السلطة من مال الشعب المنهوب، وكان يتلو عليهم قوله تعالى: «ووجدك عائلا فأغنى»...

ثم ما شأن الحكومات العربية في هذا الشأن العراقي الصرف، ولماذا تتكون عندها

الانطباعات السيئة عندما يتولى كردي عراقي مسؤولية وزارة الخارجية العراقية، وهل ان هذه الحكومات لا تتكون عندها الانطباعات الحسنة عن النظام في العراق الا في ظل القصف الكيمياوي والانفالات والمقابر الجماعية وعذابات السجون وتهجير عشرات الالوف من المواطنين من ارض آبائهم واجدادهم، كما كان شأنها ايضا خلال عشرين عاما من الحرب في جنوب السودان وخلال المذابح التي كان يقيمها الارهابيون «المسلمون» في الجزائر لابناء شعبها، وكما هو شأنها بشأن ما يجري من مذابح وتشريد واغتصاب جماعي في دارفور المنكوبة؟ ولماذا يكتفي السيد المسؤول في تصريحه بترديد هذه الانطباعات العربية السيئة بسبب تولي كرد عراقيين بعض المسؤوليات الوطنية ولماذا لا يرد عليها ولا يلقم اصحاب تلك الانطباعات حجرا، او انه يريد ان يقول لو لم تكونوا انتم ايها الكرد ولو لم نعطكم بعض الوظائف الكبرى لما تكونت انطباعات سيئة لدى بعض الحكومات العربية عنا، اذاً فانتم المسؤولون عن هذه الطامة الكبرى التي نزلت بساحتنا... يا للعار، ويا للشنار! والف رحمة على عهد صدام الذي قال في مناسبةٍ ذات يوم لو لم اكن اخشى الدول العربية لوافقت لكم، ايها الكرد، على الفدرالية، فقد اتهمونا عندما وافقنا على الحكم الذاتي باننا بعنا العراق العربي!

اذا كانت هناك حكومات عربية تكونت عندها انطباعات سيئة عن العراق الجديد لأن واجهته الخارجية وزير كردي، فليكفها ذلك خزيا وعارا، ذلك لأن تكوّن الانطباعات السيئة لدى احد عند ظهور بوادر طيبة لدى جهة ما، لا يدل الا على الطبيعة الوحشية الهمجية عنده. في الاردن كرد خدموا الدولة الاردنية على احسن ما تكون الخدمة، ولا يوجد مثل هذه الانطباعات السيئة هناك الا بين ذيول صدام واذنابه ومناصري الارهابيين الوحوش. وفي لبنان كرد خدموا لبنان على احسن ما تكون الخدمة وتناضل قطاعات واسعة من شعب لبنان من اجل منح الجنسية اللبنانية لمن لم يُمنحها منهم ولا تسمع اصواتا منكرة ضد وجودهم هناك. وفي سوريا كرد خدموها منذ ايام الاحتلال الفرنسي وكان منهم مناضلون ابطال من رجال الحكم والسياسة ولم يظهر هناك مثل هذه الروح المتعجرفة التي تعبر عنها بعض الحكومات العربية الا بعد الاستقلال الى حد ما ولم تشتد الا عندما تولى العفالقة السلطة وعلى ايدي غلاتهم، ولم نسمع شيئا بهذا الخصوص في دول عربية اخرى وان كنا لم نلاحظ ايضا تجاوبا مع المطالب الكردية المشروعة منذ زمن بعيد.

فاذا كان هناك مسؤولون عرب لا يعجبهم ان يتمتع الكرد في العراق ببعض حقوقهم، واذا كان السيد المسؤول صاحب التصريح يجد في ذلك حرجا له ولمن ينطق باسمه ويتمنى لو لم ينشأ مثل هذا الحرج، فاني لا اجد ما ارد به عليهم الا ان اردد ما يقوله المثل الكردي السائر: ان كنت لا ترضى فاشرب كثيرا من الماء البارد وارتق الجبال صعدا، فذلك وحده هو العلاج بالنسبة اليكم. فالكرد شعب مثل سائر الشعوب ولهم حقوقهم مثلها وسينالونها كاملة غير منقوصة سواء في العراق او في اي جزء آخر من وطنهم المجزأ.

انه حقا لمن الشين للمسؤول العراقي الذي نشرت (الصباح) تصريحاته ذات النزعة البعثية الحديثة وفي يوم ذكرى انقلاب شباط الفاشي الدموي، ان يتحدث في عراق الديمقراطية والفدرالية وبعد ايام من الانتخابات الحرة التي لم يشهد لها اي دولة عربية مثيلا، عما سماه تحفظ الدول العربية من التعامل مع الواجهة الكردية للحكومة العراقية ويقصد به الدبلوماسي الكردي الكفوء الذي رفع رأس العراق عاليا اينما حل في مشارق الارض ومغاربها، السيد هوشيار زيباري، وكان مفخرة للعراق قبل ان يكونها لشعبه الكردي، واكثر منه شينا ان يجعل سبب هذا «التحفظ» انه بدافع ما سماه «تهميش السنة»... اي حديث اخرق هو هذا الحديث؟ لم يبق امامكم الا ان تتهمونا بالكفر والزندقة. أفليس الكرد مسلمين غالبيتهم الساحقة على المذهب السني؟ ثم ما هذه الروح الطائفية اللعينة، وما الفرق بين السنة والشيعة والكل مسلمون يرددون صباح مساء «لا اله الا الله، محمد رسول الله»، وما الفرق في المواطنة بين المسلم والمسيحي والايزدي والصابئي، أليس الكل عراقيين؟ هل هذه هي عراقيتكم الاصيلة، وهل هذه هي وحدتكم الوطنية؟ ان العقلية التي انطلقت منها هذه التصريحات ليست الا عقلية خلفاء البعث العفلقي، ومثل هذه العقلية سائرة حتما الى مزبلة التاريخ وبئس المصير.

ثم ما هو دور الكرد في ما يسميه المصدر «تهميش السنة»؟ هل همشهم الكرد وهم من السنة الاقحاح، وهل طالب الكرد يوما ما بتهميش السنة؟ ان من لم يعم الحقد عيونهم ولم يجعل على ابصارهم غشاوه، لابد ان يتذكروا مواقف القائدين الكرديين البارزاني والطالباني من السنة احزابا وعشائر ومواطنين في بغداد والرمادي والفلوجة

وسامراء وسواها واستقبالهما لهم في بغداد وفي كردستان ودفاعهما عن حقوقهم وابداءهما الاستعداد للذود عنهم والوقوف الى جانبهم متى ما شعروا ان احدا يحاول مس حقوقهم بسوء. ان الحزب الاسلامي العراقي، وهو الحزب السني الوحيد في المنطقة العربية من العراق، شارك في مجلس الحكم الى نهايته وشارك في اول مجلس وزراء اقامه حتى تخلى ممثله عن انتمائه الحزبي وآثر البقاء في الوزارة بعد ان قرر الحزب الانسحاب منها، وكان هذا الحزب قد سجل نفسه للمشاركة في الانتخابات ثم انسحب دون ان يعلن مقاطعته اياها. اما هيئة علماء المسلمين فقد وقفت على الدوام موقف المعارضة «السلمية» لكل الاجراءات التي اتخذها مجلس الحكم ومجلس الوزراء الذي اقامه وظلت حتى الآن على روابط شتى مع جهات او منظمات او افراد مناوئة للعراق الجديد واعلن عدم مشاركته في الانتخابات ومع ذلك فقد بذلت محاولات جادة ومهمة معها على مختلف المستويات لاقناعها بالمساهمة في العملية السياسية وماتزال وبالاشتراك في الانتخابات الى ان انتهت دون ان تشترك فيها. هذه هي الواجهات الاسلامية السنية التي يقال انها همشت وهي نفسها التي همشت نفسها في الواقع ان كان هناك تهميش فعلا.

ومع ذلك يتحدث المصدر المسؤول عن تهميشها محاولا القاء وزر ذلك التهميش على الكرد، متجاهلا ان حديثه هذا يعني اتهام الجهة التي يصرح باسمها، كمسؤول، بذلك التهميش. فما الذي يجعل من الممكن ان يكون للكرد دور في تهميش السنة او سواهم، ومن اي موقع لهم لعبوا دورهم هذا؟ لا جواب ابدا على هذا السؤال الا عند صاحب التصريح، وعليه هو ان يوضح لنا هذا الدور ويعترف بانه مسؤول عن الادلاء بتصريح غير مسؤول، وكفى.

ثم اين كان اولئك العرب الذين يستاءون من بروز الكرد على المسرح السياسي العراقي ولا يطيقونه، ويتباكون على ما يسمونه تهميش السنة، اين كانوا عندما كان الشيعة والكرد يهمشون معا بل ويهشّمون جنبا الى جنب تحت مقارع ومطارق التعذيب الصدامي الهمجي الاهوج ويدفنون في المقابر الجماعية؟ الم تكن لهم ضمائر تستيقظ ولو للحظات ليعلنوها صرخة احتجاج مدوية بوجه صدام وزبانيته؟ ولكن ما العمل اذا كانت كوبونات النفط العراقي المسروق قد غطت اعينهم وحشت آذانهم فلم يكونوا يرون شيئا او يسمعون اشياءً.

ليطعن اي حاقد او موتور في اي دولة عربية في السياسة العراقية ان كانت الحجة التي يستند اليها هي ان وزير الخارجية العراقية كردي. ان وزير الخارجية العراقية، بجهوده المثابرة في سبيل رفع شأن العراق الجديد، اشرف اضعافا مضاعفة من خير اولئك الطاعنين الحاقدين، وان كعبه اكرم من خده هو على حد تعبير الجواهري العظيم. وانني اذكر هؤلاء في هذا المقام بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأن الصحابي الجليل سلمان الفارسي عندما طعن احدهم في صحة تلاوته سورة (الفاتحة) في الصلاة اذ كان يتلفظ كلمة (الحمد) في شكل (الهمد) لكونه فارسيا لا تطاوعه مخارجه الصوتية على التلفظ بحرف الحاء الا هاءً، فقال صلى الله عليه وسلم ان (الهمد) الذي ينطق به سلمان احب الى الله من (الحمد) الذي ينطق به كثيرون غيره، او كما قال...

ويقول صاحب التصريح العتيد في خواتيم فقراته: «وتشير التوقعات الى ان انفصال الاكراد بات قريبا رغم المحاولات التي يفسرها البعض بالاصرار على الانتماء الى العراق وتفضيل الفدرالية على الاستقلال. بيد ان واقع الحال يشير الى العكس تماما من حيث التجربة المعروفة بالحكم الذاتي التي يستغلها الاكراد ابشع استغلال دون الانخراط في عموميات البلد وانما العمل على الاستئثار بالسهم الاكبر من الخيرات بحجة الاضطهاد في عهد النظام السابق».

ليس هناك في الافق السياسي ما يشير الى احتمال انفصالنا نحن الكرد عن العراق في المدى القريب. ولئن كان استقلال كردستان حقا مشروعا لدى كل من يؤمن بحق الشعوب في تقرير مصائرها بانفسها وفق ميثاق الامم المتحدة، فاننا ندرك ان عالم المصالح الذاتية الذي نعيش في ظله لا يسمح لاي قوة عالمية فعالة بان تقف الى جانبنا اذا اردنا ان نتمتع بهذا الحق المشروع، واذ يحيط بنا من كل جانب من لا يريدون لنا ان نخرج من القمقم الذي وضعتنا فيه سلطات الاحتلال البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى. اضف الى ذلك اننا جمعتنا والشعب العربي في العراق وسائر القوميات العراقية المتآخية سنوات طوال من النضال المرير جنبا الى جنب ضد الاستعمار والرجعية والدكتاتورية ثم الفاشية. وهذا كله فضلا عن الثقافة المشتركة والدين الواحد والتاريخ المشترك المجيد.

اننا اذ نصر على انتمائنا العراقي الى جانب حقيقتنا الكردستانية وعلى اختيار

الفدرالية تعبيرا لنا عن حقنا في تقرير المصير وطريقا للحياة المشتركة، فلسنا نكذب مع انفسنا كما لا نخدع الآخرين. اننا اناس عُرِفنا بالصراحة والصدق والثبات على الموقف، فليكف المضللون عن زعيقهم بشأن مزاعم الانفصالية التي لو اردناها لجعلناها هدفا لنا وما خفنا احدا وقلناها بصراحة تامة.

اننا لا نستغل اي ظرف طاريء لا ابشع استغلال ولا احسنه، ونحن واضحون وضوح الشمس في رابعة النهار، كما اننا منخرطون في كل عملية عراقية لبناء صرح الوطن الغالي من جديد. وها هم نخبة من كبار رجالنا السياسيين والاداريين والقانونيين والعلميين توظفوا في الوظائف العراقية خدمة لشعب العراق كله ومصالحه الوطنية في وقت كان شعبهم بأمس الحاجة الى خدماتهم وعملهم في كردستان. ونحن لا ندعي باطلا ولا نرتكب قول الزور عندما نتحدث عما نزل بنا من اضطهاد في العهد الصدامي المنهار. واني اخشى حقا ان يكون هذا المسؤول صاحب التصريح يريد من طرف خفي ان يزكي ذلك العهد المجرم اللعين ويدافع عنه ويمهد الطريق للالتقاء بازلامه المجرمين الذين يديرون العمليات الارهابية على رأس كل الفئات المشاركة في اعمال الارهاب ولتمهيد الطريق لهم للانخراط في العملية السياسية تحت ستار «المصالحة الوطنية». ومن يدري فلعل يظهر غدا من تحت عباءة الجمعية الوطنية ممثلون لتلك الزمرة المجرمة، ولاسيما ان شعبنا الذي صوت بكل ثقة بوجوه الكتل السياسية لقوائمها الانتخابية لم يتمكن من معرفة هويات جميع الافراد الذين ترشحوا في مختلف القوائم.

ويختم المصدر المسؤول غير المسؤول حديثه بالقول: «وفي الحالة العراقية الموجودة اليوم، فان الرئيس العراقي يجب ان يتميز بالكثير من الخصال والصفات التي ترفع من مستوى تأثيره بالآخرين لاسيما المواصفات الجسدية والعقلية والخلقية ويتمتع بالحكمة والدراية وبعد الرؤية والقدرة على التحليل والاستنتاج وقابلية متميزة في الادارة والقيادة».

اننا لا نختلف مع المصدر المسؤول في ضرورة تمتع الرئيس العراقي المقبل واي رئيس عراقي مقبل، بل ورئيس الوزراء والوزراء وكبار المسؤولين في الدولة في ضرورة تمتعهم بهذه الصفات واي صفة حسنة اخرى تتعلق بعلاقة المسؤول مع ذوي الشأن في الدولة وفي سائر الدول بل ومع المواطنين، بغض النظر عما كان يستهدفه في ايراده هذه الفقرة.

ولان الصفات التي سردها ذات صفة عمومية فضفاضة، فاننا نضيف اليها اولا وقبل كل شيء الروح الديمقراطية الحقة والصبر على تحمل المقابل واحترام الرأي والرأي الآخر وان لا ينظر المرء الى نفسه راضيا عنها تماما ودائما وينظر الى المقابل وكأنه يفتقر الى العديد من الصفات الحسنة. ونخص بالذكر النظر الى جميع المواطنين نظرة المساواة التامة والايمان العميق بحق تقرير المصير للشعب الكردي والحقوق الادارية والثقافية لباقي القوميات العراقية وامثال هؤلاء موجودون بما فيه الكفاية بين القادة والسياسيين العراقيين على وجه العموم، فقد كان النظام المنهار قد غيبهم عن الانظار وسد عليهم مجالات الظهور على سطح الحياة السياسية العراقية، ولا يشذ عنهم شعبنا الكردي في توفر الكثيرين من المتمتعين بجميع الصفات القيادية بين صفوفه، وانه لمفخرة للعراق الجديد ودليل بليغ الدلالة على مصداقية الديمقراطية العراقية ان يتولى رئاسته الجديدة مناضل كردي عريق عركته سنوات المحن والنضال المرير ضد الدكتاتوريات المتعاقبة، وسط عالم عربي لم نر في تاريخه الحديث مصداقا للديمقراطية الحقة من هذا القبيل، وسيحصل عراق العهد الجديد، بمثل هذا الاختيار على منزلة دولية توازي منزلة الهند التي يتولى رئاسة الجمهورية فيها مسلم رغم ان المسلمين الهنود لا يشكلون غالبية الشعوب الهندية وامتازت طيلة سنوات استقلالها التي تجاوزت الخمسين بنظام ديمقراطي كان من النوادر بين دول العالم الثالث.

الاتحاد – العددان ٩٤١ و٩٤٢، ١٥ و١٦/٢/٢٠٠٥

تعقيب مخلص على فتوى علماء الدين الكرام في الرمادي

نشرت صحف عراقية عديدة خلال ايام قلائل مضت، ان علماء الدين الاسلامي في الرمادي أصدروا فتوى بأنه «لايجوز قتل المسلم المنصوص على حرمة قتله شرعاً بغير وجه حق»، وجاء في الفتوى ايضاً، على ما وردت مقتطفات مقتضبة منها في العديد من الصحف البغدادية، ان هؤلاء العلماء طالبوا سكان الرمادي بـ«عدم فسح المجال لاعداء الاسلام الذين يدخلون بلادكم ويعملون للتخريب ليشوهوا سيرة المجاهدين الصادقين» ودعوهم في ختام الفتوى الى «ان يتعاونوا على الخير والبر وان يكونوا يداً واحدة على من سواهم، وان لايختلفوا فيما بينهم مما يؤدي بهم الى التفرقة وشق الصفوف وسفك الدماء وخراب البلاد واذلال العباد».

حقاً لقد تضمنت الفتوى نقاطاً ايجابية عديدة طبقاً لما نصت عليه مصادر التشريع الاسلامي، وان كانت قد جاءت متأخرة كثيراً عن الوقت الذي كان ينبغي ان تطلق فيه، بل وكان يجب ان تأتي بصورة اكثر وضوحاً وصراحة ودقة ووضعا للنقاط على الحروف كما يقال، وأوفى بما يريده الاسلام منهم، وهم ورثة الانبياء وبمثابة انبياء بني اسرائيل، كما ورد في الحديث النبوي الشريف.

هنا، وقبل ان استطرد في الكتابة، بودي ان أقول حبذا لو نشرت الصحف نص الفتوى ولاتكتفي بنشر مقتطفات منها، ولاسيما ان الفقرات المنشورة. منها تتعلق، كما يبدو، بغرض آني وغاية تكتيكية هي تحشيد الطاقات ضد الارهابيين القتلة بالجملة والمفرد، والذابحين من الوريد الى الوريد، والخاطفين ومغتصبي المخطوفات، ومفجري العبوات على الطرق العامة وزارعيها بين اكوام القمامة في المحلات الفقيرة حيث صغار الفقراء يبحثون عما قد ينفع اهليهم، واسوأ من كل ما سبق المفخخون اجسادهم وسياراتهم المحملة باطنان كثيرة من المتفجرات ليقتلوا انفسهم تفجيراً وسط حشود من الناس الابرياء فيقتلوا ويجرحوا عشرات غيرهم ايضاً... فالقضية التي يعمل من اجلها هؤلاء الارهابيون من الوحشية والفظاعة بحيث قد يصح القول انها ليست بحاجة الى اي ادانة من اي كان، فهي مدانة على ألسنة مرتكبيها واخوة لهم قالوها للقاضي والداني من تلفزيون (العراقية) التي اجرت لقاءات مع عدد منهم اعتقلوا

أخيراً، اذ كانوا يقرون بكل صراحة وصلافة بخسة الاعمال التي اقترفوها ويقترفها هم وزملاء لهم مازالوا طليقين حتى الآن وتبحث عنهم عيون العدالة وايديها، رغم ان بعض الذين اتخذوا من أنفسهم ناطقين باسمهم، وتحت مظلة اسلامية بكل اسف، ينكرون بكل صراحة صحة تلك الاعترافات، وهي سيدة الادلة، ويزعمون انها مفتعلة... انما يكفي فقط ان لاتكون على بصر المرء وبصيرته غشاوه، وان تكون لديه بقية من ضمير وقطرات من حياء، لكي يحدد موقفه منها ومنهم على رؤوس الاشهاد.

ثم اني اريد ان اذكر أولئك الاخوة الكرام من علماء الاسلام في الرمادي ومعهم اخوة لهم في الفلوجة وسامراء وربما في غيرها من مناطق العراق العربية السنية ايضاً، بما سمعته من بعض من اثق بهم ممن كانوا يحضرون مجلس والدي الشيخ عبدالكريم المدرس في الحضرة القادرية، عندما لم تكن وطأة المرض قد اشتدت عليه، من ان جماعة من علماء الدين في الرمادي والفلوجة ممن كانوا يأتون على الدوام لزيارته، ومنهم من كان قد تلقى دروساً في العلوم الاسلامية على يديه، اتوه في الشهور الاولى التي اعقبت اسقاط النظام، واستفتوه بشأن الدعوة الى الجهاد ومقابلة المحتل بالسلاح، فاجابهم بما يمليه عليه ضميره الاسلامي وفهمه للدين، من ان شروط الجهاد غير متوفرة في القضية العراقية في الظرف الراهن، وان الجهاد ليس نزوة لكل من شاء، وانما هو عمل شرعه الاسلام من اجل ان تكون كلمة الله هي العليا، ونصحهم بالتروي والصبر والركون الى العقل والحكمة وتغليب مصالح جمهرة المسلمين على الانجرار وراء تضليلات المغرضين واصحاب المصالح الذاتية التي لاتمت الى ما فيه خير الاسلام والأمة والبلاد بصلة... والى آخر ما نصحهم به، مما يبدو ان منهم من لم يستمع اليه كما ينبغي، فلم يلعب دوره في الاتجاه السليم، والا فربما لم تشهد المناطق التي يطلق عليها اليوم عنوان (المثلث السني) ما شهدت من دمار وخراب وازهاق متعمد للارواح وتضحيات لم يكن لها داع من الاطراف المتنازعة، مما ضاعف من حجم المشاكل التي يعاني منها بعض المناطق العراقية من انتشار النزعات الطائفية والشوفينية ومن مقاطعة قطاع واسع من المواطنين العملية الانتخابية التي لو شارك فيها الجميع لكان دور الجمعية الوطنية التي انبثقت منها اقوى بكثير مما سيكون اليوم في اعادة الوحدة والتلاحم الى سدى الشعب ولحمته وفي الاسراع بانجاز تحقيق السيادة الوطنية وجلاء

المحتل عن ارض الوطن واستعادة العراق ما هو اهل له من عزة ورفعة شأن بين امم العالم ودوله. واني اتمنى من صميم قلبي ان كان بين هؤلاء السادة المفتين من كان قد حضر تلك الجلسة وسمع شيئاً مما قاله الوالد لضيوفه، ان ينشره على الملأ امانة للحقيقة والتاريخ.

ارجع الى الفتوى موضوعة الحديث، واود انطلاقاً من مفاهيم فقهية اسلامية لابد ان أولئك السادة يعرفونها احسن مني بكثير، ان اتوجه اليهم بأسئلة محددة، هي:

١- هل يجوز قتل المسلم غير المنصوص على حرمة قتله شرعاً بغير وجه حق، اي باجتهاد ذاتي من هذه الجهة او تلك؟

٢- هل يجوز لسبب شرعي قتل المسلم المنصوص على حرمة قتله من دون وجود ذلك السبب الشرعي لقتله، من قبل اي كان وبخاصة من أولئك الذين يتعلق السبب بهم كما في حالة الاقتصاص، ام ان هذا القتل منوط بولي امر المسلمين؟

٣- اي مصدر للتشريع في الاسلام يجب ان ينص على تحليل قتل الانسان مسلماً كان او غيره، وهل يحق لكل من هب ودب ان يتولى تنفيذ ذلك النص، وان كان هو نفسه يستحق القتل أكثر من مرة وفق الشريعة الاسلامية نفسها؟

٤- القتل المشروع في الاسلام هو القتل قصاصاً وهو حق مجموع ورثة القتيل، فاذا عفا احدهم عن حقه في الاقتصاص وجب انصراف البقية ايضاً الى أخذ الدية من القاتل اذا شاءوا اخذها، والقتل عن الفساد في الارض وهو حق الدولة التي تتولى امر المسلمين، وليس من حق اي احد سواها. فاذا كان هناك «وجه حق» آخر، فأرجو بيانه لجمهرة القراء، الى جانب بيان من يتولى عملية القتل حسب «وجه الحق» هذا.

٥- هل يجوز قتل الذمي الذي يعيش في دار الاسلام، او قتل الكافر الذي ليس في مواجهة قتالية مع المسلمين؟

٦- من هم المقصودون بـ«المجاهدين الصادقين»، وهل تعتبر الفتوى ان الزمر التي تقوم باعمال التصدي والقتل سواء لقوات الجيش العراقي او الشرطة العراقية او الحرس الوطني او القوات متعددة الجنسيات مجاهدون صادقون ماداموا من غير الاجانب الذين يدخلون العراق، وبعبارة أخرى ما هو موقف اصحاب الفتوى من العراقيين الذين يتصدون بقوة السلاح لمختلف القوات العسكرية العراقية أو الاجنبية؟

٧- ما المقصود بما ورد في الفتوى في دعوتها لسكان الرمادي «ان يكونوا يداً واحدةً على سواهم» من هم هؤلاء الـ«سوى» هل هم سكان المدن والمناطق الاخرى اذا كان الخطاب موجهاً اساساً الى سكان الرمادي؟ وهل الشريعة الاسلامية شريعة عالمية ام انها شريعة «رمادية» حتى يدعو مفتو المسلمين الى ان يكون اهالي الرمادي «يداً واحدة على من سواهم»؟

انني اقدر عالياً الجوانب الايجابية الواردة في الفتوى، ولكن من حقي ايضاً، كمسلم وكعراقي، ان اطالب السادة المفتين بان يكونوا اكثر دقة وتحفظاً في فتاواهم المقبلة، وان يكونوا أكثر امانة تجاه الدين الاسلامي الذي ينطقون باسمه ويعتبرون انفسهم مؤتمنين عليه، وان يختاروا التعابير الجامعة المانعة في تصريحاتهم. كما يقول المناطقة، فهم ولاشك يدرون، أكثر مني بكثير، ان كثيراً من علماء المسلمين الكبار من السلف الصالح كانوا يتحرزون من تولي مناصب القضاء والافتاء خوفاً من ان يقضوا او يفتوا بما لايتفق وما يريده منهم الدين الحنيف، فليست الفتوى كلمة انشائية تلقى في مناسبة معينة او مقالاً في الجدل السياسي ينشر في صحيفة ما. انها تنبني في جوهرها على تأكد المفتي من انه على اطلاع تام بموضوعها والآراء المتضاربة بشأنها واطلاع على النصوص الفقهية بمصادرها المتنوعة وعلى اصول الفقه وتخريجاتها، فضلاً عن الحس الاجتهادي الذي يمنحه مساحة معينة لاعمال الفكر وتقليب الاوجه، فعند اختلاف الآراء يجب عليه ان يختار الراى الاوفق لمصلحة المجموع في المجتمع المسلم والاكثر رعاية لما فيه خيرهم... وأخيراً، وربما بدرجة عالية من الاهمية بالنسبة لظروفنا الراهنة ان يضع نصب عينيه السير على هدى قوله تعالى «وانزل الله عليك الكتاب والحكمة» وانه اذا كان الكتاب معروفا للجميع، فالحكمة هي حسن التصرف واختيار الموقف المناسب في المقام المعين، كما عليه ان لاينسى ولو للحظة واحدة قوله صلى الله عليه وسلم «ادرأوا الحدود بالشبهات». ان من اهم المهام التي يجب ان يحرص عليه المتصدي للفتوى هو تقديم وجه مشرق للاسلام للجمهور كما هو في جوهر امره والاخذ بنظر الاعتبار حقاً الكثرة البالغة حد الاستهجان لاصناف المتاجرين بالاسلام والمتزيين به زورا وبهتاناً من الجماعات الارهابية المختلفة الاسماء المتحدة الاهداف والغايات ودعاة التكفير والهجرة وعصابات القاعدة التي تكونت اساساً كزمر من المرتزقة ضمن الحرب الباردة بين

الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق لصالح الطرف الاول ومعه بعض الدول الاسلامية التي اسهمت كثيراً بمالها ومساعداتها الجيوپوليتيكية في انشائها ودعمها، ثم انها لما وجدت في نفسها القوة والمنعة، أخذتها العزة بالاثم وانقلبت على رعاتها الذين يعانون اليوم منها الشر المستطير والعذاب الكثير.

وختاماً، ايها الاخوة المفتون الكرام، آمل ان لا أكون قد ازعجتكم بكلماتي الصادقة المخلصة هذه، فقد آلمني حقاً ما آل اليه امر الناس الشرفاء البسطاء في الرمادي والفلوجة وسامراء والموصل واماكن أخرى عديدة لا لذنب اقترفوه في الاساس، وانما لأن زمراً من الارهابيين تقودهم عصبة من ايتام العهد المباد اتخذوا من مدنهم وقراهم ومزارعهم اوكاراً لهم يعيشون من خلالها فساداً في الارض وينشرون الرعب بين الناس.

الاتحاد - العدد ٩٥٧، ٢٠٠٥/٣/٨

حياة الشعب

صفحات من تداخل الماضي والحاضر

أما لهذا الضياع من آخر؟!

سنوات طوال وانا اشعر ان جانبا كبيرا من وقتنا، نحن العراقيين، يذهب هدرا... كنت على الدوام اتحسر على هذا الضياع الذي لم يكن احد ممن تناولوا ادارة شؤوننا، رغما عنا، يعيره الحد الادنى من الاهتمام، ومازلنا في خضم هذا الضياع نتخبط دون ان نلمس له علاجا...

تريد ان تذهب الى مكان ما، وليكن الذهاب الى مكان عملك في الصباح الباكر او العودة منه الى حيث تقيم بعد الدوام. قليلاً ما تكون الجهة صاحبة العمل الذي تعمله تفكر في ايجاد واسطة نقل لك ولزملائك بين المنزل ومكان العمل، فكنت تبادر الى الخروج من المنزل مبكرا وتسير مسافة قد تكون طويلة نوعاً ما لتقف على طرف شارع بانتظار سيارة لنقل الافراد، وتأتي سيارة وتعقبها اخرى واخريات وكلها ملأى بالركاب، ولا تجد فيها مكانا تتخذ منه موطئ قدم لك لتمسك فيه بمقبض وتحشر نفسك بين سائر الركاب وتأخذ طريقك نحو الهدف المنشود. وهكذا تضيع منك ساعة من الوقت وانت لاتحتاج في طريقك إلاّ الى دقائق معدودات للوصول الى المكان المطلوب...

ترجع الى البيت كما غادرته صباحا بل وبصورة أسوأ، وتتناول طعامك وتريد ان تتمدد على فراشك فترة من الزمن لتنهض وتمسك بيدك كتابا تقرأ منه بضع صفحات...

الا انك لاتجد النور في منزلك، فالكهرباء مقطوعة، وهذا كان شأننا المستمر طوال الثمانينيات والتسعينيات ولحد الآن الا احيانا قليلة، في حين ان الناس كلهم يتحدثون عن كهرباء العراق الذي يبيعه الحاكم بأمره للسلطات في بعض البلدان المجاورة، ويحل الليل وقليلا ما كنت تحظى بساعات من نور، فيلفك الظلام الا بمقدار ما ينجدك مصباح نفطي، واذا كان الموسم موسم حر كنت تعاني العذاب الاليم من شدته، وأولادك التلاميذ والطلبة بأمس الحاجة الى النور ليتدارسوا مناهجهم المدرسية، كما هو شأنهم في هذه الايام، وما من مجيب. فكنا نلعن فيما بيننا ومع الناس الذين نثق بأنهم لا

يشون بنا الى من بيده حياتنا وموتنا، من تسبب لنا في هذا المصير المؤلم، وكنا نرى زبانيته وازلامه يمتطون السيارات الفارهة التي منحهم اياها الطاغية وينصبون المولدات الكهربائية تثير على مقربة من جيرانهم الضجيج، اما نورها فلهم هم، وكان ذلك قدراً مقدوراً...

وهكذا كان يدفع الكثيرون دفعا ليتخلوا عن آدميتهم ما داموا لا يجدون سبيلا للتمتع بها، فينضمون الى اولئك الذين باعوا أنفسهم ويلتحقون بجيش الوشاة والمخبرين ومسترقي السمع وكتبة التقارير ليكسروا رقبة هذا ويبتروا ساق ذلك ويلقوا غيرهم في اعماق السجون.

وتأتي الايام وتذهب، ونحن عاجزون عن عمل شيء، فقد سُلِبت منا الارادة حتى نستطيع ان ننهض ونطالب بشيء ما من حقنا... ثم يبلغ السيل الزبى وتتضافر العوامل الداخلية والخارجية فيسقط الطاغية من عليائه وينهب الناس من مختلف الانواع والفصائل قصوره ودوائره ووزاراته ومؤسساته ويجعلون البلد قاعا صفصفا لا تجد الا بالكاد مرفقا سليما يقوم فيه القائمون بأمره باداء اعمالهم، ويتناول ابطال السلب والنهب اشياء من اغلى المتاع مما فيها، وتأتي السلطة المحتلة حاملة اكداسا من الوعود تنثرها علينا يمينا وشمالا وتطلع علينا في كل يوم بتصريح يدلي به احد ممثليها وهو يزعم ان ٦٠ او ٦٥٪ من مولدات الكهرباء قد أصلحت وان الطاقة قد توفرت او كاد ولكننا نجد انفسنا في كل يوم وليلة في واقع يُكذّب بأجلى وقائعه كل ما قيل لنا وما نثر على مسامعنا من وعود.

لم تكلف الدوائر الاحصائية التي جعل العهد البائد عملها سريا وتقاريرها وارقامها واحصائياتها من خبايا الدولة التي ان حاول احد ان يطلع على شيء منها وانكشف امره، اتهم بالعمل لحساب الاجنبي وولى الى غير رجعة، اقول لم تكلف هذه الدوائر نفسها حتى من باب المتعة والضحك على ذقون المواطنين، باعداد احصائيات عن الساعات القلائل من عمر المواطن التي لا تذهب في كل يوم هدرا، الا اننا وبحكم المثل القائل «لا يعرف ألف طبيب مقدار ما يعرفه مريض واحد»... نعلم ان اكثر من ثلثي الساعات الاربع والعشرين من اليوم والليلة لا نستفيد منها شيئا يذكر...

كثيرون هم من كانوا يظنون ان سادتنا الجدد يسقوننا شرابا طهورا ويطعموننا المن

والسلوى، ولكن هذه الظنون ذهبت حتى الآن ادراج الرياح، ولعلها لا تكون كذلك غداً او بعد غد، فالناس كلهم ضجوا بالشكوى وبات وضع حد لما هو جار الآن امرا من الضرورة بمكان، فمن ذا الذي يصدق ان دولة تقف في قمة دول العالم من حيث امكاناتها الصناعية وتقدمها التكنولوجي تقف على الرغم من مرور اكثر من شهرين ونصف على احتلال بغداد، عاجزة عن ان تعيد النور الى منازل العراقيين واماكن عملهم، لا خالصة لوجه الله لا تريد منهم جزاء ولا شكورا، وانما لقاء جزء من ثروة بلادهم الطائلة التي نصّبها مجلس الامن قيّمة عليها تتصرف فيها كما تشاء وكما يحلو لها...

انها سيئة اخرى من سيئات نظام صدام حسين وما اكثرها، جعلت مصائر شعبنا في مهب الرياح.

الاتحاد – العدد ٥٦٦، ٢٠٠٣/٦/٢٠

من خاطرات عابر سبيل

كنت قبل ايام في طريقي عائداً من السليمانية الى بغداد، بعد ان حضرت جلسات ندوة الحوار العربي – الكردي في أربيل (١٨–٢٠ آذار ٢٠٠٤). كان الطريق شاقاً وصعباً، فالشارع ذو المسار الواحد في معظم اقسامه، الذي يسلكه السائرون في كلا الاتجاهين، والذي هو بأمس الحاجة الى التعريض والتعمير والترميم في الكثير من أجزائه لشدة ضيقه وكثرة ما فيه من نتوءات وحفر، دفعت الحاجة الماسة، بسبب تعرض السيارات فيه الى القاء القنابل عليها أو اخفائها في اطراف الطريق من قبل عصابات السلب والنهب والقتل من أزلام العهد الصدامي المقبور وغيرهم من اللصوص وقطاع الطرق المحترفين، الى وضع الكتل الكونكريتية الكبيرة في العديد من مقاطعه مما حوله من مستقيم الى ملتوٍ، او السواتر الترابية التي ضيقت مدى عرضه الضيق اصلاً الى نصفه في الاصل، بالاضافة الى طول المسافة في حد ذاتها بالنسبة للجالس على مقعد ضيق في الغالب فترة من الزمن لا تقل عن خمس ساعات بأي حال، ولاسيما اذا كان هذا المسافر الجالس تجاوز مرحلة الشباب والكهولة، كما هو حالي انا. كل هذه الظروف الصعبة والشروط الشاقة، تجعل الاكف ترتفع الى الله ان لا يضطر الانسان لقطع هذا الطريق مرة واحدة وهو على هذه الحالة المريرة. فمتى ننعم بسفرات مريحة بين مدن وطننا في غرفة من غرف قطار حديث نتمدد على فرشه ونخلد الى النوم أو الراحة فيه ساعة من الزمن أو ساعتين، أو نتكيء على اريكة مريحة لنطالع بعض الصفحات من كتاب نحمله معنا لئلا تذهب أوقاتنا هدرا، كما هو حال المواطنين في بلاد الله المتنعمة بحكومات حضارية تضع نصب اعينها أولاً وقبل كل شيء خدمة المواطن وتوفير وسائل الراحة له. لقد بدد العهد الصدامي المقبور ثروات بلادنا على مشاريعه الحربية والقمعية وانفالاته وكيمياوياته ومكارمه التي كان يشتري بها ذمم التافهين الحقراء عديمي الاخلاق والضمير، وها نحن في السنين الاولى من القرن الحادي والعشرين نحيا حياة الامم المتخلقة قبل قرنٍ أو يكاد، فهل نحيا لنرى بام اعيننا وضع حد لحياتنا البائسة هذه ونرى عجلات قاطرة مسارنا على سكة التطور؟ اننا منتظرون.

الاتحاد – العدد ٧٠٥، ٢٠٠٤/٤/٧

عاد البعثيون المجتثون الى اعمالهم

وما زال ضحاياهم المفصولون يطرقون الابواب

عندما استولى البعثيون على الحكم من جديد في انقلابهم الذي وصفوه بـ«الثورة البيضاء» وكان من أشد الانقلابات سوادا حتى بالمقارنة مع انقلابهم في شباط ١٩٦٣، ملأوا العالم ضجيجاً بالزعيق حول منجزاتهم «التقدمية» التي خدعوا بها العالمين الداخلي والخارجي من اخلائهم السجون، واعادتهم المفصولين الى اعمالهم، وعلاقاتهم مع بلدان المعسكر الاشتراكي التي تجاوزوا بها كل ما بلغته دولة خارج ذلك المعسكر معه، وحلهم المسألة الكردية التي استعصى حلها على كل الحكومات العراقية منذ الايام الاولى لما سمي بالحكم الوطني، واصلاحهم الزراعي، وقانون عملهم، وتأميمهم النفط الذي كرسوا وارداته لحروبهم المدمرة ولملأ خزائنهم في بنوك العالم بالأرصدة، والى آخر ما كانوا يقولونه ويكتبونه ويردده معهم مأجوروهم ومخدوعوهم والمنتفعون من ورائهم على حد سواء، متجاهلين ان السجون هم الذين كانوا قد ملأوها من بقايا ضحاياهم الذين قتلوهم في ١٩٦٣، وان المفصولين هم الذين قطعوا ارزاقهم والقوا بصغارهم في الشوارع يستجدون لقمة الخبز، وان سجناءهم الذين أطلقوا سراحهم سرعان ما أعيدوا مشفوعين بمئات والوف آخرين الى السجون، تتلوهم الوف أخرى بين حين وآخر حتى أواخر أيام حكمهم الفاشي، فكانوا يساقون تباعاً الى اقبية التعذيب وغرف الاعدام وساحات الرمي بالرصاص والقبور الجماعية، وان مفصوليهم المعادين لم يلبثوا طويلاً حتى أكرهوا على القبول بالفصل عندما خيروهم بين الانتماء الى البعث أو النقل الى دوائر أخرى قد تكون في اقاصي البلاد أو ترك الوظيفة، وكانت النتيجة ان اختارت الأكثرية الفصل على أن ينضموا مرغمين الى جوقة البعث الاجرامية، وأن حلهم المسألة الكردية لم يلبث ان تحول الى موآمرات لاغتيال هذا وتفجير ذاك وشراء ضمائر آخرين حتى انتهى بهم المطاف بتقطيع أوصال كردستان وانتزاع اقسام من اعز أجزائها منها وأخيراً الى استئناف القتال الذي كانت خاتمته التساومية مع شاه ايران تشريد عشرات الالوف من المواطنين الكرد الى تلك البلاد والى اوروپا والعالم الجديد وتدمير

الوف القرى والبلدات وتجفيف العيون والينابيع وقطع الاشجار والقضاء على الثروة الزراعية والحيوانية وتحشيد الناس بالجملة في المجمعات السكنية القهرية دونما عمل يعملونه، وان تأميمهم النفط كان السبيل الى شن حربهم المدمرة على ايران التي دامت ثماني سنوات ومازالت ذيولها باقية، ولم يلبث أن أعقبتها حرب الكويت التي اتت على ما تبقى من الاخضر واليابس.. وهكذا بالنسبة الى اصلاحهم الزراعي الذي جعل العراقيين يفتحون افواههم بانتظار لقمة خبز تأتيهم من أقاصي الأرض، وان قانون عملهم صفى الطبقة العاملة العراقية الا في بضع مؤسسات صغيرة حقيرة وحول البقية الى موظفين صغار دونما هوية اجتماعية أو مستوى من العيش كريم. وهكذا دواليك.

أما كبار البعثيين وأوساطهم الذين كانوا على الدوام مشاريع خدمة جاهزة لتنفيذ اوامر «القائد الضرورة»، فكانت خيرات العراق كلها من نصيبهم يوزعها عليهم كبيرهم الذي علّمهم السحر.

فبالاضافة الى الوظائف العامة الكبرى من مدنية وعسكرية وأمنية ومخابراتية التي كانت تخصص لهم دون سواهم، تغدق عليهم كل شهر ضروب شتى من الرواتب والمخصصات والمكافآت والمنح والعطايا تحت أسماء وعناوين متنوعة، فضلاً عن تلك التي كانوا ينالونها تحت يافطات الاشتراك في قادسية صدام المشؤومة وام المهالك الخائبة وحروب كردستان الكيمياوية والانفالات الاولى والثانية والثالثة والى آخرها التي سيق خلالها عشرات الالوف من الشباب والشيوخ والاطفال الكرد من الذكور والاناث الى القبور الجماعية في صحارى الجنوب والغرب المترامية الاطراف. ناهيك عما كانت تردهم عبر القاب كأصدقاء السيد الرئيس ومخصصات النخوة والاسهام في جيش القدس المزعوم وما اليها، حتى مضاعفة الدرجات المدرسية لاولادهم الفاشلين لكي يتاح لهم الانتماء الى اي كلية يشاءون وايثارهم على من عداهم من اصحاب الدرجات العالية عن استحقاق بين سائر الطلبة من ابناء الشعب. هذه نبذة عما كان للبعثيين في ايام حكمهم الاسود، مما اتاح لهم جمع الثروات الطائلة والضِياع العريضة وبناء القصور الشامخة وتأسيس الشركات المدرارة من اموال الشعب المنهوبة حتى باتوا بحيث لم تكن ترى مسؤولاً بعثياً أياً كان مجال مسؤوليته ومهما ضؤل شأنه، لايملك داراً جيدة وسيارة فارهة ورصيداً ضخماً أو اسهماً في شركات أو محلاً تجارياً راقياً أو

وظيفة محترمة مع عيش كريم. ناهيك عن كبرائهم الذين استأثروا بكل شيء في هذا الوطن الذي استباحه صدام حسين لصالحه وصالح آله وعشيرته، وكانت الايفادات الخارجية وما يصاحبها من سرقات من هنا وعمولات من هناك ولمرات عديدة والى مختلف بلدان العالم الشاسعة، كلها لهم، حتى باتوا يذرعون دول العالم كلها دولة بعد أخرى، ولم يكن هناك موظف دبلوماسي عراقي واحد مهما صغرت أو كبرت درجته الا منهم، والى آخر ما كان لهم.

وعندما حانت ساعة الخلاص وتوهمنا ان كل شيء قد انتهى الى غير رجعة، وازف الموعد ليؤخذ لكل معذب وكل ملقى في أعماق اقبية العذاب والزنزانات المرطوبة المظلمة، ولكل مصلوب او مرمي بالرصاص أو معذب بسياط الجلادين أو مؤنفل في كردستان ولعامة الملقين في الحفر الجماعية أمواتاً أو أحياء، حقه من الطاغية الأكبر ومن حوله من الطغاة والقتلة والمجرمين والاوباش، مر كل شيء بسلام وكأن شيئاً لم يكن، اما ما كان، فكان نهب الممتلكات العامة وتدمير المؤسسات وسلب وقتل الناس الآمنين الابرياء في بيوتهم وفي الطرق التي يسلكونها وداخل وسائط نقلهم التي سحبت جثثهم منها والقيت على قارعات الطرق وأخذ سياراتهم غنيمة باردة للقتلة السالبين الذين لم يكن من وراء جرائمهم حسيب ولا رقيب، فباتت الدولة خاوية على عروشها وزالت هيبتها في أعين الناس ولم يبق للقانون والقائمين على تنفيذه احترام في نظر الكثرة الكاثرة وخلت الدوائر من وثائقها وملفاتها وأثاثها وفرغت الجامعات من كراسيها ودواليبها ومكتباتها والكتب التي كانت فيها، والى آخر ما جرى مما لايمكن عده وحصره والحديث عنه دون أن تنزف دماً القلوب التي في الصدور.

اما المجرمون والقتلة من البعثيين فلم يمس احد منهم بسوء على النطاق الرسمي. استثني من هذا الحكم بعضاً ممن وردت اسماؤهم في قائمة الخمسة والخمسين الرسمية العلنية وقوائم أخرى قيل انها صدرت بحق آخرين ولم يطلع الشعب على واحدة منها ليساعد السلطات في البحث عنهم، حتى القي القبض على بعض منهم، وأودع من اعتقل من المطلوبين سجوناً محترمة تتوفر فيها كل مقومات الراحة النفسية والجسدية التي نصت عليها لوائح حقوق الانسان، حتى ان صدر ما سمي قانون اجتثاث البعث الذي أختير له هذا الاسم الذي ينتمي هو الآخر الى عالم البعث نفسه والذي لايمكن

تحقيقه فلم يمكن تحقيقه، ففصل وأبعد من الوظائف الوف من البعثيين من ذوي درجات حزبية معينة، وكانت عاقبة أمر هذا القانون أيضاً أن وضع على الرف وتراجعت عنه سلطات الاحتلال، ربما لتخفيف الضغط الذي يمارسه الارهابيون البعثيون وحلفاؤهم المتسترون بالاسلام من الوهابيين الى بعض فئات الشيعة رغم ما بينهم من صراع تاريخي عريق، فأعيد الالوف ممن قيل انهم اجتثوا الى وظائفهم. اما البعثيون الذين لم يرق لهم ما جرى من اسقاط النظام وما تلاه، ولم يجر بحقهم شيء مما كان يجب أن يجري من محاسبة، فقد أعادوا تنظيم حزبهم وشكلوا جبهة مع كل اعداء الديموقراطية المرتقبة للعراق الجديد من ارهابيين محترفين جاءوا عبر دول الجوار أو من بعضها من المتخذين العروبة والاسلام زورا وبهتاناً شعاراً لهم ومن العناصر الحاقدة الداخلية من عديد من الالوان والاطياف، وها هم يتخذون من بعض المدن العراقية قواعد واوكاراً لهم يرسلون منها، تحت عناوين «المقاومة» و«الجهاد» وسواهما، المجرمين القتلة ورماة القنابل ومخبئي المتفجرات ومطلقي النار وخاطفي الناس وسواق السيارات المفخخة والمفخخين انفسهم ليغتالوا الناس بالجملة، وقد اغتالوا منهم الكثيرين في بغداد والنجف والكاظمية وأربيل وكركوك وغيرها.

نحن لسنا من دعاة أخذ المواطن بجريرة الانتماء الى حزب البعث، فقد كان البعث حزباً يكره الناس على الانتماء اليه ويبعثهم عبر مختلف وسائل الضغط والاجبار. انه كان حزباً يضم اصنافاً شتى من الاعضاء من طغاة عتاة قتلة الى اناس بسطاء لم يكونوا يجدون طريقهم للحصول على لقمة الخبز الا بالانتماء وان كان كاذباً. انما نحن نريد فرز هؤلاء من أولئك بالاستناد الى الوقائع والوثائق ومحاسبة المجرم والاقتصاص منه وعدم مس البريء بأي أذى. إلا ان ما يؤلمنا حقاً ويؤلم كل ذي ضمير حي هو أنه في حين يعاد البعثيون بجرة قلم امريكية الى وظائفهم الاصلية ومنها وظائف كثيرة مرموقة تولوها دون ان تنطبق عليهم قواعد الخدمة المدنية وتتوفر فيهم المؤهلات الوظيفية، انما بالاستناد الى المركز الحزبي القائم على التفاني في قمع الجماهير وإرهابها، وتحتسب لهم مدة فصلهم، مايزال الكثيرون ممن فصلهم هؤلاء وقطعوا أرزاقهم من الفئات السياسية الوطنية يطرقون الابواب باحثين عمن يتحدث واياهم بكلمة خير. هؤلاء ممن فصلوا خلال سنوات حكم البعث لأنهم لم يرضوا بان يبيعوا

ضمائرهم ولم يخضعوا للارهاب البعثي بالانتماء الى عصابة لايؤمنون بافكارها وممارساتها ففصلوا من وظائفهم وحوربوا واضطهدوا واعتقلوا وتعرضوا لعذابات السجون وحرموا وحرم أولادهم من لقمة خبزهم، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً. وها قد مضت سنة وأكثر على سقوط نظام من اضطهدوهم ومازال الكثير والكثير منهم يطرقون ابواب الوزارات التي كانوا ينتسبون اليها وماتزال قضاياهم معلقة دونما حسم، والانكى من ذلك ان البعض منهم يعاملون في وزاراتهم معاملة متميزة بسوء عما يعامل به زملاء لهم فيعاد المنتمي الى الحزب الفلاني أو الاتجاه الفلاني الى وظيفته بينما يظل غيره فاغرا فاه مشدوهاً من غرابة ما يرى، وكأن النظام البعثي بالنسبة اليه مايزال حياً وعلى دست الحكم.

اننا اذ نرفض رفضاً قاطعاً تطبيق مبدأ التمييز السياسي السيء الصيت بحق اي مواطن، مما يعيد ذاكرتنا الى ايام سوداء خلت، نطالب، وبالحاح، بوضع حد نهائي للتماطل في اعادة اي مفصول سياسي من العهد الصدامي المنهار تحت ثقل جرائمه بحق الشعب، وبتوزيع العدالة بالقسطاس المستقيم بين الجميع، ونحن منتظرون.

التآخي – العدد ٤٢٣١، ٢٠٠٤/٥/١٨

من هموم حامل نقال.

وعلى هامش ما نشرته (المدى) عن (عراقنا)

أ هو (عراقنا)، ام عراق الذين اتوا لينهبونا؟

منذ الايام الاولى للحرب الامريكية التي كنا نمني انفسنا بانها تكون حربا لتحريرنا من صدام حسين وعصابته، ولكن الخسران المبين كان لنا نحن العراقيين الذين تحررنا حقا من شخص صدام وبعض من زمرته، الا أن الغالبية العظمى منها، قيادات وكوادر، ظلت على احسن حال بالنسبة الى من يفقدون السلطة، فقد فقدنا نحن حتى الامن الذي كان يوفره صدام فيقتل منا يوميا العشرات ويجرح المئات، وتتعدد الاسماء والموت واحد، وفقدنا ماء الشرب النظيف والكهرباء التي تمنحنا النور وتقينا شدة الحر والبرد، وفقدنا النفط والبنزين وكثيرا ما الغاز ايضا، واخذنا نتسلم حصتنا الشهرية من المواد الغذائية اردأ مما كانت بدرجات ونتسلمها على اقساط كثيراما يتأخر بعض مفرداتها الى الشهر التالي أو بعده، وفقدنا وسائل النقل الحكومية وفقدنا اكثر مما ذكرت مما كان لنا وكنا نشكو ضئالتها.

اعود فاقول: منذ الايام الاولى لهذه الحرب التحريرية والتدميرية معا، فقدنا نحن القاطنين في حي الامانة على القناة والتي سماها صدام حسين (حي اشبيلية)، كواحدة من تضليلاته المتسترة برداء القومية – خطوط الهاتف ايضا، كما فقدها الالوف المؤلفة من قاطني احياء بغداد الاخرى، ما كانت منها في القمة وما كانت منها في الحضيض. ومنذ ذلك الحين والهاتف لم يرن في منزلنا الا يومين وقبل سنة او يزيد وعلى رقم آخر غير رقمنا الذي الفناه والفه الذين بهاتفوننا، ثم عاد الى غيبوبته الطويلة، ومايزال على حاله هذا الذي ذكرت.

ولم تمض على الانتهاء الرسمي للحرب مدة طويلة حتى احتل الهاتف النقال عرش الصدارة في بغداد اولا ثم في كثير من المدن العراقية الاخرى وشاع استعماله بشكل جنوني واخذ الناس يتسابقون لاقتنائه. ولشدة حاجتنا نحن ايضا الى الاتصال، وجدنا

انفسنا مضطرين، جريا على المثل القائل: الحشر مع الناس عيد، لاقتطاع بعض المبالغ من لقمة خبزنا اليومي وتجميعه لاقتناء واحد من تلك الهواتف النقالة الواردة حديثا، ومن شركة (عراقنا) انقاذا لانفسنا من الانقطاع عن خارج منزلنا لقاء مئتين وخمسة آلاف دينار (فقط لا غير!). جرى ذلك قبل حوالي ثلاثة اشهر، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن اقتنينا اربع كارتات والآن فان هاتفنا يتلقى فقط ولا يستطيع ان يربطنا بأحد وعلينا أن نقتني الكارت الخامس اليوم او غدا وندفع ٢٩ الفا وخمسمائة دينار ليبلغ ما صرفناه على هاتفنا الرائع ثلثمائة وخمسين الف دينار او يزيد خلال ثلاثة اشهر فقط. ومع ذلك فلا اتذكر اننا استطعنا طوال هذه الاشهر الثلاثة ان نجري مكالمة مع احد بسهولة اي دون صعوبة في السماع او الاسماع او دون انقطاع او دون خروج من المنزل الى الحديقة ليلا او نهارا الا فيما ندر... مع العلم باننا نقتصد غاية الاقتصاد في الحديث، ونحن اسرة لديها علاقات واسعة واتصالات كثيرة وكثيرا ما يمر يوم او اكثر دون ان نتلقى مكالمة او نحاول الاتصال بأحد. وقد علمنا الموبايل ضروبا من الدناءات منها ان نتحايل على بعض الجيران الذين يجدون انفسهم بحاجة الى استخدام هاتفنا فنقول لهم ان ليس فيه كارت لئلا نسمح لهم بذلك، والحمدلله اذ كفوا اخيرا عندما رأوا تعللنا في تلبية طلبهم، ومنها ان نسجل نداء الى شخصٍ ما ونسد الجهاز ولا نكلمه حتى يضطر هو الى الاتصال بنا عندما يرى رقم هاتفنا على شاشة هاتفه، ويكون الصرف من كارته. الا اننا، ولله الحمد، مازلنا نحتفظ بالبقية الباقية من اخلاقنا الانسانية والوطنية والاسلامية، فلم نقم حتى الآن بمثل هذا العمل الذي نبهني الى امكان القيام به احد اولادي وقد تعلمه من بعض اقرانه الذين فضل الله على اهليهم في الرزق، ولذلك فانهم يحملون معهم، على صغر سنهم، جهاز الموبايل ويتفاخرون به امام سائر اولاد الدرب، وكان ابني ايضا يقلدهم ويسير على خطاهم ويحمل معه الجهاز الى خارج البيت. فكان يصادف احيانا وهو خارج المنزل والجهاز في يده، واذاً باحد الاصدقاء يطلبني فيعود المسكين لاهثا الى البيت ليأيتني بالجهاز، والى ان يصل البيت ينقطع الهاتف عن الرنين، فأضطر انا الى ان اهاتفه بالمقابل. وقد ترك ابني هذه العادة السيئة مؤخرا والحمدلله.

كثيراً ما نقرأ اعلانات تستوعب نصف صفحة او ربعها في كثير من الصحف، وهي

تتحدث عن حسنة جديدة تقوم بها احدى شركات الموبايل مع المتعاملين معها، منها عن تقليل ثمن الجهاز او الخط او الكارت، ومنها ان (عراقنا) نشرت اعلانا قبل عيد الفطر الماضي عن عشرين دقيقة اضافية لكل مشترك، كهدية عيد، وكانت هذه الهدية، بالنسبة الينا، شيئا لا يختلف عن كذبة نيسان في شيء.

مضى عليّ اكثر من ثلاثين عاما وانا امتلك جهاز تليفون في منزلي واخابر منه الناس في بغداد وفي المحافظات بما فيها محافظات كردستان (قبل ان ينقطع الاتصال بها بعد تحريرها من الطغيان الصدامي في عام ١٩٩١) واحيانا الى خارج العراق، ومازلت احتفظ بالوصولات التليفونية. لم اجمع المبالغ التي دفعتها حتى الآن لقاء اشتراكي في الهاتف، ولكني على ثقة من انها كلها لا تتجاوز بأي حال ما دفعته لقاء الحصول على الخط وعلى الجهاز اكراما لسواد عيون عراقهم وليس عراقنا، وذلك على احتساب الالف دينار مقابل دينار واحد قديم.

حقا ان بعض الظن اثم، الا ان هاجسا يوشوش دائما في قلبي وبخاصة عندما اقرأ شكاوى المواطنين في الصحف عن انقطاع الرنين من هواتفهم منذ سنة او ستة اشهر واتذكر جهاز دارنا الذي زال رنينه قبل ان يغادر صدام بغداد غير مأسوف عليه، يخيل اليّ ان هناك اتفاقا بين اوساط في وزارة الاتصالات وبين هذه الشركات التي تتعامل في الهواتف النقالة، اتفاقا تتعهد بموجبه تلك الاوساط التي بيدها الحول والطول لا فقط بعدم اصلاح ما خرب منها بل وبتخريب ما كان منها على قيد الحياة، اذ كثيرا ما سمعت من اصدقاء انهم دفعوا ما لايقل عن خمسة وعشرين الف دينار لبعض عمال وموظفي التلفونات لقاء اصلاح خطوطهم التي ما لبثت ان انقطعت مجددا بعد ابرام الصفقة وتنفيذها بيومين او ثلاثة. والا فكيف يمكن القول ان عراقا تقول الصحف انه يصرف كل يوم الملايين والمليارات لهذا المشروع او ذاك، الا انه يعجز ليس عن بناء شبكات هاتف جديدة بل وحتى عن اصلاح الخلل الذي حل بالموجود منها، وذلك لتفسح المجال لشركات الموبايل فتبيع منها المزيد والمزيد وتنهب من جيوب المواطنين العراقيين ايضا المزيد ثم المزيد، في حين انه بعد توقف حرب ١٩٩١ لم يطل الوقت بنظام صدام اكثر من شهور قلائل حتى استطاع اعادة الحياة الى مشاريع الماء والكهرباء والاتصالات الداخلية والخارجية، فهل كان صدام اقوى واقدر في تلكم الايام من كل ما

تستطيع ان توفره سلطات التحالف للعراق الجديد الذي يتحدثون عنه؟

خاتمة القول ان معاناتنا بتوقف تلفوننا الوطني لا تعادلها الا معاناتنا باستيلاء التلفونات النقالة على عرشه من دون جدارة، ومرحى لـ(المدى) التي رفعت النقاب عن الوجه الكالح لبعض شركات هاتيك التلفونات وحبذا لو واصلتها الى ان تضطرها لسلوك مسلك يلائم العصر فتوازن بين شقي التعامل أعني بهما الاخذ والعطاء.

المدى – العدد ٣٠٣، ٢٠٠٥/١/١٩

مقابلات

محمد الملا عبدالكريم..

اللجوء السياسي.. إلى الرمز

حاوره: علي جبار عطية

إستهوته الصحافة وهو في السنوات الأولى من عمره الدراسي، فجرّته فيما بعد إلى السياسة التي قادته بدورها إلى أن ينزل أحياناً ضيفاً على السجون، ولكن السجون لم تستطع ان تدمر فيه حبه للحرية فظل عاشقاً لها مكافحاً في سبيلها وظل متعلقاً بقضية شعبه ممتشقاً قلمه من أجلها كاتباً تارة ومترجماً أخرى معالجاً على الجبهتين قضايا سياسية أو اجتماعية أو أدبية ومحققاً وشارحاً بعض دواوين شعراء شعبه تارات.

ذلك هو الكاتب والمترجم بين اللغات الكردية والعربية والفارسية السيد محمد الملا عبدالكريم المدرس.

ولد في قرية بيارة التابعة لقضاء حلبجة في محافظة السليمانية سنة ١٩٣١ وكانت دراسته دينية، فوالده العالم الديني المعروف الملا عبدالكريم المدرس. وإذ سألته عما أفادته هذه الدراسة، أجاب أنها كانت بطبيعة الحال إختيار والده الذي كان يريد له أن يكبر سائراً على خطاه هو، ولكن القدر شاء له غير ذلك. إلا أن هذا لا يعني بأي حال أنها لم تفده، وهو مايزال بعد هذه السنوات الطوال على إكمال دراسته تلك وتركه السير على طريقها، يجد نفسه مديناً بالكثير للغة العربية التي يتقنها بفضل أنه درسها في سني دراسته الأولى، وللثقافة الإسلامية وهي ثقافة عالمية لها شأنها الكبير في عالم اليوم وسيكون أكبر في عالم الغد.

ولو ظل سائراً على دربها لكان له شأن في مضمارها، ولكن حبه العمل لخدمة شعبه من أكثر الطرق مباشرة، كما كان يعتقد، نآه عن العمل في مجال الثقافة الإسلامية الذي كان مجال دراسته.

جمع، وهو يعمل في الصحافة، بين الصحافة والأدب، فكتب النقد الأدبي ونظم

الشعر أحياناً. ويقول عن بعض شعره أنه ذو مستوى جيد في نظره، وهو يستعد، مستفيداً من ظروف الحرية التي أخذت تتوفر، لجمع أشعاره ونشرها بين دفتي كتاب، تاركاً للنقاد أن يدلوا برأيهم فيه. ولكن أكثر ما يستهويه في العمل الأدبي هو العمل من أجل جمع التراث الشعري القديم لشعبه وتحقيقه وشرحه ونشره. وفي هذا المجال أسهم في عمل والده لجمع وشرح ديوان شاعر الطبيعة الذي لايبارى في الأدب الكردي عبدالرحيم المولوي، ومع والده أيضاً وأخيه المرحوم فاتح عمل في تحقيق وشرح ديوان نالي، ومع والده في شرح ديوان محوي. وقام بنفسه بتحقيق ونشر (خسرو وشيرين) لخاناي قوبادي وبتحقيق وشرح كشكول محمود باشا الجاف الذي يضم عشرات من القطع الشعرية الكردية الكلاسيكية. ويعكف حالياً على إنجاز ما قام به والده وأخوه فاتح من تحقيق وشرح ديوان سالم، كما حقق ونشر كتباً أخرى أيضاً. وله أثران أدبيان كذلك حول ديوان نالي، أحدهما في التعريف بمختلف جوانب حياة هذا الشاعر وافكاره من خلال شعره، وثانيهما في نقد تحقيق آخر لديوان نالي قام به أحد الأدباء الكرد، وله ايضاً كتاب في تصحيح كثير من اشعار الحاج قادر الكويي. وفي نفسه مكان خاص لديوان الشاعر گوران الذي عكف على جمعه سنوات طوالاً وقام بنشره إتحاد الأدباء الكرد.

وترجم من الكردية إلى العربية، فضلاً عن الكثير من البحوث الأدبية والقصص والقصائد الشعرية التي نشرها في المجلات والصحف العربية، كتاب (كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى) للدكتور كمال مظهر أحمد وكتابه المعنون (المرأة الكردية) وكتاب (موجز تاريخ أمراء سوران) للمرحوم المؤرخ الكردي حسين حزني الموكرياني، وكتاباً باسم (تاريخ الحركة الوطنية الإيرانية) نشر في الستينيات على صفحات جريدة (الرأي العام) للجواهري الكبير.

***

*** قلت له: ما هي وظيفة الأدب، هل هي تسجيل الواقع؟**

– قال: لايمكن تحديد هذه الوظيفة إعتباطاً، فكل أديب يحدد وظيفة أدبه وفق رؤيته الفنية أو الإجتماعية – السياسية، وكلها وظائف للأدب بالفعل مادام الاديب يعمل من أجلها. أما في نظري، فأنا أفرق أولاً بين الشعر من جهة والقصص والروايات

والمسرحيات من جهة أخرى. فالشعر أراه عملاً ذاتياً للشاعر نفسه بالدرجة الأولى أياً كان مجال عمله الشعري. أما الأعمال الأدبية الأخرى فتتجه نحو الجمهور سواء كانت مجرد تسجيل للواقع أو عملاً لقضاء الوقت، كأن يقضي المتلقي وقته في قراءة قصة أو رواية أو مشاهدة مسرحية، أو عملاً هادفاً إلى غاية إجتماعية أو توجيهية كقصة نضالية تدفع إلى النضال لغرض معين، أو قصة دينية تهدف إلى بلورة فكر ديني لدى المتلقي مثلاً. وأرى أنه في مثل المجتمعات التي تشبه مجتمعنا الكردي - ولا أقول العراقي لأني أفهم من تعبير «الأدب العراقي» أنه الأدب المكتوب بالعربية في العراق، وما عداه فهو أدب كردي أو تركماني أو كلدوآشوري وليس عراقياً لانصراف مفهوم الأدب العراقي إلى الأدب العربي في العراق لا غير - ان وظيفة الأدب يحكمها كونه سلاحاً فعالاً في الحياة فهو، من جهة، موجه للإنسان وهو، من جهة أخرى، ذو مسؤولية كما يقول رئيف خوري، أي أن له وظيفة إجتماعية عليه أن يؤديها.

*** قلت: لكن توجيه الأدب نحو المجتمع قد يحوله إلى ميكانيكية بل ربما يسقطه في المباشرة والتقريرية.**

- هذا صحيح، وهو فعلاً كذلك في الكثير من الحالات، الا انه لا يمكننا إسقاط هذا الضرب من الأدب من عالم الأعمال الأدبية لمجرد إتصافه بتلك الصفة. ولكن إذا كان الذي يمارس الكتابة الأدبية أديباً فناناً إستطاع أن يضفي من موهبته الأدبية على عمله الأدبي ما يبعد عنه صفة التقريرية والمباشرة ويسمو به إلى عمل يعد فنياً حقاً، إلى جانب التزامه بقضية المجتمع وخدمة الجماهير. هناك شعراء عظام وقاصون وروائيون ومسرحيون كبار حسب المعايير الفنية ومع ذلك فان عملهم إنما ينصب في خدمة الجماهير وتوجيهها ويتجلى فيه تبني قضاياها لمن يستطيع سبر الأغوار. وفضلاً عن ذلك ليست خدمة الجماهير منحصرة في التبني الشكلي لقضاياها، فكل عمل جمالي هو في خدمة الإنسان ومن ثم في خدمة الجماهير، والمهم في هذه الخدمة هو أن يكون ذلك الحصيلة النهائية في التحليل الأخير.

*** هل يلجأ الأديب إلى الرمز خوفاً من السلطة (أي سلطة كانت)، أم لسبب فني يتعلق بالأسلوب؟**

- أرى أن النوعين متوفران في عالم الأعمال الأدبية. فهناك أدباء يفضلون أن يكون

أسلوبهم رمزياً ويرجع ذلك إلى سبب ذاتي وتبريرات معينة، كأن يحب الأديب التعقيد أو يستعلي بنفسه على القراء زاعماً أنه أعظم من أن يستوعبه كل من هب ودب، أو غير ذلك، إلا أن الحذر من بطش السلطة او تحدي المجتمع يظل أبرز أسباب الجنوح إلى الأدب الرمزي. والمجتمعات التي لا يتوفر فيها القدر الكافي من الحقوق الديمقراطية هي البيئة الطبيعية لنشوء وانتشار هذا الضرب من الأدب فيها.

*** لنعد إلى الصحافة، ما هي الصحف التي عملت فيها؟**

- أول ما عملت في الصحافة كان في جريدة (ژين) في السليمانية، والكلمة تعني في الكردية (الحياة)، وكان يديرها ويرأس تحريرها آنذاك الشاعر الكردي العظيم عبدالله گوران. كان عملي تحت يديه كتلميذ متعلم، فقد كنت أزوره كثيراً وأترجم له الأخبار المحلية من العربية إلى الكردية وأصحح له البروفات. إنتهت هذه المرحلة بسجننا كلينا في العام ١٩٥٤ هو أولاً وأنا ثانياً. في العام ١٩٥٧ أخذت أراسل مجلة هيوا، وتعني بالكردية (الأمل)، من كركوك إلى بغداد. وبعد الثورة توليت مدة من الزمن إصدار تلك المجلة، كما توليت بعد الثورة مباشرة والى بداية العام ١٩٥٩ اصدار مجلة (شەفەق) الشهرية الكردية - العربية في كركوك، وعملت من ايار ١٩٥٩ في جريدة (آزادي)، وتعني (الحرية)، في كركوك ايضا ولحين تعطيلها في مابعد في بغداد، وعملت في مجلة (الإصلاح الزراعي) لحين فصلي في أواخر ١٩٦٢ من عملي. وبعد خروجي من السجن في العام ١٩٦٧ بدأت العمل في جريدة (التآخي) وكنت قد بدأت الكتابة اليها وأنا في سجن الحلة وبقيت أتعايش معها عملاً وتعطيلاً إلى أواخر سنة ١٩٧٣ إذ سافرت إلى موسكو بزمالة لدراسة اللغة الروسية. وعملت كذلك في جريدة (هاوكاري) الكردية الحكومية ومجلة (بەيان) الأدبية الحكومية أيضاً ردحاً من الزمن وفي مجلة (التبوغ) التابعة لإدارة انحصار التبغ بعد توقف التآخي عن الصدور لأول مرة ولحين تأسيس المجمع العلمي الكردي الذي بدأت أعمل فيه وفي مجلته إلى العام ١٩٨٨ وكان المجمع العلمي الكردي قد ألغي في العام ١٩٧٩ فانتقلت مع بقية موظفيه وعماله إلى ملاك المجمع العلمي العراقي. كما كنت أحرر على الدوام في جريدة (الفكر الجديد) وتابعتها الكردية (بيرى نوێ) كمساهم دائم من خارج دائرتها.

*** هل تمتعت كصحفي بحريتك الصحفية؟**

– من الصعب عليّ القول أنني تمتعت بحريتي الصحفية، كما أريد، في أي صحيفة عملت فيها. لقد تنوع عملي الصحفي في مختلف الصحف والمجلات التي عملت فيها. في جانب من أعمالي الصحفية لم يكن الأمر يتعلق – إن صح التعبير – بوجود الحرية أو عدمها. ففي مجلة كـ(الإصلاح الزراعي) أو (التبوغ) وهما مجلتان إضطررت للعمل فيهما لمجرد تحصيل أسباب المعيشة مع الفارق الكبير بينهما لأن العمل في الأولى منهما كان يحمل جانباً نضالياً مهماً في تلك الظروف، كان الجانب الأكبر من عملي هو شرح ما تريد الدائرة أن تقوله لقراء المجلة باللغة الكردية أو ترجمة تعليماتها إليهم. هنا ليست قضية الحرية وانعدامها مطروحة أصلاً بالنسبة للصحفي الذي عمله عمل تكنيكي أكثر مما هو فكري، إلا إذا أراد المداخلة في سياسة الحكومة في الموضوع الذي تتصدى له المجلة مثلاً. اما في جريدة حزبية ذات انضباط حديدي كما كان شأن الصحافة الشيوعية مثلا في أكثر بلدان العالم في عقود مضت وبضمنها (آزادى) و(بيرى نوى) اللتين عملت فيهما من اول صدورهما حتى تعطيلهما، كان الكل يكتبون وفق السياسة التي يرسمها الحزب لنفسه ويعبرون عن تلك السياسة حتى وإن كانت لهم تحفظات عليها أو وجهة نظر خاصة بالنسبة لأي موضوع، الا في اقل القليل.

في صحف أخرى تابعة لجهات لست منتمياً إليها أو لأشخاص لهم إرادتهم الخاصة المتبعة في الصحيفة وعلى العاملين فيها، كان التعبير عن الرأي الخاص منوطاً بموافقة الجهة أو الشخصية صاحبة الجريدة، إلا أنه كان هناك في الظروف السياسية المعتدلة في أغلب الصحف الحكومية أو الحزبية مساحة من حرية إبداء الرأي في المجالات التي توافق الجهة أو الشخصية المالكة للجريدة على حرية التعبير عن الرأي الآخر فيها أو لاتهتم هي بالمجال الذي يبدي فيه صاحب الرأي الآخر رأيه كأن يكون الموضوع بعيداً عن صلب السياسة الرسمية أو التي تتبعها الجريدة كالمواضيع الأدبية والإجتماعية. هناك كان يتوفر قدر من الحرية للتمتع بالتعبير عن الرأي... وفي ذاكرتي أمثلة مرّة عن حريتي الصحفية في مختلف الصحف التي عملت فيها (ولحد هذا اليوم).

خلاصة القول أني أفهم الحرية الصحفية على أنها تعني فسح المجال للكاتب محرراً كان في الصحيفة أو لم يكن، للتعبير عن رأيه سواء وافق رأي السلطة أو الجهة صاحبة الجريدة أم لم يوافق، دون أن يخشى التعرض لأي نوع من المساءلة الصريحة أو غير

المباشرة. وهذا ما لم يتوفر لدينا بعد إلا في أقل القليل. إلا أننا بانتظار هذه الحرية بعد انهيار الحكم الدكتاتوري المطلق الذي ألقى ظلاله القاتمة على جميع نواحي حياتنا منذ زهاء خمس وثلاثين سنة.

لكنني ورغم كل ما ذكرت ورغم أنني ولجت في السبعينيات من عمري، فان عروقي ماتزال تفيض بالحس الصحفي وأحن للعمل كما كنت في الماضي إلى ساعة متأخرة من الليل وأنا أتنقل بين غرف التحرير وبين دواليب المطبعة وعمالها الطيبين، إلا أنني أحس من جهة أخرى بالأسف الشديد لأني اخترت دون مقدرة على الإختيار ولوج عالم الصحافة منذ بواكير شبابي وأتمنى لو أنني تفرغت للعمل في مجال إحياء الأدب الكردي من بين صفحات المخطوطات الممزقة المتناثرة، هذا العمل الذي كنت مازلت أهلاً له بحكم دراستي الدينية، ولو كنت كتبت للصحف والمجلات في ما يتراءى لي الكتابة عنها من خارجها كأي كاتب هاوٍ. ولكن دواليب الزمن لن تعود إلى الوراء وما فات فات.

التآخي – العدد ٤٠٠٧، ٢٠٠٣/٦/١٢

جوابا عن سؤال

وجه الكاتب السيد ازل الجبوري المحقق الثقافي في جريدة التآخي السؤال التالي الى مجموعة عن الادباء وانا منهم:

على مدى السنوات التي مارسها حكم الطاغية في العراق، بقي اتحاد الادباء يشكل تنظيما عملت السلطة لاحتوائه والتعامل مع اعضائه بوصفهم مجرد اداة تمجد الطاغية والطغيان.

الآن يواجه ادباء العراق من خلال اتحادهم العتيد الذي قاده الجواهري الكبير اول مرة محنة البحث عن حضور جديد لاتحادهم حتى يقدم الوجه المشرق للادب والادباء في العراق الجديد.

هنا آراء عدد من الادباء بشأن نظرتهم الى مستقبل اتحاد الادباء.

الاديب الاستاذ محمد الملا عبدالكريم:

***

- كيف يجب ان يكون مستقبل اتحاد الادباء بعد كل ما جرى؟

- قبل كل شيء، يجب، في رأيي، ان يكون اتحاد الادباء اتحادا للادباء وحدهم وليس اتحادا للادباء والكتاب، مفهوم (الكتّاب) مفهوم فضفاض، وكل من يستطيع ان يؤلف كتابا او يكتب مقالا يعتبر كاتبا. وعلى هذا يحق لجميع الكتاب ان ينضموا الى الاتحاد، وهذا ما لا اريده. اما اذا كان الاتحاد اتحادا للادباء وحدهم وكان اعضاؤه ادباء فعلا، فذلك هو المطلوب والمبتغى. انني اعتقد ان النظام السابق جعل الاتحاد عاما للادباء والكتاب لجعل الادباء كمية غير فاعلة داخل الاتحاد لكون الكتاب اكثر منهم عدداً، ولأنهم (اي الادباء) هم الفئة التي كان يخشى تأثيرها لأنها اوعى على وجه العموم واصعب قيادا، وكان غرض النظام من ذلك حشد أكبر عدد من قطاع (المثقفين) حوله، وهو عمل سهل وفق منظور النظام. ولذا اريد المؤسسة الجديدة اتحادا للادباء وحدهم بغية الحفاظ على نوعيته المتميزة. وقانون اتحاد النظام السابق يعتبر كل من نشر مقالين في الصحف كاتبا، مما وفر حشدا كبيرا ممن يؤيدونه ويهرجون له. فليعد الاتحاد اتحادا للادباء وحدهم كما كان في سابق عهده، يوم تأسس لأول مرة.

وثانيا، اعتقد انه يجب ان لايستند الاتحاد الجديد على قانون اتحاد الادباء والكتاب وانما على رأى الهيئة المؤسسة الجديدة التي يجب ان تتكون من ادباء مشهود لهم من الجميع بالكفاءة الادبية والثقافة السياسية والقيم الخلقية، وهؤلاء هم الذين يقبلون المنتمين الجدد ويكتبون مسودة المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد واللذين سيشرعان فيما بعد، قانوناً، من لدن الجهات الرسمية المختصة بعد تشكيل الحكومة ومؤسساتها.

اعتقد ان هذا يضمن لنا تشكيل اتحاد حقيقي لأدباء العراق عربا وكردا ومن سائر القوميات.

التآخي - العدد ٤٠٦٦، ٢٠٠٣/٩/٤

(مع بعض التغيير)

وزارة الثقافة.. اليوم وغدا

«تتوجه وزارة الثقافة راهنا الى رسم خارطة جديدة للثقافة الوطنية في العراق.. ونظرا لما نعهده فيكم من توجه ثقافي جاد وفهم عميق للحياة الثقافية.. تتوجه اليكم جريدة (التآخي) برجاء الكتابة اليها حول الصور المستقبلية التي ترونها ملائمة لثقافتنا الوطنية حتى يتسنى لنا جميعا المساهمة في تقديم ثقافة رصينة وغد ثقافي جديد...»

هذا السؤال اجاب عنه في عدد سابق من «ابعاد ثقافية» نخبة من المثقفين، وقد وردنا جواب الاستاذ محمد الملا عبدالكريم متأخرا.. ولأهميته وخصوصية تناوله لواقع الثقافة الكردية ننشره نصا.. كما ننشر الى جانب ذلك آراء جديدة أخرى استكمالا واغناءً للموضوع ذاته.

المحرر الثقافي

سألتني (التآخي) العزيزة عن «الصورة المستقبلية التي اراها ملائمة لثقافتنا الوطنية حتى يتسنى لنا جميعا المساهمة في تقديم ثقافة رصينة وغد ثقافي جديد»

أود ان اجيب عن السؤال بمقدار ما اعرفه عن الموضوع وفي اطار ما ارى من الممكن عمله، مع بيان شيء من الخلفيات لبعض ما اريد التطرق اليه في اجابتي، وان كان ذلك الممكن عمله محاصرا ومحاطا بأشواك حادة واسلاك شائكة هي عبارة في الاساس عن اولا: غياب السيادة والاستقلال الوطنيين وانعدام سيطرة مجلسي الحكم الانتقالي والوزراء على جميع مستلزمات التمكن من اعادة اعمار البلاد من كل الوجوه، وانعدام هذين الأمرين هو المانع الرئيس من عمل ما يجب عمله، وثانيا: عناصر العهد السابق الرجعي الفاشي والمتخندقون معهم من مختلف الصنوف والاشكال، وبالمناسبة اقول انني لا أصف العهد الرجعي الفاشي السابق بالبائد لانه لم يغدُ بائدا بعد، فهو مازال يعمل بقدر كبير من الامكانية والنشاط ومع قدر غير قليل من التغاضي الفعلي عنه بمختلف الوجوه، ويحاول ان يحول احلامنا الى اضغاث احلام وكوابيس، الا ان قوى الخير وارادته كذلك موجودة، والطيبون كثر اذا عرفوا انفسهم وتنبهوا لواجباتهم الكثيرة

الشاقة ووحدوا صفوفهم ووضعوا الانانيات الحزبية والفئوية الضيقة جانبا وعملوا يداً واحدة وشمروا عن ساعد الجد وعاهدوا شعبهم على ان يعملوا لتوفير مقومات حياة زاهرة سعيدة له ومن مستلزماتها ثقافة وطنية وانسانية متطورة، وهذا ما اتمناه من كل قلبي.

اول ما اريده في سبيل ان تأتي النتائج وفق المطلوب هو ان تكون وزارة الثقافة مبنيّة على اكتاف اناس مثقفين حقا بالمفهوم الواقعي التقدمي للكلمة. ولست اقصد بالمثقف، بالضرورة، حملة الشهادات العليا واساتذة الجامعات، فبعض هؤلاء لا تتوفر فيهم صفة المثقف الحقيقي مع الاسف. المثقف الحقيقي، في نظري، هو من يكون على اطلاع ودراية كافيتين في مجال اختصاصه ويحمل فكرا وطنيا وانسانيا تقدميا ويعمل واضعا اختصاصه في مجال العمل الذي يعمل فيه وفق ذلك الاختصاص في خدمة المصالح الآنية والمستقبلية لهذا الشعب الذي نادرا ما تسنى له ان يحكمه ويدير شؤونه اناس وطنيون مخلصون أكفاء الا في اقل القليل ولفترات هي ايضا اقل القليل.

في عراقنا اتجاهات وطنية مختلفة منظمة وفيه كذلك اناس وطنيون شرفاء كثيرون غير منظمين، وبدهي ان ذلك لا ينفي عنهم صفتي الوطنية والكفاءة. اريد من وزارة الثقافة ان تنظر في مديرياتها ومؤسساتها العامة وتختار لقيادة هذه المديريات والمؤسسات اناسا اكفاء فنيا وعلميا ووطنيين مخلصين لشعبهم ووطنهم سياسيا، يشهد لهم بذلك ماضيهم وتاريخهم النظيف غير الملطخ بأدران التمسح باذيال الدكتاتورية وأعتابها والتعيش على فتات موائدها. فبدون وجود امثال هؤلاء على رأس المديريات والمؤسسات العامة التابعة للوزارة تكون كل خطة تضعها للاصلاح والتطوير محكوما عليها بالفشل الذريع ويكون داخل اجهزتها بؤرة للصراعات والتناقضات بين الخيرين والشريرين. فحذارِ من «أكفاء» كان لهم يوما ما ماضٍ تقدمي او لم يكن ولكنهم على كل حال باعوا انفسهم وكفاءاتهم بثمن بخس دراهم معدودة للدكتاتورية اللعينة.

لايجوز لوزارة الثقافة ان تقرب منها أي احد من هؤلاء بحجة انهم اكفاء وذوو مواهب لايستغنى عنها، بل على هؤلاء اذا كانوا راغبين في مواصلة عملهم وكانوا نادمين حقا على كل ما بدر منهم، ان يبادروا الى تدوين أخطائهم وخطيئاتهم وما هم على علم به من اخطاء وخطيئات غيرهم في كتب ومجلات وصحف ليطلع الشعب على ما قام به

النظام من خلال استغلاله اياهم واطاعتهم اياه ويقدم الادباء والفنانون من بينهم النتاجات الادبية والفنية المعبرة عن الندم على اخطائهم وخطيئاتهم ليقرأها ويراها الشعب وآنئذ يمكن لهذا الشعب الذي نال من اولئك ومن اسيادهم الكثير من الاذى ان يعيد ثقته بهم ويقبل توبتهم ويرضى بهم ان يعودوا الى صفوف العاملين من اجله.

انا لا انطلق في دعوتي هذه من الحقد وحب الانتقام، الا أنني، كمتأذٍ من هؤلاء ونظائرهم، لا استطيع ان اسمح لنفسي بالركون الى اجهزة ومؤسسات يقودها ويعشش في ارجائها اولئك الذين كانوا سياطا دامية تلهب ظهور الثقافة الوطنية والمثقفين الشرفاء. ان الركون الى هؤلاء وامثالهم يجعلنا نحترق بنار الفاشية مرة اخرى «ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار».

اذا توفرت القيادات الكفوءة الشريفة للمديريات العامة والمؤسسات التابعة لوزارة الثقافة او أي وزارة اخرى، فان البقية لا تكون صعبة كثيرا على ما اعتقد لان هؤلاء المديرين الاكفاء الشرفاء يستعينون، كل في مجال عمله، بالكوادر الكفوءة الشريفة، وهم ليسوا قليلين، ويضعون الخطط السليمة لاداء اعمالهم والقيام بمهامهم على خير وجه، ويفتحون كل المجالات المتاحة لهم امام المبدعين من مثقفي الشعب ليكتبوا ما شاءت لهم امكاناتهم ومواهبهم ويقدموها هدية متواضعة للجمهور المتلهف الى النتاج الرائع النظيف.

هذا الذي اسلفت هو في رأيي الشرط الاساس لكل عمل جيد يراد القيام به ولكل مشروع ثقافي وطني تقدمي يراد تحقيقه، واي تساهل في هذا المجال يكون مآله الوبال والخسران المبين.

***

واذا جئنا الى التفاصيل، فاني اعتقد ان هذه التفاصيل يجب ان تأتي من مختصين في مجالاتها. ومع ذلك فاني اقدم جملة من المقترحات التي يعود كل منها الى احدى المديريات العامة التابعة لوزارة الثقافة.

فمثلا، اقترح، ضمن الاهتمام بالحركة المسرحية، اقامة مسارح حرة في مختلف الاحياء الشعبية في بغداد ومراكز واقضية المحافظات ومسارح جوالة تجوب القرى والارياف وتقدم لجماهيرها مسرحيات جادة هادفة توفر لها، الى جانب المتعة والتسلية،

التوعية بحقيقة المشاكل التي تعاني منها وتضع لها الحلول الصحيحة وتنقذها من المسارح التجارية التي لم تكن تستهدف، الى جانب الربح الوفير للقائمين بأمرها والمتعة الصورية لمشاهديها، الا التعمية والتضليل والتجهيل، وهذا ما كنا نلاحظه في ايام العهد الدكتاتوري الذي كان يشجع مثل تلك المسرحيات التي تبعد تفكير الجمهور عن ادراك حقيقة اوضاعه هو والاوضاع العامة.

واقترح اقامة مسرح كردي خاص في بغداد يعمل لتقديم المسرحيات الكردية وغيرها باللغة الكردية بهدف توفير فرص المشاهدة للجمهور الكردي ولاسيما للطبقات الشعبية الكردية العائشة في بغداد. والأمر كذلك بالنسبة لجمهور الاقليات القومية الموجودة في بغداد ايضا، وكل ذلك بأجور رمزية.

ان دار مخطوطات العراق التي اقترح حذف كلمة (العراق) من اسمها لانها تحتوي على مخطوطات من مختلف ديار العالم الاسلامي وبالعديد من لغات الشعوب الاسلامية ومن تأليف وكتابة علماء من مختلف البلدان الاسلامية، هذه الدار لم تلق ما تستحق من اهتمام من لدن المسؤولين في العهد الدكتاتوري، باستثناء صيانة محتوياتها واخفائها في سنوات الحرب العراقية - الايرانية ومنذ ظهور علامات الحرب الامريكية - العراقية، وهذا ما يشكرون عليه حقا حيث نجت الدار في المرتين كلتيهما من عبث السراق والنهابين والعابثين من خارجها. وتوفيرا للوقت وفي سبيل وضع مقترحات جادة بشأن هذه الدار امام السيد وزير الثقافة بخصوص عمل الدار فاني ارجو من سيادته القاء نظرة على المقال المنشور في العدد ٤٠٦٤ من هذه الجريدة للشيخ محمد علي القرداغي بعنوان «دار العراق للمخطوطات وسبل النهوض بها»، كما اقترح عليه الاتصال به واللقاء معه وتكليفه باعداد دراسة اكثر تفصيلا من مقاله عن الدار ومشكلاتها والحلول التي يقترحها لاصلاحها والنهوض بها من مختلف الوجوه، فهو من خير من يمكن ان يقوموا بهذا العمل.

***

واخيرا آتي الى الحديث عن دار الثقافة والنشر الكردية التي كانت الجهة المكلفة بالطبع والنشر باللغة الكردية وتابعة لوزارة الثقافة وذات علاقة بوزارة الاعلام ايضا بطبيعة عملها. مضى زمن كانت هذه الدار فيه احدى ثلاث مؤسسات تقوم بطبع

المؤلفات الكردية وتنشر مجلات بهذه اللغة ايضا. (١) المجمع العلمي الكردي. (٢) الامانة العامة للثقافة والشباب لمنطقة الحكم الذاتي. (٣) دار الثقافة والنشر الكردية. اما المجمع العلمي الكردي الذي تأسس عام ١٩٧١ فقد ألغي عام ١٩٧٨ واضيفت مهامه – كما قيل – الى المجمع العلمي العراقي الذي تأسست فيه هيئة باسم هيئة اللغة الكردية وآدابها، كما الغي في السنة المذكورة نفسها مجمع اللغة السريانية واضيفت مهامه الى المجمع العلمي العراقي ايضا. وكان ذلك احد مظاهر التراجع عن اتفاق آذار التاريخي. كان المجمع العلمي الكردي في سنوات وجوده ذا نشاط ملحوظ وكان يصدر سنويا عددا من الكتب اللغوية والادبية والتاريخية الممتازة وعددا او عددين ضخمين من مجلته. اما الهيئة الكردية التي تأسست في المجمع العلمي العراقي فسرعان ما دخلت مرحلة التردي ولم تعد تصدر الا كتابا واحدا او كتابين وعددا من المجلة خلال عدة سنوات.

اما الامانة العامة للثقافة والشباب لمنطقة الحكم الذاتي فقد كانت تصدر مجلة (كاروان – القافلة) باللغتين الكردية والعربية كل شهر وكانت مجلة جيدة بالقياس الى ظروف النظام البعثي العنصري وسياسته الفاشية في كردستان، كما كانت تنشر سنوياً عدداً لا بأس به من الكتب الادبية والثقافية والتاريخية وغيرها. غير ان هذه الامانة توقفت عن نشاطها تماما بعد انتفاضة ١٩٩١ وسحب النظام دوائرها من كردستان، وامتنع امينها العام الذي هرب الى بغداد، عن القيام بأي نشاط ثقافي بل انه لم يسمح بتوزيع آخر عدد من مجلة (كاروان) الذي اعده وطبعه كادر المجلة فأرسله الى محرقة الورق التابعة لوزارة الصناعة لتحويله الى عجينة لصنع المقوى، ولم ينج من هذا العدد من جحيم الأمين العام (المثقف الكردي) الا اعداد بقدر اصابع اليد. ولكن منطقة الحكم الذاتي المزعوم السابق التي تحولت الى كردستان المحررة، ونمتْ وازدهرت فيها الثقافة وحركة الطبع والنشر وصدر فيها خلال هذه السنوات مئات الكتب الممتازة في مختلف فروع الثقافة باللغتين الكردية والعربية وصدرت فيها ومازال عشرات المجلات والصحف الكردية وانشئت فيها محطات فضائية عديدة فضلا عن سائر الانشطة الثقافية المزدهرة.

وبالنسبة الى دار الثقافة الكردية فمع انها من الناحية السياسية كانت وآمال الشعب

الكردي على طرفي نقيض إلا انها وبحكم نضالات الشعب الكردي التي فرضت نفسها على سلطة البعث واضطرتها الى تلبية قدر من مطالبه الثقافية، كانت تصدر في كل عام عددا من الكتب الادبية والتاريخية واللغوية فضلا عن مجلتين شهريتين هما (بەیان – الفجر) و(رۆشنبیری نوێ – المثقف الجديد) ثم اضيفت اليهما مجلة شهرية اخرى باسم (رەنگین – الملون) فضلا عن جريدة تراوحت بين اسبوعية ونصف اسبوعية ويومية وشبه يومية باسم (هاوکاری – التضامن). كان يرأس تحرير هذه المطبوعات دائما المدير العام للدائرة فلا ينشر في أي منها شيء ذو اهمية إلا بعد موافقته مما اخضع الثقافة بصورة فجة لسياسة البعث الثقافية ازاء شعبنا الكردي. ومنذ عام ١٩٧٥ كانت اوضاع دار الثقافة تتردى شيئا فشيئا واخذت تزداد ترديا مع الحرب العراقية – الايرانية واشتداد المقاومة في كردستان وملابسات الحرب بالنسبة لشعبنا الكردي واثر احتلال الكويت وهزيمة النظام فيما بعد والانتفاضة الكبرى في الوسط والجنوب وفي كردستان، بلغ تردي الاوضاع في دار الثقافة والنشر حدا فظيعا زاد منه عودة كثير من المثقفين الكرد الى كردستان وامتناع الادباء والكتاب الموجودين هناك عن التعامل مع دار الثقافة ووضعها تحت ادارة أمنية استخباراتية مباشرة مما اضاف عاملا آخر الى امتناع المثقفين الكرد بصورة عامة عن محاولة النشر من خلالها وفي مطبوعاتها. غير ان انصراف ادباء كردستان عن النشر في مطبوعات دار الثقافة ادى الى ظهور فئة من الكتاب والشعراء الناشئين في كركوك والمناطق الكردية الملحقة بمحافظة صلاح الدين الذين وجدوا كل سبل النشر موصودة في وجوههم مما جعلهم يتوجهون بالضرورة الى دار الثقافة والنشر. ورغم ان سياسة السلطة كانت متوجهة دائما الى محاربة كل مظهر كردي في كركوك والمناطق الكردية الملحقة بمحافظة صلاح الدين إلا ان دار الثقافة والنشر وبسبب من شحة الكتّاب الكرد الذين ينشرون في صحافتها وضمن مطبوعات الدار وجدت نفسها مضطرة الى تبني اولئك الادباء الجدد مما ادى الى ظهور جيل جديد من الشعراء والقصصيين الكرد الشباب يتوقع للعديد منهم مستقبل زاهر. والى جانب هؤلاء بقيت قلة من الكتاب والادباء وهم الذين ظلوا في بغداد، تواصل النشر في مجلات الدار رغم انهم كانوا يتعرضون احياناً الى النقد والعتاب من قبل بعض الكرد المتشددين. اما الذين ظلوا على صلة بالدار فقد كانوا

يعتقدون انه ليس من الصحيح ترك المساحة الموجودة للنشر فيها في مطبوعات الدار الكردية بدون الاستفادة منها، واعتقد انهم كانوا على صواب رغم شدة الحصار السلطوي عليهم مما كان يحول في كثير من المرات دون نشر موادهم التي يرسلونها الى مجلات الدار.

وهناك نقطة اخرى اود الاشارة اليها وهي ان الدار كانت تشجع منذ وقت بعيد مرتزقة السلطة من الكرد والعرب على النشر في صحافة الدار وتبذل لهم المكافآت الطيبة لسد الطريق على الناس الطيبين وتضييق مجال النشر في وجوههم فكانت تترجم المواد العربية لاولئك الى الكردية وتبرز الكتاب والشعراء الفاشلين الكرد من بينهم حتى اخذوا يشغلون في سنوات التسعينيات وحتى سقوط النظام مساحة كبيرة من مجلات الدار ومن جريدة هاوكاري ايضا التي انفصلت اخيرا عن الدار نتيجة لصراعات داخلية بين القيمين عليها وعلى الدار.

واخيرا لم تعد مجلات دار الثقافة منذ الفترة التي فرض فيها الحصار وحتى سقوط النظام تصدر شهرية كما كانت فتحولت اثنتان منها الى فصلية وخفضت صفحاتها الى عدد قليل مما زاد من بؤسها وتعاستها التي هي من تعاسة النظام المجرم نفسه.

استميح القراء عذرا على ذكر هذه التفاصيل التي ليست ذات علاقة مباشرة بموضوع سؤال «التآخي» الغراء، إلا انني اغتنمت الفرصة لطرحها في سبيل توفير قدر من المعلومات للاخوة المثقفين والقراء العرب الذين لا يعرفون شيئا عن الظروف السيئة التي مرت بها الثقافة الكردية في عراق زمن صدام حسين ورهطه الفاشي العنصري.

والآن اقدم جملة من المقترحات بشأن دار الثقافة والنشر الكردية مما هي من صلب السؤال ومهمات الوزارة:

١- تعيين مدير عام كفء مطلع على شُعب الثقافة الكردية ويحمل نزعة ديمقراطية متفتحة يستطيع ان يجتذب الى الارتباط بالدار معظم المثقفين والادباء والكتاب الكرد في كردستان وفي سائر مناطق العراق من مختلف الافكار والاتجاهات الثقافية والادبية.

٢- تعيين رؤساء تحرير لمجلات الدار ذوي مستوى ثقافي جيد ممن لم يرتبطوا في السابق بأي من اجهزة النظام القمعية والتضليلية.

٣- إعادة ارتباط جريدة (هاوكارى) بدار الثقافة لأنها ذات صفة ثقافية اكثر من كونها سياسية وتسهيلا للمراجعين من المثقفين الكرد الذين يراجعون الجريدة ومجلات الدار معا.

٤- تغيير اسماء هاوكاري ومجلات الدار ايضا الى اسماء كردية جميلة اخرى، فرغم ان هذه المطبوعات قدمت خدمات جليلة الى القارىء الكردي وربَّت خلال عمرها التي هي عمر النظام كله تقريبا شرائح من الكتاب والصحفيين الكرد حتى نهاية الثمانينيات، إلا انها تركت ذكريات مريرة في نفوس المثقفين الكرد لاحتواء جميع اعدادها وعلى اغلفتها وصفحاتها الاولى على صور الدكتاتور و(اقواله المأثورة) و(نصائحه القيمة) وعلى مقالات واشعار مليئة بالكذب والدجل والنفاق والاساءة الى شعبنا الكردي واحزابه وقياداته ونضالاته تمجيدا للدكتاتور والدكتاتورية ودفاعا عن حروبه الخاسئة المدمرة المشؤومة وعن الانفالات والجرائم العديدة الاخرى المرتكبة بحق شعبنا الكردي. ولذلك يجب عدم وضع هذه العناوين التي لطخها العهد الفاشي امام اعين قراء شعبنا مرة اخرى.

٥- تأسيس مطبعة كاملة التأثيث للدار التي كانت تعاني طيلة عمرها من تأخر صدور موادها التي كانت تعتبر دائما مواد من الدرجة الثانية او الثالثة بالقياس الى المطبوعات العربية التي كانت تصدرها الوزارة واعداد الكوادر الكردية الكافية لجميع اعمالها، ويمكن ان تصمم هذه المطبعة بحيث تفي بحاجات المطبوعات التركمانية والآشورية التي تصدرها الدولة ايضا.

٦- وضع ميزانية كافية من كل الوجوه لتلبية حاجات الثقافة والنشر الكردية واهمها نشر المطبوعات الكردية.

وفي الختام ارى لزاما علي ان اشير بكلمة موجزة الى جمعية الثقافة الكردية واتحاد الادباء الكرد ايضا.

هاتان المنظمتان اللتان تأسست اولاهما في عام ١٩٧١ والثانية قبلها في عام ١٩٧٠ هما من خيرات اتفاقية ١١ آذار التاريخية.

كانت الاولى لسنوات طويلة ملتقى للمثقفين الكرد في بغداد وكانت لها مجلة ثقافية باللغتين الكردية والعربية وتعقد فيها الندوات الادبية والثقافية وتلقى المحاضرات، إلا

انها ومنذ بداية التسعينيات وانحسار وجود الطلبة الجامعيين الكرد القادمين من كردستان في بغداد وعودة الكثيرين من المثقفين الكرد الى كردستان، اخذت تقع اكثر مما في عقد الثمانينيات تحت السيطرة المباشرة للحزبين المفتعلين اللذين نحتهما الامن باسم الديمقراطي الكردستاني والثوري الكردستاني وعن طريقهما صارت في قبضة الامن العام الذي اخذ يرسل منتسبيه هو ومنتسبي المخابرات ومن يتصرفون وفق توجيهاتهما اليها لينتموا اليها ويسجلوا فيها كأعضاء! بل ان احد منتسبي الامن من الكرد كان يجري التحقيق فيها أحياناً مع من لا ترغب فيهم الجهات الامنية من المثقفين الكرد.

ان هذه الجمعية وان كانت من الناحية القانونية جمعية اهلية، الا انها بحكم كونها جمعية ثقافية يمكن لوزارة الثقافة ان تلعب دورا مشهودا في احيائها وتشغيلها واعادتها سيرتها الاولى. ومن الآن فصاعداً اذ يعود الطلبة الجامعيون الكرد من جديد الى جامعات بغداد وتعود العلاقات الطيبة التي قطعها النظام بين كردستان التي ستغدو فدرالية ضمن العراق الديمقراطي الموحد وبين بقية انحاء العراق، يمكن لجمعية الثقافة الكردية ان تلعب من جديد دورا ناشطا في مجال خدمة الثقافة الكردية في بغداد وتجميع المثقفين الكرد وتوطيد عرى الاخوة العربية - الكردية. لذا اقترح ان يضع السيد وزير الثقافة وبالتعاون مع الوزراء الكرد والاعضاء الكرد في مجلس الحكم الانتقالي برنامجا لإعادة الروح الى هذه الجمعية، وان يخصص مقدارا مناسبا من ميزانية وزارته لمساعدتها على اداء دورها واعادة اصدار مجلتها والقيام بنشاطاتها.

اما بالنسبة لاتحاد الادباء الكرد المحلول منذ عام ١٩٨٣ انتقاما من مواقفه الجريئة في مؤتمره الخامس الذي انعقد في أربيل عام ١٩٧٨ حيث هزم المرتزقة الذين كان البعث يريد فرضهم على الاتحاد تحت مظلة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وهتك الستار المهلهل عن عملائه في صفوف الادباء الكرد ولم يسمح بتمرير خطته في نصب هيئة ادارية هزيلة مؤتمرة بأوامره هو لقيادته ولم يرضخ له ابدا فيما بعد بالانضمام الى جوقة المصفقين لقادسية صدام المشؤومة... بالنسبة لهذا الاتحاد الذي عاد الى الحياة في كردستان بعد انتفاضة آذار المباركة، فاقترح ان تكون وزارة الثقافة هي السباقة الى دعوة اعضاء الاتحاد السابقين الموجودين في بغداد الى الاجتماع والمبادرة لتكوين فرع

بغداد لاتحاد الادباء الكرد الموجودين في كردستان وانتخاب هيئة ادارية له وممارسة نشاطه مجددا واصدار مجلة ادبية كردية، ومن الممكن لهذا الفرع اتخاذ بعض غرف جمعية الثقافة الكردية مقرا مؤقتا له، وان تخصص الوزارة مقدارا كافيا من ميزانيتها للاتحاد لادارة اموره واصدار مجلته. وبذلك تكون وزارة الثقافة وزارة ثقافة لكل العراقيين دونما تمييز وتسهم هي ايضا بقسطها في تعزيز دعائم الوحدة العراقية الصادقة المبنية على الاتحاد الاختياري بين القوميتين الشقيقتين والتلاحم المصيري ضد الرجعية والتخلف والارهاب وبقايا النظام الخائب وكل اعداء العراق الديمقراطي التعددي الفدرالي المزدهر.

التآخي - العدد ٤١١٦، ٢٠٠٣/١١/١٣

وحدة قوى الشعب الخيرة هي الحل لمآسي الشعب والوطن

حوار مع الاستاذ محمد الملا عبدالكريم حول الوضع الراهن

الأديب الكردي الاستاذ محمد الملا عبدالكريم المدرس غني عن التعريف لمواكبته النضال السياسي ومجهوداته واسهاماته المتنوعة خلال العقود الماضية في الدراسات الثقافية والنقدية والأدبية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والصحافة والترجمة من وإلى اللغة الكردية.

– فمقالاته المنشورة تبلغ العشرات في المجلات والصحف الكردية والعربية في العراق وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى الكتب المؤلفة والمترجمة التي تربو على (٢٨) كتاباً في شتى المواضيع ألفها أو حققها أو ترجمها بمجهوده الفردي أو بالإشتراك مع الآخرين خاصة مع والده الشيخ الملا عبدالكريم المدرس الذي هو أيضاً أديب وعلامة بالثقافة الكردية والعربية لاسيما الفقه وأصوله وأحكام الدين الإسلامي الحنيف. ومن اشراق هذا التراكم الكمي والنوعي للمعرفة ولخبراته راودتنا الرغبة في الاستئناس برأيه ورؤيته من خلال طرح السؤال الباحث في مجمل الوضع الراهن وسوف يصار إلى توجيه نفس السؤال إلى بعض الشخصيات الوطنية والسياسية والثقافية وسيتم نشر الاجابة مع كل اصدار جديد لجريدتنا (المستقبل الحر). وفيما يلي السؤال الموجه والاجابة التي أجاب عنها مشكوراً الاستاذ محمد الملا عبدالكريم المدرس.

***

المستقبل الحر:

كيف تنظرون إلى الوضع الراهن غير المستقر أمنياً؟ وكيف تقيمونه؟ وبم تربطونه؟

الاستاذ محمد:

الوضع الراهن في العراق وضع خطر وينذر بمخاطر أكثر خطورة . إنني، بطبيعة الحال، أقيّم عالياً اسقاط النظام الدكتاتوري الذي كان يسوم شعبنا سوء العذاب، والذي لم تكن جميع العوامل الداخلية متوفرة ومهيئة لاسقاطه من قبل الشعب. ومع أن الكثيرين من أبناء شعبنا لم يكونوا قد فقدوا إيمانهم بأن بامكان الشعب، في ما إذا

توحدت قواه الخيرة في جبهة نضالية موحدة، أن يسقط بنفسه النظام وأن يطهر أرض الوطن من رجسه ويقيم دعائم نظام ديموقراطي، إلا أنّ حصول هذا الشرط كان مايزال صعب المنال، ولذلك فان معظم الأوساط الشعبية لم تكن ترى من الممكن إسقاط النظام إلا من خلال قوة خارجية عظمى كقوة الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد وليس على سبيل المثال.

أنا لم أكن إلى جانب الحرب التي وقعت وأدت إلى ما أدت إليه، لأنني كنت أدرك جيداً كم هي ثقيلة تكاليف الحرب الأمريكية على النظام على حاضر ومستقبل وطننا المثقل كاهله أصلاً بتكاليف حروب النظام السابقة وسياساته المدمرة، ولم أكن مدفوعاً إلى هذا الرأي بطبيعة الحال بسبب عدم الرغبة في سقوط النظام، بل بسبب اخطار الحرب الآنية والمستقبلية وإلى أمد بعيد، كما ذكرت، ولإيماني بامكانية توحد الشعب وقيامه بتحقيق هذه المهمة بنفسه. إلا أن ذلك مالم يكن. ووقعت الحرب دونما قرار من الشرعية الدولية، ولم يستطع النظام الصمود إلا لأقل من ثلاثة أسابيع وجرى ما جرى، واختفى فجأة معظم أركان النظام وأعمدته الفقرية ودمرت المنشآت والمؤسسات ونهبت الممتلكات العامة وأحرقت المباني وأتلفت الوثائق وأزهقت الأرواح ومايزال حبل الفواجع على الجرار.

إني أرى أن ما جرى كله يعود إلى أمرين: أولاً إلى النهج الذي سار عليه الأمريكان بعد إسقاط النظام إذ أهملوا السيطرة الواقعية على البلد، فقد كان عليهم إما الابقاء على أجهزة الإعلام العراقية المرئية والمسموعة سليمة واستخدامها فور سقوط النظام للسيطرة التامة على مختلف المرافق أو احضار محطتي تلفزيون وراديو معهم ونصبهما فوراً واستخدامهما لإعلان مستلزمات السيطرة باعلان الأحكام العرفية ومنع التجول ووضع اليد على كافة المرافق العراقية واصدار أوامر القبض بحق جميع قادة النظام من عسكريين وحزبيين من مختلف الدرجات العليا وغيرها التي تستطيع التحرك لوضع العراقيل في طريق النظام الجديد وبانزال الجيش والدبابات إلى الشوارع لحماية المؤسسات والمنشآت العامة في بغداد وسائر المدن والمعاقبة الضرورية لمن يقومون بأعمال القتل والتخريب والسلب والنهب. لو أن الامريكان قاموا بهذا الواجب الأولي ولم يتركوا الأمور تنزلق بسرعة إلى الإنفلات الامني الذي ماتزال ذيوله باقية، لما جرى ما جرى ولكان بالإمكان إقامة حكومة عراقية وطنية أياً كان نوعها أي من المعارضة

الوطنية الموجودة على الساحتين الداخلية والخارجية أو من أطياف المعارضة التي كانت في تلاق مستمر مع السلطات الامريكية، لتتعاون هذه الحكومة مع سلطات التحالف وتفرض سيطرتها على المجتمع وتقي أبناءه كل المهالك التي تعرضوا ومايزالون يتعرضون لها لحد الآن.

وبعد سقوط النظام تشتت جميع السلطات العسكرية والأمنية وسلطات حفظ النظام التابعة للعهد السابق من تلقاء نفسها وقبل أن يعمد السفير بريمر إلى حل الجيش العراقي، ولم يبادر المحتلون إلى إتخاذ أي إجراء لإبقاء هذه الأجهزة في أماكنها ومعسكراتها ووضعها تحت السيطرة والاستفادة منها عند الضرورة وأصبحت المعسكرات بما فيها من أسلحة وذخائر تحت تصرف كل من يريد أن يستولي عليها ويأخذ منها ما يشاء وألقى مئات الألوف من الجنود والمراتب والضباط مختلف الأسلحة التي كانت تحت تصرفهم في الطرق والشوارع وزوايا جدران المنازل أو في داخل المعسكرات أو في مواقعهم التي كانوا فيها، وكان كل من هو مرتبط بالنظام السابق أياً كانت مرتبة ارتباطه، ممن كان لهم أي نوع من العلاقة بالمؤسسات القمعية، يرتجف هلعاً ويتصور انه سيلقي الامريكان القبض عليه وسيحاكمونه ويحكمون عليه بأشد العقوبات لأنهم كانوا يعرفون تمام المعرفة كم هي حافلة ملفات النظام بالجرائم والآثام بحق الشعب، وما كان يدور بخلد الناس أن الامريكان من خطأ التقدير في النظر إلى الأمور بحيث لا يلتفتون الى وجود جيش نظامي قوامه أربعمائة ألف عسكري كما يقول المطلعون وفي أيدي أفراده بطبيعة الحال أربعمائة ألف قطعة من السلاح الخفيف، ناهيك عن الثقيل وناهيك عن قوات الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص وقوات الأمن والأمن الخاص والاستخبارات والمخابرات وعن الجهاز الحزبي وكان يقال إن عدد اعضاء الحزب يبلغ ثلاثة ملايين شخص مما يجعل من المفترض ان في هذا الجهاز ذي الملايين الثلاثة خمسين ألف حزبي حقيقي موال للنظام ورأسه على أقل تقدير، ومدرب تدريباً سياسياً وعسكرياً تاماً، وقد كان جميع أفراد هذا الحزب الذين كانوا يشكلون طبقة ممتازة بالقياس إلى عموم الشعب العراقي، مشمولين بمكرمات ومنح رئيس النظام كل حسب درجته والمهمة الموكولة إليه، وكانوا مشدودين إلى النظام بطبيعة الحال بهذه المكرمات والمنح والهدايا التي ترد إليهم تحت عناوين شتى من مال الشعب الذي كان معظمه يتضور جوعاً ويركض وراء لقمة العيش لعائلته وأولاده.

إن ما جرى يدل بالضرورة على احد أمرين: إما أن الامريكان لم يكونوا يهتمون بما يمكن ان يحدث بعد ترك كل هذه القوات والاجهزة المعادية المسلحة بكل ما كان لدى الجيش العراقي من أسلحة وذخائر، أي أنهم لم يكونوا ليهمهم كل ما يجري الآن ضد العراق وشعبه وضدهم أنفسهم إذ لايكاد يمر يوم دون هجوم على أحد مواقعهم أو قافلة من قوافلهم العسكرية مما يؤدي إلى وقوع قتلى وجرحى بين صفوفهم، وأما أنهم لم يكونوا يفهمون شيئاً من أمور السياسة والحرب، وطبيعي انه يمكن أن يخطئ الامريكان ويخطئ غيرهم أيضاً قليلا أو كثيراً في أمور السياسة والحرب ولكن لايمكن ألا يفهموا منها أولياتها الضرورية لأي دولة صغيرة، على الاقل، ناهيك عن القوة الاعظم في الدنيا. وهي الولايات المتحدة الامريكية التي هي القطب العالمي الوحيد اليوم.

لئن كان المسؤول الاول عن كل ما يجري الآن في العراق هو الولايات المتحدة الامريكية في الوضع الراهن، فان المسؤول قبلها عن كل ذلك هو نظام صدام حسين وصدام حسين بشخصه بالذات قبل أي أحد من أركان نظامه. لا أريد أن أتحدث حديث متعمق، فالمسألة، مأخوذة في شكل بسيط، كافية بحد ذاتها لدينونة هذا الرجل ونظامه.

لقد أتيح في غفلة من الزمن (إن صح القول الدارج) أن يغدو صدام الحاكم المطلق في العراق ومن ثم الرجل الاول فيه، والحديث ذو شجون ويطول بنا السرد إذا رجعنا في كل شيء إلى مقدماته التي نتج منها، مع أنه لابد في كل شيء من الرجوع إلى مقدماته، واستتبت كل الأمور في يديه وخضعت البلاد لجبروته وقوته، ولكن الرجل لم يكن من التعقل بحيث يفكر في أن يدير الأمور بحكمة وترو. أنا لا أطالب الرجل بالقول لو كان حكم البلاد حكماً ديمقراطياً عادلاً، فخلقة هذا الرجل والبيئة التي تربى فيها كانتا أبعد ما يكون عن ذلك، ولكنه وقد استقر على عرش العراق الطافي على بحار من البترول وكثير غيره من المعادن والخيرات، لو لم يلجأ إلى شن الحروب الظالمة الداخلية والخارجية ولم يوقع نفسه وبلاده في مهاوي التعقيدات الدولية الشائكة. ولو توقف في ديكتاتوريته عند حد ابعاد من يتآمرون عليه عن التمكن من السيطرة على مقاليد الأمور مبعداً اياهم عن البلاد، ولو لم يتخذ من سياسة التقتيل الجماعي والإبادة الشاملة واللجوء إلى محاولات تصنيع الاسلحة المحرمة دولياً والقائها على أبناء شعبه لوفر لهم عيشاً كريماً ولبلاده حياة طبيعية وان لم تكن ديمقراطية، ولوفر على نفسه

تكوّن هذه الجبهة الواسعة من المعارضة ضده، إلا أنه لم يفعل شيئاً من ذلك وإنما كان يلجأ إلى ما لا يرضى به ذو ضمير حي، إذاً هو المسؤول الأول عن جميع المحن والمشاكل التي حلت بالعراق ونزلت بساحة شعبه. وهناك مسؤولون آخرون من طراز آخر. إنهم القوى السياسية المعارضة والأفراد الذين رفعوا يافطة المعارضة في خارج العراق. قسم من هؤلاء كانوا مرتبطين بالامريكان أنفسهم وكانوا يتوقعون أن تحملهم امريكا على متون طائراتها وتأتي بهم وتنزلهم في القصور الجمهورية ليحكموا العراق بعد صدام ولم يكن لهم برنامج للحكم بعده يستجيب لأماني الشعب. لم يكن هؤلاء على صلة حية بالعراق وواقعه وواقع حياة شعبه والعوامل الفاعلة داخله ولم يكونوا يعرفون شيئاً عن العلاقات الشائكة والمتشابكة التي خلقها صدام ونظامه داخل البلاد، ولذلك لم يكونوا يدرون ماذا سيحدث بعد سقوط النظام وماذا على امريكا أن تفعل ولم تكن لهم وجهات نظر حقيقية يرشدون بها الامريكان للسير بموجبها، إذا كان لدى هؤلاء استعداد للاستماع والاستجابة، ولهذا سرعان ما غدا معظمهم في خبر كان وقلة منهم استفادوا شيئاً من السيطرة الامريكية وأقل منهم تنبّه مؤخراً الى ما يجب عمله.

أما القسم الآخر فهو القوى الوطنية الخيرة من اسلامية وديمقراطية وقومية كردية أو عربية أو غيرها. وهؤلاء أيضاً لم يستطيعوا أن يتنبّأوا بما سيكون ولم يكونوا في مستوى متطلبات الوضع العراقي حتى يبادروا إلى إقامة جبهة عراقية ديمقراطية فيما بينهم وتجنيد قواهم الحزبية لتكون على أهبة الاستعداد للدفاع عن الوطن والحيلولة دون استفادة فلول النظام الصدامي من تطورات الامور ودون تسرب عناصر القوى المعادية من أنصار بن لادن على مختلف أشكالهم ومن المتشددين الاسلاميين والعرب المناصرين لصدام والمعادين لتوقعات مستقبل العراق الديمقراطي المنشود.

والآن إذ وصلت الامور إلى هذا المستوى الخطر من التردي حيث باتت العناصر المعادية تستطيع أن تقصف يومياً بصواريخها مقرات سلطات التحالف وتبعث بسياراتها المفخخة إلى العديد من الأماكن التي تريد تدميرها وقتل من يوجد فيها، وإذ لا نرى في الافق ملامح خطة امريكية واضحة المعالم تؤدي إلى تصفية بؤر الارهاب، فاننا لا نجد حلاً سوى أن تتشاور القوى الخيرة الفاعلة في المجتمع العراقي فيما بينها وتوحد جهودها السياسية والعسكرية مع قوى مجلس الحكم ومن ورائه سلطات التحالف وتبادر إلى تشكيل حرس وطني للدفاع عن العراق ومستقبله

الديمقراطي المنشود بوجه أي احتمال للم الصداميين شعثهم ومزيد من تصعيد مساعيهم المدمرة ودعوة كل الفلول الشريرة لقوى العدو المنهار من أجل إعادة تنظيم نفسها ومحاولة الانقضاض على الوضع والعودة بالوطن إلى الوراء.

أعداء العراق كثيرون ويحتلون أكثر من موقع في الاعلام المرئي والمقروء والمسموع وفي مراكز القوة فيما حوله، وهم يتحدثون بصراحة عن امكانية دحر الولايات المتحدة واجبارها على النكوص والتراجع. بديهي أننا أبعد ما يكون عن تأييد الاحتلال ومناصرته والرغبة فيه، ولكن إذا ترديت الامور بحيث يطرح موضوع الانسحاب في الاوساط الامريكية في وقت مايزال فيه الطرف الوطني منقسماً على نفسه فيما بينه ولم يستطع أن يتوصل إلى وحدة حقيقية بامكانها الوقوف بوجه القوى المعادية التي تريد بشعبنا ووطننا العودة إلى الوراء، فذلك أمر غير مطلوب وغير مقبول.

أننا ندرك جيداً إن الولايات المتحدة احتلت العراق لاسباب أبعد بكثير من انقاذ العراق من صدام وزمرته الشريرة، وإن كان هذا أيضاً يدخل في سياق الاسباب الداعية لذلك، ولذلك فان الانسحاب الامريكي الحقيقي بحيث يقضي على الاهداف الموجبة للاحتلال أمر غير وارد في المخيلة الامريكية. ولكن ما من مستحيل في السياسة إن اقتضته السياسة من جهة أخرى، وبالامكان اجراء مساومة ما في حالة التوصل إلى رأي يكون مفاده إن القضاء على فلول «المقاومة» صعب. هذه المساومة قد تتراءى في صدام بدون صداميين من الطبعات القديمة أو صداميين بدون صدام يكون قد بات مهترئاً.

وعلى كل حال فاني لا أحب الثرثرة كمنجم، ويكفيني القول بحق وصدق إن الوضع في بلادنا في خطر وإن المعالجة الحقيقية لهذا الوضع يبدأ بوحدة قوى الشعب الخيرة المتمثلة في مناوئي عودة النظام السابق وانصاره إلى الساحة السياسية، وحدة هذه القوى في الصف الاول من المدافعين عن الوضع الجديد، وليقف معهم كل من يريد أن يسهم في وضع حد لمآسي الشعب والوطن. هذا هو الحل الحقيقي ولا حل في رأيي غيره، ولا داعي ولا مبرر للتعلق بالاوهام.

المستقبل الحر – العدد ١١، ٢٠٠٣/١٢/٢

مواضيع ثقافية

من اجل ملء الفراغ الاعلامي

سيظل التلفزيون ومن بعده الراديو اهم وسيلة من وسائل توجيه الجماهير والترفيه عنها نظرا لأنه لايكاد يخلو بيت من بيوت المواطنين من جهاز تلفزيون، ولأن هذا الجهاز يظل مفتوحا طوال ساعات عمله مادامت هناك كهرباء والى ان يداهم سلطان الكرى عيون السهاري في كل بيت ولاسيما النساء والاطفال. وكلنا نعلم مدى حرمان المرأة العراقية والطفل العراقي من وسائل التوجيه السليم والترفيه الهادف.

وفي الانظمة الدكتاتورية حيث تمنع السلطات كل وسيلة اعلامية لاتكون خاضعة لمشيئتها المطلقة، فلا صحف حرة علنية ولامحطات تلفزيون واذاعة ماعدا الحكومية وشبه الحكومية منها، تظل الجماهير الشعبية مكرهة بالضرورة على مشاهدة ما تريد السلطات ان تشاهده والاستماع رغم انفها الى ما تريد هي الاستماع اليه عندما لا تكون وسائل الأعلام تحت تصرفها. وقد كان هذا شأننا طوال مختلف العهود الماضية وسيما بعد ان بدأت قنوات التلفزيون العراقية بثها منذ العام ١٩٥٦. ولكن تجربة العقود الاخيرة من عمرنا في ظل فاشية العفالقة كانت ادهى وامر من كل ما قضينا من سنوات العمر.

وقد ابدع الظرفاء من ابناء شعبنا الكثير من النكات التي كانت تسعفنا بشيء من الضحك على واقع التلفزيون الصدامي والعدوي، ولا اقول العراقي، لانهما – اي التلفزيونين – لم يكونا من العراقية الا على اقل القليل وبحكم الضرورة التي لم يكن الحكام يستطيعون الفكاك منها، وحبذا لو جمع هذه النكات بعض الكتاب من هواتها لأنها تعبر في اطار فني جميل عن واقع الحياة العراقية في فترة مظلمة طال مداها ولم تنته على ايدي العراقيين مع الاسف وانما قضى على حكامها وسطوتهم من جاءوا بهم في البداية ولكنهم حنثوا بعهد الوفاء لهم والاستجابة اليهم في كل مايشاءون، فقد كانوا ممن اخذتهم العزة بالاثم وركبهم شيطان الغرور.

ومنذ سقوط النظام والعراق خالٍ من إذاعة وتلفزيون حكوميين، ولم يتسن حتى الآن اقامة حكومة مؤقتة حتى تفكر في هذا الامر، وان كان وجود تلفزيون حكومي حتى في

ظرف احسن الحكومات واكثرها التصاقا بالجماهير، لايغني بحال من الاحوال عن ضرورة وجود تلفزيونات واذاعات حرة ينظم شؤونها قانون منبثق عن ارادة الشعب وادراك مصالحه، حتى لايستغل وجودها الحر من بقايا النظام البائد وسائر اعداء الشعب وهم ليسوا بقلة ولابقليلي الامكانية.

لقد احسن الحزبان الكرديان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني صنعاً اذ اقاما محطتي تلفزيون تاخذان معظم اوقات فراغ المواطن واقام الثاني منهما محطة اذاعة ايضا[1] ويقدم هذان التلفزيونان للمشاهد العراقي برامج جيدة وان كانا بحاجة الى المزيد والمزيد من التحسين والتركيز على المواد الاكثر فائدة ومتعة، من تلك التي تجمع بين نشر المعلومات الصحيحة والتوجيه الوطني السليم وتعزيز روح الاخوة العربية – الكردية المبنية على تفهم المصالح المشتركة للشعوب العراقية كافة ولاسيما العربية والكردية منها.

انني في الوقت الذي اهيب بالحزب الشيوعي العراقي وبكل القوى الوطنية المناضلة ايضا ان تبادر الى اقامة محطاتها التلفزيونية والاذاعية في بغداد، ادعو كذلك كل تلك القوى وبخاصة الاكثر منها اهتماما بمتطلبات المرحلة وضرورة حماية الانتصار الكبير الذي احرزه الشعب بثمن جد غال، الى تنسيق اعلامي فيما بينها باقامة لجنة ثقافية مشتركة كقوة فعالة لادارة العملية ومتابعة مستجدات الوضع والتصدي لها اعلاميا، الى جانب توفير مواد المتعة والترفيه المهمة للمشاهد العراقي في المحطات التابعة للجهات صاحبة هذا التنسيق المشهود، وذلك قبل ان تقوم بذلك جهات اخرى لاتنسجم توجهاتها مع مصالح جماهير شعبنا التي ضحت بكل ما استطاعت من اجل الخلاص من الطغمة البائدة التي اذاقت شعبنا كؤوس المرارة على مر الزمن.

طريق الشعب – العدد ١٥، السنة ٦٨

---

(١) توجد في الوقت الراهن فضائيتان للحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تبثان برامجهما الكردية والعربية من كردستان وتغطيان – ضمن ماتغطيانها – العراق كله. كما توجد محطة تلفزيون الحرية واذاعة الحرية للاتحاد الوطني الكردستاني وهما تبثان من بغداد.

بين الامس واليوم
مقترحات لتطوير عمل صحافتنا الوطنية

تقديم:

الصحافة الحرة لها دور بالغ الاهمية في المجتمعات التي تتمتع بقدر من حرية الرأي والتعبير، وقد اصطلح على وصفها بانها السلطة الرابعة. ولا تستطيع الصحافة ان تكون سلطة رابعة فعلا إلاّ في البلدان الديموقراطية التي تتوزع فيها السلطات الى تشريعية ينتخبها الشعب بارادته او بارادة اكثريته، الحرة، وتنفيذية اياً كان من يعين اعضاءها لزم ان تنال موافقة اكثرية السلطة التشريعية، وقضائية تحكم بعيدة عن تدخل أي جهة وفق قوانين شرعها اجماع او اكثرية السلطة التشريعية المنتخبة. وبعد هذه السلطات الثلاث تأتي السلطة الرابعة وهي الصحافة التي تكتب وتنشر بحرية في حدود المسؤولية القانونية التي تقررها السلطة التشريعية المنتخبة والمسؤولية الاخلاقية التي يحددها اصحاب السلطة الرابعة بانفسهم مستوحين القيم والتقاليد والمبادئ الدستورية والقانونية السائدة في المجتمع الذي توجد فيها هذه السلطات الاربع.

الصحافة الحرة حقا ترشد المسؤولين الى النواقص التي قد توجد في المجتمع وفي داخل السلطة الحاكمة والاخطاء التي قد يرتكبها الحاكمون، بل ان بامكانها ان تكتب ناقدة عن اخطاء قد تقع فيها أي من السلطات الثلاث، وهي لسان من لايملك وسيلة فعالة للتعبير عن نفسه وعن مشاكله ومعاناته في المجتمع، وعلى السلطات الثلاث الاخرى ان تنظر الى ما تطرحه هذه السلطة الرابعة بعين الاحساس بالمسؤولية الوطنية والانسانية بعيدا عن التزمت والرضى بالنفس وتزكية الذات عن ارتكاب الخطأ، ولها ان تناقش ما تطرحه هذه السلطة ان لم ترها صحيحة او رأت فيها ثغرة او كانت لها وجهة نظر بشأنها. ففي المجتمع الديموقراطي حقا يكون هدف الجميع تشخيص الخطأ

والصواب بغية تجنب الاول واتباع الثاني والوصول الى الحقيقة التي هي فوق الجميع ضمانا لمصالح المجتمع في ضمان مصالح افراده المشروعة ولمصالح الافراد في صيانة مصالح المجتمع كله.

***

لقد مضى على عمر العراق الحديث اكثر من ثلاثة ارباع القرن دون ان يرى طيلة وجوده السلطات الاربع التي تحدثنا عنها، بصورة حقيقية، اذ ان تلك السلطات كانت في العهد الملكي، اما باشكال مزورة ومزيفة او مبتورة على الاقل. فلا البرلمان كان يمثل الشعب تمثيلا قريبا باي صورة من الواقع، ولا السلطة التنفيذية كانت تأتي حتى بإرادة هذا البرلمان الذي وصفناه، بل بالعكس كان البرلمان، ممثلا باعضائه الذين كان يؤتى بهم تعيينا او بصورة اقرب الى التعيين الا فيما ندر بالنسبة لقلة من اعضائه، يرى نفسه مديونا لرموز الحكومة الخفيّة الذين كانوا يقررون من ذا ينتخب لعضوية البرلمان ومن ذا يبعد عنه. اما السلطة القضائية، فعلى الرغم من ظهور افراد فيها هنا وهناك احيانا يحرصون على استقلال القضاء واحترام القانون ما استطاعوا الى ذلك سبيلا، الا انها كانت على وجه العموم وفي اهم حلقاتها المتعاملة مع القضايا السياسية نموذجا لتمثيل ارادة السلطة التنفيذية وفي ظلها. والصحافة كانت دائما محرومة من حريتها الحقيقية، فسيف الرقابة والاحكام العرفية كان فوق رأسها مددا طويلة اظن انها تجاوزت نصف عمر العهد الملكي كله ان لم تخنني الذاكرة، وفيما عداها كانت مهددة باحكام قانون المطبوعات وتوجيهات وزارة الداخلية ممثلة في مديرية الدعاية والنشر...

وبعد ثورة تموز التي استبشر بها الجميع خيرا ولكن ظنونهم خابت، واذا استثنينا فترة جد وجيزة كان نوع من التجاوب موجودا خلالها بين قيادة الثورة والارادة الشعبية والصحافة الممثلة لجزء منها، وعلى الرغم من عدم وجود صحف ناطقة باسم تيارات سياسية رئيسية اصلا في هذه الفترة، وعلى الرغم من عدم توفر أي آلية لسيادة الديموقراطية القانونية ايضا، كانت سلطة الثورة، هي الاخرى، سلطة فردية تحكم الشعب من خلال اجتهاد الحاكم الفرد الذي كثيرا ما كان يخطيء وسلطات الحاكم العسكري العام، الدكتاتورية وآلية مديرية الامن العامة ورجال الادارة والشرطة الذين كان معظمهم من مخلفات العهد البائد. وبعد سقوط عهد الثورة مثقلا باخطائه وعلى

يد انقلابيي الثامن من شباط الفاشي الدموي، وخلال تعاقب سلطات الانقلاب العسكرية الحزبية او اللاحزبية، ظل الحال على هذا المنوال أي على تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في جهة واحدة وان تعددت الاسماء والمصطلحات، وتابعية السلطة القضائية، وعدم وجود سلطة رابعة اصلا الا في بعض جوانب القليل النادر.

لقد كانت السلطتان التشريعية والتنفيذية في هذه العهود كلها، ورغم اختلافات اساسية في الشدة واللين والوسطية، سلطة فرد واحد تحيط به طبقة من الامعات الملتفة حوله، وما عدا ذلك من الاسماء والمسميات والمصطلحات كانت مجرد بهتان صارخ وادعاء زائف، وظل الشعب يحكم بالقسوة والقمع والحديد والنار، على اختلاف في الدرجات حسب تقسيمات العهود، الى ان انهار آخرها واشدها كلها وحشية وهو سلطة صدام حسين الدكتاتورية الفردية الدموية وحزبه البوليسي المرتزق ومجلس قيادة ثورته المزورة، تحت وطأة آثامه واوزاره المتعددة الاشكال والجوانب وتحت ضربات القوات الامريكية والبريطانية التي جاءت لاغراض بعيدة في الجوهر عن تحرير العراق وشعبه وغدت الحاكم الفعلي للبلاد، فلا مجلس وزراء ولا سلطة تشريعية وطنية ولا سلطة قضائية، وماتزال البلاد رغم مرور اكثر من شهرين تسودها الفوضى وتقرر امورها القرارات المرتجلة غير المدروسة البعيدة عن فهم طبيعة المجتمع العراقي وادراك حاجاته، ومازال الشعب يعاني من مختلف المشاكل الملتهبة من بطالة الايدي العاملة وانعدام الخدمات وشيوع السلب والنهب والتدمير والقتل وسواها من الجرائم...

ان الشيء الاساسي الذي يجب ان نعتز به جميعا هو سقوط الدكتاتورية الفاشية وزوال كابوس البعث الفاشي من على صدر الجماهير وانفتاح طريق الامل في غد اكثر انسانية واستجابة لحاجات الناس اذا كانت القوى السياسية الاساسية المخلصة مدركة لمصالح الشعب حقا وألقت المصالح الحزبية الضيقة وراء ظهرها ملتفة حول راية النضال لتحقيق متطلبات المرحلة ولم تله نفسها وجماهير الشعب بشعارات ليست في صلب حاجات الناس الحقيقية في شيء. ويأتي بعد الانجاز الاساسي الاول ظهور امكانية حرية العمل السياسي وحرية الرأي والتعبير. فهناك اليوم وفي مختلف انحاء عراقنا العزيز العشرات من الاحزاب والمنظمات والجمعيات التي كانت تعمل سرا في السابق او ظهرت الى الوجود بعد سقوط النظام... وهناك عدد من محطات الاذاعة والتلفزيون الحرة التي

نأمل ان يتكاثر عددها وفق امكانيات القوى السياسية الوطنية. وهناك العشرات من الصحف الوطنية التي كان بعضها يصدر فيما مضى داخل الوطن او خارجه، وظهر بعضها الى الوجود في ظل توفر اجواء الحرية. وهذه الصحف تلعب اليوم دورا ربما كان ما لبعضها اكبر بكثير في توجيه الرأي العام وعرض مشاكله مما للعديد من الاحزاب التي ظهرت الى الوجود بعد التحرير.

***

وانطلاقا من اهمية الصحافة ودورها الكبير، ولاسيما الناطقة منها بلسان الاحزاب والقوى التي لها تاريخ نضالي مجيد وبغية ان تكون هذه الصحف في مستوى مهامها وتستطيع الوفاء بواجباتها الوطنية على احسن وجه، حسب فهمي، فاني اقدم هنا جملة مقترحات الى هذه الصحف العزيزة على نفسي، عساها تأخذ بها وتطبقها في مسارها ان رأت فيها فائدة جديرة بالسعي لتحصيلها، واني لأراها كذلك.

اولا: نظراً لان العراق اليوم يقع تحت سيطرة اجنبية محتلة هي سلطة قوات التحالف، ولان رجال هذه السلطة الذين يمثلونها اليوم في العراق اناس غرباء عن هذا البلد واهله وتقاليده، ومع ذلك فان كل امور الوطن في ايديهم ورهن اشارتهم، وهم لا يعرفون الا في القليل النادر شيئا من اللغة العربية وهي اللغة الاولى في البلاد، وكثيرة هي الآراء السياسية التي يريد طرحها رجال الاحزاب والشخصيات والمنظمات الوطنية، كما هي كثيرة ايضا المشاكل الحياتية التي يعاني منها المواطنون ويريدون ان يعرضوها على رجال سلطة التحالف نظرا لانعدام حكومة عراقية وطنية حتى الان وانعدام مراكز قرار عراقية ولعدم تمكن المواطنين من الوصول الى المسؤولين في التحالف بسهولة، اضافة الى عدم معرفة الغالبية العظمى من المواطنين باللغة الانكليزية، كما هو شأن مسؤولي التحالف الذين يجهلون اللغة العربية او الكردية او ايا من لغات العراق المحلية، كما اسلفنا، فاني اقترح على الصحف العراقية الرئيسية ان تكرس احدى صفحاتها للنشر باللغة الانكليزية تتضمن ملخصات بالآراء السياسية المطروحة على صفحات الجريدة وشكاوي المواطنين ومقترحاتهم لتحسين الاوضاع والقضاء على ما هو سيّء في حياة البلد، ليطلع عليها رجال سلطة التحالف.

ويمكن الاستعاضة عن تنفيذ هذا المقترح باتفاق عدد من الصحف الوطنية الاساسية

على اصدار جريدة ناطقة باسم الجميع باللغة الانكليزية ينشر فيها اهم المواضيع التي تنشرها تلك الصحف على صفحاتها والشكاوي والمقترحات الجماهيرية التي ترد فيها. ويمكن لاي صحيفة عراقية اخرى فيما بعد ان تنضم الى هذا الاتفاق لتكون لها حصتها مما ينشر في هذه الجريدة من آراء ومطالب وملاحظات. وفي رأيي ان جريدة كهذه يمكن لها ان تلعب دورا مهما في تنسيق آراء الصحف الوطنية وتوحيد معروضاتها ومطاليبها.

ثانيا: مايزال العراق ومنذ فترة تسبق الحملة الامريكية على نظام صدام بكثير المادة الاولى على الدوام تقريبا في صحافة العالم واذاعاته ومحطاته التلفزيونية وما سواها من وسائل الاعلام. والصحافة هي اكثر الوسائل وفاء بالحاجة لاطلاع المواطن على اهم ما يقال ويكتب في العالم عن العراق من اخبار وتعليقات وما يعرض عنه من وجهات نظر. لذلك ارى من الضروري ان تشتمل الصحف الوطنية الاساسية على عدة اعمدة يلخص فيها ابرز ما ينشر في الصحافة ووسائل الاعلام العالمية الاخرى عن العراق لتوفير الفرصة للقارئ العراقي للاطلاع على ما يمكن الاطلاع عليه من تلكم المواد. كما اقترح اعادة نشر قدر من اهم المقالات المتعلقة بالعراق مما ينشر من خلال وسائل الاعلام العالمية.

ويمكن الاستعاضة عن هذا المقترح ايضا باصدار جريدة واسعة تكون شاملة لأهم ما ينشر من مواد عن العراق في صحافة وسائر وسائل اعلام العالم، ومرجعا للاعلاميين والباحثين ولاي مواطن عراقي يرغب في الاطلاع على اهم ما ينشر عن وطنه في وسائل الاعلام الخارجية، وهناك تجارب مماثلة لمثل هذا العمل قام بها سياسيون عراقيون في المنفى مثل نشرة (الملف العراقي).

ثالثا: حبذا لو كان في كل صحيفة عراقية رئيسية مراجعون مختصون يتتبعون ما ينشر في الصحف العراقية والعربية والعالمية من مواد عن العراق واعداد ملخصات بها لنشرها في الصحيفة او لتوزيعها على المحررين المختصين بتلك المواد للاطلاع عليها والاستفادة منها في عملهم الصحفي.

لا يخفى ما يحيط بتنفيذ هذا المقترح من صعوبات جدية، لذلك ولعدم وجود جهة فعلية كوكالة الانباء العراقية السابقة التي كانت تصدر نشرات انصات متعددة لمختلف

مراتب المسؤولين الكبار وللصحافة كذلك مما كان يساعدها على اداء اعمالها بصورة افضل، فاني اقترح ان يجتمع من يرغب من ممثلي الصحافة العراقية ويتفقوا فيما بينهم على تشكيل مؤسسة اشبه ما يكون بوكالة انباء صحفية عراقية مستقلة تصدر نشرات مختلفة تتضمن اهم الاخبار والتعليقات والاحاديث والمقابلات التي تذاع من مختلف وسائل الاعلام حول الشأن العراقي وتوزعها على الصحف صاحبة الشركة، ويمكن لغيرها ولسائر المواطنين ايضا ان تصبح مشتركة في اصداراتها كلا او بعضا لقاء بدل اشتراك شهري او سنوي.

رابعا: اقترح ان تكون جميع الصحف العراقية على معرفة بأهم ما ينشر في أي منها عن الشؤون العراقية لكي تتبادل من خلال ذلك الرأي والتقويم والتصحيح تفاديا لحدوث اختلالات او نشر وتسويق بعض الآراء والمفاهيم والآراء المغلوطة التي قد يساعد تمشيتها على الحاق الاذى بالصالح العراقي العام ويضع العقبات على طريق المصلحة الوطنية التي يجب ان يضعها الجميع فوق أي اعتبار.

هذه بعض المقترحات التي وردت على ذهني اعرضها علّها تكون مفيدة للصالح العام. واني آمل ان اراها وقد تحققت اذا كانت صحافتنا الوطنية تراها مفيدة لخدمة الاهداف التي ترمي اليها هذه الصحافة جمعاء.

الاتحاد – العددان ٥٦١ و٥٦٢ ، ١٤ و٢٠٠٣/٦/١٦

لمناسبة اقتراب افتتاح السنة الدراسية

مقترحات علّها تكون مفيدة

لم يبق لحلول موعد افتتاح المدارس الا ايام قلائل. ومع أن هذه الأيام القلائل ليست بكافية لتحقيق اكثر المقترحات التي يقدمها المواطنون اذا كانت مفيدة وكان من الأولى أن يقدموها – وأنا واحد منهم– قبل مدة كافية، الا ان (مالا يدرك كله لايترك كله)، وتقديم اي مقترح اليوم احسن منه يوم غد، ولذلك فاني ابادر، وان متأخراً، لتقديم هذه المقترحات لعل المسؤولين يرونها مفيدة.

١– قبل اي شيء اقترح الاسراع بقدر الممكن في تحقيق القرار الذي توصل اليه المعنيون في وزارة التربية باعادة المفصولين والمستقيلين والمتقاعدين لأسباب سياسية وعدم التشدد والجمود في موضوع التأكد من ان الفصل او الاستقالة او الاحالة على التقاعد كانت حقا لأسباب سياسية صارخة، فمجرد الفصل في عهد اكثر اعماله مبني على عدم احترام حقوق المواطنين يصبح في معظم الحالات دليلا على انه كان ظلما وتعسفا، والمبدأ القانوني الانساني يقول ان تبرأة مجرم أهون واحسن بكثير من ادانة بريء. فحتى اذا افترضنا ان بالامكان عودة مفصولين لأسباب مشروعة في ظل عدم التشدد والتحقق، فذلك أولى من سد الطريق امام عودة الكثيرين من المفصولين لاسباب سياسية. وهكذا الشأن بالنسبة للموافقة على اعادة المتقاعدين والمستقيلين لاسباب سياسية، فكثيرون جدا من اولئك المتقاعدين والمستقيلين هم من الذين مضت عليهم سنوات طويلة في التعليم ولهم خبرة بالغة فيه وهم من الذين لم يعينوا لكونهم حزبيين وبغض النظر عن مستوياتهم العلمية، ومن جهة اخرى فان الشواغر في مدارس الوطن كثيرة جدا والمناطق التي بحاجة الى فتح مدارس فيها ليست بقليلة. ولذلك، فاني اقترح تمشية معاملات طلبات الاعادة حتى اذا كانت بصورة موقتة ريثما يجري التأكد بصورة فعلية من ان الفصل او الاحالة على التقاعد او الاستقالة كانت لأسباب سياسية. واذا ثبت فيما بعد ان هناك مفصولين او متقاعدين كان فصلهم او احالتهم على التقاعد لاسباب او مبررات قانونية، لم يكن من الصعب فصلهم او احالتهم على

التقاعد مجددا اذا اريد ذلك. اما بالنسبة للمستقيل فالقضية اسهل بكثير، اذ لا يصح اعتبار من استقال حتى بمحض ارادته ممنوعا من العودة الى العمل متى مارغب في ذلك اذا كانت حالته الصحية تساعد على ذلك وكانت هناك حاجة فعلية الى تشغيله.

وفي هذه المناسبة اود ان اضيف ان عددا كبيرا من المدرسين والمعلمين قد سعوا لاحالة انفسهم على التقاعد او لقبول استقالتهم، وذلك لاسباب اقتصادية صرفة لعدم كفاية رواتبهم لاعالة عوائلهم، فاذا كان هناك من يرغبون في العودة الى الوظيفة من بين هؤلاء، فاني ارى من الضروري الترحيب بهم وقبول عودتهم ذلك لأن عراق المستقبل يجب ان يكون عراق الحرية والسعادة والعيش الرغيد والخدمة الصادقة لكل العراقيين.

٢– ان المناهج الدراسية، بقدر ما اعلم عن بعض موادها، لم تراع فيها الشروط التربوية الصحيحة. لي خبرة متواضعة في اللغة العربية والادب العربي والمواد الدينية. واستنادا الى هذه الخبرة والى اطلاعي على مواد اللغة العربية والدين التي يدرسها اولادي في الابتدائية والثانوية، استطيع القول انها بحاجة الى غربلة حقيقية لتطهيرها من اوشاب التعصب العنصري والديني والطائفي ووضع حد لهذا الكم الكبير من الصفحات المكرسة للكلام الزائد عن الحاجة التعليمية، الذي يتألف منه معظم الكتب المنهجية. انني اميل الى الرأي القائل ان الذين كانوا يضعون كتب المناهج التعليمية كانوا مأمورين بأن تكون مؤلفاتهم صعبة الفهم والاستيعاب بقدر الامكان تحت ستار تعويد الطلبة على اجتياز الصعاب لا لشيء الا للاكثار من عدد الذين لا يستطيعون اجتياز مرحلة الاعدادية لإكراههم على التوجه وجهات اخرى في مصلحة النظام. وعلى سبيل المثال اني ارى أن كثيرا من التمارين النحوية والبلاغية التي تمتليء بها كتب النحو والبلاغة يتساوى في استصعابها المدرسون والطلبة على حد سواء. وفي هذا المضمار اني اتساءل ماهي حاجة طالب المتوسطة الى دراسة وفهم وحفظ كتاب في تجويد القرآن الكريم، وما هي ضرورة ان يكون حافظا لعشرات الآيات منه؟ هناك مدارس دينية لمختلف المراحل من الابتدائية ووصولا الى الكلية للتلاميذ والطلبة الذين يرغبون او يرغب اهلوهم لهم في دراسة متخصصة للقرآن الكريم وعلوم القرآن والدين والشريعة. اما المدارس العامة فلها مهامها الخارجة عن هذا الاطار. فهل يجب على طالب اعدادية التجارة او الزراعة الاهتمام بتعلم السباكة او الخراطة وما الى ذلك؟ لقد كنت في صباي طالبا يدرس العلوم العربية والدينية في مدارس كردستان الاهلية

الخيرية، ولم يكلفني لا والدي ولا احد معلميّ يوماما حفظ الآيات القرآنية، ودرست التجويد في المرحلة الاخيرة من دراستي ممثلا في كتاب واحد بحجم ملزمتين. وقد اكملت دراستي ونلت الاجازة العلمية وأنا لا احفظ من آيات القرآن الكريم، كواجب مدرسي، اكثر مما تتطلبه فرائضي الدينية. الا انني، كمعجب باللغة العربية وبالبلاغة القرآنية، كنت اتعايش مع الكتاب المجيد كثيرا، ومن هنا حفظت منه شيئا فشيئا الكثير.ان هذه المبالغة في زيادة المواد الدينية في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية لم تكن من بعض جوانبها الا جزء من النفاق الرخيص الذي كانت تمارسه الطغمة الحاكمة الفاسقة على حساب مصلحة الطلبة الدراسية لاظهار نفسها، كذبا ورياء، بمظهر المتدين، وهي التي ملأت الوطن المستباح مقابر جماعية ومثارم بشرية ومشانق ومجازر وسجونا وقصفا باسلحة الابادة الشاملة وقطعا للألسن والآذان وبترا لرقاب النساء.

وانطلاقا مما ذكرنا ارى من الضروري التركيز في تدريس مادة الدين الحنيف على الآيات والاحاديث الكريمة واقوال الائمة الكرام التي تربي في المتلقي المسلم الحقيقي الذي يصفه النبي الكريم بأنه من سلم المسلمون من يده ولسانه والانسان الخلوق الذي يجسده قوله انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق، مما يجعل المثل الدينية العليا مرغوبة في نفوس التلاميذ والطلبة ليسيروا على هداها في حياتهم العملية.

فلهذا اقترح تأليف لجان في الوزارة من علماء متمكنين مطلعين على الطرق الصحيحة في التربية والتعليم والتدريس ممن لهم وجهات نظر غير متحيزة الا للعلم والحقيقة والمصلحة العامة لتعيد النظر على عجل لعامنا الدراسي المقبل في الكتب المنهجية وتقرر بصورة وقتية حذف المواد الزائدة عن الحاجة الدراسية ريثما يمكن تاليف لجان اخرى متخصصة لتأليف وصياغة كتب منهجية لجميع الصفوف من الابتدائية حتى انتهاء الدراسة الثانوية وفق الاسس العلمية للسير عليها اعتبارا من السنة الدراسية ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥.

٣– ادخال تحسين جذري على الحالة المعاشية للاسرة التعليمية والتدريسية بحيث لايعودون بحاجة الى اعمال خاصة بعد الدوام سواء كان في المجال التعليمي او غيره مما يؤثر على طاقتهم التعليمية والتدريسية وعلى الاجواء النفسية التي يعيشونها.

٤– اقترح اما الغاء مدارس (الجذب الجيد) اطلاقا او اسقاط المبالغ التي تستوفي من طلبتها وحصر شروط القبول في تلك المدارس في ارتفاع الدرجات الامتحانية التي

يكون الطالب قد حصل عليها اي جعلها بمثابة الدرجة الثانية لمدارس المتميزين. كما اقترح الغاء اي اجور او رسوم تستوفى من طلبة مدارس المتميزين ايضا، وكذلك الغاء التكاليف الباهظة التي كان يكلف بها المعلمون والمدرسون والمديرون تلامذتهم وطلبتهم بين الحين والحين بحجة شراء حاجيات دراسية او مدرسية او اجراء ترميمات او ما شاكل. وخلاصة القول يجب اعادة تطبيق مبدء التعليم المجاني حقا وصدقا وبصوره واشكاله كافة.

٥– الغاء التدريس الخاص كمبدأ عام، وان كانت هناك ضرورة ملحة له في بعض الحالات فجعله تحت اشراف وزارة التربية وفي بنايات المدارس وبصورة جماعية ومن جانب معلمين ومدرسين لايعملون في المجال التعليمي فعلا، وذلك لكي يستفيد منه كل من يحتاج اليه من التلاميذ والطلبة ولا يكون هناك مجال للغش والتزوير عند امتحانات نصف السنة او الامتحانات النهائية في الدفاتر الامتحانية، واسهام الدولة في دفع اجور المعلمين والمدرسين ووضع درجات لأجورهم لايتجاوزونها. والأولى هو تطوير الصفوف التلفزيونية وجعل عرضها بحيث يشمل جميع الصفوف التي بحاجة لمثل هذه الدروس.

٦– نقل المعلمين والمدرسين الحزبيين الذين كانوا يتحدثون بين التلاميذ والطلبة كحزبيين او يستغلون صفتهم الحزبية لإرعاب زملائهم او لإرعاب التلاميذ والطلبة وللتأثير على عقولهم بغية تحزيبهم وتبعيثهم، الى مدارس اخرى خارج منطقة المدرسة التي كانوا يعلمون فيها توفيرا للمناخ الدراسي الجيد الحر للتلاميذ والطلبة والزام أولئك المعلمين والمدرسين بعدم العودة بأي صورة لممارساتهم البوليسية والتضليلية السابقة، وفيما عدا ذلك يبعدون عن سلك التعليم وينقلون الى وظائف لايخشى من وجودهم فيها من اي ضرر على المصلحة الوطنية.

٧– توزيع مواد قرطاسية جيدة من دفاتر واقلام ومساحات ومقطاطات مع بدء السنة الدراسية على التلاميذ والطلبة وعدم تأجيله مدة يضطر خلالها اولياء امور الطلبة الى توفير تلك المواد لهم على حسابهم من الاسواق مما يكلف الغالبية الساحقة منهم اعباء لاطاقة لهم بها في ظروف قلة فرص العمل وشيوع البطالة وتعمم الفقر المدقع.

التآخي – العدد ٥٠٧٠، ٢٠٠٣/٩/١٠

مبكراً كان وداعك يا أستاذنا شكور

في الثامن عشر من الشهر الماضي استأثر الموت بالأديب الكردي الجليل والعالم الكبير عضو المجمع العلمي الكردستاني الأستاذ شكور مصطفى عبدالله، بعد مرض لم يمهله إلا أياماً قليلة نقل أثر اصابته به إلى المستشفى، وكان مرضه ظهر عليه نتيجة مضاعفات حدثت بعد عملية جراحية أجريت له في طهران قبل وفاته بأكثر من شهرين.

نشأ الأستاذ شكور مصطفى طالباً في مدارس العلوم الدينية في كركوك وأطرافها ثم دخل كلية الشريعة وتعين بعد تخرجه منها مدرساً للّغة العربية في عدد من الثانويات في بعقوبة وعانة والسليمانية وكربلاء وبغداد ، وكان يواكب الحركة الوطنية منذ ايام شبابه ولعب دوراً كبيراً في تثقيف طلابه ثقافة وطنية تقدمية، مما أثار عليه أجهزة الحكم الرجعية في العهد الملكي كما في العهود الجمهورية، ولكنه كان يواصل نهجه التقدمي في التعليم في أي إعدادية أو ثانوية حل، ولكن القسط الأوفر من الأذية حل به في كربلاء بعد انقلاب ٨ شباط الأسود رغم انه لم يكن قد عرف هناك بعد نقله اليها من السليمانية اثر اندلاع ثورة ايلول الكردية واشتداد الهجمة الرجعية على القوى الوطنية المطالبة باطفاء النيران واحلال السلم في كردستان والإقرار بحقوق الشعب الكردي القومية.

كان اخر عهد له بالتدريس الثانوي أواخر الستينيات في بغداد حيث عمل مدرساً فيها عدة سنوات ثم نقلت خدماته إلى مديرية الدراسة الكردية العامة فقدم إسهامات مشهودة في ترجمة الكتب المدرسية الى اللغة الكردية. وبعد توقيع اتفاقية آذار كان له دور بارز في قضية تطبيق وانجاح التدريس باللغة الكردية في منطقة (الحكم الذاتي) وسائر المناطق المشمولة بالتدريس بهذه اللغة من كردستان. وفي اواسط السبعينيات نقلت خدماته الى المجمع العلمي الكردي حيث عكف على الترجمة والتأليف والعمل في إصدار مجلة المجمع. وبعد إلغاء المجمع العلمي الكردي في العام ١٩٧٨ في سياق التراجع عن اتفاقية ١١ آذار ونقل منتسبيه الى ملاك المجمع العلمي العراقي واصل نشاطه هناك في الترجمة والتأليف رغم انه لم تتوفر له امكانية النشر كما كان في

المجمع العلمي الكردي الملغى، وخدم بتفان في عدة لجان من لجان الهيئة الكردية في المجمع وفي إصدار مجلة الهيئة حتى احيل على التقاعد.

وبعد قضاء عدة سنوات متقاعداً عاكفا على البحث والتأليف في داره انتقل إلى كردستان المحررة حيث عين عضواً في المجمع العلمي الكردستاني الذي أقيم هناك. وخلال وجوده في اربيل ألف العديد من الكتب وكتب الكثير من المقالات والبحوث الادبية والثقافية وكلها حول الادب واللغة والتاريخ الكردي وترجم اكثر منها في الحقول نفسها وشارك في ندوات ولقاءات تلفزيونية وغدا واحداً من ابرز الوجوه الثقافية في المجتمع الكردستاني المتحرر، وكان مدافعا صلدا عن الثقافة الكردية التقدمية والفكر التقدمي على وجه العموم، وكان يحظى بالرعاية الكريمة من لدن السيدين مسعود البارزاني ونيچيرڤان البارزاني ويتمتع بمكانة مرموقة بين الوجوه الثقافية في الإقليم كما كان على علاقات وثيقة وصداقة متينة مع جميع الاحزاب الكردستانية.

لقد كان رحيل الأستاذ شكور مصطفى المبكر وهو في عنفوان إنتاجه الثقافي والأدبي في ظل الحرية التي أتاحتها ظروف إقليم كردستان المتحرر من قبضة الدكتاتورية، خسارة فادحة حلت باللغة والأدب والتاريخ الكردي وبالفكر التقدمي في كردستاننا العزيزة.

ستظل الذكرى العطرة للكاتب والأديب الكردي التقدمي شكور مصطفى عبدالله خالدة في قلوب جميع الذين ينظرون باجلال واحترام إلى شعبهم الكردي وثقافته الوطنية التقدمية، وانا لله وانا اليه راجعون، ونم في ضريحك هادئا يا أستاذنا الجليل، وستظل كردستانك بخير ان شاء الله الى أبد الآبدين.

التآخي - العدد ٤١٠٥، ٢٩/١٠/٢٠٠٣

كلمات عن جوانب من توثيق الحركة الوطنية العراقية

توثيق الحركة الوطنية العراقية بمختلف شعبها الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية وسواها أمر من الأهمية بمكان. ولعلنا لا نجافي الواقع اذا قلنا ان هذه القضية البالغة الاهمية لم تول حتى الآن الاهتمام المطلوب. والامر أكثر وضوحاً بالنسبة للمفاصل المتعلقة منها بالفكر الديموقراطي التقدمي والحركة الديموقراطية التقدمية.

قبل حين كنت لدى أحد أصدقائي الكتبيين في شارع المتنبي. ذهبت اليه لأطمئن على سلامته بعد حادث انفجار كان قد وقع في الشارع المذكور. وجدته منهمكاً في عملية بيع نسخة من الطبعة الانكليزية للكتاب الحيوي الذائع الصيت للباحث الفلسطيني حنا بطاطو باسم (العراق) والمترجم الى العربية في ثلاثة اجزاء (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية) و(الحزب الشيوعي) و(الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار).

في نهاية المطاف باع صديقي الكتبي الكتاب بسعر جد محترم بالقياس الى سعر طبعته العربية، فسألته عن السر في البون الشاسع بين سعري الطبعتين العربية والانكليزية، وعما اذا كان ذلك يعود الى خلل في الترجمة العربية او نقص في محتوياتها عما هو في النص الانكليزي، فأجابني انه لم يقرأ الكتاب في لغته الاصلية، ولذلك فانه لايستطيع ان يحكم بشأن نوعية الترجمة، الا ان الاصل الانكليزي للكتاب يتضمن ملحقاً كبيراً ايضاً عن الشيوعيين الاوائل خلال العقود الثلاثة الاولى من القرن الماضي، أو ما نستطيع ان نطلق عليه بواكير الفكر الماركسي في العراق. شد ما آلمني، عندما سمعت ذلك من الصديق الكتبي، لأن هذا الكم الهائل من المثقفين العراقيين المتبحرين في اللغة الانكليزية، واخص بالذكر المرتبطين منهم بشكل ما بالفكر الماركسي، لم يبادر احد منهم مبكراً الى ترجمة هذا الكتاب ترجمة دقيقة وأمينة، وهو المرجع المهم في تاريخ العراق الحديث وواحدة من أهم حلقاته وهي ما يتعلق بالفكر الشيوعي والحركة الشيوعية والصراعات التي دارت بين الحركة الشيوعية والحركة القومية العربية المتجسدة لفترة طويلة في الحركة الناصرية ومن ثم في حزب البعث العربي الاشتراكي وصراع الأخير الدموي الذي تحول الى ضرب من الفاشية ضد الحزب الشيوعي وعموم الحركة الديموقراطية والقومية الكردية في العراق. الى ان اخذ المثقف الاردني عفيف الرزاز على عاتقه عبء القيام بذلك العمل الجليل. وأكثر من ذلك ان احداً منهم، اي من أولئك المثقفين العراقيين، لم يبادر الى اكمال ما لم ينجزه عفيف الرزاز بترجمة ملحق الكتاب الذي قليلون هم الذين يعرفون عن محتواه شيئاً.

مثال آخر: شهد العراق في النصف الثاني من الاربعينيات نمواً كبيراً للحركة الديموقراطية والتقدمية وظهورا للعديد من الاحزاب الممثلة لتفرعات تلك الحركة: حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، حزب الاحرار، حزب التحرر الوطني، عصبة مكافحة الصهيونية والفاشية، بالاضافة الى الحزب الشيوعي العراقي، ومن الجانب الكردي الحزب الديموقراطي الكردي – العراق الذي تألف اثر حل عدة احزاب وتنظيمات كردية ثورية وديموقراطية قومية، والى صدور العديد من الصحف والكتب والكراريس المعبرة عن تلك الاتجاهات وبروز وجوه متعددة لأقطابها الذين ظل العديد منهم يلعب دوره على الساحة السياسية العراقية لسنوات عدة من امثال عزيز شريف وعبدالرحيم شريف وكامل الجادرجي وكامل قزانجي وتوفيق منير وغيرهم ممن قضى بعضهم عدداً من أحسن سنوات عمره في سجون العهد الملكي، ومنهم من قضى نحبه على ايدي القتلة البعثيين بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ الاسود الدامي، ومنهم من ظل ينتظر وما بدلوا تبديلاً.

لماذا لم يتصدّ احد لدراسة ما يمكن الحصول على مصادره من هذه الحركات والنشاطات والكتابة عنها الا في حدود أقل القليل، ولتوثيق اسماء الجرائد والمجلات التي صدرت منذ بواكير الحركة التقدمية العراقية وعناوين ومواضيع مقالاتها واسماء كتابها وتحليل الرموز التي ترمز اليهم؟ ان هذه الحلقات المهمة من تاريخ نضال شعبنا العراقي على مختلف الجبهات ماتزال مجهولة بالنسبة للاكثرية الساحقة من البقية الباقية من الاجيال التي تعاقبت على الحياة الفكرية والثقافية العراقية، وكل الحركة الثقافية والسياسية العراقية يتحمل المسؤولية عن ذلك واخص بالذكر منها ما ارتبط بوشيجة ما بتلك الحركات والأنشطة.

ربما علل البعض هذا القصور بالظروف السيئة التي سادت الحركة السياسية والثقافية في العراق بسبب تخلف الانظمة ورجعيتها ودكتاتوريتها. لا احد ينكر ذلك وما كان له

من دور في ما آل اليه امر النشاط الثقافي في العراق.

صحيح ان خمسة وثلاثين عاماً من حكم البعث الا سنوات قلائل منها في البداية اذ كان هذا الحكم يجد نفسه بحاجة ليرخي العنان قليلاً ويتملق كثيراً الى الشعب وقواه الحية، لم تعط المجال لصدور كتب جيدة في العراق بل ولاستيراد مصادر جيدة من الخارج الا بشق الانفس وبعد بذل جهود مضنية، الا ان سنوات العهد الملكي كانت تفسح المجال الى حد ما للبحوث الاكاديمية التي ليست لها علاقة مباشرة بالساحة الجماهيرية، وسنوات الجمهورية الاولى ايضاً كانت فيها مساحة لحرية النشر وسعت أو ضاقت. وسنوات العقدين الأخيرين من عمر العراق اذ كان حشد كبير من عقولنا الباحثة والمفكرة غادرت الى الخارج وكانت تتمتع هناك بامكانيات جيدة للعمل الثقافي والبحث الاكاديمي الجاد.

هذان العقدان كانا يوفران الفرصة لباحثينا المغتربين ليعملوا اشياء مهمة في هذا المضمار، اضافة الى اثنتى عشرة سنة من الحرية في اقليم كردستان اذ كان بالامكان نشر اي بحث لأي باحث حتى من الذين يعيشون في ظل الحكم الدكتاتوري شريطة التخفي تحت اسم مستعار ان شاء الباحث ان لا يكون هناك احتمال لتعرضه لمساءلة السلطة. ومع هذا، فان كل ما أنجز من بحوث في مدار موضوعنا هذا خلال هذه السنين لا يوازي شيئاً كثيراً مما كان يجب انجازه تأليفاً او ترجمة.

قبل شهور استمعت الى حلقة من برنامج بعنوان (مبدعون من بلادي) الذي كانت تقدمه اذاعة صوت العراق الحر وكان مخصصاً للشهيد يوسف سلمان يوسف (فهد). ولئن كانت أكثرية المعلومات التي تضمنتها تلك الحلقة غير غريبة عن ذوي العلاقة بشكل ما بالحركة الشيوعية العراقية والحزب الشيوعي العراقي، فانها كانت ولا شك مجهولة وفي طي الكتمان بالنسبة للأكثرية الساحقة من العراقيين المستمعين الى تلك الاذاعة ومن غيرهم من العراقيين. بعد ذلك بفترة استمعت الى حلقة أخرى من البرنامج نفسه عن الشهيد المغدور كامل قزانجي. لقد كنت على علم بجزء من نشاط قزانجي السياسي والثقافي. ومع ذلك، فان كثيراً مما تضمنه البرنامج عنه كان جديداً بالنسبة لي وبخاصة اسماء المجلات التي كان ينشر فيها مقالاته وبعض من الكتب التي ترجمها عن الانكليزية الى العربية. وبديهي ان ليس فهد وكامل قزانجي الوحيدين

الذين لهما دور مشهود في تاريخ النضال السياسي الوطني في العراق، فأولئك كثر ولكن لم يتيسر وبخاصة للجيل الراهن وجيلين او ثلاثة اجيال سبقته من الشعب العراقي ان يعرف عن اولئك شيئاً ذا بال، وكل ذلك بفضل القصور السياسي في توجهات احزابنا السياسية التقدمية المعنية بالامر ومثقفينا وباحثينا التقدميين الى حد كبير، بالاضافة الى رداءة انظمة الحكم المتعاقبة، هذا السبب الذي يقف وراء كل عوامل تخلفنا الفكري والثقافي والسياسي وغيره.

كنت في ايام شبابي أعيش في احدى القرى النائية في اقصى شرقي كردستان العراق، وكانت معظم الصحف العراقية الصادرة يومذاك ترد لشيخ من مشايخ الصوفية كانت تلك القرية القصية مركز ارشاده لاتباعه، وكان الناس يردونها من مختلف الالوان والاتجاهات. في هذا الجو تعرفت على ادبيات ممنوعة شيوعية وقومية كردية من جمهورية مهاباد الديموقراطية. ومن فتات مائدة الشيخ السياسية او المعلوماتية كنت أطلع على العديد من الصحف البغدادية وبعض الصحف الايرانية التي كانت تكتب عن القضية الكردية في ايران والعراق، وما زلت اتذكر جيداً كيف كانت جريدتا (الزمان) و(الاخبار) تنشران اخبار (الوكر الشيوعي) الذي تسنى للتحقيقات الجنائية ان تكتشفه في بغداد وتعثر فيه على شخص فهد وآخرين واسماء العديد من كوادر واعضاء الحزب الشيوعي العراقي وحزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية والفاشية وتعتقل الكثيرين منهم ومن غيرهم. كانت هاتان الجريدتان تنشران تفاصيل محاكمتهم ومطالعة الادعاء العام ودفوع هؤلاء ودفوع المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنهم، وذلك الى جانب العديد من الصحف الأخرى، ولكن هاتين الصحيفتين كانتا لا تتركان شاردة ولا واردة في الموضوع الا ذكرتاها.

وقبل سنوات قرأت في مجلة (الف باء) البغدادية ابان الحملة المسعورة لحرق الكتب غير المرغوب فيها من محتويات المكتبة الوطنية وسواها من المكتبات العامة واضابير الدوائر المستغنى عنها ومنها المحاكم، كيف ان مواطنا صادف ان رأى أكداساً من الاضابير مرمية في احدى ساحات معمل وزارة الصناعة لصنع عجينة المقوى من الاوراق المستهلكة (يا لروعة الحضارة والمدنية الصدامية البعثية!) فأخذ يقلبها فعثر من بينها على اضبارة محاكمة يوسف سلمان يوسف (فهد) وادرك للتو اهمية هذه الاضبارة

واسرع لاخبار المركز الوطني لحفظ الوثائق بما رأى وبادر المركز مشكوراً الى ارسال وفد من موظفيه الى ادارة المعمل المذكور لطلب وقف القاء الاضابير المذكورة في محرقة المعمل ريثما يتسنى لموظفي المركز الحضور للتنقييب بينها واستخراج ما يجب الحفاظ عليه منها لديه.

لست ادري ماذا حل بتلك الاضبارة ذات الاهمية البالغة وبسواها من الاضابير المنتزعة من بين لهيب النار المستعرة وما اذا كانت الاضابير التي غدت طعمة للحريق وحولت الى عجينة لصنع المقوى تحتوي على اضابير من طراز اضبارة محاكمة فهد وضاعت الى الابد، الا ان السؤال الذي ارى لزاماً عليّ طرحه هنا هو: لماذا لم يعمد الحزب الشيوعي العراقي بعد ثورة الرابع عشر من تموز الى البحث عن قضايا المحاكمات السياسية التي جرت لاقطابه وكوادره واعضائه ولمنتسبي العديد من الاحزاب الوطنية والتقدمية الأخرى في سنوات ١٩٤٧-١٩٤٩ بل وقبل ذلك التاريخ وبعده، تلك المحاكمات التي كانت عاقبة امرها اعتلاء فهد ورفاقه ارجوحة الابطال، لماذا لم يحاول الحزب، وكان بوسعه بعد الثورة ان يفعل الكثير، استخراج تلك الاضابير من ادراج المحاكم والتحقيقات الجنائية ونشر محتوياتها في كتب مشروحة ومحققة بعناية؟ ألم يتلق درساً على الاقل مما فعلته دائرة التحقيقات الجنائية عندما نشرت عدة اجزاء من موسوعتها السرية الخاصة باعضاء الحزب الشيوعي العراقي واستمرت على ذلك النهج حتى الثورة وعاودته مجدداً بعد عودة النهج الرجعي الى الحكم في السنوات اللاحقة؟ لماذا لم يفكر في البحث في مديرية الامن العامة ودوائر الامن في الالوية (المحافظات) عن اضابير اعضائه ومؤيديه الذين كان يجري توقيفهم باستمرار ليطلع على الأقل على مواقفهم والافادات التي كانوا يدلون بها امام محققيهم الامنيين ولاسترجاع ما هناك من نسخ جرائده وبياناته وادبياته المفقودة وغير المتوفرة لديه؟ الم يكن على علم بما لذلك من اهمية لتوثيق نضال الحزب وكتابة تاريخه وتاريخ عموم الحركة الوطنية؟ الم يتذكر ان احدى القيادات اللاحقة للحزب في بداية الخمسينيات لم يكن لديها نسخة من ميثاق الحزب ونظامه الداخلي، فاستنسختها من احد اجزاء تلك الموسوعة التحقيقاتية واعادت طبعها كما شاع في تلك الايام؟

وكتتمة للفقرة السابقة اود ان اذكر ان الكاتب السياسي المعروف والقانوني الضليع

الاستاذ جرجيس فتح الله المحامي يقول في الصفحة ٤٦ من كتابه القيم (رجال ووقائع في الميزان) الصادر في اربيل في العام ٢٠٠١ عند الحديث عن شخصية الشهيد يوسف سلمان يوسف (فهد) ودوره في الحياة السياسية العراقية وما جاء عنه في كتاب حنا بطاطو الذي نوهنا عنه من قبل: «... لم يكن -اي حنا بطاطو- يدري ان احد الكتاب الانكليز الف عن فهد كتاباً يتراوح بين القصة الروائية والمساجلة السياسية وقد طبع في انكلترا وتسللت منه نسخ الى العراق وعنوانه بالانكليزية (فهد بين العشب Leopara in the Grass) والظاهر انه كان حصيلة لقاءات عديدة بين الكاتب وبين فهد بالذات وفي وقت ما من ايام الحرب، وان اللقاءات كانت في أحد المقاهي المطلة على دجلة في شارع ابي نواس كما اذكر».

وتعليقاً على هذه المعلومة القيمة التي اماط اللثام عنها الاستاذ جرجيس فتح الله، اقول: لقد مضى على تأليف وطبع وتسلل نسخ من هذا الكتاب الى العراق أكثر من نصف قرن. واذا وضعنا جانباً ان النسخ التي تسللت منه الى بلادنا، لابد ان بعضاً منها وقع في ايدي قراء تقدميين، ومع ذلك لم يتحدث احد منهم عنه حتى الآن، لاسيما بعد ثورة تموز حيث كان الوضع ملائماً تماماً لذلك، عدا المصدر الذي اطلع الاستاذ جرجيسا على نسخة منه، الا يبقى لنا الحق في ان نتساءل عن السر الكامن في ان مثقفاً تقدمياً عربياً مقيماً في الغرب وفي بريطانيا بالتحديد من الذين تعج بهم المدن الاوروبية لم يصادف ان اطلع في مكتبة ما او في غيرها على نسخة من هذا الكتاب؟! ألم يكن بينهم باحث يبحث عن شؤون عراقه وشجونه فتأخذه الغيرة الوطنية ليبادر الى نشر كلمة عنه وبيان المرجع الذي يمكن الاطلاع من خلاله عليه ودعوة المترجمين الاكفاء الى ترجمة هذا الكتاب الى اللغة الرئيسه لشعب العراق؟ وألم تكن الذكرى المئوية لميلاد فهد نفسه (٢٠٠٢) التي احتفل بها الحزب الشيوعي العراقي جديرة بالبحث الجاد عن هذا الكتاب لترجمته وتقديمه الى قراء العربية ولاسيما ان الكشف عن الكتاب سبق هذا التاريخ؟

ثم لماذا لم يبادر الحزب الشيوعي وسائر الاحزاب الوطنية، وأخص بالذكر منها الاحزاب الكردستانية، لنشر ما استطاع جميعها الحصول عليه من وثائق امنية ومخابراتية واستخباراتية على الملأ ليعرف الشعب، وهو صاحب الحق المطلق في ذلك،

من هم اولئك الذين كانوا يشون بالمناضلين من مختلف الالوان والاطياف ويقدمون التقارير عنهم وتسببوا في اعدام المئات وفي تعذيب وسجن الوف غيرهم، وماذا كانوا يكتبون في تقاريرهم تلك، ولماذا لا تبادر هذه الاحزاب الى تنظيم ونشر ما لديها من وثائق سياسية خاصة بها كاسهام، ولو محدود، في تعريف الجماهير الواسعة بتاريخها النضالي كتوطئة لكتابة تاريخها السياسي واسهام فيها ؟

ليس مما يسيء في الواقع الى حزب ما ان يكون اعضاء فيه من مختلف المستويات قد ارتبطوا بالعدو أو استطاع العدو التغلغل في صفوفه مادام ذلك الحزب واثقاً من ان ذلك لم يحدث بسبب من سيادة التسيب واللاابالية والمحسوبية والمنسوبية في صفوفه. وكل مناضل سياسي يحاول التغلغل في أحشاء العدو لمعرفة اسراره، كما يعرف ان العدو يقوم بالمقابل، بل وقبله هو، بعمل مماثل داخل تنظيمات الاحزاب. انما المسيء هو اخفاء الحقائق عن اعين الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في النضال الذي يخوضه اي حزب وطني. وليس من المسيء الاعتراف بحدوث هذا التسلل فهو قد يقع وقد لايقع، ويتعلق الامر بشروط وظروف قد لايتيسر لنا التحكم فيها. انما المسيء هو التبرير المفتعل لما حدث ويحدث وايجاد التعليلات الكاذبة له. اننا نحن والعدو في صراع مستمر الى ان يهزم احدنا الآخر، والمهزوم هو الجانب المعادي للشعب وامانيه لا محالة في آخر الامر، وكل جانب منا يستخدم مختلف الوسائل لالحاق الاذى بالطرف المقابل، ولن يتوقف عن ذلك ما استطاع اليه سبيلا.

اعود الى صلب الموضوع، فأدعو وزارة الثقافة اولا الى السعي الجاد للحصول على جميع مطبوعات الحركة الوطنية والديموقراطية والتقدمية العراقية ووضع برنامج مدروس لاعادة طبعها محققة مصدرة بدراسات جادة معمقة عن كل منها من باحثين اكفاء نزيهين، ولطبع نتاجات كل واحد من أقطاب هذه الحركات في مجلد او مجلدات مع مقدمة ضافية لكل منها، كما أدعوالى البحث في ادراج المكتبة الوطنية والمركز الوطني لحفظ الوثائق والمظان الأخرى كافه للعثور على ما قد بقي فيها من وثائق تتعلق بالحركة الوطنية والتقدمية. كما أدعو الى البحث عن المسهمين في حركاتنا الوطنية والتحري عما اذا كانوا كتبوا مذكرات شخصية وتسلمها منهم وطبعها بسرعة ودفع المتمكنين منهم من الكتابة، فيما اذا لم يكونوا كتبوا مذكراتهم، ليكتبوها ويقدموها

عبر وزارة الثقافة الجديرة بالقيام بهذه المهمة الى الجمهور.

إن احياء تراثنا النضالي والتقدمي امانة في اعناقنا جميعاً، فلنقم بما علينا ازاء هذا التراث العظيم قبل ان تفوت الفرصة السانحة الآن ايضاً وقبل ان تضيع البقية الباقية من تلك الوثائق مرة واحدة والى الأبد.

المدى – العدد ٦٩، ٢٠٠٤/٣/٩

لا تدعوا أطلال (دربندى بازيان) تندثر

المسافر من كركوك الى السليمانية يرى بعد ما يجتاز قرية (تكيه) وقبل أن يتعدى (دربندى بازيان)، اطلال بناية مؤلفة من عدة غرف لم يكن ليشاهد لها اثر بين قبل الثمانينيات. ومع اني لا اعلم تفاصيل اكتشاف هذه الاطلال، الا ان مما لم يزل عالقاً بذاكرتي ان جدلاً واسعاً كان قد اثير بشأنها في بعض الصحف وبخاصة في صحيفتي (هاوكاري) و(العراق) كان بطله، من جانب، الباحث الأثري والتراثي الكردي المعروف الاستاذ عبدالرقيب يوسف، ومن الجانب الآخر مسؤولو مديرية الطرق في السليمانية، ومنشؤه ان الرجل الحريص في هذا المضمار كان قد توصل بجهوده الحثيثة الموزعة على مجالات عمل عدة، الى اكتشاف هذه الاطلال، كما كان قد تصدى لمحاولات كانت تبذل من قبل الدوائر المعنية بالطرق لتوسيع طريق السيارات العمومي بين كركوك والسليمانية المار من تلك البقعة، وكانت حجته الدامغة أن هذا المكان موقع اثري وان مزيداً من توسيع الشارع، قبل اجراء التحريات اللازمة، قد يؤدي الى الطمس النهائي للآثار الموجودة في هذه البقعة من الارض، وبجهوده أيضاً تم التنقيب في المكان وتم العثور على الاطلال التي نوهت عنها في ما سبق وازيلت أكداس التراب والحجارة من عليها وظهرت الجدران والغرف والأرضيات واضحة للعيان وهي ماتزال شاخصة. ومن يدري فربما لو جرى المزيد من التنقيبات في البقعة، ولاسيما على الجانب الايمن منها لعثر على المزيد من الاطلال، وقيل انه عثر على مسكوكات ومواد اثرية غيرها في الموقع ايضاً. واختلف الباحثون المحليون بشأن أصل تلك الاطلال، ففي حين يرى الاستاذ عبدالرقيب يوسف انها اطلال دير مسيحي قديم كان قائماً في الموقع ويعود تأريخه الى ما قبل الفتح الاسلامي مما يلقي ضوء جديداً على تاريخ المسيحية في هذا الجزء من كردستان، يرى آخرون انها آثار قلعة او نقطة عسكرية قد تكون ساسانية.

ومع اني لست على اطلاع فيما يتعلق بهذه الامور، الا انني ارى الاحتمالين واردين وأميل الى ان الثاني منهما قد يكون أقوى، ففي المقابل من الادلة التي يسوقها الاستاذ عبدالرقيب يوسف للبرهنة على صحة ما يذهب اليه، ارى بما أن في الموقع مضيقاً جبلياً استراتيجياً وعلى جانبيه جبلان عاليان الى حد ما ويمتدان الى مسافات طويلة، وان الطبيعة الارضية الظاهرة للعيان للجبلين تدل على انهما امتداد واحد فتح الطريق فيه بعمل انساني في قديم الزمان وازيلت الحجارة والتراب عن قسم منه وهو ما يشكل المضيق الحالي، لفتح طريق يربط بين الاراضي الشاسعة الواقعة على وجهي الجبلين، فلذلك ربما كانت الاطلال المذكورة بقايا قلعة حربية بنيت للسيطرة على الطريق والتحكم فيما يجري على وجهي الجبلين، اضافة الى انه ليس من المناسب اقامة دير للعبادة في موقع يكون في كثير من الاوقات ساحة حرب تراق فيها الدماء الغزيرة، وفي التاريخ القديم، كما في القريب والحديث، امثلة على الدور الذي لعبه هذان الجبلان والمضيق الفاصل بينهما في حروب ضروس وقعت في المنطقة.

هذا السرد الطويل كان مقدمة ايضاحية مفيدة للمقترح البسيط الذي اعرضه هنا وهو: ان هذه الاطلال اذا تركت على ما هي عليه الآن، اندثرت خلال عدة سنوات، وآنئذ يتمنى المرء لو أنها ظلت في باطن الارض ولم تكتشف وتظهر الى العلن الى ان تحل ظروف أكثر انسجاماً مع مقتضيات التنقيبات الاثرية وجدواها، وتلك خسارة كبيرة تلحق بتاريخ المنطقة قبل ان يعرف عنه شعبنا شيئاً يستحق الذكر. لذلك، فاني اناشد وزارة الثقافة في اقليم كردستان ان تبادر، ولو بامكاناتها المتواضعة، لاجراء مسوح وتحريات في بقعة الارض المحيطة بالاطلال من جانبي الطريق العام لعلها تتوصل الى آثار ومعالم أخرى، وان تبادر بعد ذلك الى ترميم تلك الاطلال والتي قد تكتشف نتيجة التحريات بغية الحفاظ عليها من تأثيرات الامطار والعوامل المناخية ومن التعديات والاهمال، ومن ثم ان تبني حولها سياجاً واقياً يمنع الرعاة والغادين والرائحين من دخول المنطقة الاثرية كيفما يشاءون، وان تضع لها حراساً دائميين يصونونها من عبث العابثين، كما اناشدها ان تكلف باحثين مطلعين على تاريخ القلاع التأريخية في المنطقة وآخرين مطلعين على تأريخ الاديرة والكنائس فيها للبحث في بطون المصادر التاريخية لعلهم يهتدون الى ما يرشدهم الى معلومات عما كان في المنطقة من قلاع أو اديرة. كما اناشدها أن تستعين بخبراء آثار في العراق وايران على حد سواء، وبرجال الدين المسيحي الكردستانيين المطلعين على المصادر التاريخية المسيحية للمنطقة ايضاً للاستفادة من معلوماتهم بشأن ما كان في البقعة وما حولها من أديرة وكنائس أو قلاع، وباليونسكو كذلك ليقدم لها دعماً مادياً كافياً للقيام بالامر بنجاح.

الاتحاد - العدد ٧١٣، ٢٠٠٤/٤/٢١

مهام تنتظر المثقف الكردي في العراق العربي وخارجه

تنتصب امام الشعب الكردي في العراق مهمة كبيرة تقتضيها المرحلة الراهنة من حياة الشعب العراقي ككل وحياة الشعب الكردي منه بخاصة. هذه المهمة تتلخص في ارساء دعائم الاخوة العربية. الكردية على اسس راسخة تستطيع البقاء والصمود بوجه كل عوامل التخريب التي تتعرض لها لاسيما اليوم وبدرجات اكثر بكثير مما في السنوات الماضية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة اذ تفتقر هذه الاخوة الى كل ما يرسي دعائمها ويقيها شر الهزات التي تتعرض لها بفعل عوامل عديدة اهمها العناصر والزمر التي لا تروق لها هذه الاخوة لانها لا تنسجم مع مصالحها الخاصة، ولذلك فهي تبذل كل جهد مستطاع من اجل زعزعتها والقضاء على الايمان والثقة بها من قبل الجماهير العربية والكردية على حد سواء.

اننا نطمح الى عراق ديمقراطي تعددي فدرالي، أي عراق يحكمه شعبه بنفسه ومن اجل ذاته وتتمتع فيه كل الاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والقوميات والاقليات الدينية والمذهبية بكامل (حقوقها) ولا نقول (المشروعة) ولا نؤمن بوضع هذا القيد على كلمة (الحقوق) اصلا لان ما كان (حقا) كان (مشروعا)، وما من (حق غير مشروع) ابدا مادام (حقا)، ونستطرد فنقول:

يتراءى لنا ان وضع قيد (المشروعة) على (الحقوق) جاء من جهات لا يروق لها ان يتمتع الشعب الكردي او القوميات العراقية الاخرى او الاقليات الدينية والمذهبية بكل حقوقها، ولذلك وصفت (الحقوق) بـ(المشروعة) لتستثني منها، متى شاءت، ما لا يروق لها ان يتمتع الشعب المعني او الاقلية المعنية بها باعتبار انها غير مشروعة، أي انها هي، وليس الشعب المعني او الاقلية المعنية، هي التي تحدد ما هي مشروعة وما هي غير مشروعة بين الحقوق حسب هواها وبمقتضى مصالحها.

الى هنا نقف عند هذه الفقرة الاستطرادية، ونعود الى تعداد وشرح المواصفات التي نريدها لعراق الغد، فنضيف ان هذا العراق الديمقراطي التعددي الذي يعترف بخصائص وحقوق كل مكوناته في التعبير عن نفسها بحرية تامة، فدرالي في الوقت نفسه أي ان

للشعب الكردي منه ان يقيم له كيانا مستقلا استقلالا ذاتيا في الجزء الكردي من العراق وهو ما يؤلف الكرد الغالبية من سكانه، كما ان لسكان اي مجموعة محافظات منه ان يقيموا لهم نظاما فدراليا يتمتع بخصائص في ادارة ذاتية خاصة بهم في الشؤون التي تخصهم، ولا يشترك فيها واياهم سكان المحافظات العراقية الاخرى، تماما كما هو الشأن بالنسبة لسكان كردستان العراق ذات الحكم الفدرالي، كما يبدو لسكان المحافظات الجنوبية البصرة والعمارة والسماوة (المثنى) والناصرية (ذي قار) اليوم ونأمل لهم النجاح والتوفيق في ارادتهم هذه.

هذا العراق الديمقراطي التعددي الفدرالي، ان صح ان احدا ليس بوسعه المجاهرة بمعاداته لديمقراطيته وتعدديته لانهما مطلبان لا يمكن لاي قوة سياسية عراقية ان تعبر عن نفسها بدونهما ولذلك فهي تحتاج اليهما لنفسها قبل ان تحتاج اليهما لغيرها، وان كان بينها من لا يريدها الا لنفسها، كما هو شأن الدكتاتوريين في كل زمان ومكان، الا ان فدراليته لا تتمتع بهذا القدر من الايمان بها والاعتقاد بكونها ضرورية، لذلك يجب القول بصريح العبارة ان قضية الفدرالية تلاقي قدرا غير يسير من المعاداة والمشاكسة ازاءها، وهنالك العديد من القوى السياسية التي تجاهر بمخالفتها لها، او ان لم تجاهر بها، فانها تضع العراقيل في طريقها، والمؤمنون بها حقا، فيما عدا الشعب الكردي والشعوب الكردستانية، لا يتعدون القوى الديمقراطية الصادقة في ادعاءاتها الديمقراطية.

فما العمل، وماذا يجب علينا ازاء هذا الواقع ولمنع هؤلاء المعادين والمشاكسين من التأثير على الرأي العام ومنعهم من جره وراءهم واتخاذه آلة لنواياهم الشريرة بشأن مستقبل الاخوة العربية الكردية؟

اننا بطبيعة الحال نتحدث عن العمل السياسي باسلوب ديمقراطي «سدى ولحمة»، فنحن يهمنا اولا وقبل كل شيء ان يتم اقرار هذه الفدرالية في البرلمان المقبل وفي دستور العراق الدائم الذي سيشرع وفق الاسس الديمقراطية أي اختيار جميع ممثلي الشعب او غالبيتهم، وكلما كانت هذه الغالبية اقرب الى الاجماع كان ذلك افضل لنا ككرد وللعراق ككل.

اذاً، يجب علينا العمل باسلوب ديمقراطي ايضا من اجل تحقيق هذه الامنية المنشودة

ومن اجل جمع كلمة اوسع قطاعات الشعب العراقي حولها، رغم ان القضية قضية كردستانية صرفه، الا اننا نفضل ان تتم بالتراضي.

وفي سبيل ذلك ارى من الضروري تأليف هيئة وطنية كردستانية اولا، هدفها العمل لتقريب مفهوم الفدرالية وتحقيق الايمان بها في اذهان مختلف شرائح المجتمع العربي في العراق بخاصة بمختلف الوسائل التثقيفية. يجب على الاحزاب الكردستانية ان تكوّن فيما بينها وحدة متماسكة في المناطق العربية من العراق وتقيم الندوات المفتوحة وتلقي المحاضرات المستفيضة عن الفدرالية وتحشد من اجل الاستماع اليها والمشاركة فيها اوسع فئات المواطنين وتطلب منهم توجيه استفساراتهم والقاء اسئلتهم وان تهيئ وسائل الاجابة عليها من قبل اناس مثقفين متخصصين ذوي صدر رحب، ويجب ان تقام هذه الندوات في مختلف مناطق المدن العراقية وان تقام في الشهر الواحد ندوتان او ثلاث في مدن كبغداد والبصرة والموصل وندوة على الاقل في مراكز المحافظات والاقضية وان امكن ففي النواحي ايضا. ويجب البحث عن محاضرين كفوئين للقيام بهذه المهمة. اعترف بانني متأخر في اقتراحي هذا، فقد كان يجب علي ان افكر فيه وابادر اليه قبل حلول عطلة المدارس والجامعات والمعاهد بفترة كافية لتشخيص المحاضرين من وقت مبكر بين اساتذتها ومدرسيها، ومع ذلك فما لا يدرك كله لا يترك كله او جله ايضا، لذا يجب علينا المبادرة الى اغتنام الفرصة والتحضير لبدء الحملة من الان والقاء جملة من هذه المحاضرات قبل نهاية العام أي قبل موعد الانتخابات.

يجب ايضا استغلال القنوات التلفزيونية الفضائية الكردستانية لهذا الغرض بصورة منهجية ومدروسة والاتفاق مع الفضائيات العراقية الاخرى للاستفادة من خدماتها في هذا المضمار، كما يجب نشر كراريس مبسطة في طبعات شعبية وتوزيعها مجانا او بثمن رمزي على المواطنين في المناطق العربية وعلى نفقة حكومتي اقليم كردستان. وفي هذه المناسبة اتقدم باقتراح الى مؤرخ كردي كفوء كالدكتور كمال مظهر احمد لتأليف كتاب مبسط من طراز كتابه عن كركوك عن الكرد واصولهم ومواطنهم وتاريخهم قبل الاسلام وبعده ودولهم واماراتهم والمناطق الاخرى التي انتشروا فيها ونبذة عن لغتهم ولهجاتها، ويولي الفترة من نشوء الحركة القومية وحتى الان اهمية خاصة وبضمنها القضية الكردية في الاوساط الدولية وما الى ذلك، وطبعه في عدة الاف نسخة لتعريف

القارئ العربي بالكرد من مختلف الوجوه، فكثيرون جدا هم الذين يفتقرون الى معرفة قدر مناسب من تاريخ الكرد ويتوقون الى ذلك وعلينا تيسيره لهم.

تصدر في كردستان العراق اليوم عشرات من الصحف والمجلات والكتب وباللغتين الكردية والعربية وليس الحرمان من الاطلاع على هذه الصحف والمجلات والكتب في المنطقة العربية من العراق مقصورا على العرب وحدهم، فحتى الكرد القاطنون في بغداد وغيرها من المناطق العربية لا يستطيعون الحصول عليها الا بشق الانفس وبالتحديد من خلال ان يبعثها لهم ذووهم واصدقاؤهم في كردستان. اني اقترح على دور النشر الكردستانية والصحف الكردستانية ان تتفق فيما بينها على فتح مكتبتين او اكثر في بغداد واخريين فيما بعد في الموصل والبصرة لترسل اليها تلك الدور والصحف مطبوعاتها بانتظام لبيعها في العراق العربي للجمهور العربي والكردي والاعلان لمدة كافية عن وجود هذه المكتبات في القنوات التلفزيونية والصحف البغدادية. كما اناشد المثقفين الكرد الموجودين في اوربا ممن يتقنون الكتابة بالعربية ان يزودوا الصحف والمجلات العربية الصادرة في اوربا وفي العالم العربي بالمقالات الجادة عن شؤون شعبهم الحيوية وبخاصة فيما يتعلق بالفدرالية، وان يردوا باستمرار على تلك المقالات المغرضة التي تنشر في تلك الصحف ضد شعبهم وضد مطالبته بالفدرالية، ولفضح التشويهات التي تتعرض لها حركة شعبهم التحررية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتهام بالتواطؤ مع اسرائيل ضد العرب وبأن كردستان باتت مرتعا للنشاط الاسرائيلي وما الى ذلك من ضروب الافتراء والبهتان السخيفة.

هذه المقترحات ارى في تحقيقها ضرورة يقتضيها ظرفنا الراهن الذي تمر به حركة شعبنا الكردي، واني لآمل ان يتقدم كل من يطلع عليها بما يراه مناسبا من مقترحات اخرى، واتطلع الى اليوم الذي تتحقق فيه هذه وغيرها من المقترحات المفيدة على ايدي اولئك الذين بيدهم الحول والطول ويستطيعون القيام بذلك.

الاتحاد – العدد ٨٠٤، ١٨/٨/٢٠٠٤

توثيق فعاليات المجلس الوطني ضرورة وطنية ملحة

كل المهتمين بتأريخ العراق الحديث خاصة يقدرون عالي التقدير اعداد جريدة (الوقائع العراقية) الرسمية التي كانت تصدر من الحكومة العراقية منذ السنوات الاولى للعهد الملكي ومازالت تصدر وان بشكل آخر. هذه الجريدة كانت تتضمن الى جانب القوانين والمراسيم والتعليمات والبلاغات التي كانت تصدر من الحكومة العراقية، النصوص الكاملة لمحاضر مجلسى النواب والاعيان بما فيها خطابات رئيس الوزراء والوزراء وخطب النواب والاعيان واسئلتهم الموجهة الى الحكومة او الى اي وزير من وزرائها واجوبة الحكومة والوزراء عن تلك الاسئلة والمناقشات التي كانت تدور في اروقة المجلسين وكثيرا ما كانت تجري بحدة بالغة ولاسيما اذا كان احد اطرافها نائبا او عينا من المعارضة.

وبعد ثورة الرابع عشر من تموز ايضا تواصل اصدار (الوقائع العراقية) ولكن بتسلسل رقمي جديد. ولانه لم يبق هناك مجلس نواب ولا مجلس اعيان لتنشر الوقائع محاضر جلساتهما، كان الاجدر ان تستعيض عنها بنشر محاضر جلسات مجلس الوزراء الذي غدا بمثابة السلطتين التشريعية والتنفيذية، الا ان عدم وجود تقاليد ديموقراطية لدى العسكريين حال دون ان يفكر الزعيم ومن اتوا بعده للسلطة في امر كهذا. واستمر اصدار (الوقائع العراقية) لتنشر فيها نصوص القوانين والقرارات وما اليها مما يشرعها مجلس الوزراء او يقررها الوزراء. وفيما بعد كانت تنشر ايضا قرارات مجلس قيادة الثورة وقرارات القيادة القطرية وقرارات رئيس الجمهورية، غير ان حرص الدكتاتورية على ابقاء الكثير من اعمالها طي الكتمان وخافية عن اعين الشعب جعل السلطة تصدر بعض اعداد (الوقائع) بارقام ملحقة بارقام التسلسل الاصلي لاعداد الجريدة وبنسخ جد قليلة لئلا يطلع عليها احد خارج الدائرة الضيقة المسموح لها بذلك، ومنها ما كان يصدر بنسخة واحدة فقط، والله وحده يعلم ما اذا كان مثل هذه الاعداد موجودة الآن في احد ارشيفات الدولة ان بقي للدولة ارشيف او انها ضاعت وضاع بضياعها القرارات السرية جدا المنشورة فيها. وقد سمعت باذني من المرحوم الاستاذ هادي

العلوي، وكان يعمل في مطبعة الحكومة ضمن كادر (الوقائع العراقية)، انه عند اصدار مثل تلك الاعداد يحضر مسؤول من رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية الى المطبعة ويبقى فيها حتى انتهاء تنضيد مواد العدد، وكانت تنضد على الرصاص، وتصحيح پروڤاتها وطبعها فيحملها معه الى الرئاسة كما يحمل كافة اليروڤات والمسودات التي يجري عليها التصحيح حتى لا يبقى اثر للعدد في المطبعة.

لقد اصابت تقاليد اهمال نشر محاضر مجلس الوزراء منذ ثورة تموز وبعدها نشر محاضر مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية ايضا، حركة توثيق التاريخ العراقي بدقة وامانة. بضرر بالغ لتفويته الفرصة للاطلاع على ماجريات الاحداث، وهو ضرر لايمكن تقديره الا اذا التفتنا الى واقع ان الذين ينقلون جوانب مما كانوا مطلعين عليه آنئذ او مشاركين فيه قد ينقلونه مع اختلافات كثيرة فيما بينهم مما قد يرجع بعضها الى النسيان او قصور في الفهم او الضبط او قد يرجع الى التعمد ومحاولة تشويه بعض الوقائع او الاساءة الى مواقف آخرين.

المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) وحدها التي انتبهت الى هذا الموضوع وتفردت باتخاذ الموقف الصحيح في هذا المضمار لان رجالها كانوا مناضلين سياسيين واعين اولا وقبل ان يكونوا ضباطا عسكريين او رجال قانون، فاصدروا من وقائعها مجلدات تجاوزت العشرين، وقد تضمنت كل ما كان يقال في المحكمة مما يتعلق بالمحاكمة من مطالعة المدعي العام واقواله واقوال رئيس المحكمة والاعضاء واقوال المتهمين والشهود ودفوع المحامين وقرارات البراءة والتجريم والحكم وغير ذلك حرفيا وبدون اي اضافة او حذف او تشويه لأي فقرة منها مما يجعلها اليوم احدى اهم مصادر تاريخ العراق في فترة حكم المرحوم عبدالكريم قاسم بل ولحوالي عقد من الزمن قبل الثورة لترابط الاحداث وخلفيات بعضها. ويكفي للدلالة على اهمية هذه الوثيقة التاريخية انها اعيد طبعها على الاوفست في لندن وبيعت بآلاف النسخ بل ووردت نسخ منها الى العراق وبيعت بسرعة فائقة. وفي اوائل ايام حكومة الانقلاب البعثي الثاني كانت ماتزال كميات من الطبعة الاولى موجودة في مخازن وزارة الدفاع ففكر المسؤولون في بيعها لسبب يتضح في ما بعد، وعمم كتاب رسمي على الدوائر الحكومية للسؤال عما اذا كان منتسبوها يرغبون في اقتناء دورات كاملة من هذا الكتاب توزع

عليهم لقاء ثمن معين وقد حجزت انا على دورتين منه، ولكن الكتاب لم يوزع علينا ، ويبدو ان الجهات المختصة فكرت فيما بعد في ان بيع هذا الكتاب لمنتسبي الدولة قد يسبب مشكلة كبيرة لما يتضمنه من مواد تخزي كبار مسؤولي البعث وتضع مؤامراتهم ضد ثورة الرابع عشر من تموز امام انظار الجمهور مرة اخرى وتكشف عن ارتباطاتهم بالجهات الاجنبية المعادية للثورة فضلا عما يتضمنه من بيان انهياراتهم امام التحقيق في مؤامرة رأس القرية لاغتيال الزعيم عبدالكريم قاسم واعترافات بعضهم على بعض، ولذلك صرف النظر عن فكرة بيع الكتاب. ويكفي للبرهنة على صحة ما اقول ان صفحات من هذا الكتاب انتزعت من جزء من اجزاء النسخ الباقية في مخازن وزارة الدفاع وابدلت باخرى غيرها اعيدت صياغة جمل وعبارات منها بغيرها وطبعت الصفحات الجديدة الموضوعة مكان المنتزعة على آلات طبع بمواصفات تلك التي طبعت عليها الطبعة الاولى، وهي التي تحكي قصة محاولة اغتيال الزعيم عبدالكريم قاسم، وكان الغرض من هذه العملية ان تتضمن الصياغة الجديدة ما يعطي المجرم صدام حسين دورا اساسيا في محاولة الاغتيال وتجعل منه الشخصية الرئيسية في الجريمة التي كان ذلك العهد يعتبرها عملا مشرفا ، في حين ان دوره لم يكن يتعدى حماية المهاجمين على سيارة الزعيم لكي لا يتعرضوا لاي هجوم من خلفهم، كما يذكر خالد علي الصالح احد اعضاء القيادة القطرية للبعث في العراق في ذلك الحين واحد منظمي المؤامرة، في كتابه (على طريق النوايا الطيبة. تجربتي مع حزب البعث، الطبعة الاولى، ص ١٢٣ – ١٢٤). وقد بدا لي بعد الاطلاع على كتاب خالد علي الصالح هذا انهم بدلوا تلك الصفحات من الكتاب على الصورة التي تنسب الدور الرئيسي في الجريمة الى صدام حسين تعزيزا لمكانته في اعين الناس كما تصوروا ، ثم بدا لهم ان الطبعة الاصلية من الكتاب ووقائع المحاكمة لا تدل على دور بارز لصدام في الجريمة، وان محاولة ابرازه كمجرم رئيسي لايزيده اهمية امام انظار الناس، فضلا عن ان التزوير لابد ان ينفضح لان هناك كثيرين لديهم نسخة اصلية من الكتاب، فصرفوا النظر عن بيعه بعد ان بذلوا جهودا كبيرة لتزويره بغية ترويجه واقناع الناس بان صداما بطل رئيسي بين القائمين بالجريمة، وعلى كل حال فهذه الفقرة الاستطرادية جاءت في سياق الحديث عن اهمية توثيق الاحداث التاريخية وما يمكن ان تتعرض له من محاولات تشويه متعمدة من

اناس لهم مصلحة اساسية في ذلك كما كان لصدام حسين الذي كان يفتخر بان يعتبر المجرم الاول في محاولة اغتيال الزعيم، وكلنا نتذكر كيف ان اجهزة الاعلام العراقية المختلفة كانت تتلهى عدة ايام من كل عام بهذا الموضوع للبرهنة على نسبة الدور الرئيسي في تلك الجريمة الى السيد الرئيس وكأن جرائمه قليلة ولا ينقصها الا تلك لكي يكتمل العقد! فسبحان العلي القدير!

لقد احسن مجلس الحكم الانتقالي السابق في اعادة (الوقائع العراقية) الى الصدور، وان جاء ذلك بشكل يصعب الحصول عليه لكل من يروم شراءها.

***

ان بيت القصيد في هذه الكلمة التي تشعبت وتطرقت الى امور شتى، هو انني اقترح بالحاح على رئاسة المجلس الوطني ان تأمر بتهيئة طاقم كوادر صحفية كفوءة على ان يكون بينها اناس ذوو خبرة سابقة في هذا المضمار، توكل اليها مهمة تسجيل وضبط محاضر المجلس الوطني وكل ما يقال فيه ومن ثم نقلها الى الورق وتبويبها دونما حذف او تشويه لاي فقرة منها واصدارها في اعداد متسلسلة بكل حذافيرها والاستمرار على هذا النهج في المستقبل ايضا وبعد الانتخابات العامة وظهور المجلس الوطني المنتخب، وطبعها في طبعات سهلة التناول رخيصة الثمن، لا تفوتها شاردة ولا واردة، ولا نريدها ان تكون تابعة لـ(الوقائع العراقية) او ملحقة بها فمهمة هذا المنشور تختلف عن مهمة (الوقائع العراقية)، ويجب ان تكون لهذه النشرة هيئة مشرفة تلقي النظرة الاخيرة عليها وتتأكد من سلامتها تلافيا لما قد يقع من خطأ او عمل متعمد في تدوين واقعة معينة او ضبط حديث لأحد بشكل يخالف الحقيقة. وليكن لنا في هذا المجال قدوة في ما كان يجري في سنوات العشرينيات والثلاثينيات وما بعدها حيث لم تكن هناك اجهزة يعتمد عليها لضبط محاضر مجلسي النواب والاعيان الاعلم الاختزال ومهارة كتاب الضبط وكفاءتهم، وقد كانوا يقومون بواجبهم خير قيام مما يجعلهم محط تقدير المؤرخين والعلماء والباحثين اليوم، واظن انه حتى طريقة التسجيل واعادة تلاوة المسجل بالتلاوة البطيئة لم يكن قد تم التوصل اليها آنئذ، وهو ما كان يتبعه الصحفيون في الخمسينيات والستينيات لتسجيل الاخبار بغية كتابتها ونشرها في الصحف.

وعلى كل حال، فانني اناشد رئاسة المجلس الوطني ان تبادر الى اصدار امر بهذا

الصدد وتحضير طاقم العمل والبدء به على ان تكون بدايته الايام الاولى لانعقاد مؤتمر الالف شخصية الذي تمخض عن المجلس الوطني المؤقت الراهن. واذا كانت وقائع جلسات مجلس الحكم الانتقالي مسجلة ايضا، فاني اقترح اصدار مجلدات خاصة بجلسات ونقاشات المجلس المذكور كذلك ليكون شعبنا واجياله القادمة على بينة من امر ولادة العراق الجديد والجمهورية العراقية الديموقراطية الفدرالية المرتقبة ايضا، وانا لمنتظرون.

الاتحاد - العدد ٨٤٨، ١٠/١٠/٢٠٠٤

لمناسبة حلول الذكرى المائة لولادة، والذكرى الثانية والاربعين لوفاة

شاعر كردستان العظيم عبدالله گوران

متى وكيف تعرفت على گوران وكيف عايشته؟

توطئة:

عشت في قريتنا النائية الوادعة الهاجعة في احضان جبال (هەورامان)، قرية (بيارە) الجميلة الواقعة على الحدود العراقية - الايرانية، اكثرها في العراق، واقلها في ايران، الى ان بلغت العشرين من عمري لم اخرج منها الا الى بعض القرى المجاورة. واول مدينة وآخر مدينة رأيتها حتى ذلك العمر كان (حلبجة) التي تبعد عن قريتنا مسافة اربع ساعات مشيا على الاقدام. ومع ذلك كنت احسب نفسي ويحسبني الآخرون طالب دين (فقي) عصريا متفتحا بالقياس الى اقراني في العمر من طلبة العلوم الدينية وحتى الى الاكبر منا في محيطنا. كنت اقرأ الصحف، وحتى الممنوعة منها كنت اراها احيانا، ولكنني كنت افهم القليل من مقالاتها السياسية، وكنت متدينا متطورا، ان صح التعبير، ارفض معظم الامور الخرافية المنسوبة الى الدين الاسلامي في شكله الاولى الأنقى بكثير مما صاره في ما بعد. فقد كنت اعرف، عن قرب، جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وآخرين من نظائرهم، واقرأ الكتب الحديثة، فقد قرأت سلسلة (اعلام الحرية) لقدري قلعجي و(طبائع الاستبداد ومصارع الاستعداد) لعبدالرحمن الكواكبي و(الاسلام واصول الحكم) لعلي عبدالرازق وردا عليه ليوسف الدجوي، واحصل احيانا على مجلات اسلامية مصرية، وكنت على قدر من الاطلاع على جمهورية كردستان الديموقراطية في (مهاباد) وجريدة الحزب الديموقراطي الكردستاني (كردستان) وقرأت بعض الاعداد من (القاعدة) و(آزادي) للحزب الشيوعي العراقي، كما كنت على صلة بالمجلات الكردية (گەلاوێژ) و (دەنگی گێتیی تازە) واخيرا (نزار)، كما كان لي منذ ذلك الوقت ولع بالصحافة مر بمراحل عديدة ليس مجال التحدث عنها هنا حتى استقر على ما انا عليه اليوم.

***

في هذا العمر، وفي هذا المناخ الاجتماعي والثقافي، اضطرت اسرتنا للانتقال في العام ١٩٥١ الى السليمانية، وكنت مسرورا بذلك رغم ان بياره لم تبرح خاطرتي حتى اليوم ومازالت الى يومنا هذا احدى مسارح معظم الاحلام التي اراها في منامي.

في السليمانية نزلنا على الرحب والسعة ضيوفا كراما على قاضي محكمتها الشرعية العالم الديني المتحرر وزميل والدي في الدراسة المرحوم الشيخ محمد الخال، لعدة شهور، حتى تم تعيين الوالد مدرسا في احدى مدارسها الدينية. ومنذ ان وصلنا السليمانية وجدت ان عالما جديدا بكل معنى الكلمة يتفتح امامي، فاخذت آفاقي تتسع يوما بعد آخر. كان يتسنى لي ان اطلع على معظم الصحف البغدادية لقاء (آنة) واحدة وكانت تساوي اربعة فلوس رغم ان الجيل الفتي لايعرف ما هو (الفلس)، وكان ذلك في دكان على شارع (سابوونكەران) افتتح لغرض مطالعة الصحف فيها، كما كان صاحبها الانسان الطيب المتقدم في العمر (قادر آغا العطار) يبيع الكتب والمجلات الكردية المستهلكة ايضا. وكنت اتردد على المكتبة العامة في معظم الايام واستعير منها كتبا لم اكن على علم بشيء منها من قبل، وكان مديرها الطيب الذكر (قالەی حەمە سیو) – على ما اتذكر – لا يبخل عليّ بمساعداته الكريمة في هذا المضمار. وترسخت صلاتي السياسية بما لا يقاس بأي حال بما كان من قبل. وفي هذا السياق، وعلى الاغلب بدفع من قبل منظمة الحزب الشيوعي العراقي في اللواء، والذي لم اكن على صلة مباشرة به، وانما كنت احصل على ادبياته بالواسطة، جرى ترشيحي لعضوية لجنة انصار السلم في اللواء، وانضممت اليها.

***

من اواخر ١٩٥٢ وحتى بدايات النصف الاخير من العام ١٩٥٤ اذ بدأ الارهاب السعيدي يخيم من جديد على العراق، كنت عضوا نشطا وربما لولبا اساسيا في لجنة السليمانية لانصار السلم. في هذه اللجنة عملت مع مناضلين بواسل عديدين في سبيل السلم منهم من بقيت معهم حتى آخر المطاف ومنهم من كانوا يتركونها لاسباب مختلفة تتعلق بطبيعة العمل في الحركة نفسها ويأتي بدلا منهم آخرون.

من الذين بقيت معهم حتى النهاية المناضلون الطيبو الذكر الشاعر المعروف عبدالله گوران والوجه الاجتماعي التقدمي اسماعيل حقي شاوەيس والشاعر محمد صالح ديلان

والمحامي كمال احمد صالح والمحامي عبدالقادر مصطفى ونژاد احمد عزيز آغا وحلمي علي شريف والطالب النشط عمر سعيد موتابچي. ومن الذين اتوا لفترة محددة المرحومون ابراهيم احمد المحامي الذي كان معنا في الفترة الاخيرة من عمر اللجنة ومحمود فقي محمد الهماوندي والخياط وەستا عارف ومحمد الحاج طاهر وآخرون غيرهم ممن لا تحضرني اسماؤهم مع الاسف حتى ادونها بكل اعتزاز.

***

كنت قد تعرفت بصورة اولية على گوران قبل ذلك بحوالي سنة في سجن السليمانية. كنت قد ذهبت الى السجن لزيارة بعض معارفي من فلاحي (وارماوا) الذين كانوا موقوفين في قضية رتبها لهم بعض الاقطاعيين وحوشيتهم، لانهم – اي اولئك الفلاحين الموقوفين – كانوا يقودون حركة فلاحية تناضل في سبيل استخلاص حقوق اخوانهم. في تلك الزيارة علمت بوجود عبدالله گوران ونوري احمد طه وجلال امين بيگ في احدى ردهات سور السجن فزرتهم وتعرفت عليهم تعرفا اوليا. لم يلبث گوران ان اكمل محكوميته وغادر السجن وتولى مسؤولية اصدار جريدة (ژين) التي كان يصدرها المحامي نوري امين محمود من ورثة مؤسس الجريدة الشاعر المعروف پيرەميرد والذي كان على وشك السفر الى الولايات المتحدة لاكمال دراسته العليا.

عندما تم ضمي الى لجنة السليمانية لانصار السلم كانت اللجنة تأسست قبل وقت قصير وكانت تواصل نشاطها فتجددت معرفتي بگوران وزاد من قوتها كونه يدير في الوقت نفسه ويحرر جريدة، وكان دم الصحفي يجري في عروقي منذ اوائل شبابي رغم اني لم اكن صحفيا الا لنفسي، فقد كان لي اكثر من محاولة لاصدار مجلة بخط اليد وكنت نشرت كلمات وقطعا شعرية باللغة العربية في بعض الصحف البغدادية، الا انني لم اكن جربت الكتابة او نظم الشعر بعد بلغة الأم.

اضافة الى لقاءاتي بگوران في اجتماعات لجنة السلم، كنت ازوره في مقر الجريدة مرة على الاقل في الاسبوع في اول الامر وفي ما بعد يوميا تقريبا، وكنت اسهم في ترجمة بعض الاخبار المحلية وتصحيح بروڤات الجريدة. ثم اخذت اكتب بعض المواضيع الادبية واللغوية بين حين وآخر، وبدأت انظم احيانا شعرا او اترجم اشعارا لغيري الى الكردية شعرا، مما نمى حسي الصحفي والادبي وزادني ولعا بالصحافة واسرارها ومتاعبها.

كان گوران مربيا قديرا وانسانا حريصا على تنمية مواهب الآخرين. ولا عجب في ذلك، فبالاضافة الى انسانيته البالغة انطلاقا من كونه شاعرا فنانا ومن ماضيه التربوي كمعلم سابق ومن وطنيته وحرصه على رفد الحركة الوطنية بالمزيد ثم المزيد من المناضلين المخلصين الجيدين، كان انسانا متواضعا في منتهى البساطة لا يستعلي على احد ويمازح اصدقاءه ويبادل واياهم الطرائف والنكت ويشجعهم على الثقة بالنفس والايمان بالتطور متجسدا فيهم انفسهم بالذات وقبل ان يتعداهم الى غيرهم.

كان يحرص على نشر كل مادة صالحة ترد الى الجريدة دون ان يردّ لمعظم من يكتبون لها مادة جهد الامكان. كان يصحح بنفسه اخطاءهم ويعدل الانحرافات الادبية واللغوية في كتاباتهم ويضفي عليها طابعا جديدا حتى يكاد الكاتب لا يعلم احيانا ان المادة المنشورة هي مادته وقد اعاد گوران صياغتها في حلة جديدة.

في احدى المرات ترجمت شعرا من العربية في صيغة شعرية ايضا واعطيته اياه، فلما رأيته منشورا في الجريدة مصدرا باسمي وجدته يختلف الى حد كبير عما كنت قد كتبت، وعندما زرته في الجريدة قلت له: ماموستاى! لماذا لم تضع على الشعر الذي ترجمته اسمك بدلا من اسمي مادمت قد اعدت صياغته حتى ظهر في هذه الحلة القشيبة؟ فقال: لأنه ترجمتك وليس ترجمتي. قلت: ولكنني لم اكتبه بهذا القدر من الجمالية. فقال: ولو! ان واجبنا نحن هو ان نأخذ بأيدي الجيل الجديد حتى يأتوا ويحتلوا موقعنا من بعدنا ويواصلوا قضيتنا، قضية خدمة الادب والثقافة الكرديتين. فاعجبت ايما اعجاب بروحيته المخلصة النقية وشكرته جزيل الشكر.

استمر الحال بيننا على هذا النمط سنتين إلا شهورا نجتمع في احد اماسي كل اسبوع في دار احد اعضاء اللجنة المتمكنين من توفير دار صالحة للاجتماعات، ونهار معظم الايام في ادارة الجريدة وعصر بعض الايام في مقهى (حەمە رەق) ونذهب احيانا في نزهة الى خارج المدينة.

كانت الدور التي يجتمع فيها اعضاء لجنة انصار السلم في اللواء دار اسماعيل حقي شاوەيس ودار المحامي عبدالقادر مصطفى في اغلب المرات ودار محمد صالح ديلان والمحامي كمال احمد صالح احيانا واجتمعنا في دار المحامي ابراهيم احمد في الفترة الاخيرة من حياة اللجنة مرات قليلة. كان اعجابي بگوران وحبي له يزداد على مر الايام

لما كنت اراه فيه من انسانية عميقة وخصال حميدة وروح مرحة واستفدت منه كثيرا ونمّى فيّ حب الشعر والادب. لم اكن اراه في بيته المتواضع، وكنت ازوره هناك احيانا، الا وفي يده كتاب يطالعه وكان في كثير من الحالات كتابا باللغة الانگليزية. كان مطلعا بعمق على لغته الكردية وادبها وكان يجيد الفارسية، واذا وقع في يده كتاب او جريدة او مجلة او ديوان شعر فارسي يحاول ان ينتقي منه بعض المواضيع ويترجمه الى الكردية وينشره في (ژين).

واكبته وهو يهيئ مجموعة القصص الاجنبية التي ترجمها ونشرها في كتاب بعنوان (هەڵبژاردە لە ئەدەبی بێگانە) اي (مختارات من الادب الاجنبي) واهداني نسخة منها كما اهداني نسخة من مجموعتيه الشعريتين (بەهەشت و یادگار) اي (الجنة والذكرى) و (فرمێسک و هونەر) اي (الدمعة والفن) ومن (پەیامی کورد) اي (رسالة الكرد) وكتب على كل منها كلمات اهداء رقيقة، ومازلت احتفظ بالثلاثة الاول منها، اما الرابعة فقد أخذها رجال الامن في احدى مداهماتهم لدارنا في السليمانية. المجموعتان الشعريتان تعودان الى مرحلة ما قبل انغمار گوران في السياسة، اما (رسالة الكرد) فهي ملحمة طويلة نظمها گوران خصيصا لمهرجان الشباب والطلاب العالمي الرابع في بوخارست. وقد اسهمت انا الى جانب گوران نفسه و(الدكتور) عزالدين مصطفى رسول والمرحوم نژاد احمد عزيز آغا في ترجمتها الى العربية. وقد نشرت الترجمة في سوريا في كراس وعلى صفحتها الاولى صورة لگوران وهو يلقي كلمة في مهرجان لانصار السلم لمناسبة عيد نوروز في السليمانية في ربيع ١٩٥٤، ولديّ نسخة منها.

من مطالعة هذه المجاميع الشعرية اخذت اشغف حبا بشعر گوران وتزيدتي به شغفا قصائده التي كان ينشرها تباعا في جريدة (ژين). ومنذ تلكم الايام اخذت على عاتقي جمع اشعاره والبحث عن مظان شعره المنشور في الصحف والمجلات والكتب وافكر في يوم يأتي اطبع فيه المجموعة الكاملة لشعره، وقد تحقق ذلك على يدي بعد وفاته بثمانية عشر عاما وعلى نفقة اتحاد الادباء الاكراد في العام ١٩٨٠.

من اهم وابرز النشاطات التي اسهمنا فيها معا في حقل حركة السلم كان مهرجان نوروز للعام ١٩٥٤ في السليمانية الذي اشترك فيه عشرات الالوف من سكان المدينة. كانت لجنة انصار السلم تضم بحكم الوضع السياسي في المدينة اناسا من الحزبين

الشيوعي والديموقراطي الكردي، كما كانت تضم شخصية تنتمي الى الحزب الوطني الديموقراطي وهي المحامي كمال احمد صالح الى جانب آخرين مستقلين حزبيا واصدقاء للجميع. وانطلاقا من هذا الواقع كنا نفهم ان علينا الاستفادة من انشطة جميع هذه القوى لخدمة حركة السلم، وضمن هذا التوجه وبالاستفادة من مساحة الحريات التي كانت قد توفرت بعد الغاء الاحكام العرفية في اواخر العام ١٩٥٣، قررنا اقامة مهرجان نوروز واستطعنا حشد قوى الاحزاب السياسية اضافة الى الجماهير الوطنية والقومية غير الحزبية للاسهام فيه بفعالية. اقيم المهرجان في ساحة (تووى مەليک) التي هي الآن ومنذ حين منطقة سكنية عامرة، واخذت الجماهير تحتشد منذ مطلع الشمس للاحتفال بنوروز الكرد، وكان كبار رجال الدولة في المدينة والشخصيات والوجوه الاجتماعية قد دعيت للحضور. وخلال الاحتفال أخذ المناضل اسماعيل حقي شاوەيس يعلق حمامات السلم الفضية على صدور المدعوين، والقى گوران كلمة قيمة بالمناسبة، كما القى الطالب الاعدادي عبدالكريم عارف قصيدة الشاعر علي جليل الوردي المعنونة (انا نطالب بالسلام)، واقيمت الاعراس والدبكات وقدمت الاناشيد والاغاني واستمر الحفل حتى ما بعد العصر، وكانت اسرة فرج افندي من الاسر الموسرة في المدينة والمتعاطفة مع الحزب الديموقراطي الكردي والتي كانت تملك رتلا كبيرا من سيارات الحمل، قد وضعت سياراتها تحت تصرف لجنة الاحتفال لنقل الجمهور من داخل المدينة الى مكان الاحتفال وبالعكس، كما ان نقابة سواق السيارات ومساعديهم وضعت امكانياتها تحت تصرف انصار السلم لهذا الغرض ايضا. كان المرحوم حلمي علي شريف من وجوه الحزب الديموقراطي الكردي عضوا في لجنة انصار السلم في تلك الفترة، فأخذ على عاتقة توفير قدر كبير من مستلزمات الاحتفال وقد ذهبت انا الى متجره وتسلمتها منه ونقلتها الى ساحة الاحتفال. كان لهذا الاحتفال صدى كبير في الاوساط السياسية والصحافية العراقية واعتبر انتصارا كبيرا لحركة السلم في السليمانية وفي العراق كله معا، واشاد به عدد من الصحف البغدادية المعارضة، فوصفته مجلة (الوادي) التي كانت تنطق في تلك الفترة بلسان حركة السلم العراقية، وصفته في صدر مقال لها استوعب صفحتين من المجلة بأنه «اضخم مهرجان للسلم في الشرق الاوسط».

كانت جريدة (ژين)، ويصدرها الاستاذ گوران، جريدة النضال الؤوب من اجل السلم والديموقراطية والتحرر الوطني، وقد لعبت دورا بارزا في تعزيز حركة السلم وعموم الحركة الوطنية في كردستان العراق وترسل نسخ منها الى ايران وسوريا وتركيا وبريطانيا، مما اثار عليها الرجعية الحاكمة في العراق، ولذلك فقد كان من باكورة اعمال وزارة نوري السعيد التي تألفت في النصف الثاني من العام ١٩٥٤، ان عينت عمر علي، وكان ضابطا عسكريا تورانيا، متصرفا للواء السليمانية، ومهمته الاولى كانت توطيد سيطرة الحكومة وضرب الحركة الوطنية بمختلف اجنحتها، فأمرت بسحب جريدة (ژين) من گوران، ثم شنت حملة ضد انصار السلم كانت حصيلتها الاولية اعتقال كل من گوران واسماعيل حقي شاوەيس ومحمد صالح ديلان وكمال احمد صالح وآخرين في ليلة واحدة، وبعد الحكم عليهم بالسجن سنة والابعاد اخرى لگوران والابعاد لشاوەيس وديلان، تم اعتقالي ايضا حيث حكم عليّ بتقديم كفالة شخصية لمدة سنة او السجن للمدة نفسها وقد قدمت الكفالة وتم اطلاق سراحي ليزج بي في السجن من جديد بعد عدة اشهر لمدة سنة ويتم ابعادي لسنة اخرى وقد قضيت السجن في بعقوبة والابعاد في بدره.

خلال مدة نشاط انصار السلم في عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ سافر گوران اكثر من مرة الى بغداد لامور تتعلق بحركة السلم وكانت احدى تلك السفرات لحضور المؤتمر الأول لانصار السلم في العراق انتخب خلاله عضوا في المجلس الوطني العراقي للسلم ومن ثم عضوا في مجلس السلم العالمي، وقد نشرت انباء المؤتمر وقراراته في صحف بغداد الوطنية ومنها جريدة الاهالي.

بحلول الارهاب السعيدي مجددا واعتقال گوران ورفاقه وتوقف حركة السلم ومن ثم اعتقالي انا ايضا، انفصلنا عن بعضنا، فطافوا بگوران عددا من السجون العراقية، وتلاقينا من جديد في سجن بعقوبة الجديد ذي الغرف الانفرادية في حزيران ١٩٥٥ ولكن لم يطل بنا المقام هناك، ففي الاول من تموز شنت ادارة السجن حملة وحشية على السجناء جرى خلالها تجريدنا من كل ما لدينا من ملابس وامتعة وكتب واجهزة راديو ومنعنا من اعداد طعامنا بانفسنا وزج كل واحد او اثنين منا في زنزانة انفرادية واغلقت علينا الابواب ونقل البعض منا الى زنزانات الرياضة وكان من بينهم گوران الذي ادخل

زنزانة منفردة لوحده وربط بسلسلة حديد مدلاة من سقف الزنزانة فكان يتعين عليه ان يظل واقفا وهو معلق، وادخل الحرس ذوو البساطيل الثقيلة ممرات السجن الطويلة، فكانوا يتمشون داخلها وقرقعات بساطيلهم لا تدعنا نرتاح لحظة واحدة، وكنا نؤخذ زرافات ووحدانا الى الادارة فكان من يؤخذ منا الى هناك يتلقى وجبة جيدة من الضرب بالخيزران على وركه او بالفلقة على رجليه ثم ينقل في الغالب الى سجن نقرة السلمان، وكان الغرض من هذا التعذيب البشع هو الحصول على اعلان البراءة من الشيوعية والحزب الشيوعي وكان معظم من يعذبون يرفضون اعلان البراءة، اما من يعلنها فينقل الى سجن الموقف العام في بغداد وتعاد اليه امتعته المنهوبة وربما كان يأخذ هو بعضا من امتعة رفاقه الصامدين ايضا.

كان گوران من جملة من اخذوا الى الادارة ولكنه لم ينقل الى نقرة السلمان مباشرة بعد تعذيبه وانما ادخل زنزانة الرياضة تشديدا في النكاية به وهناك كبلت رجلاه بالحديد وقيدت يداه بسلسلة طويلة من الحديد ايضا مدلاة من السقف كما ذكرنا وكان هناك بالقرب من مكان تعليقه وكر للزنابير وكان السجانون يثيرون عليه تلك الزنابير بواسطة عودة طويلة يمدونها اليها من بعيد فتهيج الزنابير وتحيط برأس گوران وتلسعه وتلسع يديه المعلقتين اللتين لا يستطيع استخدامهما لابعاد الزنابير عن نفسه. والى جانب ذلك كان يجري له تعذيب نفسي اشق اذ كان مدير السجن المدعو علي زين العابدين، وكان مجرما قاسيا فظا غليظ القلب، سيء الخلق والسيرة، يأتي اليه بين حين وآخر فيستفزه بكلماته الحقيرة التافهة، وعندما لا يسمع من گوران جوابا يثور غيظا وغضبا ويكيل له الصفعات الواحدة تلو الاخرى.

كانت الزنزانة الانفرادية التي انزلت فيها مع زميلي محمد سعيد ناكام تقع مقابل زنزانة الرياضة التي علق فيها گوران من السقف وكنا نرى ونسمع ما يجري له ومعه وليس بوسعنا الا التألم لحاله. وعندما يبقى گوران وحده في الزنزانة ننهض لنحادثه من الشباك. وفي واحدة من هذه المحادثات تلا علينا مقطوعة شعرية نظمها ليخاطب بها الزنابير التي تؤذيه، وكانت بديعة وطريفة حقا، الا اننا لم نستطيع حفظها كما لم يستطع هو ايضا ان يخزنها في ذاكرته فضاعت الى الابد مع الاسف. بعض السجانين الذين وضعوا حراسا على زنزانة حبس گوران كانوا كردا وضعوهم هناك ليسمعوا ما

يتحدث به گوران معنا وينقلوه الى الادارة، فانتبهنا انا وزميلي في الزنزانة الانفرادية المقابلة لزنزانة گوران، الى ذلك، فاخذنا انا وگوران نتحدث باللهجة الهورامية، فاخبر اولئك السجانون الادارة بذلك وذكروا لها انهم - اي نحن - يتحدثون بلغة لانفهمها نحن. اخبرني بذلك بعض اولئك السجانين انفسهم عندما تحسنت اوضاع السجن بعد ذلك قليلا...

في سجن بعقوبة وللاسهام في الاحتفال بالمناسبات القومية والوطنية والاممية التي كنا نحييها ما استطعنا الى ذلك سبيلا، وضع گوران العديد من الاناشيد وكلمات الاغاني باللغة الكردية، الا ان تلك النصوص كلها اخذها منا السجانون ورجال الامن يوم هجموا علينا في اول تموز من العام ١٩٥٥، ذلك الهجوم الشرس الذي اشرنا اليه والذي ادى الى اضراب السجناء عن الطعام لمدة ٢١ يوما، وبالنسبة للبعض منا لمدة ٢٣ يوما ونصف اليوم، وكنت انا واحدا من هؤلاء، فقد كنا نقلنا الى كركوك لحضور جلسات استئناف الحكم الصادر بحقنا، وعندما وجدت المحكمة اننا مضربون عن الطعام قررت تأجيل النظر في القضية الى ما بعد انتهاء الاضراب واعادونا الى سجننا، فلما وصلنا سجن بعقوبة وجدنا ان الاضراب فشل وان من تبقى من زملائنا من بين من نقلوا الى نقرة السلمان او لم يطيقوا قسوة الاضراب فافطروا واعلنوا البراءة ونقلوا الى سجن الموقف العام ببغداد، فظلوا متحدّين وصمدوا ولم يعلنوا البراءة، قد أفطروا على بعض الشروط الأولية بعد ٢١ يوما. افطرنا نحن ايضا في اليوم التالي لوصولنا بعقوبة، استنادا الى ان زملاءنا الذين كانوا قد ظلوا في السجن افطروا قبلنا.

وهكذا ضاعت وربما الى الابد، تلك الاغاني والاناشيد السياسية التي نظمها گوران في سجن بعقوبة ضمن ما ضاعت منا من كتب وكتابات سياسية وثقافية وادبية وامتعة، ولم ينتبه احد منا الى ان يطالب بها دائرة الامن العام بعد ثورة تموز ١٩٥٨.

بعد ايام من البقاء معلقا في زنزانة الرياضة نقل گوران مع آخرين الى سجن السلمان وبقيت انا في بعقوبة ولم نلتق ثانية الا في منفى بدره عام ١٩٥٦ حيث بقينا معا ومع اصدقاء آخرين عدة شهور اكمل هو خلالها مدة ابعاده فنقل الى بغداد حيث اطلق سراحه، ولكن ايام حريته هذه لم تطل اذ اعلنت الاحكام العرفية ردا على المظاهرات التي انطلقت احتجاجا على العدوان الثلاثي على مصر والقي القبض مجددا على گوران

وحكم عليه اما بكفالة نقدية بمبلغ ثلاثة آلاف دينار او بالسجن لمدة ثلاث سنوات. لم يكن گوران يملك مبلغ الكفالة بطبيعة الحال ولا عشر معشاره، فزج به في السجن من جديد، وسمعت من بعض من كانوا معه اثناء الحكم عليه انه كان قد قال لو كنت املك المبلغ ايضا لما دفعته لاكفل بها نفسي. كان سجنه هذه المرة في كركوك التي حكم عليه فيها، فاخذ يقضي مع رفاق له محكوميته هناك، وكانت اطول مدة حكم بها عليه.

في العام ١٩٥٧ اكملت مدة الابعاد وأعدتُ الى السليمانية. وبعد البقاء شهورا في التوقيف حوكمت مجددا وحكم عليّ بكفالة شخص ضامن لحسن السلوك والسيرة حسب مفاهيمهم لمدة سنة اخرى وعند عدم تقديم الكفيل فبالسجن لمدة سنة فقدمت الكفيل وخرجت من التوقيف، ولكن لم يسمح لي بالبقاء يوما واحدا في السليمانية وامرت بمغادرتها فورا، فانتقلت الى كركوك حيث كان اهلي يعيشون منذ ان نقل والدي من السليمانية الى مقام الامام زين العابدين قرب (تازه خورماتو) فآثر البقاء في كركوك في تكيتها الطالبانية لدى المرحوم الحاج الشيخ جميل الطالباني، حتى وان اضطر الى التخلي عن راتبه الذي كان مدار معيشة عائلته.

في كركوك علمت ان گوران موجود في سجنها فذهبت لمواجهته حاملا له معي تبغا ونقودا من صديقه القديم المرحوم الشيخ رؤوف خانقاه مدير المكتبة العامة التي كنت اعمل فيها. اثر المواجهة مباشرة تم اعتقالي انا وحقق معي عن اسباب زيارتي لگوران ونظمت لي صفحة اعمال حسب اصطلاح الشرطة ونقل گوران ورفاقه السجناء السياسيون الى سجن بعقوبة الانفرادي السيء الصيت حيث كان قبل سنتين فبقي فيه حتى اطلاق سراحه بعد ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة التي اتحفها بباقة من روائع قصائده.

عاد گوران الى السليمانية بصحبه ثلاثة مناضلين آخرين من تلك المدينة وكنت آنئذ اسكن كركوك، فذهبت ضمن وفد السليمانية وكركوك الضخم لاستقبالهم والتقينا على مقربة من منارة تازه خورماتو الاثرية. وفي طريق العودة نزل الجميع في التكية الطالبانية بكركوك ضيوفا كراما على المرحومين الشيخ علي الطالباني والشيخ عبدالرحمن الطالباني واخويهما (الدكتور) نوري الطالباني وعرفان الطالباني الذين كانوا قد اعدوا للضيوف وليمه كبرى. وفي ساحة التكية تبارى الخطباء والشعراء على

القاء كلماتهم الترحيبية وخطبهم البليغة والقى گوران رائعته التي نظمها بعد الثورة وهو مايزال في السجن، بعنوان (شۆڕشگێڕ - الثائر) وصفقت له ولها الجماهير المحتشدة هناك. ثم توجهنا الى السليمانية، وكان السجناء الاحرار موضع حفاوة المستقبلين في كل معمورة نمر بها الى ان وصلنا، واستطيع القول ان السليمانية الباسلة كانت قد خرجت عن بكرة ابيها لاستقبالهم والترحيب بعودتهم.

وعلى شرفة احد الفنادق المطلة على ساحة السراى في السليمانية ارتجلت كلمات ترحيب عديدة بالعائدين الاحرار والقيت قصائد شعرية، كما امام جامع مولانا خالد النقشبندي وكذلك في جامع الشيخ نوري الشيخ بابا علي الذي كان ابنه المناضل بهاءالدين نوري احد الاربعة العائدين، وهناك القى الشاعر المبدع رمزي معروف قطعة شعرية بديعة ارتجالا وكان ينفعل مع كل بيت يلقيه وكان طويل القامة فكان رأسه يقترب من سقف الغرفة من شدة الاهتزاز. لقد كانت تلك اياما خالدة وكان الشعب كله سكران بخمرة الانتصار العظيم الذي لم نعرف في ما تلتها من ايام كيف نحافظ عليه بالحفاظ على وحدة الصف الوطني ولاسيما في كردستان.

في السليمانية استعاد گوران نشاطه القديم في حركة السلم فاعيد تشكيل اللجنة وفي قوامها عدد من اعضائها السابقين بالاضافة الى شخصيات سياسية واجتماعية ودينية عديدة دفعت بهم الظروف الثورية الجديدة الى ساحة النضال، وعدت انا الى كركوك التي كنت قد توليت فيها الاشراف على اصدار مجلة (شەفەق) منذ الايام الاولى للثورة. وبعد فترة وجيزة سافر گوران ضمن وفد الصداقة والسلم العراقي الى موسكو وبكين وبيونغ يانغ، هذا الوفد الذي كان من بين اعضائه من الوجوه الكردية، اضافة الى گوران، المرحومون الشيخ لطيف الشيخ محمود الحفيد والشهيدان المناضل مهدي حميد والاستاذ محمد جميل الروژبياني.

في الايام الاولي من العام ١٩٥٩ انتقلت الى بغداد، وبانتقالي ظلت مجلة (شەفەق) بدون من يتولى امرها، فاتفق صاحبها المرحوم الشيخ العقيد عبدالقادر البرزنجي مع گوران على نقلها الى السليمانية ليتولى گوران ادارتها وتحريرها واتفقا كذلك على تبديل اسمها من (شەفەق) الى (بەیان) اذ ان الفجر ينبلج بعد احمرار حواف السماء علامة الصبح وهذا هو المقصود من كلمة (شەفەق)، وان كان استعمال الشفق بهذا

المعنى من الاخطاء الشائعة، اي ها ان فجر الحرية قد طلع بعد تباشيره السابقة. كما اتفقا ايضا على جعل المجلة ناطقة باسم حركة السلم، وفي السليمانية اخذت المجلة تصدر بحجم اصغر ليسهل وضعها في الجيب وباتت كردية لحما ودما بعدما كانت مجلة كردية عربية لأنه كان من الصعوبة بمكان في العهد البائد السماح باصدار مجلة كردية من الغلاف الى الغلاف ولاسيما في مدينة مثل كركوك. ولأن المجلة كانت مكرسة من الفها الى يائها لخدمة قضية السلم يمكن القول ان گوران نفسه كان يحرر ويترجم من العربية او الانكليزية جميع موادها الى الكردية. وعلى هذا الاساس استطيع التأكيد على ان كل مادة منشورة في المجلة دونما اسم احد فهي بقلم گوران نفسه. صدرت من (بەيان) في السليمانية وفي ادارة گوران عدة اعداد الى ان اضطر گوران للانتقال الى بغداد بعد فصله من عمله، كما نتحدث عن ذلك بعد قليل. آنئذ عادت المجلة الى كركوك والى اسمها وحجمها ومحتواها السابق، وكانت تصدر بصورة متقطعة، واظن ان المشرف عليها في كركوك كان المناضل السياسي القديم حميد عثمان، وظلت على قيد الحياة على هذا المنوال حتى قُضي عليها القضاء الاخير على ايدي انقلابيي ٨ شباط ١٩٦٣ الاسود. حضر گوران مؤتمري المعلمين الاكراد الاول والثاني في (شەقلاوە) عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ وحضرت انا الثاني منهما معه، وفيه القى گوران قصيدته (بەرێگادا بەرەو كۆنفرانس - عبر الطريق نحو المؤتمر) وهي في الحقيقة من اروع ما ابدعه گوران، وكان ذلك في الامسية الختامية للمؤتمر وقد جاء ضمن منهاج خطابي اسهم فيه كثيرون ومنهم المرحومة (الدكتورة) پاكزه رفيق حلمي.

وفي الامسية نفسها اسهمت انا ايضا بكلمة دعوت فيها الى تأسيس اتحاد للأدباء الكرد.

كان گوران العظيم في تلك الآونة يعمل مستخدما في دائرة اشغال السليمانية مع المرحومين كاكەی فەلاح الشاعر والشيخ محمد المحوي، وقد حاول الحصول على اجازة من دائرته لعدة ايام ليتمكن من الاشتراك في المؤتمر الثاني للمعلمين الاكراد فأبى متصرف السليمانية حينئذ ان يمنحها اياه وتحداه گوران واشترك في المؤتمر بدونها ففصله المتصرف العتيد من عمله وحرمه من مورد رزقه، وكأنه يأتي بمثال عملي على صحة مضمون بيت شعري لگوران نفسه يقول فيه:

اجل، انه لواضح ان منزلة الفنان بين الأمة الساذجة
كانعكاس القمر في حوض من الماء العكر

انتقل گوران اثر فصله من عمله الى بغداد وسرعان ما عين محاضرا في القسم الكردي من كلية الآداب بجامعة بغداد الذي كان قد افتتح في تلك الايام، كما تولى تحرير الصفحة الادبية من جريدة (آزادي) الكردية جريدة الحزب الشيوعي العراقي، وكنت ايضا ضمن محرري الجريدة منذ اليوم الاول لاصدارها في كركوك في ايار من العام ١٩٥٩ وحتى تعطيلها من قبل الحاكم العسكري العام.

في هذه الفترة القى گوران محاضرات عديدة في الادب الكردي والنقد الادبي على طلبة القسم الكردي من كلية الآداب ونشر مقالات ادبية ونقدية على صفحات جريدة (آزادي) كما نشر غيرها في مجلة (هيوا) مما اعاد الى الذاكرة بصورة اكثر شمولية مقالاته على صفحات جريدة (هەولێر) في العامين ١٩٤٩ و١٩٥٠. مقالاته هذه تدل على ان الادب الكردي خسر الكثير من جراء عدم قيام گوران بكتابة المواضيع الادبية وانصرافه عن تحليل الادب الكردي، كما خسر تاريخ الادب الكردي الكثير ايضا من جراء عدم قيامه بكتابة مذكراته ولاسيما الادبية منها.

لم يلبث گوران في التدريس الجامعي طويلا حتى ظهرت عليه امارات مرض شديد الوطأة في المعدة اجريت له من جرائه عملية جراحية على يد الطبيب البارع الدكتور رافد صبحي اديب في مستشفى فيضي الاهلية تبين اثرها انه مرض السرطان الخبيث وافاد الطبيب الحزب الشيوعي العراقي الذي كلفه باجراء العملية ان شفاءه منه امر ميئوس منه وانه لن يعيش اكثر من سنة الى اربعة عشر شهرا وقد استأصل الطبيب ثلاثة ارباع معدته المتأثرة بالمرض، وقد صدق تقديره.

في هذه الفترة التي كان گوران خلالها متعبا الى حد كبير تحت وطأة المرض، متألما لا يستطيع التحرك الا بصعوبة، فتح قلبه الكبير للاديب الصديق عبدالرزاق بيمار ولي انا عندما زرناه في شقته الواقعة في احدى الطوابق العليا من عمارة بشارع السعدون على مقربة من محطة البنزين الموجودة هناك، ووجه له بيمار مجموعة اسئلة عن بواكير نشاطه الادبي وعن الادب الكردي عموما. وفي اول جلسة لنا اجاب گوران عن عدد منها. وقد نشر بيمار هذه الاجابات في اول عدد من مجلة (بەيان) عام ١٩٧٠ وغدت

مدخلا لمناقشات وتساؤلات كثيرة تتعلق بالحركة الادبية الكردية. لم يشأ بيمار ان يعيد على گوران الكرة بتوجيه اسئلة جديدة في جلسة ثانية، ذلك لان وضع گوران الصحي كان قد ساء الى حد بالغ، فخسرنا بذلك الكثير ايضا مما كان يجب ان نعرفه عن گوران منذ حين.

ولئن كان الشيء بالشيء يذكر، فانني كنت في تلكم الايام مشغولا بتحرير وطبع (ديوان مولوي) الذي شرحه والدي في السنتين ١٩٥٧ و١٩٥٨ قبل الثورة في كركوك وكنت اساعده في صياغة وتدوين شروحه، فرجوت گوران ان يكتب له مقدمة يحلل فيها شعر مولوي، فاستجاب لي ووعدني بذلك. وكنت قد رجوت المرحوم الاستاذ رفيق حلمي، من قبل، القيام بتلك المهمة ووعدني به، الا ان وفاته المفاجئة افسدت الخطة التي رسمتها للديوان، فتحولت الى گوران. فكنت آخذ اليه في شقته التي تحدثنا عنها نسخة من كل ملزمة ينجز طبعها من الكتاب ليقرأها ويكون على بينة من امر الكتاب عند كتابة مقدمته، ولكنه تباطأ في ذلك وربما بسبب ما كان يشعر به من خلل في صحته حتى توفي دون ان يستطيع الوفاء بوعده، وكنت قد وضعت ارقام الصفحات على الكتاب ابتداء من بدء القصائد مقررا ان اضع الحروف الابجدية لترتيب صفحات المقدمة التي كان من المفترض ان يكتبها گوران، وأضعها في صدر الديوان، ولكنه لم يكتبها كما اسلفت، فاستعضت عنها بمقدمة بسيطة كتبتها بنفسي، وهي ما يلاحظها القاريء في اول الكتاب، الى جانب نبذة عن سيرة الشاعر الذاتية.

بعد ان اندملت جراح گوران وتحسنت صحته نوعا ما، مؤقتا، ارسل الى موسكو لقضاء فترة نقاهة. اجريت له فحوصات وتحليلات عديدة ومتنوعة هناك، وفي آخر الامر لم يكن رأى الاطباء السوڤيت في مرضه ليختلف عن رأى زميلهم الكردي العراقي الذي اجرى له العملية الجراحية في بغداد، فعاد بعد عدة اشهر قضاها في بعض المصحات القريبة من العاصمة السوڤيتية. ولم تمض عليه فترة طويلة في بغداد حتى عاد اليه مرضه واخذ يشتد عليه فارتأى العودة الى السليمانية حيث زوجته واولاده، وتوفي بعد فترة وجيزة في ظروف كان الارهاب خلالها يسود المنطقة الكردية كلها وبخاصة مدينة السليمانية، فتوفي في الثامن عشر من تشرين الثاني من العام ١٩٦٢ وشيع في موكب بسيط متواضع وعاد الى احضان التراب الكردستاني مخلفا وراءه

ذكريات لن تنمحي ابدا في قلوب محبي الأدب الكردي وعشاق الشعر الكردي كافة.

لن يبارح الألم قلبي مادمت حيا لأن گوران الذي كنت ازوره يوميا وهو يعيش اواخر ايام حياته في غرفة متواضعة في محلة البتاويين ببغداد مثقلا بآلام السرطان في معدته، لم يخبرني بعزمه على السفر الى السليمانية لأصحبه في سفره واكون معه في وداعه الاخير. وعندما علمت بوفاته اصابني حزن شديد لم يصبني مثله ابدا في حياتي لا قبل وفاته ولا بعده، ولم يخفف من لوعتي بوفاته الا انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ الدموي الذي اشغلنا بأمره وانسانا كل همومنا الاخرى واخذ بنفسه وعن جدارة مقام الصدارة في هموم كل الوطنيين العراقيين الشرفاء.

بكيت گوران بحرارة وظللت ابكيه الى ما بعد وفاته بشهور ورثيته ببكائية نشرتها لي جريدة (ژين) وآليت على نفسي ان اعمل لطبع ونشر ديوانه ما استطعت الى ذلك سبيلا. وفي الايام الاولى لانقلاب شباط استنسخت بخط يدي نسخة اخرى من ديوانه فصارت عندي نسختان حفظت كلا منهما في مكان امين خشية ان يداهم الحرس القومي دارنا ويضيع الديوان، وسلمت النسختان والحمد لله، وطبع الديوان في خاتمة المطاف في اجمل صورة وابهاها لا يقلل من قيمته قليلا الا عدم احتوائه على قصائد معينة له لم نحصل على اثنتين منها، مازلنا لم نحصل عليهما حتى الآن ولم نستطع نشر ثالثة لهما بسبب الظروف الارهابية التي كانت تسود وطننا، وهذه القصائد هي بالتحديد القصيدة التي نظمها لمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي ونشرتها جريدة (آزادي – الحرية) السرية في عددها الصادر لتلك المناسبة، وقصيدة هزلية ساخرة من الاقطاع والاقطاعيين نشرتها جريدة (دەنگی داس – صوت المنجل) السرية كتلك والناطقة باسم التنظيمات الفلاحية للحزب الشيوعي ايضا، وثالثة نظمها لمناسبة محاولة اغتيال المرحوم الزعيم عبدالكريم قاسم، وهذه كانت موجودة تحت ايدينا، فقد نشرتها في حينها مجلة نقابة المعلمين فرع السليمانية المسماة (بلّيسه – اللهيب) ولكن ظروف نشر الديوان في ظل حكومة البعث وكون صدام حسين رئيس الجمهورية آنئذ احد المشاركين في محاولة الاغتيال والمتفاخرين بذلك لم تكن تترك المجال لنا لنشر القصيدة. وفي هذه المناسبة اود تثبيت الحقيقة التالية، وهي انه رغم المستوى العالي للجمال الفني للقصيدة، فقد سمعت گوران اكثر من مرة يبدي ندمه على نظمها،

احتجاجا على النهج الدكتاتوري الذي كانت ثورة الرابع عشر من تموز اخذت تنتهجه بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم. وعثر فيما بعد الاديب الفقيد اميد آشنا على قصيدة مترجمة له شعرا من الفارسية نشرها في جريدة (ژين) ايام كان مسؤولا عنها ولم انتبه انا في حينه الى ان ذلك العدد من الجريدة ليس موجودا بين اعدادها الموجودة عندي في مجلد يضم الاعداد الصادرة في ايام ادارة وتحرير گوران للجريدة.

قام اتحاد الادباء الاكراد بطبع ونشر ديوان گوران الذي جمعته انا وحافظت عليه في اشق الظروف وادقها، في عشرين الف نسخة مجلدة تجليدا جيدا سرعان ما نفدت من الاسواق، وكان من المقرر ان يكون الديوان الجزء الاول من مجموعة آثار گوران ويحتوي الجزء الثاني على آثاره المنثورة والجزء الثالث على ما قام بترجمته من الانكليزية او العربية الى الكردية، ولكن ذلك لم يتسن لنا لان النظام الدكتاتوري حل اتحادنا الحر، وقام الاديب جلال الدباغ بنشر آثار گوران النثرية التي جمعها الاديب الفقيد اميد آشنا واظن ان ما نشره المومى اليه لا يحتوي على كامل كتابات گوران النثرية. ويرجع الفضل في طبع ما حصل عليه اميد آشنا الى (دار آراس) للطبع والنشر في اربيل. ولعل الاجل يرخي لي العنان حتى اقوم انا ايضا من جانبي بجمع آثار گوران النثرية من مؤلفة ومترجمة وطبعها وباعادة طبع ديوانه مجددا، وبذلك تتحقق لي الامنية التي احلم بها منذ حوالي خمسين عاما تحققا كاملا.

كتب عن گوران العديد من الدراسات والرسائل الجامعية في كردستان وخارجها، وفي اعتقادي وبمقدار ما عندي من معلومات ان اكثرها اهمية ونضجا واصالة هو دراسة الكاتب الكردي من آذربيجان حسين علي شانوف بعنوان (شعر الشاعر الكردي المعاصر عبدالله گوران) التي ترجمها الاديب الفقيد شكور مصطفى الى اللغة العربية في سبعينيات القرن الماضي ونشرتها دار الثقافة الكردية في بغداد، وذلك لسببين اولهما اعتماد المؤلف على الاتصال المباشر بگوران نفسه الذي كان في تلك الاثناء في موسكو لغرض الاستشفاء، وثانيهما تمكن المؤلف نفسه من تقديم دراسة تحليلية جادة لشعر الشاعر. وقد قمت انا ايضا بكتابة عرض ونقد وتقويم شامل لهذه الدراسة نشرته لي جريدة التآخي في اعدادها المرقمة ٢١٢٨ - ٢١٣١ في شباط من العام ١٩٧٦.

انني اذ اكتب هذا الموضوع في هذا الوقت من عام الذكرى المائة لميلاد گوران العظيم،

اجدني في حالة شديدة من الالم لان عشرة شهور ونصف الشهر مرت من سنة الذكرى دون ان يقام، على نطاق كردستان الجنوبية كلها، احتفال يليق، او لا يليق، ببعض ما يستحقه مستوى گوران الشعري والنضالي، لاحياء ذكراه وتحليل شعره وتقديم دوره التجديدي في حركة الشعر الكردي، وللتحدث عن تأريخه النضالي البطولي المجيد وتفانيه في خدمة قضية السلم، ودون ان يصدر كتاب واحد في هذا الباب بين هذا الكدس الكبير من الكتب والمجلات والصحف التي تصدر في مدن وحتى في بلدات كردستان وهي تتحدث عن كل غث وسمين في العالم وعن كل ما يفهمه القاريء وما لا يفهمه عن الشعر والقصة والرواية والمسرح والنقد في العالم كله ايضا. فلننتظر، بفارغ الصبر، الذكرى المائة لوفاته لعل اديبا ينهض من بيننا حتى ذلك الحين يفيه بعض حقه ويكتب عنه ما يليق بشأنه من تقويم شعري أو نضالي، فالشهر ونصف الشهر الباقيان من السنة اضيق من ان يكفيا لأكثر من كتابة سطور في يوم وفاته تذكر القراء بانه انتقل الى جوار ربه في مثل هذا اليوم من هذا الشهر. (١٨ تشرين الثاني).

***

وختاما، فتلك كانت قصة معرفتي وعلاقتي بگوران العظيم سردتها في سنة الذكرى المائة لميلاده والذكرى الثانية والاربعين لوفاته، وآمل ان اكون قد وفقت لالقاء بعض الضوء عليه واداء نزر يسير مما له علينا من دَين أدبي وحق سياسي.

مجلة (رؤية) - العددان ١ و ٢، ١ و ٢٠٠٤/١٢/١٦

على خلفية حديث السيد نيچيرڤان البارزاني
في حفل افتتاح بناية المجمع العلمي الكردستاني
منهج سليم وتشخيص دقيق

في حفل اقيم في اربيل لمناسبة افتتاح بناية المجمع العلمي الكردستاني، القى السيد نيچيرڤان البارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان، خطابا تطرق فيه الى جملة امور مهمة يهمّنا هنا ان نعقب على الفقرة المتعلقة منها بموضوع (اللغة الموحدة واللغة الاعلامية الواحدة)، فقد قال في ماقال: «ونحن، كقومية، علينا الكتابة بلغة موحدة، لغة واحدة فعالة، وان تكون لنا لغة اعلامية واحدة».

قال السيد البارزاني كلمته هذه في وقت نحن احوج مانكون فيه الى الالتفات الى هذه النقطة الحيوية من وفي حياتنا الثقافية والسياسية. فبالنسبة للفقرة الاولى مما ورد في حديثه، من نافلة القول ان للشعب الكردي، كالكثرة الكاثرة من شعوب الارض، بل وكجميعها، لغة قومية بلهجات متعددة تختلف فيما بينها في العديد من المعالم، وتتفق في اكثر منها سواء من ناحية المفردة اللغوية او من ناحية تركيب الجملة ومواقع الضمائر المتصلة والمنفصلة فيها وصيغ الافعال وغير ذلك، ومهما اختلفت اللهجات فالشيء المهم هو ان الناطقين بكل تلك اللهجات متفقون فيما بينهم على انهم كرد ويدافع كل طائفة منهم عن شعبه بالحماس نفسه الذي تدافع به عنه طوائفه الاخرى. ومن البدهي ان اي شعب من شعوب الارض لم يجعل من جميع لهجاته لغة ادبية يجري التعامل بها في المعاملات الرسمية وفي الاعلام المركزي وفي التدريس وغير ذلك، والا اخرج تلك اللهجات بتلك العملية من كونها لغة واحدة وجعلها لغات مختلفة كل ما هنالك انها متقاربة فيما بينها. ومن هنا نتوصل الى ان لكل شعب لغة رسمية واحدة الى جانب العديد من اللهجات. ولكن يبقى ان نعرف ما الذي يجعل من لهجة ما من تلك اللهجات التي يتحدث بها شعب ما لغته الرسمية او لغته الادبية كما اصطلح عليه في هذا الباب؟

جوابا على هذا السؤال المشروع علينا ان نقول: ليس هناك معيار واحد يعمل به الجميع ويطبق في كل لغة ويجعل اللهجة الفلانية دون غيرها اللغة الادبية لشعب ما، فالموضوع يختلف في شعب ما عنه في الآخر، وباديء ذي بدء علينا ان نقول ان اتخاذ او صيرورة لهجة ما اللغة الادبية لشعب ما ليس مرده بالضرورة الى وفرة النقاط الايجابية التي تتمتع بها هذه اللهجة دون غيرها، فقد تغدو لهجة معينة اساس اللغة الادبية لشعب معين مع وجود لهجة او لهجات اخرى في اللغة نفسها اكثر امتلاكا للنقاط الايجابية بالنسبة لصياغة القواعد اللغوية وسهولة الاستخدام وغير تلك، ومع ذلك فان ظروفا قاهرة اكثر فاعلية من قابلية اللهجة تتيسر للهجة سواها تجعل منها اساس اللغة الادبية لذلك الشعب، والمثل الواضح لهذا بالنسبة للشعوب المسلمة هو لهجة عرب قريش التي صارت اساس العربية الفصحى بسبب نزول القرآن الكريم بهذه اللهجة وزاد من قوتها ان الدولة العربية الاسلامية قامت على اساس القرآن الكريم ورسالة محمد وخلفائه وكبار صحابته ومعظمهم من قريش.

وبالنسبة للغتنا الكردية، مرت هذه اللغة بمراحل ازدهرت في بعضها لهجة معينة من لهجاتها، وفي بعضها الآخر منها تحول هذا الازدهار الى لهجة اخرى غير الاولى، وانتهى عهد ازدهار اللهجة السابقة. وفي مرحلة تالية تحول الازدهار لظروف تاريخية اخرى ناشئة الى لهجة ثالثة لم يكن لها اثر بين في عالم الأدب من قبل. وهكذا كان الازدهار في تحول من لهجة الى اخرى. وفي بعض فترات هذا التحول كانت لهجة معينة تزدهر من ناحية، بينما الازدهار يكون من نصيب لهجة اخرى من ناحية اخرى.

وتوضيحا لهذا الامر اقول: في بداية الامر، على ما نعلم حتى الآن، كانت اللهجة الادبية التي ينظم الشعر الكردي بها اكثر من اي لهجة غيرها وربما مع غياب آثار النظم في اللهجات الاخرى، اللهجة (الگورانية) وهي اللهجة التي يتحدث بها اليوم كرد كثير من مناطق محافظة كرمانشاه في كردستان الايرانية، وببعض تفرعاتها سكان منطقة (هورامان) على جانبي الحدود العراقية الايرانية وعشيرة (زەنگەنە) في كردستان العراق وايران، وآخرون. كانت الگورانية اللهجة المزدهرة ادبيا ولها تراث شعري رائع ضخم، وذلك لعاملين سياسي وديني. اما العامل السياسي فهو وجود امارة (اردلان) التي كانت تحكم قطاعا كبيرا من مناطق غربي ايران واحيانا بعض مناطق كردستان العراقية الشرقية الحالية ايضاً، وكانت تتحدث في معظمها باللهجة الگورانية. واما العامل الديني فهو مذهب جماعة (اهل الحق) او ما يطلق عليه في

كردستان العراقية (الكاكئية)، الذين تعتبر اللهجة الگورانية لهجة تحادثهم ولغة شعرهم ودينهم وادبهم الديني والعاطفي. وبالمناسبة اود ان اقول ان اللهجة الگورانية كانت سائدة في مناطق اخرى من شرق كردستان العراق ايضا. ليست هناك دراسات كافية موثقة عن مدى اتساع وتطور هذه اللهجة في مختلف ارجاء كردستان، على ما اعلم، الا ان كثرة اسماء القرى والانهار والمناطق وانتشار المجاميع المتحدثة بهذه اللهجة تماما او بما يقرب منها في مختلف انحاء كردستان العراق وحتى في غيرها ربما دل على ان هذه اللهجة هي التي كانت تسود اكثر مناطق كردستان الايرانية وكثيرا من مناطق كردستان العراق حاليا، ولكنها انحسرت لسبب اجهله، وقد يكون سيادة المذهب السني، في حين ان اهل الحق يدينون بدين فيه مزيج من الاسلام والاديان الكردية القديمة، وهذا موضوع آخر لسنا هنا بصدده، مما ادى الى انحسار اللهجة ودين اهل الحق معا.

وهكذا تخلت اللهجة الگورانية عن كثير من مواقعها الاصلية لصالح اللهجة الكرمانجية الجنوبية (السورانية).

في المرحلة الاخيرة وقبلها من عهد ازدهار هذه اللهجة الغنية، كما ذكرنا، بالشعر الابداعي المنظوم على النمط القومي (كل مصرع بعشرة مقاطع مع وحدة القافية في كل مصراعين) اخذت اللهجة الكرمانجية الشمالية تزدهر في جنوبي وغربي كردستان تركيا وفي كردستان العراق الحالية، فقد ظهر شعراء عظام ينظمون وفق العروض العربي في الغالب، يقف في مقدمتهم (فقي طيران) و(الملا احمد الجزيري) و(احمد خاني). وفي اواسط العهد البابابي ظهر الى الوجود الشعر الكردي على العروض العربي في اللهجة السورانية، فظهر (مصطفى بيگ كردي) و(نالي) و(سالم) وبعدهم آخرون. وكان قد ظهر قبلهم ايضا شعراء لم يكتب لشعرهم ان ينتشر ربما لكونهم يعيشون بعيدين عن الاضواء في مناطق نائية بعيدة عن مراكز العلم في السليمانية وغيرها.

لم تتراجع حركة الادب الكردي باللهجة الكرمانجية الجنوبية (السورانية) بسقوط الامارة البابانية، بل كانت تتطور ذاتيا وداخليا، وتقدم من واقع مجتمعها الغذاء الكفيل بديمومتها وتطورها حتى ان اخذ عهد العثمانيين في الافول ودخل الاحتلال وكانت هناك حركة سياسية وثقافية وادبية مزدهرة دخلت ساحة العملية السياسية مما

جعل السليمانية مرشحة لتبوء مركز ريادي في الحركة القومية الكردية كما جعلت اللهجة الكرمانجية الجنوبية (السورانية) مرشحة لتكون اللغة الرسمية الكردية.

قبل هذه الفترة كانت قد ظهرت في كردستان تركيا حركات سياسية كردية ثورية وسلمية للمطالبة بحقوق الشعب الكردي وصدرت جريدة (كردستان) وهي اول جريدة كردية على الاطلاق وقد صدرت في مصر باللغتين الكردية والتركية، كما صدر العديد من المجلات الثقافية الكردية ذات النفس القومي في تركيا باللغتين الكردية والتركية وفي قسمها الكردي مقالات واشعار باللهجة الكرمانجية الجنوبية مما يدل من جهة على الترابط العضوي بين جناحي الحركة القومية في كردستان الجنوبية وكردستان الشمالية، ومن جهة اخرى على الاهمية التي كانت تتمتع بها اللهجة الكرمانجية الجنوبية في نظر الجميع. ومن الجدير بالذكر انه ظهر في استانبول ابتداء من سقوط الامارة البابانية جيل كردي قادم من كردستان الوسطى ومن السليمانية بالتحديد، جيل دخل ابناؤه المدارس الحديثة بمختلف مراتبها ودرجاتها وظهر بينهم اناس تبوأوا المناصب العالية في الدولة العثمانية من صدارة عظمى ووزارات وقيادات عسكرية، كما ظهر بينهم سفراء وولاة وضباط جيش وعلماء ورجال قانون وصحفيون.

فلو ان امور الكرد سارت على ما يرام لكان من الممكن اولا ان تستمر الامارة الاردلانية وتتطور فيما بعد الى دولة وآنئذ كانت اللهجة الگورانية تكون هي المرشحة لتكون اساس اللغة الكردية الرسمية، الا ان ذلك مالم يجر. ولو ان الامارة البابانية او الامارة السورانية التي كانت قد بلغت شأوا عظيما في الرقي استمرت وازدهرت حتى تبلغ عصر سقوط الدولة العثمانية لكانتا هما او احداهما تشكل الدولة الكردية وكانت الكرمانجية الجنوبية هي التي تكون لغة الدولة الرسمية، ولكن ذلك ايضا لم يحدث. وكذلك لو ان الانكليز لم يحنثوا بعهودهم للكرد ولقائدهم الشيخ محمود الحفيد واقاموا الدولة الكردية التي وعدوهم بها، لكانت الكرمانجية الجنوبية التي كانت قد تطورت من مجرد لغة شعر الى لغة نثر وصحافة ايضا، هي التي تصير اللغة الكردية الرسمية، والشيء نفسه يقال عن كردستان تركيا. فلو ان الثورات الكردية هناك تمكنت من انتزاع بعض حقوق الكرد، او ان دولة حضارية متمدنة ديمقراطية قامت في تركيا بعد سقوط الدولة العثمانية بدلا من الفاشية الكمالية، ولو ان معاهدة (سيڤر) لم تلق حتفها على

يد الدول المتحالفة بسيف معاهدة (لوزان) وتشكلت في كردستان تركيا الدولة الكردية التي كانت تتراءى قريبة الى الابصار، لغدت اللهجة الكرمانجية الشمالية هي اللغة الكردية الرسمية. ولكن كل ما اسلفنا لم يحدث وقام في تركيا نظام لم يحرم استخدام اللغة والادب الكرديين حسب، بل حتى التحدث بلغة الام والتزيي بالزي القومي، كما كان الشأن في ايران رضا بهلوي الذي كان يتخذ من كمال اتاتورك التركي قدوة له ومثلا اعلى...

وحدها كردستان العراق التي وان حرمت من دولتها الكردية، الا ان الانكليز الذين كانوا قد توصلوا الى اتفاق مع الحكومة العراقية على اقامة نوع من الحكم الذاتي او الفدرالي فيها ولم ثبرا بوعدهما ولم تطبقا ما اتفقتا عليه للكرد، الا انهما ايضا لم تريا من المصلحة التمادي في غيهما الى حد منع النزر اليسير من الصحافة الكردية الموجودة وشيء من استخدام اللغة الكردية وقليل من الدراسة المحدودة بها.

من هنا اخذت اللهجة الكرمانجية الجنوبية تواصل ازدهارها المحدود، في مناطق السليمانية وفي اربيل وفي كركوك ايضا بشكل اكثر محدودية، مما جعلها تسبق باشواط عديدة بالنسبة الى الكرمانجية الشمالية بجميع تفرعاتها التي منعت كلها في كردستان تركيا الكمالية ولم يكن لها اثر يذكر في بهدينان وهي موطنها في كردستان العراقية.

لقد اطنبت في الحديث في هذا القسم من كلمتي هذه للتدليل على الاسباب الكامنة وراء صيرورة الكرمانجية الجنوبية اللهجة الكردية المرشحة لتكون اللغة الكردية الرسمية او اللغة الادبية الكردية. ومنه يتبين انه كان من الممكن ان يكون اي من اللهجات الگورانية والكرمانجية الشمالية اللغة الرسمية الكردية او اللغة الادبية الكردية، ولكن ما تيسر للهجة الكرمانجية الجنوبية في كردستان العراقية لم يتيسر للهجة الگورانية في كردستان ايران ولا للهجة الكرمانجية الشمالية في كردستان تركيا.

***

فتحت ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة آفاقا جديدة بالنسبة لازدهار اللغة الكردية وبصورة خاصة بالنسبة للهجة الكرمانجية الشمالية اذ فتحت الباب الذي كان مغلقا بوجهها بالمرة. غير ان انتكاسة الثورة ولما تمض عليها ثلاث سنوات والتي ادت الى

نشوب الثورة الكردية اعادت الامور بالنسبة اليها الى ما كانت عليه من الناحية العملية. واستمر الحال على هذا المنوال حتى ان عقدت اتفاقية الحادي عشر من آذار التاريخية بين الثورة الكردية وحكومة البعث بعد مضى تسع سنوات على القتال الدائر في مختلف ارجاء كردستان. فاخذ العمل يجري لتطبيق التعليم باللغة القومية في مختلف ارجاء المنطقة الكردية ومنها منطقة بهدينان رغم العراقيل التي كان البعثيون يضعونها امام نجاح المشروع بكل وسيلة.

في هذه المرحلة، وقد اخذ التعليم باللغة الكردية يبدأ لاول مرة في منطقة بهدينان ظهر في بعض الاوساط رأي يدعو الى ان تكون الدراسة فيها باللهجة المحلية وهي الكرمانجية الشمالية الى جانب التعليم بالكرمانجية الجنوبية التي كان التدريس يجري بها في السليمانية اساسا وفي مناطق من محافظتي اربيل وكركوك.

كان البارزاني الخالد يقف بكل قوة الى جانب فكرة سداها ولحمتها هي هذه التي يدعو اليها اليوم الأخ رئيس وزراء اقليم كردستان السيد نيچيرڤان البارزاني. كان البارزاني الأب يدرك، بعمق، خطر افساح المجال لتمزق الامة الكردية في ابرز سماتها وهي اللغة، ولتحول اللغة الكردية الى لغتين كرديتين اليوم في كردستان العراقية، مما يجعلها ثلاثة واربعة وخمسة واكثر عندما تتفتح الآفاق بوجه تحرر الأمة في كردستان تركيا وكردستان ايران غدا، فكانت توجيهات وزارة شؤون الشمال التي كانت المديرية العامة للدراسة الكردية تابعة لها، وعلى رأسها الشهيد محمد محمود عبدالرحمن (سامي) ويعاونه في تحقيق عملية تعميم الدراسة الكردية مثقفون وطنيون اخيار من امثال المرحومين هژار المكرياني وشكور مصطفى عبدالله، توجيهاتها النابعة من توجهات البارزاني التي اشرنا اليها والقاضية بعدم افساح المجال لتجزئة التعليم باللغة القومية الى اكثر من لهجة.

ليس المقصود، بطبيعة الحال، من اللغة الكردية الموحدة ان لا تكون هناك كتب وصحافة واذاعة وتلفزيون باللهجة الكرمانجية الشمالية الدائرة في منطقة بهدينان، كما ليس المقصود حتى ان لاتكون هناك كتب مساعدة لتلاميذ بعض مواد المرحلة الاولى والثانية الابتدائية، على ما ارى، بالكرمانجية الشمالية لمساعدتهم على تفهم اللهجة بصورة جيدة. ولكن يجب ان تكون اللغة الادبية الكردية الواحدة هي اللهجة التي

رسخت تاريخيا في كردستان العراقية وهي الكرمانجية الجنوبية التي يجب ان تكون لغة الدراسة لا في السليمانية وكركوك واربيل حسب، بل وفي عموم منطقة بهدينان وخانقين ومندلي وقزرابات (السعدية) وقرهخان (جلولاء) الى جانب الدراسة باللغة القومية للاخوة العرب والتركمان ممن يقطنون تلك المناطق وكذلك كركوك واي بقعة اخرى من المحافظة كما في اربيل ايضا.

كما يجب ان يكون الاعلام الكردي ايضا اعلاما بلغة واحدة، اي ان تكون محطات التلفزيون والاذاعة والصحافة المركزية بلغة واحدة وباللهجة الرسمية من هذه اللغة اساسا، وهذا لا يمنع وجود قنوات تلفزيونية وبرامج اذاعية وصحف محلية باللهجات المحلية على ان تكون هذه القنوات التلفزيونية والمحطات الاذاعية والصحف في المناطق التي يتحدث سكانها بهذه اللهجات. كما يجب تشجيع اصدار الكتب بهذه اللهجات ولاسيما في مجال المأثورات الشعبية والاغاني والقصص الشعبية والامثال والاشعار الفولكلورية وبذل اقصى الجهد في احياء التراث الادبي المدون او الشفوي المؤلف بهذه اللهجات. الغرض الاساسي هو ان تكون اللغة التي تعرف بها الامة لغة واحدة وبلهجة واحدة وفيما عدا ذلك يتساوى جميع اللهجات في ضرورة العناية بها وخدمتها من اجل ان تحرز المزيد والمزيد من التطور. وليكن معلوما ان المصلحة القومية العليا هي التي تكمن وراء هذا المنهج وليس ايثار لهجة على غيرها ولاينطوي المشروع على اي نوع من التعصب المنطقوي لأي لهجة، فكل اللهجات الكردية فروع للغة الكردية الاصل، وكلها لهجات يتحدث بها شعبنا، وبالنسبة للكردي الصادق في كردوته تتساوى السليمانية وزاخو، كما تتساوى (گاره) و(بەمو)، ويتساوى (الخابور) و(سيروان) كما يتساوى (دەشتی شارەزوور) و(دەشتی هەولیر). والبارزاني الخالد على مر الدهور، النابغ من ارومة كرمانجية شمالية، هو بارزاني السورانيين ايضا كما هو بارزاني الفيليين واللر والكلهر والهورامانيين...

***

الا انني اتصور ان السيد نيچيرڤان البارزاني لم يكن يقصد عندما تفوه بعبارة «واللغة الاعلامية الواحدة» هذا المفهوم وحده فقط، فقد كان يشير الى مرحلة (رأب الصدع) التي دشنها شعبنا الكردي في العراق وقياداته السياسية ومنذ حين وبخاصة

منذ ان تم تحرير العراق واسقاط النظام الدكتاتوري الدموي لصدام حسين وزمرته الباغية المتجبرة، وبالتحديد منذ ان بدأ عقد الاجتماعات الجادة بين قيادتي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني خاصة وسائر الاحزاب الكردستانية على العموم، والتي توِّجها مؤخرا نزول جميع هذه الاحزاب بقائمة التحالف الكردستاني في ساحة المعركة الانتخابية للجمعية الوطنية العراقية المقبلة. انه كان يقصد ان على الشعب الكردي ان يتحدث الى العالم عموما بدوله وهيئة امه المتحدة ومجلس امنه واحزابه ومنظماته ووسائل اعلامه، وكذلك في داخل العراق والعالمين العربي والاسلامي بخطاب سياسي واحد، اذ لم يعد من الممكن والمعقول بالنسبة لهذه المرحلة الحساسة من حياة شعبنا المتطلع الى احراز المكان اللائق والمكانة اللائقة به في عالم اليوم ان يكون ممزق الصفوف، مبعثر الرأي، مختلف التوجهات، وهذا هو احد المعاني المقصودة من تعبير «اللغة الاعلامية الواحدة»، ونِعْمَ ما قال، ونِعْمَ ما قصد.

التآخي – العدد ٤٣٨٧، ٦/١/٢٠٠٥

هادي العلوي كما عرفته(*)

تعرفت على هادي العلوي موظفا في احد اقسام وزارة الارشاد العراقية التي اسست بعد ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة، وكان مقرها آنئذ في احدى العمارات القائمة الآن قبالة وزارة الدفاع، وكان احد المسؤولين عن اصدار مجلة (العراق الجديد) التي كانت تصدر للتعريف ببعض اوجه العراق الجديد، عراق الثورة، بعدة لغات منها العربية والكردية، وكنت اتردد على القسم الذي تصدر منه المجلة لأني ايضا كنت من العاملين في اصدار طبعتها الكردية التي كان يتولى مسؤوليتها صديقي وصديق المرحوم هادي، السيد فاروق مصطفى رسول.

سرعان ما تعرفنا، انا وهادي على بعضنا، وبدا لنا اننا متلاقون على الصعيد الفكري. في بعض من تلك الايام نشر هادي كتيبه القيم «اضواء على معضلة الكنز. اقدم محاولة لتحريم التملك الخاص في الاسلام» الذي يتعرض، ضمن ما يتعرض له، للبحث في الآراء المختلفة في تفسير الآية القرآنية المعروفة بآية العفو «... ويسألونك ماذا ينفقون؟ قل العفو»، البقرة ٢١٩، والآيتين القرآنيتين المعروفتين بآيتي الكنز «... والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم. يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم، هذا ما كنزتم لانفسكم، فذوقوا ما كنتم تكنزون» البقرة، ٣٤ و ٣٥. كان ذلك الكتيب باكورة طرق هادي للمواضيع الاسلامية ومن وجهة نظر تقدمية تلتزم جانب الطبقات المسحوقة. ان قائمة المراجع التي تجول هادي بين صفحاتها الكثيرة في دراسته الموجزة تلك، وهو في السنوات الاولى لبدء نضوجه الفكري، تدل على ان اي باحث كان يمكن ان يكونه وهو في مقتبل عمره، اكثر بكثير مما كانه، لو انه تفرغ منذ ذلك الحين للتخصص العلمي ولم يفن سنوات عمره الثمين بين صفحات الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية، ولكن ذلك لم يتيسر له مع شديد الالم بالمفهوم الاكاديمي. اما ما كان قد قدر له فكان ان يقبع بعد

(*) تليت اقسام من هذا المقال في ندوة اقامتها وزارة الثقافة العراقية بقاعة الجواهري في الوزارة احياء لذكرى الفقيد الراحل في ايلول ٢٠٠٤.

سقوط المرحوم عبدالكريم قاسم في انقلاب شباط الفاشي على احد مقاعد مطبعة الحكومة كأحد المسؤولين عن تصحيح بروقات الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) حتى اواخر السبعينيات اذ كان التوجه الفاشي لنظام البعث يترسخ بخطوات متلاحقة، فاكمل هادي سنوات خدمته واحال نفسه على التقاعد ولم يلبث ان هاجر الى سوريا التي كانت قد غدت يومئذ ملاذ الكثيرين من مضطهدي الفكر والسياسة العراقيين من بطش النظام البعثي، وهناك اخذ ينطلق بخطوات حثيثة نحو اوسع رحاب البحث العلمي، وكان قد اعد لذلك عدته وهو مايزال في قيود الوظيفة في العراق، الا انه كان لا يظهر ما يضمر إلا من طرف خفي، فكان ما كتب في اواخر الستينيات هو كتابه «نظرية الحركة الجوهرية عند الشيرازي»، وقد ترجمت له في هذا الباب بحثا للمناضل والمفكر والعلامة الايراني الدكتور احسان طبري عن الملا صدرا الشيرازي كان قد نشره في مجلة «دنيا» اي العالم، المجلة الفكرية والبحثية الفصلية لحزب توده الايراني التي كان ينشرها في المنفى، كما اعد بالاشتراك مع آخرين كتابا تضمن عدة دراسات قيمة عن شعر الجواهري. وفي اوائل السبعينيات اصدر بحثه القيم «في الدين والتراث» الذي نشرته له (دار الطليعة) اللبنانية، كما اصدر كتاب (آراء واصداء) وهي مجموعة مقالات في مواضيع متنوعة. كان هذان الكتابان يعبران بدقة عن جوهر هادي التقدمي بل والمناضل الراديكالي.

كان هادي انسانا مواظبا على المطالعة والتزود بالثقافة، ولأنه وشريكة حياته السيدة ام حسن لم يرزقا بولد، فقد كان يؤثر البقاء خارج اوقات الدوام الى جانبها في المنزل تخفيفا من آلامها النفسية وقضاء لوقته في البحث والمطالعة. زرته ذات يوم في منزلهما، وكانا يسكنان دارا في بغداد الجديدة او المشتل، لا اتذكر بالضبط، وكانت الدار مستأجرة، فلم يكونا يملكان منزلا خاصا بهما، قال لي وهو يبدي تألمه الشديد من التلاعب بالنصوص الماركسية من قبل بعض الاوساط السوفيتية المكلفة بذلك ارضاء لأهواء الحكام السياسية، وبين يديه نسختان عربية من طبعة دار التقدم الموسكوفية، واخرى انگليزية من كتاب (اصل العائلة) طبعت في لندن، قال: انظر في هذه السطور العربية من الكتاب وقد حذفت منها عبارات موجودة في الطبعة الانگليزية لان وجودها لا ينسجم مع السياسة السوفيتية المتبعة في البلاد العربية، وعلق على ذلك بالقول: اذا كانوا يتلاعبون بكتاب علمي صرف بهذا الشكل الفج، فماذا تظنهم فاعلين ازاء

النصوص السياسية من المراجع اللينينية لجعلها متلائمة مع السياسة التي ينتهجونها في بلدان العالم الثالث لتزكية طرز التعامل مع الحكومات الدكتاتورية القائمة في تلك البلدان المتاجرة بالوطنية والاشتراكية؟

كان هادي رجلا جريئا لا يعرف الخوف الى قلبه سبيلا. كانت لي مجموعتان كاملتان مجلدتان من جريدتي (اتحاد الشعب) و(آزادي) وكنت قد اودعتهما لدى احد الاصدقاء قبل انقلاب شباط لأن امر قبض كان قد صدر بحقي وكان من المتوقع ان يتعرفوا على دارنا فيأتوا اليها للتحري ولإعتقالي. بقيت المجلدات تلك عند ذلك الصديق الى ما بعد الانقلاب وسقوط البعث ايضا وموت عبدالسلام عارف وقضائي ثلاث سنوات في السجن واطلاق سراحي. حينذاك اعدتها الى دارنا، ولكني وجدت نفسي مضطرا بعد فترة وجيزة لنقلها من دارنا ثانية من جراء حملة اعتقالات تعرض لها الشيوعيون وانصارهم في العام ١٩٦٩، فتحدثت بشأنها مع هادي ووافق على نقلها الى داره مع مجموعة كبيرة من الكتب الماركسية والادبية التقدمية بسيارته الخاصة، وبقيت لديه عدة سنوات حتى نقلتها الى المجمع العلمي الكردي في العام ١٩٧٣ عند مغادرتي العراق الى الاتحاد السوفيتي ولم اسحبها منه الا لاضطراره الى ترك منزله المستأجر بناء على الحاح المؤجر وانتقاله هو وزوجته للسكنى عند احد اقاربهما ريثما يجدان منزلا يستأجرانه.

في موسكو تعرفت على المناضل والعالم العربي المعروف الشهيد حسين مروة الذي كان يحضر لنيل الدكتوراه في معهد العلوم الاجتماعية، وقد خصصوا له شقة في احدى العمارات السكنية وكان يأتي لمقابلة استاذه المشرف الى المعهد ويتباحث معه او يذهب اليه الاستاذ الى شقته للغرض نفسه. وعندما عدت الى العراق تحدثت الى الرفيق عزيز محمد بشأن هادي العلوي وضرورة الحصول له على مقعد دراسي في احدى الجامعات السوفيتية المعروفة، شأنه شأن حسين مروة، ليغدو حامل شهادة دكتوراه مثله. ولم اكن تحدثت مع هادي نفسه بهذا الشأن، ولكنه كان مبادرة صداقة مني تجاهه، وكنت اظنه يوافق على اقتراحي، ووعدني الرفيق عزيز محمد خيرا، الا انه لم يفعل شيئا او انه لم يستطع ان يفعل له شيئا. ومن ذا يدري فلعل الرفاق السوفيت كانوا يعرفون عن هادي واستقلاله الفكري ما نعرفه نحن عنه واكثر من ذلك، فلم يرتضوا ان يقبلوه طالبا

عندهم ويمنحوه شهادة عليا. ومهما كان الامر وكيفما كانت الحقيقة، فان هادي الباحث العلمي الجاد تبحر بجهوده المضنية في الاقتصاد والفلسفة والتاريخ والتراث والاسلاميات على وجه العموم حتى بات من اكابر العلماء في العالمين العربي والاسلامي. واني ارى ان نقطة الضعف الحقيقية في حياة هادي العلمية تكمن في انه كان يمارس السياسة بغلوٍّ الى جانب مهامه العلمية لأنه لم يكن يتصور ان من الممكن له ان يكون بعيدا عن الاشتغال في معالجة معاناة شعبه اليومية. واني وان كنت اقره على حقه في ذلك وصواب ما كان يذهب اليه بهذا الشأن من حيث المبدء، الا ان ممارسة السياسة بغلوٍّ ودون تروٍّ وبعد نظر لا يتفق باي حال مع مهام رجال العلم والبحث العلمي وبخاصة التقدميين منهم. اضف الى ذلك ان ممارسة السياسة، كفعل يومي، تقتضي احيانا التنازل عن بعض القناعات الخاصة والقيم الاخلاقية، وكان هادي لا يقبل بذلك ولا يمارسه، وهذا ما كان يوقعه في بعض الحالات في مآزق كان في غنى عن الوقوع فيها لو تفرغ لشأنه الحقيقي في العلم والبحث فقط.

اني اذ استعرض حياة هادي العلوي في ديار الغربة يتبين لي ان الغربة والتحول الى شريد في المنافي غالبا ما يؤديان الى جمود فكري وركود في الذهن بالنسبة الى كثيرين من المغتربين مما يجعل المرء يتمنى لو انهم لم يهاجروا وقنعوا بالبقاء في ظل النظام على قسوته. اما هادينا، فعلى العكس من اولئك تماما، تطور في اغترابه تطورا كبيرا وبخاصة في الفترة التي قضاها في سوريا حيث لم يكن بعيدا فيها عن اجواء العراق الشعبية والسياسية وتحت يده كنوز من المصادر العربية التي قد لا تتوفر الا في بلد عربي كسوريا. اما في الصين فقد كان السعي للحصول على لقمة العيش يقتضي منه العمل الدائم في المجلات الصينية العربية المكرسة للدعاية للصين في مجالات الصناعة والتجارة والاقتصاد والسياسة، وكان يستغل ما قد يتبقى له من وقت لتعلم اللغة الصينية والارتشاف من مناهل الفكر الصيني القديم والتعرف على حقيقة الصين الجديدة والشيوعية الصينية. وبالنسبة لقبرص فقد كانت منفى مؤقتا له عندما يضايقونه في سوريا اولا يرضون ببقائه فيها، فيظل هناك ريثما تأتيه الموافقة على السفر الى الصين. وهذه المهاجر كلها كانت محطات فرضتها عليه آراؤه السياسية التي كان يجاهر بها حديثا او كتابة انسجاما مع قناعاته ومعتقداته الخاصة ولا يتخلى عنها

من اجل احد ويتحمل عنها وبسببها الكثير من الصعاب. لقد اتحف هادي في هذه الفترات، على ما كان يعاني من مصاعب اقتصادية وصحية ونفسية ومضايقات سياسية، القاريء العربي وقاريء العربية عددا كبيرا من الكتب والبحوث القيمة والمقالات التراثية الاسلامية والفكرية والسياسية والاقتصادية الزاخرة بالافكار السامية والمعلومات القيمة.

ورغم ان المراسلة بين بغداد والمنافي والمهاجر التي كان يحط رحاله فيها كانت ممارسة خطرة في ظل الرقابة البوليسية العراقية الصارمة على البريد، ان لم تكن بالنسبة اليه فبالنسبة الى الذين كان يراسلهم من امثالي وهم في بلد بين مخالب الفاشية كالعراق، فقد كان يراسلني بين الحين والحين، ثم اخذ يراسلني عبر بلاد غير مشبوهة عراقيا ثم جعلها عبر كردستان المحررة حيث الحزب وحيث اصدقاؤنا الكثر. وعبر هذا الطريق الاخير اخذ يرسل لي العديد من كتبه واحيانا من كتب غيره، فكان قسم منها يصلني وقسم آخر يستحوذ عليه في مراحل الطريق هواة جمع الكتب وان كان عن طريق الحرام والاستيلاء على ما للغير!

اخطر الوقائع الكردية المسجلة تاريخيا لهادي العلوي براءته المنقطعة النظير لاطفال كردستان التي اعلنها بعد قصف حلبجة الشهيدة بالسلاح الكيمياوي، والتي يقول في آخرها: «ايها الطفل الكردي المحترق بالغاز في قريته الصغيرة على فراشه، او في ساحة لعبه. هذه براءتي من دمك اقدمها لك معاهدا اياك ان لا اشرب نخب الامجاد الوهمية لجيوش العصر الحجري. اقدمها لك على استحياء، ينتابني شعور بالخجل منك، ويجللني شعور بالعار امام الناس، اني احمل نفس هوية الطيار الذي استبسل عليك، وليت الناس اراحوني منها حتى يوفروا لي براءه حقيقية من دمك الغزير، انا المفجوع بك، الباكي عليك في ظلمات ليلي الطويل، في زمن حكم الذئاب البشرية اذ لم نعد نملك فيه الا البكاء اقبلها مني، ايها المغدور، فهي براءتي اليك من هويتي».

ومنها في المضمار الثقافي دراسته القيمة عن الشاعر الكردي العظيم، اول رائد للفكر القومي في كردستان منذ اكثر من ثلاثة قرون والصوفي الالهي النقي احمدي خاني الذي حمل لأول مرة راية الدعوة لدولة للكرد كما للترك والفرس، دولة تقف حائلا دون ان تدوس احذية عساكر القزلباش الايرانيين والجندرمة الاتراك ارض كردستان

ورقاب ابناء الشعب الكردي، وذلك قبل ان تظهر الفكرة القومية في اوروبا. وكذلك بحثه الذي يقوم عاليا التصوف الكردي من خلال شيوخ بارزان وصوفيتهم الاصيلة التي لم تقف حائلا دون ان يكونوا مناضلين في الصفوف الاولى دفاعا عن حقوق شعبهم القومية، ومنهم من اعتلى ارجوحه الابطال في عهد العثمانيين الطغاة في هذا السبيل. وقد ترجمت ما كان يمكن امراره من هذا البحث في العهد الصدامي المنهار ونشرته في مجلة (رەنگین) الكردية التي كانت تصدر من دار الثقافة والنشر الكردية في بغداد. وقد نشر البحثان ضمن كتابه (مدارات صوفية).

سار هادي مع تعمقه الصوفي والفلسفي في العقدين الاخيرين من عمره المجيد اشواطا بعيدة واخذ يبشر بأنه سيعود الى العراق بعد تحرره من الدكتاتورية الصدامية، وكان يريده تحرراً على ايدي ابناء شعبه وقواه الوطنية بعيداً عن كل تدخل من دول الاستعمار وحلفائها، وسيدعو الى نوع من المشاعية المبنية على التراث الفكري لصوفية الشرق وبخاصة تراث الشيخ عبدالقادر الجيلي، واظن ان ذلك كان لأنه لم يتمكن من الاطلاع على تراث كثير من اقطاب الصوفية المكتوب باللغة الفارسية. وقد نشر برنامجه المشاعي في ختام كتابه (مدارات صوفية)، وتبعا لذلك فقد اخذ يتخذ مواقف سياسية لا تخلو في احايين كثيرة من قدر من التطرف واللاواقعية. وعلى كل حال فقد كان هادينا مناضلا صادقا مع نفسه وشعبه وافكاره ومخلصا حتى النخاع لقضايا الانسانية كلها ولم يكن ممن تأخذهم في افكارهم لومة لائم. وقد اغنى المكتبة العربية والفكر العربي بجملة من النتاجات القيمة التي ما من شك في انها ستسهم اسهاما كبيرة في بناء اسس فكرية رصينة لتقدم العالم العربي.

واود ان اذيل هذه الكلمة بمقتطفات من رسالتين وصلتاني منه في العام ١٩٩٧، ومنها يمكن للمرء ادراك بعض الآراء التي كان قد توصل اليها واخذ يبشر بها. واشير الى بعض الاسماء الواردة فيهما بوضع نقاط في اماكنها.

من الرسالة الاولى

اواخر حزيران ٩٧

عزيزي كاك محمد

ايها الشقيق الوفي

لا ادري ان كانت كتبي قد وصلت ومعها رسائلي اليك. وهذه رسالة للتأكيد. اخبرني الرفيق خالد سليمان بامكان وصولها في يد امينة. واوجز لك فيها ما كتبت في تلك الرسالة.

تعرف اننا تقدمنا في العمر فتوسطنا الستين. واذكر انك اسنّ مني بسنة واحدة. وقد بدأت علل الشيخوخة تفعل فعلها وهي عندي الربو التحسسي الشديد، لكني صامد له وواصل عملي الذي يستمر اكثر من عشر ساعات في اليوم. صدر القاموس الاول من مشروعي المعجمي، وتحت الطبع القاموس الثاني واحاول ارساله اليك. وتحت الطبع ايضا «مدارات صوفية – تراث الثورة المشاعية في الشرق» ويهمني ان تقرأ هذا الكتاب فهو يضع الاساس التاريخي لشيوعية القاعدة. سيصدر في غضون شهر او ونيف. واعتبره اخطر كتبي كلها. وقد تحمل (...) نشره رغم انه لا يوافق على محتواه لان (...) من جماعة غورباتشوف مثل (...)، او (...) امريكي كما لا يخفى عليك.

لاسعاف النازحين العراقيين هنا شكلت صندوقا سميته «جمعية بغداد المشاعية» ووجهت نداء لدعم الصندوق فحصلت استجابة جزئية مكنتني من تخصيص رواتب شهرية لعشرين عائلة عراقية من المقطوعين الجياع. وقد هوجمت الجمعية من جانب الغورباتشوفيين وهم اغلبية كتابنا وادبائنا في المنافي واعتبروا «المشاعية» دليل تخلف فلاحي وهم من دعاة «الاقتصاد العالمي» اي اقتصاد السوق.

وانا بصدد اعلان تأسيس حركة سميتها الحركة المشاعية للعراق، وقد نشرت مسودة برنامجها في عدة مناسبات وستطلع عليها في (مدارات صوفية) وهي ليست حركة سياسية بديلة عن الحزب وغيره بل حركة شعبية اجتماعية

تخوض النضال الطبقي بعد سقوط صدام لفرض برنامجها على النظام الذي سيأتي بعده سواء كان نظاما تقليديا ام يحمل اديولوجية شيوعية. ولديّ قناعة بان وجود حركة شعبية من هذا الطراز سيفرض على الدولة مطالب الشعب الجذرية بعيدا عن الصراع الثقافي والعقائدي. ومن قناعاتي التي تبلورت في هذه السنوات ان المعول في النضال الطبقي هو على الوجدان الشيوعي وليس على العقيدة الشيوعية اذ يمكن للانسان ان يعتنق العقيدة الشيوعية ويكون حزبي كما رأيت بنفسي وكما رأيت انت بالتاكيد. وهذه القناعة تولدت عندي من التجربة الصينية قبل انحلالها. وقد عشتها بعمقها التاريخي قبل ان تنحل ووقفت على انجازاتها الضخمة، وهي كلها نتيجة للوجدان الشيوعي الموروث للشيوعيين الصينيين وليس لمجرد العقيدة الماركسية اللينينية.

وهذه التجربة في طريق العودة بعد ان مات دنغ شياو بنغ الذي خان الشيوعية وارتمى في احضان المعسكر الرأسمالي. والحكم الآن لرئيس الوزراء لي بنغ وهو شيوعي ووطني وتعويلي هو على عودة النظام الشيوعي في الداخل دون السياسة الخارجية لان الصينيين لا يهتمون بغيرهم، واميتهم ليست اصيلة ويمكن ان يسير النقيضان عندهم في وقت واحد: النظام الشيوعي في الداخل وسياسة انتهازية في الخارج، فالشعوب خارج الصين برابرة، وفي احسن الاحوال «واي گوو وين» اجانب!

وعبثا حاولت اقناعهم بالقضية الكردية، وهم قد يقتنعون بها اذا صارت لهم مصلحة فيها... المهم هو تجربتهم الشيوعية كما تجسدت بين عامي ١٩٤٩ و١٩٧٩ وقد كتبت عنها الكثير واتخذت منها نموذجا لشيوعية القاعدة التي يرفضها الافندية من ادبائنا وكتابنا.

قرأت مؤخرا النص الكامل للملحمة (مم و زين)، فاعجبتني جدا وقررت تعميمها على القراء العرب وستصدر لها طبعة باشرافي هنا في دمشق، ترجمها كردي من سوريا ينتمي الى عائلة متصوفة. لم اعرف عظمة احمدي خاني الا الآن. وقد خصصته بفصل في (مدارات صوفية).

هل تلتقي ببعض اصدقائنا القدماء في بغداد؟ سمعت بالنبأ الفاجع عن وفاة ابو خالد، يوسف داود عبدالقادر. وايضا الحاج كامل. وارجو ان لا يصح النبأ، فما اشوقني الى رؤيتهم.
بدأت اخفف من مخالفاتي الاعرابية احتراما لرأيك...

هادي

ومن الرسالة الثانية

اوائل تشرين الثاني ٩٧

اخي وشقيقي محمد

تحية اخوية

لم استلم منك رسالة من وقت طويل. وقد كتبت اليك رسالتين وارسلت بعض الكتب ولا ادري ان كنت استلمتها. وابعث اليك الآن نسخة من قاموس الدولة والاقتصاد وهو الثاني في سلسلة قواميسي الجديدة. واعتقد اني ارسلت اليك القاموس الاول. كما ارسلت نسخة من «مدارات صوفية». وانتظر بالخصوص ملاحظاتك حول المدارات. اشعر بالحاجة الى ان نلتقي وجها لوجه عن امور لا يتسع لها الورق. ويبدو لي اننا نستطيع ان نلتقي هنا بأن تأتي في زيارة عن طريق كردستان وتعود في مدة قصيرة. وفكرت انا بالمجيء الى كردستان لكن علاقتي متوترة مع «الحزبين» المتصارعين ولم يعد وصولي مأمونا. كذلك انقطعت علاقتي مع حزب العمال بعد أن بدأ الشك يساورني في قائدهم الذي يبدو لي انه من نمط عرفات. وسيأخذهم الى تركيا كما اخذ عرفات قومه الى اسرائيل؟ وقد لاحظت ان التثقيف الحزبي عندهم يتجه لقطع الصلة بالمجتمع الكردي والقيم الكردية وتفكيك العائلة وغرس روح الشك عند الاكراد في اصالتهم القومية وتقاليدهم الراقية. وهذا اتجاه ماسوني. وكنت كتبت بحثا في المجتمع الكردي والقيم الحاكمة فيه، قدمته للنشر في النهج، لكن (...) حجزه عنده لاني تكلمت في المقال عن تجربة حزب العمال كتجربة رائدة وهو لا يؤيد الاحزاب المعادية للاستعمار

بسبب نزعته البروسترويكية، لكني على اي حال سأساومه لنشر المقال بعد حذف ما يتعلق بحزب العمال لأني لم اعد معنيا بهذه التجربة.
سيبقى الشعب الكردي بحاجة الى قيادة محلية نظيفة ليست لها تعلقات خارجية، وكيف والاخطبوط الامريكي يمد اذرعه ومجساته في كل زاوية وركن؟
اصدرت بالاشتراك مع جريدة (نضال الشعب) كتابا صغيرا عن (الماسونية) مترجما من كاتب روسي. سأسعى لايصال نسخة منه اليك لتطلع على اسرار لم تنشر حتى الآن:
انتظر اشعارا منك بوصول الرسالة والكتب
مع تحيات ام حسن

هادي

يلاحظ ان فقرات من رسالتي الاخ الفقيد هادي تحتاج الى مناقشة لها وتعليق عليها. وفي هذه الكلمة اكتفي بتعليق موجز على ما جاء في الثانية منهما مما يتعلق بالشعب الكردي ونوع القيادة التي يحتاج اليها، وآمل ان تسنح لي الفرصة لمراجعة فقرات اخرى منهما في اجل قريب. بصدد تعلق الاحزاب الكردية وارتباطاتها بالاوساط المعادية للنظام العراقي السابق، اقول ان هذا التعلق كان استجابة لواقعين اولهما ان القمع الذي مارسه النظام بحق الشعب وقواه الوطنية لم يكن مما يمكن تحمله والسكوت ازاءه، والثاني ان القمع المذكور لم يترك لقوى الشعب امكانية ذاتية للتصدي الكافي للنظام واسقاطه في الظروف التي سبقت انهياره بالضربة الامريكية، وكانت القوى الدولية المشار اليها، من جهة اخرى، مصممة، لاسباب ذاتية وموضوعية بالنسبة لها وللنظام، على اسقاطه وقد اسقطته فعلا. فماذا على القوى الوطنية الكردية والعراقية ان تفعل واي موقف يجب ان تقفه ازاء هذا الواقع الذي لم يأت منها وانما بسبب النظام نفسه ومن القوى المعادية له؟ فاما ان تترك القوى الدولية التي اسقطت النظام وشأنها تفعل ما تشاء بالعراق واهله، واما ان تتحرط في اللعبة السياسية لانقاذ ما يمكن انقاذه من مقومات السيادة والاستقلال واستعادة ما فقد منها والسعي من خلال ذلك لبناء عراق ديموقراطي تعددي فدرالي، وهذا ما فعلته ونعم ما فعلت، وهذا هو احد

جوانب ما يقوله الاستاذ هادي نفسه في ختام الفقرة وان بصيغة اخرى.

ومع ما قد يكون لديّ ولدى غيري من مآخذ على بعض توجهات الفقيد المرحوم هادي العلوي وما ذهب اليه في العديد من بحوثه ومؤلفاته واجتهاداته، فان ما ليس بحال من الاحوال مجالا للجدل بشأنه، هو أنه سيظل هادي العلوي مفكرا تقدميا وانسانيا عراقيا كبيرا لامعا، وصوفيا حقيقيا بالغ الصفاء ومثالا قليل النظير للزهد والتفاني في سبيل العقيدة والحقيقة ونبراسا للفكر التقدمي ومفخرة للشعب العراقي وابنا بارا لكادحيه لا تنطفيء جذوته، وصديقا حقيقيا لشعبنا الكردي في سرائه وضرائه، وسلام عليه وعلى ذكراه النيرة بين الصديقين والشهداء وحسن اولئك رفيقا.

مجلة (رؤية) – العدد ٣، ٢٠٠٥/٢/١

لكي تظل صحافتنا الراهنة

اهم مصدر في متناول اليد لتأريخ العراق اليوم

لا يختلف اثنان من الباحثين والمؤرخين في الاقرار بالاهمية البالغة التي تتمتع بها الصحافة في اي بلد لتسجيل الاحداث التي تقع في الفترة التي تصدر فيها الصحف المعاصرة لتلك الاحداث، وتأتي في الدرجة الثانية في الاهمية بالنسبة اليها الوثائق الرسمية والشخصية التي تشير الى بعض الأحداث وتكون شاهد صدق عليها. اما كتب التأريخ فانها تأتي، على ما ارى، في المرتبة الثالثة نظرا الى انها غالبا ما تؤلف لا في اوقات حدوث الاحداث وانما بعدها بفترة طويلة او قصيرة، مما يجعلها لا تستطيع الاحاطة بكل حدث مهم بكامل تفاصيله ودقائقه. هذا، اولا. وثانيا لأنها، اي كتب التاريخ، تعتمد على مصادر لاتضاهي الصحف المواكبة للاحداث من حيث القرب من لحظة وقوع الحدث ولا تستطيع ان تعكس وجهات النظر المختلفة التي تعكسها الصحافة، وتأتي بالضرورة اقل استيعابا لمجريات الاحداث من الصحافة ومن الوثائق ايضا.

وفي تأريخ العراق الحديث، تتمتع الفترة الراهنة بميزات لم تتوفر قط لاي فترة مر بها هذا التأريخ على الاطلاق. فكثرة عدد الصحف والمجلات واعتمادها على احدث وسائل الاتصالات التي لم تكن متوفرة من قبل، والفوضى السياسية والفكرية الضاربة اطنابها واقترانها بقدر من حرية قول الصدق او الكذب وبيان الحقايق او تشويهها وشرح مختلف الآراء ووجهات النظر المنصفة او المغرضة، مما لم يتوفر قط وفي اي عهد، كل تلك يضفي على اهمية الصحافة العراقية اهمية اضافية لم تتمتع بها الصحافة التي ظهرت في اي عهد من العهود الاستثنائية او الطبيعية العراقية الغابرة.

ولكن هذه الميزات تصاحبها (ميزات) سلبية ايضا قد تأتي على كل المكاسب التي يمكن الحصول عليها في المستقبل من صحافة اليوم. صحيح انه تتوفر اليوم امكانيات فائقة لتوثيق الصحف وتسجيلها والحفاظ على محتوياتها بالوسائل الآلية الخفيفة الوزن، الا انه ليست هناك حتى الآن جهة متمكنة تتولى القيام بهذه العملية بالنسبة

للصحافة العراقية على العموم بكميات كافية تكون في متناول ايدي المهتمين بالاستقاء من الصحافة. فلو كانت هناك لدينا شركة تجارية كبيرة ذات امكانيات مالية وفنية كافية تاخذ على عاتقها الحصول اليومي على نسخ من الصحف والمجلات والوثائق والبيانات الصادرة من مختلف الجهات العاملة على الصعيد الوطني وتسجيلها اولا باول على سيديات وتصنيعها على مجاميع لفترات زمنية محددة وعرضها للبيع لقلنا ان ذلك يضمن لنا توثيق جميع المطبوعات الدورية الصادرة في هذه الفترة الزاخرة بالاحداث والتطورات السياسية وذات الاهمية القصوى في المستقبل لدراسة تاريخ العراق في هذه الحقبة الزمنية، ولكفى ذلك الباحثين والمؤرخين صرف جزء كبير من اوقاتهم الثمينة في البحث عن اعداد ونسخ تلك الصحف والمجلات والوثائق، وهو في حد ذاته عمل متعب ومكلف ويحتاج الى وقت طويل ومتابعة مستمرة وصرف مال كثير في حين انه لا يؤدي الى النتيجة المطلوبة منه الا بقدر ضئيل اذ ما من احد باستطاعته القيام بذلك باستمرار الا بالنسبة لعدد جد محدود من تلك المطبوعات ولفترة قصيرة دون ان يتمكن من السير بالقضية مع كلها والى نهايتها. وهكذا فان مضاعفات ومشاق الوضع الراهن وعدم احساس كثير من اصحاب الصحف والمجلات والوثائق انفسهم بأهمية منشوراتهم يجعلهم لايتمكنون او لايهتمون بالاحتفاظ الا بنسخ قليلة مما يصدرون، ناهيك عن امكانية تصنيفها وترتيبها وتجليدها وحفظ بعضها وايداع نسخ منها في المكتبات العامة، ليست العالمية الكبرى، بل حتى في داخل العراق نفسه، على العكس من السيديات التي يمكن اعداد مئات النسخ من كل واحدة منها بوسائل اولية بل وعرضها للبيع داخل العراق وخارجه بما لها من ميزات من صغر المكان الذي يقتضيه الاحتفاظ بها فيه وسهولة نقلها من مكان الى آخر وغير ذلك من ميزات مهمة.

من هنا والى ان يفكر اصحاب الاموال ممن يقدرون اهمية العمل الصحفي والثقافي في اقامة شركات لتوثيق الصحف والمجلات والوثائق العراقية المختلفة عن طريق تسجيلها على سيديات، اقترح على السادة اصحاب الصحف انفسهم المبادرة الى القيام بعمل جاد في مضمار الحفاظ على نسخ كافية من صحفهم للمستقبل لتكون في متناول ايدي الباحثين والمؤرخين والكتاب ممن لايريدون المرور مر الكرام على احداث اليوم دون

اشباعها بحثا وتمحيصا من وجهات نظر مختلفة ولجعل الاجيال المقبلة على بصيرة من امر ما كانت تفعله الاجيال التي سبقتها وبخاصة الجيل الراهن الذي يشترك بنشاط، كل بطريقته ومن زاوية فهمه الخاص والمصالح التي يعبر عنها، في العناية بأحداث اليوم، بل وفي صنعها.

اقول من هنا اقترح ان يجتمع اصحاب الصحف والمجلات العراقية من مؤسسات واحزاب ومنظمات وافراد لدراسة هذه المسألة من مختلف جوانبها لعلهم يتحاورون في الامور التالية التي اراها من الآنية على قدر كبير:

١- الاكتتاب لجمع المبالغ اللازمة لتأسيس معمل للتصحيف والتجليد تقوم كل جريدة ومجلة بتجليد ما لا يقل عن مئة مجموعة من كل جريدة شهريا او كل شهرين مرة ومجاميع مناسبة من اعداد كل مجلة بحسب حجومها وكذلك من البيانات والمنشورات الصادرة منهما على ان توزع، كهدية، نسخة من كل مجلد منها على كل مكتبة عامة من مكتبات الجامعات العراقية والمكتبة الوطنية والمكتبات العامة في مراكز المحافظات، ويمكن لكل جريدة او مجلة او مجموعة وثائقية ان تعرض نسخا منها للبيع لمن يرغبون في شرائها.

٢- الاتفاق مع مناشيء عالمية شتى لإستيراد ورق الصحف منها بأحجام محددة على الدوام لكي تصدر كل جريدة بعرض وطول محددين لا يتغيران حتى تأتي اعدادها متناسقة ولا تؤدي عمليات القص والتعريش في معمل التجليد والتصحيف المشار اليه في الفقرة السابقة الى الاخلال بالسطور المطبوعة في الجريدة.

٣- الاتفاق على ترك قدر كاف محدد من البياض في اطراف كل صفحة ولاسيما في الكعب من الجريدة يلتزم بها الجميع حتى لا يؤدي الاختلاف في كميات ومساحات الاعمدة في كل صفحة ومقدار عرض العمود الواحد وطوله الى الاخلال بصفحات الجريدة والسطور المدونة فيها عند التجليد.

٤- محاولة تطبيق فكرة جمع المواضيع الاكثر اهمية وحيوية بالنسبة للمستقبل من كل جريدة، وان كانت الاهمية قضية نسبية ولكل موضوع ينشر في الجريدة اهميته الخاصة في بابه، واعادة طبعها مصنفة حسب مواضيعها بشكل ملفات بكميات معينة وايصالها الى المكتبات العامة وعرضها للبيع لتكون تحت تصرف الباحثين والمؤرخين.

٥- الاهتمام بتوفير الكادر اللغوي وبكادر التصحيح المطبعي في كل جريدة لما يسببه الخطأ اللغوي او المطبعي من اساءة فهم للمعنى المقصود من النص وما يؤدي اليه من اخلال باستيعاب الغرض المقصود منه والتأثير السيء لذلك في المستقبل.

هذه جملة مقترحات قدمتها من اجل ان نبقي على صحافتنا الراهنة مادة جاهزة وفي متناول ايدي الباحثين والمؤرخين العراقيين تساعدهم في انجاز اعمالهم لحظة يحتاجونها. والا فاني ارى ان صحفا كثيرة صدرت حتى الآن وحتى اصحابها قد لايملكون جميع اعدادها، وهذا ما لايصح ان يحدث.

الاتحاد - العدد، ٢٠٠٥/٢/٨

حوار متأخر مع فقيد الدعوة المشاعية هادي العلوي

ملاحظات بشأن بعض ما ورد في رسالتين وجههما لي الباحث الراحل

كنت قد نشرت في العدد (٣) من مجلة (الرؤية) مقالا كان بعض فقراته جزء من كلمة القيتها في ندوة عقدتها وزارة الثقافة العراقية في أيلول من العام المنصرم بقاعة الجواهري بالوزارة تكريما لذكرى الباحث العراقي التقدمي الراحل الاستاذ هادي العلوي، وكنت ضمنت المقال مقتطفات من رسالتين كان العلوي ارسلهما لي في العام ١٩٩٧. وقد تحدث العلوي في رسالتيه عن بعض القناعات الفكرية التي توصل اليها خلال مكوثه في الصين، كما ابدى بعض الملاحظات الاخرى.

وكنت قد عقبت في نهاية المقال المشار اليه على رأى له بشأن نوع القيادة التي لا غني عنها للشعب الكردي حسب رأيه وحسب رأيي ايضا ولكن مع اختلاف بيّن في التفسير كما يتبين مما كتبت في المقال. واريد هنا ان أعلق ايضا على بعض تلك القناعات التي توصل اليها بشأن الشيوعية الصينية والمسار السياسي الصيني، وارجو من القاريء الكريم ان يرجع الى العدد المذكور من المجلة للاطلاع مجددا على الفقرات التي انوي التعليق عليها في رسالتيه المشار اليهما هناك وفي صدر هذه الكلمة، اذ لم اكرر نشرها هنا تجنبا للاطالة في الحديث.

ما يشير اليه الاستاذ هادي العلوي في رسالته الثانية من التمييز بين ما يسميه (الوجدان الشيوعي) و(العقيدة الشيوعية) ويقصد به، حسب فهمي، ان من الممكن ان يخوض المرء النضال الطبقي - بوصفه من الطبقة المستغَلة - اعتمادا على ضمير شيوعي وقناعة بالمثل الشيوعية، وليس بالضرورة اعتمادا على اعتناق الشيوعية رسميا والانتماء الى الحزب، اذا كان هذا هو المقصود، ولا اظن غيره، ومؤداه الذي يرمي اليه هو عدم الحاجة الى وجود الحزب، ومنشؤه فقدان الثقة بالحزب لظهور انحرافات فيه وعدم امكان انتشاله من قبضة اولئك المنحرفين لسيطرتهم عليه وتحت ايديهم قوى الدولة القمعية، كما كان الامر في الصين ايام رئاسة (دنغ شياو بنغ) الذي يصفه الاستاذ هادي بانه «ارتمى في احضان الرأسمالية»، هذه الفكرة التي يذهب اليها

الاستاذ هادي ليست بجديدة، لا في النظرية ولا في التطبيق، فقد كان الصراع الطبقي موجودا وتخوضه الطبقات المتصارعة بشكل أو بآخر منذ ان انقضت مرحلة المشاعية البدائية وظهر مستغِلون ومستغَلون في التاريخ، وان لم يكن هذا الصراع يستند حتى ما بعد تطور الرأسمالية الى الاستعمار، الى نظرية علمية ليتوفر له اهم مقومات النجاح بالنسبة للمستغَلين. اضف الى ذلك ان الحزب الذي يقود الصراع يفترض ان يتألف من النخبة الاكثر وعيا وانتظاما والتزاما من الطبقة، ولا يمكن ان يضم الطبقة كلها، في حين لا يمكن خوض الصراع استنادا الى وجود هذا الحزب فقط ان لم يكن تسير وراءه غالبية الطبقة وتؤيده بهذا الشكل أو ذاك.

وعكس هذا الطرح ايضا وارد، فهناك شيوعيون كثر ولاسيما في الاحزاب الحاكمة يتصدرون السطور الاولى لأسماء الكوادر الحزبية، وقد يكون بينهم من كانوا في وقت من الاوقات مناضلين جيدين وعانوا مرارات السجون ونالوا اقساطا عالية من العذاب ويحفظون اناجيل الشيوعية عن ظهر قلب ويرددون نصوص ماركس وانگلز ولينين، ومع ذلك فهم ابرياء من السلوك والوجدان الشيوعيين براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

وخلاصة القول ان ما يتحدث عنه الفقيد الراحل هادي ليس محصورا في الصين وانما هو امر عام يصدق على كل بلد ويوجد في كل محيط شيوعي.

وما يتحدث عنه الاستاذ هادي عن مرد الانجازات العظيمة للشيوعيين الصينيين وانه يعود الى الوجدان الشيوعي لا الى العقيدة الشيوعية، لا اظنه دقيقا، فقبل كل شيء ان هذا الوجدان الشيوعي حتى وان توفر عند الجماهير الصينية الحزبية، فمرد ذلك الى وجود الحزب الذي يتألف من جماهير واسعة من الشيوعيين الذين يقومون بمهام الدعاية والتحريك والتثقيف بين رفاقهم وانصارهم ومؤيديهم المحيطين بالحزب، كما بين الجماهير اللاحزبية الواسعة التي تتوسع مداركها وآفاقها السياسية شيئا فشيئا وتغدو مرحلة بعد اخرى قريبة من الحزب وقد ينضم اليه كثيرون منها. من اين كان يأتي الوجدان الشيوعي للشيوعيين الصينيين لو لم تكن هناك عقيدة شيوعية ولو لم يتثقفوا بهذه العقيدة ولم يعتنقوها، ولو لم يكن هناك حزب مسلح بهذه العقيدة ويناضل بين صفوف الشعب ويكسب الاعضاء ويثقفهم ويربيهم وفق عقيدته الشيوعية ولو لم ينتشر اولئك بين الجماهير الشعبية وينشروا العقيدة بينها ولم يحشدوها حول حزبهم؟

ومع ذلك فان هذه الانجازات لا تعود كلها لا الى ذلك الوجدان ولا الى العقيدة، وانما هنالك عوامل اخرى منها الروح الوطنية للشعب ومنها ان الصين المستعمرة الاقطاعية المتخلفة القديمة سابقا، عندما تحررت بقيادة الحزب الشيوعي نالت في حينه اعجابا كبيرا بالثورة وبقيادتها في العالم وكان لانتصارها دوي كبير في مختلف ارجاء المعمورة، ولسنوات عديدة كان العالم الرأسمالي المتقدم يحس بدوران رأس شديد ويشعر بخطر كبير داهمه ازاء تحرر الصين جنبا الى جنب الاتحاد السوڤيتي الذي خرج منتصرا من الحرب العالمية الثانية رغم ما لحقه خلالها من خسائر بشرية ومادية ضخمة واضاف الى عالمه الواسع الأرجاء دولا متحالفة هي بلدان المعسكر الاشتراكي في اوروپا الشرقية. لقد كان تأثير انتصار الثورة الصينية عميقا جدا في داخل الصين نفسها ايضا، فقد بدأت حركة واسعة للاصلاح الزراعي وبدأت حركة بناء وعمران وتجديد في مختلف المجالات نقلت الصين من عالم متخلف الى عالم سائر بدأب في طريق التطور، وهذا شأن كل نظام جديد يأتي عقب صراع عنيف مع الاعداء على مختلف الجبهات ووراءه ايديولوجية يقوم على امرها زمرة من الكوادر المتمكنة اليقظة الملتزمة.

ولكن ما ان اخذ جيل الثوار الذين تم احراز النصر وبدأت مرحلة البناء الجديد بقيادتهم يشيخ ثم يتوارى عن الانظار ويزول تدريجيا ويحل محله جيل جديد ثم جيل آخر وهكذا ممن لم يشهدوا تجربة المناضلين الاوائل، لم تتشبع هذه الاجيال الجديدة بطبيعة الحال بالروح الثورية كما لم يوفق النظام خلال مرحلته السابقة الى تحقيق الطموحات الكثيرة التي كان يعد الشعب بها، مثلما لم يوفق في تثقيفه بالشروط العملية الضرورية لتحقيق تلك الطموحات وجعله يقوم بدوره الحقيقي والضروري، فاخذ الضمور والتحول من النهج الاشتراكي يفرض نفسه شيئا فشيئا على مجرى الحياة وتعود سيئات العالم القديم الكامنة في اعماق النفوس وفي اعماق المجتمع على حد سواء الى الظهور حتى بات الناس يألفونها كظواهر عادية، لاسيما وان العالم الرأسمالي المتطور، كان يغذي بكل ما اوتي من قوة نماذج التطور الراسمالي المحيطة بالصين في كوريا الجنوبية وفي تايوان وهونگ كونگ وماليزيا وسواها، ناهيك عن التطور العظيم الذي اخذت اليابان تشهده في مختلف مضامير الاقتصاد وعما كان يجري في الولايات المتحدة الامريكية واوروپا الغربية التي كانت ترتجف هلعا قبل سنوات قلائل بسبب انتصار الثورة الصينية.

كان الحل الذي ارتأته البقية الباقية من الجيل القديم في القيادة الصينية لهذه الحقيقة المتجلية الجديدة هو الرجوع الى الوراء وليس البحث عن العلاج العلمي لمحاولة الخروج من الازمة والسير الى امام، كان الحل الذي وجدوه هو نفخ الروح الثورية غير المبنية على اسس مادية، في نفوس اجيال من الشباب الذين عبئوا بأفكار الهوس الثوري استنادا الى نزق الشباب لا غير، لان جيل الشباب هو اول الاجيال التي ظهرت بوادر التمرد في سلوكيتها العامة تجاه القواعد والقوانين التي كانت مطبقة على جميع مجالات الحياة، وهذه المهمة هي ما اخذته الثورة الثقافية على عاتقها، ولكن وبما ان هذه «الثورة الثقافية» لم تكن مبنية على اسس واقعية وموضوعية فقد اثارت كراهية قطاعات واسعة من المجتمع الصيني واحدثت ارتباكات عميقة في العديد من مفاصل الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها، وبالنسبة للقائمين بها لم تكن اكثر من مجرد نزوة تهدأ طال الزمن او قصر، فانها لم تسفر في واقع الامر عن اكثر من المزيد من الاشكالات وتدمير المنجزات بحجة انها ذات نسق بورجوازي، مما اضطرت القيادة الصينية في آخر الامر الى التراجع عنها بل والتراجع عن النسق العام للحياة الاقتصادية باتجاه القطاع الخاص وتشجيع الانشطة الاقتصادية الرأسمالية واخذ جيل جديد من القيادات المشبعة بهذه الروح البعيدة عن التوجه الاشتراكي تظهر على صعيد الحياة السياسية وتأخذ مقاليد الامور في ايديها مما كان اشبه بانقلاب ابيض. وما ان بدأت كفة هذا الجيل تترجح، وهو من جهة كان اكثر تحررا من النظرة الاشتراكية بدرجات كثيرة من كل من ظهر قبله من حملة النظرة نفسها وكانت الظروف مؤآتية ليتأثر بدرجة عالية بما يشهده من تقدم اقتصادي وعلمي وتكنيكي ولاسيما في مجال الاتصالات سواء في البلدان المحيطة او في الولايات المتحدة واوروبا الغربية، ولم يكن لديه بديل حقيقي ليحله محل النموذج السائد مقابل المثل الرأسمالي الذي كان يزحف على العقول وعلى الواقع بقوة، وكان القطب الآخر للمعسكر الاشتراكي وهو الاتحاد السوڤياتي اكثر من الصين معاناة من مشاكلها المتأصلة، وان كان يحاول ان يظهر نفسه بمظهر القوي الممسك بزمام الامور. ازاء كل هذه الاشكال من الواقع الجديد، وجدت الصين نفسها تتخلى تحت ضغط الوقائع عن تقاليدها الاشتراكية والثورية وتستعيض عنها بالاساليب المتبعة والانماط السائدة في الاقتصاد الرأسمالي.

وبما ان اي تغير اقتصادي عميق لابد ان يتبعه تغير سياسي يماشي رديفه الاقتصادي اي ان ما جرى على الصعيد الاقتصادي يؤدي ولاريب الى احلال نظام سياسي جديد محل النظام الراهن، مما يفقد الحزب الحاكم، او لنسمه بالفئة الحاكمة، سيطرته على الحكم، فقد حاولت التوفيق بين التحول الى الرأسمالية في الاقتصاد والاحتفاظ بالنمط الشمولي «الاشتراكي» في الحكم، وكان دهاقنة العالم الرأسمالي، وبخاصة في الولايات المتحدة الامريكية، لايرون مانعا من ذلك ماداموا على ثقة من ان هذا التوجه الاقتصادي سيؤدي في آخر المطاف، ان استمر في مسيرته، الى ازاحة السلطة السياسية لـ«الحزب الشيوعي» في المستقبل غير البعيد او على الاقل افراغه من محتواه القديم المناويء للرأسمالية.

ان تعويل الاستاذ هادي العلوي لعودة المثل الشيوعية الى السيطرة على توجيه زمام الامور في الصين بموت (شياو بنغ) «الذي خان الشيوعية وارتمى في احضان الرأسمالية» على حد قوله، وايلولة «الحكم لرئيس الوزراء (لي بنغ) الشيوعي الوطني» على حد قول الاستاذ هادي ايضا، ليس امرا في محله باي حال، كما برهنت الأحداث التالية التي اعقبت تعبير الاستاذ هادي عن تعويله هذا. ولا يمكن الاتفاق معه كذلك على امكان «عودة النظام الشيوعي في الداخل دون السياسة الخارجية» بحجة «ان الصينيين لايهتمون بغيرهم، واميتهم ليست اصيلة، ويمكن ان يسير النقيضان عندهم في وقت واحد، نظام شيوعي في الداخل وسياسة انتهازية في الخارج»، فذلك من قبيل جمع الشتاء والصيف على صعيد واحد، على حد قول المثل الكردي الدارج. ان السياستين الداخلية والخارجية وجهان لعملة واحدة، ولابد لكل منهما ان تكون في خدمة الاخرى، وما من مسار سوى هذا.

واذا كانت اممية الشيوعيين الصينيين غير اصيلة كما يقول العلوي، واقول بالمناسبة ان اممية جميع الاحزاب الشيوعية الحاكمة الزائلة منها والباقية، كانت ومازالت غير اصيلة، وفي خدمة بلدانهم، وبالتالي في خدمة الفئة، وليست الطبقة، الحاكمة فيها، وقد لمسنا جميعا هذا الواقع المر في حياة بلداننا وسائر البلدان، فانهم، اي الشيوعيين الصينيين، لا يمكنهم ان يكونوا وطنيين اصلاء حقا ازاء شعوبهم ايضا، لان من لم يكن امميا ازاء الشعوب الخارجية لم يكن وطنيا حقا مع شعبه ايضا، وان كانت المصالح التي يخدمها

ويعبر عنها تمثل مصلحة شعبه ايضا من بعض الوجوه. انه يكون طبقيا بالضرورة، اي في خدمة طبقة معينة من طبقات شعبه، وليس في خدمة عموم شعبه.

اني اعتقد ان الاشتراكية لم تعد قائمة كنظام اجتماعي واقتصادي، وان الحكم في الصين وان كان في قبضة حزب مايزال يسمى الحزب الشيوعي الصيني، فانه في قبضة حزب وطني قومي مايزال يحتفظ ببعض سماته السابقة، وارى ان العلة الاساسية في انتهاء الاشتراكية الصينية الحاكمة، شأنها شأن الاشتراكية السوفيتية واشتراكية دول اوروبا الشرقية، لا يعود الا الى ان الارضية الاجتماعية لاقامة الاشتراكية لم تكن موجودة في هذه البلدان، رغم كل المظاهر التي تجعل المرء يتصور انها كانت بلدانا اشتراكية، ذلك لان اقامة الاشتراكية ليست وليدة رغبة احد، وانما هي مرحلة اجتماعية لها شروطها الذاتية والموضوعية، وهي ستحل بعد ان تفقد الرأسمالية كل مقومات وجودها وبقائها، ولن تفقدها الا بعد ان تصفي كل بقايا الاقطاعية، في الاقتصاد كما في الثقافة والفكر، وبعد ان تنجز المهام التي وضعها التاريخ على عاتقها، وان شروط ماركس لاقامتها كانت صحيحة ومازالت محتفظة بحيويتها وطراوتها، وان تصور لينين، مع كل عظمته القيادية الخارقة، في امكانية اقامة الاشتراكية في بلد واحد، ولاسيما في بلد متخلف لم تكن الرأسمالية قد نضجت فيه بعد الا في بقع متناثرة منه هنا وهناك، لم يكن في محله تماما. ان شروط اقامة الاشتراكية، بوصفها نظاما يضع اللبنات الرئيسية لعالم بدون استغلال، مما يجعل الاعداء الطبقيين يتكالبون عليها لخنقها وهي ماتزال في المهد، لم تتوفر بعد لا في بلد واحد ولا في اي مجموعة من البلدان، وبالتالي لم تكن متوفرة لا اثناء ثورة اكتوبر العظمى، ولا بعد انتصار الثورة الصينية الجبارة، وليس من المنتظر، في ما أرى، توفرها في المستقبل القريب ايضا، ولكنها ستتوفر بلا ريب، وستأتي الاشتراكية بشكلٍ ما من الاشكال.

***

يتحدث العلوي في رسالته الثانية عن فكرة كانت تدور في ذهنه، وقد حققها بالفعل، وهي انه بصدد اعلان تأسيس حركة يطلق عليها اسم (الحركة المشاعية في العراق)، وقد نشر برنامج الحركة في مناسبات عدة كما يقول، كما نشره في خاتمة كتابه (مدارات صوفية – تراث الثورة المشاعية في الشرق) بعنوان (الهيئة المشاعية العليا

للعراق – برنامج الحركة المشاعية العراقية). كما اسس صندوقا باسم (جمعية بغداد المشاعية) وقد قامت هذه الجمعية في دمشق بجمع معونات للنازحين العراقيين. وكتب في رسالته الثانية لي ايضا «ان التبرعات التي جاءته كانت محدودة وانه وزعها على عوائل، كما يتحدث عن ان هذه الجمعية هوجمت من قبل (الغورباتشوفيين).

احب ان اعلق على موضوع هذه المؤسسة المشاعية بكلمات موجزة، واقول: مع ترحيبي الحار بمبادارات الصديق العزيز هادي، هذه، كجزء من حملة التثقيف بفكرة المشاعية او الشيوعية التي ننظر اليها كخاتمة المطافات المرحلية للانسانية، فانني يخيل الى ان صديقنا العزيز الراحل هادي كان يتخذ من نفسه، في صدقه وصفائه واخلاصه العميق للانسانية ومثلها العليا، المثل والنموذج للانسان المشاعي، وكان يعتقد ان بوسعه ان يجمع حوله عددا كبيرا من امثاله، فهو يذكر في رسالة ثالثة له موجهة لي ايضا، ولكنني لم اجدها بين اوراقي عند كتابتي هذه السطور حتى انقل منها ما يقوله نصا، يذكر انه ينظر الى الشيخ عبدالقادر الجيلي كشيوعي مستدلا بالافكار الواردة في بعض كتبه عن نظرته الى الملكية الخاصة مما ينسجم تماما مع النظرة الشيوعية الى التملك الخاص، وانه سيأتي الى بغداد بعد سقوط النظام وسيجمع حوله المؤمنين بآرائه في ساحة التحرير ويعلن عليهم برنامج حركته المشاعية وسيكون مقرها في جامع الشيخ عبدالقادر الجيلي... الى آخر ما يقول. ومن يقرأ الفصل الخاص بالجيلي في كتابه (مدارات صوفية) يجد فيه ما يدل على صحة ما ذهب اليه هادي حول افكار الجيلي المنسجمة مع النظرة الشيوعية في التملك.

كم كنت اود ان يحيا هادي الى ما بعد انهيار صدام ويرجع الى بغداده وكرادته التي كثيرا ما كان ينتسب اليها فيوقع في ختام بعض مقالاته (عبدالهادي الكرادي) ليعلن جمعيته وبرنامجها المشاعي في خضم الفوضى الضاربة اطنابها في بغداد التي تعد الاحزاب الفاتحة ابوابها فيها بالعشرات وان كان عدد اعضاء العديد منها لا يتعدى العشرات، لنرى ماذا هو فاعل في مدينة فيها خمسة «احزاب» تدعي الانتماء الى الشيوعية فيما عدا الحزب الشيوعي الثابت تاريخيا.

شهد هادي انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي، وشاهد بلا شك على شاشات التلفزيون مشاهد هذا الانهيار وتفكك الاتحاد واستقلال جميع جمهورياته

السابقة ونزوع العديد من جمهوريات الاتحاد الروسي ايضا الى الاستقلال وظهور الحركات المسلحة في بعضها للمطالبة بالانفصال، وكل ذلك من حيث المظهر بسبب ارتداد يلتسين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي عن الشيوعية وخنوع گورباچوڤ ولاأبالية الحزب بكامل قوامه التنظيمي والسياسي وباعضائه الذين كانوا يناهزون العشرين مليونا، ورغم وجود الجيش السوڤيتي الذي كنا نسميه جبارا وشرطة وزارة الداخلية وجهاز كي. گي. بي الذي كان يخمد انفاس كل من كتب قصة فيها نزعة انتقادية. فألم يذهب هادي في تحليل كل ما رآه الى ان الخلل لم يكن في ارتداد بعض القادة فقط من الشيوعية، ولا في الاعيب المخابرات الامريكية ولا في انحطاط مستوى المعيشة بالنسبة الى الدول الغربية المتقدمة، وانما كان في ان الاشتراكية بذرة لا تنمو في ارض متخلفة حسب مراحل التطور التاريخي، كما كان يرى بليخانوف العظيم الذي قال للينين حوله: الثورة الاشتراكية لم تنتصر، ساعة اخبره فيها هذا القائد العظيم بانها قد انتصرت؟

لو ظل هادي حيا واتى الى بغداد واقام مهرجانه الشيوعي في ساحة التحرير، لذهبت اليه وانخرطت في المجتمعين ولاستمعت بانتباه الى كل ما يقول، ولقلت له، في اكثر الاحتمالات، انك تفعل جيدا اذ تدعو الى مجتمع مشاعي ودولة مشاعية، ولكني على ثقة ايضا بان المرحلة التي تدعو اليها لم يأت اوانها بعد، وانك لن تستطيع في احسن الاحوال اكثر من ان تحصل على بضعة انفار من الانصار المبدئيين للفكرة يبشرون بها جيلا جديدا، وهكذا حتى يحين موعد انهيار الرأسمالية الطبيعي وتمهد الارضية الاجتماعية لمجتمعك المشاعي.

ليس انهيار الاشتراكية في البلاد الاشتراكية بدعة في التاريخ الانساني، ونظائر هذه الحادثة ليست نادرة، وكمجرد مثال اود ان اقول لم يكن المجتمع العربي ومجتمع البلدان المفتوحة فيما بعد من قبل جيوش العرب المسلمين جاهزا لسيادة المثل الاسلامية العليا، حسب مقاييس العصر، واول دليل على ذلك اعلان سادة قريش، بكل قيمهم ومثلهم، الدخول في الاسلام بعد فتح مكة، وارتداد الكثير من القبائل العربية بعد وفاة النبي، وما جرى في عهد عثمان، والحروب التي وقعت بين المسلمين بعد مقتله المأساوي، ومعركة الجمل وموقعة صفين والى آخر ما جرى... كل ذلك يدل باوضح ما

تكون الدلالة على انه لا الارض العربية ولا سائر البلاد المفتوحة كانت جاهزة لتنمو فيها بذرة الاسلام كما بشّر بها النبي، وهكذا اختلطت القيم الاسلامية شيئا فشيئا بكثير من قيم الجاهلية وكثير من القيم التي كانت سائدة في البلاد المفتوحة، والف المسلمون هنا وهناك الكثير من قيم العهد الجاهلي وتقاليده واخلاقياته من جديد، ومايزال الكثيرون من «اسلاميي» عهدنا هذا، والذين نشهد ممارساتهم كل يوم في عراق اليوم كما شهدناها في افغانستان الامس وفي الجزائر وفي عدد من البلدان الاسلامية الاخرى القريبة منا والبعيدة، شهود صدق على صواب ما اقوله... ويبدو لي ان التاريخ الانساني يأتي دائما بمشاريع لانظمة حكم غير قابلة للتطبيق كما هي، لا لغرض الا لتدريب الناس على التهيؤ، عبر تلك الانظمة ووسائل ايضاحها، لمستقبل آخر قادم فيما بعد، وهكذا دواليك، رغم ما يكلفه الاتيان بهذه الانماط من الانظمة غير القابلة للتطبيق، من مصائب ومحن للشعوب في طريق تطبيقها والتدرب من خلالها على النماذج القادمة في المستقبل القريب او البعيد.

ان اشتراكية المستقبل التي ستأتي لخير البشرية كلها، دونما حاجة لايثار المصالح الوطنية ودونما خوض حرب باردة، تأتي، على ما يخيل اليّ، كعملية سلمية تشارك فيها الانسانية كلها او معظمها، وهي ليست بحاجة الى دكتاتورية للبروليتاريا لتتحول الى دكتاتورية قيادة حزب ثم الى دكتاتورية فرد يتحول الى اله. انها تأتي نتيجة تطور طبيعي يشمل الكرة الارضية كلها. ذلك ان مما لا يصح ان يشك فيه اي انسان مدرك وموضوعي وعلى قدر معقول من الثقافة ان النظام الرأسمالي، على قوته وجبروته وانجازاته العلمية والتكنيكية الجبارة، سينهار مهما طال به الزمن بوصفه نظاما مبنيا على القهر والظلم والاستغلال والحروب ونهب ثروات الغير وتخريب البيئة، ولن يكون بوسعه ابدا توفير السعادة الحقة للبشرية. انه سيظل فاقدا لاستطاعة التوفيق بين استحواذها على مصادر الثروة وتلبية الحاجات البشرية المتنامية ابدا والتي لا تجد لها ابدا التلبية المطلوبة في ظل المجتمع الرأسمالي، رغم كل التحسينات الترقيعية التي ادخلت وتدخل على انظمة الضمان الاجتماعي في مختلف احوال المرض والبطالة والشيخوخة والكوارث الطبيعية وغيرها ورغم التحسينات المستمرة على عوارض البيئة الى جانب تدميرها المستمر من جانب آخر! و تجتاز البشرية في ظل هذا النظام رغم

قسوته ووحشيته التي قد تغيب عن الكثيرين، بل ولابد ان تغيب عنهم لما للرأسمالية من وسائل فعالة للتضليل والتجهيل، مراتب جد عالية من النضج العلمي والاجتماعي والاخلاقي والسياسي، بفضل ما يحدث في العالم من تطور، مراتب تجعلها عاجزة عن التمكن من التعايش، كما في الماضي، مع النمط الاستغلالي للقهر الرأسمالي، وجديرة بادارة نفسها في اطار نظام اشتراكي ذي ملامح تعاونية يحقق العدالة، بأشمل معانيها الممكنة آنئذ، للجميع.

هنا يتوجب على الرأسمالية ان تغادر خشبة المسرح، وان ترحل تاركة المكان ليحل محلها نظام اكثر انسجاما مع ما بلغته الانسانية من تطور، نظام ينتفي فيه، بالتدريج، جميع مساوئ النظام الرأسمالي الا في شكل بقايا للقديم، فتأخذ البشرية تبني في عموم البلدان الاكثر تطورا، ويتبعها في ما بعد ما تبقى من البشر في البلدان الباقية، نظاما تكون مصادر الثروة في ظله تحت يد الجميع، وتقوم فيها حكومات منتخبة من غالبية الناس المدركة لمصالحها، ويزول كل اشكال استغلال الانسان لاخيه الانسان، كما تزول عبودية البشر لمختلف صنوف القهر الموجودة في عالم اليوم.

يومئذ تكرس البشرية نفسها، بدلا من الصراع فيما بينها، للصراع ضد الطبيعة، وسيكون في مقدمة مشاريعها المقبلة الخروج من سجن الارض التي لا تعود كافية بنفسها وبمواردها للوفاء بكل متطلبات ادامة الحياة على ظهرها، الخروج الى عالم الفضاء الخارجي الرحب، حيث سيكون هناك قدر كاف من الكواكب المكتشفة الصالحة لسكنى البشرية، وستكون تلكم الكواكب وما سيكتشف منها في ما بعد ايضا المأوى اللائق للانسانية التي تضيق بها الارض بما رحبت، وجنة الخلد التي وعد الله بها عباده الذين هم جميعا من الصالحين، او كما قال تعالى «ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون».

مجلة (رؤية) - العدد ٥، ٢٠٠٥/٤/١

مقالات لم يكتب لها ان ترى النور

على هامش الجدل الدائر في أروقة الرأي والحكم في دولتي التحالف الكُبريين
حول مسوغات شن الحرب على النظام العراقي السابق
أين يكمن أصل المشكلة؟(*)

كنت ومازلت اعتقد باهمية هذا المقال الذي تنبأت فيه بامور حدثت فيما بعد، وقد ارسلته الى جريدة (الزمان) اللندنية – البغدادية عبر مكتبها في بغداد، ولكني لم اجده منشورا طوال فترة بقاء موضوعه موضع نقاش، كما لم يخبرني احد من المهتمين بالصحف بانه نشر. وسواء كان المقال قد نشر ولم اطلع انا عليه او لم ينشر، فاني اضعه هنا ضمن هذه المقالات التي اتيح لها اليوم ان تنشر مجموعة بين دفتي كتاب.

خلال مدة طويلة سبقت الحرب الامريكية – العراقية، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا، على العكس من البقية الباقية من اعضاء مجلس الامن الدائميين والغالبية العظمى من اعضائه غير الدائميين، تصران على ان العراق يمتلك اسلحة ابادة شاملة وتطالبانه بالكشف عنها وتقديمها للجان التفتيش الدولية لتدميرها، وكانت بعثات الامم المتحدة تفتش هنا وتنبش هناك وتنقب هنالك، دون ان تعثر على اي شيء يذكر. ولم ينته الجدل بهذا الشأن في مجلس الامن، ذلك الجدل الذي كانت وراءه المصالح الدولية المختلفة حيث كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تريدان أن تبلغا بالامر حد دينونة عراق صدام حسين دوليا بالتهرب من الاعتراف بامتلاكه تلك الانواع من الاسلحة مما يبيح شن الحرب عليه، في حين كانت فرنسا وروسيا والصين ومعظم الدول الاوروبية غير العضوة في مجلس الامن بصورة دائمة، تحاول تجنيب النظام الصدامي هذه الحرب لا حباً بسواد عيون صدام بالذات كشخص، ولا حرصا على مصالح الشعب العراقي الذي لابد من ان الحرب ستصيبه بنكبات وكوارث كبيرة كما حدث بالفعل، وانما حرصا على مصالحها التجارية والاستثمارية هي ولاسيما النفطية منها وعلى ديونها المتراكمة على العراق وعلى سائر الامتيازات التي كان يمنحها اياها صدام حسين ونظامه كمالك مطلق التصرف في ثروات الشعب العراقي، مقابل استماتة تلك الدول

(*) كتب المقال قبل انتحار الدكتور ديفيد كيلي.

في الدفاع عن صدام وبقاء نظامه الهمجي مسيطرا بدون حسيب ولا رقيب على مقدرات العراق ورقاب ابناء شعبه... أقول لم ينته ذلك الجدل حتى حسمته الولايات المتحدة وبريطانيا بالفعل بالاستيلاء على العراق واسقاط النظام وانقاذ الشعب العراقي منه.

لست اريد استذكار ما جرى من مناقشات وصراعات ومهاترات واتهامات متبادلة بين تلك الدول التي كانت تعيد ادوار الدول الاستعمارية القديمة وعهود الامتيازات، فقد انتهت تلك وانتهى الغرض منها بشن الحرب الضروس التي ادت خلال عشرين يوما الى انهيار النظام واحتلال العراق وتدمير الكثير من بناه التحتية، واسوأ من ذلك بكثير انها ادت الى سيادة الفوضى وقيام حالة لم تنته بعد رغم مرور اكثر من اربعة اشهر على انتصار التحالف واندحار النظام الصدامي، حالة من السلب والنهب والتدمير والحرائق لكل ما وصلت وتصل اليه ايدي العابثين المخربين من عصابات الاجرام التي اطلق صدام حسين سراحها من السجون خلال الحملة الآثمة التي اطلق عليها بهتانا وزورا اسم حملة تنظيف السجون والتي اعدم خلالها الالوف من السجناء السياسيين من كل عقيدة ومذهب وفكرة وطنية علمانية واسلامية وقومية كردية وغيرها، وكذلك من جانب ازلام البعث المجرم وجلاوزة الامن والمخابرات ومنتمي الدوائر الحكومية نفسها من البعثيين والمرتبطين بالأمن والمخابرات ومن فاقدي الذمة والضمير ومن غوغاء المدن والاشقيائية وشراذم السراق والحرامية وكل من لا يمتلك ذرة من الخلق الكريم. وماتزال هذه الحالة التي افرزتها الحرب شاملة بل واخذت صورا اكثر شراسة من التصدي لقوات التحالف بمختلف انواع الاسلحة الخفيفة والمتوسطة وحتى الثقيلة وبالقنابل والمتفجرات، وسرقة النفط في البصرة ونقله بقوافل من الناقلات البحرية الكبيرة والصغيرة، وانزال الناس من مركباتهم وسرقتها مع قتل اصحابها في كثير من الحالات وخطف الناس ولاسيما النساء والبنات والاعتداء على اعراضهن ومن ثم المساومة على اطلاق سراح المختطف لقاء ملايين الدنانير، بل وحتى الحركة التجارية والمساعدات الانسانية التي ترد الى العراق عن طريق الكويت وموانيء الخليج لم تسلم هي الاخرى من اعمال السلب والنهب هذه فاستولى ويستولي اللصوص والنهابون على العديد من القوافل الحاملة لها.

هذه هي حالة العراق اليوم، فماذا عن اسلحة الابادة الشاملة العراقية التي كانت

الذريعة التي تتذرع بها الولايات المتحدة وبريطانيا لشن الحرب؟ طوال هذه الشهور الاربعة لم تتمكن قوات الحلفاء، رغم البحث الجاد، من العثور على شيء منها، ومع ذلك فلم تتوقف التصريحات الامريكية والبريطانية يوما عن اظهار الثقة والاطمئنان من انه سيتم العثور عليها في عاقبة الامر.

لست ارمي من وراء هذا العرض الى ان الادعاءات الامريكية والبريطانية بهذا الشأن زائفة وان العراق لا يملك شيئا من هذه الاسلحة، فرغم اني لست بالمطلع على حقائق الأمور بهذا الشأن الا ان فهمي الخاص المبني على ملاحظة سلوك صدام حسين العملي خلال سني حكمه يجعلني على قناعة تامة من امرين اثنين اولهما ان صداما كان يبحث بكل جدية عن المصادر التي يمكن الحصول منها على مستلزمات صنع هذه الاسلحة وانه كان قد جند المئات من العلماء العراقيين والاجانب وكان يصرف عليهم الاموال الطائلة لتصنيع هذه الاسلحة كلها، وقد توصل الى ذلك في مرحلة معينة واستعملها بحق شعبه وبحق الشعب الايراني. ومادام ان ثروة طائلة من اموال الشعب العراقي كانت ومازالت حتى يوم سقوطه تحت يديه فلابد انه صرف منها على هذا الغرض. ولئن كان العلماء العراقيون مايزالون يمتنعون عن الاعتراف بخفايا الامور، فلأنهم مايزالون يخشون عصاباته الاجرامية التي يمكن ان تقضي على حياة اي واحد منهم يفضح الحقيقة، بكل سهولة ويسر، كما انهم يخشون ان تتطور الامور الى عودة النظام السابق الى سدة الحكم مرة ثانية سيما وان اجراءات سلطات التحالف بحق اسرى الطغمة الحاكمة السابقة وبقاياها وفلولها ليست باي حال في مستوى يمكن اعتباره عقابا على عشر معشار الواحد من المليون من الجرائم التي اقترفوها بحق الشعب.

وثاني الامرين ان من البعيد جدا ان يعثر الامريكان على اي اثر من آثار اسلحة الابادة الشاملة هذه الا بعد القضاء على شخص صدام حسين سواء بقتله او بالقاء القبض عليه وسجنه في السجون الامريكية الى جانب نوريگا وامثاله، فهذا وحده الذي قد يغري اي عالم عراقي مطلع على اسرار اسلحة الابادة الشاملة الصدامية على الكشف عنها وفضحها والبوح بها دون خوف او وجل.

واليوم، ومنذ مدة ليست بالقصيرة يدور لغط كبير في الاوساط الاعلامية والبرلمانية والحكومية والاستخباراتية البريطانية والامريكية حول التقارير الكاذبة والمعلومات

المختلفة التي رتبت للبرهنة على وجود اسلحة الابادة الشاملة لدى نظام صدام حسين، ويوما بعد يوم ينكشف الزيف والافتعال في محتوى التقارير والخطابات والبراهين التي عرضت في دولتي التحالف الكبريين حول امتلاك عراق النظام السابق لهذه الاسلحة وامكانية استخدامه اياها خلال ٤٥ دقيقة وما الى ذلك بحيث لايستبعد ان يطيح هذا الجدل في آخر المطاف برؤوس كبيرة عديدة في البلدين مادامت القيم والاعراف الديموقراطية هي سيدة الموقف الاخيرة، وان يؤدي الى افتضاحات تتصبب منها الوجوه عرقا لمن لديهم شيء من الحياء هناك وهنالك.

ان العالم كله يعرف، اذا شاء ان يقول الحقيقة وليس غيرها، ان صدام حسين لم يكن يستطيع في ظروف ما بعد طرده من الكويت واحكام الطوق عليه بالحصار وبالملاذ الكردي الآمن وتضييق المجال الجوي شمالا وجنوبا بوجه طائراته، ان يلجأ مرة اخرى وفي مثل ظروفه تلك الى استعمال اي من اسلحة الابادة الشاملة حتى اذا كان يمتلكها وشاء ذلك، فقد كان معزولا عن العالم ومحاصرا ومطوقا من كل جهة، فتلك الظروف كانت تختلف جذريا عن ظروف الثمانينيات التي استخدم تلك الاسلحة فيها عندما كان محاطا برعاية الغرب كله ومحفوفا ببركاته وفي المقدمة الولايات المتحدة الامريكية التي كان يهمها كثيرا قصم ظهر النظام الديني الايراني الذي كان ومايزال مصدر خطر كبير على الولايات المتحدة ومصالحها في العالمين العربي والاسلامي ولاسيما في المناطق النفطية والخليج وغيرها كما كان ومايزال مصدر خطر كبير على اسرائيل التي تنظر اليها الولايات المتحدة كأكثر العناصر اساسيةً لحماية مصالحها في هذين العالمين، وتلك هي المهمة التي كان نظام صدام حسين قد اخذها على عاتقه ويحاول اداءها بالمجان لصالح الولايات المتحدة وان عبثا ودونما جدوى.

كان الهم الامريكي في العثور على اسلحة الابادة الشاملة العراقية التي كان صدام حسين قد اخفاها جيدا عن اعين اي لجنة تفتيش دولية ان كان يمتلكها حقا، يعود الى خطورة تلك الاسلحة على اسرائيل اولا وقبل اي اعتبار آخر دون اي من جيرانه وحتى على شعبه، اما الحديث عن خطر هذه الاسلحة على الدول المجاورة التي كانت الولايات المتحدة تدرك جيدا ان العراق لن يعود الى استخدامها ضدها في ظروف مابعد عاصفة الصحراء المستجدة، فقد كان مجرد تحجج لاغير. فعندما كان العراق يعتبر دولة صديقة

للقطبين العالميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لم يكن هناك من يتحدث عن امتلاكه الاسلحة المحظورة دوليا رغم ان مختبرات البحوث العراقية كانت تعمل بكل جهد وجد لتحضير هذه الاسلحة وكانت المساعدات من مختلف المناشيء العالمية في طريقها اليه باستمرار دون اعتراض او تصدٍ من اي احد، وكان الغرب والشرق معا وعلى حد سواء يتستران على كل مخالفة دولية في هذا الباب قد يرتكبها العراق ويغضون الطرف عنها. فعندما ادعى الاتحاد السوفيتي في اواخر الثمانينيات ان اتهام العراق باستخدام السلاح الكيمياوي في حلبجة الكردية العراقية انما هو مجرد فرية امريكية، لم ترد عليه الولايات المتحدة وابتلعت الاتهام السوفيتي لان عراق آنئذ كان مدللا امريكيا، ولذلك لم تشأ الولايات المتحدة الامريكية التدخل في الموضوع لئلا ينجر الى الاعتراف بصحة امتلاك واستخدام العراق تلك الاسلحة ودينونته بالتالي بذلك، مفضلا وضع الغطاء على الجدر لئلا تنتشر رائحة ما بداخله.

لقد تحولت مسألة اتهام العراق بامتلاك اسلحة الابادة الشاملة الى شيء اشبه بالحجة المفتعلة لشن الحرب، بعد ان لم تستطع قوات التحالف حتى الآن العثور على شيء منها في العراق وهي مطلقة اليدين في البحث عنها في اي مكان شاءت منه . وبطبيعة الحال كانت الدولتان العظميان قد وضعتا نصب اعينهما قضية ان لايتم العثور ابدا على هذه الاسلحة في العراق سيما وانهما كانتا تدركان مدى امكانيات صدام حسين في اخفاء هذه الاسلحة في مساحة العراق الشاسعة ان وجدت لديه ومدى ضبطه للرجال العاملين تحت امره، مما يجعل شبه مستحيل ان يبوح احدهم بسر لديه في هذا المجال.

فلماذا لم تبذل الدولتان جهودهما ان كانتا حقا تريدان مصلحة الشعب العراقي في تحويل الامور الاخرى التي اقرها مجلس الامن بشأن العراق كتوصيات غير ملزمة الى قرارات ملزمة ونافذة مثل مراعاة حقوق الانسان واقرار الحقوق الديموقراطية للشعب العراقي والحقوق القومية للشعب الكردي واجراء الانتخابات الحرة وما الى ذلك مما لا تحضرني الآن عناوينها وارقام التوصيات الجارية بشأنها، وقد كانتا تدركان جيدا كم هو اسود سجل العراق في هذه المجالات المهمة. فلو انهما ركزتا ومعهما سائر اعضاء مجلس الامن وهم الذين ملأوا الدنيا ضجيجا حول الديموقراطية وحقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصائرها بانفسها ومحاربة الدكتاتوريات وما الى ذلك، لو ركزتا جهودهما على رأس تلك الدول على اصدار تلك التوصيات بصورة قرارات ملزمة وبذلتا

المساعي لاجبار النظام العراقي على تنفيذ تلك القرارات تحت اشراف منظمة الامم المتحدة في صورة تنحي النظام عن الحكم وتولي الامم المتحدة مقاليد الأمور في البلاد لفترة كافية واجراء اصلاحات في الاوضاع العامة تتمثل بالغاء الاجراءات الدكتاتورية التي اتخذها النظام خلال سنوات حكمه بالغاء حكم الحزب الواحد واعلان عفو عام عن جميع الاحكام السياسية الصادرة بحق المعارضين السجناء منهم والمهاجرين والمبعدين والسماح بتشكيل الاحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات واطلاق حرية الراي والتعبير والنشر والغاء قرارات الترحيل والتهجير التي شملت مئات الالوف من ابناء الشعب الكردي ومقرطة الحياة العامة واصلاح نظام التعليم وما الى ذلك مما يمهد لاجراء انتخابات حرة لممثلي الشعب بغية الاتيان بحكومة وطنية ديموقراطية، لنال ذلك استحسان شعوب العالم كله وقبلها كلها لنال تأييد ومؤازرة الرأي العام العراقي المغلوب سنوات طوالا على امره ولجنب العراق خطر الحرب والدمار وخسارة الالوف من الانفس وخراب البلاد وكل ما نجم عن الحرب وشاهدناه ومازلنا نشاهده، ولكان ذلك مثالا رائعا يتخذ نموذجا لأعمال الشرعية الدولية في الحالات المستقبلية المماثلة. ولكن، وكما ذكرنا من قبل، يبدو ان الهدف الحقيقي لم يكن جلب الخير والسعادة للشعب العراقي اولا وقبل كل شيء، وان اتى شيء من هذا ايضا فيما بعد من اسقاط النظام عن طريق استخدام القوة ضده كما جرى.

ان الورطة التي تجد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى نفسيهما فيها الآن حيث تبادل الاتهامات بين العديد من الجهات وانفضاح امر افتعال التقارير الكاذبة واضطرار العديد من المسؤولين في البلدين للاعتراف بما يسمونه (اخطاءهم) انما هي في حقيقة الامر فضيحة ينبغي ان يندى لها الجبين وما كان يليق اللجوء اليه، في حين ان مساويء وآثام النظام العراقي المنهار كانت من الانفضاح والانكشاف، لو لم يجر التستر المقصود عليها، بحيث لو طرحت على بساط البحث امام الرأي العام العالمي ومجلس هيئة الامم المتحدة وجرت التهيئة لاقرار صيغة دولية بإباحة التدخل العالمي لاطاحته وانقاذ الشعب العراقي منه لحظي على الاغلب بموافقة الشرعية الدولية واتفاق معظم دول العالم على ما يتطلبه تحقيق الامر.

لماذا، ومن يقف وراء

زوبعة الوجود الاسرائيلي في كردستان؟[*]

الذين يقفـون وراء زوبعة الوجود الاسرائيلي في كردسـتـان هم اعداء الـشـعب الكردي الالداء الذين ظلوا يضطهدونه طوال عهود ما سمي بالحكم الوطني، بانفسهم، او وقفوا الى جانب من كانوا يضطهدونه سـواء بالفعل او من خلال بث الاكـاذيب والاراجيف، والى جانبهم كل الذين يهـمهم ان لا يستقر الوضع الجديد في العـراق ولايرى العراقيـون انفسهم ووطنهم سالمين معـافـيين... كل الذيـن يخشـون ان يؤثر عـراق الغد المسـتـقـر الديموقـراطي التعـددي الفـدرالي الذي يجري تداول الحكم فيـه عـبر صناديق الاقـتـراع والتصويت الشعبي السري، وليس عن طريق الانقلابات العسكرية وامتطاء الدبابات او عن طريق الدجل والشـعـوذة والتـضليل باسم الديـن والمقـدسـات او عن طريق الوراثة الاقطاعية والعشيرية.

هؤلاء كلهم يلجأون الى كل وسيلة مهـما كانت قذرة للعمل ضد اسـتـقـرار العراق وتحوله الى بلد آمن ديموقـراطي تعددي فـدرالي ومنها ادعـاء ان كـردسـتـان تحـولت الى قاعدة اسرائيلية او مركز للنشاط الاسرائيلي دون ان ينبسـوا ازاء البلاد العـربيـة التي تغازل اسرائيل علنا بل وتقيم معـهـا العلاقات المتـينة ببنت شفة، كما كـانوا يصفـون نضال الشعب الكردي من اجل بعض حقوقه القومية بانه محاولة لاقامة اسرائيل ثانية على ما سموه «تخوم الوطن العربي»، فكانوا يكذبون بذلك كذبتين اي منهـما اكبر واشد وقاحة من الاخرى: جعل كردسـتـان ارضا عربيـة، واعتبار حصول الشعب الكردي على بعض حقوقه في وطنه بمثابة اقامة اسرائيل ثانية في هذه «الارض العربية».

اما عما اذا كان هناك في كردستان نشاط اسرائيلي من اي نوع كان، فان ما يعلمه الناس هو انه ليس هناك اي نشـاط من هذا النـوع علناً، ومـا من مـرة اعلنت احـدى الادارتين الكرديتين شيئا من هذا القبيل، بل انهـما اعلنتا مرارا وتكرارا نفيـهـما له

(*) حديث ادليت به جواباً عن سؤال لأحد مراسلي جريدة (الصباح) البغدادية، في اواسط ايلول ٢٠٠٤، ولا ادري ما اذا نشر او لا فأنا لم أره منشوراً.

ورفضهما السماح به، وما من وسيلة اعلام كردية رسمية او اهلية تحدثت ولو مرة واحدة عن شيء من هذا القبيـل الا من خلال النقل عن اقاويل الفضائيـات العربية المعادية او الصحف العربيـة المدعـيـة. فـمـصدر هذه الاقاويل ليس الا الاوساط المعادية للشعب الكردي والا الافـراد المعادون لـه من المقيـمين في خـارج العـراق واحيـانا داخل العـراق العربي بل وحتى الكردي، ففلول مرتزقة النظام الصدامي موجودون حتى الآن بكثرة في الوسط الكردي ايضا.

الا انه ليس من المستحيل ان يكون هناك في كردستان، كما هو في العراق العربي، عـملاء وجواسيس لأي دولة او مؤسسة تشاء ان تتخذ لها جواسيس وعـمـلاء ومنهـا اسرائيل بالطبع، فحدود العراق، والفضل في ذلك للمحتلين الامريكان، مفتوحة بوجه كل من يريد اجتيـازها متى شاء علنا او سرا. وها نحن نرى ونلمس لمس اليد، كل يوم، النشاطات الارهابيـة، من تفجير سيارات مفخخة او عبوات ناسفة او اطلاق قنابل وصواريخ، وكثير من القـائمين بهذه الاعمال الاجرامية اناس مـرتزقة اتوا من خارج العراق لحساب عصابات متخصصة في هذا الباب، ويلقى القبض بين حين وآخر على ارهابيين قدموا من البلدان المجاورة وحتى البعيدة، فلماذا، وكيف نستبعد دخول عملاء اسرائيليين؟

الا اننا، من جهة اخرى، نرى ان العراق يحتله الجيش الامريكي، والجيش الامريكي هو جيش دولة الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر السند الاقوى والدعامة الاكثر متانة لاسرائيل في العالم كله سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا ان اقتضى الامر. ومن هنا استبعد انا ان تلجأ اسرائيل، وهي الحريصة اشد الحرص، على عدم التفريط باي مواطن اسرائيلي شريطة ان يكون من اليهود، وهي التي اطلقت سراح مئات السجناء العـرب من سجونها من فلسطينيين ولبنانيين وغيـرهم لقاء اكوام من العظام النخرة لبضعة جنود اسرائيليين خروا صرعى في لبنان، ان تلجأ في الظروف المتوترة الراهنة الى ارسال مواطنيها الى العراق، مما يؤدي الى تعريضهم الى الخطر الشخصي، كما الى خلق المزيد من المتاعب السياسية لحليفتها الولايات المتحدة، لما لظهور انشطة اسرائيلية في العراق من حساسية بالغة في نفوس ابناء الشعب العراقي ومادة دعائية دسمة ضد الولايات المتحدة.

اذاً، فالاولى بأولئك الذين يثيرون مثل هذه الزوبعة، ان يثيروها بالنسبة للعراق ككل ولا يخصوا بها كردستان وحدها على طريقة قول ابي العلاء المعري للطبيب الذي وصف له لحم فراخ الدجاج، كعلاج، وهو يخاطب دجاجة صغيرة احضرت لتذبح: استضعفوك، فوصفوك. هلا وصفوا شبل الاسد؟، وان يتحدثوا كذلك عن النشاط الايراني الذي يتحدث عنه بصراحة العديد من كبار المسؤولين، وما يقال عن تحشداتهم وشرائهم العقارات بأسعار مغرية في مدن العتبات المقدسة، وعن النشاط السوري الذي تتحدث عنه الصحافة العراقية حتى بلغ حد الحديث عن وجود إتفاق بين العراق وسوريا يأتي عبرها المخربون من سوريا ويهرب منها المطلوبون في العراق، وعن اي دور تخريبي تقوم به اي دولة من الدول الجارة، وان يتحدثوا اكثر من كل هذا بصراحة، ومع وضع النقاط على الحروف، عن النشاطات الارهابية الخطيرة والخطرة المتنوعة، وان يفشوا ما لديهم من معلومات عمن يقومون بهذه الانشطة.

اني اتساءل عن السر في عدم قيام زمر الخطف بخطف اي من جواسيس اسرائيل هؤلاء في اي مدينة او قرية عراقية كردية كانت او عربية، وعدم الهجوم بسيارة مفخخة على احد مراكز الموساد، ان وجدت، في اي بقعة من ارض وطننا. ولئن كانت هذه الزمر مقاوِمة حقا للاحتلال، فهل هؤلاء الاسرائيليون الذي يدّعى وجودهم في العراق اجدر بالتعرض لهم ام الشباب العراقيون الذين يجتمعون حول مراكز التسجيل للشرطة والحرس الوطني ليخدموا امن وطنهم ويحصلوا على لقمة خبز لاولادهم وذويهم؟

هل هم اجدر بالخطف والقتل ام المجرمون الاسرائيليون اعداء الانسانية ورسل الارهابي شارون، ام ان هناك تحالفا استراتيجيا بين تلكم الزمر ودولة الارهاب الصهيوني التي اقامها الاستعمار العالمي على تراب فلسطين العربية؟

وختاما، فاني ابشر كل اولئك الذين يثيرون هذه الزوابع بقصد النيل من مسار العراق الديموقراطي التعددي الفدرالي ومن نيل الشعب الكردي حقوقه الحقة، بانهم لخاسرون لامحالة، وانهم سيعضون على اصابع الندم، وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون.

هذا اول عهدنا بالسير على طريق الديمقراطية
فكونوا امناء عليه ولا تشوهوه

لأول مرة في تاريخ العراق الحديث الذي تعدى عمره ثلاثة ارباع القرن، يجد الشعب العراقي نفسه، وجها لوجه، امام عملية ديمقراطية لانتخاب جمعية وطنية تكون الاولى من نوعها خلال هذه السنين الطوال، فطيلة العهد الملكي الذي بدأ من اوائل العشرينيات وامتد الى اواخر الخمسينيات لم تجر انتخابات حتى شبه حقيقية، رغم ان الفترة كلها لم تخل من مجلس نواب واعيان كان يقال عن الاول منهما انه انتخب بصورة ديمقراطية وكثيرا ما كان يجري في ظروف تنافس انتخابي، وفي بعض الاحيان في ظل نظام حزبي، كما اشتركت في بعضها عناصر وقوى وطنية بل وحتى احزاب مناضله، الا ان ما كان يجري هو ان النواب، في غالبيتهم، كانوا يعينون، قبل انتخابهم، في دوائر وزارة الداخلية ويختارون من بين اناس مرتبطين بالفئة الحاكمة او من الفئة الحاكمة نفسها، وتعبأ الصناديق باوراق مزورة او تبدل الاوراق الحقيقية بها في غياب اي ممثل عن المرشحين المتنافسين. وهكذا لم يشهد برلمان العهد الملكي معارضين يستطيعون ان يعبروا عن الارادة الشعبية الحقيقية، بل لم يشهد معارضين جذريين الا باعداد اقل من اصابع اليدين، وكانت الفئة الحاكمة الرجعية المستبدة تضيق ذرعا بسماع اي صوت معارض ينطلق من ضمير ممثل للشعب. اما الثاني منهما فكان يعين تعييناً، وكفى الله الشعب مشاكل الانتخاب.

جيل الخمسينيات يتذكر جيدا كيف ان الشعب استطاع في انتخابات العام ١٩٥٤ ان يبعث رغم كل اساليب التزييف والتزوير والتدخل احدعشر ممثلا للجبهة الوطنية الى البرلمان وكانت تلك الانتخابات الاولى من نوعها في ذلك العهد، الا ان نوري السعيد لم يستطع ان يتحمل برلمانا فيه احدعشر نائبا وطنيا من عناصر الجبهة واثنين او ثلاثة وطنيين آخرين من خارجها الا لجلسة واحدة كانت جلسة الافتتاح والوداع في آن واحد، حله بعدها ليأتي ببرلمان وفق مقاساته المعهودة، هو الذي وافق، حسب ارادة الباشا، على عقد حلف بغداد وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية واتفاقية «المساعدات»

الامريكية وغير ذلك من مشاريعه المعادية للشعب وطموحاته وادخل البلاد في دوامة معركة حامية الوطيس ضد كل الاماني التي كان يختلج بها ضمير الشعب العراقي وضمائر الشعوب العربية في فترة كان المد الوطني العارم يجتاح بلاد الشرقين الادنى والاوسط وشمالي افريقيا كلها.

اما الفترة الثانية من عهد ما سمي الحكم الوطني، فقد خلا من كل اثر للانتخابات والبرلمان صادقهما وكاذبهما... انه كان العهد الجمهوري الذي اتى به الجيش وباركه الشعب وساندته احزاب جبهة الاتحاد الوطني وكل القوى الوطنية في باديء الامر والى سنة من عمره او يزيد، ثم ما لبث ان تحول الى نظام دكتاتوري قائم على اسنة حراب العسكر والشرطة والامن من جهة، وعلى بقايا العهد البائد الذي لم يقم النظام الجمهوري بعمل حقيقي لتطهير الدولة ودوائرها من عسكرييهم ومدنييهم من جهة أخرى، فكانت عاقبة الامر ان قام انقلاب الثامن من شباط الفاشي بتدبير مما وراء البحار البعيدة وبمشاركة غير مباركة من كل الفئات التي لاتنتمي الى الشعب ومصالحه الا بصلة العداء الشديد.

لسنا هنا بصدد استعراض تاريخ العراق الانتخابي والبرلماني، ولكننا رأينا من الضروري التذكير به للتدليل على اهمية الانتخابات المزمع اجراؤها في نهاية الشهر الجاري واهميتها في بناء عراق المستقبل الديمقراطي التعددي الفدرالي، لاسيما وان ابناء شعبنا اليوم، باستثناء المخضرمين منهم الذين شهدوا بعض جوانب تلكم الايام الخوالي، لايعرفون، الا نظريا، شيئا عن البرلمان والانتخاب والتمثيل الشعبي. والانتخابات التي جرت منذ بداية الثمانينيات في ظل الحكم البعثي وحتى نهايته لم تكن تنتمي الى عالم الانتخابات بصلة، ومجلسه الوطني لم يكن يملك الصلاحية لاقرار اي امر ذي اهمية في حياة الشعب، ولم يضم طيلة ما يقرب ربع القرن اعضاء من غير البعثيين وحثالاتهم المرتزقة الذين ارتضوا لانفسهم ان يكونوا خدما اذلاء في اروقة المجلس الا في القليل النادر وحتى هؤلاء لم يكونوا ينبسون ببنت شفة مما قد لا يرتاح اليه مسؤول بعثي. انه كان مجرد جوقة للتصفيق لجرائم البعث من حروب وانفالات ومقابر جماعية وقصف كيمياوي وعذابات رهيبة في اعماق السجون. اما الانتخاب الذي جرى عدة مرات لـ«القائد المنتصر» والذي كان يحوز على ثقة الشعب باكثر من

١٠٠٪، فكان امره تماما مثل الدرجات المزورة التي كانت تسجل لاولاد ازلام البعث والتي كثيراما كانت تتعدى الـ١٢٠٪، فتأمل.

وعهدنا هذا الذي حل بعد ما بلغ السيل الزبى وبلغت حماقات النظام الفاشي حدا لم يستطع القبول بها وتحملها الذين اتوا به في المرتين الاولى والثانية وكانوا وراءه في حرب سنواته الثماني العجاف ضد ايران واحتلاله الاهوج للكويت ونهبه ثرواتها وحرقه آبار بترولها، وهم انفسهم الذين التزموا منه جانب الصمت كالقبور فيما فعله بكردستان من انفالات وحرب كيمياوية وابادة شاملة وقبور جماعية، ولم يعد(ابو الهول)هم الى النطق الا بعد ما وقعت الواقعة باحتلال الكويت... عهدنا هذا ما كان ليحل ابدا لولا وجد اولئك السادة انفسهم بامس الحاجة الى ازاحته من على مسرح السياسة العراقية والعربية والشرقوسطية والعالمية، ومع ذلك فقد كانت عاقبة امر ازاحتهم اياه هذا الدمار الهائل الذي حل بالعراق واهله، وهذا الانفلات الامني الخطير الضارب اطنابه في معظم ارجاء البلاد ولم يجد له المسؤولون حتى اليوم حلا...

***

هذا العهد جاء معه لنا بالكثير من الخيرات ايضا، لانه لا يمكن للذين اتوا به ان يسقطوا صداما وزمرته ويحلوا آخر من طرازه، وان بشكل آخر، محله، ففتحوا الباب على مصراعيه لنظام جديد ابرز ما فيه، الى جانب كل السلبيات التي رافقته، وهي ليست بالقليلة، انه مهد الجو لحياة ديمقراطية سياسية، الا انه لم يعمل الا اقل القليل من اجل الديمقراطية الاجتماعية وتوفير العيش الكريم والعمل للشعب فيما عدا زيادة رواتب منتسبي الدولة. وهكذا فقد قامت حرية رأى ونشر واسعة لم ير العراق لها مثيلا من قبل وسن قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي الذي هو بمثابة دستور موقت لحين اجراء الانتخابات ولحد تشريع الدستور الدائم، هذا القانون الذي يمكن القول عنه انه لا يوجد في بلاد الشرقين الادنى والأوسط كلها دستور في مستواه من حيث التأكيد على مباديء الديمقراطية وقيمها.

وكجزء اساسي ومتمم لدمقرطة البلاد تقرر اجراء الانتخابات في الثلاثين من كانون الثاني الجاري، وتجري منذ حين وبنشاط عملية التمهيد لاجراء هذه الانتخابات وهي سائرة في طريقها نحو التحقيق رغم الكثير من العراقيل والعثرات التي يضعها في

طريقها ايتام العهد المباد والزمر الارهابية القادمة من وراء الحدود ومن بلدان شتى اضافة الى من كانوا موجودين في العراق نفسه من قبل.

لقد قامت للمشاركة في هذه الانتخابات جهات وكتل شتى وتألفت قوائم وتوحدت مصالح وعقدت ائتلافات، وتمكن شعبنا الكردي الذي حصل على اول انتصار تاريخي له بعد القضاء على النظام الدكتاتوري من الحصول على نصر جديد باشتراك جميع قواه الخيرة في قائمة موحدة اطلق عليها اسم (قائمة التحالف الكردستاني)، وهي تناضل جنبا الى جنب مع كل القوى الخيرة في الشعب العراقي في سبيل ان تجري وتنتهي المعركة الانتخابية في ظروف تنافس اخوي ديمقراطي يتعلم منه الشعب كيف يواصل مسيرته الديمقراطية في فترة ما بعد الانتخابات وقيام الجمعية الوطنية وتشكيل الحكومة الجديدة وتشريع الدستور الدائم وانتخاب رئيس الجمهورية، وقد تعهد جميع الاطراف المشاركة في الانتخابات بالالتزام بالاسس المرسومة لاجرائها، الا ان ما يؤسف له هو اننا كثيرا ما نرى على الشعارات الملصقة واللافتات المعلقة في مدينة كبغداد، ولاشك في ان الامر لا يختلف عما هو جار في بغداد في اكثر انحاء البلاد ايضا وبخاصة في مدن الوسط والجنوب، ان قوائم عدة هي قائمة واحدة في الجوهر، تتهم ولو من طرف خفي سائر القوائم التي لا تتخذ لها منحى ذا طابع ديني في الظاهر، بأنها ليست مأمونة على الدين والدنيا، او ان من لم يصوت لها هي سيكون مسؤولا امام الله في يوم القيامة، وهي تتخذ مسارا آيديولوجيا محددا يجب في رأيها ان يجري عليه الدستور الدائم المقبل هو ليس ذلك المسار الذي يتفق عليه جميع الاطراف الوطنية كقاسم مشترك ازاء الجميع، واكثر من ذلك تصر على انها قائمة المرجعية الدينية (الشيعية طبعا) رغم ان المرجعية نفسها تعلن بين حين وآخر انها لا تتبنى قائمة بعينها وانها تشمل الجميع برعايتها، ولسنا ندري ما اذا كان هذا التناقض في الموقفين من باب تقسيم الادوار ام ماذا؟

اننا لا اعتراض لنا من حيث المبدأ على اي شعار من قبيل هذه الشعارات التي نتحدث عنها هنا، في الظروف الاعتيادية التي تكون فيها الديمقراطية قد رسخت ولم يعد اي شعار مهما بلغ من التطرف واللاواقعية امرا يشكل ازمة في الحياة السياسية في البلد. اما في مثل ظروفنا الراهنة حيث قضينا جميعا عمرنا الوطني في ظل

الدكتاتورية ولم نذق للديمقراطية طعما ولتونا اخذنا نأمل الحصول عليها بصورة حقيقية، فان اي شعار قد يثير في نفوس بعض الناس هواجس معينة من قبيل ما ترمز اليها هاتيك الشعارات موضوعة البحث من انها تمهد للسير على خطي بلاد اخرى ابدل مسار ثورتها الوطنية الى نظام ديني متشدد يثير الازمات محليا ودوليا، ولاسيما اننا مازلنا بلدا محتلا تعسكر فيه القوات الاجنبية وتخوض هذه القوات عندنا صراعا مسلحا ضد جماعات ارهابية تتخذ لها هي الاخرى لبوسا ذا طابع ديني، وكلنا نعرف مدى حساسية المحتل الجاثم على ارضنا ازاء مثل هذه الشعارات وتلك الانظمة - نرى في رفع مثل هذه الشعارات وكأنها تعبر عن مطالب آنية، نذيرا بأخطار قادمة قد تفسد على مجموع القوى الوطنية خططها الرامية الى اقامة الديمقراطية وتشريع الدستور الدائم وحل مشاكلنا السياسية الداخلية ولاسيما المشكلة القومية والفدرالية والمرحلين الكرد والتركمان والمستوردين العرب من والى كركوك، اضافة الى مشاكل محافظة كركوك الاخرى والمناطق الكردية الداخلة ضمن محافظات صلاح الدين ونينوى وديالى ومن ثم التفرغ للعمل من اجل استعادة السيادة والاستقلال الوطنيين بجلاء المحتل. فاذا انشق المجتمع على نفسه بين دعاة ومطالبين بنظام ديني وآخرين يريدون نظاما ديمقراطيا مدنيا، فقد يؤدي ذلك الى ان لانستطيع خوض معركة تحقيق مطالبنا المشتركة الاكثر اهمية والتفرغ لموضوع قضية استعادة السيادة والاستقلال. هذا هو بالضبط منطلقنا في ابداء التخوف من رفع شعارات غير متفق عليها عموما بين اجنحة الحركة الوطنية وتخص مجاميع سياسية دون غيرها. وما عدا ذلك فاننا، كديمقراطيين، مؤمنون حقا وصدقا بان الشعب هو نفسه المرجع الاول والاخير، فاذا رغبت اكثريته في اقامة نظام ديني، فان الديمقراطية هي في خضوع الاقلية للاكثرية على ان لا يؤدي هذا الخضوع الى تصفية الحقوق الديمقراطية للاقلية، مع عدم نسيان حقيقة ان العراق بلد ذو قوميتين اساسيتين تريدان ان تتحدا اتحادا اختياريا، فاذا كان النظام الذي تختاره احداهما لايروق للاخرى، فلا يصح اخضاع الجميع لذلك النظام ويبقى كل منهما متمتعا بحقه في اختيار النظام الذي يريده.

نعود الى اصل الموضوع ونقول اننا لا نرى ان الجهة التي تتحدث باسمها هذه الشعارات واللافتات بحاجة حقيقية وفعلية الى ركوب هذا المركب الصعب الذي لا

يؤدي الا الى الاخلال بديمقراطية العملية الانتخابية وتشويه مسارها الذي نريد له ان يظل ديمقراطيا وتنافسيا ومبنيا على احترام مختلف الجهات والاطياف والآراء بعضها لبعض، فالكل عراقيون والكل اطراف في جبهة واحدة خاضت غمار النضال جنبا الى جنب ضد الدكتاتورية والبطش والتعسف لأكثر من ثلاثة عقود متتالية.

ان الانتخابات القادمة هي أول تجربة يخوضها الشعب العراقي بصورة حرة وفي اجواء تنافسية لم تستثن منها اية جهة سياسية او دينية او قومية، ومن لايشارك فيها فانه لايشارك بمحض ارادته ولاغراض تخصه هو وحده. والكل يريدون ان يشارك الجميع ويعرف الجميع الوزن الفعلي الحقيقي لأي قوة سياسية من القوى الموجودة في المجتمع العراقي وان يشارك الجميع في بناء العراق الجديد.

ان على الجميع مسؤولية وطنية في ضمان سير وانتهاء العملية الانتخابية على احسن مايرام وبصورة تحدد، على خير وجه، معالم عراق المستقبل وتضمن لنا استمرارية تداول السلطة عن طريق الاقتراع الديمقراطي الحر. ومن هنا فاننا نريد ان يسهم الجميع في انجاح التجربة وابرازها على احسن صورة وان لايكون لاحد دور في تشويهه وتزييفه واعادة الوجه الكالح لانتخابات التزوير والتضليل في العهد الملكي او انتخابات التعيين المجرد لاشخاص محددين من جهة سياسية واحدة كما كان الشأن في عهد البعث المقبور.

ان افساح المجال لنشر الاقاويل عن انواع من فرض القائمة الفلانية سواء عن طريق الحرب النفسية او التهريج والتضليل والاحتماء بالمقدسات وحتى شراء الاصوات باي شكل كان، امر مرفوض بالمرة، وعلى كل جهة تحترم نفسها وتحترم مثلها العليا التي تنادي بها وتحترم كذلك الاطراف الاخرى ان تنأى بنفسها عنها وتقف اكثر من اي جهة سواها ضد كل الذين يوفرون الاجواء لاتهامها هي بانها وراءها وتشجعها.

ومن هنا فاني ادعو كل جهة سياسية علقت لافتاتها والصقت شعاراتها الى ان تعيد النظر فيها بروح النقد الذاتي وتزيل منها وتنزل ما تراه يشير الى مفهوم من هذا النوع المرفوض قبل ان تغدو مضغة في افواه الآخرين، لاسيما وان اعداء النهج الديمقراطي في العراق ليسوا قلة وان امكانياتهم ليست ضئيلة، وان سوق الاشاعات والاقاويل والاكاذيب ليست ايضا كاسدة.

كما انني ادعو الجميع الى ان يدعوا جانبا نهج الاخلال بوحدة الصف الوطني وذلك من اجل ضمان جريان الانتخابات في اجواء ديمقراطية حرة، وان يتذكروا اننا مازلنا في خضم الصراع وجها لوجه امام العصابات الارهابية التي لا تبغي لاحد من الصف الوطني خيرا، ولنا في الحملة المسعورة التي تشن في هذه الايام لاغتيال رموز من الطائفة الشيعية هنا وهناك خير دليل على ما نقول. فلنوحد جميعا جهودنا في صف واحد لضمان سير الانتخابات بصورة حرة وديمقراطية في اجواء التنافس الاخوي، واي وطني يفوز يعدّ فوزه قوة لسائر الوطنيين مهما اختلفت آراؤهم واتجاهاتهم، وحصول قائمة ما على عدد من الكراسي النيابية اكثر من قائمة اخرى ليس هدفا يلجأ من اجله الوطني الشريف الى انتهاج الاساليب اللاديمقراطية. فعسى ان يبادر من بيدهم الخيوط الفعلية في الموضوع الى وقف بعض الاوساط المتصلبة عند حدها واعادتها الى جادة الحق والصواب، جادة الاخوة الشاملة، اخوة كل الذين يريدون لعراق المستقبل ان يكون عراقا حرا ديمقراطيا تعدديا فدراليا، وذلك هو القاسم المشترك الذي يجمع بين الجميع، فألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

اوائل كانون الثاني ٢٠٠٥

ارسل الى (الاتحاد) ولم ينشر

اذا تركنا نحن الفدرالية جانباً،

فهل توافقون على الاتحاد الاختياري معنا؟

كثر الحديث في الشهور القلائل الأخيرة عن الفدرالية وأسهم في الحديث عنها، لها أو عليها، أقلام كثيرة، كل من زاوية فهمه الخاص أو المصالح السياسية والاقتصادية التي يعبر عنها، وبخاصة بعد تقديم ممثلي الشعب الكردي في مجلس الحكم الانتقالي وثيقة عن تصورهم بشأن قانون ادارة الدولة العراقية، هذه الوثيقة التي تضمنت مطالبتهم، باسم شعبهم، بجمهورية عراقية فدرالية تتضمن ادارة فدرالية للمنطقة الملحقة بالعراق من كردستان، وهي التي يقطنها اما الكرد وحدهم أو أكثرية كردية الى جانب قوميات أخرى أقل عدداً، سواء كانت متركزة في اماكن محددة أو مشتتة بين مناطق عدة، هذه الادارة الفدرالية هي ما اصطلح على تسميتها الفدرالية السياسية الجغرافية القومية، اي انها للجزء العراقي من كردستان كله جغرافياً، وذي الأغلبية السكانية الكردية قومياً. وقد دأب المعارضون لهذه المطالبة على اطلاق الكلام جزافاً عن هذه الفدرالية التي نطالب بها وعلى التعبير عنها، زوراً وبهتاناً، بالانفصال، وتفتيت الوطن، وتمزيق العراق، وتدمير وحدة الشعب العراقي، وما الى ذلك من أراجيف وأباطيل لا أنزل الله بها من سلطان بالنسبة للزاعمين الاهتداء بشرائع السماء، ولا جاءت بها القوانين الدولية بالنسبة لمن يدعون السير على نهج الشرائع الوضعية. وليت الأمر اقتصر على المعارضة الداخلية، وان كانت هذه المعارضة أعلنت أكثر من مرة وفي أكثر من مؤتمر وندوة واجتماع مما كان يعقده عموم فصائل المعارضة العراقية، ليس في كردستان وحدها ايام الحكم الصدامي، تحت ظلال أشجار مصيف پيرمم (صلاح الدين) الباسقات، وفي حماية بنادق الپيشمرگه الكرد وضيافة قائدها البارزاني، بل وفي لندن وسواها من العواصم العالمية ايضاً، وتعدتها الى دول الجوار والدول العربية قريبها وبعيدها، مما لايفصلنا عنها سوى رمية جمرة، أو ما تفصلها عنا آلاف الكيلومترات وتقبع على ضفاف البحار المحيطة بالعالم العربي من خليج البصرة وحتى المحيط الأطلسي.

كل هؤلاء ينادون بالويل والثبور وعظائم الامور، ولا يدعون مناسبة، مهما كانت غير ذات صلة بالموضوع الا مما هي أوهي من نسج العنكبوت، دون ان يستغلوها ويستثمروها لاعلان موقفهم المعروف سلفاً، هذا، وللتنديد بـ«خطر الفدرالية» تحت عناوين شتى، حتى ان بعض الأقلام المأجورة لهم والمستوحية أفكارهم، لا تتورع عن وصفها بأنها اقامة اسرائيل ثانية في قلب، أجل في قلب، «الوطن العربي»! جزاء وفاقاً لشعب صلاح الدين الأيوبي، وكل يبكي، في واقع الأمر، ليلاه التي يتوهم أن فدرالية الكرد توردها الردى وتقضي عليها القضاء الأخير.

فبالنسبة للعراقيين من هؤلاء، يجدون ان الانظمة السابقة التي حكمت العراق لأكثر من ثلاثة أرباع القرن، دأبت على التنكر لحقوق شعبنا ولمحاربته بالحديد والنار، سواء من هؤلاء المتشدقون منهم بالوطنية والسائرون في ركاب الاجنبي، بل ان الأنكى هو أن مدعيي الوطنية القومية من بينهم كانوا أشد قساوة وضراوة بما لايقاس من عملاء الأجنبي المباشرين منهم، أما رافعو بيارق الوحدة والحرية والاشتراكية فيهم، لا سامحهم الله، فقد بلغوا أقصى ما يمكن أن يبلغه ظالم جبار متكبر، فقد أحرقوا النساء والاطفال والعجزة والشيوخ في أعماق الكهوف ودمروا القرى والبلدات بالآلاف وسدوا أفواه الينابيع والعيون بالاسمنت، وساقوا الناس الى القبور الجماعية في أقاصي الفيافي العربية ودفنوهم هناك أحياء أو أشباه أحياء بعشرات الألوف، وأمطروا الكثير من القرى بالغبار الكيمياوي، ورحّلوا الناس واخرجوهم من ديارهم بغير حق، بل بلغت بهم الخسة والنذالة أن باعوا أو وهبوا عدداً غير قليل من كريماتنا المؤنفلات لمن اتخذوا منهن غانيات وراقصات ملاهٍ في بلدان مليئة بأكثر بكثير من حاجاتها الفعلية الى الغانيات والراقصات.

ويجد هؤلاء العراقيون كذلك أن المزاعم التي كان يستند اليها ذلك العهد المقيت المقبور في تعامله الوحشي هذا مع شعبنا هي نفسها ايضاً التي يتهم بها الفدرالية اليوم خصومها، فالجميع كانوا يتحدثون أنئذ، كما يتحدثون اليوم، عن الوحدة الوطنية والعراق الواحد ووحدة التراب العراقي ومحاربة الانفصال، متجاهلين، جميعاً أيضاً، أن هذا العراق الذي يتباكون عليه لم يكن موجوداً من قبل في هذه الصورة الجغرافية التي نراها اليوم، وانما اوجدها المحتلون الانكليز لغايات استعمارية تخصهم وحدهم، ورأى فيه الحكام الذين نصبوهم على هذا العراق الجديد ارضاء لهم عن بعض ما كانوا قد

وعدوهم عندما أغروهم بمحاربة العثمانيين ولم يحققوه لهم فيما بعد، من دولة عربية تشمل الممتلكات العثمانية في الشرق الأدنى، ومع ذلك لايعيب هؤلاء على أنفسهم ان يجدوا أن ما يرفعون شعاره اليوم لا يختلف في شيء عما كان يرفع عقيرته به نظام صدام حسين الدموي من دعاوى فارغة يبرر بها ما كان يقترفه من جرائم ضد الشعب الكردي، ولا يرون ضيراً في أن يتنكروا اليوم لما كانوا يرفعون أيديهم بالامس، أعلى من قاماتهم، تأييداً له ومطالبة به عندما كانوا في حاجة الى الاحتماء بكردستان المقاومة او المحرَّرة ولمصادقة شعبها المضياف واتخاذها ملاذا آمناً لهم ومعبراً للوصول الى ايران أو سوريا أو تركيا بغية الاستقرار هناك أو في اوروبا للنضال الشفهي ضد نظام طاغية بغداد، في حين ان كردستان وشعبها هما اللذان كانا بمثابة الخط الأمامي لعموم المناضلين الحقيقيين ضد الطغيان البعثي الهمجي بوجه الشعب العراقي كله.

وأما بالنسبة لأولئك الذين يعارضونها في بعض دول الجوار، من عربية وغيرها، فهم يجدون أنفسهم مهددين في الصميم من جراء نجاح التجربة العراقية الجديدة التي يراد لها أن تقيم دعائم وطن فسيفسائي متعدد الأعراق والقوميات والأديان والطوائف والمذاهب، فتراهم ينددون تارة بما يزعمون انه تمزيق للوطن وتفتيت لشعبه وتخريب لوحدته الوطنية، ويستنكرون أخرى ما يصفونه باقامة دعائم الحكم على أسس عرقية وطائفية، فاذا وجدوا كردياً يتولى رئاسة مجلس الحكم الانتقالي لشهر واحد ويديرها بكفاءة عالية تكون محط انظار العراقيين من كل جهة أو يتولى وزارة الخارجية ويجذب اليه اهتمام الدول القريبة والبعيدة وجدوا انفسهم وكأن الارض اهتزت تحت أقدامهم. وغدا عاليها سافلها، وإذا رأوا مجلس الحكم مؤلفاً من كذا شخصاً من أهل السنة وعدد أقل من أولئك أو أكثر من الشيعة وعدد من الكرد وان لم يكن يتلاءم مع نفوسهم في العراق ونفر من التركمان ومثلهم من الكلدوآشوريين. هالهم ذلك وكأن هيروشيما او ناكازاكي ثانية قامت في هذه البقعة من الأرض، في حين أن قصف حلبجة بالسلاح الكيمياوي الذي راح ضحيته أكثر من خمسة آلاف انسان كردي مسلم بريء والعثور المتتالي على عشرات المقابر الجماعية وأكداس من عظام القتلى في ثيابهم المتهرئة لم يهز شعرة من رأس أحدهم، فيا سبحان الله!

ماذا يريد هؤلاء الاخوة بالضبط؟

هل ان وحدة التراب العراقي والشعب العراقي تنبني على أساس أن لا يتبوأ كردي أو

شيعي منصباً مرموقاً في الدولة العراقية أو ما يقوم مقامها اليوم، وأن لايستطيع تركماني احتلال مقعد من مقاعد مجلس الحكم، وأن لا يوجد مواطن كلدوآشوري في درجة وزير، في حين انه كان هناك في كل العهود السابقة، وأقربها الى الأذهان والأبصار عهد صدام، مسؤولون كرد، بغض النظر عن مدى اخلاصهم لشعبهم أو عدمه، في مراكز المسؤولية الكبرى وان شكلاً اذ لم يكن هناك مسؤول واقعي غير شكلي باستثناء صدام نفسه وبطانته الخاصة. كان هناك نائب رئيس جمهورية كردي، وكان هناك وزراء كرد. ولم يكن حظ الشيعة في ما سمِّي بالقيادتين القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة وبين الوزراء وسائر المسؤولين الحزبيين والحكوميين البعثيين بقليل. أما الاخوة الكلدوآشوريون فقد كان منهم من تولى طوال عهد البعث مسؤوليات كبيرة كعضوية القيادتين القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، ولابد انه كان بين التركمان أيضاً مسؤولون كبار وان لم أكن أتذكر أحداً منهم الآن، اذاً فلم يستهجن هؤلاء الاخوة اليوم ما كانوا يجدونه بالأمس القريب أمراً طبيعياً وشأناً عراقياً داخلياً لا أقل ولا أكثر؟

الحقيقة الصارخة هي انهم آسفون على زوال عهد صدام الذي كان، رغم بلاياه ومصائبه التي صبّها على شعوبهم العربية منها وغير العربية وحتى عليهم بالذات، مصدر خير لهم أيضاً من عدة وجوه لعل أهمها أنه بدكتاتوريته البشعة وفاشيته البينة كان تزكية لنهجهم اللاديموقراطي الذي كانوا ومازالوا يغذون السير عليه في بلادهم. فهذه البلاد، وفي ظل أنماط حكم هؤلاء، كانت ومازالت تعتبر واحة للديموقراطية بالقياس الى عراق عهد صدام، وهذا شيء كبير في مجال التوازنات الداخلية واكراه الشعب على الرضا بأنظمة حكمهم التي تذكره على الدوام بما كان يجري في العراق وتطالبه بأن يقنع ويرضى بما قسم الله له من نعم الحرية!

أما اذا استقر الوضع الجديد تماماً في العراق وقام في البلاد نظام حكم ديموقراطي تعددي فدرالي ونعم الشعب بالاستقرار وكانت كلمته هي العليا في اختيار رئيس جمهوريته أو ملكه وفي اختيار برلمانه وايلائه الثقة ما يشاء من الأحزاب السياسية أو الشخصيات المستقلة لتشكيل حكومته الوطنية، واذا نعم الشعب الكردي فيه بفدرالية كردستانية سياسية جغرافية وقومية، وتمتعت القوميات الأخرى أيضاً والأديان والمذاهب والطوائف كلها بكامل حرياتها في اطار حرية مجموع الشعب، وتمتعت المرأة المقمطة

فكرياً وسياسياً وواقعياً هنا وهناك بحقوقها وحرياتها الانسانية كنصف أو أكثر من النصف في المجتمع، وأخذ الشعب العراقي ينفق من ثرواته الغنية على إعلاء شأنه وتحسين حياته واعمار بلاده، وتطلع الجيران الى ما يجري على مقربة منهم في العراق، واطلع العالم العربي على الأوضاع الفعلية، كان ذلك نذير شؤم لكل نظام عربي أو مجاور ينتهج في الحياة نهجاً آخر ويعيش شعبه في ظل كوابيس القمع والكبت وتنوء قومياته وأقلياته وطوائفه ومذاهبه في ظروف الدوس على حقوقها الحقة، وقديماً قيل:

من حلقت لحيـــة جـار لـه

فليسكب الماء على لحيـتـه

فمن أجل أن لا يأتي ذلك اليوم الذي يناضل من أجله شعب العراق متحدياً الارهاب والسيارات المفخخة وأطنان المتفجرات والقنابل الموقوتة والدجالين المتاجرين بالدين والاسلام والوطنية، يأبى كل أولئك الاعداء الداخليون منهم والخارجيون أن يركنوا الى العقل والمنطق والفهم الواقعي للامور، فيرفضون الديموقراطية والتعددية الحزبية والدينية والمذهبية والفدرالية، الا انهم وبحكم منطق العصر، لايستطيعون ان يرفعوا أسلحتهم بوجه هذه الأهداف النبيلة كلها، ولذلك فقد اختاروا اليوم من بينها الفدرالية هدفاً لطعناتهم متوهمين أنها أضعف حلقات النضال العراقي لكونها شعار الشعب الكردستاني وحده في الأساس، جاهلين أن هذا الشعب الذي قارع الطغاة طوال وجود الدولة العراقية التي أقامها الاحتلال البريطاني من أوائل عشرينيات القرن الغابر ولم تنتكس رايته النضالية يوماً وان اضطر في بعض الأحيان الى تراجعات تكتيكية مؤقتة، هذا الشعب الذي تفولذ في الكفاح المرير هو اليوم أصلب عوداً وأقوى شكيمة وأشد مراساً وأكثر انفتاحاً على العالم منه في اي وقت مضى، كما أن العالم الذي ظل يتجاهله حتى الأمس القريب، عندما جاب الجبال الوعرة والوديان العميقة نحو الشمال والشرق من وطنه في هجرته المليونية، هو اليوم منفتح عليه بتفهمه لعدالة قضيته. ومن المعروف أن عالم اليوم لم يعد عالم الامس في كثير من الوجوه وتبدل الكثير من الموازين التي تقاس بها اموره.

التاريخ، أيها الاخوة، لن يعود الى الوراء، وقضية شعبنا سائرة الى الامام حتماً، وهي تقطع دربها الطويل على خط مسار التاريخ الانساني. لذا فنحن نناشد، من موقع الثقة التامة بالنفس، كل العراقيين الشرفاء أصحاب الضمائر الحية الذين يحبون الخير

لغيرهم أيضاً كما يحبونه لأنفسهم، نناشد كل من يتذكر العهد الصدامي المندثر ونال الأذى والعذاب على أيدي جلاوزته الوحوش، وكل الذين وحدتهم سنوات الكفاح في الامس القريب وامتزجت دماؤهم في سوح النضال وعلى بلاطات السجون وفي أقبية التعذيب، نناشدهم جميعاً أن يفتحوا أعينهم ليروا الحقيقة الساطعة في وضح النهار ولا يدعوا غشاوة التضليل تعمي أبصارهم وبصائرهم، ليدركوا أننا اذ نرضى اليوم، من كامل حقوقنا الوطنية، كأمة لها ما لكل الأمم من حقوق، بالفدرالية السياسية الجغرافية القومية ولا ندعو الى الكونفدرالية أو الى الاستقلال، فليس مرد ذلك الى انه لايحق لنا التمتع بهذين الحقين أو لانستطيع المطالبة بأي منهما والدفاع عنه، فمتاعب ذلك لن تكون أدهى وأمر من كل ما واجهتنا حتى اليوم، ولكن هاجسنا الاول هو الحرص على المصلحة المشتركة للشعبين العربي والكردي في العراق الذين عاشا، رغم كل جرائم التنكيل بالشعب الكردي، وبخاصة في عهد صدام، في سلام ووئام.

فليكن الاهتداء بالعقل السليم وبمباديء حقوق الانسان، وبالنسبة للمؤمنين حقاً الاهتداء بتعاليم الاسلام ايضاً، وليكن الكفاح المشترك والتاريخ المشترك والمصالح الحقيقية المشتركة، ليكن كل هذه القواسم المشتركة رائدنا جميعاً لنقطع الطريق على دعاة السوء وباذري بذور الفتنة والمتصيدين في المياه العكرة، ولنضع حداً لآلام العراقيين التي طال مداها وأمدها، ولنقر جميعاً بكل ما لكل منا من حقوق مشروعة، ولا يتوجس أحد خيفة من الفدرالية ولا يصغ الى مزاعم الزاعمين أنها تعني الانفصال وانسلاخ كردستان من العراق الواحد الموحد، فهي، وبالعكس من كل الأقاويل التي تشاع، الطريق الواقعي الى الوحدة العراقية الحقيقية لأنها مبنية على الاختيار الحر ولأنها حل لجزء كبير من مشاكل العراق العويصة وليست اضافة لمشكلة جديدة اليها، ودول العالم الفدرالية شاهد صدق على ذلك.

وأخيراً فاني أسمح لنفسي، دونما تخويل من أحد، وانما استناداً الى النظرة الواقعية لشعبنا الكردي وتمسكه باللباب دون القشور، أسمح لنفسي أن أقول: اننا راضون بالتخلي عن الفدرالية، اذا تجرأ مناوئوها أيضاً على القبول بالاتحاد الاختياري معنا. فما عدا ذلك انما هو دمج قسري والحاق بالاكراه وتوحيد اجباري، وذلك ما لانستطيع نحن القبول به ابداً، فهل يدعو هؤلاء الى ذلك؟

أرسل الى (التآخي)، ولم ينشر

تصريحات واضحة

يجب ان تتبعها خطوات عملية اكثر وضوحا ان اقتضى الأمر:

العقلية التي سارت عليها الحكومات العراقية السابقة منذ ان دخلت الطائفية والعنصرية في كيانها كمكون اساسي للدولة، مازالت هي التي يراد التعامل وفقها مع شعبنا الكردي وأن تتبع كعنصر محدد للسياسة الرسمية التي يراد اتباعها حتى قبل ان تشكل وتترسخ الحكومة العراقية الجديدة التي يزعم انها ستدشن العراق الديموقراطي التعددي الفدرالي، مهما قيل من اقاويل تخالف هذه العقلية. وهذه الحقيقة هي التي وقفت حائلا حتى الآن دون التمكن من تشكيل الحكومة الجديدة التي مضى اكثر من شهرين على اجراء الانتخاب ولم يتم التوصل الى تشكيلها، والله والراسخون في العلم وحدهم الذين يعلمون متى سيتم، أجل انه هو وليس ما يزعمونه الابتزاز الكردي والمطاليب الكردية التعجيزية المزعومة.

قبل الاستطراد في هذا الموضوع اود القول كمواطن كردي يعبر عن وجهة نظره الخاصة ويعتقد ان وجهة النظر هذه هي التي تدور في اذهان الكثيرين من ابناء شعبنا الكردي، اننا نؤمن اساسا بمبدأ المواطنة الذي يكثر البعض من الحديث عنه حقا او باطلا، هذه المواطنة التي تعني التكافؤ التام في الفرص والمساواة في كل الحقوق والواجبات، كما تعني ان لا فرق بين المواطنين مهما اختلفت قومياتهم واديانهم وطوائفهم المذهبية، في حقهم الذي لا غبار عليه في تولي المناصب العامة وفي ادارة شؤون البلاد. لكن عدم الفرق هذا كان ومازال وسيظل الى امد بعيد في اكثر الاحتمالات مجرد حلم الى ان يتثقف الشعب العراقي بالديموقراطية الحقة ومنها ان لا ينظر الى اي مسؤول ايا كان من زاوية قوميته او دينه او مذهبه، وان يكون المعيار الوحيد الذي يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار فيه الكفاءة التامة في العمل الذي يسند اليه، الكفاءة بكل معنى الكلمة واهمها الخبرة والاخلاص والنزاهة والنظرة الديموقراطية الى ابناء الشعب العراقي عموما. ولكن هذه المواطنة، وكما جربنا في حياتنا العملية وفي الواقع السياسي العراقي، كانت مجرد امنية بعيدة المنال بعد ان توفر قدر ضئيل منها في بداية العراق الجديد الذي اضفي عليه لقب الحكم الوطني، ولم يتوفر فيه من مقتضيات هذا اللقب ايضا الا اقل القليل.

فقد كان اخوتنا الشيعة، مثلا، مهمشين منذ البداية رغم انهم الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لثورة العشرين التي تمخض عن الحكم الوطني... كانوا مهمشين في حقيقة الامر رغم وجود رموز لهم في الحكم على الدوام ولكن بقدر لا يتناسب وحجمهم في واقع الانتماء العراقي، الا ان كثيرا من اسباب هذا الواقع يعود الى الشيعة انفسهم والنهج الانعزالي الذي ساروا عليه في العهد العثماني مما لم يتح المجال لان يتكون من بينهم في ذلك العهد كوادر عسكرية وسياسية وادارية في الادارة العثمانية يتولون مقادير من مقاليد الامور بعد تأسيس الحكومة المحلية، وقد ترك هذا الواقع بصمانه على مستقبلهم في العهد الملكي ايضا الى حين، وكان يزداد استفحالا بعد سقوط ثورة الرابع عشر من تموز في انقلاب شباط الدموي، الا انه وعلى الرغم من بشاعة الارتكابات التي مارسها النظام البعثي في عهده الثاني ضد الشيعة الا ان وفرة من الكوادر البعثية العليا في القيادة القطرية ووفرة من كوادره الوسطية وقياداته وقواعده العسكرية والقمعية كانت من بين الشيعة.

اما الكرد فقد وجد الكثيرون من كوادرهم العسكرية المتخرجة من الاكاديميات العسكرية العثمانية، التي كانوا يمتلكونها في اواخر العهد العثماني طريقهم الى بناء العراق الجديد وبالاخص كعملية تعويض عن حرمانهم من الحقوق القومية التي اقر لهم بها الاحتلال البريطاني والحكومة العراقية الحديثة التكوين، ولكن ذلك كان يضمحل شيئا فشيئا حتى آل الامر الى سياسة الحرب ضد الشعب الكردي في اربعينيات القرن الماضي، وتجددت بصورة اقسى واشد بعد عامين من ثورة تموز واستمرت مع قدر من المد وآخر من الجزر احيانا حتى ان سقط النظام.

اذاً، فان مبدء المواطنة لم تتبع قط طيلة العهود السابقة وبالتالي فانه لم يغد جزء من التكوين النفسي للنخبة العراقية، مدنية كانت او عسكرية، التي حكمت العراق حتى نهاية عهد صدام، بل وحتى للشعب العراقي نفسه، وكل ما خفف من المشكلة هو التربية الوطنية التي نهضت باعبائها الحركة الديموقراطية واليسارية العراقية وفي الذي كان يربي الجماهير العربية بروح الاخوة العربية - الكردية والايمان بحق تقرير المصير للشعب الكردي كما كان يربي الجماهير الكردية بروح الاتحاد الاختياري مع الشعب العربي لتكوين وحدة عراقية اختيارية. وهكذا لم تتكون في العراق قاعدة راسخة للحكم مؤمنة حقا بمبدء المواطنة لتطبقها في حياتها العملية.

هذا بالنسبة للشيعة كاكبر شريحة مذهبية عراقية وبالنسبة للكرد كثاني قومية عراقية. اما بالنسبة للمسيحيين وبالنسبة لليهود عندما كانوا موجودين في العراق وبالنسبة للصابئة والايزدين كمجموعتين دينيتين وللتركمان كأقلية قومية تشكل الاثنية الثالثة في العراق، فلم يكن الامر يوما ما افضل مما كان للشيعة وللكرد بطبيعة الحال، ولم يتعد تولي المسؤوليات الوسطية من جانبهم كونه قضية مصادفة لا غير ولم يغد قط حقا وطنيا...

من هنا كان لابد من المحاصصة كضمانة وحيدة في ظل انعدام الايمان الرسمي الحقيقي بالديموقراطية والمواطنة الحقة، لكل فئة مهضومة الحقوق. ولكن يجب ان تكون هناك آلية تحدد الحصة التي يستحقها العرب، مثلا، سنتهم وشيعتهم، كل على حدة، وكذلك الكرد والتركمان والمسيحيون، عبر القومية الكلدوآشورية، والاقليات الدينية، ولكن هذه المحاصصة لايجوز ان تعني باي حال ان المناصب الاهم يجب ان تكون للقومية الاهم اي الاكثر عددا او للمذهب الاكثر اتباعا كالشيعة، والتي يليها بدرجة اقل للكرد بوصفهم المجموعة الاثنية الثانية، وهلم جرا... فكما حددنا عن طريق المحاصصة المقدار الذي يجب ان تناله اي مجموعة دينية او مذهبية او قومية، يجب ان يكون توزيع الحقائب الوزارية والوزارات السيادية والمناصب السيادية ايضا عن طريق المحاصصة انطلاقا من النسبة العددية لكل مجموعة وهي نفسها السند الذي تستند اليه الجهة التي تعتبر نفسها اليوم انها الاهم، والا فاي منطق هو ذلك الذي يستند اليه الاخوة الشيعة في تخصيصهم انفسهم برئاسة الوزارة واكثر الوزارات السيادية. وان لم تعتمد المحاصصة في توزيع المناصب فان المجموعة الاقل عددا من بين المواطنين ستغدو مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة حسب توزيع المناصب.

الجميع يعلم ان منصب رئيس الجمهورية رغم أولويتها (بضم الهمزة نسبة الى أولى العددية لا بفتح الهمزة نسبة الى الأولى بمعنى الأليق) لا يتعدى كونه منصبا بروتوكوليا على الاغلب، فليست الرئاسة سلطة تنفيذية كما هو الشأن بالنسبة لرئاسة الوزراء، والمنصب الاهم هو رئاسة الوزراء، فاذا كانت المواطنة التي تقضي باعتبار الرجل الانسب للمنصب الاهم هو الاساس الحقيقي في اسناد المناصب في عراق اليوم، فلماذا يجب ان يكون رئيس الوزراء عربيا شيعيا ؟ الا يمكن ان يكون بين الكرد او

التركمان او العرب السنة او المسيحيين او سائر الاقليات الدينية من يكون اجدر من رئيس الوزراء الشيعي المرشح؟ ولماذا يجب ان تكون اهم الوزارات السيادية من نصيب الشيعة ولا يخصص للعرب السنة وللكرد والقوميات الصغيرة والجماعات الدينية منصب من بينها او تخصص واحدة منها فقط للكرد من باب احتساب الحساب لثقلهم السياسي او لنسبتهم العددية في الجمعية الوطنية، فاللهم زد وبارك!

اننا اذ نقبل بمنصب شرفي كرئاسة الجمهورية ولا نطالب برئاسة الوزراء ونقبل ان تكون من حصة اخوتنا الشيعة فانما نقبل بذلك لاننا نريده جزء من عملية واسعة لا يهمش فيها احد. واذا كان كثير من اخوتنا السنة العرب ابوا الاشتراك في الانتخابات او قاطعوها وبذلك حرموا انفسهم من مقاعد في الجمعية الوطنية، فاننا نريد ان يُعوَّض لهم عن ذلك بمقاعد وزارية وبالمشاركة في كتابة الدستور ليمهَّد بذلك لاشتراكهم في الانتخابات القادمة في نهاية العام. واذا كانت لنا مطاليب رئيسية نريد ان يقر بها لنا كل طرف يشترك في الحكومة وبالاخص الاطراف الرئيسية منها، فلأن شعبنا لا يريد مجرد الاشتراك في لعبة سياسية. انه يريد ان يبني اتحادا اختياريا مع الشعب العربي مبنيا على تحديد حقوقنا التي نريد تثبيتها ولا نريد ان نمر على تلك الحقوق مر الكرام دون ان تكون لها ضمانات واقعية ودستورية. ان الرأي الحقيقي لشعبنا هو أن حقوقنا لابد ان تضمن في صيغة تشهد عليها الامم المتحدة. ولئن كنا لم نرفع مثل هذا المطلب فلأننا نريد انهاء ازمة الحكم في صيغة متوازنة لتتفرغ الحكومة المقبلة لبناء العراق الجديد، ولكن مع كل هذه النوايا الحسنة من جانبنا، ومع كل ما ذكرنا من وضع منصب رئاسة الجمهورية التي يجب ان يتشرف كل عراقي بان يتولاها مناضل عريق كالاستاذ جلال الطالباني لما لذلك من تأثير حسن في جميع المحافل الدولية بالنسبة للتطورات الايجابية التي تحصل في العراق، فان بعض اخوتنا الشيعة من المشاركين في المحادثات يريدون جعل هذا المنصب خرقة تتنازعها اطراف ثلاث، وكما يقول المثل: واحد يجر بالطول وواحد يجر بالعرض، وذلك باتخاذ ثلاثة نواب له. ومن ذا يدري فلعل الثلاثة يطالبون غدا بأن لا ينطق الرئيس بكلمة دون استشارتهم ودون موافقتهم على ما يريد ان يقول.

ازاء كل ما يجري من تلكؤ لغرض اكراه الكرد على قبول امر واقع معين لا يأخذ

مصلحة شعبهم بنظر الاعتبار، في المحادثات التي طال امدها حول تأليف الوزارة وتوزيع حقائبها، لا اجد لي مناصا من العودة الى مقترح لي ضمنته مقالا نشرته قبل ايام في (التآخي) وفيه دعوة الى اعلان موقفنا الصريح من النقاط المتفق عليها والمختلف بشأنها وبيان مطاليبنا التي لا يمكننا ان نتساوم عليها والتوقف اثر ذلك عن المزيد من المحادثات وترك الامر بين ايدي الاطراف الاخرى واشعار الرأي العام العراقي باننا لم يبق لدينا المزيد لنقوله، فاذهبوا انتم واتفقوا فيما بينكم كما شئتم، واننا لعلى استعداد للانضمام اليكم والمشاركة واياكم اذا وافقتم على طروحاتنا كاملة غير منقوصة. واؤكد هنا على ان تكون مطاليبنا التي نطالب بها هي ما لا يمكننا أن نتساوم عليها. فاذا قبلتم بها فاهلا وسهلا، والا فسنكون نحن الذين نشكل المعارضة الوطنية الصادقة في الجمعية الوطنية ونرحب بمن ينضم الينا في هذه المهمة.

هذا هو الخط الصحيح الذي ارى انه يجب علينا اتباعه وسط كل هذه الحملات المكثفة التي تشن علينا من الدس والافتراء والاتهامات التي تنهال علينا من الفضائيات والصحف العراقية والعربية متهمة ايانا باننا نحن الذين نقف وراء عدم تشكيل الوزارة حتى الآن، فلم يسبق للكرد ان كيلت لهم الاتهامات الرخيصة بقدر ما تكال لهم اليوم، حتى في حزيران العام ١٩٦٣ وفي اشد ايام الانفالات الوحشية ضراوة.

هذا اذا كنا لا نريد لشعبنا ان يذهب ضحية للتشويه المتعمد ولا نريد ان يساء الى سمعته وسمعة قادته لدى الجماهير العربية الطيبة التي يتوجه اليها المغرضون لتلقينها الاساءات الفظة الموجهة الى شعبنا المكافح الصبور.

لقد احسن الدكتور برهم احمد صالح قولا اذ علق على ما اشار اليه بعض المفاوضين من الائتلاف العراقي الموحد في مقام مطالبة الكرد بوزارة سيادية معينة من ان وزارة النفط هي من الخطوط الحمراء بالنسبة للكرد وحذر من ان يتقرب احد من تلك الخطوط الحمراء، وكان ذلك قولا خطيرا بوجه الكرد الذين اراد ان يبني بوجههم سدا كسد يأجوج ومأجوج او كخط ماجينو او بارليف، متناسيا ان خطي ماجينو وبارليف انهارا كنسج العنكبوت او اوهى منه، وان سد يأجوج ومأجوج هو الآخر لابد من ان ينهار عندما يحين اجله... اجل لقد احسن الدكتور برهم قولا اذ علق على اقوال ذلك الاخ المفاوض فقال: عند ذاك سنرجع نحن ايضاً الى برلمان كردستان وسندبر حالنا... فان لنا في هذا البرلمان

المنتخب جنبا الى جنب مع الجمعية الوطنية العراقية، مرجعية شرعية ديموقراطية نستند اليها في اتخاذ الخطوات الواجب اتخاذها ازاء اصحاب العقليات الاستعلائية وحراس الخطوط الحمر الموروثة من عقليات عفى عليها الزمن.

وان شعبنا لقادر على حماية مكتسباته وعدم التفريط بها وتحصيل ما لم يحصل عليه منها. ومن الافضل لكل من يريد للعراق الاستقرار والامن والسلام والحياة الديموقراطية ان يركن للحق والعدل ويقر لنا بحقوقنا الاولية التي نطالب بها، ساكتين عن كثير من مطاليبنا العادلة المشروعة الاخرى التي لا يشك منصف في عدالتها ومشروعيتها، من اجل الحفاظ على العراق ديموقراطيا تعدديا فدراليا موحدا، والله عليم بذات الصدور.

ارسل الى (الاتحاد) ولم ينشر

بعد مجزرة اربيل الكبرى،

بعض النقاط على الحروف..

في الايام القلائل الماضية عدنا ثلاثين سنة، بل أكثر، الى الوراء.. عدنا الى ذلك اليوم الذي بعث فيه البعث المتآمر طوال حياته الملطخة بدماء الابرياء، ممثَّلاً بمخطط جرائمه صدام حسين الذي ربما لم تلد أم مثيلا له من قبل، ومنفذها الجزار ناظم گزار.. بعث حشدا من رجال الدين المضلَّلين، محمَّلين في جيوبهم او على صدورهم بمعلبات صغيرة في حجم علب الدخان، مكبوسة بمواد شديدة الانفجار، قيل لهم انها اجهزة تسجيل صوت.. بعث بهم الى «حاجي عمران» حيث المرحوم الملا مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية في مضيفه الذي يستقبل فيه الناس الذين يأتونه من كل حدب وصوب، بعد ان اضطر الذين حاربوه سنين طوالا بكل ما تيسر لهم من سلاح، وما اكثره، اضطرهم الى ان يوقِّعوا، الى جانب توقيعه هو، على اتفاقية الحادي عشر من آذار، وبعد ان لمَّ الشمل الكردي من جديد واحاطت به قلوب الجميع.. بعث البعث بأولئك الدينيين ليقولوا له في ادب جم وتواضع كثير: لقد أتيناك، أيها السيد البارزاني، في مسعى حميد، لنستمع الى ما تقوله عن كيفية حل المشاكل التي مازالت عالقة بين ثورة الكرد والسلطة المركزية، فتفضل، وقل لنا، إن شئت، ما يدور، بهذا الشان في خلدك.. كان موجهو رجال الدين أولئك، من رجال امن البعث الذين اشرفوا على انتقائهم وجمعهم والتحدث اليهم ومن ثم اقناعهم بالسفر عبر المسالك الكردية الوعرة، وتلقينهم ما عليهم ان يقولوا وتحريكهم في سيارات امن مفخخة في كل تجاويفها، يقودها ويقبع فيها ضباط امن من الجلاوزة المدربين ويظلون في داخلها بعد وصولهم، الى ان ينجز «رسل الخير والصلاح» مهمتهم، ينتظرون، على أحر من الجمر، ما يحدث في الداخل، وايديهم على قلوبهم التي تنبض بأقصى ما يمكن ان يكون عليه النبض من شدة.. كان اولئك الموجهون الضالون المضلُّون قالوا لرجال الدين المخدوعين الذين أتوا بهم: هذه العلب التي تحملون انما هي ادوات تسجيل، وكان ظاهرها الذي يبين من أغلفتها كذلك حقاً.. وقالوا لهم ايضاً: عندما يبدأ الملا مصطفى حديثه اليكم، ليضغط كل منكم على

زر مسجله الذي يحمله، لئلا تفوته كلمة واحدة مما يقوله الرجل، فهو يتكلم معكم بصدق، والحزب يريد ان يرد على صدقه بالمثل!. نصحوا علماء الدين هؤلاء بهذه «الموعظة الحسنة»، لتنفجر المعلبات المفخخة دفعة واحدة، او بالتوالي.. ويذهب ضحيتها القائد الكردي «المزعج» ومن معه في مجلسه، وفي مقدمتهم حواريوه ومحاوروه من رجال الدين أولئك، الذين زورت رسالتهم السماوية على يد رافع راية الحملة الايمانية الذي سيكونه بعد أكثر من عقدين من الزمن.. زورت رسالتهم الى دماء واشلاء بشرية ممزقة ودوي انفجارات يتردد صداه بين شعاب الجبال الكردية.

لم يكن بين رجال الدين البؤساء أولئك ، على ما أعتقد، وما أعتقده صحيح بكل تأكيد، من يعرف حقاً لماذا ارسل في هذه البعثة الدامية، ولم يكن بينهم، بكل جزم، من يقبل ان يُقتَل لمجرد ان يقتل معه البارزاني ومن في حضرته، وظاهرة الانتحاري المفخخ لم تكن قد عرفت بعد في عالم السياسة، مثل ما هي الآن، اذ ارتبطت، بكل اسف، بالصحوة الاسلامية التي دخلت عليها الزمر الارهابية، بعدما استخدمتها السياسة الامريكية في حربها للسيطرة على العالم ضد الاتحاد السوفياتي المنهار فيما بعد، غير انها، اي الظاهرة الانتحارية، والزمر الارهابية، وكثيراً من رموز الصحوة الاسلامية، قد انقلبت عليها، اي على السياسة الامريكية، بعد حين، عندما وجد اولئك الرموز والزمر في انفسهم القوة ليعملوا لانفسهم لا لغيرهم، فأخذتهم العزة بالاثم، وباتوا وبالا على العالم المتمدن كله وفي مقدمته الأمة الاسلامية نفسها ورسالة الاسلام السمحة عينها وحتى الولايات المتحدة الامريكية التي يسرت لها، يوماً ما، لغاية في نفسها، سبل النمو والازدهار، حتى باتت مالئة الدنيا وشاغلتها.

لقد شط بي الحديث وتفرع، فلأعد الى حيث انقطعت. لم يكن اولئك الرجال المعمّمون انتحاريين، ولم يكونوا يريدون ان يقتلوا لحساب احد، ولم يكونوا يعلمون عن الطبخة البعثية المعدة للقائد البارزاني، ولهم ايضاً، شيئاً ابداً.. ولكن خسة صدام حسين ومدير امن حزبه ونظامه ناظم گزار وجهازهما الارهابي الذي ارضع لبان الفاشية منذ الايام الاولى لولادته المشؤومة من أب اجنبي استعماري وأم رجعية محلية، هي التي ساقتهم الى ذلك المصير التعيس، وقضت على حياتهم رخيصة على مذبح ارهابيات النظام الصدامي العفلقي.

لقد فشلت تلك العملية الاجرامية فشلاً ذريعا، وانكشفت المؤآمرة امام القاصي والداني، ودانها كل ذي ضمير حي، وعرف العالم فيما بعد اي جهاز دموي هو هذا النظام.. واليوم، وبعد اكثر من ثلاثين عاماً، تعود البقية الباقية من اجهزة الجرذ الجبان، صدام حسين، الذي وقع، مؤخراً، في المصيدة التي يستحقها، بالتعاون مع شبكة من الايادي الارهابية الدامية العالمية لعصابات اسامة بن لادن وانصار الاسلام الزائفين، تعود بصورة متطورة بالقياس الى الماضي، وشبه كبير في التنفيذ واداة التنفيذ بحادث «حاجي عمران»، للانتقام من الحركة القومية الكردية التحررية، ممثلة بشقيها الرئيسيين الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ويفجر واحد او أكثر من الزمرة السفاكة نفسيهما، احدهما، أو احدهم، كان، على ما قيل، قد تزيا بزي رجل دين من جبة فضفاضة ولحية منقوشة وعمامة ناصعة البياض، الا انها تتضمن في تلافيفها أكثر من شاهد على الاجرام البعثي...

جرى ذلك في اول ايام عيد الاضحى المبارك ووسط احتفالات جماهير اربيل الكردية المسلمة، وذهب عشرات من ابناء الشعب الكردي ضحايا للعمليه الارهابية.. وهكذا اعاد التاريخ نفسه بكل التفاصيل السابقة تقريباً، من جديد، وجرى تنفيذ المشهد الختامي لما كان يراد ان يجري في «حاجي عمران» قبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، ولكن في اربيل..

***

ايها الاخوة في الديموقراطي الكردستاني، وفي الاتحاد الوطني الكردستاني، وفي كل حزب كردستاني.. وفي الشارع الكردستاني، والقرية الكردستانية، وفي كل بيت كردستاني!

لابد ان جدالاً ساخناً يدور في هذه الايام عن هذه المجزرة، وعلى السنة كثرة كاثرة من الناس المهتمين بالشؤون العامة، وانهم لابد يتساءلون فيما بينهم كيف جرى ما جرى، ومن هو المسؤول عما جرى.. أنا لا ادعي المعرفة باي شيء أكثر من اي احد، ولكن دعوني أقل لكم بكل صراحة. اني ارى القضية واضحة مفهومة كالشمس في وضح النهار بالنسبة لكل من يؤمن بالقضية التي يناضل من اجلها، او ينبغي، على الاقل، ان تكون كذلك. يدور في هذه الفترة من عمر بلادنا صراع رهيب حاد على ثرى العراق.

انه صراع الحق مع الباطل، صراع ارادة الشعب العراقي للتخلص، الى الابد، من الدكتاتورية الفاشية وازلامها المجرمين وبقاياها الخائبين، وصراع القتلة المستحوذين على رقاب الشعب العراقي منذ أكثر من ثلاثين حولا، الذين لايريدون ان يتركوا شعبنا يفلت من بين انيابهم ومخالبهم حتى بعد هذا الزمن الطويل.. وبالنسبة لنا، نحن الكرد، كجزء اساسي أكثر مظلومية بما لا يقاس من سائر شعب العراق، المستهدفين من أكثر من جهة، هي، اي القضية، صراعنا من أجل حقنا الطبيعي في تقرير المصير، هذا الحق الذي رضينا في هذه المرحلة من تاريخنا وتاريخ العراق كله بان يتجسد في فدرالية سياسية قومية وجغرافية، ولكن كارهينا ورافضي حقنا وناكري جميلنا يأبون هذه الفدرالية علينا، كل بوسائله المتاحة له، وأخسها هو هذا الارهاب الدموي الذي يستهدف، في الاساس، طلائعنا السياسية كلها وهي قلوبنا النابضة، ويستهدف كل قوانا وكل طاقاتنا ان لم نجابهها بارادة موحدة لا تلين، و ببيت كردي موحد قوي الدعائم متين، وبيقظة ثورية وحذر مبني على تجارب التاريخ، فالعنف الفاشي لن يقف بوجهه الا مثل هذه اليقظة الثورية والارادة الشعبية الموحدة والحذر المستقاة تفاصيله من حياة شعبنا، كما من بطون كتب التاريخ...

لقد فات، ايها الاخوة، ما فات.. وحدث ما حدث، ولكني استغرب، وحق لي ان استغرب، وقد مر القوم بكل ما مروا به من تجارب مريرة في سنوات نضالهم الطويلة، ان تخدرهم، وهم نخبة الأمة وموجهوها السياسيون، قدسية مناسبة دينية وتراثية، فيخيل اليهم ان العدو المتدثر بدثار الايمان والمتستر تحت ادعاء الاسلام، يعير هذه المناسبة ادنى قدر من الاحترام، فيفسحوا المجال رحباً في مدينة كأربيل يعرف فيها معظم الناس الذين يرتادون تلك المناسبات بعضهم بعضاً، ويمكن لرجال الامن والپيشمرگة والشرطة التأكد بكل بساطة من هوية كل من يروم الدخول عليها تحت غطاء التهنئة.

وفي مثل هذه الظروف المحفوفة بالمخاطر التي يفترض ان يحيط بدقائقها كل مسؤول أمني تمام الاحاطة، واذ ازال الامريكان كل ما كان لدينا من قبل من وسائل حماية لانفسنا وسيطرة لنا على مداخل الاقليم ومدن الاقليم، ان يفسحوا المجال، في ظروف كهذه، فيستطيع ارهابيون غير معروفين التسلل الى مجلسين لتبادل التهاني بالعيد،

دون سؤال أو فحص او استبيان هوية، ويفجروا انفسهم فيهما في دقائق متقاربة، فيقتلوا من قتلوا ويجرحوا من جرحوا!

ايها الاخوة! ان الصراع بيننا وبين اعدائنا رهيب وشديد، وهو صراع على المصير، فاما نحن واما هم، وما من خيار ثالث بين هذين الخيارين.. فهلا كان لنا، على الأقل، في بعض أساليب التوقي والحذر التي كان ينتهجها صدام حسين لاتقاء خطر خصومه ومناوئيه عظة وعبرة، وهو الذي كان أمنه مستتباً، وعيونه وعيون عيونه على عيونه مبثوثة في كل زاوية، وشبكاته المخابراتية كخيوط العنكبوت لا في الوهن، بل في التشابك والتعقيد..

ارسل الى (الاتحاد) ولم ينشر

متى يوضع الحد الفاصل لكل هذه المهازل؟

كلما اصبح الصباح واستيقظنا من نومنا وبدأنا في التهيوء للانتقال الى عملنا اليومي، انتظرنا منذ اللحظات الاولى لسماع انباء الصباح ولغاية اليوم سماع المزيد ثم المزيد من اخبار السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وقتل العشرات واجسادها الممزقة واشلائها المبعثرة وجرح عشرات اكثر واختطاف كذا شخصا واغتيال المسؤول الفلاني ومرافقيه وما الى ذلك...

هذا هو الشأن اليومي لكل من لا يريد ان يمر مر الكرام بهذه الاخبار المقلقة والمزعجة التي يصاب المواطن من وراء سماعها بشتى الامراض نتيجة القلق وعدم الاستقرار النفسي... والانكى من ذلك ان تكرر هذه الاحداث بصورة شبه يومية وسماع اخبارها المفزعة لا تؤدي لدى كثير ممن بيدهم الحول والطول الى التفكير الجدّي في ما اذا كان هناك خلل في طريقة ادائهم الواجب وتصديهم للمشاكل ومحاولاتهم وضع حد للانفلات الامني، فتتكرر المآسي اليومية وبصورة اكثر بشاعة من ذي قبل واكثر لامعقولية وعبثية ودلالة على السطحية المفرطة في معالجة الامور حتى بات يصدق علينا قول الشاعر الايراني:

في كل لحظة تنضج ثمرة جديدة في هذا البستان

فتؤتي الاشجار ثمارا اكثر جدّة من الثمار الجديدة في حل ذاتها.

ومعذرة للتمثل بهذا البيت الذي يتحدث عن الثمرات الجديدة والاكثر جدّة من باب الكناية عن الأمور الغريبة العجيبة، في حين ان موضوعنا هو الموت بطرائق اكثر حداثة من طرائق الموت الحديثة، هي الاخرى، في حد ذاتها.

ربما امكن القول انه لم يعد هناك في العراق ما يمكن ان يسمى اتعاظا واعتبارا، بل واهتماما. فالحوادث تترى، ويبدو انها تظل تترى، دون ان تترك لها اثرا الا على ذوي القتلى والجرحى والمخطوفين والمغتالين، فمادامت البطالة ضاربة اطنابها في بلد الخيرات الوفيرة التي لا يتمتع بها شعبه، ومادام الحماس للتصدي للارهاب والارهابيين عميقة الجذور في نفوس الشباب، فان مئات جديدة تتقدم كل يوم للتطوع في الحرس الوطني

والجيش العراقي، وهذه نقطة جد ايجابية في حد ذاتها، ولكن لايصح ابدا استثمارها بشكل سيء كما هو جار الآن، وعدم التفكير فيما اذا كانت هناك طرق لوضع حد للارهاب، غير انه يبدو ايضا ان هذا التفكير معدوم مع الاسف او ليس من الكفاية بحيث نلمس له اثرا في حياتنا اليومية.

في الأيام القلائل الماضية سمعنا اخباراً الواحد منها اشد غرابة من الآخر: عصابة مسلحة تهاجم مصرف الرافدين، او الرشيد، في الرمادي، وتحجز الموظفين والحراس كلهم في قاعة من قاعات المصرف، والحمدلله على انها لم تأخذهم معها اسرى، وتجمع كل ما في المصرف من اموال وودائع، وتخرج بسلام دون ان يتصدى لها، لا سمح الله، لا شرطي ولا حارس وطني حتى ولا جندي حليف، ولا مواطنون غيارى، ولا مسلمون اقحاح يحرمون على انفسهم، على سنة رسول الله، اموال الناس واعراضهم ودماءهم... وقد بلغ مقدار ما أخذوه واشارت اليه الاخبار، ستة عشر مليار دينار او ما يقابله بالورقة الامريكية الخضراء... فقولوا لي، بالله عليكم، اي احمق في هذا الكون هو ذلك الذي يسمح له عقله المتنور بقبول ايداع ستة عشر مليار دينار في بنك في مدينة كالرمادي؟ او لم يفكر العقل المسؤول عن هذا العمل ان من الضروري قبل ارسال هذا المبلغ الى هناك وضع عدد كاف من المسؤولين لحمايته؟ وانتم، ايها القراء وايها المستمعون، الاترون انه كان هناك، في البنك، على الاغلب، من هو على صلة باللصوص الارهابيين، أو ألا يمكن ان يكون كذلك على الاقل، في وقت يتحدث فيه رئيس الولايات المتحدة عن اثر وضع الحجز على الاموال المشتبه بعائديتها للارهابيين، على نشاط ابن لادن وعصاباته المنتشرة في بقاع الارض؟

بعده بيوم فقط افادت الاخبار ايضا ان مسلحين استولوا على حافلة فيها ثلاثون من الحرس الوطني كانوا يعودون من (هيت) الى قراهم او مدنهم، ويخطفون اولئك الحرس في حافلتهم تلك ويسوقونهم بها الى جهة مجهولة... الم يكن اولئك الثلاثون حارسا يحملون معهم اسلحتهم، ام كانوا يحملونها؟ اذا كانوا مسلحين، فاي حراس وطن هم اولئك الذين تبلغ بهم الذلة والمسكنة حد أن احدا منهم لايبادر الى رفع سلاحه في وجه اولئك المهاجمين ولا يطلق عليهم طلقة واحدة دفاعا عن نفسه وزملائه، وهو يعرف، خير معرفة، انهم سيذبحون، غدا او بعد غد،د

ذبح الشياه، اضاحيَ حج، بسيوف انصار السنة المحمدية الأدعياء، شأنهم شأن العشرات ممن ذبحوا قبلهم؟ وان لم يكونوا مسلحين، فلماذا لم يعطهم المسؤولون عنهم اسلحتهم ليأخذوها معهم للدفاع عن انفسهم عند أي طارئ يطرأ لهم كما طرأ؟ واذا كانوا لم يعطوها اياهم، لعدم ثقتهم بهم، فلماذا وثقوا بهم وقبلوهم جنودا لديهم ولا يثقون بهم ليعطوهم اسلحتهم ليستخدموها دفاعا عن انفسهم... الم يكن للمسؤولين عظة وعبرة في حادث المذبوحين في اللطيفية، وفي طريق بعقوبة – خانقين، وفي الحادث المماثل الذي وقع قرب جلولاء، وفي حوادث اكثر من تلك جرت في الموصل الحدباء؟

امس ايضا سمعنا ان سجناء عراقيين وعربا من الارهابيين كانوا ينقلون في حافلة من احد المعتقلات الى سجن ابي غريب، فتعرض مسلحون ارهابيون في الطريق لحراسهم ومكنوا السجناء من الهروب... أفلم يفكر مسؤول في مسؤوليته عما جرى؟ ولماذا لم يكن مع حافلة كهذه عدد كاف من الحراس يستطيعون التصدي للمهاجمين، ولماذا لم يطلبوا، سلفا، من القوات المتعددة الجنسية ان تبعث معهم عددا من الدبابات والمدرعات لضمان سلامة وصول اولئك الارهابيين السجناء، وطائرات هيليوكوبتر تظللهم فوق رؤوسهم حتى يبلغوا المكان المقصود؟ هل اخذتهم العزة بالاثم وخجلوا من اظهار حاجتهم الى المساعدة، ام ماذا؟ وألم يفكر مسؤول في ان ذلك ما كان ليحدث لولا وجود عملاء مدسوسين بين حراس اولئك السجناء او من هم اعلى منهم ممن يتولون ادارة المكان الذي كان السجناء معتقلين فيه، واخبروا الارهابيين بالتحرك، ولماذا لم توضع مفارز حماية على الطريق بين معتقل السجناء وسجن ابي غريب؟ كل هذه الاسئلة الواردة يمرون عليها مر الكرام ولا يحاولون البحث عن جواب لها، والا لأفادونا بشيء مقنع عنه في حديث صحفي او لقاء تلفزيوني... وفي هذا رأس البلاء...

تحدثت الاخبار ايضا في الايام الماضية عن الاعتقالات الكثيرة التي تمت مؤخرا لاناس من كبار الارهابيين في مواقع مختلفة، ومنهم من كان على صلة مباشرة بالمجرم الزرقاوي، على ما قيل، وحتى جرى ذكر اسماء بعينها دليلا على صدق الخبر، فلماذا لم نعرف شيئا ولو يسيرا عن بعض نتائج التحقيق الذي جرى معهم، ولماذا لم يعرضوا على شاشات التلفزيون ليتحدثوا بملء اشداقهم عما اقترفوا من جرائم بحق هذا الشعب،

ومع من هم على صلة، ومن اين يأتيهم المال والسلاح، ومتى سيقدمون الى المحاكمة لينالوا جزاءهم العادل عما ارتكبت اياديهم الملطخة بدماء الابرياء، وهل ستجرؤ الحكومة على اعدام اي قاتل منهم او من غيرهم، ام ان المعايير السائدة في بعض الولايات الامريكية دون بعضها وفي دول الاتحاد الاوروبي تفرض علينا التخلي عن الدم المسفوك لأبناء شعبنا وعن كل ما هو ضروري لحماية امن بلادنا واستقرارها والحياة الهانئة لشعبنا؟ مثل هذه الانسانية المزعومة التي يجري الحديث عنها في اوروپا وامريكا والتي لا تسمح لنا بانزال عقوبة الاعدام بقتلة شعبنا الذين تسببوا في اراقة دماء الالوف من الناس الابرياء في العراق وجرح الوف اكثر وخسارة عشرات المليارات من الثروة الوطنية، ليست في الواقع الا الوحشية بعينها، ولا تعني في جوهرها الا التشجيع على المضي في طريق القتل والارهاب وانتهاك الحرمات.

ان هذه السياسة الخرقاء المتبعة اليوم في العراق لن تؤدي بحال الى حدوث اي تطور ايجابي فيه ولن يزيد البلد الا دمارا فوق دمار وانهيارا بعد انهيار، وعند ذاك قد يكون من الصعب على من يأملون ان ينجوا بجلدهم من المسؤولين عن هذه الحياة الكارثية ان يلجأوا الى معسكرات القوات المتحالفة ويظلوا في كنفها ويعودوا من حيث اتوا ويتركوا شعب العراق يلعق جراحه الدامية، وقد بلغ اليأس بالناس حد العجز عن عمل اي شيء وقام نظام دكتاتوري اسوأ من ذي قبل اضعافا مضاعفة و اعاد التاريخ نفسه الى ماشاءالله.

لا حل لهذه المشكلة الحقيقية الا في أن يأخذ الشعب امره بيده، وينهض من الذين يشعرون بالمسؤولية الوطنية تجاه بلدهم وابنائه ويستنهضوا الغيارى الشرفاء من بينهم ويتصدوا بكل ما اوتوا من قوة، على ضعفها، للزمر الارهابية دون ان يعتمدوا على هؤلاء الذين لايملكون الا الاحاديث العنترية والجعجعة دون طحين.

اني على ثقة تامة من ان اوساطنا الشعبية لا تخلو من غيارى من امثال هؤلاء، ومن ان شعبنا لن يطول به الرضوخ للعيش في ظل هذه الاوضاع المأساوية المزرية، وان صبرها سينفد عما قريب، وآنذاك ستدور الدوائر على الارهابيين واسلافهم وكل من اوردوا وطننا موارد الردى والضياع الذي هو فيه، وان غدا لناظره قريب.

ارسل الى (الاتحاد) ولم ينشر

حكومة الولايات المتحدة الامريكية
والاقرار المتأخر اكثر مما يجوز بارهابية (جماعة التوحيد والجهاد)

بعد اكثر من عام ونصف على تحرير العراق من النظام الصدامي واحتلاله من قبل القوات المتعددة الجنسية وعلى رأسها الامريكية، وبعد مضي الفترة نفسها على بدء الاعمال الارهابية في معظم مناطق العراق ولاسيما العاصمة بغداد وتعوّد العراقيين كل يوم تقريبا على مشاهد تفجير السيارات المفخخة وقتل عشرات وجرح عشرات غيرهم واصابة الكثيرين بالعوق المستديم الذي يلازمهم الى ان يرحلوا الى مثواهم الاخير، وبعد مرور اكثر من عام على شيوع اسم الارهابي الاردني المنتحل صفة الاسلامي ابي مصعب الزرقاوي، الذي يقال انه اتخذ من بعض المناطق العراقية مقرا لقيادته ومعسكراً لافراد عصابته ومنطلقا لاعماله الارهابية، وتخصيص الجوائز المغرية من قبل سلطات التحالف، دونما اي جدوى، لمن يخبر عن مكان وجوده اخبارا يؤدي الى القاء القبض عليه حيا او قتله، وبعد عشرات ومئات من حملات القصف الجوي والمدفعي لمدينة الفلوجة المتهمة اكثر من اي بقعة عراقية بارتباطها بالزرقاوي، وسوق الجيوش الامريكية وقوات الحرس الوطني والشرطة العراقية لتصفية بؤر الارهاب هنا وهناك باعتبار وجود الزرقاوي ومرتزقته فيها، وبعد ان تمادى ابو مصعب هذا في غيه واخذ يعلن بكل وقاحة انه القائد لما يسمى (جماعة التوحيد والجهاد)، وبعد تبني هذه الجماعة المجرمة مختلف اعمال تفجير السيارات المفخخة واطلاق الصواريخ والقنابل وزرع العبوات الناسفة التي ادت الى مقتل المئات من افراد الشرطة ورجال الحرس الوطني وسائر المواطنين وخطف العشرات من العراقيين والاجانب وتلاوة نصوص التهديدات بقتلهم مع عرض مشاهدهم مقطوعي الرؤوس على شاشات قنوات الجزيرة والعربية المساندة للارهاب والارهابيين. بعد كل هذا واكثر منه، ومع سكوت حكومة الولايات المتحدة عن اتخاذ اي من الاجراءات الروتينية التي تتخذها بحق الاحزاب والمنظمات والجمعيات والحكومات التي تتهمها بممارسة الارهاب او تشجيعها حتى التي لا تمارس الارهاب منها بالفعل، بمقدار ما تتوفر المعلومات عنها، وانما تمارس

النشاط السياسي والمسلح من طراز ما يقوم به حزب الله اللبناني ، ذي تجري نشاطاته في هذا المضمار على مرأى ومسمع من الحكومة اللبنانية نفسها وبموافقة منها... اجل، بعد كل هذا وبعد ان كان ربما الكثيرون من اعلاميي العالم يتصورون ان لابد من انّ جماعة ابي مصعب الزرقاوي داخلة منذ زمن بعيد ضمن قائمة الجماعات الارهابية وان التعامل معها بأي وجه من الوجوه محرم من قبل الحكومة الامريكية والمؤسسات الامريكية، بل والدولية الاخرى، فوجئنا اليوم بان حكومة الولايات المتحدة قررت درج اسم هذه الجماعة التي تطلق على نفسها اسم (جماعة التوحيد والجهاد) التي تقاتلها عسكريا وسياسيا في العراق وقتلت فعلا المئات من العراقيين تحت ستار محاربة تلك الجماعة، قررت درج اسمها ضمن المنظمات الارهابية في العالم، مما ادهش كل من سمع الخبر ولم يكن على علم من قبل بان هذه الجماعة تتمتع بكل التسهيلات التي يقدمها القانون الامريكي للمنظمات العالمية الخيرية! وقد حرت انا بالذات في تفسير هذه الحقيقة التي لم اكن على علم بها.

فكيف يمكن للحكومة الامريكية ان تحارب جماعة ارهابية ترتكب كل يوم عشرات الجرائم الفظيعة في العراق وقد راح معظم الالف والمئة جندي امريكي الذين خروا صرعى رصاص ارهابييها في المدن وعلى الطرق العراقية منذ التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وبعد اعلان انتهاء الاعمال العسكرية وحتى الآن، على يد هذه الجماعة المتشددة الشرسة الوالغة في الدم، وتقدم لها في الوقت نفسه كل التسهيلات التي تقدمها الى المنظمات الانسانية الدولية، وكيف سكت عشرات الالوف من ذوي واقرباء واصدقاء اولئك العسكريين القتلى في الولايات المتحدة الذين كان ولابد بينهم من كان على علم تام بان حكومتهم التي تحارب جماعة التوحيد والجهاد عسكريا في العراق وتضحي بارواح جنودها في هذا السبيل تسكت عنها في الوقت نفسه دون ان تتخذ ازاءها اي موقف معارض على صعيد القانون داخل الولايات المتحدة نفسها، بل وتقدم لها العون المادي والمعنوي ايضا.

ان هذا الامر بحاجة الى تفسير مقنع، لخروجه عن كل عرف دولي مألوف. وقد فكرت فيه مليا، فلم يهتد عقلي الى اكثر من ان السكوت عن اتخاذ اي اجراء قانوني ضد الجماعة داخل الولايات المتحدة، كان حتى الآن انسجاما مع موقف اسرائيلي لا غير.

فاسرائيل تقتل كل يوم العديد من منتسبي حركتي (جهاد) و(حماس) وغيرهم من الفسلطينيين، وتضغط وتدفع الحكومة الامريكية ايضا للضغط على سوريا بكل قوة لتصرفاها عن دعم حزب الله اللبناني، وفي هذا الباب استطاعت ان تحمل الحكومة الامريكية على درج المنظمتين الفلسطينيتين المذكورتين منذ زمن مضى ضمن قائمة المنظمات الارهابية، غير عابئة بانهما وان كانتا تمارسان اعمالا ارهابية ضد مدنيين اسرائيليين الا انهما تناضلان في الوقت نفسه في سبيل قضية عادلة معترف بها دوليا هي قضية حقوق الشعب الفلسطيني، ولو كان بوسعهما الضغط على اسرائيل سياسيا او عسكريا لتتصرف تصرفا عادلا ازاء القضية الفلسطينية لما لجأتا الى ممارسة الارهاب ضد المدنيين الاسرائيليين، ولكنهما لا تملكان وسيلة اخرى تمارسان بها هذا الضغط ضد حكومة معادية لشعبهما، فضلا عن انهما، في كثير من الاحيان، تقفان موقف الدفاع عن النفس، وحزب الله اللبناني لم يلجأ في تعامله مع اسرائيل الى اكثر من المقاومة المسلحة لتحرير الاراضي اللبنانية المحتلة، وهذه المقاومة تعتبر امرا داخلا ضمن اطار القانون الدولي ومع ذلك فان حكومة الولايات المتحدة لم تلجأ حتى اليوم الى درج جماعة التوحيد والجهاد في القائمة السوداء للمنظمات الارهابية لانها رغم كل اعمال الارهاب التي تمارسها بحق جنود الولايات المتحدة وحليفاتها في العراق وبحق الحرس الوطني العراقي والشرطة العراقية وعموم الشعب العراقي الذي حررته الولايات المتحدة من الفاشية الصدامية، محكومة، على ما ارى، برضاء اسرائيل عما تعمله في الشؤون المتعلقة بالعالم العربي، فلا يجوز لها ان تتعداه، ولاسرائيل مصلحة اساسية واضحة في ازدياد الوضع العراقي توترا، والضغط على جماعة التوحيد رالجهاد، بأي وسيلة، يؤدي الى عدم ازدياد هذا التوتر، بل وقد يؤدي الى تقلصه بصورة محسوسة ولذلك فان حكومة الولايات المتحدة لم تلجأ من قبل الى القيام بمثل هذا العمل، في حين ان الامر ازاء منظمتي (حماس) و(جهاد) وحزب الله اللبناني على العكس من ذلك تماما.

وليس واردا القول ان جماعة التوحيد والجهاد، وهي تعلن على الدوام مسؤوليتها عن العديد من الجرائم الارهابية التي ترتكبها في العراق باسمها الصريح هذا، لابد ان لا يكون لها اي حساب مصرفي في الولايات المتحدة تحت هذا الاسم، فحكومة الولايات المتحدة تعرف جيدا ان المنظمات الارهابية تتخذ لها اسماء مختلفة شتى، رغم كونها

جميعا تابعة للقاعدة الأم، ولذلك فلابد ان جزئيات القانون قد تلافت تحايل جمعية التوحيد والجهاد لتحويل الاموال التي تردها من موآزريها في الولايات المتحدة تحت اسماء وعناوين اخرى قد لا يكون الستار قد كشف عن جميعها، ولذلك فبامكان الحكومة الامريكية سد الطريق على أيّ حيلة تمارسها الجماعة للخروج من طوق الحظر الامريكي عليها. وعلى كل حال فهذه القضية جزء من معركة سياسية وعسكرية يمارس فيها الطرفان اشكالا متنوعة من الحيل للخلاص من اجراءات الطرف الآخر.

نعود الى اصل الموضوع فنقول: غير ان الحكومة الامريكية وبعد اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة واشتداد ضغوط عوائل الجنود الامريكان الذين قتلوا في العراق وامكان استغلال هذا السكوت غير المبرر عن (جماعة التوحيد والجهاد)، من قبل المنافس الديمقراطي في الانتخابات، وجدت نفسها، على حين غرة، مضطره لأن لا تهتم اكثر مما اهتمت حتى الآن بالمصلحة الاسرائيلية في هذا المضمار، ولان تأخذ مصالحها الوطنية ومصالح مواطنيها بنظر الاعتبار، فالتفتت الى جماعة التوحيد والجهاد وادرجتها ضمن المنظمات الارهابية.

ان كثيرا من تصرفات حكومة الولايات المتحدة ازاء المشكلة العراقية ومعالجاتها يثير التساؤلات من لدن الكثير من المحللين السياسيين، وقد بدأ الأمر يتضح اكثر من ذي قبل بالتدريج في قضايا المعالجة الامريكية للمشاكل الناجمة عن الاحتلال، وبات الكثيرون من المفسرين يشيرون باصابع الاتهام في كثير مما يجري في العراق الى عدم جدّية حكومة الولايات المتحدة في معالجتها وترك الامور تتردى الى هذا الحد المزري. وهذا ما يلمسه الكثيرون من ابناء الشعب الكردي بالذات الذي كان يولي الولايات المتحدة ثقة مطلقة بشأن الفدرالية ومشكلة كركوك وسائر المناطق المعربة واعادة المرحلين والمستوردين الى مواقعهم الاصلية، حتى باتوا اخيرا يرفعون اصابع الاتهام بوجه الممثلين الامريكان الذين كانوا يلتقون بهم في كركوك ويصفونهم بانهم يقفون موقف المتحيز ضدهم ويعقدون المشاكل الموجودة اكثر من ذي قبل ولا يبحثون لها عن حل صحيح يضمن لكل ذي حق حقه.

ارسل الى (الاتحاد) ولم ينشر

تعقيب.. على تعقيب

كنت كتبت مقالاً بعنوان «ايتها القوى الوطنية المخلصة! كوني في مستوى مهامك الحقيقية وبادري لانقاذ الوطن من المحنة التي المت به». وقد نشرته لي جريدة (الاتحاد) في حلقتين بعدديها ٥٥٧ و٥٥٨ في ٤ و٢٠٠٣/٦/٧، وما ان تم نشر المقال حتى بادر السيد قاسم الموسوي الى نشر تعقيب عليه نشرته له (الاتحاد) ايضاً في العدد ٥٥٩ منها. وقد كتبت انا بالمقابل هذا التعقيب على تعقيب السيد الموسوي، وجعلته في ثلاث حلقات. الا ان السيد عباس البدري نائب رئيس تحرير الجريدة آنئذ، ابى، بعد مماطلات طويلة ورغم مداخلة احد مسؤولي الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني وهو الأخ آزاد جندياني ورجائه اياه بنشره، ابى ذلك بحجة انه طويل. وتوقفت انا عند ذلك الحد.

واليوم، اذ يتاح لي نشر هذه المجموعة من المقالات التي كتبتها خلال العامين الاول والثاني من بعد سقوط النظام ونشر معظمها في بعض الصحف الوطنية، ارى من المناسب ان أجعل القراء على بيّنة مما كنت ابتغي الرد به على السيد قاسم الموسوي، وحال السيد البدري بيني وبين ما ابتغيت، وكان حقاً لي مشروعاً.

نشر السيد قاسم الموسوي في العدد ٥٥٩ من جريدة «الاتحاد» تعقيباً على المقال الذي نشرته على حلقتين في العددين ٥٥٧ و٥٥٨ من الجريدة نفسها بعنوان «أيتها القوى الوطنية المخلصة! كوني في مستوى مهامك الحقيقية وبادري لانقاذ الوطن من المحنة التي ألمت به» دون ان ينشر عنوان مقالي كاملا، بل اكتفى بذكر الفقرة الاولى منه فقط، وكان عليه، ليضع قاريء مقاله على بيّنة تامة من الأمر، ان يذكره كاملاً، وان كان طويلاً... ولعله تحرج من ان يبدو كمن يعترض على ذلك الطلب المشروع، بل والضروري، الذي طلبته من قوانا الوطنية، فتفادى ذلك ببتر العنوان.

تهكم الكاتب على العنوان واصفا اياه بـ(القصير)، وهو على صدر المقال يقع في ثلاثة سطور، قاصداً انه جد طويل، غير ملتفت الى انني لم ار مجالاً لجعله اقصر مما كان مادمت اردت ان اضع النقاط على الحروف بالنسبة للمهمة التي رأيت من الضروري تذكير القوى الوطنية بها، كما تهكم على المقال نفسه ايضاً بوصفه اياه، ربما استهزاء به، بـ(العتيد)، ولا يسعني، لقاء هذا الوصف، الا ان اشكره جزيل الشكر. وذكر ان المقالة حوت قاموساً جديداً للمفاهيم البالية، ولا أظنه يشير بذلك الى شيء عدا كلمة (الاحتلال) ومشتقاته التي وردت في المقال. واذا كان ظني هذا في محله، فلا اعتقد انه اصاب كبد الحقيقة، ذلك لأن ما من تغير طرأ، حسب علمي، في علم المصطلحات السياسية، على مفهوم كلمة (الاحتلال)، فالاحتلال كان، عندما بدأنا نستوعب مقدمات علم السياسة، كما كان قبل ذلك، وكما هو الآن ايضا، كلمة ذات مدلول محدد، وكان، ومايزال، عملاً مضراً بمصالح البلد المحتل (بفتح اللام الاولى المدغمة) في أغلب الاحيان، ومفيداً له في احيان قليلة، ولكنه ظل بمفهومه اللغوي والسياسي، وهذا على الرغم من ان التحزب السياسي قد يسمي الاحتلال (تحريراً).

كلف الأخ الكاتب نفسه عناء القيام بعمل احصائي في مقالي الذي عقب عليه وذكر عدد المرات التي وردت فيها كلمة (الاحتلال) ومشتقاتها في المقال واتهمني بأنني اوردتها حتى وان لم يكن هناك داع يستوجب ذلك، متناسياً ان مقالي يتحدث عن الاوضاع السيئة التي حدثت في بلادنا ومازال معظمها قائما، ويحاول ان يوهم القراء بأنني ارى انه مادامت هذه الاوضاع نشأت بعد الاحتلال فان ذلك يعني بالضرورة ان نظام صدام حسين الذي لم تكن الاوضاع شهدت في ظله مثل هذا التردي، كان افضل من الوضع الراهن، وكان افيد للشعب العراقي لو لم يسقط ولم تنشأ هذه الاوضاع التي نشكو منها، وهذا استنتاج مبني على مقدمات غير سليمة، فانا لم اشر الى فكرة خاطئة كهذه في اي جزء من المقال، بل القيت اللوم على قوات الائتلاف لأنها لم تتخذ عند دخولها بغداد -أو اي مدينة عراقية أخرى- الاجراءات الكفيلة بمنع سيطرة الغوغاء واللصوص والقتلة والسراق على الشارع وقيامهم بنهب وسلب وتدمير المرافق العامة، وكان بامكانها، لو شاءت، ان تفعل ذلك بكل جدارة، كما فعلت بالنسبة لبعض المرافق التي أولتها الاهتمام اللازم. ليس بوسعي ان اعيد هنا نص المقال، ولكني ارجو من كل

من قرأ تعقيب السيد الموسوي ان يعود الى مقالي ايضاً ويقرأه ليتأكد من صحة ما اقوله هنا ويدرك التشويه الذي قام به هذا الأخ الكريم للافكار التي طرحتها بين طيات مقالي.

لشدّ ما آلمني في تعقيب السيد الموسوي انه يتحدث بلغة من يقف واياى في جبهة واحدة ويدعي انه يعرفني منذ اربعين سنة، ومع ذلك فهو يسمح لنفسه، استناداً لفهمه المشوه لمقالي، بان يضعني من حيث محتوى مقالي، الى جانب عبدالجبار محسن وهاني وهيب وسائر فرسان الاعلام القومي لحزب البعث... انه يدعي انه قرأ المقال اكثر من مرة ودقق اسم الكاتب الف مرة ليخرج بتلك النتيجة الخاطئة التي لم يسقه اليها الا رفضه ان يصف غزو القوات الامريكية والبريطانية للعراق بانه احتلال. حقاً انه يبدو ملكياً اكثر من صاحب الجلالة الملك نفسه... الا يدري الاخ الموسوي ان الولايات المتحدة خاضت صراعاً مريراً مع اعضاء مجلس الامن الدائميين منهم وغير الدائميين حتى اقنعتهم بالتصويت الى جانب مشروع قرار رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، هذا القرار الذي وصفه المراقبون السياسيون بعد صدوره بانه اكبر انتصار دبلوماسي تحرزه الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، وهو القرار الذي يصف القوات الامريكية والبريطانية بانها قوات احتلال وان سلطة الدولتين على العراق سلطة محتلة، وان الاحتلال يضع على عاتق كلتيهما كل المسؤوليات التي يضعها القانون الدولي على عاتق الدول المحتلة؟

ومع كل هذه الحقائق الصارخة، ومع انني على قناعة سياسية تامة بان القوات الامريكية لم تأت الى العراق لتحريره من اجل سواد عيون ابناء شعبه كما اعترف بذلك العديد من المسؤولين الامريكان انفسهم أكثر من مرة، وانما من أجل ضمان مصالح دولة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية اساساً، أقول مع كل هذه، فاني لم ادع في اي جزء من مقالي، ولا بكلمة واحدة، الى ضرورة انهاء هذا الاحتلال فوراً.

فلا ادري لم غابت هذه الحقيقة عن عيني كاتب يدعي انه قرأ المقال عدة مرات. ولعله كان بسبب تسرعه في كتابة تعقيبه وتشوقه الى اعلان انحيازه الكامل الى جانب الاحتلال، هذا التشوق الذي يدل عليه بجلاء ظهور تعقيبه في اول عدد صدر من الجريدة بعد نشر الحلقة الثانية من مقالي.

ففي سياق حديثي عن المشاكل التي ظهرت بعد الاحتلال، والتي مايزال المجتمع

العراقي يعاني منها، قلت ما يلي: «... هذه المعاناة التي ان لم تخلص النوايا الطيبة لايجاد حل حقيقي وواقعي لها، فان من الممكن ان تتحول غداً الى مشكلة عويصة قد يستعصي حلها على قوات التحالف التي نراها في الظرف الراهن ضمانة اساسية لايمكن الاستغناء عنها لضمان استقرار العراق واقامة المجتمع الديموقراطي الحر الذي ينتفي فيه اي ارضية للعودة الى عالم الدكتاتورية الفاشية في الغد [ورد في مخطوطة المقال وفي الجريدة ايضاً، خطأ، في الامس] القريب او البعيد، كما انها تكون وبالاً كبيراً على الشعب العراقي ولاينال منها مأرباً الا الذين يدبرون المكر السيء لشعبنا ووطننا، وذلك من اجل ان لايحيق المكر السيء الا بأهله».

فماذا يريد الأخ الموسوي اكثر من هذا ان خلصت النوايا؟ ماذا يريد أكثر من هذه الصراحة في الموقف في موضوع خلافي اساسي بين القوى السياسية العراقية، الا وهو انهاء الاحتلال الاجنبي وخروج القوات الامريكية من العراق؟ لقد وقفت صراحة وبكل اعتقادي وقوتي وعلى الرغم مما في ذلك من احراج لي كانسان وطني تقدمي، الى جانب اعتبار القوات الامريكية في العراق ضمانة اساسية لايمكن الاستغناء عنها لضمان استقراره، ذلك لان واقع توازن القوى الفعلي في العراق كذلك، واي انسحاب امريكي كامل من العراق في ظل مثل التوازن الحالي، يؤدي في رأيي الى حرب أهلية ومذابح كبيرة، هذا مع العلم اني اعتقد ان اي مناقشات في مثل هذا الموضوع في الظرف الراهن ليس اكثر من ثرثرة وكلام فارغ، ذلك لان الامريكان قرروا قرارهم بالبقاء وما من احد يستطيع اليوم اكراههم على امر سواه...

تحدثت في المقال عن الاوضاع السيئة السائدة في وطننا منذ ان تم لقوات التحالف اسقاط النظام. تحدثت عن الخراب الذي عم كل مدينة طالتها الحرب، عن انعدام الكهرباء في البيوت وفي الشوارع وفي الدوائر ساعات طوالاً في الليل والنهار في هذا الحر اللاهب والصيف لم يحل بعد. عن النهب والسلب وعن عصابات القتل والاجرام، عن بعض هذه السيئات التي سادت العراق في هذه الايام. فأي كذب في ما قلت وأي مخالفة للواقع في ما ذكرت؟ كل ذلك يعترف به الامريكان انفسهم وأكثر من ذلك بكثير. لقد قتل منذ انتهاء الحرب وحتى يوم كتابة هذه السطور اربعون امريكياً في العراق كما يقول السيد پول بريمر نفسه، ولدى القوات الامريكية ما لديها من أسلحة

ودبابات ومدرعات وطائرات من مختلف الانواع، فمن للمواطن العراقي في وجه اللصوص والسراق والقتلة ان لم يسعفه الامريكان ولم ينجدوه، ولماذا لانطالبهم بذلك او ننتقدهم على انعدامه؟

اي انطباع يخرج به اي قارىء لمقالي من غير طراز كاتب التعقيب سوى ان الولايات المتحدة مادامت هي السلطة الحاكمة في العراق فعلاً فعليها ان تضع حداً نهائياً لما يجري في العديد من مدنه وبلداته بما لديها من قوة رادعة وهو ما طلبته صراحة في مقالي؟ لقد عاتبت الامريكان على تراخيهم وسكوتهم عن كثير من الجرائم التي ترتكب في العراق ونفيت المزاعم القائلة بأنهم عاجزون عن دفعها، وقلت ان ذلك هو الواجب الذي تضعه القوانين الدولية وقرار مجلس الامن بشأن رفع الحصار الاقتصادي عن العراق على عاتقهم، فما هو وجه الخلل في ذلك؟

من الذي انكر ان ايتام النظام المقبور وبقايا اجهزته القمعية لهم اليد الطولى في ارتكاب مختلف اعمال التخريب والاجرام التي ترتكب في العراق؟ ولكن من الذي يجب عليه ان يتصدى لوضع حد لتلك الاعمال غير الامريكان ما دامت امورنا كلها رهن ايديهم وليست لنا حتى الآن حكومة أو حتى ادارة محلية مؤقتة، وهل يحرم علينا ان نخاطب الامريكان بالقول: عليكم ان تحمونا من هذه الشرور والآثام ما دمتم السلطة التي تحتل بلدنا وتأخذ مقاليد امورنا بايديها؟

يعتقد السيد الموسوي ان علينا ان نُسبح صباح مساء بحمد الولايات المتحدة لأنها احتلت العراق من اجل مصالحها اولاً واخيراً وتبع ذلك بالضرورة ان يتحرر شعب العراق ايضاً من نظام صدام حسين الفاشي، وشكراً جزيلاً للولايات المتحدة على ما لها من دور في ذلك، دون ان يتحقق لحد الآن، بعد اسقاط صدام حسين وازاحة حزبه عن السلطة، الا القليل من الاهداف التي ناضلنا سنوات طوالاً من اجلها للخلاص من صدام ونظامه. لقد طلبت من الولايات المتحدة ان تضع حداً لمآسينا من مالنا الخاص الذي تحت تصرفها، فاي نكران جميل لجميل الولايات المتحدة في هذا؟

الا يدري السيد الموسوي ان ماء الشرب ينقطع ساعات طوالاً عن قطاعات واسعة من ابناء شعبنا كل يوم، واننا نقضي الساعات الطوال من الليل والنهار دونما كهرباء ينير منازلنا ونحن نتصبب عرقاً ولايعرف النوم سبيله الى اجفاننا؟ فهل يريد الاخ الموسوي

منا ان نقارن هذه الحياة الصعبة بالحياة في سجون صدام حسين تحت الارض حتى نرضى بما نحن فيه؟ اذا كان يريد ذلك فاني اشهد له انه مصيب حقاً وان حياتنا التي نحياها لاتقارن ابداً بالحياة في اي سجن، ولكنها مع ذلك ايضاً حياة سيئة، فليرض هو بتلك الحياة لنفسه ولايحاول تبرير فرضها على ابناء شعبنا.

كثيراً ما لانستطيع ان نخرج من منازلنا ليلاً، وكثيراً ما لانستطيع ان نرسل بناتنا الى مدارسهن، وكثيراًما لانحصل على واسطة نقل تقلنا الى حيث نشاء، وكثيراًما لاتستطيع نساؤنا ان يذهبن لاعمالهن وللتسوق بحرية، وعشرات ومئات الوف هم الذين لايجدون عملاً ولايجدون ما يشترون به لقمة سائغة لأولادهم. واليوم نسمع اعتراف السيد بريمر مشكوراً من راديو لندن بانه لم ير في اي بلد من بلدان العالم نسبة عالية من البطالة كما رآها في العراق، ومع كل هذا يطالبنا الاخ الموسوي بالصبر! الكاتب الذي يضع قلمه في خدمة شعبه يطالب من بيدهم الحل والعقد بتوفير الامان والحرية والخبز والعمل لشعبه وليس يطالب ابناء شعبه بالصبر وعدم الخروج من المنزل توفيراً للامن والسلامة وبشد الاحزمة على البطون سدا للجوع، فهل يعرف الاخ الموسوي ذلك؟

ايها الاخ العزيز! يقولون ان العالم غدا قرية صغيرة. واذا شاءت الولايات المتحدة التي حجبت عنا حتى الآن حقنا في حكومة مؤقتة تأخذ امورنا بيديها تحت اشرافها وادارتها هي، حكومة توفر لنا الخدمات المطلوبة، لم يعقها عن ذلك شيء، فأسواق العالم مفتوحة، والحصار مرفوع، والايدي العاملة العاطلة بمئات الالوف، والخبرات العالمية متوفرة، والاموال اللازمة لكل مشروع موجودة بالقوة وبالفعل، فهل يظن الأخ المعقب ان علينا ان نسكت عن المطالبة بتحسين احوالنا والا استاء من ذلك العم سام وأطلق صدام حسين من قمقمه ليعالج امرنا ويكمم افواهنا من جديد أو اتى لنا بصدام حسين جديد وما أكثرهم تحت الطلب من خريجي مدرسة صدام حسين الحزبية ممن هم الآن عاطلون عن العمل؟!

اجل، ايها الاخ! ان سلطات التحالف او الائتلاف، سمها ماشئت وكما شئت، هي سلطات محتلة، ولا ينفي ذلك انها سلطة جاءت وحررتنا مشكورة مبرورة من نظام صدام حسين المغرق في القسوة والوحشية الهمجية ورفعت عنا كابوس الامن والمخابرات والاستخبارات وحزب البعث وفدائيي صدام اكلة لحوم البشر والاعلام المضلل والكتاب

والصحفيين والشعراء والادباء ورجال الدين المرتزقة الذين باعوا لقاء ثمن بخس دراهم معدودة اقلامهم ومقالاتهم وقصائدهم ورواياتهم وقصصهم ودراساتهم العلمية المزيفة وكتبهم المقدسة المهانة ممن استنسخوا بدمائهم القذرة القرآن الكريم وزعموا انه دم سيدهم حامل راية الحملة الايمانية المزورة، وهم يعلمون ان الدم في الشريعة نجس وانه لايجوز استنساخ كتاب الله به لأن كتاب الله لايمسه الا المطهرون.

***

في جمل مثيرة للعواطف التي ظلت تتراكم خمسة وثلاثين عاماً في نفوس ابناء الشعب العراقي المغلوب على امره ايام العهد الصدامي الارهابي اللصوصي جراء كل ما ظل يرتكبه من وحشية وقمع مما ينكشف المزيد والمزيد منها في كل يوم، كتب الاخ الموسوي معقباً على انني وصفت القوات الامريكية بقوات احتلال، في حين ان صداماً وازلامه كذلك يصفونها بالصفة نفسها، كتب ما يلي: «لسنا سذجاً ولسنا بلهاء لتنطلي علينا هذه الالاعيب القذرة من ازلام النظام المقبور، ولكن المؤسف والذي ليس له مبرر ان يخدع اصحاب القضية المخلصين امثال العزيز الصابر الصامد محمد الملا عبدالكريم ويردد اقوال هؤلاء القتلة السفاحين...».

قبل كل شيء اشكر الاخ الكاتب جزيل الشكر على اطرائه لي، هذا الاطراء الذي، واقوله بدون تواضع، لا استحقه ابداً، فلم اكن قط اكثر من فرد من اصغر منتسبي الحركة الوطنية العراقية واقلهم تأثيراً، ثم اقول: حنانيك ايها الاخ العزيز؟ فانا لم اتعود في حياتي أن أكون ببغاء يردد اقوال اي احد، اي ان اقولها لأن فلاناً قالها. واذا كان وصف القوات الامريكية في العراق بانها قوات احتلال ترديداً لأقوال صدام حسين وزمرته، لزم على ذلك القياس ان لاتوافق على اي شيء يراه عدو لك. لايمكن لأي احد ان يكون على طرفي نقيض مع اعدائه في كل شيء. ان لنا افكارنا ومفاهيمنا وقد نتفق في بعض من هذه الافكار والمفاهيم أو نختلف مع هذا وذاك، ولا ضير في ذلك، ولايمكن لأي انسان مدرك ان يعاتبك لانك تتفق في امرما مع احد اعدائك. واني استغرب كيف سمح السيد الموسوي لنفسه بالاعتراض عليَّ وبمثل هذه الحدة لوصفي القوات الامريكية بانها قوات احتلال، وتكون حجته في اعتراضه هذا ان هذا التوصيف هو ما يردده صدام حسين وعصابته. ان ذلك مفهوم مغلوط تماماً، واغلب الظن عندي ان

صداما كان على الأغلب على اتم الاستعداد للقبول بالوقوف محييا الراية الامريكية خادماً ذليلا لمصالحها في العراق لو ان الولايات المتحدة قبلت به، كما كان من الممكن ان تقبل الولايات المتحدة ببقاء صدام حسين او بقاء زمرته على الأقل على رأس الحكم في العراق لولا ان عفونة نظام صدام كانت قد زكمت الانوف، ولولا ان ذلك النظام بات خزيا وعارا على كل من يتعامل معه، وقد مضى حين من الدهر والولايات المتحدة تهدد صداماً ونظامه. الم ترض الولايات المتحدة ببقاء صدام حسين على رأس السلطة في العام ١٩٩١ وأرخت العنان له ليفعل كل ما فعل ازاء انتفاضة الشعب العراقي بان فتحت الطريق امام قواته لتتقدم لسحق الانتفاضة؟ في حين أن الرئيس بوش الاب هو بعينه الذي دعا العراقيين للانتفاضة على النظام، وكان المنتفضون ينتظرون الدعم الامريكي لهم في انتفاضتهم، ولكن امريكا خذلتهم وبثت اليأس وخيبة الامل في نفوسهم بسلوكها هذا الذي سلكته معهم.

يحق للموسوي ان يعتبر الامريكان محررين، وقد اوافقه على ذلك او اخالفه فيه، ولكن ليس من منطلق الاتفاق او الاختلاف مع اي كان. وقد سبق لي ان وصفتهم في كلمة لي في (التآخي) بأنهم «محررون مدمرون»، فقد حررونا من نظام صدام حسين ودمروا العديد من منشآتنا ومبانينا ومؤسساتنا دونما اي داع لذلك، من حيث مصلحة الشعب العراقي، بل ومن حيث مقتضيات العمل العسكري ايضاً - على قدر فهمي الضئيل في هذا الباب - وما قصة الكهرباء التي مازلنا نعاني منها الكثير منذ اواسط ايام الحرب، الا واحدة من ابرز قصص التدمير من اجل التدمير، وقد سبق للامريكان أنفسهم في الايام الاولى لتعتيم بغداد ان انكروا ان يكونوا قد قصفوا محطات توليد الكهرباء، وكانت الكهرباء حتى بعد اكثر من اسبوع من بدء القتال في حالة جيدة، وهي الآن وبعد مرور اكثر من شهرين على سقوط النظام تعاني من نقص خطير ونعاني نحن من ورائها من عذاب كبير.

ان المسؤولية في انطلاق السراق واللصوص والحرامية والنهيبية في بغداد وفي العديد من المدن العراقية بعد اسقاط النظام تقع على عاتق الامريكان قبل اي احد. صحيح ودونما ريب ان اجهزة النظام المختلفة والمجرمين الذين اطلق سراحهم صدام قبل اشهر من الحرب من السجون، لعبوا ومايزالون يلعبون اقذر الادوار في تلك الاعمال،

بالاضافة الى عصابات الاجرام المنظمة اصلا والى الناس المنفلتين المشبعين منذ عهود سحيقة بمفاهيم الغزو والانفال البدوية، ولكن ذلك كله كان بالامكان ان لايحدث لو أن المحررين المحتلين اتخذوا الاجراءات منذ اول يوم لمنع حدوثه. لقد انقضى اكثر من شهرين على سقوط النظام ومايزال السراق والمخربون يخربون بنايات وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والصناعة والمواصلات ومبنى اللجنة الاولمبية والكثير غيرها من المباني والمنشآت، والدوريات الامريكية تجوب الشوارع التي تقع فيها تلك المباني وغيرها دون ان تحرك ساكنا. وهناك دوريات امريكية دائمية تقف قرب محطة توزيع بنزين الگيلاني وعلى مسافة عدة امتار من وزارات عديدة كالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والصناعة والمخربون منهمكون في نزع قطع المرمر من واجهات تلك الوزارات وسياراتهم واقفة امام بناياتها تنقل ما ينتزعون منها. فهل هذا هو مفهوم التحرير لدى الاخ الموسوي؟ ووصفت الامريكان بالمحررين مرة اخرى في مقالي الذي عقب عليه الاخ الموسوي، ذلك الذي أعقب عليه بهذا المقال. وفي مكان آخر من هذا المقال تحدثت عن هذا الامر موضحا انه ليس هناك تعارض بين ان تكون جهة ما محتلة ومحررة في الوقت نفسه ايضاً.

يقول السيد الموسوي: لقد «آن الاوان لنسمي الاشياء بمسمياتها الحقيقية وليس بعقلية الخمسينيات والستينيات لنعرف اصدقاء شعبنا ومن وقف معه وقت المحنة الحقيقية، وليس محنة المواصلات».

هناك قضايا عديدة في هذه الفقرة يجب الحديث بشأنها والتعقيب حولها، ولكن دعوني اصحح اولاً خطأ في الجملة الاولى «لنسمي الاشياء بمسمياتها الحقيقية». ان المسمى هو ما يطلق عليه اسم ما، وعندما يطلق اسم ما على شيء يصبح مسمى به اي سمي بذلك الاسم الذي اطلق عليه. ومن هنا كان على الكاتب الفاضل ان يقول: «آن الاوان لنسمي الاشياء بأسمائها الحقيقية». وبعد هذا أقول: يفهم من العبارة التي اتى بها الاخ الكاتب ان هناك ظاهرة خاطئة (في عالم السياسة والمصطلحات السياسة بطبيعة الحال لأن بحثنا يدور في هذا الاطار) تعتمد على عقلية سادت منذ الخمسينيات والستينيات وماتزال سارية حتى الآن وهي تسمية الاشياء بغير الاسماء التي تصلح لها حقيقة. (ليته ذكر كيف كان الامر قبل الخمسينيات والستينيات ايضاً،

وهل ان هذه الظاهرة لم تكن موجودة قبل ذلك وظهر منذ تلك الفترة ام كيف؟).

وبعيداً عن هذه المناقشة التي لم ارم من ورائها الا الى إلا بيان مدى الإرتباك الفكري الموجود في بعض ما ذهب اليه الكاتب، اقول: يعني الكاتب، على ما فهمته من عبارته، اننا كنا في تلك الفترة ومازلنا نسمي اصدقاء شعبنا مستعمرين لأننا مادمنا كنا نسميهم محتلين فلابد اننا كنا نعتبرهم مستعمرين كنتيجة لاعتبار (الاحتلال) مصطلحاً باليا. وعلى هذا القياس كنا نسمي اخوتنا الكبار في العشيرة وهم شيوخها اقطاعيين، وكنا نسمي اصحاب رؤوس الاموال الذين يوفرون الخبز والعمل للعمال مصاصي دماء ومستغلين، كما كنا نسمي الحكم الوطني عميلاً، واغتصاب السلطة من اصحابها الشرعيين ثورة (ولا أدري ما إذا كانت تسمياتنا واوصافنا هذه تقتضي ان نسمي انقلاب ٨ شباط الفاشي الدموي ثورة كما يفعل البعثيون، او ان الاوصاف التي كنا ومازلنا نطلقها على صدام حسين ونظامه (طبعاً في غير المجالات التي كنا مضطرين فيها للتحدث بالصفة الرسمية السائدة) كانت خاطئة ايضاً. والآن وبعد ان دخلت القوات الامريكية بلادنا وحررتنا من صدام حسين ونظامه، فقد آن الاوان لتصحيح خطئنا البين في هذا المضمار ونقول عن هذه القوات انها قوات محررة وان حربها هي حرب تحرير العراق كما تصف الولايات المتحدة نفسها وقواتها وحربها.

ايها الاخ العزيز! ليست هناك مصطلحات بالية، ولكن كان ومايزال هناك اخطاء في استعمال المصطلحات. فالاشتراكية العلمية، مثلاً، هي الاشتراكية كما تشرحها مؤلفات ماركس وانگلز ولينين. الا ان هناك تزويراً في استعمال مصطلح كهذا. فالاشتراكية العلمية، كما تقول تلك المصادر، تقتضي وجود ديموقراطية سياسية كاملة للجماهير الواسعة من العمال والفلاحين الفقراء وحلفائهم الذين تمثل الاشتراكية مصالحهم. ولئن كان الاتحاد السوڤيتي، مثلاً، قد تحول الى دولة دكتاتورية فردية مطلقة لاتقيم لحقوق الانسان وزناً بدلاً من ان تكون دكتاتوريتها البروليتارية في خدمة العمال والفلاحين الفقراء وحلفائهم من جميع اصحاب المصلحة في اقامة النظام الاشتراكي، فان ذلك لايعني ان مصطلح الاشتراكية العلمية غدا بالياً، بل يعني ان الاتحاد السوڤيتي في العهد الستاليني وبعده لم يعد اشتراكياً علمياً صادقاً. ولئن كان الحكم في هذا البلد – اي الاتحاد السوڤيتي– قد غدا في يد حاكم فرد مطلق وليس في يد المجالس الممثلة

للعمال والفلاحين الفقراء والجنود ومن يواكبهم في السير، فان ذلك لايعني ان ذلك هو مفهوم الحكم الاشتراكي، وانما يعني ان مفهوم الحكم الاشتراكي قد زور وبات يستعمل بصورة غير صحيحة.

وماذا عن مصطلح آخر مثل الاسلام؟

لقد نشأ الاسلام ديناً مضطهداً ومات النبي (ص) والاسلام يحكم معظم شبه الجزيرة العربية، وجرت عليه تطورات كثيرة في عهد النبي نفسه، فقد تحول مثلاً من دين يرفع شعار (لكم دينكم ولي ديني) الى دين يجاهد لنشر نفسه معتمداً على الدعوة والارشاد اولاً، وان لم تنفع الدعوة والارشاد في اقناع المدعوين بالايمان به استعمل السيف للوصول الى ذلك الغرض، وكان ذلك ما يجري في عهود الخلفاء الراشدين ايضاً، وكان هناك في ذلك الوقت ايضاً وفي ما بعده مجال رحب للحرية الدينية –المقيدة بشروط معينة– وللتسامح والحرية الفكرية. اذاً، فعلينا ان نفسر مصطلح الاسلام في هذا الاطار ايضاً، ولكن فيما بعد، وعلى مر العصور ظهرت تطبيقات أخرى عديدة للاسلام وأخيرها – ويبدو انه ليس آخرها – هو اسلام طالبان الذي يحطم تماثيل بوذا الاثرية بعد اربعة عشر قرناً من اسلام افغانستان، ويمنع تعليم البنات رغماً عن الحديث النبوي «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»، واسلام زمرة جند الاسلام الذين ذبحوا عشرات المسلمين الكرد رغماً عن قوله تعالى «من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً»، ورغماً عن الحديث النبوي «كل المسلم على المسلم حرام نفسه وماله وعرضه» أو كما قال، ورغم العديد من الآيات والاحاديث الأخرى، فهل ان مصطلح الاسلام غدا بالياً وبات علينا ايجاد العديد من المصطلحات لإطلاقها على انواع الاسلام حسب اختلاف اتباعها، ام ان هناك اسلاماً حقيقياً وهناك تزويرات عديدة لمصطلح الاسلام؟

ولنعد الآن لإكمال حديثنا الذي طال عن مصطلح (الاحتلال)، فنقول: لئن كان في احتلال العراق من قبل القوات الامريكية فائدة كبرى لشعب العراق بتحريره من نظام الطاغية صدام حسين الذي لم يكن بامكاننا في ظروف الشعب العراقي آنئذ من حيث مدى استعداده للنضال الجماهيري وعلاقات القوى السياسية بعضها ببعض ان يسقطه في المستقبل المنظور كما ارى، اقول لئن كان في هذا الاحتلال فائدة لشعبنا، وهي

موجودة وكبيرة بلا شك، فان ذلك لايعني ان المفاهيم السياسية التي كانت سائدة غدا كلها او بعضها باليا، كما لايعني بطبيعة الحال ان طبيعة دولة الولايات المتحدة ونظامها الذين عرفناهما من خلال الاحداث السياسية التي جرت في المنطقة وفي العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر القرن الماضي، قد تغيرا من حيث الاساس. ان الولايات المتحدة الامريكية هي الولايات المتحدة الامريكية السابقة نفسها من حيث الجوهر الاجتماعي والمصالح الاقتصادية التي كانت تعبر عنها، ولكنها ولمقتضيات مجابهة التطورات التي حدثت في اوضاع العالم فقد أعادت النظر بصورة جدية في جملة من سماتها الاساسية منذ الثمانينيات وبصورة خاصة منذ انهيار الاتحاد السوڤيتي والدول الاشتراكية الاوروبية واعادة البقية الباقية من الدول الاشتراكية النظر في كثير من مميزاتها كدول اشتراكية، كي يكون بوسعها ان تضخ دماً جديداً في شرايين نظامها الاجتماعي ليكون في مستوى مهام المرحلة الراهنة والمقبلة، فلم تعد الولايات المتحدة، مثلاً، تدبر الانقلابات العسكرية في بعض بلدان العالم لتأتي بانظمة قمعية على غرار ما قامت به في ١٩٧٣ في شيلي، كما كان ديدنها اينما وجدت دولة تحاول ان تتصرف كدولة مستقلة تستوحي مصالحها الخاصة اولاً وقبل كل شيء، وأخذت تتبنى مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان في بلدان العالم الثالث التي يداس فيها على هذه المفاهيم بعدما كانت الراعية الاولى لأنظمة هذه البلدان المغرقة في الرجعية والدكتاتورية. وهذه التغيرات، على اهميتها، ليست مما يبيح للمرء ان يزعم ان الولايات المتحدة جاءت لتحريرنا خالصة لوجه الله وليست لها من وراء ذلك مصالح ومنافع جاءت بحثاً عنها.

اننا في هذا المقال الذي طال مداه لسنا في محاضرة سياسية ولسنا نؤلف كتاباً حتى نتحدث ما شئنا وعلى هوانا، ومن الافضل للأخ الموسوي ان يعيد النظر في افراطاته التي اراها تجاوزت حدود المعقول وما يقول الامريكان انفسهم عن انفسهم، ومازال الولايات المتحدة، ولن تزال، في ظل نظامها الاجتماعي الحالي، تحركها المصالح ومازالت صراعاتها الكبرى مع الدول الكبرى الأخرى تدور حول هذه المصالح، ومايزال الاحتلال احتلالاً وان كان فيه احياناً جانب تحريري كما هو في الشأن العراقي، وكان هذا موجوداً من قبل ايضاً، فاحتلال بلدان اوروپا من جانب قوات الحلفاء في الحرب

العالمية الثانية كان احتلالاً دون ريب، ولم ينكر المحتلون انفسهم ذلك يوماً ما، وكانوا يعتبرون انفسهم محتلين وسلطاتهم في المانيا سلطات محتلة حتى استعاد هذا البلد حريته الكاملة، ولكنه كان تحريراً ايضاً نظراً لأن الحكومة الالمانية النازية كانت سلطة محتلة غاشمة لدول اوروپا الشرقية والغربية، ولذلك كان يجب تحرير تلك الدول من النير الالماني وتحرير المانيا نفسها ايضاً من السلطة الغاشمة الحاكمة فيها.

***

والآن آتي الى الحديث عن المحنة الحقيقية التي كان يعيش فيها شعبنا. ليس بودي، كما يقول المثل الكردي، تذرية التبن القديم، كما ليس بودي ان انكأ الجراح القديمة، ولكن محنة العراق الحقيقية وطامته الكبرى بنظام البعث الفاشي وعلى رأسه سفاح الشعب العراقي وناهب ثرواته صدام حسين كانت تطحن الشعب من أول مجيء البعث للسلطة في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، كما كان لشعبنا تجربته المريرة معه في الفترة التي أعقبت انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الفاشي الذي اعترف احد ابرز قادته علي صالح السعدي بانهم جاءوا للسلطة في قطار (امريكي). وقد كتبت المؤلفات ونشرت المقالات الطويلة عن دور المخابرات الامريكية في الاتيان بالبعث الى سدة الحكم لا في المرة الأولى وحدها ،بل وفي المرة الثانية ايضاً.

بدأ الارهاب البعثي الحاكم يشتد على مختلف المستويات وازاء كل القوى السياسية منذ اوائل السبعينيات وظل يشتد وتشتد معه المهالك التي يدبرها هذا النظام للشعب حتى اليوم الأخير من حياته. فمن الاستمرار في النهج القديم نهج ضرب كردستان، الى تدمير آلاف القرى الكردية وتهجير سكانها الفلاحين الى المجمعات السكنية الاجبارية، ومطاردة اعضاء ومؤيدي الاحزاب الكردية وافراد الپيشمرگة السابقين، ونصب المشانق في سجون بغداد والموصل وكركوك وحتى في دوائر امن السليمانية واربيل للمناضلين الكرد، والحملة الصليبية الشعواء على والحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الاسلامي وسائر الاحزاب الاسلامية والتقدمية والقومية، وتهجير عشرات الالوف من المواطنين الكرد وغيرهم الى ايران بحجة التبعية الايرانية بعد اعتقال شبابهم وطمس آثارهم فيما بعد ومصادرة دورهم واموالهم وممتلكاتهم، والى الحرب العراقية الايرانية المدمرة التي دامت ثماني سنوات والتي قتل وجرح فيها الملايين من ابناء الشعبين

واستعمل فيها النظام الاسلحة الكيمياوية المحرمة دولياً، والى حملات الانفال سيئة الصيت التي طالت اكثر من ١٨٠ الف مواطن كردي ابيدوا عن بكرة ابيهم والقيت جثثهم في قبور جماعية، واستعملت فيها الاسلحة الكيمياوية وبخاصة في حلبجة حيث قتل من جرائه خمسة آلاف مواطن وجرح عدد مماثل، والى غزو الكويت وقمع الانتفاضة الشعبية الكبرى واعتقال عشرات الالوف بحجة المشاركة فيها ومن ثم قتلهم ودفنهم في العديد من المقابر الجماعية التي بدأت تتكشف في هذه الايام، والى استمرار القمع والاعتقالات والاعدامات بعد انتهاء كارثة ام المهالك ايضاً، وقطع الالسن وبتر الآذان وجز رقاب النساء، تلك الاعمال الاجرامية التي لم تنته الا بنشوب الحرب بين دول التحالف ونظام صدام واسقاطه.

كل هذه حلقات في سلسلة المحنة الكبرى التي ذاقها شعبنا العراقي، فباستثناء الفترة التي اعقبت غزو الكويت، مَن مِن الدول الكبرى العضوات الدائميات في مجلس الامن الدولي التي بيدها حل وعقد امور العالم كله، تستحق ان توصف بانها صديقة لشعبنا، ومن ذا قال كلمة تضامن معنا، ومن ذا رفع صوت احتجاج ضد ما ارتكب بحقنا؟ لا أحد، لا من المعسكر الاشتراكي الذي كنت انا ضمن من كانوا يصفونه بأنه صديق شعبنا الصدوق، ولا من المعسكر الرأسمالي الذي كان المغتاظون من الافكار الاشتراكية يعتبرونه حصن الديموقراطية الحصين؟ لا أحد قطعاً. كان في آذان الجميع وقر، فلا يستطيعون ان يسمعوا آهات أحد او أنين غيره... ذلك لأن صدام حسين كان قد ضمن مصالح الجميع، وحشا آذانهم بقطن من ذهب، واذا ضمنت المصالح وتوفرت السيولة النقدية من بغداد الى البنوك الكبرى، اتفق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على ان كل ما يقال عن ارهابية نظام صدام حسين ووحشيته واستعماله السلاح الكيمياوي هراء في هراء وذهبت استغاثات المعذبين العراقيين عرباً وكرداً كصيحة في واد...

انا لا اتذكر، بمزيد الاسف، الأخ الكريم قاسم الموسوي، الا انني أحس وكأنه يتحدث وفق المقتضيات الدبلوماسية، والا فكيف ابرر محاولته المستميتة لنفي صفة الاحتلال عن حالة السيطرة الامريكية على العراق ولاعتبار هذا المصطلح السياسي واحداً من المصطلحات البالية وكل ذلك لئلا ينسحب على الحالة الامريكية العراقية، وتجاهله

موقف جميع دول العالم من نضال الشعب العراقي عامة والشعب الكردي خاصة، ذلك الموقف السلبي غير الشاعر بالمسؤولية الانسانية، بل والمساند عملياً لموقف النظام الصدامي المخلوع، وقوله «... لنعرف اصدقاء شعبنا ومن وقف معه وقت المحنة الحقيقية...» ايّ أصدقاء هؤلاء الذين يتحدث عنهم الاخ قاسم الموسوي، واي وقوف معنا وقت المحنة الحقيقية؟ ان محنتنا الحقيقية، كعراقيين وككرد، تبدأ منذ ان استولى البعث لأول مرة على الحكم، ولم تظهر تباشير التعاطف معنا الا بعد حرب تحرير الكويت من قبضة صدام وزمرته، اما قبل ذلك فلم يكن هناك الا صمت الموتى... صمت القبور، ويا له من موقف غير مشرف... وحتى ظهور هذا التعاطف مرجعه الاساس الشعب العراقي نفسه من خلال الشعب الكردي عندما بدأت الهجرة الكردية المليونية وسط الامطار والثلوج والطين والوحل والحجارة والعواصف الهوجاء نحو الجبال الايرانية والتركية هرباً من قوات صدام الزاحفة اثر سحق انتفاضة آذار في كردستان، فكانت فضائيات العالم تواكب الهجرة المليونية وتقدمها للرأي العام العالمي اولاً بأول، مما أحدث أكبر هزة في الرأي العام الاوروبي اولا والامريكي ثانياً والعالمي ثالثاً، وتركت هذه الهزة اثرها في مواقف العديد من دول العالم، فكانت قرارات مجلس الامن الايجابية لصالح الشعب العراقي، وكان فرض منطقة الحظر الجوي.

اما عن المقارنة الواردة في تعقيب الاخ الموسوي بين محنة العراق بنظام صدام حسين ومحنته الراهنة بشحة وسائل المواصلات، وهي جزء من محنه الكثيرة، فأقول بشأنها: لكل ظرف شعاراته ومطاليبه، ولئن كانت محنتنا بنظام صدام في حينها تأكيد المحن والمشاكل التي كان شعب العراق يعاني منها الأمرين، فقد انتهى ذلك النظام وتحرر العراق منه والحمدلله تحت الضربات الماحقة لقوات الائتلاف، الا أن مشاكل أخرى ظهرت في اثرها ولابد من ان تكون شعاراتنا الراهنة منصبة على السعي لايجاد الحلول لهذه المشاكل ومنها مشكلة المواصلات التي بدون حلها لايستطيع المواطن اداء اي من مهامه. وهكذا فلئن كان اصدقاء شعبنا الذين تحدث عنهم الاخ الموسوي قد وقفوا الى جانبه في ايام محنته الحقيقية، وكل المحن حقيقية ولكن بينها الأهم فالأهم، فان عليهم ايضاً ان يقفوا الى جانبنا للقضاء على محننا الراهنة ومنها المواصلات التي يقتضي حلها استيراد اسطول من حافلات نقل الركاب للعمل داخل العاصمة وسائر المدن وبينها ايضاً.

مقال الصديق الدكتور كاظم حبيب الذي يتحدث عنه السيد الموسوي ونشرته (التآخي) في حلقات، قرأته انا ايضاً بإمعان ولابد ان كثيرين غيري ايضاً قرأوه. واود ان أقول اذا كانت تفاصيل الخطة الصدامية وبرمجتها غير موجودة في ذهني قبل الاطلاع عليها بطبيعة الحال، فاني كنت واثقاً منذ البداية من ان العدو ما لم يقض عليه القضاء الأخير، فانه يظل يواصل تخريباته ومساعيه الشريرة ضد عدوه -وهو في الحالة العراقية شعبنا وقوات الائتلاف مباشرة- بكل ما اوتي من قوة، وان له خططاً وبرامج معدة سلفاً لمثل هذه الايام التي يمر بها. ولسد الطريق على هذه الخطط والبرامج الشيطانية وعلى حالة التسيب الراهنة التي يحيا فيها شعبنا، كنت دعوت القوى الوطنية لتكون في مستوى مهامها وتبادر بوحدتها الصادقة لانقاذ الوطن من محنته. فالسلبيات الكثيرة الموجودة في حياتنا، وتلك التي ظهرت بعد اسقاط النظام كلها بؤرة صالحة ليبذر فيها العدو المزاح من السلطة وغير المقضي عليه بعد، بذور شروره.

ذكر الكاتب الفاضل ان اعضاء مجلس الامن الكبار، عدا امريكا وبريطانيا، لاتهمهم الا مصالحهم ومدى استفادتهم من اعمار العراق وتحصيل ديونهم...

انني لا انكر على اي من اعضاء مجلس الامن الكبار، والصغار ايضاً، ان تهمه مصالحه، فكل أحد تهمه مصالحه سواء انكرنا ذلك عليه ام لا، ذلك هو قانون الحياة والصراع، وليست امريكا وبريطانيا بمستثناتين من هذا القانون ايضاً. وهذا القانون هو الذي كان وراء مقاومة فرنسا وروسيا والمانيا والصين والدول العربية وايران وغيرها ايضاً لفكرة شن الحرب ووقوفها بشدة ضدها، كما كان هذا القانون ايضاً وراء الاصرار على رفع الحصار الاقتصادي عن العراق أو على عدم رفعه حتى تعلن لجنة التفتيش عن اسلحة الابادة الشاملة خلو العراق منها، الى ان حلت المشكلة بين اعضاء مجلس الامن الدائميين المختلفين بمساومة لا أعرف شيئاً عن تفاصيلها.

انني ارجو من الاخ الموسوي ان لاينظر الى اي دولة من دول العالم نظرتنا القديمة نحن اليساريين الى الاتحاد السوفيتي السابق الذي كنا نرى ان لا مصلحة له في العالم الا في مصلحة الشعوب ومنها شعبنا. مسكينة انت ايتها الشعوب، فطالما جرت التضحية بمصالحك على مذبح المصالح اللاشعبية لدول العالم الكبرى واستخدمت في ذلك طيبة ابنائك وايمانهم بمبادئهم الوطنية والتقدمية وجهلهم بطبائع الامور والاشياء.

اننا نحن الناس الذين نعتبر انفسنا واعين ومدركين، فعلينا ان نكون في المقدمة لايضاح الحقيقة لجماهيرنا. فاذا كانت هذه الجماهير غير بصيرة بحقائق الامور فلا يصح لنا ان نتركها على حالها. ولست اقصد بهذا اي نحاول تغيير قناعات جماهير شعبنا الكردي بشأن قوات الائتلاف، هذه القناعات التي تكونت في الايام الصعبة ولست افكر ابداً بشيء من هذا القبيل، ولكن بيان الحقيقة للجماهير امر لا غنى عنه بأي حال.

اننا نحن الكرد بالذات يجب ان لاننسى انه طيلة السنوات التي اعقبت حرب تحرير الكويت كانت القوات الامريكية والبريطانية هي التي تحمينا من شرور النظام الذي لو استطاع لانقض علينا ثانية وثالثة ودمر مدننا ايضاً كما دمر قرانا والعديد من بلداتنا ولدفن مئات الوف جديدة منا في مقابر جماعية او ترك جثثنا في العراء بين وديان كردستان وفي سفوح جبالها وعلى ذراها. وان علينا توطيد وتمتين عرى صداقتنا مع دول الائتلاف ومع اي دولة في العالم تريد ان تفهم ظروفنا وتستوعب قضيتنا وترفض ما ارتكبته بحقنا الطغمة العنصرية الشوفينية البعثية المقيتة بقيادة صدام حسين. وعلينا بخاصة التأكيد على اخوتنا مع الشعب العربي الشقيق في العراق الذي نطمح في استمرار العيش معه في عراق ديموقراطي تعددي فدرالي.

ومع كل ما ذكرت فان علينا ان نذكر شعبنا بان الدنيا اخذ وعطاء وليست باب جامع أو كنيسة يتصدق عنده المحسنون على الفقراء والمتسولين. ان الحقيقة هي النافعة في التحليل الاخير، وهي التي لايندم احد من وراء اتباعها.

وفي الختام اود ان اؤكد ان ورود كلمة (الاحتلال) ومشتقاته عدة مرات في مقالي الأول وفي تعقيبي هذا على تعقيب الاخ الموسوي، لم يكن الا من باب الحرص على الامانة العلمية وذكر الحقيقة لا غير، وان تأكيدي على اتباع كل دولة مصالحها لايتضمن اساءة الى اي جهة، وانما هو تذكير لشعبنا بان عليه هو ايضاً ان يسير وراء مصالحه، وعند تصادم المصالح، وهو واقع حتماً، يجب ان تكون المحادثات الودية بين كل الاطراف للوصول الى صيغة مقبولة لحماية ورعاية مصالح كل طرف، هو الحكم الذي يلجأ اليه كل طرف وليس غيره.

وأخيراً، ادعو مرة أخرى قوانا الوطنية الى تمتين وحدتها فيما بينها والنظر قبل كل

شيء الى المصالح العليا للشعب والوطن والى الحوار الصريح البناء فيما بينها ومع ممثلي الائتلاف بارادة موحدة وفهم متفق عليه بين الجميع، وان تضع نصب اعينها قطع دابر الفتنة التي نلاحظها وهي تذر قرنها ممثلة في الاعمال الارهابية والتخريبية التي تستهدف قوات الائتلاف ومنشئاتنا الاقتصادية في الوقت الراهن.

هذا ما بدا لي ان اعقب به على تعقيب الاخ قاسم الموسوي، واني اعتذر له ان بدا في بعض عباراتي شيء من الحدة والانفعال، فالعصمة لله وحده.

من يصالح من؟

على هامش مؤتمر المصالحة الوطنية وبيانه الختامي

انعقد في اربيل عاصمة اقليم كردستان للفترة من ٢٦ الى ٢٠٠٤/٤/٢٨ مؤتمر للمصالحة الوطنية تحت شعار «المصالحة الوطنية شعارنا نحو السلام الاجتماعي وبناء العراق» حضره مئات الشخصيات السياسية والدينية والمذهبية والقومية من مختلف انحاء العراق. وقد تمخض المؤتمر عن بيان ختامي مكون من مقدمة وعشر فقرات مفصلة أورد هنا ما أود التعليق عليه منها في صفحات.

جاء في مقدمة البيان اشادة كريمة بانعقاد المؤتمر «بدعوة من الاخوة الكرد وعلى أرض كردستان»، وما لذلك من «معانٍ ودلالات وطنية عميقة» لأنهم «هم الذين عانوا عبر انظمة سياسية متوالية شتى صنوف القهر والظلم والاستبداد وهضم الحقوق وتصفية النوع، إلا ان العراق ظل فيهم كوطن للجميع يسمو فوق الجراح».

كما جاء في مقدمة البيان ايضاً: «إن المصالحة الوطنية التي يراها المؤتمر لاتحدد بجهة واحدة أو تختص بفئة واحدة دون أخرى، بل هي شاملة ولا تتم الا عبر الاعتراف بالآخر وقبول حالة التنوع وما يترتب عليها من التزامات وحقوق تاريخية وحضارية..»

قبل الدخول في الموضوع وعرض الفقرات التي اود التعليق عليها من البيان، لنتحدث قليلاً عن مفهوم المصالحة الوطنية والظروف التي يصح ان تجري الدعوة اليها فيها، لنر ما اذا كانت هذه الدعوة عملية وجاءت في وقتها ويمكن استيعابها من جميع الاطراف السياسية المدعوة اليها في الظرف الراهن.

يجب التأكيد قبل كل شيء على أن مفهوم المصالحة الوطنية يعني أن هناك طرفين وطنيين في الاساس، وقد يتبع كلا أو اياً منهما طرف أو اطراف أخرى أصغر وغالباً ما يسعى كل منهما الى اقامة نظام سياسي معين يختلف عن النظام الذي يريده الطرف الآخر، ويدخلان في صراع سياسي، مسلح على الأغلب، بهدف قهر احدهما الآخر، ولكن أياً منهما لا يتمكن من التغلب بسهولة على الطرف الثاني، وتثبت التجارب العديدة لكليهما هذه الحقيقة، فتنشأ لديهما فكرة الكف عن استعمال القوة بينهما

ويتوصلان الى ان يبدءا مباشرة أو من خلال طرف ثالث بالتفاوض للوصول الى حل وسط، ذلك لأنه مادام الطرفان كلاهما عاجزين عن قهر بعضهما فلا مناص من ان يلجئا الى التفاوض لأنه ثبت لهما أن لا طائل من وراء الاستمرار في القتال. وهذا التفاوض يتطلب من كليهما أو من أحدهما، حسب نسبة توازن القوى بينهما، التنازل عن بعض ما يتمسك به من أجل الوصول الى حل يرضي الطرفين.

النص الذي اقتبسناه من مقدمة البيان الختامي للمؤتمر يعني بصريح القول ان كل الجماعات السياسية العراقية، التي عبر عنها النص بعبارتي «جهة» و«فئة»، والتي تناويء غيرها وتحاربه وتلجأ الى ممارسة العنف ضده أو تعيش معه بسلام، مدعوة جميعاً الى المصالحة الوطنية لتعيش معاً في اخاء ووئام، ولتتفرغ، بدلاً من اللجوء الى الاقتتال الداخلي، الى اعمار الوطن وبنائه والعيش في كنفه في أخوة وصفاء.

لم يتطرق البيان الى ذكر أي آلية لتحقيق المصالحة الوطنية المنشودة، على أهمية ذلك لتحقيق الفكرة، ولذلك نجد من الضروري الاشارة اليها هنا ببضع كلمات، ونقول: لمعرفة إمكانية تحقيق هذه المصالحة الوطنية نحن بحاجة الى جرد لكل الجماعات والمكونات السياسية للمجتمع العراقي بمعرفة اسمائها وعناوينها وأفكارها ومنطلقاتها ومواقفها ومطاليبها والشعارات التي ترفعها وتسعى في سبيل تحقيقها وممارساتها الفعلية وكيفية إمكانية الاتصال بها منها، كما اننا بحاجة اما الى واحدة او مجموعة من القوى السياسية الداخلية التي لا تعتبر نفسها طرفاً في الصراعات الدائرة او الى أطراف خارجية ذات صلة بجميع المكونات السياسية العراقية لتتبنى فكرة الوساطة، فبدون تحقيق هذه المستلزمات تكون الدعوة الى المصالحة الوطنية مجرد صيحة في وادٍ يصعب أن تجد من يستجيب لها ويتقدم الى الامام لابداء موافقته على المشاركة في تحقيقها أو رفضه لها.

ولكننا لا نملك عن الواقع السياسي العراقي الا صورة غير وافية بالمقصود تتلخص في ان هناك قوى سياسية عراقية تعيش في اطار القانون الحاكم في العراق وهو قانون الاحتلال وسلطة الائتلاف، وهذه القوى بعضها ممثل في مجلس الحكم الانتقالي، وهذا البعض هو القطاع الاكثر فاعلية في الواقع الشعبي العراقي ويتكون من قوى اسلامية اساسية وقوى قومية كردية وقوى ديموقراطية وهو يناضل بعقلانية وواقعية من أجل

تحقيق الهدف الذي وعدت به سلطات الاحتلال المؤتلفة مجلس الحكم وهو تسليم السيادة الى العراقيين في الثلاثين من حزيران من هذا العام. وبعضها الآخر مازال غير ممثل، وهذا البعض ينقسم أيضاً الى قسمين قسم يتبنى في آن واحد التأييد لمجلس الحكم والمعارضة السلمية البناءة، والقسم الآخر يعارض مجلس الحكم ويعتبره غير شرعي ويتبنى خطاً متشدداً في المعارضة دون أن يلجأ الى العنف أو يدعو اليه على المكشوف والارجح ان فيه من له صلات مع فئات خارجة على القانون. وهناك قوى سياسية خارجة عن مبدأ القانون أساساً وتلجأ باستمرار الى اعمال القتل واستخدام العنف وممارسة انواع التخريب على عمومية هذه المصطلحات التي تشتمل على ضروب شتى من الارتكابات المخلة بامن الوطن والمواطن واستقرارهما، وهذا القسم أيضاً على درجات شتى ابتداء من ازلام وايتام النظام السابق ومن التحق بهم من العصابات التابعة لابن لادن وأبي مصعب الزرقاوي وانصار الاسلام الزائفين وآخرين لايكشفون لأسباب مختلفة عن حقيقة مراميهم، وانتهاء بجماعة مقتدى الصدر المتبنية خط العنف المسلح في مدن العتبات المقدسة والعديد من مدن الوسط والجنوب وفي مدينة الثورة ومناطق أخرى من مدينة بغداد وفي كركوك، دون أن تكشف عن أهدافها في عملياتها المسلحة ودون ان تكون قد أوضحت امكانية تحقيق أهدافها غير المعلنة استناداً الى قوتها الذاتية وحدها أو تعتبر بالخسائر التي تؤدي اعمالها المسلحة اليها بين المواطنين من حاملي سلاح واناس ابرياء عزل لا حول لهم ولا قوة.

ولكن القاريء للبيان الختامي الذي لم يحدد الاطراف المدعوة للمصالحة الوطنية بالاسم ولم يترك لنا خريطة تدلنا عليها، لايلبث يفكر كثيراً حتى يتوصل من مجمل ما يعرفه عن مضامين الفقرة السابقة من مقالنا هذا الى نتيجة واضحة وهي أن القوى المدعوة الى المصالحة هي من جهة مجمل القوى الكامنة وراء مجلس الحكم التي تؤيده على العموم، ومن الجهة الأخرى البعث ومن لف لفه، ويمكن حشر العناصر الارهابية القادمة من وراء الحدود ضمنهم لأنها لم تكن تستطيع أن تعمل شيئاً ذا بال لو لم يكن هناك تمرد مسلح تقوده بقايا البعث، ولو لم تجد المباركة منه ومن بعض القوى خارج العراق مما ترى نفسها لأسباب ذاتية تقف في خندق البعث وتسهل الطريق لدخول العناصر الارهابية الاراضي العراقية والانضمام الى سائر الجهات القائمة باعمال

التخريب. غير ان الفقرة الرابعة من البيان والمتعلقة بمقاضاة المجرمين من العهد السابق على الجرائم التي ارتكبوها بحق ابناء الشعب، جاءت باستدراك يجعل البعث وبخاصة قياداته وكوادره العليا المسؤولة عن الجرائم المرتكبة في العهد السابق خارج دعوة المصالحة الوطنية عملياً، وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى انهيار الدعوة الى المصالحة بالنسبة الى الاطراف الارهابية الملتفة حول البعث ايضاً، بل والى انهيار الدعوة الى المصالحة كلياً، ذلك لأن البعث الذي استثنته الفقرة الرابعة من البيان عملياً بدعوتها الى محاكمة من أجرموا بحق الشعب، هو أحد الطرفين الاساسيين للمصالحة المطلوبة المفترضة، ان اتيح لها، ان تتم.

وبعد كل ما ذكرنا يتبين لنا ان الدعوة الى المصالحة الوطنية بين مجمل القوى السياسية العراقية على اهميتها، كفكرة انسانية نبيلة، فكرة غير واقعية يصعب ان تجد طريقها الى التحقيق، لأن الاهداف بين اطرافها مختلفة اختلافاً بيناً بل متباينة أصلاً، ولأنه لم يبد من أي طرف أساسي أو حتى طرف جزئي ما يشير الى نيته في التخلي عن الطريق الذي اختطه لنفسه وانه مستعد للالتقاء بطرف مناوىء له.

***

في تقديري ان مصلحة الشعب العراقي لا تكمن في الركض وراء سراب «المصالحة الوطنية» المزعومة مع جماعات ذاق الشعب على ايديهم، طوال وجودهم، الكثير من المصائب والنكبات، والدعوة الى المصالحة مع قوم كهؤلاء لا يلتقي مع المصالح الجوهرية لشعبنا بصلة ما بل انها تتعارض مع كل ما قيل عن أهداف مؤتمر المصالحة الوطنية والعديد من الفقرات التي نص عليها بيانه الختامي كما سنوضحه فيما بعد. ان المصالحة الحقيقية، وان كان في التعبير قدر غير قليل من التجوز، التي يجب ان ندعو اليها ونناضل في سبيل تحقيقها هي المصالحة بين القوى السياسية الأساسية في المعارضة السابقة، هي بين القوى الوطنية الديموقراطية، والقوى القومية الكردية، والقوى القومية العربية التي لم تنزلق الى مهاوي اللقاء مع صدام وزمرته الفاشية، والقوى الاسلامية التي لعبت دوراً رئيسياً في محاربة العهد البائد والتزمت نهج التجاوب مع سائر القوى الوطنية والقومية ووقفت موقفاً ايجابياً وعملياً بعد التحرير من حيث السعي لاستعادة السيادة والاستقلال بمرونة وتعقل، وكذلك كل قوة تريد

البقاء على خط النضال السياسي في المرحلة الراهنة وعدم اللجوء الى العنف ومعاملة التحالف من خلال فوهة البندقية وعدم توريط الشباب المسلم المتحمس في اعمال ارهابية طائشة ليس وراءها طائل ولاينجم عنها الا الموت والدمار دون تقديم اي خدمة حقيقية للشعب والوطن، ووضع المزيد من العراقيل والعقبات على طريق استعادة السيادة والاستقلال.

***

من الواضح ان التناقضات السياسية والاجتماعية الرئيسية والثانوية داخل المجتمع العراقي مرت بمراحل متعددة تغيرت خلالها أطرافها بتغير الظروف والاحوال السياسية. وقد تركزت هذه التناقضات منذ اواسط السبعينيات أو مما بعد ذلك بقليل في تناقض رئيسي وأساسي بين حزب البعث الحاكم المنفرد وقمته المتجسدة في الدكتاتورية الصدامية وبين جميع فئات وقوى المعارضة الوطنية الديموقراطية والقومية الكردية والعربية والقوى الاسلامية، ولم يكن هذا التناقض ليجري في صورة سياسية صرفة فقد كان احد طرفيه الاساسيين، والمقصود به حزب البعث وقمته الدكتاتورية الصدامية، بما له من طاقات وامكانيات عسكرية وبوليسية وحزبية وامنية ومخابراتية ناشئة من تفرده بالحكم وتفرد رئيسه بكل شيء في قيادة الحزب والدولة والمجتمع من خلال الارهاب والقمع البشعين اللذين كان يمارسهما ضد الشعب كله احزاباً وقوى وفئات وأفراداً، حتى انه نادراً ما يرى المرء اليوم مسئولاً بعثياً في مختلف مراحل النظام – وكل الاجهزة الرئيسية في الدولة وبخاصة المتعلقة منها بشكل ما بعمليات القمع، كانت مبعثة – سواء ممن بقوا في الاطار الصدامي او خرجوا منه وحتى الذين تحولوا منهم الى معارضين لصدام فيما بعد، الا ويتحمل قسطاً من أوزار ذلك العهد المقيت، وبينه وبين افراد من الشعب أو قوة من القوى السياسية المعارضة بل وكلها في الغالب، ثارات وأحقاداً قد تلجيء احد افراد الطرف المغدور، اذا وجد فرصة سانحة امامه، للانتقام الشخصي من غريمه من بينهم وبخاصة لأنه لم تقم حتى الآن حكومة تأخذ على عاتقها تنفيذ القانون بحقه – اي بحق ذلك الغريم– وهذا ما يرفضه البيان الختامي.

***

السؤال الذي يطرح نفسه ازاء المقطع الذي اقتبسناه من مقدمة البيان هو انه بعد ما تبين، كما ذكرنا، ان الصراع كان يدور منذ اواسط أو أواخر السبعينيات وحتى سقوط

النظام، بين الصداميين من جهة وبين سائر القوى الوطنية والاسلامية والقومية الكردية والعربية التقدمية من جهة أخرى، اذاً فمن هي الجهة الأخرى (المقصودة ضمنيا؛ بعبارة «لا تحدد بجهة واحدة أو تختص بفئة واحدة»)، التي يجب ان تصالحها القوى الوطنية والقومية الكردية والعربية والاسلامية، عدا البعث، وهل كانت هناك قوة أخرى عداه تعيش في صراع، سياسي احياناً ودموي غالباً، مع هذه القوى، وهل هذا المقطع من مقدمة البيان يقتضي، كما يدل صراحة، ان المصالحة يجب أن تشمل حزب البعث العربي الاشتراكي. والاعتراف به والجلوس معه وجهاً لوجه واعلان التصالح الوطني معه اذا تفضل وتنازل عن عليائه وقبل بذلك، وعفا الله عن كل ما سلف، أم أن هذا العام أو المطلق الذي يعنيه المقطع يخصصه أو يقيده نص الفقرة الرابعة من البيان الذي يقول: «ولكي لا تتكرر التجربة ويشرعن القتل من جديد، نرى أهمية القصاص من أولئك الذين تلطخت ايديهم بدماء العراقيين في عهد النظام السابق»، والمقصود بهم، بطبيعة الحال، رجال سلطة البعث؟ فاذا كان الأمر كذلك، فمن هو ما عدا البعث الذي يشير اليه المقطع آنف الذكر والمادة الرابعة التي نقلنا نصها، واذا لم يكن كذلك، فكيف السبيل الى حل التناقض الوارد بينهما؟ هذه نقطة جديرة بالالتفات اليها والاجابة عنها..

وتنص الفقرة الثالثة من البيان على انه: «من أجل انجاح مصالحة وطنية فاعلة، علينا أن لا نحصرها في الحقوق والمظالم الفردية». هذا النص يعني بصريح القول ان هناك في المجتمع العراقي نوعين من الحقوق التي ديس عليها في العهد السابق ومن المظالم التي ارتكبت وهي حقوق ومظالم شخصية يتبنى المطالبة بها اصحابها المغدورون او ورثتهم في حال عدم بقائهم على قيد الحياة، كما أن هناك حقوقاً ومظالم أخرى يتبنى المطالبة بها الادعاء العام بوصفه النائب عن الحق العام، والبيان يخشى أن يتلهى الناس بالمطالبة بحقوقهم ومظالمهم الخاصة عن المطالبة بالحقوق والمظالم العامة، ويطالب بعدم نسيانها وملاحقة المعتدين عليها.

فاذا أخذنا بنظر الاعتبار نص هذه الفقرة الى جانب نص الفقرة الرابعة التي اتينا على ذكرها أيضاً، واذا عرفنا كذلك أن جميع المسؤولين البعثيين تقريباً هم ممن يشملهم نص الفقرة الرابعة من البيان، لأن جانباً كبيراً من تلك الاعمال التي يجب الاقتصاص من مرتكبيها ارتكب بموجب قوانين شرعها مجلس قيادة الثورة أو قرارات أصدرتها القيادة

القطرية لحزب البعث أو صدام حسين نفسه بوصفه رئيس مجلس قيادة الثورة وامين سر الحزب ورئيس الجمهورية، ونفذت من قبل مسؤولين قضائيين واداريين وعسكريين وأمنيين ومخابراتيين واستخباراتيين الى جانب المسؤولين الحزبيين الذين كانوا يواكبون الجميع ويمشون في مقدمتهم، تبين لنا اشتراك جميع هؤلاء، كل بشكل من الاشكال، في الاعمال التي يجب الاقتصاص فيها، فمن ذا يبقى من احد الطرفين الاساسيين في المصالحة المنشودة وهو البعث ومن ائتمروا بأمره لا غيرهم اذا قبلنا بفرضية انه كان هناك في ظل النظام وفي هذه المرافق الاساسية فيه بالذات التي يقترن اسمها بالجرائم المرتكبة، مسئولون غير بعثيين، من ذا يبقى سواه ليجري التصالح معه؟

ثم لنفترض انه يمكن التصالح مع هذا الطرف الرئيسي من طرفي المصالحة وهو البعث، فهل هذا يقتضي المطالبة باطلاق سراح القمة المعتقلة من النظام والعفو عن الهاربين منها والجلوس معهم على مائدة مستديرة للمصالحة أو لا، وهل يقتضي السماح باعادة تنظيم البعث أو اقامة تنظيم جديد له وادخاله في الحياة السياسية العامة لتتوجه جميع الاطراف السياسية التي كانت تعارض النظام السابق وتناضل ضده ومن أجل اسقاطه، الى هذا التنظيم الجديد وتجلس معه وتضع ايديها في يديه وتصالحه ويبارك كل من الطرفين الآخر، وهل اذا جرى ذلك رفعت المساءلات القانونية عن البعث كحزب وعن البعثيين كأفراد وكمسؤولين في نظام؟ ثم اذا افترضنا ان هذه الاطراف السياسية التي تصالح البعث يمكن أن تمثل، بشكل من الاشكال، الحق العام في العراق وتتنازل عن دعاويه، اي دعاوى الحق العام، ضد الارتكابات اللاقانونية العديدة التي ارتكبها البعث، فهل يحق لها ان تنيب نفسها عن مئات الألوف من ضحايا البعث وتتنازل عن الحق الشخصي لهؤلاء، ومن ذا الذي أعطى مدعيي تمثيل الشعب غير المنتخبين هذا الحق، وألا يحق بعد ذلك للمجني عليهم أو لورثتهم مقاضاة الجاني امام المحاكم؟

إن بقايا البعث اليوم منقسمون الى اصناف شتى، فمنهم من انزوى وجلس في بيته ويمارس عمله الشخصي أو الوظيفي الذي كان يمارسه سابقاً ولا يريد العودة الى ممارسة اي نوع من العمل السياسي كبعثي. ومنهم من شمله قرار الاجتثاث وهو الآن ينتظر اعادته الى عمله السابق أو اعيد اليه بالفعل، ومنهم من لم يرد ان يعترف بسقوط النظام ويعتذر عن جرائمه السابقة ويستغفر الشعب لعله يغفر له خطيئاته، فاما ان لجأ

الى بلدان اجنبيـة سواء كان يمارس التآمر من هناك على العراق الجديد أو أخلد الى السكون بانتظار فرصة قد تسنح له في المستقبل لاستعادة ما فقده في وطنه، ومنهم من يمارس بالفعل تنظيم اعمال التخريب وما يسمونه «المقاومة»، وهؤلاء، من جهة لا يمكن دعوتهم الى المصالحة لأنهم لا يؤمنون أساساً بالمصالحة ولو كانوا يريدونها لما لجأوا الى اعمال التخريب المختلفة التي يمارسونها اليوم، بالاضافة الى ما يمكن أن يكونوا قد ارتكبوه في أيام البعث من جرائم وآثام يطالها القانون، وهم، من جهة ثانية، مطلوبون للتحقيق معهم في ما يمكن أيضاً أن يكونوا قد اسهموا فيه من أعمال مخلة بالأمن والاستقرار مما تشهده كل يوم الساحة العراقية خلال المدة المنقضية منذ بدء الاعمال التخريبية بعد سقوط النظام وحتى الآن.

وجاء في الفقرة السادسة من البيان: «السعي الحثيث لإيجاد الحلول العملية والمناسبة لأولئك الذين تم تسريحهم من وظائفهم وفقدوا مصدر رزقهم».

اني أجد في هذه الفقرة غرابة بالغة. فلئن كان البيان كله منصباً على المصالحة، ولئن كان الطرف الذي يراد اجراء المصالحة معه هو البعث، فاني لا اتصور بعد أن تحدث المصالحة ويعود البعث الى الحياة العامة اذ سيكون، على أقل تقدير، احد اطراف الحكم المستقبلي ان لم يكن طرفاً اساسياً فيه، ان تكون هناك مشكلة تسمى مشكلة المجتثين الذين يتلطف البيان معهم فيسميهم «الذين تم تسريحهم من وظائفهم وفقدوا مصدر رزقهم» وكأنهم كانوا جنوداً يخدمون وطنهم في ساحات الوغى، حتى نفكر في السعي لإيجاد ما يسميه البيان حلولاً عملية ومناسبة لهم، ذلك لأنهم سيعودون الى العمل معززين مكرمين وقد ينال بعضهم التقدير والترفيع، اذا جرت الأمور على هذا المنوال الذي يدعو اليه البيان، لأنهم سرحوا من عملهم لنضالهم الوطني والقومي ضد الاحتلال الاجنبي! ثم أحقا فقد هؤلاء المجتثون «المسرحون» مصدر رزقهم؟

يا لهم من فقراء ومساكين يستحقون التصدق عليهم وتشملهم آية الزكاة، لاسيما وانهم من مريدي حامل الراية الايمانية المجاهد المؤمن بالله صدام حسين. اذاً فأين ذهب كل تلك الرواتب الخاصة والمنح والمكرمات التي كان يغدقها عليهم سيدهم المقبور، واين ذهبت المبالغ الطائلة التي كانوا يجنونها من وراء العمل في صفوف حزبهم ويسرقونها من اموال الشعب الجائع الفقير!

ثم مادام الأمر على هذا النحو، الم يكن جديراً بمحرري البيان ان يضيفوا اليه سطوراً طبق مقتضيات مبدأ المصالحة المنشودة، سطوراً تطالب بايجاد حلول عملية ومناسبة ايضاً لأولئك المفصولين من جميع فئات المعارضة الوطنية ضد النظام الفاشي البائد الذين مضى عليهم اكثر من ربع قرن محرومين من وظائفهم ولقمة خبزهم، فغدا معظمهم عمالاً كادحين بالكاد يحصلون على ما يسد رمق اولادهم من عرق جبينهم بعد ان قضوا السنوات الطوال في تعليم وتثقيف ابناء شعبهم او في الخدمة في مختلف دوائر الدولة، ومازال الكثيرون منهم، بعد مضي أكثر من سنة على التحرير وسقوط البعث، يطرقون ابواب المسؤولين الجدد لانصافهم وفق قرارات صدرت منذ شهور عديدة باعادتهم الى وظائفهم، في حين ان المجتثين اعيدوا الى وظائفهم حتى قبل ان تصل صورة اوامر اعادتهم الى دوائرهم التي يتبعونها، في العديد من الحالات.

وجاء في الفقرة السابعة من البيان: «كما ينظر المؤتمر الى تفشي ظاهرة الانتقام الشخصي والقتل العشوائي ويدين هذه الظاهرة، داعياً الى ضرورة ترك القانون يأخذ مجراه، ويدعو كافة القوى السياسية والشخصيات والمؤسسات الى ادانة هذه الممارسات وعدم التغاضي والتساهل مع مرتكبيها، كما يرفض مبدأ اضفاء الطابع السياسي على مثل هذه الجرائم».

اني الاحظ في هذه الفقرة تهويلاً مبالغاً فيه للحوادث التي وصفها البيان بـ«ظاهرة الانتقام الشخصي والقتل العشوائي». فقبل كل شيء ليست هناك احصائية بعدد الذين قتلوا لأي سبب منذ التحرير ولحد الآن، ومن بين المقتولين يصعب كثيراً على المرء ان يحدد سبب القتل وما اذا كان انتقاماً شخصياً أو قتلاً عشوائياً. ربما يكون من الممكن تقرير ان فلاناً قتل بدافع الانتقام الشخصي، اما انه قتل لمجرد انتمائه الى جهة معينة، وهذا ما افهمه انا من تعبير «عشوائي»، فهذا من الصعب القول به ان لم تكن هناك ادلة خارجية. ثم ما من دليل على ان ما جرى من حوادث قتل بدافع الانتقام الشخصي (ذي الجذر السياسي بطبيعة الحال) أو لكون القتيل ينتمي الى جهة سياسية معينة وقد قتل لمجرد ذلك دون النظر الى شخصيته ومن ذا يكون، بلغ حد أن يصح اطلاق صفة «ظاهرة» عليه.

واذا قسنا ما سمعناه أو قرأناه في الصحف خلال السنة وأقل من شهرين التي مرت

على سقوط النظام من تصفيات جسدية لبعثيين قتلوا انتقاماً منهم لجرائم بحق ابناء الشعب اقترفوها، لخرجنا بنتيجة هي انهم نجوا من مذبحة كان من المتوقع ان تكون في انتظارهم لفرط ما ارتكبوا من جرائم وحشية خلال سنى حكمهم الطويلة التي بلغت ثلاثة عقود ونصفاً. فماذا كان يمكن ان يجري لو كانت هناك ظاهرة انتقام شخصي وقتل عشوائي لكل من هو بعثي مقابل تصفيات الشيوعيين والاسلاميين والكرد وغيرهم وقتلهم تحت التعذيب الهمجي منذ الأيام الاولى لانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وحتى التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ومقابل الانفالات التي جرت في كردستان والقصف الكيمياوي لحلبجة وسواها والقتل الجماعي للمشتبه باشتراكهم في انتفاضة آذار ١٩٩١ في الوسط والجنوب وانتفاضة كردستان وهجرة الكرد المليونية في الفترة نفسها وازاء كل ما جرى في المواقف والمعتقلات والسجون طيلة العهد البعثي؟ نستطيع ان نقول جازمين انه لم يجر ازاء كل ذلك وبالمقابل منه الا أقل القليل الذي ما كان ليستحق الاشارة اليه لو لم تكن القضية تتعلق بالحياة البشرية.

ثم اين هو القانون الذي يأخذ مجراه بعد مضي اربعة عشر شهراً من سقوط النظام وحتى الآن، وهل اعتقل احد فيما عدا بضع عشرات من أقطاب النظام ممن اعتقلوا لأسباب تتعلق اساساً بموقفهم من الحرب الامريكية على النظام ودوافعها ويمكن ان تسند اليهم تهمة الاسهام المباشر أو غير المباشر في قتل الناس في الجرائم التي اتينا على ذكر بعضها في سطور خلت. ان البعثيين القتلة الذين لم يهربوا الى الخارج ولم يختفوا في الفلوجة وبعقوبة وكركوك والموصل وأطرافها لتنظيم اعمال التآمر والتخريب، موجودون في منازلهم ويمارسون اعمالهم ويسرحون ويمرحون في لياليهم الحمراء الماجنة، في حين انه مايزال هناك عشرات الالوف من ضحاياهم لم يعرف ذووهم مصائرهم حتى الآن.

إن حوادث فردية قليلة جرت هنا وهناك لا تستحق ان يعيرها مؤتمر ضخم يعقد في اربيل عاصمة اقليم كردستان المتحررة التي عانت وظلت تعاني اربعين سنة بالتمام والكمال من بطش الانظمة العراقية المتعاقبة وبددخاصة من البطش البعثي، مثل هذا القدر من الاهتمام المبالغ فيه ويدعو القوى السياسية والشخصيات والمؤسسات الى دينونتها ويرفض اعتبارها ردود فعل سياسية على الاقل على جرائم سياسية لم يصفها احد حتى الآن عدا البعثيين واشياعهم في العالم العربي بانها ليست كذلك.

لقد كان الاولى بالبيان الختامي ان يتفضل بكلمات عن اغتيالات الشخصيات العلمية والسياسية الوطنية واختطاف الكوادر العلمية وتخريب المؤسسات الخدمية كالماء والكهرباء واطلاق الهاونات وزرع القنابل وارسال السيارات المفخخة الى مختلف انحاء العراق ومنها ما جرى في اربيل بالذات في اول يوم من عيد الاضحى المبارك الماضي، لأن جانباً كبيراً من مسؤولية القيام بتلك الاعمال المنكرة المستهجنة انما تقع على عاتق البعثيين الذين ليس هناك من تجري الدعوة للمصالحة معه عداهم. واود أن أقول بكل صراحة وبمزيد الاسف ان ما يتضمنه البيان من كلمات ود في جوهرها بحق البعثيين يفوق الحد الاقصى الذي كان ينتظره كل من كانت له صلات وروابط ووشائج مع البعث المقبور، فكيف ببيان صادر في كردستان التي فاق ما عانته من البعث المدان حد التصور.

ارسل الى (التآخي) في حزيران ٢٠٠٤ ولم ينشر

الى انظار مجلس الوزراء عموما ووزارة التربية خاصة

قضايا الذين ابعدوا او ابتعدوا عن وظائفهم لاسباب سياسية، ايام البعث المنهار، بحاجة الى اجراءات حاسمة كالتي اتخذها الراحل بريمر لاعادة البعثيين المجتثين، على الاقل، فهل من مجيب؟!

لعل من نافلة القول ان قضية الوطنيين الذين ابعدوا او ابتعدوا ، مضطرين، عن وظائفهم في عهد البعث المنهار، سواء لإعدام احد من ذويهم او هروبه الى خارج الوطن او لانضمامه الى صفوف المعارضة في كردستان او اماكن اخرى، او بسجنهم او بفصلهم من الوظيفة او بمضايقتهم وملاحقتهم بطلب اعلان البراءة او تقديم التعهد او بالانتماء الى البعث او احدى منظماته «الجماهيرية!» حتى وجدوا انفسهم مكرهين على تقديم استقالاتهم او طلب احالتهم على التقاعد او ترك الوظيفة والنجاة بجلودهم، قضية هؤلاء تعد اليوم واحدة من اهم القضايا المطروحة على الصعيد الجماهيري منذ سقوط النظام. وقد كان مجلس الحكم المنحل على قدر من الاحساس بالمسؤولية الوطنية بهذا الصدد عندما اصدر قبل حوالي سنة قراره الذي يؤكد على اعادة جميع المفصولين السياسيين او من اجبروا على ترك وظائفهم لاسباب سياسية مع احتساب مدة الفصل لاغراض الخدمة والتقاعد، وعرف القرار المشار اليه المفصول السياسي بأنه كل من فصل لأسباب تتعلق بموقفه السياسي او وضعه الطائفي او القومي او رفضه الانتماء الى البعث.

الفترة المنقضية منذ صدور القرار المذكور وحتى اليوم كانت كافية بكل معنى الكلمة للفصل في قضايا جميع المفصولين السياسيين بكل أنواعهم بالحق والعدل لو خلصت النوايا وكانت الامور موكولة في جميع الوزارات والمؤسسات الى اناس حسني النية شاعرين بالمسؤولية تجاه وطنهم وشعبه وابنائه، ولكن عدم تحقق شرط (لو) هذا، اضافة الى اسباب معينة أخرى، حالت دون تحقق جوابه ووقفت عقبة امام انجاز هذه المهمة الوطنية بل والانسانية الكبيرة، فطبيعة سلطة التحالف وظروف مجلس الحكم لم تدع

صياغة القرار تأتي دونما لبس او ترك مجال لواضعي العصي بين عجلاته بحيث تجد كل وزارة او مؤسسة نفسها امام نص صريح بدون غموض او ابهام او ترك مجالات للتفسيرات المغرضة، ويأتي دور الوزارات والمؤسسات التي اوكل اليها امر تطبيق القرار ليزيد الطين بلة، فمعظمها مليئ بأناس من اولئك الذين كان لهم ولمن سبقوهم القدح المعلى في حينه في القيام باعمال الفصل وافساح المجال لممارسة الضغوط على الموظفين الذين لم تكن السلطات راضية عن منهجهم السياسي، هؤلاء الذين لم تجعلهم هذه السنوات الطوال منذ اول حملة لفصل سياسي جديد بعد اعادة المفصولين السياسيين الاسبقين الى اعمالهم عقب انقلاب ١٧ تموز ومبادراته التضليلية، لم تجعلهم يقفون على مقربة من مستوى المسؤولية الوطنية.

ان وزارة كوزارة التربية عمتها حملات الفصل منذ النصف الثاني من السبعينيات بل وقبله وحتى سقوط النظام، اكثر من سواها، بحكم طبيعة منتسبيها ومستوياتهم الثقافية وشيوع الروح الوطنية بينهم ومعايشتهم لحياة الجماهير من خلال تلامذتهم وطلبتهم وبسبب اهتمام السلطة بتبعيثها واخلائها ممن سواهم، هذه الوزارة ماتزال تعاني من كثرة منتسبيها السابقين الذين لم يبت بعد في امرهم، بالرغم من ان قوائم عديدة صدرت منها باعادة مفصولين. ومن ضمن مالاحظنا من معوقات يضعها بعض اجهزة هذه الوزارة في بغداد على طريق اعادة مفصوليها، انها تطالبهم بامور لا علاقة لها بتاتا بمسألة فصلهم واثبات كونهم مفصولين سياسيين، فقد كنا نرى في عهد الوزير السابق ان المفصول كان يطالب بالحصول على ورقة تزكية من احد المراكز الدينية تشهد بانه فصل لاسباب تتعلق بموقفه من حزب البعث. (ولست اقصد مطلقا من ذلك ان هذه المطالبة كانت راجعة الى سياسة الوزير السابق بالذات، كما لا علم لي بأن هذه المطالبة متبعة الآن ايضا ام لا؟). ماذا يمكن ان يعرف مثل هذا المركز عن هذا الامر اذا لم يكن الغرض القاء ايحاء في نفوس المواطنين بان لهذه المراكز شأنا في تقرير مصائر الناس، وكيف امكن لها ان تطلع على مثل هذه المواضيع، بل هل انها كانت موجودة اساسا حينما فصل اولئك الموظفون من وظائفهم، ولماذا يجب الزام الناس بالحصول على شهادة الزور هذه؟ اذا كانت هناك لدى الوزارة او لدى مديريات التربية في المحافظات ملفات باقية لموظفيها، فهي المرجع الحقيقي لكل شاردة وواردة في القضية، الى جانب نسخ

الوثائق الشخصية التي يحتفظ بها كل موظف معني بالموضوع بنفسه.

وقد طلعت علينا الوزارة في الايام الاخيرة بشروط وضوابط جديدة لاعادة المفصولين السياسيين من اعضاء الاسرة التعليمية (هكذا نشرت الشروط والضوابط في بعض الصحف، ولا علم لي بما اذا كانت هذه الشروط والضوابط تشمل سائر المفصولين من منتسبي التربية او لا؟) صنفتهم فيها الى ثلاث فئات وفق برنامج يعتمد بالدرجة الاولى على:

١- توفر درجات وظيفية شاغرة.

٢- وجود تخصيصات مالية.

بالنسبة لاشتراط هذين الشرطين الذين يمكن الاحتجاج مدة طويلة بعدم توفرهما، ارى انه لا مبرر منطقيا لاشتراطهما، لان المفصول كانت له درجته الوظيفية وكانت هناك التخصيصات التي يتقاضى منها رواتبه وحرم منهما بدون وجه حق، ولذلك لايجوز تعطيل اعادة حقه اليه على عدم توفرهما، وحقه مطلق لايجوز ان يقيد بشيء، واذا لم تكن الدرجة الوظيفية والتخصيصات المالية متوفرتين حقا فعلى وزارة التربية ان توفرهما بالتعاون مع وزارة المالية وتجدا حلا للامر. ثم من يضمن للمفصول ان لايعطي موظف مسؤول في الوزارة الدرجة الوظيفية وتخصيصاتها المالية لآخرين من بين المتقدمين الجدد للتعيين عند توفرهما؟

اما الفئات الثلاث التي صنفت الوزارة المفصولين عليها، فهي:

الفئة الاولى:

١- ذوو المعدمين (الذين نفذ بحقهم حكم الاعدام) ممن لديهم مستمسكات ثبوتية كمقتبس الحكم الصادر من المحكمة الخاصة بمقتضى المواد ١٥٦ - ١٩٨ وهي احكام المواد الخاصة بما يسمى الجرائم السياسية او شهادة الوفاة.

الفئة الثانية:

١- المتضررون السياسيون المفصولون من الخدمة لاسباب سياسية بعد تقديم المستمسكات الرسمية التي تثبت ذلك والصادرة مما كان يسمى محكمة الثورة او مجلس قيادة الثورة الملغيين.

٢- المتضررون من الذين تعرضوا للنقل او الاضطهاد وتم نقلهم الى وظائف اخرى.

الفئة الثالثة:

١- الموظفون من التنظيمات السياسية الذين تم تسفيرهم او طردهم من الخدمة، معززة بمستمسكات تشمل شهادة الجنسية للتبعية الفارسية او كتاب من وزارة الهجرة والمهجرين مع هوية الشخص الشخصية.

واوضح المصدر الذي ادلى بحديثه ان الوزارة شكلت لجنة خاصة لدراسة الطلبات المقدمة والبت فيها بعد التأكد من المستمسكات التي تثبت صحة ادعاءاتهم.

وجاء في ختام الشروط والضوابط المذكورة: ان كل شخص تتوفر فيه هذه الشروط تكون له الاولوية في الاعادة الى الوظيفة بعد احتساب مدة فصله منها خدمة فعلية.

لنا مآخذ عديدة على هذه الصيغة التي جاءت بعد وقت جد متأخر، نلخصها فيما يلي:

اولا: ان الموظف الذي تعرض للاضطهاد والفصل، من اي من الفئات الثلاث ومن تفرعاتها، كان يمارس وظيفته الى جانب فئتين اخريين من الموظفين، الاولى هم الذين كانوا في الاصل بعثيين اقحاحا، سواء كانوا ممن شملتهم قرارات الاجتثاث مؤخرا ثم اعيدوا الى الوظيفة او لم تشملهم، والذين قبلوا، مجاراة للوضع، ان ينتموا للبعث وباتوا ينفذون ما يراد منهم. والثانية الموظفون المسلكيون الذين اطمأن البعث الى انهم مجرد موظفين مطيعين ولايخشى شرهم، فوثق بهم ولم يكرههم على الانتماء الرسمي. هاتان الفئتان تداومان الآن في وظائفهما (انا اتحدث على وجه العموم دون ان انسى ان كثيرين من افراد الفئتين ماتوا او احيلوا على التقاعد او استقالوا لاسباب شخصية وربما فصل البعض منهم لاسباب غير سياسية) في حين ان زملاءهم السابقين الذين فصلوا، عانوا لسنوات طويلة من الفصل والحرمان والبؤس والفقر والمعاناة وشظف العيش، فهل من الانصاف في شيء ان يعامل البعثي الذي اضطهد ابناء الشعب والذين خنعوا للبعثيين ونفذوا لهم ما ارادوه منهم، والذين لم يمارسوا اي عمل نضالي لصالح الجماهير وضد دولة الظلم والطغيان بكل احترام وتقدير، في حين يبقى المناضلون الذين فقدوا وظائفهم لالتزامهم جانب الجماهير وقضاياها العادلة ووقفوا ضد الطغيان، ولا يعاد الكثيرون منهم الى اعمالهم حتى بعد سنة وثلاثة اشهر من انتهاء العهد

الطاغوتي وبعد ذلك توضع لهم شروط ومواصفات للعودة دونها خرط القتاد، وربما لن تنجز معاملة اعادة قسم كبير منهم ابدا، والقسم الآخر تطول معاملته سنة وسنتين حتى يتم تأكد المسؤول عن اعادتهم من صحة مستمسكاتهم اذا استطاعوا ارا ءتها، ومتى تتفرغ لجنة واحدة تتصرف على هواها من النظر في قضايا آلاف المفصولين، مع العلم بانها لم تتشكل بعد وعلينا ان نكون بانتظار (سين) الاستقبال النائمة على بيضاتها في اروقة الوزارة حتى تفرخ! انا عندما اجري هذه المقارنة العادلة المشروعة، لا ادعو بالطبع لاضطهاد احد من هؤلاء او غيرهم او فصلهم ان لم يكونوا مطلوبين للعدالة لامور خارج مجرد الانتماء الحزبي بالنسبة للمنتمين من بينهم، ولكني ارى انه آن الاوان ليعامل المناضلون المفصولون معاملة اللاحزبيين المسلكيين او البعثيين ممن لم يجتثوا او اجتثوا ثم شملتهم عواطف السيد الراحل بريمر الذي كان يهدف من وراء ذلك الى رجوع الابناء الضالين الى القطار الذي سار فيه البعثيون الاولون عندما تقدموا الى الاستيلاء على السلطة في ٨ شباط الاسود الدامي!

بالنسبة لمطالبة ذوي الشهيد باراءة مستمسكات ثبوتية، ارى هذا الطلب متعذر التحقيق في اغلب الاحوال، فكثيرون هم الذين قتلوا تحت التعذيب الهمجي او اعدموا دون وجود محكمة مختصة مخولة قانونا ولا تعمل في ظروف دولة المنظمة السرية كمحاكم الامن والمخابرات ومحاكم مثارم الاستخبارات والمحاكم الحزبية ومحاكم الجهات السرية العديدة الاخرى التي كانت تستقي صلاحياتها من مديريها العامين، والله وحده يعلم اين كانت اماكنها التي تعقد فيها جلساتها واين باتت ملفاتها التي ربما سرقها واخفاها منتموها بانفسهم. شهداء هذه المحاكم البعثية الوحشية لايوجد اي مستمسك لدى ذويهم يدل على انهم ذوو شهداء ولاتتوفر لديهم الشروط المطلوبة، لأن الشخص المعدَم منهم اخذ وغاب عن الانظار وربما لم يظهر له اثر خافت الا في ورقة من ملف لدائرة امن ما، او هوية ممزقة في خرقة في طياتها حفنة عظام نخرة عثر عليها في واحد من القبور الجماعية المكتشفة بعد انهيار النظام المجرم، وقليلة واقل من القليل الحالات التي اخبر فيها الامن او جهة قمعية اخرى ذوي الشهيد بـ«موت» ابنهم في «التوقيف!» دون ان يسلموا ذويه جثته او يسمحوا لهم باقامة الفاتحة على روحه. وحتى بالنسبة الى الذين اعدموا واخبر اهلوهم باعدامهم، اذا كانت هناك ورقة اخبار

ولم يكن الاخبار شفهيا فقط او حتى كانت هناك نسخة من قرار لمحكمة ما فان ورقة الاخبار او قرار المحكمة تلك لايشيران ابدا الى ان جريمة الشخص المعدَم جريمة سياسية، فالبعث كان يعتبر الكردي الذي يعدمه والشيوعي واعضاء الاحزاب الاسلامية واي متهم سياسي يعدمه مجرد عملاء وجواسيس لدولة او دول اجنبية لا مجرمين سياسيين، بل اكاد اجزم قاطعا بأنه لم يعتبر اي معدم سياسي، طيلة عمر البعث الحافل بالقتول، سياسيا، في قرار الحكم الصادر بحقه، ان كان هناك قرار!

اما بالنسبة للمفصولين السياسيين فيمكن ان توجد لديهم وثائق لأنهم لم يعدموا وبلغوا بقرارات فصلهم وان لم تنسب الى سبب سياسي وانما الى انهم منتمون الى احزاب عميلة للاجنبي او جواسيس لدولة ما والى آخره من الترهات التي كانت جاهزة دائما لدى الدوائر الحكومية في البعث الفاشي لاتهام الناس الشرفاء بها.

اما بالنسبة للموظفين الكرد المرحلين من اماكنهم الى المحافظات الكردية الشمالية الثلاث او الى الجنوب والوسط، وكذلك بالنسبة للمهجرين الى ايران من كرد وغيرهم بتهمة التبعية، فلا يوجد لدى اي منهم اي مستمسك الآن لان بطاقة الاحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية، تبعية كانت او غيرها، ودفتر الخدمة العسكرية سحبت منهم حتى لايكون هناك دليل، بالنسبة للاولين منهم، على انهم من المنطقة المهجرين منها، وعلى عراقيتهم، بالنسبة للآخرين منهم.

فاذا كانت وزارة التربية مصرة على ان تلتزم بهذه الصيغة لذوي الشهداء والمفصولين من الفئتين، فذلك يعني ان مجال الاعادة يكون جد ضيق بالنسبة للكثرة الكاثرة من ذوي الشهداء الذين فصلوا لكونهم من اقارب احد الشهداء، بل حتى يمكن القول ان غالبية ذوي الشهداء ممن فصلوا كانوا ينكرون في العهد السابق ان تكون لهم علاقة بشهيد ما لابعاد المشاكل – وما كان اكثرها في ظل الارهاب البعثي – عن انفسهم، فقرابة الشهيد حتى الدرجة الرابعة او أكثر وكذلك السجن السياسي والإتهام بالالتحاق بالمعارضة والهجرة الى خارج الوطن كانت حجة بالغة للنظام للتعامل مع المرء بطريقة معينة تحرمه من الكثير من حقوقه الانسانية كمواطن، ولا اعتقد ان احدا نسي الاستمارات التي كان يوزعها رفاق البعث في كل محلة بين حين وآخر على المواطنين لملئها وبيان وضعهم فيها بالنسبة لهذه الامور، وما اذا كانوا منتمين يوماً ما بصلة ما

الى حزبٍ ما غير البعث، وكانت هذه الاستمارات تتضمن تهديدات شديدة للذين يتسترون على اي حقيقة بالنسبة لأنفسهم.

ثم ان صيغة وزارة التربية، كما اطلعت عليها في بعض الصحف، لم تتطرق بكلمة واحدة الى الذين وجدوا انفسهم في طوق محكم من المضايقات «الرفاقية!» ولم يجدوا طريقا للافلات منه الا بالاستقالة او التغيب عن العمل الذي اعتبر استقالة او بمحاولة الاحالة على التقاعد. فاين يذهب هؤلاء، وهل كتب عليهم ان تذهب جهودهم كلها سدى، وهل تتوقع وزارة التربية ان يكون هؤلاء المستقيلون والذين طلبوا الاحالة على التقاعد قد كتبوا في عرائض استقالاتهم او طلبهم الاحالة على التقاعد: «ارجو قبول استقالتي او الموافقة على احالتي على التقاعد نظرا للمضايقات الشديدة التي اتعرض لها من قبل الرفاق البعثيين في الدائرة» حتى تكون لديهم الآن حجة في ادعائهم انهم استقالوا او طلبوا الاحالة على التقاعد لاسباب سياسية، فتسرع اعادتهم الى وظائفهم؟ لا اعتقد، ولا اعتقد ان احدا يعتقد ذلك!

اني ارى ان الحل الصحيح والواقعي والذي يعيد الحق الى نصابه بالنسبة لهذه الجمهرة الواسعة من الكفاءات الوظيفية المتنوعة التي يجد الوطن نفسه بحاجة اليها من مختلف الوجوه ولاسيما في هذه الظروف البالغة القساوه المحيطة به من اكثر من جهة، هو الرجوع الى الملف الشخصي للمفصول او المستقيل او المتقاعد سواء لدى الدائرة نفسها او لدى الشخص نفسه واعتماده كمصدر اساسي في اثبات ادعاءات الشخص، فالملف يحتوي، بالاضافة الى الاوامر الرسمية الصادرة بشأنه، على التقارير الامنية والحزبية المرفوعة حوله والتي تدل على منهجه غير المقبول من لدن السلطات البعثية الرسمية والحزبية. ومن المنطقي اعتبار وجود وثيقة رسمية تشير الى النهج السياسي للشخص الى جانب طلبه الاستقالة او الاحالة على التقاعد او تغيبه عن الوظيفة قرينة بالغة الدلالة على ان لطلبه هذا او تغيبه علاقة بتلك الوثيقة ويجب بالتالي الاستناد اليها. كما يمكن، في حالة عدم توفر الملف الشخصي، الاستفادة من شهادات الهيئة الاختيارية في المحلة، واغلبها كانت على صلة وثيقة بالمنظمة الحزبية والاجهزة الامنية في المنطقة مادامت سلطات الاحتلال لم تترك سبيلاً لامكان الحصول على اعترافات من البعثيين بالجرائم التي ارتكبوها، بل ومن اهل المحلة الذين لابد ان كثيرين منهم على

قدر من المعرفة بالاتجاه السياسي لأبناء محلتهم.

وفي الحقيقة فاني انطلق في هذا الموضوع من ان احتمالات الكذب في ادعاء الفصل السياسي او الاستقالة او طلب الاحالة على التقاعد او التغيب عن العمل لاسباب سياسية لاتتعدى نسبة جد ضئيلة من مدعيها، فاذا كان المرء يحمل شهادة دراسية معينة، وهو يحملها بالضرورة، وكان يتمتع بالصحة والمقدرة على العمل، ويمكن اثبات ذلك بفحص طبي، فما المانع من اعادته الى عمله في وطن هو وطنه وتحت ظل دولة هي دولته وهو كان ينتظر حلولها محل النظام الاجرامي البائد؟ ثم ماهو الخطر الكبير الذي ينتظر الشعب والوطن اذا كانت هناك نسبة ضئيلة من هؤلاء المعادين الى الوظيفة قد اعيدوا استنادا الى مبررات غير صحيحة؟ المهم ان يكون هؤلاء متمكنين علميا وصحيا من اداء العمل الذي يتولونه. فاذا ثبت غدا انهم قدموا مستمسكات غير صحيحة، فبوسع الدائرة التي يتبعونها ان تقاضيهم وان تقدمهم الى القضاء لينالوا الجزاء القانوني على تزويرهم. اني انظر في قضية اعادة المفصولين والمستقيلين والمتقاعدين لأسباب سياسية الى المبدأ القانوني القائل: اطلاق سراح عشرين مجرما افضل من سجن بريء واحد. وقياسا على هذا فان اعادة عشرين مفصولا يحتمل ان يكونوا قد فصلوا لاسباب غير سياسية افضل من ابقاء مفصول سياسي واحد خارج العمل ومحروما من حقه وهو الذي قدم عددا غير قليل من احسن سنوات عمره للنضال ضد الظلم والطغيان وانتهاك حقوق المواطنين في عهد النظام السابق المعادي للشعب وفي خدمة الشعب وابنائه وفي خدمة الوطن وظيفياً.

تبقى هناك مسألة يجب ان نشير اليها بعدة كلمات، تلك هي مسألة اولئك الذين مضى زمن طويل على فصلهم او استقالتهم او احالتهم على التقاعد وتقدموا في العمر بحيث بلغوا سن التقاعد او كاد او تجاوزوها. هؤلاء تكون اعادتهم الى الوظيفة واحتساب مدة الفصل لهم لأغراض الخدمة والتقاعد واحالتهم على التقاعد في قرار واحد تجنبا من الروتين واقتصادا في الوقت ومراعاة للمصلحة العامة، على ان لاتكون المدة الباقية لمن اقترب من سن التقاعد اكثر من سنة دراسية واحدة.

ان تحقيق قرار اعادة المفصولين والمستقيلين والمحالين على التقاعد لأسباب سياسية الى وظائفهم يحتاج الى ضمير وطني وانساني وذهن متفتح وعقلية مرنة واحترام لحقوق

المواطن ونظافة من الحزازات السياسية المغرضة. ولذا فانا لست ابدا الى جانب ايكال هذه المسألة الى اجهزة الوزارات والمؤسسات المختلفة لتتصرف وفق هواها ومنطلقاتها الخاصة تحت ستار الاجتهاد وتفسير القرار وما شاكل. وهذه الطريقة المصيدة لن تنصف المفصولين ابدا ولن تحل مشكلتهم الا بالقنطار وخلال مدة طويلة قد تجعل صاحب القضية يمل منها فيهملها ويبحث عن لقمة عيشه من مورد آخر كما كان يبحث عنها خلال السنين الماضية.

ومن هنا فاني انتظر من مجلس الوزراء دراسة سريعة لهذه القضية المتعلقة بحياة الالوف من العوائل العراقية واصدار قرار منصف بشأنها، قرار ينسجم وروح سقوط النظام الى حيث لارجعة ابدا، قرار يحسم الموضوع مرة واحدة والى الابد، فهل من مجيب؟!.

ارسل الى (الاتحاد) في آب ٢٠٠٤ ولم ينشر

جوانب من الخلفية التاريخية لبعض ما يجري في مدينة الثورة:

القوى العراقية الخيرة مدعوة للعمل

لوضع حد للمآسي التي تتعرض لها مدينة الثورة

فسكان الثورة الكادحون الطيبون لا يستحقون كل ما ينزل بساحتهم

اولا: لماذا (مدينة الثورة) وليس (مدينة الصدر)؟

اود ان اذكر قبل الدخول في موضوع هذا المقال انني لا اسير على النهج السائر في السير وراء تبديل اسماء المدن والاحياء حسب اهواء كل من يجد ان في يده شيئا من الامور يتصرف حسب ما يهوى ويشتهي. فما اعتقده هو ان الاسم الذي يطلق لاول مرة على مكان ما، سواء كان يرمز الى شيء جيد او شيء رديء، يجب ان يظل كذلك فيما بعد لأن ذلك الاسم قد غدا باطلاقه على ذلك المكان جزء اساسيا من تاريخه، والتأريخ لا يصح التلاعب به، وعلى هذا الاساس فانني ارجع في موضوع (مدينة الثورة) الى ان واضع اساس المدينة هو المرحوم الزعيم عبدالكريم قاسم قائد ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة، شأنها في ذلك شأن (مدينة الشعلة) التي بدل عبدالسلام عارف اسمها الى (مدينة النور) زاعما ان (الشعلة) ترمز الى شيء مخالف للدين الاسلامي وان الكلمة الاسلامية الملائمة في هذا المقام هي (النور) كما قيل في حينه، كما لست التفت الى ان هذا الاسم، واقصد (مدينة الثورة)، بدل في عهد حكومة السيد عبدالرحمن عارف بـ(حي الرافدين)، او ان البعث، عندما استولى على الحكم ثانية، اعاد الى المدينة اسمها الاول (الثورة)، لعل الناس يفسرون هذه الثورة بانقلابه الاسود في ١٧ تموز ١٩٦٨، ولما ادرك ان ذلك مجرد خيال اوعز الى احد ازلامه الذي كان قد عينه امينا للعاصمة ومسؤولا عن فرع حزبه في المدينة بان يأمر اعضاء الفرع او اعضاء المجلس البلدي باطلاق اسم (مدينة صدام) عليها ويعلنوا ان اهالي المدينة يشرفهم ان تتشرف مدينتهم باطلاق اسم «السيد الرئيس القائد حفظه الله ورعاه» عليها، وتم له ما اراد وظلت المدينة تتسمى باسم (مدينة صدام) حتى سقط النظام، فعمد بعض الشباب الشيعي المتحمس في المدينة الى تبديله مرة اخرى واطلاق اسم (مدينة الصدر) عليها.

ان الاسم التاريخي والقانوني والشرعي والاخلاقي لهذه المدينة التي بناها قائد ثورة

الرابع عشر من تموز الزعيم المرحوم عبدالكريم قاسم للفقراء والكادحين من ابناء شعبه، كما بنى لهم (مدينة الشعلة) ايضا، وكان ينوي، لو طال به العمر والحكم، ان يبني العديد من نظائرهما لسائر الفقراء من عمال العراق وطبقاته المسحوقة، هو (مدينة الثورة). وانه لشرف عظيم لسكان هذه المدينة ان يعبر اسم مدينتهم عن اكبر حدث غير وجه العراق في تاريخه الحديث وازاح عن كاهله النير الاستعماري الذي امتد لاربعة عقود من الزمن، ولا يجدر بهم ابدا ان يتخلوا عن هذا الاسم التاريخي الذي يرمز الى ذلك الحدث العظيم.

اما اسم (الشهيد الصدر) العزيز على اهالي الثورة وعليّ انا ايضا اعتزازاً مني بموقف الرجل وآله البطولي ازاء الطغيان الصدامي، فاني ارى من الاجدر الاحتفاظ به ليطلق على اول مدينة جديدة تبنى في العراق الديموقراطي المتحرر في احدى مناطق الفرات الاوسط او الجنوب، ولست استسيغ ان يأتي هذا الاسم في مصاف اسم صدام حسين الذي أطلق ظلما وعدوانا على مدينة كان صدام ضمن المتآمرين لقتل بانيها انتقاما من حبه لشعبه وبخاصة للفقراء منهم، كما قتل العشرات من ابنائها المناضلين من مختلف الاتجاهات الوطنية.

***

انني اسكن منطقة قريبة من مدخل مدينة الثورة، وهو ما يطلق عليه (الدور الحكومية) وهي اول مجموعة مساكن بناها عبدالكريم قاسم في المدينة ووزع بيوتها على المراتب الدنيا من منتسبي الجيش ومن صغار الموظفين والفراشين والعمال، ثم جرى توزيع الاراضي القريبة منها على المواطنين ولاسيما من سكان الصرائف الواقعة خلف السدة وفي الشاكرية وقد نقلوا منها عنوة الى موقع مدينة الثورة الحالي دون ان تكون فيها مبانٍ او تتوفر فيها مياه الشرب او الكهرباء او سائر الخدمات، وذلك اثر الحركة الثورية التي قادها البطل الشجاع حسن سريع ورفاقه في الثالث من تموز ١٩٦٣ ضد انقلابيي البعث القتلة. وقد شهدت هذه البقعة في ما بعد اجساد عدد من ابطال هذه الانتفاضة وقد علقت على اعواد المشانق ارهابا للناس المنقولين اليها والتي كان معظم المشاركين في الحركة من سكانها او المنتمين اليها.

اخذت مدينة الثورة تتوسع بمرور الزمن شيئا فشيئا، فقد نقل اليها والى مدينة

الشعلة سكان جميع الصرائف المحيطة بالعاصمة، حتى غدا عدد سكانها اكثر من مليونيين، وبنيت فيها المباني العديدة من مختلف المستويات ولكن معظمها من النوع الشعبي المتواضع، وشيدت فيها المستشفيات والمدارس والدوائر الحكومية وشقت فيها الشوارع والطرق وكان فيها في العهد الصدامي دائرة امن تعتبر من دوائر الامن الاكثر رهبة ووحشية وذلك بالمقابل مما كان يتمتع به اهلوها من روح ثورية متحدية، وقد شهدت بعيني عدة انتفاضات فيها.

بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ غير البعثيون تكتيكهم الاول الذي كان ينظر الى الطبقات الفقيرة باعتبارها محتفظة بالولاء للمرحوم عبدالكريم قاسم ورصيدا للحزب الشيوعي، وقد كان ذلك التصور القديم صحيحا الى حد كبير، فقد كان كثير من الناس البسطاء في مدينة الثورة لايؤمنون بان عبدالكريم قتل فعلا، ويعتقدون انه مازال حيا يرزق وانه سينهض من جديد. اخذ البعثيون بعد هذا الانقلاب يتوجهون نحو سكان مدينة الثورة ويفتحون بوجههم ابواب الكليات العسكرية المختلفة وكليات ومدارس الشرطة واغروا الكثيرين منهم بالانضمام الى البعث وجعلوا منهم اعضاء ومسؤولي شعب وفرق حزبية ورشحوا الكثيرين منهم لعضوية الحزب ومنحوهم درجات النصير والرفيق وما الى ذلك واتخذوا من كثير منهم رجال شرطة وامن ومخابرات، ومع كل ذلك لم تصبح مدينة الثورة مغلقة للبعث فكان فيها تنظيمات مختلفة للحزب الشيوعي وتكونت بين شباب الثورة قاعدة عريضة للحركة الاسلامية الشيعية نتيجة للمد الديني الذي نشأ لاسباب عديدة منها رسوخ الفكر الديني وبخاصة الفكر الشيعي بين جماهير الشيعة ومنها ظهور الاحزاب الشيعية وكان اولها الحزب الفاطمي وظهور آل الحكيم كقادة يتحدّون السلطة، ومن ثم نجاح الثورة الاسلامية في ايران ونشوء حزب الدعوة الاسلامية الذي استقطب قطاعات واسعة من الشباب الشيعي في مختلف مرافق العمل المدني والعسكري وبخاصة في مدينة الثورة التي قدمت العشرات من الضحايا من المنتمين لهذا الحزب، ولكن اهم الاسباب كان شدة الارهاب البعثي، فقد كان البعث حزبا يخشى من فرط فاشيته حتى ظله هو. هذا الارهاب كان والى فترة طويلة كلما اشتد، دفع المزيد من الشباب الى تحديه ومعاداته. ولم تكن الافكار الدينية في حد ذاتها بحاجة كبيرة الى كثرة من الكوادر والمنظمين ليكسبوا افراد الشعب وينظموهم. لقد كان في

التكوين الايديولوجي لكل فرد شيعي منظم داخلي يلعب دور الكادر المنظم بالنسبة اليه، فكان بالتالي يحس في نفسه انه مستهدف من قبل السلطة، فكان يجد نفسه مشدودا الى الحزب الديني ايا كان، تماما كما هو الشأن في الاحساس القومي لدى ابناء القوميات المضطهدة.

منذ اواخر السبعينيات وحتى نهاية العهد الصدامي كان حزب الدعوة الاسلامية هو الحزب الاسلامي الشيعي الذي له القدح المعلى في صفوف الجماهير الشعبية في مدينة الثورة، رغم الانكماش الواسع الذي حصل فيه في السنوات الاخيرة نظرا لقسوة القمع التي لم تكن تعرف حدا ادنى من الرحمة وتصفية الكثيرين من كوادر واعضاء الحزب.

ولحين سقوط النظام لم يكن لما يسمى اليوم التيار الصدري وجود جماهيري ملموس، ولكن عائلة الصدر التي قدمت العديد من الشهداء كان لها رصيد كبير بين جماهير الشيعة، وكان المنتمون الى مختلف الاحزاب الشيعية من دعوة وحتى المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وتشعباتهما يستظلون براية الشهداء من آل الصدر ويعتبرون انفسهم ورثة لها.

يبدو لي ان السيد مقتدى الصدر كان لحد سقوط النظام شابا غير معروف دينيا او سياسيا، وربما كان قد وجد حوله بعض رجال الدين الشباب ذوي المطامح من الذين لم يجدوا لهم مكانا مرموقا في حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية، فوجدوا في هذا الشاب ذي المنشأ الثوري والديني ضالتهم المنشودة فالتفوا حوله دون ان يقدموا في بداية الامر على اتخاذ منهج ونظام مكشوف لهم، ثم وجدوا في انخراط حزب الدعوة والمجلس الاعلى في العملية السياسية التي بدأت بمبادرات السيد بريمر لاقامة شكل من الادارة الاهلية والتي ادت الى تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، مما كان يسهل لاي كان ركوب موجة الثورية بادعاء معاداة المحتل وعدم التعاون معه واتهام حزب الدعوة والمجلس الاعلى والشخصيات الشيعية الاخرى ذات النزعة الدينية من طرف خفي بممالأة المحتل الاجنبي، وجدوا في ذلك الانخراط ضالتهم المنشودة بتقديم انفسهم بمثابة الابطال المبدئيين غير المهادنين، فأعلنوا عن انفسهم واخذوا ينظمون اعمالهم التي اطلقوا عليها صفة المقاومة، سيما وان الجماعات المختلفة من الاجانب الذين دخلوا العراق ومن عملاء صدام حملة راية الحملة الايمانية الزائفة ومن

رجال الدين السنة المتشددين، من وهابيين وسلفيين آخرين وسواهم، مهدوا لهم الطريق الفكري باعلان اعمالهم الارهابية التي اطلقوا عليها عناوين «الجهاد» و«المقاومة».

ولايجوز لنا ان ننسى في هذا المقام المواقف المحرضة التي تأتي من اوساط خارجية ترى لها مصلحة في زيادة الوضع العراقي ارتباكا سواء مثل حزب الله اللبناني او بعض الاحزاب الاسلامية الفلسطينية وكذلك بعض الاوساط الدينية المتشددة في بعض البلدان المجاورة التي لديها الاستعداد للعب على كل الحبال الملقاة في الساحة وكذلك اوساط حكومية خارجية من مختلف الاتجاهات مما ليست بعيدة عن استثمار كل ظرف ملائم يطرأ في العراق لتستغله لصالحها سواء داخل العراق او في المنطقة او حتى ضد الولايات المتحدة باعتبار ان رأس الخيط العراقي مازال في يدها.

لم تتخذ المراجع الدينية الشيعية مواقف واضحة حازمة ازاء الظاهرة الصدرية والمسلك الذي اتخذته بان تعلن اما تضامنها معها ان كانت راضية عنها وان لم تشترك في ما تقوم به من اعمال، او معارضتها المكشوفة لها ان لم تكن راضية عنها، مما شجع من الناحية العملية الجماعة الملتفة حول السيد مقتدى الصدر على المضي في خطها والتمادي فيه، فكانت اعمالها في النجف والكوفة والبصرة والناصرية والعمارة والكوت ومدينتي الثورة والشعلة في بغداد بل وفي مدن اخرى ايضا، مما جعل الحكومة تلعب واياها لعبة القط والفأر ردحا من الزمن، وعندما لم تعد المحاولات السلمية المختلفة تجدي نفعا وكان آية الله العظمى السيد علي السيستاني والعديد من المراجع الاخرى قد غادرت العراق ولم يعد هنا مرجع يلعب دور الوسيط السلمي، مما اضطر الحكومة للجوء الى الحل العسكري، وكانت النجف تحترق بنار الطرفين المتصارعين، فقررت الحكومة التوجه نحو ضرب معاقل الصدريين واستمرت العملية اياما عديدة بين المد والجزر وكاد ان تؤدي الى نتيجتها المطلوبة لولا ان تدارك آية الله العظمى السيد علي السيستاني الامر وهو في مستشفاه في لندن، فعاد مسرعا منها واصدر وهو في طريقه الى النجف امره بتسيير مظاهرته المليونية الى المدينة المقدسة مما سهل لمسلحي السيد الصدر وكانوا على وشك الانهيار التام ان يسلموا قلة من اسلحتهم ومسلحيهم الى قوات الحرس الوطني وغادرت الكثرة الكاثرة منهم المدينة متخفية بين رجال المسيرة القادمين من مختلف انحاء العراق الشيعية.

ابتهج المواطنون في عموم ارجاء الوطن العراقي بهذه الخطوة التي اتخذها السيد السيستاني رغم انه كان من الممكن اتخاذها منذ اول الامر والحيلولة دون اراقة كل تلك الدماء الزكية التي اريقت سواء بين صفوف المقتدويين او رجال الحرس الوطني العراقي ودون كل الاضرار التي لحقت المدينة واهلها ومبانيها وعمل العمال والكسبة فيها. وقد اصدر السيد الصدر بعد ذلك جملة من البيانات التطمينية التي توحي بانه ينبذ جانبا اللجوء الى العمل المسلح وسينخرط في العمل السلمي، الا ان ما يجري منذ اكثر من شهر من ذلك التاريخ في مدينة الثورة وكان يجري من قبل ايضا وكان ينتظر ان يوضع له حد بعدما عاد الهدوء الى النجف، والنجف بمثابة الام بالنسبة لكل معاقل الشيعة في العراق بل وفي العالم، يجعل المرء يشك في ان النية متجهة حقا نحو سيادة السلام والامان، وان ما للنجف من منزلة رفيعة في نفوس المسلمين والشيعة منهم خاصة هو الذي فرض اعادة السلام اليها، اما الاماكن الاخرى التي ليس لها، كما للنجف، رب يحميها، فلتحترق بالنار التي اضرمت لها ولتذهب الى الجحيم.

اننا نحن القريبين سكناً الى بعض احياء مدينة الثورة، عانينا الكثير من جراء ما يجري في هذه المدينة المنكوبة، وقد تعرضت منازل العديد منا الى سقوط القنابل عليها واصابة اولاد البعض منا بجروح، رغم اننا بعيدون عن ان نكون جزء مما يجري، فكيف باهليها المساكين المنكوبين الذين ما لهم من يهتم بامرهم ويفكر في احوالهم، ولا مرجعية لهم، كما لاخوتهم النجفيين، تنبس عنهم ببنت شفة. فدوي الانفجارات والقصف يصم الآذان معظم ساعات الليل وفي كثير من الايام بعض ساعات النهار ايضا. اننا نفكر بكل هذه المنازل العائدة الى المواطنين البسطاء والتي بنوها بشق الانفس وبعرق الجبين وكد السنين وهي تتهاوى على ساكنيها تحت ضربات الطائرات والمدافع والدبابات وسائر الاسلحة، وفي كل اولئك الشباب الذين لم يذوقوا شيئا من طعم شبابهم ويرسلون وهم في ريعان شبابهم الى القبور... لماذا؟ وفي كل هؤلاء النسوة والاطفال والعجائز اللائي لا ملجأ لهن من القصف الامريكي الذي لا يستطيع، حتى اذا شاء، ان يفرق بين المقاتل والقاعد في بيته فيشمل قصفه الجميع دونما تمييز. واذ تسأل احدا عن السر في ما يقوم به بعض شباب مدينة الثورة من تحارش بالامريكان واطلاق نار عليهم، يأتيك الجواب بانه رد على العدوان الامريكي، ولكننا نرى

العشرات من احياء بغداد ومحلاتها تعيش في امان ولم تتعرض يوما ما الى قصف امريكي بل الى اي عمل عدواني الا على ايدي رجال العصابات الارهابية الذين يفجرون مفخخاتهم ويرمون قنابلهم وهاوناتهم دونما تحديد للهدف وانما الهدف كله بالنسبة اليهم هو تخويف الناس الآمنين والحاق الاذى بهم.

من الواضح لكل ذي بصيرة ان هناك شبابا ورجالا من مدينة الثورة يهمهم على الدوام، ولا ادري ما اذا كان ذلك من تلقاء انفسهم او بموجب اوامر يتلقونها من جهة ما، ان يتحارشوا بالامريكان. انني اذ اقول هذا، والله شهيد على ما اقول، انما استدل عليه بواقع ان هناك مناطق آمنة كثيرة في بغداد لم تطلق فيها طلقة واحدة، بل ان المدرعات والدبابات الامريكية التي تتوجه الى احياء مدينة الثورة تمر في كثير من الاحيان عبر ازقتنا ولم يحدث حتى الآن ان اطلقت واحدة منها قذيفة لا علينا ولا على من حولنا في ازقتنا. وعلى هذا فانني اسأل اولئك المتحارشين ومَن من ورائهم هل يعقل ان تستطيع مدينة الثورة وحدها ان تحرر العراق من الاحتلال، وهل اذا استطعنا ان نكره قوات الاحتلال على ان لا تدخل مدينة الثورة، تحررت سائر مناطق العراق؟ وهل اذا تمكننا من اجبار المحتلين على مغادرة العراق كان بوسعنا ونحن في هذه الحالة الامنية المتردية التي نحياها اليوم، ان نقف بوجه كل هذه العصابات الارهابية التي تعمل في العديد من المحافظات من ايتام ابن لادن والزرقاوي والمتشددين الوهابيين والمسمين انفسهم سلفيين وايتام العهد الصدامي المباد وكل هؤلاء اللصوص والخاطفين والسراق والقتلة وقطاع الطرق الذين ينشطون في كثير من انحاء العراق في تفجير الانابيب والسطو على الشاحنات وخطف سواقها وغيرهم من الاجانب والنساء والاطفال وتفخيخ السيارات وتفجيرها واخفاء العبوات في باطن الطرق العامة ورمي القنابل على الدور والدوائر والمؤسسات؟ صحيح ان الامريكان لم يمنعوا ولا يستطيعون منع هذه الجرائم، ولكنهم اذا رحلوا ونحن في حالتنا الراهنة دونما جيش فعال وشرطة قوية واستخبارات نشطة، يستولى اولئك المجرمون على مقاليد الحكم والله وحده يعلم ماذا يجري بعد ذلك؟ سيكون انقلاب شباط ١٩٦٣ حلاوة بالنسبة اليها.

اعود الى قضية مدينة الثورة وسكانها. انا لا ارى اي مستوجب على الاطلاق لدفع الامريكان الى تهديم المنازل على رؤوس ساكنيها والى قتل وجرح العشرات في كل

يوم من الشباب والنساء والاطفال. واني اذ ادعو سكان مدينة الثورة الذين لهم ضلع في هذه الاعمال الى التزام العقل والحكمة وافساح المجال لإستقرار الوضع وسيادة القانون وتفرغ الحكومة لاعادة بناء الدولة ومؤسساتها ومن ثم الدخول بالاعتماد على استقرار الوضع السياسي والامني وعلى تاييد الرأي العام العالمي الذي يؤيد معظمه انسحاب القوات المتحالفة، في محادثات من اجل استعادة كامل استقلال العراق وسيادته الوطنية، ادعو المرجعيات الدينية التي تدخلت، مشكورة، فوضعت، وان في وقت متأخر، حدا لازمة النجف، ان تتدخل كذلك، قبل فوات الاوان تماما، لوضع حد لأزمة مدينة الثورة واي منطقة اخرى تقوم فيها اعمال مماثلة تحت شعار انصار السيد مقتدى الصدر او اي شعار آخر. كما ادعو رجال الدين السنة ايضا ليكونوا في مستوى مهامهم بوصف العلماء ورثة الانبياء كما ورد في الحديث النبوي وليكونوا جديرين باداء الرسالة التي حملوها بالسعي لوضع حد لما يجري في الفلوجة والرمادي وسامراء والموصل وبعقوبة واطراف كركوك وارا ءة الناس الطريق الصحيح فقد كفاهم انخداعا بالتضليل الذي يمارسه المزورون من مزاعم الجهاد الموهوم وما الى ذلك، ولانقاذ ارواح الناس من ان تزهق ودمائهم من ان تسفك تحت شعارات باطلة ما انزل الله بها من سلطان، فاكثرية العراقيين مسلمون والحمدلله وليس الاسلام حصرا ولا حكرا على حفنة من المدعين الزائفين، فليعملوا من اجل سيادة الامن والاستقرار في ربوع وطننا وليعم السلام الجميع، ولا فائدة ترتجى من التستر على منتسبي عصابات القاعدة والزرقاوي وانصار الاسلام الكاذبين وسائر الذين اتخذوا لهم عناوين اسلامية طنانة رنانة وهم بعيدون عن حقيقة الاسلام وجوهرة النقي ومحتواه بعد الارض عن السماء، فلم يرسل الله رسوله ليأمر بخطف الناس وذبحهم والتمثيل بجثثهم ولتفجير اطنان البارود بين الناس البسطاء الباحثين عن لقمة خبز لهم ولاولادهم، وتمزيقهم اربا اربا واشلاء ممزقة مبعثرة، لتعرضها الفضائيات المأجورة بشماتة، وتتحدث بلسان طويل عن «المقاومة»، وتحت شعارات محرفة مثل الآية الكريمة «وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى»، وبتواقيع مفتراة من قبيل «التوحيد والجهاد» و«الجيش الاسلامي السري»!

فألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

ارسلت الى (الاتحاد) ولم ينشر

صفحة من المقارنة بين الماضي والحاضر في الموقف إزاء المفصولين

فتحية من أعماق القلب للدكتور سامي المظفر وزير التربية

داعيكم، كمواطن عراقي أخذت السياسة جانبا كبيرا من اهتماماته المعرفية منذ أوائل شبابه، رغم انشغالاته الثقافية وبخاصة منها الأدبية وبالتحديد في مجال الأدب الكردي لكونه أمرا يتعلق بشعبه الذي ظل مضطهدا طيلة ما سمي الحكم الوطني، ولا أتحدث عما قبلة لئلا أتيه في بطون التاريخ، ولم يذق طعم الأمل في مستقبل مشرق للوطن والشعب الا خلال شهور قلائل بعد ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة، والا بعد فترة من اندلاع انتفاضة آذار ١٩٩١ في كردستان وتحرير قسم منها من الطاغوت البعثي..

أعود قائلا: داعيكم لم يجد في حياته الواعية كمهتم بالسياسة وكممارس لها وكاتب بشأنها في أوقات مختلفة منها خلال السنتين الأوليين من عهد المرحوم عبدالكريم قاسم والمرحلتين الأوليين من جريدة (التآخي) قبل أن يتركها أصحابها الشرعيون لتستحوذ عليها زمرة منشقة ارتضت لنفسها أن تصبح ذيلا للسلطة الفاشية المعادية للشعب العراقي عموما وللشعب الكردي على الخصوص، وخلال المدة المنقضية منذ سقوط النظام وحتى اليوم.. لم يجد سلطة يرتضي لنفسه أن ينطق بكلمة خير بشأنها، وبالتالي لم يجد مسؤولا كبيرا يرتاح لمسلكه الديموقراطي والإنساني تجاه شعبه الا فيما ندر وبشق الأنفس كما يقال.. ولذلك فقد تعودت على ان انظر بكثير من الريبة والحذر والتشكك في كل من يتولى إدارة البلد. بل وحتى خلال المدد الاستثنائية، لم تتعد العناصر التي عرفتها واطمأننت إليها بعض الرؤوس الكبيرة المتربعة على قاعدة واسعة من أجهزة فاسدة على وجه العموم. فالمسؤولون الوسطيون بل والدرجات التي تليهم، فيها عدا صغار الموظفين، لم أجد، فيما اعتقد، انهم يستحقون ان يسبح احد بحمدهم.. ومن هنا فقد اتخذت لنفسي مسلك الرفض تجاههم وعدم الاطمئنان والركون إلى مناهجهم والوقوف موقف الحذر المرتاب في امرهم.

وقد كانت هذه الظاهرة المتشددة، سواء بالنسبة إلى المسؤولين، أو بالنسبة الىَّ

بالذات، بلغت أشدها في عهد البعث المقيت، فقد كان البعث سلطة راديكالية حتى النخاع في "تطهير" مؤسسات الدولة ودوائرها من كل من يحمل في نفسه قدرا مهما ضؤل من الطيبة وحب الخير والإخلاص الحقيقي للشعب بين كل من يتولى مسئولية حقيقية بين كوادرها في أي مرفق كان، بمجرد أن تشخص فيه هذه الصفة.. الأمر الذي كان يضطر صغار الموظفين وأوساطهم أيضا لأن لا يستطيعوا تجاوز النهج المرسوم والتعامل مع الناس بقدر معقول من الحسنى والمواطنة الحقة والقيام بالواجب الواقعي وليس وفق ما ترسمه لهم الدولة الطاغية.

كان من أهم القضايا التي جابهت مجلس الحكم المنحل هو التصدي لتصحيح التركة الإجرامية التي خلفها وراءه البعث المنبوذ ومنها إعادة عشرات الألوف من المفصولين الذين انتزعتهم اجهزته من على مقاعدهم الوظيفية أيا كانت وأزهقت أرواح الكثير منهم في ظروف غامضة لم يتضح معظمها حتى الآن وألقت في غياهب السجون أعدادا أكبر من هؤلاء بكثير لسنوات طوال وطردت إلى الشارع الألوف من بقية من لم ترتح لسلوكهم الوطني وإخلاصهم لشعبهم ووطنهم.

مسلك البعث هذا لم يكن جديدا بالمرة، فحتى في أيام حكم عبدالكريم قاسم نفسه كان أي مسؤول حكومي ينتمي في سره إلى حزب البعث يتعامل وفق ما يمكن من هذا النحو مع من تحت يده من العمال والموظفين، وقد تعدى الأمر البعثيين إلى من كانوا يجاورونهم ويسيرون معهم في خط سياسي وعملي واحد من فئات أخرى سواء من بقايا العهد الملكي أو الزمر الرجعية أو بعض من كانوا يعتبرون أنفسهم قوميين، وما كانت وجهتهم الواقعية الامعاداة الكرد والديموقراطيين والشيوعيين واليساريين، وقد كنت أنا، مثلا، واحدا من هؤلاء، اذ فصلت من وزارة الإصلاح الزراعي في العام ١٩٦٢ وكنت أعمل فيها بأجر يومي محررا ومترجما إلى اللغة الكردية في مجلتها، ولم يكتفوا بذلك، بل اعتقلني ازلام الأمن يوم إصدار الأمر بالاستغناء عن خدماتي وأخذوني إلى قبو لهم تحت جسر الأحرار، بل أخذوا يضربونني بعد اعتقالي وأنا ماأزال في مصعد الوزارة في طريقي معهم إلى مركزهم في القبو، لا لشيء إلا لانني دفعت مئة وخمسين فلسا لنقابة العمال والمستخدمين الزراعيين التي كانت تنوي عقد مؤتمر لها، مع العلم بان النقابة لم تكن يوم ذاك تحت سيطرة الشيوعيين وهي التهمة التي

كانت رائجة آنئذ بالنسبة للجمعيات والنقابات، ولم اشترك أنا في أي نشاط نقابي عمالي في يوم من الأيام، وكل ما كان هنالك انني كنت آخذ أجوري اليومية في الوزارة وقدرها دينار واحد وثلاثون فلسا بوصفي عاملا.

وعندما نفذ البعثيون انقلابهم الأول، اخذوا، بالإضافة إلى آلاف الذين قتلوهم بأبشع أنواع القتل الأشد همجية، وبالإضافة إلى عشرات الألوف الذين اعتقلوهم والقوا بهم في غياهب السجون والمعتقلات، وفصلوا عشرات ألوف غير هؤلاء وأولئك من أعمالهم من مدنيين وعسكريين. وظل الحال على هذا المنوال طيلة المدة التي سبقت عودة البعث المشؤومة ثانية إلى الحكم بعد انقلاب السابع عشر من تموز ولم يعد احد إلى عمله الا فيما شذ وبنسبة جد ضئيلة. اتخذ البعثيون بعد الانقلاب تكتيكا جديدا أسموه "تصحيح الأخطاء التي سبقت" فأمروا بإعادة المفصولين ولكن ليس إلى أعمالهم بالضرورة، فمثلاً لم يعيدوا اي مفصول عسكري الى الجيش، انما وضعوهم في وظائف مدنية لا تتناسب ومؤهلاتهم بأي حال. وجنبا إلى جنب مع إعادة هؤلاء، كانت حملة اعتقالات جديدة لمئات غيرهم وبالتالي فصلهم من أعمالهم أيضا تجري على قدم وساق رغم انف الشعار الكاذب الذي كان يتبجح به صدام بين حين وآخر من "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق".

ومنذ ان تولى صدام قيادة الدولة والمجتمع، كما كانوا يصفون انقلابه المبطن على احمد حسن البكر، كانت حملات الفصل تزداد اشتدادا بوتائر متصاعدة إلى جانب الاعتقال والقتل تحت التعذيب، ومن لم يجدوا مسوغا لإعتقاله وفصله، نقلوه إلى وظيفة أخرى في مكان ناء أو اخذوا يطاردونه صباح مساء في الدائرة وفي المحلة وفي الشارع ليضطروه إلى الاستقالة أو السعي للاحالة على التقاعد. وظل هذا المنهج الفاشي المعادي للإنسانية متبعا في عموم دوائر الدولة ودون رحمة إلى ان سقط الحكم تحت ثقل أوزاره التي كانت تنوء بحملها الجبال..

في الأيام الأولى التي أعقبت إعلان أسماء أول تشكيلة وزارية بعد سقوط النظام، بدأ آلاف المفصولين يراجعون الوزارات المسؤولة عنهم وظيفيا للمطالبة باعادتهم إلى أعمالهم وأخذت الصحف والأحزاب السياسة تتحدث عن هذا الأمر بمزيد من الاهتمام والتأكيد، وحسب معلوماتي المتواضعة أظن ان وزارة التربية كانت في مقدمة الوزارات

التي يجب ان يعاد إليها اكبر عدد من المفصولين. وبعد مضي مدة ليست بالقصيرة أعلنت هذه الوزارة آلية إعادة المفصولين فيها واضعة لها شروطا لو طبقت لما انتهت قضية إعادة هؤلاء إلى أعمالهم إلا بعد مضى سنوات عديدة، بالإضافة إلى عدم امكان تحقيق تلك الآلية بشروطها غير ممكنة التحقيق بالنسبة لمئات بل وألوف المفصولين. وقد كتبت في حينه مقالا بهذا الشأن شرحت فيه لاواقعية تلك الآلية، ولكن لم يتح له أن ينشر.

مضت شهور عدة قبل ان تتألف الوزارة الجديدة بعد انتقال السيادة إلى العراقيين ويتولى الأستاذ الدكتور سامي المظفر وزارة التربية. ومنذ أيامه الأولى اخذ على عاتقه، كما ظهر من إجراءاته، بمزيد من الجد والاهتمام، التصدي لقضية هذه الشريحة الواعية المناضلة المضطهدة واعني المعلمين والمدرسين والملاكات الإدارية في الوزارة، التي رماها الحكم البعثي في أحضان البطالة والعوز والحاجة، فضلا عن ألوف آخرين منهم اضطرتهم ظروفهم إلى التنازل عن وظائفهم بالاستقالة او بالسعي لإحالتهم على التقاعد تخلصا من الملاحقة والمراقبة المستمرة، ولم يكتف بذلك بل التفت أيضا في ما بعد إلى قضية ألوف آخرين من الخريجين الذين لم يجد النظام لهم عملا في مجال اختصاصهم كمعلمين ومدرسين فدفعهم إلى الاشتغال في أعمال لم يخلقوا لها مضحين بما اكتسبوه من علوم ومعارف خلال سني دراستهم بأمل تقديمها إلى جمهرة التلاميذ والطلبة من أبناء شعبهم.

وكما أشرت من قبل فإن بقايا من ذيول النظام المنهار في الوزارة كانت تتصنع العراقيل بكل ما أوتيت من قوة مستخدمة كل خبراتها في العمل الإداري البيروقراطي في تعويق إعادة المفصولين وأضيفت خلالها ونتيجة للظروف الجديدة التي نحياها معوقات أخرى كان لها أيضا دورها المؤثر في هذا التعويق، إلا أن عزيمة السيد الوزير وهمته تحدت كل هذه الصعاب. فنزل إلى ميدان العمل الجديد حتى بتنا نلاحظ باستمرار في الصحافة اليومية أن القوائم تترى باعادة المفصولين السياسيين في وزارة التربية وبتعيين الخريجين الذين لم يعينوا من قبل، وتتصاعد الأرقام بعشرات الألوف، حتى ان آخر رقم اطلع عليه كاتب هذا المقال بلغ ١٦٢ الفا من المعادين والمعينين، وهذا رقم لو تعلمون عظيم. ولا أشك في انه مادام هناك مفصولون آخرون لم يعادوا فإن

القوائم لن تتوقف، وان سائر الخريجين سيعينون تباعا مع توفير الملاكات والميزانية الكافية لهم، ولا أقول هذا عن علم بسياسة الوزارة ولا رجما بالغيب، وإنما قياسا على الساسة التي سارت عليها التربية في عهد الأستاذ المظفر وطبقتها في الأشهر الأخيرة، وهذا قياس سليم بكل تأكيد وتتوفر فيه شروط المقايسة الصحيحة.

ومع إني مؤمن تماما، أستنادا إلى ماضي الدكتور المظفر المشرف في الأشهر المنصرمة بان أي منصب وزاري يسند اليه في مجالات التربية والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا سيكون جديرا به كل الجدارة. فاني آمل من كل قلبي ان يظل في منصبه الحالي لمواصلة النهج الخلاق الذي اتبعه حتى الآن وليكون عونا لإخوته المفصولين ولأبنائه الخريجين، وليظل دعامة راسخة للسياسة الوطنية الديمقراطية في الوزارة في عدم التفريط بأي مواطن ذي علاقة بالتربية، ولتسير التربية في سنواتها المقبلة أشواطا أخرى كثيرة إلى الامام، أشواطا تكون في مستوى حاجة العراق وشعبه في النهوض بالعمل التربوي والأخذ بأيدي رجالها المكافحين، فعسى أن يكون ما سيجري هو ما أتمناه.

كتب المقال خصيصا للقسم العربي من مجلة (پەروردە و زانست)
المقرر اعادة اصدارها من المديرية العامة للثقافة الكردية وثقافة
باقي القوميات، الا ان المجلة لم تعد الى الصدور حتى الآن.

(ملاحظة: سارت حركة اعادة المفصولين وتعيين الخريجين بعد كتابة هذه الكلمة ايضاً على وتيرتها السابقة، وكذلك بعد تولي الدكتور المظفر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي سائر الوزارات ايضاً نشطت حركة اعادة المفصولين السياسيين بوتائر متصاعدة، وآمل ان لايكون بقي مفصول سياسي حتى الآن لم يعد الى وظيفته ولم ينل حقه في احتساب مدة الفصل خدمة لاغراض التقاعد والترفيع -م).

لئلا تبقى ما تكتبه الصحف مجرد جعجعة بلا طحين

يخيل اليّ انه رغم وجود مكتب اعلامي في كل وزارة، وكذلك في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ايضا على ما اظن، ورغم انني لم ار في الصحف ما يشير الى وجوده في الاخيرتين، يخيل الى ان ايا من هؤلاء السادة لا يطلع على الصحف بوصفها مرفقا حيويا من مرافق الارتباط بالشعب والاطلاع على آرائه وتوجهاته او لايهتم بما تنشره على الاقل، وان المكاتب الاعلامية الموجودة في الوزارات لا ترى نفسها معنية بما عدا الشكاوى والاعتراضات التي يبثها المواطنون الى الصحف حول امور تتعلق بعمل الدوائر التابعة للوزارات التي تتبعها تلك المكاتب، والا لكان هناك اهتمام بدراسة آراء ومقترحات يضمنها الكتاب واصحاب الرأى مقالات وتعليقات ينشرونها في الصحف آملين ان تقع عليها انظار المسؤولين ويهتموا بها ويطلعوا عليها ويدرسوها ليعرفوا ما اذا كانت صالحة للاصغاء اليها والأخذ بها. وقياسا على هذا أخشى ان يكون مصير المناقشات التي تدور في اروقة المجلس الوطني الشيء نفسه. وفي هذه الحالة، ان صحت، يكون كل الاهتمام الذي يولى قضية الانتخابات واجرائها في موعدها والمناقشات التي تجرى بشأنها والقوائم الانتخابية وصورها وتنظيم كيفية جريان الدعاية الانتخابية كلها امورا في غير محلها، والملايين التي تنفق عليها تذهب هباء، فالعبرة في كل رأى يدلى به في البرلمان وكل قرار برلماني انما تكمن في معرفة ما اذا كان صحيحا وجديرا بالاصغاء اليه والاخذ به لينفذ، او لا فيهمل ويلقى في سلة المهملات، من اجل ان يتحقق مبدأ كون الشعب مصدر السلطات. ومسؤولية السلطة التنفيذية امام السلطة التشريعية، تماما كما هو شأن الكتابات الصحفية بوصف الصحافة سلطة رابعة رقيبة على اعمال السلطات الثلاث الاخرى. وما يجعلني اقيس المناقشات البرلمانية على الكتابات الصحفية في اهمالها وعدم الانتباه اليها على الاقل من قبل بعض المسؤولين، هو انني كثيرا ما اقرأ في الصحف ان اعضاء المجلس تحدثوا وافاضوا في الحديث عن امور تتعلق بالوزارة الفلانية وقصورها في اداء مهامها ويتوصلون في ختام مناقشاتهم الى قرار باستدعاء الوزير ليجيب عن اسئلتهم، وحتى الى طرح الثقة به في المجلس ويحددون يوما معينا لحضوره ويبلغونه بذلك، ومع ذلك فان الاستدعاء يدخل

من الاذن اليمنى للسيد الوزير ويخرج من اليسرى دون ان يترك اثرا ما ودون ان يصغي اليه سيادته، ويتكرر الحديث ويتكرر الاستدعاء مثنى وثلاث بل ورباع حتى ينصاع الوزير المعنىّ للطلب ويوافق على الحضور ويحدد هو ايضا يوما بعينه، ثم قد يحدث ان يتخلف عن ذلك لسبب ما وبحجة ما واحيانا اكثر من مرة ايضا الى ان يلبي الطلب في خاتمة المطاف ويحضر النقاش، ولا ندري ماذا يجري في ما بعد وكيف تنتهي القضية، وهذا ما قرأناه في الصحف...

هناك مثل كردي دارج يقول: جيد جدا ان يثور هذا القدر من الغبار من هذا الطين. واذا كان الغبار هنا هو الاستجابة لمتطلبات النظام الديمقراطي، فان الطين هو التراث السلوكي لثقافة العهود الدكتاتورية التي لم نشهد خلالها اثرا للانتخابات ومظهرا للبرلمان واحتراما مّا لرأى الشعب وشيئا من الاستناد اليه في الحكم، فكل الامور، صغيرها وكبيرها، من تعيين مدير ناحية الى اعلان حرب تطول ثمانية سنوات او احتلال بلد عربي ونهب ما فيه او قصف مدينة عراقية بالسلاح الكيمياوي او انفلة مناطق بآلاف الكيلومترات وتدمير ما فيها من ضياع وقرى وبلدات وابادة ما فيها من دواجن وماشية ودواب وبشر، كل ذلك كان يتقرر وينفذ بمراسيم جمهورية وقرارات رئاسية وتعليمات من مجلس قيادة الثورة (الموقر) او حتى عضو واحد فيه... وعندما وجد البعث المنهار نفسه بحاجة ماسة الى حياكة انتخابات صورية وصياغة مجلس وطني كان الشعب يسميه (الاصطبل الوطني)، مضطرا الى ذلك، في ما ارى، لان خصمه اللدود النظام الايراني الذي لم يكن قد مر على قيامه، بعدُ، بعدَ ثورة الشعوب الايرانية، اكثر من سنة واحدة حتى أجرى انتخابات للبرلمان ولرئيس الجمهورية وجاء ببرلمان مهما قلنا بشأنه وكان رأينا فيه، فانه كان اكثر مصداقية بعشرات المرات من المجلس الوطني الذي اتى به البعث حسب تصاميم ومواصفات خطط لها بعناية حتى تأتي مجردة من كل مفهوم يتعلق بحكم الشعب، فلم يكن من الممكن ان يرشح لعضويته احد الا اذا كان بعثيا لحما ودما ان لم يكن بالانتماء الرسمي فبالخنوع الذليل لمشيئة اي مسؤول بعثي يأمره بشيء ما، مجلس لا صلاحية له للتطرق الى امور اكثر اهمية من تقرير موعد جواز صيد السمك في الانهار وتحديد اماكن زرع الشلب والتبغ في الجنوب والشمال، وحتى ذلك كان مقرونا بضرورة موافقة مجلس قيادة الثورة

الظافرة عليه، مجلس لاحصانة برلمانية فيه لاي عضو من اعضائه الذين كان من الجائز قانونا وفعلا لا أن تسحب منه الثقة وتنتزع منه عضوية المجلس، بمجرد ايعاز من السلطات الفعلية، ويرمى كخرقة مسح قذرة في عرض الشارع، كما حدث اكثر من مرة، بل وحتى ان تزهق روحه وترمى جثته في حفرة تسمى القبر، مجلس - ويكفي هذا للدلالة على مدى تمثيله للشعب المستباح - كان يرأسه في دورته الاخيرة التي لقى فيها حتفه، الديمقراطي حتى النخاع ونجل مرسي أسس الديمقراطية في العراق، الأستاذ الفاضل عدي صدام حسين طيب الله ذكراه واكرم مثواه.!!

اقول ان التراث السلوكي لثقافة هذه العهود ماتزال تأخذ بتلابيبنا في معظم مجالات الحياة التي نحياها، وحتى ان اسم (المجلس الوطني) الذي اطلق على المجلس المؤقت الحالي، ولا ندري ما اذا كان سيطلق على المجلس المقبل الذي سينتخب في آخر كانون الثاني القادم، ايضا، ام سيطلق عليه اسم آخر لا يرتبط برابطة بالمجلس المقبور، حتى هذا الاسم انما هو من تراث ذلك العهد... ان المناخ العراقي مشبع بانفاس زمن البعث، ولذلك ليس غريبا أن لا يجد المسؤول، ايا كان، نفسه ملزما باتباع التقاليد الديمقراطية التي كانت في طريقها في النصف الاول من القرن الماضي لتنتشر بيننا ايضا. ولكن بعد ان تحول الحكم الى ايدي العسكريين بعد ثورة تموز وبخاصة بعد انتكاساتها، انقلب الامر بسرعة وبات على المواطن، وهو يريد ان يخاطب المسؤول وجاها او في الصحافة او في غيرها، ان يخاطبه بعبارة: سيدي، كما كان الجنود يخاطبون الضباط والضابط نفسه وهو يخاطب الاعلى منه رتبة. وفي عهد صدام باتت هذه الكلمة هي الوحيدة في الاغلب التي يخاطبه بها وزراؤه واعضاء مجلس قيادة ثورته واعضاء قيادته القطرية والقومية.

اننا بحاجة ماسة لتطهير بلادنا من كل ما يذكرنا بعهد البعث المقيت ابتداء من كلمة (القطر) التي تذكرنا بقيادتيه القطرية والقومية وبلغته السياسية الخاصة به، ومرورا باسم الدولة الذي بدله صدام حسين من (الجمهورية العراقية) الى (جمهورية العراق)، وباسماء المدارس والقرى والنواحي والانهار والجسور التي اطلقت عليها او ابدلت بها منذ عهد البعث الأول، وبالعلم البعثي الملطخ بدماء مئات الالوف من الشهداء وضحايا الحروب، وبالنصب والتماثيل التي مازالت قائمة وان كان بعضها لعب بها الناس الذين

لم يستطيعوا ازالتها وبعضها الآخر استغل قواعدها آخرون لاغراض خاصة بهم شبيهة بما كانت في العهد المباد... وخلاصة القول اننا بحاجة ماسة في عراقنا الذي نريده ديمقراطيا بكل معنى الكلمة، لكنس كل ما يمت بصلة الى ذلك العهد الموبوء على ارضنا الطيبة.

لست ادري ماذا افعل لئلا يشتط بي قلمي فانساق في الكتابة الى مواضيع ليست في ذهني عندما امسك بالقلم، فاكتب عن امور اخرى يجرني اليها سياق موضوعي الاصلي. وعلى كل حال فلا بأس اذا ما تذكرت ذلك الموضوع وعدت اليه ولو بعد حين، وها انا فاعل الآن.

ما كنت بدأت منه كتابة هذه السطور هو ما سمعته خلال برنامج حوار تلفزيوني من فضائية كوردسات للاتحاد الوطني الكردستاني اذ كان متحاوران وبينهما مدير الجلسة يتحاوران بشأن القائمة الانتخابية الكردستانية الموحدة، هذا ينتقد عدم طرح كل من الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قائمة مستقلة له، وذاك يدافع عما جرى ويستصوبه، واذا بالعضو القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني الملا بختيار يخابر الفضائية ويدلي بدلوه في الموضوع، كما هو جار في اي فضائية بالنسبة لكل من يرغب في الادلاء برأيه، فيفيض في حديث شيق مقنع عن كون ما جرى صحيحا وفي مصلحة جماهير كردستان. وخلال حديثه ذكر ان السيد وزير الدفاع العراقي كان (في يوم الحديث) في (قەلاچوالان) ضيفا على الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال الطالباني وانه طرح على الطالباني موضوع مشاركة الپيشمرگة الكرد في حماية آبار النفط وخطوط نقله، وان لم تتطرق جريدة (الاتحاد) الى هذا الموضوع بالتحديد عند نقلها نبأ استقبال السيد الوزير من جانب مام جلال ولفيف من رفاقه القياديين في الاتحاد.

ما كنت اردت التحدث عنه عندما بدأت كتابة هذه الكلمة هو انني، كمواطن وكوطني وككاتب صحفي، عرضت هذه الفكرة التي نسب طرحها السيد ملا بختيار الي السيد وزير الدفاع، وذلك في مقال لي نشرته (التآخي) قبل اكثر من سنة وعدة اشهرعندما بدأت العمليات الارهابية تشتد هنا وهناك وبخاصة في مناطق انابيب نقل البترول واقترحت فيها الاستفادة من خدمات الپيشمرگة ومنتسبي افواج الدفاع الوطني

الذين عادوا الى صفوف شعبهم في انتفاضة آذار ١٩٩١ الكردستانية ممن مازال بوسعهم القيام باعمال الخدمة العسكرية على أن تظللهم القوات الجوية المتحالفة بحمايتها. واتذكر ان المقترح نفسه طرحته القيادات الكردية ايضا فيما بعد على الحكومة العراقية، ولكن احدا من سلطات التحالف او من السلطات العراقية لم ينظر اليه بجد ولم يعره اذنا صاغية حتى استفحل الخطر في الآونة الاخيرة اكثر من اي وقت مضى، وسيظل يشتد استفحالا ولاسيما في فترة التهيؤ للانتخابات والى ما بعدها على الاقل وحتى يتم سحب البساط السياسي والاجتماعي من تحت اقدام الزمر الارهابية من جهة، وتبنى قوات عسكرية ضاربة وقوات شرطة وحرس وطني قوية وكافية من جهة اخرى. وها هو اكبر مسؤول مختص عسكري يتحدث بعد مرور هذه الفترة الطويلة مع الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني في الموضوع نفسه الذي طرحته انا في مقالي الصحفي المشار اليه، ويمكن ان يكون قد تحدث بشأنه وعلى هذا الاساس، في لقائه مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد مسعود البارزاني ايضا في زيارته له بعد انتهائه من زيارة السليمانية، ولكنني لم اقرأ أو اسمع شيئا بهذا الصدد.

موضوع آخر تطرقت اليه ايضا في احدى مقالاتي الصحفية في هذه الجريدة هو ربطي بين توقف تفجير السيارات المفخخة في بغداد ابان الحصار الاول على مدينة الفلوجة وبين فرض الحصار على المدينة المذكورة، فقد قلت آنئذ ان ذلك دليل على ان تلك السيارات تأتي من هذه المدينة التي اتخذها الارهابيون عنوة ورغم انف معظم سكانها الطيبين مقرا وقاعدة لهم. وعلى هذا يجب التفتيش بدقة عن هذه الاسلحة والمواد المتفجرة وعن تفخيخ السيارات هناك وتفتيش كل سيارة تخرج من اي جهة من جهات المدينة المنكوبة بالارهابيين وبالحرب الامريكية في آن واحد. وقد أدلى مسؤولون عسكريون كبار عراقيون ومن قوات التحالف فيما بعدُ عندما تمكنت القوات المتحالفة والقوات العراقية اخيرا من اخراج المدينة من ايدي الارهابيين، ادلوا بتصريحات تبرهن على صحة ما كنت قد ذهبت اليه. كما ابديت آراء على صفحات هذه الجريدة ايضا من بعدُ عن سبل مكافحة الارهاب الضارب اطنابه في وطننا المبتلى، وايدت تصريحات العديد من المسؤولين المختصين ما ذهبت اليه مما تبين صوابه، ولكن بعد حين.

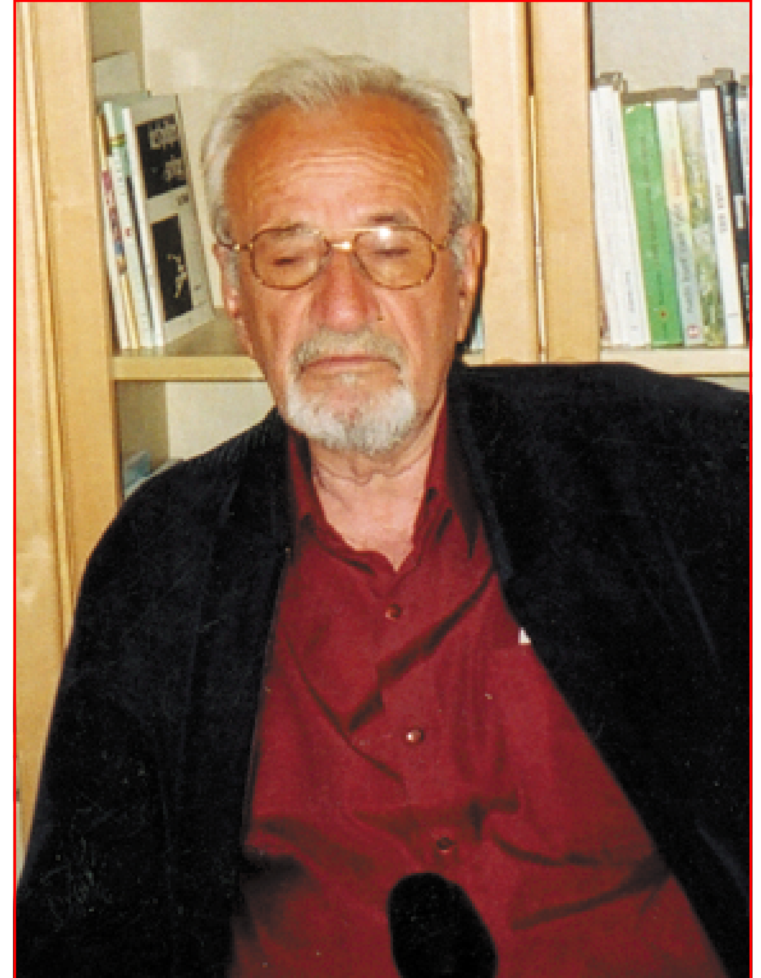
فلو أن اولئك المسؤولين كانوا يطلعون على ما ينشر في الصحف من خلال مراكز اعلامية تابعة لاداراتهم من آراء يطرحها الصحفيون والكتاب والمراقبون والمتابعون في الشأن الامني والارهابي وغيره وكانوا يولونه بعض الاهتمام لكان من الممكن التوصل الى حلول عملية ونتائج افضل مما تم التوصل اليه حتى الآن، ومنذ زمن مضى. وهكذا الشأن بالنسبة للعديد من الشؤون المدنية العائدة الى العديد من الوزارات.

لذا يجب بذل اقصى الاهتمام بما يطرحه المواطنون والكتاب والخبراء والمثقفون المخلصون من خلال الصحف ووسائل الاعلام الاخرى من آراء وتقليبها على مختلف الوجوه للتوصل الى ما اذا كان فيها افكار صائبة قابلة للتطبيق، ومن هنا فاني اقترح اقامة مركز اعلامي متكامل يديره اناس اكفاء مخلصون لوطنهم وعملهم مهمتها تعقب المقالات التي تكتب والآراء التي تطرح في مختلف الشؤون العراقية في الصحافة المحلية والعربية والعالمية والاطلاع عليها بدقة وتقديم خلاصات وافية ومركزة لها الى مختلف الدوائر المسؤولة من رئاستي الجمهورية والوزراء والوزارات والدوائر المعنية الاخرى ورئاسة البرلمان المقبل وأعضائها والاحزاب الوطنية والمنظمات والجمعيات والصحف لجعل الجميع على بينة مما يكتب في الشأن العراقي من أجل أن يتمكن هؤلاء جميعا من الاسهام في بلورة آراء وتوجهات صائبة تخدم وطننا العراقي في المرحلة الصعبة الراهنة التي يمر بها.

وعندما يلمس المواطن العراقي شيئا من هذا القبيل، فانه يندفع اكثر واكثر في البحث عن علاجات للمشاكل العراقية المستعصية ويطرحها بدوره من خلال مختلف وسائل الاعلام للمسئولين ولسائر المواطنين ليدرسوها بعناية ويزداد التفاعل الوطني انتاجا، وآنئذ تخرج الصحافة من كونها مجرد جعجعة بلا طحين ويخرج المواطن من حالة السلبية ازاء كل ما يجري ولا يعود مؤمنا بالمأثورة الرجعية القائلة «آنه شعليّ»، كما يتخلى الناس عن انطباعهم القديم القائل ازاء ما يرونه لا اساس له من الصحة، انه «حچي جرائد».

ارسل الى (الاتحاد) ولم ينشر

الفهرست



شكور مصطفى



هادي العلوي



خوسرو توفیق